

جواهر النظم

في عامي الأديان والأحكام

للإمام نور الدين عبد الله بن حمزة السامري

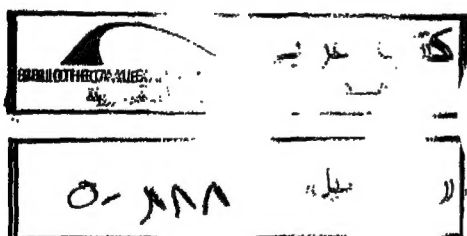
علق عليه

أبو إسحاق أطفيش و إبراهيم الصبري

الجزء الأول و الجزء الثاني

الطبعة الثانية عشر

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



اهداءات ٢٠٠٢
دار الكتب القطرية
قطر

جَوْهَرُ النِّظَامِ

في عامي الأديان والأحكام

للإمام نور الدين عبد الله بن حميد السالمي

علق عليه

أبو اسحاق أطفيش و إبراهيم العبري

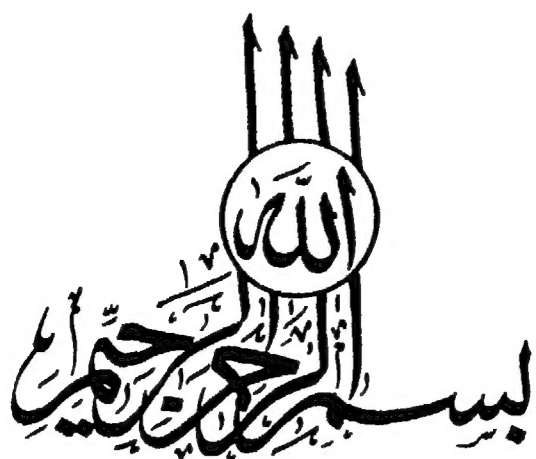
الجزء الأول و الجزء الثاني



الطبعة الثانية عشر

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

الناشر - حفيد المؤلف: سعود بن حمد بن نور الدين السالمي
وحقوق الطبع محفوظة للناشر



بسم الله الرحمن الرحيم

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعْمَةِ الْإِسْلَامِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْأَنْبَاءِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْكَرَامِ وَعَلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامِ،

أما بعد ، ففي عشية يوم العشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٤ هـ قد فرغت من تصحيح هذه النسخة المخطوطة من كتاب « جوهر النظام في الأديان والأحكام » لمؤلفه وناظمه ومحرره ومحققه ، العلامة الإمام الحجة ، شيخنا وولينا وعمدتنا وقودتنا ، نور الدين أبي محمد ، عبد الله بن حميد السالمي العُماني الاباضي ، رضي الله عنه وأرضاه ، وجعل الجنة مَقَرَّه ومَأْوَاه ، وجزاه عنا وعن المسلمين خير الجزاء وأعلاه ، ولقد بذلت جهدي في تصحيح هذه النسخة وتنقيحها ، وإصلاح ما رأيته من الخطأ في رسمها مما حقه أن يكتب بالواو أو بالألف أو بالياء مما غلط فيه كاتبها ، فأثبتته على خلاف ما عليه علماء الرسم ، كما أصلحت كثيرا مما حقه أن يكتب ظاءاً فكتبه ضادا أو بالعكس ، وهكذا ما كان منه في وضع كلما متصلة من غير فرق بين كل وما ولو كانت ما موصولة ، وما رأيته من الكلم مشكل الوضع اثبتته في الهامش ، ووضعت له علامة تشير إلى موضعه ، وقد شكلت كثيرا من الكلمات بالحركات ، مما يقتضيه ضبط لغتها أو إعرابها ، تسهيلاً للقارئ والمطالع وما كان هذا التصحيح غرضاً على شيء من نسخ الكتاب ، ولكن على ما استقرَّ في ذهني وحافظتي من صحة وصواب ، لأني قد كنتُ معتنياً بتصحيحه وعرض ما يكتبه النساخ منه في أيام الشبيبة ، عصرَ شيخِي ومُهدي العلامة بقية السلف أبي عبد الله ماجد بن خميس العبّري رضي الله عنه وجزاه عنا خيراً ، وقد أَلَحَّ عَلَيَّ شيخنا العبّري الكاتب البليغ ابن الناظم الشيخ أبو بشير محمد بن عبد الله بن حميد السالمي بأن أعلق على هذه النسخة ، وأبين معاني الألفاظ والاصطلاحات العُمانيّة التي لا تُعرف عند غيرهم من أهل سائر الأقطار وأوضح كل ما يشكل معناه على

غالب الناس وحيث أنه لم يقبل عذري واستقالي عن ذلك ، فإني قد امتثلت أمره وأجبت له لما طلب وجعلت ذلك من حقه الذي عليّ وجب ، واستعنت الله عزّ وجلّ في ذلك فكتبْتُ ما يسره الله لي ، من حل غريب الألفاظ وضبطها وإعرابها ، وبيان المعاني التي أراها تشكل على أمثالي ، وترجيح ما رأيته راجحاً من الأقوال في بعض الأحوال ، وإن خالفت في ذلك ما عليه المصنف رضي الله عنه ، اعتماداً على حُرِّية الفكر وقد تركت كثيراً من الألفاظ والمعاني التي رأيتهما تحتاج إلى التعليق والبيان ، لعدم وجود بياض في الهامش تثبت فيه تعليلي عليها ، كما أنني قد اقتصرْتُ في بعض المواضع على بعض البيان مما كان يستدعي الزيادة على ذلك المقدار ، لضيق محله من الحاشية ، ومع هذا فإني على غير أمان من الخطأ فيما كتبتُه وحررتُه تعليقاً وتحقيقاً لبعض معاني الكتاب ، لقلة فهمي وسوء حفظي ، ولولا أن للشيخ أبي بشير عليّ حقاً عظيماً لا تمكنني معه مخالفتُه لما تعرضت لهذا الأمر العظيم ، وهو الذي دعاني إلى تصحيح الكتاب قصداً منه لإعادة طبعه لأن جميع النسخ التي طبعت منه منذ سنة ١٣٤٣هـ إلى ١٣٨٣ كانت مغلوطة غلطاً فاحشاً ، لأنها لم تطبع على نسخة صحيحة ، ولم تعرض على لجنة التصحيح ، فلذلك كثرت أغلاطها ولما أراد مني حفظه الله أن أتمس له نسخة صحيحة ، لإعادة طبعه ونشره حرصاً على إخراجه سالماً صحيحاً ، كان من حسن الصدق أن ظفرت بهذه النسخة المخطوطة للمؤلف بخط بعض تلاميذه ، فأهداها لشيخه الامام القطب علامة الدين والدنيا محمد بن يوسف اطفيش اليسجني رضي الله عنه ، ولم أقف على الأمر الذي حبسها عن الارسال وأبقاها تحت تصرف رجل لا علاقة له بالمذهب كلا ولا بالدين ، فوجدت بعد موته في بيته فاستخرجناها بكل وسيلة ، وكنت أعتقد بأنني سأجدها كما يرام صحيحة سالمة من الغلط والاسقام ، ولما أخذت في تصحيحها وجدتها غير سالمة من الأغلاط ، ولكن أكثر أغلاطها في أوضاع الكتابة ، فاجتهدت في إصلاحها مبلغ طاقتي وجهدي والله يغفر لنا ويعفو

عنا فيما كان منا من تصحيف أو تبديل ، وفيما عندي أن هذه النسخة أصبح ما يوجد الآن من نسخ هذا السفر الجليل جوهر النظام ، ونظام الجواهر ، الذي ليس له في فنه شبه ولا نظير ، بل إنه آية كبرى ، ومعجزة تترى ، وبركة ظاهرة ، وحجة باهرة ، يغني مطالعه الأريب عن الأساتذة ، لسهولة ألفاظه ، وحسن نظامه ، وقرب معانيه على طرف الثام ، قل أن يلزمه أحد إلا وقد أصبح فقيها ، يستشهد بأبياته كما يستشهد الأدباء بأبيات الحكمة ، وما ذلك إلا من إخلاص مؤلفه العلامة المنصف العظيم ، رحمه الله ورضي عنه ، وضاعف له أجور الأعمال الصالحة ، وأسكنه جنة النعيم ، في جوار نبيه الكريم ، سيدنا النبي المختار صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه الأبرار ، إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين ،،

العبد الضعيف إبراهيم بن سعيد العبري

ترجمة المؤلف

عُمان من أكبر الأقطار الإسلامية العامرة ؛ اشتهر منذ ظهور العرب فيه قبل الاسلام بأكابر الرجال وأبطال السنان . قال الجاحظ : لربما سمعت من لا علم له يقول : ومن أين لأهل عُمان البيان وهل يعدون لبلدة واحدة من الخطباء والبلغاء ما يعدون لأهل عُمان ؟ ثم لما جاء الاسلام كان لأهله القدر المعلى في خدمة الاسلام بالسيف والقلم . فقد ظهر من أهل عُمان فحول العلماء الذين يشار إليهم بالبنان ، ولهم الصدر في النهضة العلمية ولا سيما في الصدر الأول ؛ فتش بين أولئك الجهابذة تجد معظمهم من عُمان ، فمنهم قضاة الاسلام ، ومنهم كبار الأدباء وأئمة الحديث والتفسير ، ومنهم أكابر القواد والزعماء وأئمة الدين والأمراء .

منهم كعب بن مسور قاضي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على البصرة؛ ومصقلة بن الرقية أخطب الناس قائماً وقاعداً ، وابنه كرب بن مصقلة ولهما خطبتا العجوز في الجاهلية والعذراء في الاسلام اللتين قال فيهما أبو عبيدة : ما سمعنا مثلهما إلا خطبة قيس بن خازجة بن سنان في حمالة داحس فقد ضرب بها المثل ، ومنهم الامام الأعظم أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي الجوفي (ناحية بعمان واصله من بلد فرق وهي بين منح ونزوى عاصمة الامام اليوم) وصحار بن العباس العبدي النسابة وأحد أئمة البيان ، والخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي من بلد « ودام » من جهة الباطنة بمجوحة عُمان وأبو عمر الربيع ابن حبيب الفراهيدي البصري أحد أئمة الحديث وصاحب المسند الصحيح ، وهو من غضفان من أرض الباطنة أيضاً ، وحاجب الأزدي ، وأمثال هؤلاء الأئمة الأعلام الذين هم أشهر من نار على علم ، ومنهم مرة بن البليد الأزدي لم يعرف أجود منه ارتجالاً وبديهة ، ولا أعجب فكراً وتحبيراً ، وناهيك أنه رسول المهلب بن أبي صفرة إلى الحجاج ، ومنهم أبو حمزة المختار بن عوف من بني سليمة بن مالك بن فهم المشهور بخطبه الماثورة ببرهانها وبلاغتها ، وقائد جيوش الإمام طالب الحق عبد الله بن يحيى الحضرمي .

ومنهم المهلب بن أبي صفرة قائد جيوش الحجاج ، وهو من أزد عُمان ، ومكانته الحربية لا تخفى على أحد ، فقد كان في مقدمة قواد الأمويين الذين تفانوا في توطيد القومية العربية والملك الأموي اللذين هما الغاية للملك الأموي ، ومنهم إمام الأدب وملك الفصاحة والبلاغة الذي يقف عند كلامه البلغاء ، ويستعير آيات بيانه الفصحاء ، أبو بكر بن دريد الأزدي أزد عُمان ، وأمثال هؤلاء وهم كثير لا يحصون عدداً . ومن أئمة الفخام الذين قادوا الجيوش ، وفحوا الأقطار ، وصدعوا الملوك ، وامتد سلطانهم تحقُّه جلاله أساطيلهم مع الشطوط الأفريقية الشرقية إلى أن بلغ رأس الرجاء الصالح مطارداً لأكبر دولة استعمارية يومئذ وهي البرتغال ، الإمام المؤيد ناصر بن مرشد بن مالك بن أبي العرب اليعربي رحمه الله (١٠٢٤) .

من هذا القطر العامر بالعلم والدين ظهر العلم الأفخم أحد أقطاب العلم المجتهدين العلامة المحقق نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد (أو كصديق) ابن سلوم السالمي .

كان معروفاً بغزارة العلم والاجتهاد . إليه انتهت رئاسة العلم فيما بلغنا بعُمان ، وظهر ذلك في تأليفه الجمة في مختلف الفنون الشرعية والعربية ، وهو من أهل التحقيق والإجادة في التأليف ، ولد فيما ذكر بعض سنة ١٢٨٦ .

صفاته :

كان رحمه الله ضريراً قويا الذاكرة في منتهى الذكاء والفطنة ، ذكر تحدثاً بنعمة الله في بعض تأليفه أنه وقع أمامه حادثٌ وهو في المهد ، ولما كبر ذكر ما بقي بذهنه لوالديه ، فحسبوا مضى أيامه فإذا هو ابن عشرين يوماً (إن لم تخني حافظتي) وكان شديد اليقظة على تطورات الأمة بعُمان على الأخص ، حتى أنه كثيراً ما تحدثه نفسه بالعمل لإعادة الإمامة في القطر

العُماني الذي قلَّ أن يعرف الملكية ، اللهم إلا في ظروف شاذة ، كما وقع في زمن بني نبهان في عصر ابن بطوطة الرحالة ، وكان غير كاتم ميوله — ولا سيما أن الرأي العام مؤيد له ، وفي مقدمته جمهور من قادة العلم والرأي — عن السلطان فيصل بن تركي سلطان عُمان يومئذ — وما أشد حرص العلماء العاملين على بقاء الأمة في عزٍّ ومنعة ، وتمتع بحريتها كاملة غير منقوصة ، وعلى إقامة شعائر الدين ، وما أقوى غيرتهم على حرمانه ، ولكنه لم يجد من السلطان انقياداً إلى إعلان الإمامة وقد أحيط من أطرافه بدسائس الانجليز ، ويتحينون الانقضاض عند أول فرصة على أقطار الخليج الفارسي . ومطامع هؤلاء في جزيرة العرب غير مستورة ، فهي أعرف من أن تعرف . وإذ بدت تلك العوامل الأجنبية تسعى لحمل السلطان على الاعتراف بالحماية البريطانية على عُمان ، وجدها قادة العلم والدين — وفي مقدمتهم هذا الإمام المترجم له — فرصة سانحة تخولهم إظهار شعور الأمة ، والوقوف في وجه كل من يروم الاخلال باستقلال الأمة ، فأعلنوا الإمامة وبايعوا الإمام الأفخم التقي ؛ العلامة سالم بن راشد الخروصي رحمه الله ، وكان صاحب الترجمة الركن الأعظم في إقامة الإمامة ، شديداً الحرص على النهوض بالأمة العُمانية ، واستعادة مجدها الباذخ الذي كادت تهدمه اختلافات الأمراء ، وتجزئة الأمة إلى دويلات ، الأمر الذي يؤول إلى تفكيك وحدتها ، وانفصام عروتها ، وإطماع العدو في السيطرة عليها .

أساتذته :

منذ أن ترعرع وظهر فيه الذكاء النادر ، اشتغل بحفظ القرآن ، ثم بعد أن أتمه انقطع إلى العلم ، إلا أننا لم نقف على أشياخه بالضبط ، لكن كان يشير في تأليفه إلى أحدهم بقوله : قال بعض أفاضل عصرنا ، ويعنى به شيخه كما قال في تبينه أول تأليفه مشارق أنوار العقول — العلامة العامل

الشيخ صالح بن علي بن ناصر بن عيسى بن صالح الحارثي المتوفي ١٣١٤ وهو أبو الأمير الأفخم عيسى بن صالح أمير الشرقية ، أحد أقطاب النهضة العُمانية الحاضرة ، ومن له الفخر العظيم في تأييد الإمامة ، قال في شيخه هذا في الجزء الثاني من تحفة الأعيان ، بعد أن ذكر سبب وفاته ما نصه : وقد كان رضى الله عنه أعلم أهل زمانه في الحلال والحرام ، وأشدّهم حرصاً على قوام الإسلام ، وأكثرهم خصالاً في صفات الكرام ، وكان أحد الثلاثة الذين دارت عليهم مملكة إمام المسلمين عزان بن قيس رضى الله عنه ، وأما قريناه الآخران فهما شيخنا سعيد بن خلفان بن أحمد بن صالح الخليلي الخروصي ، وشيخنا محمد بن سليم الغاربي اه .

على كلامه هذا أن أشياخه كثير ، هؤلاء الثلاثة وغيرهم ، وذكر أيضاً في تحفة الأعيان أن من أشياخه بقية السلف العلامة الأكبر الشيخ ماجد بن خميس العبري والشيخ جمعه بن سعيد بن علي المغيري ، غير أنه يظهر أن الذي أخذ العلم عنه أكثر هو الشيخ صالح بن علي ، وقد نوّه به في تاريخه ، وبالجملة إن أساتذته متعددون ، ولكننا لم نقف إلا على من ذكرناه ، وذكر بعض الكتّاب أنه أخذ العلم عن الشيخ راشد بن سيف اللمكي في الرستاق ، ثم انتقل إلى الباطنة بمجوحة عُمان ، ثم هاجر إلى الشرقية وربما كان بعض من ذكرناه شيخه بالواسطة .

تلاميذه ومن تخرج عنه من العلماء :

تلاميذه كثير لا نبالغ إذا قلنا إن رجال العلم اليوم بعُمان جُلّهم من تلاميذه ، وقد نبغ منهم كثير ، وفي مقدمتهم العلامة الأفخم المؤيد إمام عُمان اليوم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن خلفان الخليلي الخروصي ، بويح بعد وفاة شيخه صاحب الترجمة ، وبقية العلماء من تلاميذه كثير ، وحسبك أن صفوة الأمة هناك ، والذين قامت عليهم الإمامة والمملك هم

تلاميذه ، وهذه الروح التي نفخها فيهم حتى كانوا حِمَى للدين والأمة من أكبر الشواهد على إخلاصه وعلوّ شأنه ومكانته .

تأليفه :

لم نقف على كل تصانيفه ، حتى نلم لك أيها القارئ بها ، ولكننا نسوق أسماء التي وقفنا عليها :

- (١) تحفة الأعيان في تاريخ عُمان جزآن طُبِع الأول منهما بمصر .
- (٢) الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة ، طبع بهامش شرح طلعة الشمس في أصول الفقه .
- (٣) سواطع البرهان ، رسالة صغيرة تتعلق ببعض تطورات العصر في اللباس وغيره ، جواب لسؤال بعض أهل الزنجبار .
- (٤) شرح المسند الصحيح للإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي البصري ، من أئمة القرن الثاني ، في ثلاثة أجزاء طبع بمطبعة الأزهار البارونية الأول والثاني منها .
- (٥) غاية المراد ، أحد متون أصول الكلام ، لم نقف عليه كله .
- (٦) مدارج الكمال ، أرجوزة في الفروع الفقهية تنيفُ على ألفي بيت وهو نظم مختصر الخصال ، للإمام أبي إسحاق الحضرمي .
- (٧) معارج الآمال شرح لهذه الأرجوزة وقفنا على بعض الأجزاء منها ، وهي تنبئ عن غزارة علمه وتدقيقه ورسوخه في علم الشريعة ، بحيث لا يُشَقُّ له غبار ، قيل لي إنها تبلغ ستة عشر جزءاً ، إلا أنه لم يتم هذا التأليف الجليل .
- (٨) مشارق أنوار العقول شرح أرجوزته في أصول الدين ، شرحها شرحاً وافياً ، وهذا يُعد من أحسن كتب الأصول تحقيقاً وتحريراً وتنسيقاً طبع بمصر .

- (٩) أنوار العقول أرجوزة في أصول الدين تربو على ثلاثماية بيت .
- (١٠) بهجة الأنوار شرح أيضاً لمتن أنوار العقول وهذا الشرح قبل مشارق أنوار العقول وأخصر منه طبع بمصر على هامش شرح طلعة الشمس في أصول الفقه .
- (١١) طلعة الشمس ألفية في أصول الفقه من أجل متون هذا الفن وأكثرها نفعاً .
- (١٢) شرح طلعة الشمس جزآن طبع بمصر ، جدير بأن يُقال عن هذا الشرح أنه أنفسُ كتاب في أصول الفقه .
- (١٣) جوهر النظام أرجوزة في الأحكام الشرعية وهي بضعة عشر ألف بيت ، وهو الذي يلي هذه الترجمة .
- (١٤) بلوغ الأمل منظومة في أحكام الجمل في الإعراب ، نفيسة جداً ، هذا ما وقفنا عليه من آثاره القيمة ومناقبه ، ولا شك أن له مصنفات أخرى إذ هو معدود من أجلة المؤلفين المجيدين .

منزلته في الأمة :

كان محبوباً معظماً عند الأمة كلها ، كما إليه انتهت رئاسة العلم ، وقوله هو الفصل ، ولا فرق في ذلك بين أمير وملك وعالم وبين سائر الأمة إذ لم يبلغنا وقوع مشادة بينه وبين أحد من أمراء عُمان ، وما جرى في الظروف التي هبت فيها الأمة العُمانية إلى مبايعة الامام من المشادة بين السلطان فيصل والأمة ، ولو كان المترجم له رأس الحركة فإن المسئلة ليست مما يعد نفوراً عنه ، بل كان ذلك دليلاً على عطف القلوب عليه ، والتفافها حوله ، ولم يكن السلطان ممتنعاً ومعارضاً لإرادة الأمة ، ولكنها ظروف قهرية كما يدركه أولو البصيرة والعلم ، بما يكتنف ذلك الجو من الأحوال .

وفاته :

بلغنا نعيه إلى المغرب ونحن بالوطن المفدى في الشهر الذي توفي فيه قطب الأئمة ، وهو ربيع الثاني ، والذي أفادنا به بعض أنه مات في شهر ربيع الأول عام ألف وثلاثمائة واثني وثلاثين من الهجرة ، فكان الخطب مضاعفاً — عن سن تقارب الستين على ما بلغنا ، هكذا كنا نظن إلى أن جاءنا من بعض الإخوان أن عمره ستة وأربعون عاماً إذ ولد سنة ١٢٨٦ وتوفي سنة ١٣٣٢ .

مضى رضى الله عنه إلى موله ، وقد ترك آثاراً تشهد بجلالة قدره ، وأبطالاً ساروا بالأمة في مناهج السعادة علماً ، وعملاً فجزاه الله عن العلم والدين والأمة أحسن الجزاء .

رثاؤه :

ما وقفنا عليه من رثائه قصيدتان غراوان ، فاض بهما شعور الشاعر الكبير بل شاعر العرب العلامة أبو مسلم ناصر بن سالم بن عديم الرواحي ، وهو الشاعر الذي عرف بروعة في شعره ، وإبداع في نسجه ، وجمال في نظمه ، نقتطف منهما بعض الغرر ، قال رحمه الله :

ريب المنون مقارض الأعمار وحياتنا تعدو إلى المضمار
والنفس تلهو فوق تيار الردى يا ليتها حذرت من التيار
قرت على رنق وزخرف باطل مثل القرار على شفير هاري

ما بالنا نبكي الفقيد ونحن من حب الذي أرداه في استهتار
شغف النفوس بما يراقبه الفنا أثر الهوى وتغرة الأوطار

جسر المنون أمام وجهك عارضٌ ولسوف تعبّره مع السفارِ
شمرٌ لتعبّره مخفاً سالماً من ثقل ما أوقرت من أوزارِ

ما الهول من يوم النشور أشد من هول النعي بسيد الأبرارِ
العالم القطب المجدد عمدة الـ علماء طراً كعبة الأسرارِ
ليت المعارك مربع الفضل الذي رفع المنار ولات حين منارِ
حامي حمى الإسلام حجته معز الدـ ين سيفُ الملة البتارِ

بحر المعارف والكمال مسدد الـ أعمال في الإقبال والإدبارِ
السالي أبي محمد المنيف الذكر طود المجد بدر الساري
مهلاً همّام (الاستقامة) ما الذي غادرت من هولٍ ومن اذعارِ
تمضي وترسلها العراك مروعة والليل داج والذئب ضواري
قومتها فتقومت فهجرتها يا هجرة طالت على السفارِ
ارجع إلى الإسلام قم نصره (فالعز تحت عمام الأنصار)

هيات يا أسفاه لا رجعى وقد جثمت عليك صفائح الأحجارِ
يسلون بالآثار بعد صاحبها ومثار حزني فيك بالآثارِ
يا (طلعة الشمس) استري عنا الضيا وخذي الحداد (مشارق الأنوار)

يا من أذاب الصخر حرّ مصابه من ذا تركت لدولة الأحرارِ
وزعت بين الدين والوطن الأسى توزيعك الطاعات في الأطوارِ

ودعوت في الإسلام دعوة مخلص ثابت إليك بها ذوو الأبصار
ثابت إليك عصائب وهيبة من أسد ذي يمن وأسد نزار



نكسي الأعلام يا خير الملل رزيء الاسلام بالخطب الجلل

يا رجال العلم أودى قطبكم بل جميع العلم أودى والعمل
فتكت بالسالمي المرتضى غارة شعواء ما عنها حول

عجباً من نعشه تحمله فتية وهو على الكون اشتمل
جمع العالم في حيزومه أترى العالم في القبر نزل

قمت لله بأمر عجزت هم الأبطال عنه فاستقل
فأنت معجزة خارقة جندها الرعب وأنواع الفشل

في سبيل الله تدعو جاهداً لتقيم القسط أو تلقى الأجل
في سبيل الله أجهدت القوى لم تبل أن جد خطب أو هزل
رافعاً ألوية العلم إلى أن دنى كيوان عنها وزحل

ما فقدناك وعرفناك في صفحات الكون ضوء يشتعل
إن رب العلم حي خالد ولو أن الذات بالموت انتقل
ما تركت الكون حتى تركت خطة الحمد لك الحمد الجلل

إلى آخر القصيدتين الجامعتين من الوعظ والحكمة والإرشاد
والتنويه بالفقيد شيئاً كثيراً ، رحمهما الله ، وأسكنهما بجنة
الفردوس ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

القاهرة في ذي الحجة ١٣٤٥ أبو إسحاق إبراهيم اطفيش

الجزء الأول

ترجمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبد الله وابن عبده المرتجي الطافه من عنده
أحمدك اللهم كل الحمد في حالة الرّفد وغير الرّفد^(١)
واشكر المولى على آلائه^(٢) ثم صلاته لأنبيائه
وخص^(٣) من بينهم محمداً نبيا الذي أتانا بالهدى
واختص^(٤) بالتبجيل والتعظيم بين الورى من ربه الكريم
صلى عليه ربنا وسلم ما وزاده جلاله وأعمما
ثم سلام الله يغشى الآلا ومن على منهاجهم ثوالى
وصحبه الكرام خير صخب عليهم أيضاً سلام ربى
ما ثلّيت آثارهم ودوّنت وجلّيت أخبارهم ويّسنت
وبعد إنّ خير نظم بالغ في الفهم مبلّغاً نظام الصائغي^(٥)

(١) الرّفد : العطاء .

(٢) الآلاء : النعم .

(٣) خصّ : بالبناء للفاعل أي خصه الله .

(٤) اختصّ : يحتمل بناؤه على الفاعل مجازاً وعلى المجهول حقيقة .

(٥) الصائغي هو العلامة المحقق الشيخ سالم بن سعيد بن علي الغمالي صاحب الأرجوزة
الفقهية المشهورة الوحيدة في بابها تبلغ نحو عشرة آلاف بيت أو تتجاوز ، وهو صاحب كتاب
المضنون به على غير أهله في أصول الدين والفقه والآداب الشرعية وهو ثلاثة أجزاء .

وكانت أرجوزته المشهورة هي الممتازة إذ لم تضارعها منظومة في كثرة الفنون وثروة
الآيات حتى جاء نور الدين السالمي بجوهر النظام فبها وضوحاً وتحقيقاً وتعليلاً رحم الله الناظمين
وجازاهما عن العلم والدين خير جزاء . أبو اسحاق .

فإنه حوى بيان الشرع (١) والصَّبَّ في سُهولة الألفاظ لكنه لم يخل من أشياء كميل تطويل بغير طائل وذاك شيء ذووهُ يُستغنى ومثل تكرار لغير معنى وجعله الشطر بشطر متصل وعلق البيت بما يليه إلا لذكر ما يجوز حذفه فقمْتُ في إصلاح ما وصفتُ أصلحته من غير ما استقصاء فكان نقص البعد بعض المانع وقد حذفْتُ بعضَ أشياء منه بها يُضَيءُ (جوهر النظام) ضممتُ فيه الحكم مع نسيه شرعتُ فيه ببلاد الله (٣)

من واجب وجائز ومنع وطاب حفظه لدى الحفاظ معية عند أولي الدكاء كذكره في النظم قول السائل ومثل حشو لِيقيم الوزنا ومثل مُشكِل يُحير الذُّهنا وكان حقُّ مثله أن ينفصل من غير ما ضرورة تلجيه وذاك منه لِيتمَّ كشفه مجتهداً ورَبِّي استعنتُ لأتني عن المحل نائي (٢) مع جملة الأشغال والموانع وزدته أشياء ليست عنه كالبدر إذ يُسفر في الظلام كضمَّ ذي الحُبِّ إلى حبيبهِ فكانَ هذا من عظيم الجاه

(١) بيان الشرع : كتاب مشهور يقع في ثلاثة وسبعين جزءاً في الأصول والفروع ألفه العلامة الجليل محمد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النزوي .

(٢) نائي : أي باعد .

(٣) بلاد الله : مكة شرفها الله تعالى ، وكانت زيارته لها لقضاء فرض الحج في سنة ١٣٢٣هـ وفيها شرع رحمة الله في نظم هذا السفر الثمين .

ترجمة المؤلف

وَكُلَّ مَا كَانَ بِنَاؤُهُ قَوِيًّا مِنْ نَظْمِهِ أَوْرَدْتُهُ كَمَا رُوِيَ
لَأَنَّ حَالِي لَمْ يَكُنْ مُتَّسِعًا لِهَدمِ مَا رَأَيْتُهُ مُرْتَفِعًا
وَالْعَرَضُ التَّحْرِيرُ وَالْأَحْكَامُ بِجَهْدِنَا لَا النِّقْضُ وَالْإِبْرَامُ
فَإِنْ يُوَافِقِ الْمُرَادَ فَاشْكُرْ وَإِنْ يُخَالِفْهُ فَسَامِحْ وَاعْذُرْ
وَإِنْ رَأَى الْمُنْصِفُ فِيهِ حَلَلًا يُصْلِحُهُ إِنْ كَانَ أَهْلًا أَوْ فَلَا
وَالْعَفْوُ مِنْ إِلَيْنَا مَأْمُولٌ فِيمَا بِهِ نَعْمَلُ أَوْ نَقُولُ

كتاب العلم

العلمُ دركُ القلبِ مثلُ البَصْرِ
 وهو على الإطلاق محمودٌ لِمَا
 ولا يُدْمُ أبداً وإِنَّمَا
 وذاك جهلٌ عندنا مُرَكَّبٌ
 من ثَمَّ (١) كان العلمُ خيرَ فائده
 حاملُهُ يَحْيِي به حَمِيداً
 يعيشُ في الناسِ عَظِيمَ الفضلِ
 والعُلَمَاءُ قد جاءَ في الصَّحاحِ
 وأنَّهم للأَنْبياءِ وَرَثَةُ
 وجاء أيضاً في ذوي العلومِ
 لأنه لا شكَّ للبصائرِ
 وهو حياةُ القلبِ مَهْمَا عُدِمَا
 تُقَوَّى به من ضَعْفِهَا أبدانُ
 ونظرُ المؤمنِ في الكِتَابِ
 مِدادُ ذي العلمِ به يُوازُنُ

يكونُ دركُ العَيْنِ عندَ النَّظَرِ
 جاءَ من الشَّاءِ فِيهِ فاعِلِماً
 يُدْمُ ما كان شَبِيهاً بِالْعَمَى
 صاحِبُهُ عَنِ الْهُدَى مُجَنَّبٌ
 أربابُهُ عَنِ كُلِّ رِبْحٍ زائِدُهُ
 وَإِنْ يَمُتْ يَمُتْ به سَعِيداً
 وَيُرزَقُ الفُوزَ يَوْمَ الْفَصْلِ
 بأنَّهم في الخَلْقِ كَالْمِصْبَاحِ
 وَمَنْ يَكُنْ أَوْلَى بِشَيْءٍ وَرَثَتُهُ
 بأنَّهم للنَّاسِ كَالنَّجُومِ
 نُورٌ كَمَثَلِ الْعَيْنِ لِلظَّوَاهِرِ
 فَذلكَ القلبُ بِمِيتٍ وَسِمَانُ
 وَضِدُّهَا ضَعِيفَةٌ (٢) سِمَانُ
 زِيَادَةٌ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ
 دَمُ الشَّهِيدِ وَهُوَ فَضْلٌ بَايُنُ

(١) ثم : بالفتح بمعنى هنا وهناك .

(٢) ضعيفة : خبر المبتدأ الذي قبلها وسمان، خبر مبتدأ محذوف تقديره وهي سمان وهذا المبتدأ الأخير المقدر وخبره في محل نصب لأن هذه الجملة حالية على تقدير وال حال أي أن أجسام ذوي الجهل ضعيفة وال حال أنها سمان .

يُلْهِمُهُ اللَّهُ الْكَرِيمُ السَّعْدَا وَيُحَرِّمُنْهُ الْأَشْقِيَاءَ الْبُعْدَا (١)
 وهو إمام والفعال يتبعه فعاملٌ بدونه لا ينفعه
 عليك بالتعليم طولُ العمرِ واجعله للحسابِ خيرَ ذخِرِ
 فاطلبة في القُربِ وفي البُعدِ معا ولو إلى الصَّينِ محلاً شَسَعَا
 ولا تَكُنْ في البحثِ عنه خاملاً حتى تكونَ للعلومِ حامِلاً
 وإن لقيتَ ماهراً مُلَازِماً فلا تُفَارِقْهُ ولا تُرَاغِمَا
 واسألْ ولا تَمَلْ أو (٢) ثَمَلًا منْ أَدَبِ السَّوَالِ للْعَفِيفِ
 لا يُورَثُ الْعِلْمُ مِنَ الْأَعْمَامِ أنْ يَسْأَلَ الْعَالِمُ (٣) كالضَعِيفِ
 لَكَنَّهُ يَحْصُلُ بِالتَّكْرَارِ ولا يُرَى بِاللَّيْلِ فِي الْمَنَامِ
 مثَالُهُ شَجَرَةٌ .. فِي النَّفْسِ والدَّرْسِ فِي اللَّيْلِ وفي النَّهَارِ
 يُدْرِكُهُ مَنْ كَدَّ فِيهِ نَفْسَهُ وسَقِيهَا بالدَّرَاسِ بعدَ الْعَرَسِ (٤)
 مُزَاحِماً أَهْلَ الْعُلُومِ بِالرُّكْبِ حَيَّاهُ ثُمَّ أَطَالَ دَرَسَهُ
 فَاللَّهُ قَدْ أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ وَطَالِباً لِنَيْلِهِ كُلَّ الطَّلَبِ
 أَنِ اتَّخِذْ نَعْلَيْنِ مِنْ حَدِيدٍ (٥)

(١) وفي بعض النسخ (ويحرمه الشقي الأبعدا) ولكن ما أثبتناه هو الأنسب في مقابلة السعدا في الشطر الأول لأن السعدا جمع والأبعد مفرد ومقابلة الجمع بالجمع أبغ .

(٢) مل : أي سئم وهو لازم ، وأمل : أي اضجر غيره ، متعد .

(٣) العالم : فاعل لأنه هو السائل في هذا المقام .

(٤) في نسخة بعد الدرس .

(٥) قوله : أن اتخذ نعلين .. إلخ ، كذا في الأصل وفي ثبوت الرواية به نظر إذ لم يثبت عن داود عليه السلام أنه فعل ذلك ولو أمر به لفعله وحملته في النظم على المبالغة في تعظيم العلم تسهيلا للخطب والله أعلم (المصنف) .

ثم عَصَى منه وَسِرَّ في طَلَبِهِ
وذاك تعظيمٌ لِشَأْنِ الْعِلْمِ
وأنَّه لأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ
ويرفَعُ اللهُ به أَقْوَامًا
ويلعُ الْعَبْدُ بلا إنكارِ
والجهلُ يُخَفِّضُ الشَّرِيفَ الْعَالِي
وَالْعِلْمُ أَبْقَى مِنْ لُجَيْنٍ^(٢) وَذَهَبُ
وَهُوَ لِمَنْ يَحْمِلُهُ أَنْيْسُ
وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْعُلَمَاءَ قَالُوا
قَدْ جَمَعُوا الْكَنُوزَ أَلْفًا أَلْفًا^(٣)
وَلَوْ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ أَعْطَوْنَا
وَكَيْفَ يَرْضَوْنَ وَهَلْ يَسْتَبْدِلُ
وَهُوَ مُخَالِفٌ لِحَالِ الْمَالِ
وَالْمَالُ إِنْ أَنْفَقْتَ مِنْهُ شَقِصًا
أَنْفَعُهُ مَا كَانَ فِي الْأَذْهَانِ
حَتَّى تَرَى بِلَاهُمَا فِي مَطْلَبِهِ
إِذْ فَضْلُهُ يَفُوقُ كُلَّ حُكْمٍ
مِمَّا عَدَا الْفَرَضَ مِنَ الْأَحْوَالِ
حَتَّى يَصِيرُوا قَادَةً إِمَامًا^(١)
بِفَضْلِهِ مَنَازِلَ الْأَحْرَارِ
لِجَهْلِهِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعَالِ
وَإِنَّهُ لِلْمَرْءِ فَضْلٌ وَأَدَبٌ
إِنْ عُدِمَ الْخَلِيلُ وَالْجَلِيسُ
الْأَغْنِيَاءُ لَهُمُ الْأَمْوَالُ
وَقَدْ جَمَعْنَا الْعِلْمَ حَرْفًا حَرْفًا
أَلْفًا مِنَ الْأَمْوَالِ مَا رَضِينَا
فَإِنْ بَيَّاقٌ^(٤) مَنْ يَبْعِي وَيَعْقِلُ
غَاوُهُ بِكَثْرَةِ السُّؤَالِ
لَا شَكَّ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ نَقْصًا
وَشَرُّهُ مَا كَانَ بِاللِّسَانِ

(١) قوله (إماما) هو بلفظ الفرد المقصود به الجمع على حد قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ أي اجعل كل واحد منا إماما .

(٢) اللجين : الفضلة .

(٣) قوله : (أَلْفًا أَلْفًا) و (حرفًا حرفًا) نصبها على الحال الجامدة المؤولة بالمشق .

(٤) قوله : وهل يستبدل باق بفان ، هكذا في نسخ المؤلف رحمه الله ولعل له وجهها والذي عندنا أن هذا سبق قلم وصواب العبارة « وهل يستبدل .. فان بياق » كما في قوله تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَا بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ لأن المستبدل هنا الأدنى والباقي مستبدل به فالباقي للتعويض ولذلك استفهم عنه استفهاما إنكاريا ولو أنه استبدل الباقي بالفاني لكان مصيبا .

لِأَنَّ مَا خَلَا الْفَوَاضِلَ مِنْهُ
وَالْعِلْمُ وَالْجَهْلُ هُمَا ضِدَّانِ
مِثَالُهُ كَالْتَّارِ عِنْدَ الْمَاءِ
طَوْبَى لِمَنْ فِي عِلْمِهِ قَدْ رَغِبَا
فَأَفْضَلُ الْعِلْمِ الَّذِي قَدْ عَمِلَا
وَمَا خَلَا مِنْ عَمَلٍ لَا يَنْفَعُ
وَمَنْ أَعَانَهُ الْإِلَهُ سَهْلًا
وَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي زَمَانِي
لَكِنْ مُبَاهَاةً (١) لِأَهْلِ الْعِلْمِ
وَيَلُ لِمَنْ كَانَ بِهَذَا الْحَالِ
لَا تَطْلُبْنَهُ يَا أَخِي لِلجَاهِ
لَأَتِمَّا الْمُرَادُ مِنْهُ الْعَمَلُ
وَعَالِمٌ بَعْلَمَهُ لَمْ يَعْمَلَا (٢)
فَاسْأَلِ الرَّحْمَنَ عَفْوًا وَتَقَى

فَذَاكَ جَهْلٌ فِيهِ فَاحْذَرْنَاهُ
فَكَيْفَ فِي الْفَوَاضِلِ يُجْمَعَانِ
هَلْ يُجْمَعَانِ قَطُّ فِي إِنَاءٍ
لِلَّهِ وَالْأُخْرَى بِهِ قَدْ طَلَبَا
بِهِ وَكُلُّ الْخَيْرِ مِنْهُ حَصَلَا
بَلْ ضَرَّهُ بَادٍ عَلَى مَنْ يَجْمَعُ
عَلَيْهِ فِيهِ السَّعْيُ حَتَّى يَحْصُلَا
لَا يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ لِلْمَنَانِ
وَحُجَّةً مِنْهُمْ لِأَهْلِ الظُّلْمِ
مِنْ الْعَذَابِ وَمَنْ التَّكَالِ
وَلَا بِهِ لِلْعُلَمَاءِ مُبَاهِي
وَصَرْفُهُ لغيرِهِ مُبْطَلُ
أَشَدُّ فِي التَّعْذِيبِ مِمَّنْ جَهَلَا
حَتَّى أَعِيشَ فِي الْهُدَى مُوَفَّقَا

(١) المباهاة : المماثلة والمفاخرة .

(٢) قوله : « لَمْ يَعْمَلَا » الألف فيه عوض عن لام التوكيد أصله لَمْ يَعْمَلَا كَقَوْلِهِ .

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْمَلَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مَعْمَلَا

كتاب أصول الدين

وَهِيَ أُمُورٌ يَتَنَبَّهُ عَلَيْهَا لَا دِينَ لِلْمَرْءِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ وَاعْتَمَدَ ذَلِكَ بِالْذِّلِيلِ فَإِنْ عَجَزَتْ عَنْهُ فَالْإِجْمَالُ وَالْإِعْتِقَادُ هُوَ جَزْمُ الْقَلْبِ يُوصَفُ بِالصَّحَّةِ وَالْبُطْلَانِ وَالْإِعْتِقَادُ عَنْ دَلِيلٍ قَدْ عُلِمَ وَهُوَ لَدَيْنَا (١) جَائِزٌ وَيَمْتَنِعُ كَذَا اتِّبَاعُ الْقَوْلِ حَقًّا كَانَا لِأَنَّ هَذَا لَمْ يُبَالِ أَبَدًا وَلَا تُنَاطَرُ بِكِتَابِ اللَّهِ مَعْنَاهُ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ نُظِيرًا

صَحَّةُ دِينِنَا فَمِلَ إِلَيْهَا مَا كَانَ مِنْهُ (١) لِأَزْمًا فَلْتَعْرِفْ فِي حَالَةِ الْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ ثُمَّ صَحِيحُ الْإِعْتِقَادِ قَالُوا بِمَا تَلَقَّى مِنْ صِفَاتِ الرَّبِّ كَسَائِرِ الْأَحْوَالِ فِي الْأَدْيَانِ عُلِمَ وَإِلَّا فَهُوَ تَقْلِيدٌ وَسِمٌ إِنْ لَمْ يُوَافِقِ الْهُدَى الَّذِي شَرَعَ أَوْ بَاطِلًا نَحْجُرُهُ إِعْلَانًا أَصَابَ فَوْزًا أَوْ مَهَامَةً (٣) الرَّدَى وَلَا كَلَامَ الْمُصْطَفَى الْأَوَّاهِ وَلَوْ يَكُونُ عَالِمًا خَيْرًا

(١) قوله : « منه » أي الدين .

(٢) قوله : « وهو لدينا » أي التقليد .

(٣) المهامة : جمع مهمه وهو المفاذه الواسعة من الأرض قال الشاعر
ومهمه واسعة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

باب التوحيد

مَعْرِفَةُ الْبَارِي مِنَ الْعُقُولِ فَكَيْفَ بِالسَّمَاعِ وَالتَّقْصُولِ
 وَلَا يَجُوزُ جَهْلُهَا لِجَاهِلٍ طَرْفَةً عَيْنٍ عِنْدَ ذِي الدَّلَائِلِ
 وَدَرْكُ ذَاتِهِ مُحَالٌ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِالْوَصْفِ الَّذِي قَدْ عَلِمَا
 وَنَفْسُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ذَاتُهُ وَذَاتُهُ تَفْسِيرُهَا ثَبَاتُهُ (١)
 يَعْنِي بِهِ نَفْسُ الْوُجُودِ الْوَاجِبِ فَالذَّاتُ لَا تُحَدُّ فِي التَّخَاطُبِ
 فَحُجَّتْ بِالْوُجُودِ جَازِمُونَ وَمَا عَدَاهُ غَيْرُ عَارِفِينَ
 فَتَزَرَّهُ اللَّهُ عَنِ الْأَنْدَادِ (٢) وَعَنْ نَظِيرٍ وَعَنْ الْأَضْدَادِ
 لِأَنَّهُ لَيْسَ كَمَثَلِ الْبَارِي شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ فَلَا ثُمَارِي
 فَهُوَ قَدِيمٌ دَائِمًا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بَاقِيًا فِيمَا يَلِي
 وَبَاطِلٌ فِي حَقِّهِ الْأَيِّنِيَّةُ (٣) وَالْكَمُّ وَالتَّعْلِيلُ وَالْكِفِيَّةُ
 فَلَا تَقِلُّ أَيْنَ وَلَا كَيْفَ وَلَا حَيْثُ وَلَا تُصَوِّبُنَ مَنْ سَأَلَا
 لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْحَادِثِ وَهُوَ تَعَالَى غَيْرُ ذِي الْحَوَادِثِ
 وَمَنْ يُشَبِّهُهُ بِشَيْءٍ مِنْهَا فَمُفْتَرٍ (٤) جَلَّ تَعَالَى عَنْهَا
 مَا قَدَرُوهُ جَلَّ حَقُّ قَدَرِهِ مَعْنَاهُ هُمْ مَا عَرَفُوهُ فَادْرِهِ
 وَذَلِكَ حَيْثُ أَنْكَرُوا تَنْزِيلَهُ وَمِثْلُهُمْ مَنْ يُنْكِرُنْ تَأْوِيلَهُ

(١) ثباته : أي وجوده لأنه واجب الوجود لذاته .

(٢) الأنداد : جمع ند وهو المثل والشريك والله ليس له مثل ولا شريك .

(٣) الأينية : ما يصلح أن يسأل عن بآين .

(٤) قوله : « مُفْتَرٍ » أي كاذب .

فإنهم قد شبهوه بالورى ونحو هذا من صفات البشر تعلقوا بالمتشابهات وما درؤا بأنها قد فُسِّرَتْ ألم يقل بأنها أم (١) وما فكلُّ مُتَشَابِهٍ يُفَسَّرُ فما أتى من ظاهر التشبيه ألم يقل ليس كمثل الله في هذه الآية نفى المثل وقيل ليس زائداً بل إنها ويبقى وجه ربنا معناهُ ثم تعالى جدُّ ربنا قل وقيل معنى قوله يدها ويده فوقهم أي قوته وقوله تجري بأعين فقد ومثله آية طه وهي في فَرَطْتُ فِي جَنبِ الْآلِهَةِ فُسِّرَا

وجعلوا له أماماً وورا سبحانه عن قول كلِّ مفترى واعتقدوا للمتناقضات بمحكمات في الكتاب ذكرت معناه إلا الأخذ باللدُّ أحكاماً بمحكم القول ولا يُستنكر مفسر (٢) بالنفي للتشبيه شيء فأين موضع الأشباه والكاف فيه زائد للوصل كناية عنه بـلازم النها (٣) بقاء ذاته وما أولاه عظمه وقيل مثل الأول مبسوطان هي نعمته كذلك القبضة إذا قدرته فُسِّرَ بالحفظ وغيره يُردُّ موسى بعيني تُصنع فاعرف رضاه أي تركت ما قد أمرا

(١) قوله : « أم » يشير إلى قوله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۚ ﴾ .

(٢) مفسر : خبر المبتدأ الذي هو ما .

(٣) قوله : « النها » أي النهاية ففيه اكتفاء ببعض الكلمة وذلك جائز عند علماء العربية والمراد بالنهاية هنا الكمال .

وَفَسَّرُوا رِضَاهُ بِالْقُبُولِ وَهُوَ الثَّوَابُ مِنْهُ لِلْمَعْمُولِ
وَمِثْلُهُ التَّفْسِيرُ لِلْمَحَبَّةِ وَفَسَّرُوا ثَوَابَهُ بِالْجَنَّةِ
وَقَوْلُهُ عَنْ رَبِّهِمْ قَدْ حُجِبُوا عَنْ خَلْقِهِ لَكِنَّ خَلْقَهُ حَجَبٌ
أَمَّا تَجَلِّيهِ تَعَالَى لِلْعَلَمِ فَتِلْكَ آيَةٌ أَتَتْهُ فَأَنهَدَمَ
وَمَنْ رَوَى أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ رَأَى خَلْقَهُ أَعْظَمَ فِيهِ الْخَطَأَ
قَدْ قَالَ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَأَنَّهُ يُدْرِكُهَا الْقَهَّارُ

باب صفات الله تعالى

لَا يُوصَفُ الرَّحْمَنُ بِالْأَجْسَامِ وَلَا قَعُودٍ لَا وَلَا قِيَامٍ
أَشْهَدُ حَقًّا أَنَّهُ قَدِيرٌ فَرْدٌ قَدِيمٌ قَاهِرٌ بَصِيرٌ
لَيْسَ لَهُ فِي مُلْكِهِ وَزِيرٌ وَلَا لَهُ فِي أَمْرِهِ مُشِيرٌ
وَأَنَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى بِالْمَلِكِ وَالْقَهْرِ عَلَى الْعَرْشِ عَلَا
شَيْءٌ فَمَا تُشَبِّهُهُ الْأَشْيَاءُ لِأَنَّهَا مِنْ حَقِّهَا الْفَنَاءُ
وَوَاصِفُ الرَّحْمَنِ بِالزَّوَالِ فَهُوَ أَخُو كَفْرِ وَذُو ضَلَالٍ
وَمِثْلُهُ مَنْ قَالَ ذُو الْآلَاءِ يَشَبُّهُ وَاحِدًا مِنَ الْأَشْيَاءِ
مِنْ ثَمَّ لَا يُوصَفُ بِالسَّرُورِ وَالْفَرَحِ الظَّاهِرِ فِي الْأُمُورِ
كَذَلِكَ الْعَمُّ وَحُزْنٌ وَهَمٌّ ضِدُّ لِمَا فِي الْوَصْفِ قَدْ تَقَدَّمَ
وَإِنْ وَجَدْتَ مَقْتَضَاهُ ذِكْرًا فِي خَبَرٍ فَهُوَ مَجَازٌ شَهْرًا
إِذَا الْمُرَادُ لِازِمِ السَّرُورِ مِنْ الثَّوَابِ وَمِنْ الْأَجُورِ

وإن أتى في وصفه التعجب كقوله ما أصبر الكفاراً فذاك وصف منه قد جرى على ولم يرد حقيقة التعجب لكن لمثل حالهم نستغرب والله لا يوصف بالفساد فلا يقال إنه قد أفسد بل كله لحكمة وإن خفي وإنما يقال مفسد لمن وذلك المأمور والمنهي ولا يجوز في الصفات الأصل تقول في أفعاله ما أحكمة لأنه يكون في التعجب ولم يكن لوصفه أسباب ولا أقول إنه ممنوع في آية من سورة الكهف اسم فائه تعجب في البصر ومشارك بالله ذي الجلال

فحمله على المجاز يجب أسمع بهم أبصر بهم جهازاً وفق الخطاب في مقامات الأولى إذ علمه بذاك لم يستغرب نحن لهذا حسن التعجب من كل شيء كان في العباد لما رأينا من فساد قد بدا ظهورها على الورى فلتعرف أفسد شيئاً كان فيه مرتين وربنا عن كل ذا علي تعجب وجائر في الفعل ولا تقل في علمه ما أعلمه إشارة إلى لطيف السبب حتى يقال إنه عجاب لأنه جاء به المسموع في قوله أبصر به وأسمع والسمع وهو من صفات الأكبر واصفه حاشاه بالزوال

باب في ألفاظ الصفات

لم يَزَلِ اللهُ قَدِيرًا عَالِمًا ونَحُوْهُ هَذَا جَائِزٌ كُنْ فَاهِمًا
 وَذَاكَ لَا يَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ لَأَنهَا حَادِثَةٌ الْأَحْوَالِ
 وَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا يَجُوزُ وَهُوَ مُحَافِظٌ فَلَا يَجُوزُ
 فِيمَا حَكَى الْأَصْلُ وَلَسْتُ أَمْنَعُهُ وَمَا بِهِ عِلَلٌ لَسْتُ أَسْمَعُهُ
 وَالْمُسْتَعَانُ بِالْإِلَهِ الْبَارِي لَيْسَ يَجُوزُ قَالَهُ الْهَجَارِيُّ (١)
 وَيَا غِيَاثَ الْمُسْتَغِيثِينَ فَلَا تُجِيزُهُ جَلَّ إِلَهِي وَعَلَا
 وَيَا دَلِيلَ الْمُتَحِيرِينَ كَمَثَلِهِ عَنْهُ كَذَا رُويَا
 وَهَكَذَا قَدْ ارْتَدَى بِالْكَبْرِيَا لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا قَدْ رُويَا
 وَهَكَذَا يَا سَنَدِي وَاخْتِلَفَا فِي لَفْظَةِ الْمَتَانِ أَيْضًا فَاعْرِفَا (٢)
 وَفَسَّرُوهُ هَاهُنَا بِالْمُنْعَمِ وَقِيلَ بِالْمُعْطَى لِكُلِّ النَّعْمِ

(١) هو الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد صاحب الزيادات على جامع ابن جعفر ، وهو من متقدمي علماء عُمان منسوب إلى بلدة (هجار) وهي بلد صغير بالظاهرة من عُمان قرية من بلد عبري ، هكذا أخبرني عنه بعضهم ، وإلا ففي عُمان بلد الهجار من وادي بني خروص وهي أشهر من الأولى ، والهجار أيضا بلد بالقرب من الخابورة والله أعلم .

(٢) اختلف العلماء في أسماء الله هل هي توقيفية بمعنى لا يجوز الاشتقاق من صفات الكمال إلا ما ورد على لسان الشارع أو يجوز . فمن قال بالقول الأخير جعل الحنان المنان من أسماء الله لقوله تعالى ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ أي ينعم ويفضل بالإحسان وقوله : ﴿ وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا ﴾ أي رحمة ، ومن قال بأنها توقيفية قال : هما ليسا من الأسماء الحسنی الواردة بها أحاديث وهي تسعة وتسعون إسماً ، وكلها واردة في القرآن . والجمهور من المحققين على أنها توقيفية فلا يصح الدعاء بما ورد في كثير من الأدعية من الأسماء التي لم ترد في القرآن ولا في الحديث الصحيح . والله أعلم . أبو إسحاق .

فلا سبيلَ عندنا للمنع أما قليلُ الله إن عني به تقول ما عندي قليلُ الله ولا يُقالُ الرَّأْيُ للمنان ما شاءهُ خالقنا وشيئنا لأنَّ ما قد شاءهُ الرحمنُ وقولُ سبحانَ بلامٍ وألفٍ ويُعذرُ الجاهلُ إن أتاهُ ومَن يَقْلُ لُسْرُقُ لولا كلبنا فقليلُ شركٍ والصَّحيحُ عندي وإن روى التشريكُ فيما قد روى أو أنه يقالُ فيمنَ يعتقِدُ مَن قالَ كُلُّ بِالِإِلَهِ لَاحِقُ كذاكَ إن فسَّرتهُ بالمولوتِ ولا يضيِّقُ أن يُقالَ الزَّارِعُ كذا الرَّوْوفُ جائِزٌ وفُسِّرا لا راحِمٌ ارحمُ منه جَوْزاً

ثمَّ جَوَّزَهُ أَيْ فِي الشَّرْعِ تَأْكِيْدُ نَفْيِ جَائِزٌ فَانْتَبِهْ تُرِيْدُ لَا شَيْءَ وَلَا مُضَاهِي لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الْإِنْسَانِ لَيْسَ يَجُوزُ هَكَذَا رُوِيْنَا يَكُونُ لَوْ لَمْ يُرِدِ الْإِنْسَانُ فَذَاكَ لَحَنٌ فَاحِشٌ قَدَغٌ وَقِفٌ وَالْعُرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا نَرْضَاهُ وَهَكَذَا نَقُتِلُ لَوْلَا صَحْبُنَا أَنْ تُنْظَرَ الْأَحْوَالُ عِنْدَ الْقَصْدِ فَذَاكَ تَشْرِيْكٌ بِمَعْنَى لُغَوِي حَقِيْقَةُ الْقَوْلِ بِذَاكَ الْمُبْتَعِدِ يَجُوزُ إِذْ مَعْنَاهُ بَعَثٌ صَادِقٌ إِذِ اللَّحَوُّ وَاقِعٌ بِالْفَوْتِ لِأَنَّهُ فِي النَّصْرِ (١) اسْمٌ وَاقِعٌ بِشِدَّةِ الرَّحْمَةِ فِيمَا أَثَرَا لِلرَّاحِمِينَ فَلْيُصَيَّفْ تَجَوَّزاً

(١) قوله : « في النص » أي في قوله تعالى : ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾

باب في أفعاله تعالى

والخير والشر من الحميد لكن فعل العبد كسب منه من عدم الايمان منه بالقدر وهكذا من حمل المعاصي والذنوب لاشك من العبيد فان عفا عنا فمِنهُ الفضل وإن للشيطان فيه الوسوسة وقد نهى رب العباد عنه والخلق غير النهي فافهمنا وما عدا ذلك سر منعا وفسرث هداية الرحمن الجامعان (١) صفة الايمان وتركه وشأنه (٢) خذلان وضده التوفيق فالموفق وقيل خلق قدرة العصيان وضده التوفيق والأصل اقتصر

خلق وفعلان من العبيد وربنا الخالق فافهمناه بخيره وشره فقد كفر على الآله فهو عبد عاصي لفعلهم ما جاء بالوعيد وإن به عاقبنا فعذل حين دَعَاهُ للشقا ووسوسة فلا يصح أن يقال منه فيخلق الشيء وينهيننا سؤلنا عنه ، ألا فامتعا للخلق بالتوفيق والبيان وليس للكافر غير الثاني (١) فيأته من نفسه الحرمان تراه للخير معاً يوفق هو الذي يعرف بالخذلان عليه والحق أرى فيما غير (٣)

(١) قوله : « الجامعان » خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما ، وقوله : « وليس للكافر غير الثاني » أي البيان لقوله تعالى : ﴿ وأما نوح فهديناهاهم ﴾ يعني هداية البيان والله أعلم .

(٢) قوله : « وشأنه » الواو فيه بمعنى مع .

(٣) قوله : « غير » أي مضى ، وتستعمل بمعنى بقي وذلك بحسب القرينة .

أَقْرُ بِالْبَعْثِ وَبِالتَّيْرَانِ أَنَّهُمَا حَقٌّ وَبِالْجَنَانِ
وَكُتِبَ الْخَلْقُ لَهَا تَطَائُرٌ (١) يَوْمَ الْجَزَا كُلُّ إِلَيْهِ طَائِرٌ
يَرَى بِهِ كُلُّ الَّذِي قَدْ فَعَلَا وَقِيلَ تَحْتَ الْعَرْشِ (٢) قَبْلَ حُزْنَتْ
وَالذَّرَّانِ عِنْدَنَا صَوَابٌ يُجْزَى بِهَا فاعْلَهَا وَالْعَفْوُ
وَمَنْ يَمُتْ عَلَى الْكَبِيرِ عُذْبًا لَيْسَ لَهُ شَفَاعَةٌ مِنْ أَحَدٍ
وَأَنَّهُ ذُو الْمَنْصِبِ الرَّفِيعِ وَأَنَّهُ الشَّافِعُ وَالْمَشْفَعُ
لَكِنَّهُ فِي النَّارِ قَطْعًا يَخْلُدُ خُرُوجُهُمْ (٣) فِي الذِّكْرِ قَدْ نَفَاهُ
وَعَدَمُ الْخُلُودِ قَوْلُ الْمُرْجَةِ أَوْلَادُهُمْ (٤) فِي ذِي الْحَيَاةِ تَبِعُ
فَقَالَ بَعْضُ إِنْهُمْ فِي النَّارِ أَنَّهُمَا حَقٌّ وَبِالْجَنَانِ
يَوْمَ الْجَزَا كُلُّ إِلَيْهِ طَائِرٌ وَاللَّهُ عَنِ أَعْمَالِنَا لَمْ يَغْفَلَا
وَقِيلَ فِي أَيْدِي الْكِرَامِ أَمْنَتْ عَلَيْهِمَا قَدْ يَقَعُ الْحِسَابُ
لِتَائِبٍ أَوْ مَنْ عَرَاهُ السَّهْوُ وَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ حُكْمًا وَجِبَا
مَنْ الْوَرَى حَتَّى النَّبِيِّ أَحْمَدٍ لَهُ لَوَاءُ الْحَمْدِ فِي الْجَمِيعِ
لَكِنَّهَا عَنِ الشَّقِيِّ تُمْنَعُ فَهَوَ بِهَا مُعَذَّبٌ مُؤَبَّدٌ
رَبِّي فَيَا وَيْلَ لِمَنْ يَلْقَاهُ إِيَّاكَ أَنْ تَسْمَعَهُ أَوْ تُبْدِيَهُ
لَهُمْ وَفِي الْأُخْرَى الْخِلَافُ يُرْفَعُ كَمَثَلِ آبَائِهِمُ الْفُجَّارِ

(١) قوله : « تطائر » أي ذهاب إلى أصحابها قال تعالى : ﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة ﴾ .

(٢) قوله : وقيل تحت العرش ، يعني كتب الأعمال .

(٣) قوله : « خروجهم » يعني خروج أهل النار

(٤) قوله : « أولادهم » أي أولاد الكفار .

وبعضهم قد قال في الجنان منعمون كذوي الإيمان
وقال بعض في الجنان حدم فهم كولدان بها يستخدموا^(١)

باب خلق القرآن

والحق ما قالت به الأعلام
وَوَحْيُهُ وَأَنَّهُ تَنْزِيلُهُ
لَكِنْ أَقُولُ الْأَخْرُفُ الْمَلْحُوظَةُ
بِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلْبَارِي
لَأَنَّهَا مَظْرُوفَةٌ لِلْأَخْرُفِ
وَذَاكَ غَيْرُ عِلْمِهِ تَعَالَى
فَالْعِلْمُ وَالْمَعْلُومُ لَيْسَ وَاحِدًا
وَأَنَّهُ فِي اللَّوْحِ قِطْعًا رُسَمًا
وَذَاكَ مَخْلُوقَانِ هَلْ تَقُولُ
بِأَنَّهُ لِرَبِّنَا كَلَامٌ
سُبْحَانَهُ صَحَّ لَنَا دَلِيلُهُ
فِي الْكُتُبِ مِنَ أَلْسِنَتِنَا مَلْفُوظَةٌ
قُلْتُ كَذَا الْمَعْنَى فَلَا تُمَارِي
وَكُلُّ مَظْرُوفٍ حَدُوثٌ^(٢) فاعرف
وإن يكن يعلمه كمالاً
كالضرب والمضروب قد تباعدا
كذاك أيضاً في صدور العلما
يحيي القديم حادِثٌ منقولٌ

(١) هذا الخلاف في أطفال المشركين فافهم . لكن التحقيق أن الأطفال لا يعذبون لأن الله يمين بالرحمة ولا يظلم بالعذاب وهم على الفطرة التي خلقهم الله عليها لم يدنسوها بالعصيان قال عليه الصلاة والسلام «خلقت هذه القلوب حافية إلا ما كان من الشيطان فإنه يخترمها عما خلقت له» رواه شمس الدين أبو يعقوب في الدليل ، وقوله «كل مولود يولد على الفطرة» الحديث وثبت عنه عليه الصلاة والسلام «سألت الله في اللاهين فأعطانيهم خدماً لأهل الجنة» واتفق العلماء على أن اللاهين هم أولاد المشركين هذه الأدلة وما شاكلها ثبتت تنعيم أطفال غير المسلمين في الجنة . والمسألة فيها خلاف أيضاً عند قومنا على ثلاثة أقوال كما ذكر البركوي في رسالته بيان أحوال أطفال المسلمين . أبو إسحاق ..

(٢) قوله : « حدوث » بوزن فعول أي حادث .

وَمُنْكَرٍ لِّخَلْقِهِ يُخْتَلَفُ مَا لَمْ يُخْطَ لِلَّذِي قَدْ قَالَ
فَقِيلَ فَاسْقُ وَقِيلَ نَقِفْ وَنُسِبَ الْأَوَّلُ لِلْمَغَارِبَةِ
بُضْدٌ مَا قَالَ فَعِ الْمَقَالَةَ (١) وَبَعْضُهُمْ يَرَأُ مِمَّنْ اعْتَقَدَ
وَالثَّانِي لِلْعُمَانِيِّينَ قَاطِبَةً لَّأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ
حُدُوثُهُ وَالْحَقُّ فِيهِ أَنْ يُرَدَّ وَتَوَيُّهُ وَمُشْرِكٌ إِنْ لَمْ يَثْبُ
حُدُوثُهُ بِظَاهِرِ الْخِطَابِ وَقَتْلُهُ يَجُوزُ كَالْمُرْتَدِّ
تَثْوِيهِ وَمُشْرِكٌ إِنْ لَمْ يَثْبُ وَلَمْ يَقُلْ فِي فِطْرَةِ الْقُرْآنِ
كَذَاكَ قَالَ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ لِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَهَا تَأَوَّلًا
بِمِثْلِ ذَاكَ وَهُمَا سَيَّانٍ (٢) فَتِلْكَ شُبْهَةٌ بِهَا تَسْتَرَوْا
فَهُوَ مُنَافِقٌ وَإِلَّا قُتِلَا مِنْ ثَمَّ عِنْدَ عَدَمِهَا لَمْ يُعَذَّرُوا
بِأَنَّهُ كَلَامُهُ وَعَرَّفَهُ وَوَجْهَهَا أَنَّ الْإِلَاحَةَ وَصَفَهُ
وَوَصَفُ فَعِلٍ بِالْمَعَانِي آتٍ وَكَانَ فِي الْكَلَامِ وَصْفُ ذَاتِ
فَرِئُهُمَا بِفَهْمِكَ الذَّكِيِّ وَلَيْسَ هَذَا الْوَصْفُ فِي النَّبِيِّ

(١) هذا ما اختاره الامام أبو يعقوب في «الدليل» عن علمائنا العُمانيين إذ قال في الجزء الثالث ص ٨٨ فإذا لم يعتقدوه ديناً ولم يقطعوا عليه عذر أحد من المسلمين الذين خالفوهم عليه فلا بأس عليهم بذلك وذلك خطأ محمول عليهم إلى أن قال : ولكل مُعْتَقَدُهُ ما لم ييغ بعضهم على بعض والبادي أظلم والتالي أسلم اهـ . فهذه من ذخائر العلم فشد عليها يدك . أبو إسحاق .

(٢) سَيَّان : أي مثلاً أو بمعنى متساويان وهذه الكلمة ملازمة لصيغة التشية .

(٣) ثَمَّ : بفتح المثناة أي هناك فهي بمعنى ظرف المكان المعنوي .

باب في الإيمان

والعبد لا يستكمل الإيمان إذا رأى لنفسه أثماناً (١)
 مَنْ لَمْ يَنْلُ حِطًّا مِنَ التَّوَّاضِعِ يُرْمَى بِهِ فِي أَسْفَلِ الْمَوَاضِعِ
 وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ أَنَّ الْمُؤْمِنَا زَانٍ فَكُنْ بِالنَّهْيِ عَنْهُ مُعَلِّتَا
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْكُفْرَانِ وَهُوَ يُنَافِي خَصْلَةَ الْإِيمَانِ
 وَإِنَّمَا الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ فَهُوَ عَلَى هَذَا اسْتَقْلَلُ
 وَهِيَ لَهُ (٢) أَجْزَاءٌ أَوْ شُرُوطٌ وَبِائْتِفَافِهَا يَنْتَفِي الْمَشْرُوطُ
 فَيُظْهَرُنْ قَوْلُهُمُ السَّيِّدُ لَا يَنْقُصُ الْإِيمَانُ بَلْ يَزِيدُ
 لِأَنَّهُ إِنْ حَلَّ النُّقْصَانُ دَاخِلَهُ جَمِيعَهُ الْبُطْلَانُ
 ثُمَّ كَمَالُهُ بِأَنْ يُوَالِيَ وَأَنْ يُعَادِيَ لِذَوِي الضَّلَالِ
 وَأَنْ يَكُونَ نَاطِقًا بِالصَّدَقِ مُلَازِمًا فِي عُمَرِهِ لِلْحَقِّ

باب في الكفر

مَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّقِيًّا لِلَّهِ فَهُوَ أَخُو كُفْرٍ بِلاِ اشْتِبَاهِ
 لِأَنَّهُ مَا بَيْنَهُنَّ (٣) مَنْزِلَةٌ كَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ رَبِّي أَنْزَلَهُ

(١) قوله : « أثماناً » أي قيمة ورفعة .

(٢) قوله : « وهى له » يعني النية أما أن تكون جزءاً من الإيمان أو شرطاً لصحته وعلى كلا الأمرين فالإيمان لا يصح إلا بالنية .

(٣) قوله : « لأنه ما بينهن » يعني فيما بين الإيمان والكفر وكان عليه أن يقول لأنه ما بينهما ولكن قد استعصى عليه الوزن فالإنسان إما مؤمن وإما كافر ولا منزلة بينهما خلافاً للمعتزلة لقوله تعالى : « إما شاكراً وإما كفوراً » .

وكشفه بأن تُقسَّمَنهُ والكُفْر في أصل اللغات التَّعْطِيَةُ فَإِنَّ مَنْ يَعْبُدْ غَيْرَ اللَّهِ وقد يبيء شرك جُحُودٍ (١) إِنْ جَحَدَ مِنْ أَنْبِيَائِهِ وَهَذَا أَشْكَلُ أَمَّا الَّذِي نَوَّعَهُ فِي الْأَصْلِ بَلْ ذَاكَ فِي التَّسْمِيَةِ الْمُشَاعَةِ أَمَّا الْجُحُودُ الشَّرْكَ بِالرَّحْمَنِ وَالثَّلَاثُ الطَّاعَةُ لِلشَّيْطَانِ أَمَّا التَّفَاقُّ فَهُوَ فِي السَّرَائِرِ فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مَا تَقَدَّمَ فَاتَّهَمَ يُخْفُونَ نَفْسَ الشَّرْكَ فَكَذَّبَ الْقُرْآنُ مَا قَالَهُ وَهُمْ فِي النَّارِ أَسْفَلَ الدَّرَكِ صَارَ الْجُزْأَ مُوَافِقًا لِلْعَمَلِ

لِلشَّرْكَ وَالنَّعْمَةِ فَافْهَمْنَاهُ وَالشَّرْكَ مَعْنَاهُ يُقَالُ التَّسْوِيَةُ سَوَّى بِهِ مَنْ لَيْسَ بِالْإِلَهِ لَوْصِفَهُ أَوْ حُكِمَهُ أَوْ لِأَحَدٍ وَهُوَ عَلَى الْأُمَةِ أَيْضًا أَعْضُلُ فَلَيْسَ مِنْ أَحْكَامِ هَذَا الْفَصْلِ وَهِيَ جُحُودٌ وَرِيًّا وَطَاعَةٌ وَالثَّانِي أَنْ تَعْمَلَ لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَجَابَهُ إِلَى الْعِصْيَانِ وَتَارَةً يَكُونُ فِي الظُّوَاهِرِ فِي عَصْرِهِ عَلَيْهِ رَبِّي سَلَامًا وَيُظْهِرُونَ الْقَوْلَ بِالتَّزْكِي لَكِنْ مُرَادُهُمْ بِهِ نَالُوهُ (٢) وَذَاكَ مَوْضِعٌ لِمَنْ فِي اللَّهِ شَكٌّ أَخْفَوْا فَأَخْفُوا (٣) فِي الْمَضِيقِ الْأَسْفَلِ

(١) قوله : « شرك جحود » بالنصب أي يبيئه الشرك شرك سواه كمن عبد غير الله وشرك جحود إن جحد شيئا من صفاته أو أحكامه أو أحدا من أنبيائه أو كتبه أو رسله وانتصابه على الحال .

(٢) قوله : « نالوه » أي من عصمة دمائهم وحرمة سبيهم وأموالهم وما انتسبوا إلى الاسلام إلا لصون دمائهم أن لا تسالا .

(٣) قوله : « أخفوا فأخفوا » الأول بالبناء للفاعل والثاني للمفعول يريد أنهم أخفوا الشرك فكانت عقوبتهم في الدرك الأسفل من النار جزاء وفاقا .

أَمَّا الَّذِي (١) يَظْهَرُ فَهُوَ يَنْقَسِمُ فَكُلُّ مَنْ دَانَ بِمَا يُخَالِفُ سِوَاءَ أَنْ حَرَّمَ مَا قَدْ حَلَّ وَالْإِتِهَاقُ (٢) هُوَ أَنْ يَفْعَلَهُ وَذَا إِلَى التَّوْبَةِ وَالرَّجُوعِ مَنْ لَمْ يَثْبُتْ فَذَلِكَ الْمَصِيرُ وَشَاهِدُ الزُّورِ بَعِيدُ التَّوْبِ مِنْ تَمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا تُقْبَلُ كَذَا الْخِلَافُ فِيهِ هَلْ يُوَالِي وَيُعْجِبُ الْأَصْلَ هُنَا قَبُولُهُ مَنْ قَالَ إِنَّ الْمُصْطَفَى قَدْ كَتَمَا أَلَمْ يَقُلْ أُنْذَرْتُكُمْ عَلَى سِوَا بَلَى لَعَمْرُ اللَّهِ قَدْ بَلَغَ مَا وَكَاذِبٌ مَنْ ادَّعَى عِلْمَ غَدٍ لِأَنَّهُ غَيْبٌ قَدْ اسْتَأْثَرَ بِهِ

لِبِدْعَةٍ وَلَا إِتِهَاقٍ قَدْ عُلِمَ فَتِلْكَ بِدْعَةٌ لَهَا مُوَالِفٌ أَوْ حَلَّ الْحَرَامَ حِينَ ضَلَّ وَهُوَ حَرَامٌ فِي اعْتِقَادِهِ لَهُ أَقْرَبُ وَالْكُلُّ أَخُو تَضْيِيعٍ لِأَنَّهُ بِالذَّنْبِ مُسْتَمِرٌّ مِمَّا أَتَى مِنْ زُورِهِ وَالْحَوْبِ (٣) لَهُ شَهَادَةٌ وَقِيلَ تُقْبَلُ وَذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا مَا آلَى (٤) وَفِي الْوَلَايَاتِ كَذَا دُخُولُهُ شَيْئاً مِنَ الْوَحْيِ افْتَرَى وَأَعْظَمَا (٥) وَبَلَغَ الْمُنْزَلَ هَلْ هَذَا اسْتَوَى جَاءَ بِهِ مِنْ رَبِّهِ وَأَحْكَمَا وَإِنْ عَلَا مَنْزِلُهُ فِي الْفَرْقِدِ رَبُّ الْعُلَا فَبَانَ أَصْلُ كَذِبِهِ

- (١) قوله : « أما الذي يظهر » أي من النفاق لأنه على معنيين باطن وظاهر .
 (٢) قوله : « والإتهاك » هو ضد الاستحلال في اصطلاح فقهاء أصحابنا فالمستحل من يأتي الشيء ويعتقد أنه حلال في شرع الاسلام ، والتهك من يأتي المعصية وهو يعلم أنها حرام حرام كمن يشرب الخمر وهو يعلم أنها حرام .
 (٣) الذنب .
 (٤) آلى رجع والألف فيه للاطلاق .
 (٥) قوله : « وأعظما » أي أعظم الفرية .

وإن يُقْلَ ذلك بعضُ الأنبياء في عصرها فذاك وَحْيٌ أَوْحِيَ (١)
فإنَّه سُبْحَانَهُ اسْتِثْنَاهُ في قَوْلِهِ إِلَّا مَنْ ارْتَضَاهُ (٢)

باب الولاية والبراءة

والْحُبُّ والبُغْضُ من الأعمال (٣) وإن تَكُنْ مَخْفِيَةً الأحوال
وذاك باعتبار ما تُثْمِرُهُ من الفعل ذُون ما تُسْتَرُّهُ
فإنَّما المستورُ فعلٌ قلبِ وهو سوى مُقْتَضِيَاتِ الْحُبِّ
وَالْحُبُّ لِلْمُؤْمِنِ مِنْ حُقُوقِهِ والبُغْضُ لِلْكَافِرِ مِنْ عُقُوقِهِ
وَالْكُلُّ واجبٌ على من عقلا ويلزِمُ الوقوفُ عَمَّنْ جُهِلَا
وَكُلُّ مَنْ أَحْبَبْتَهُ في الله فَأَنْصَرُهُ في الدِّينِ ولا تُضَاهِي (٤)
وَذَا هُوَ الْوَلَايَةُ الماثورة وضده البراءة المشهورة
وَسَبَبُ الْوَلَايَةِ اصْطِفَاءٌ بَيْنَ الْوَلِيِّينَ ولا خَفَاءُ
وَالِاصْطِفَا مَا لَمْ يُشَبَّ بِالْكَذَرِ وَالْمُسْتَرَابُ لَا يُوَالِي قَدَرِ

(١) قوله : «في عصرها» أي في عصر الأنبياء والأولى عندي أفراد الضمير راجعا إلى البعض كذا في النسختين وصوابه في عصره يعود الضمير إلى بعض . أبو إسحاق .

(٢) قوله : «إلا من ارتضاه» يشير إلى قوله تعالى في سورة الجن : «إلا من ارتضى من رسول فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصدا» .

(٣) قوله : «من الأعمال» أي من جملة الأعمال التي هي أحد شروط الإيمان المعينة في قوله ﷺ : «إنما الأعمال قول وعمل ونية» فهي باعتبار خفائها في القلب من أعمال القلب وباعتبار ثمراتها فهي من أعمال الجوارح .

(٤) لا تعارض ولا تمار وأصل المضاهاة المشاكلة والمشابهة ومنه حديث «أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون خلق الله» أراد المصورين . أبو إسحاق
أي لا تشابه القاعدين به عن نصره الولي

وقيل من وافق أهل الحق يلزمنا حتماً بأن ثوابه وذا هو الأصح لكن ما سبق والحب والبغض من الأنام ثم البراءة وحده السيف (٣) فلا تصح أبداً بدون ما تبرأ ممن قد عصى مولاه وهكذا تبرأ ممن برىا لأنه بذلك عاصي آثم ولاية النفس علينا فرض يلزم أن نصونها عن كل هذه ولاية النفوس في ظاهر الفعل معاً والتطرق إذ لم تكلف بالأمور الخافية أسلم للضعيف من خوف الزلزل (١) أوثق (٢) من باقي عرى الإسلام سيان حال الاهتدا والحنيف يوجبها كقتله إذ حرماً ما لم يتب عن الذي أتاه منا برأي (٤) فافهم ما غنيا وهو به مخالف مرغم وهي المغروس الفلاح أرض شين بقول كان أو بفعل وصون ما فيها من المغروس

(١) الزلزل : أي الزلل والمراد بالذي سبق اصطفاء القلب .

(٢) قوله : « أوثق » أي لقوله ﷺ : « أوثق عرى الإسلام الحب في الله والبغض في

الله » .

(٣) قوله : « وحده السيف » يعني أن البراءة من الشخص مثل قتله فكما لا يحل قتله إلا بما يوجب من ارتداد أو زنا بعد إحصان أو قتل النفس التي حرم الله من يكافي دمه . فكذلك لا تحل البراءة منه إلا بما يوجبها . من يغي أو ابتداع في الدين أو إصرار على معصية ما من معاصي الله ، وذلك بعد امتناعه عن التوبة .

(٤) قوله : « برأي » أي بدون موجب لها إلا مجرد رأيه وذلك كأن يرى من احد فعلا لا يدري حكمه أهو حق أم ضلال فيبرأ من صاحبه براءة رأى لأن البراءة بالرأي ضلال في قول أصحابنا ولكن هم جوزوا للضعيف الذي يجهل حكم الحدث أن يقف عن فاعله وقوف رأي مع اعتقاد السؤال عن حكم الحدث وهذا مذهب المشارقة من أصحابنا .

وقولهم لا تَبْرَأَنَّ منها
وغيرها إن وافق الصواباً
كمثل إن شاهدت منه ذاك
وقيل يُجزى فيه نقل الواحد
لكنه من خبر الآحاد
من ثم قالوا إنها من عبد
لأنه بالعدل الاعتبار
وهكذا من النساء تُقبل
وذو العمى يبرأ ممن علما
لأنما العلم يكون بالبصر
فالعين بعض طرق العلوم
فكيف يُمنع ثبوت الحكم
لكنه يُمنع موجب النظر
كذلك أيضاً يتولى من علم
واختلفوا هل تؤخذ عنه (١)
والقول بالأخذ هو الصحيح
فإن يكن عدلاً فماذا يمنع
والطفل تابع بلا خلاف
واختلفوا هل يتبعن أمه

معناه في حبل التقى الزمنها
تولاه حالاً ولا ترتاباً
أو نقل العدلان ما هنا
لأن هذا غير حكم الشاهد
فليس موقوفاً على الإشهاد
تُجزى وما في ذاك نوع بعد
سواء العبد والأحرار
بشرط أن تكون ممن عدلوا
بكفره ولا يضره العمى
وبالسمع مرة وبالخبر
وبعضها بالعقل والمفهوم
لفقده بعض طريق العلم
ويبرأ بالخبر الذي اشتهر
له ولاية على ما قد رُسم
فقال قوم نمنعها منه
لأنه مُجبر صحيح
من أخذ ما يقوله ويرفع
أباه في ولاية التصافي
وذاك ما لم يلعن حلمه

(١) قوله : « عنه » أي عن العبد .

وَيَسَعُ النَّاسَ^(١) جَمِيعاً جَهْلُ مَا
 مَا لَمْ يَكُونُوا ارْتَكَبُوهُ فِعْلاً
 أَوْ يَرَأَوْا مِنْ عَالَمٍ تَبَرَّأَ
 وَمَنْ تَوَلَّى كَافِراً فَحُكْمُهُ
 وَمَنْ أَحَبَّهُ لِمَعْرُوفٍ صَدَرَ
 لَكِنْ جَوَازُ ذَلِكَ مَا لَمْ يُفْضَرْ
 وَأُلْفَةُ الْأَخْيَارِ تُشْعِلُ الْحُكْمَ
 وَالْمُسْتَحْفُ بِالْمَقَامِ الْأَفْضَلِ
 أَعْنِي بِذَلِكَ الْعُلَمَاءُ لِأَنَّمَا
 فَهِيَ نَظِيرُ اللَّوْحِ حَيْثُ كَانَا
 كَذَاكَ غَيْرُ جَائِزٍ يُقَالُ
 لِأَنَّ فِيهِمْ خَشْيَةَ الرَّحْمَنِ
 وَجَازٌ فِي الْوَلِيِّ يَا مُسْكِينُ
 وَلَا يَجُوزُ حَالَةُ التَّقْيِصِ

حُرِّمَ إِنْ دَانُوا بِهِ مُحَرَّمَا
 أَوْ صَوَّبُوا الَّذِي أَتَاهُ جَهْلًا
 مِنْهُ كَذَا إِنْ هَجَرُوهُ هَجْرًا
 كَحُكْمِهِ كَذَاكَ أَيْضاً إِثْمُهُ
 لَا بِأَسَ إِنْ كَانَ لغير مَا كَفَرَ
 لِفِعْلٍ مُحْجُورٍ وَتَرَكَ قَرْضٍ
 بِالْقَلْبِ لَا مِثْلَ الَّذِي قَدْ اجْتَرَمَ
 تُنَزَّعُ مِنْهُ بَرَكَاتُ الْعَمَلِ
 قُلُوبُهُمْ فِيهَا^(٢) الْكِتَابُ رُسِمًا
 كِلَاهُمَا قَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَا
 لِلْمُسْلِمِينَ الْفَضْلَا جُهَالُ
 يَخْشَوْنَهُ فِي السِّرِّ وَالْإِعْلَانِ
 لِأَنَّهُ تَرَحُّمًا يَكُونُ
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّغْيِصِ^(٣)

(١) قوله : « ويسع الناس جميعا » هذا عقد للجملة التي رواها أئمتنا عن الإمام جابر ابن زيد رضي الله عنه وهي قوله (يسع الناس جهل ما دانونا بتحريمه ما لم يرتكبه أو يتولوا راكمه أو يقفوا عنه برأي أو دين) ، وقد اتخذوا هذه الجملة قاعدة عظيمة وبنوا عليها أصول الولاية والبراءة وجعل الإمام أبو سعيد رضي الله عنه مدار كتابه (الاستقامة) على هذه الجملة من أوله إلى آخره .

(٢) يُلَوِّحُ إِلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ بِأَنَّ هُوَ آيَاتُ بَيِّنَاتٍ فِي صُدُورِ الدِّينِ أَوْتُوا الْعِلْمَ .
 أبو إسحاق .

(٣) التغيص : التكدير يقال نَقَصَ فلان على فلان عيشه أي كدره .

ومن رأى وليه يأكل شيء ومن رأى وليه يأكل شيء
فإنه يحسن فيه الظن لأنه في دينه مأمون
وهكذا في المتداعيين (٣) وبالأوقاف بعضهم قد قالوا
وشرطها (٥) على الختان أوقفوا إذ لم يكن لمثل ذلك أهلاً
أمّا إمام العدل والولاية لأنهم قد نهضوا للعدل
وإن خفي حالهم وأشكلاً وإن يكن من قبل ذا القيام
فلا يجوز لفتى تولّى كل دعاء للولي جائز
وقت الصيام وهو لم يذّر لأني (١) كذا ما أشبهه إن عنا (٢)
حتى يصح أنه يخون عن بعضهم والمتلاعين (٤) وبعضهم يترأ منهم حالاً
فلا يصح أن تولّى (٦) أقلفا كذا إن مات فلا يصلى
فواللهم وهكذا القضاة وعرفوا بين الوري بالفضل
فقف ولا عبرة باللذ جهلاً قد شهروا بالفضل في الإسلام
لأحد أن يترك جهلاً كل دعاء للولي جائز لأنه بالخير طراً فائز

(١) قوله : « لأي » أي لأي شيء ففيه اكفاء ببعض الكلمة وهو جائز .

(٢) قوله : « عنا » بالتشديد أي عرض .

(٣) قوله : « في المتداعين » هما الشخصان اللذان يدعى كل واحد منهما على الآخر حدثاً محرماً ولا بيان لأحدهما .

(٤) والمتلاعنان هما الزوجان يتلاعنان عند الإمام في الزنى ففهم أقوال ثلاثة ، إبقاؤها على أصل الولاء إن كانت لهم ولاية سابقة ، والوقف عنهما حتى يعلم الحق من الميطل منهم والبراءة منهم ، وهذا القول الأخير أضعف الأقوال وقد بالغ الشيخ أبو سعيد في تضعيفه في الاستقامة .

(٥) قوله : « وشرطها » أي شرط الولاية أي فلا يصلى عليه .

(٦) تولّى : أصله تتولّى فحذف إحدى التائين تخفيفاً .

ولا يجوز لسوى الوليِّ لأئها تُعطى^(٢) لأهل الكفر إلا إذا كان بذاك يظهر لأئها الحكمة في الجهاد ولا يجوز بالرضى والمغفرة لأنه يُفضي إلى الغفران والله لا يرضى عن الفساق ولم يك استغفار إبراهيمَا يظنُّ أنه يثوب وترك أثنى عليه الله في كتابه وحشًا للإقيدا بالكلِّ وحكمة الله بهذا ظاهرة ولا يقال لا يشقُّ الله وقد أجازوا أن يقال استحفظا وأن هذا كله قد ينصرف والحفظ والشقة كلُّ يحصل

إلا إذا كان بذئىوى^(١) فليس في الدعا له من حجر فسادُه فعند هذا يُحجر لقطع ما كان من الفساد لواحدٍ من العصاة الفجرة والفوز بالجنان والرضوان إلا بترك الفسقى بالإطلاق إلا لما وعده قديمًا ذلك بعد أن رآه قد هلك وهكذا أثنى على أصحابه فلا تُوالي غير أهل الفضل أَيْغضب^(٣) الله وأنت شاكره^(٤) عَلَيْكَ في غير الذي ترضاه في الكلِّ والفرق أراه لحظا^(٥) إلى معانٍ في الجواز تنصرف في هذه وفي التي تُستقبل

(١) قوله : « بدئوى » أي إلا أن يدعو له بما ينفعه في دنياه لا في آخرته كالدعاء بالغنى والصحة والعافية ونحو ذلك .

(٢) قوله : « لأنها تعطي » أي الدنيا .

(٣) قوله : « أَيْغضب » بهزة الاستفهام الإنكاري ويغضب بضم أوله .

(٤) قوله : « شاكره » الهاء للمبالغة كعلامة وبصريه (المصنف) .

(٥) قوله : « لحظا » أي نظر وأصل اللحظة النظرة اليسيرة .

وَادْعُ لِمَمْلُوكِ الْوَلِيِّ يَسْلَمَا (١) وَأَنْ يُعَافَى إِنْ يَكُنْ تَائِمًا
لَأَنَّهُ إِلَى الْوَلِيِّ نَفْعُهُ وَفِي سِوَاهِ لَا يَبِينُ مَنْعُهُ
وَقَائِلٌ هَذَا مِنَ الْأَخْيَارِ لَا شَكَّ فِيهِ أَوْ مِنَ الْأَبْرَارِ
أَوْ أَنَّهُ مِنَ الرِّجَالِ السُّعَدَا أَوْ أَنَّهُ مُبَارَكٌ رَبِّي هَدَى (٢)
فَلَا يَجُوزُ لِسِوَى الْوَلِيِّ لَأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالتَّقْيِ
وَفِيهِ وَجْهٌ (٣) يَسْتَبِينُ فِي هَدَى وَلَفْظَةُ الْأَخْيَارِ لَا تَفْنَدُ (٤)
أَمَّا الْهَدَى يَكُونُ فِي الْبَيَانِ وَالْخَيْرُ فِي الْعُرْفِ لَهُ مَعَانِي

باب في بيان شيء من المعاصي

وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ فَالصَّغَائِرُ مَعْفُوءَةٌ إِلَّا إِذَا يُكَابَرُ (٥)
فَإِنَّهُ يَكُونُ ذَا إِصْرَارٍ وَذَنْبُهُ يُعَدُّ فِي الْكِبَارِ
وَإِنَّمَا يُغْفَرُ نَفْسُ اللَّامِ (٦) عِنْدَ اجْتِنَابِهِ الْكَبِيرَ فَاعْلَمْ

(١) قوله : « يسلم » منصوب بأن مقدره .

(٢) هدى : أي هداه .

(٣) قوله : « وفيه وجه » يشير رحمه الله إلى ما هو الأصح عندي من جواز أن يقال
لغير الولي هداك الله لأن الهداية مطلوبة لكل أحد وهكذا يشير إلى جواز أن يقال أن هذا من
الاختيار إذا كان كافا عن الشر فقد يكون في الرجل خير وهو من غير أهل الولاية وفي الحديث
« إذا كان في أحد منهم خير ففي صاحب الجمل الأورق » والجمل الأورق الذي يخالط حمرة
بياض .

(٤) لا تفندا : أي لا تكذب .

(٥) يكابر : أي يُصِرُّ عن المتاب لقوله ﷺ : « لا صغيرة مع إصرار »

(٦) اللام : صغائر الذنوب قال أمية بن الصلت :

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ مَا أَلَمَّا

ومعنى أَلَمَّا أتى باللام وهي الصغائر .

وقيل في صغائر الذنوب بأنّها من جملة الغيوب قد خفيت لأنّها لو عُيِّنَتْ وقيل بل معلومة للعالم مثاله (١) اللطمة وهي إن لزم كذا من الكبير سوء الظن من لم يكن بالمسلمين همّه من قال لا أرضى بما عليّ وهو حقيق عندنا بالخلع ومن أقرّ بكبير من زنى إلا إذا أعلن بالتاب من لم يعضّ عن حرام بصره وهذه وصية لكل لا تُشركنْ بالإله شيئاً وهكذا وترك الصلاة فاحذر

بأنّها من جملة الغيوب أفضى إلى ارتكابها إذ. يُنِتْ وذاك ما ليس من المظالم أرش بها كبيرة به جزم بالمسلمين وأتباع الضعن فليس منهم في الذي يلزمه فلتبّرّي منه هيا هيا (٢) لأنّه مخالف للشرع أو غيره كالقتل ظلماً لعناً وأنه التّادّم في الخطاب تعمداً فتلک حال مكفرة (٣) من الرّسول لأخيه الفضل (٤) وإن قُتِلَتْ أو حُرِقَتْ حياً تاركها خالقهُ منه بري

(١) قوله : « مثاله » أي مثال الصغيرة اللطمة اليسيرة التي لم يلزم فيها أرش على اللطمة فإن وجب بها عليه أرش انقلبت كبيرة وهذا على قول من قال أن الصغائر معلومة .

(٢) قوله : « فلتبّرّي منه » حرف الجر متعلق بقوله : « هيا هيا » أي اسرعا أي أسرعا لتبّرّي منه إسراعا شديداً ولذلك أكده بها الثانية فهو ينادي الناس للبراء من المتع عن أداء ما عليه من حق واجب مع رده الحكم قال الشاعر :

لتقرّبن قُرْباً حلدياً ما دام فيهن فصيل حيا فقد دجا الليل فهيا هيا

(٣) مكفرة : أي موجهة لكفر النعمة .

(٤) الفضل : هو الفضل ابن عباس رضي الله عنهما .

وهكذا أوصاه أن يُطيعاً للوالدين فأحذر التضييعاً
وأمر الرحمن بالإحسان إليهما وذاك في القرآن
لو أمراك بالخروج مما تملكه أمرهما أتما
وقد نهاه عن شراب الخمر فاتها مفتاح كل شر
ولا تفر أبداً من زحف وكن مقيماً ثابتاً في الصف
وإن أصاب الناس موت أقم فيهم وكن ذا خشية واستقم
ولا تنازع الأمور أهلها نظمت معناها إذا لا كلها
لكن بحسب ما أتى في الأصل ويحتم الله لنا بالفضل

كتاب أصول الفقه

وَهِيَ قَوَاعِدٌ عَلَى الْإِجْمَالِ
فَمَنْ يُمَارِسُهَا (١) يُحْصِلُ مَلَكَهٗ
يَسْتَخْرِجُ الْحُكْمَ مِنَ الْكِتَابِ
كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ فِيمَا اجْتَمَعُوا
وَإِنَّمَا تُطْلَبُ مِنْ مَحَلِّهَا
وَذَكَرُوا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
فَتَرَوْهَا فِي بَيَانِ الشَّرْعِ (٢)
فَقَسَّمُوا الْخِطَابَ لِلْأَخْبَارِ
وَنَاسِخٍ أَيْضاً وَمَنْسُوخٍ وَمَا
وَمُحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ وَلَا
فَكُلُّ حَالٍ (٣) يَقْتَضِي فِعْلاً طُلِبَ
وَإِنْ يَكُونَا لِلْإِلَهِ فِدْعَاً

لَا تُحْذِرُ حُكْمَ الشَّرْعِ بِاسْتِدْلَالٍ
يَذَرِي بِهَا مَا حَذَرُهُ وَمَسْلَكَهٗ
وَهَكَذَا مِنْ سُنَّةِ الْأَوَابِ
كَذَلِكَ الْقِيَاسُ فِيمَا فَرَّغُوا
وَتُخَطَّبُ الْعَادَةُ عِنْدَ أَهْلِهَا
أَتُمُوذَجَا (٤) مِنْ تُكْتِ لَوَامِعِ
وَشَكَرُوهَا فِي مَعَانِي النَّفْعِ
وَالْأَمْرِ وَالتَّهْيِي فَلَ ثَمَارِ
يَعْمُ وَالْخُصُوصِ كُلِّ عِلْمَا (٥)
يَسْعُ ذَا الرَّأْيِ بِهَا أَنْ يَجْهَلَا
أَمْرٌ وَإِلَّا فَهَوَ نَهْيٌ فَاجْتَنِبْ
كَقَوْلِنَا رَبِّ ارْحَمْنِ وَاسْمَعَا

(١) الممارسة : المداومة على الشيء .

(٢) أتموذجا : الأتموذج والتموذج المثال . يعني أنهم ذكروا من معاني أصول الفقه في هذه المواضع أمثلة يسيرة ليقاس عليها غيرها .

(٣) بيان الشرع : يحتمل أن المراد به قواعد الشريعة وهذا أظهر ويحتمل أنه أراد به الكتاب المسمى بهذا الاسم وهو كتاب معروف وقد سبق ذكره .

(٤) قوله : « كل علما » كل مبتدأ خبره علما أي كل ذلك معلوم فهو على حد قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

(٥) قوله : « فكل حال » أي كل شيء يطلب فعله نحو قم فهو أمر وكل شيء يطلب تركه نحو لا تقم فهو نهي وما كان بواحدة من هاتين الصيغتين في حق الله فهما دعاء نحو رب ارحمني ولا تعذبني وهذه جملة إنشائية .

وَلَا تُؤَاخِذْنَا بِمَا جَنَيْنَا وَلِلْمَسَاوِي فَاتِّمَاسٌ نَحْوُ لَا
وَأَمْرٌ وَالتَّهْيِي يُخَصُّ الدُّنَا
وَيَكُنْ لِمَنْ يَفُوقُ مَنْزِلَهُ
وَيَجِبُ (١) الْفَعْلُ وَطَوْرًا يُسْتَحَبُّ
وَيُكْرَهُنَّ فَالْوُجُوبُ يَأْتِي
وَضِدُّهُ الْحَرَامُ وَالَّذِي اسْتَحَبَّ
وَضِدُّهُ الْمَكْرُوهُ وَالْمُبَاحُ
وَالنَّسْخُ لَا يَكُونُ فِي الْوَعِيدِ
لَكِنَّهُ فِي الْأَمْرِ وَالتَّهْيِي فَقَطْ
كَذَاكَ فِي الْإِجْبَارِ أَيْضًا أَمْتَعُ
وَهُوَ مُحَالٌ فِي مَعَانِي الْقَلْبِ
وَيُنَسَخُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ
وَهَكَذَا السُّنَّةُ بَعْضُ يَنْسَخُ
وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ وَالْمَشْهُورُ
وَأَيُّ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
لَأَنَّهُ أَقْوَى دَلَالَةً وَإِنْ

وَالأمر والتَّهْيِي يُخَصُّ الدُّنَا
تَعْصِ الْإِلَآهَ وَاجْتِهَدُ أَنْ تَعْمَلَا
مِنَ الْوَرَى يُخَصُّ بِاسْمِ الْمَسْأَلَةِ
وَيَحْرَمَنَّ تَارَةً فَيَجْتَنِبُ
تَارِكُهُ إِذْ تَرَكُهُ مُحَرَّمٌ
يُثَابُ مَنْ يَفْعَلُهُ حِينَ تُدْبُ
لَيْسَ عَلَى فَاعِلِهِ جُنَاحٌ
وَالْوَعْدُ مِنْ خَالِقِنَا الْحَمِيدِ
لَأَنَّهُ عَلَى الْمَصَالِحِ ارْتَبَطَ
كَيْ لَا يُرَى فِيهِ تَنَاقُضٌ وَقَعَ
فَكَيْفَ يَأْتِي فِي مَعَالِي الرَّبِّ
وَهَكَذَا بِسُنَّةِ الْأَوَابِ
بَعْضًا وَقِيلَ الذِّكْرُ لَيْسَتْ تَنْسَخُ
وَالْعَكْسُ (٢) مَرْجُوحٌ كَذَا مَهْجُورٌ
فِي مَوْضِعٍ يُقَدَّمُ الْخُصُوصُ
كَانَ طَرِيقُ الْقَطْعِ فِي الْمُثَنِّ زُكْنُ

(١) قوله : « ويجب » يشير بهذه الآيات إلى الأمور الخمسة التي تدور عليها أحكام الشرع : وهي الواجب : وهو ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه ويقابله الحرام وهو ما يثاب تاركه ويعاقب فاعله والمندوب وهو المستحب أيضا وهو ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه ويقابله المكروه وهو ما يثاب تاركه ولا يعاقب فاعله وخامسها المباح وهو ما لا يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه. إلا مع النية فإنه يكون بالنية الصالحة طاعة وبضدها معصية والله أعلم .

(٢) قوله : « والعكس » يعني القول بأن السنة لا تنسخ الكتاب قول مرجوح والراجح أنها تنسخه كقوله ﷺ : « لا وصية لوارث » فإنها ناسخة للأمر بالوصية للوالدين .

وَقَيْدِ الْمُطْلَقِ بِالْمُقَيَّدِ إِذَا هُمَا قَدْ وَرَدَا فِي مَوْرِدٍ
 وَفَسَّرَ الْمُجْمَلُ بِالْمُيَيَّنِ وَاعْتَبِرَ الْأَحْكَامَ بِالتَّيِّنِ
 وَرُدَّ مَا كَانَ أَخَا نَشَابِهِ لِمُحْكَمِ الْآيَاتِ وَالْمُشَابِهِ
 وَمَا أَتَى عَنِ الرَّسُولِ يُقْبَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ مَرَّةً وَمُرْسَلٌ
 وَالْكُلُّ حُجَّةٌ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ الَّذِي إِلَى النَّبِيِّ يَصِلُ
 مِنْ ثِقَةٍ لثِقَةٍ وَالْمُرْسَلُ مِثْلُهُ نَقْلُ أَبِي الشَّعْثَاءِ
 وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقْبَلَنَّ الْمُرْسَلَةَ وَإِنْ أَتَى الصَّحِيحُ بِالتَّوَاتُرِ
 لِأَنَّهُ يُوجِبُ عِلْمًا قَطْعًا وَفَعَلَهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ
 وَإِنْ يَكُنْ نُدْبًا فَذَاكَ يُنْدَبُ أَوْ كُلُّ هَذَا أَسْوَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ
 نُقَدِّمُ الْحَدِيثَ مَهْمَا جَاءَ وَنَرْجِعُهُ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ
 أَوْ لَمْ يَكُنْ فَلِاجْتِهَادِ الْبَعْضِ وَالِاجْتِهَادُ فِي زَمَانِ الْمُسْطَفَى
 إِذَا هُمَا قَدْ وَرَدَا فِي مَوْرِدٍ وَاعْتَبِرَ الْأَحْكَامَ بِالتَّيِّنِ
 لِمُحْكَمِ الْآيَاتِ وَالْمُشَابِهِ وَهُوَ صَحِيحٌ مَرَّةً وَمُرْسَلٌ
 فَهُوَ الَّذِي إِلَى النَّبِيِّ يَصِلُ فَهُوَ الَّذِي مِنْهُ الصَّحَابِيُّ يُهْمَلُ
 عَنْ سَيِّدِ الْوَرَى وَالْأَنْبِيَاءِ لَكِنَّا نَخْتَارُ فِيهِ الْأَوَّلَ
 جَا حُدَّهُ يَكْفُرُ أَيُّ كَافِرٍ وَالظَّنُّ فِي الْإِحَادِ (١) حَكَمَ شَرْعًا
 يَلْزَمُ أَنْ تَفْعَلَهُ كَمَا هُوَ (٢) أَوْ جُهْلُ الْوَصْفِ فَلَيْسَ يَجِبُ
 وَلَيْسَ كَالْتَّاسِّي عِنْدِي حَسَنَةً عَلَى قِيَاسِنَا وَلَا مِرَاءَ
 عَنْهُ إِلَى إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَنَّ أَحَدَ ذَلِكَ نَوْعُ فَرْضٍ
 حَكَاهُ عَنْهُمْ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَ

(١) قوله : « والظن في الاحاد » يعني أن الأدلة الظنية وهي غير القطعية إنما يجب بها الحكم الشرعي بحسب الظاهر . وهو معنى قولهم إنها توجب العمل دون العلم بخلاف القطعية فإنها توجب العلم والعمل معا .

(٢) قوله : « هو » أي كما هو من فعله صلوات الله وسلامه عليه .

مِثْلَ اجْتِهَادٍ فِي قَضَايَا عُمَرَا
وَكَاخْتِلَافِهِمْ بِمَعْنَى الْأَمْرِ
وَفِي بَنِي النَّصِيرِ بَعْضُ قَطْعًا
حَتَّى أَتَوْا لِلْمُصْطَفَى فَتَزَلَّتْ
وَقَدْ أَجَارَ لِمُعَاذٍ يَجْتَهِدُ
وَلَيْسَ فِي زَمَانِهِ إِجْمَاعُ
وَإِنَّمَا الْإِجْمَاعُ بَعْدَ عَصْرِهِ
وَيَذْهَبُونَ فِيهِ كُلُّ مَذْهَبٍ
فَيَقْطَعُونَ فِيهِ حُكْمًا وَاحِدًا
وَحَيْثُ لَمْ يَتَّفِقُوا لِلْقَطْعِ
لَأَنَّمَا إِجْمَاعُهُمْ يَكُونُ
لَأَنَّهُمْ مِنَ الْخَطَا قَدْ غَضِمُوا
وَالْحَقُّ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ
لَكِنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَبَدًا
لَأَنَّمَا لَهُ شُرُوطٌ تُشْرَطُ
وَإِنَّمَا يُرْجَحُ الْأَقْوَالُ

إِذْ وَافَقَ الْكِتَابُ (١) فِيمَا نَظَرَا
يَوْمَ قُرَيْظَةَ صَلَاةٍ (٢) الْعَصْرِ
نَحِيلَهُمْ وَبَعْضُهُمْ قَدْ مَنَعَا
آيَتِهِمْ فَصَوَّبَتْ وَعَدَلَتْ
إِنْ طَلَبَ النَّصْرَ لَهَا فَلَمْ يَجِدْ
إِذْ يُرْفَعْنَ بِقَوْلِهِ النَّزَاعُ
فَيَنْظُرُونَ فِي مَعَانِي أَمْرِهِ
وَيَرْجِعُونَ لِلْهُدَى الْمُصَوَّبِ
وَيَرْفَعُونَ الْإِحْتِمَالَ الزَّائِدَا
فَتَمَّ لِلنَّزَاعِ أَيُّ وَقَعَ
نَوْعًا مِنَ الدِّينِ بِهِ نَدِينُ
فَلَا ضَلَالٌ فِي الَّذِي قَدْ جَزَمُوا
عِنْدَ جَمِيعِ الْقَائِلِينَ وَافِي
لِغَيْرِ عَالِمٍ بِهَا يَجْتَهِدَا
فَلَا صَوَابَ لِلَّذِي لَا يُضَبِّطُ
مَنْ عَلِمَ الْحُجَّةَ فِيمَا قَالَا

(١) الكتاب : مفعول به أي أن عمر رضي الله عنه وافق الكتاب في بعض الأمور مثل مسألة الحجاب ، وأخذ الفدية عن الأسرى وذلك أولى عن كون الكتاب وافق عمر ولكنه غير ممتنع فيما يظهر .

(٢) صلاة : بالجاء هكذا شكلها في نسخة المؤلف ولعلها على البدل أو الجوار أو بتقدير حرف الجر ويجوز نصبها على نزع الخافض أي في صلاة العصر .

وَقِيلَ مَنْ كَانَ أَحَا اجْتِهَادٍ
وَكَانَ فِي نَازِلَةٍ قَدْ اجْتَهَدَ
قِيلَ وَلَوْ خَالَفَ أَقْوَالَ الْوَرَى
لَأَثَمًا مَحَلَّ الْاجْتِهَادِ
وَزَلَّةُ الْعَالِمِ فِي فَتْوَاهُ
وَذَاكَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ لِسَانِهِ
مِثَالُهُ أَنْ يُعْطِينَ الْأَمَّا
وَإِنَّمَا الضَّمَانُ لِلَّذِي عَمِلَ
وَجَاهِلٌ أَفْتَى فَلَيْسَ يَغْرُمُ
لَأَنَّهُ يُعْرِفُ بِالْجَهْلِ فَقَطُ
لَأَنَّهُ غَرَّ الَّذِي يُسَائِلُ
وَلَا ضَمَانَ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَخْرُجْ
وَلَا يَجُوزُ الْأَمْرُ بِالسَّوَالِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ حَجَرَ (٣) الْمَسْئُولُ
فَهَذِهِ لَيْسَ بِفَتْوَى مِنْهُ

وَرَأْيُهُ رَأْيِي أُولَى الرَّشَادِ
فَلَا ضَمَانَ حِينَ أَخْطَأَ مَا قَصَدَ
لَكِنِّي أَسْتَشِي (١) قَاطِعًا جَرَى
مَعَ انْتِفَاءِ النَّصِّ فِي الْمُرَادِ
مَرْفُوعَةً عَنْهُ وَمَا أَوْلَاهُ
خِلَافُ مَا يَقْصُدُ فِي جَنَانِهِ (٢)
مَعَ الْبَيْنِ ثَلَاثًا أَمَّا
بِقَوْلِهِ إِذَا لِلخَطَا مِنْهُ قَبْلُ
إِنْ خَالَفَ الْحَقَّ وَلَكِنْ يَأْتُمُ
وَإِنَّمَا يَضْمَنُ فِي ذَاكَ الْوَسْطُ
بِحَالِهِ وَإِنَّهُ لَجَاهِلٌ
مِنْ قَوْلِ كُلِّ الْعُلَمَاءِ الْحُجَجِ
لِغَيْرِ مَوْثُوقٍ بِهِ مِفْضَالِ
أَنْ يُؤْخَذَنَّ بِالَّذِي يَقُولُ
فَلَا يَجُوزُ أَخْذُ قَوْلٍ عَنْهُ

(١) قوله : « لكنني استشيت » يعني أنه يستشيت رحمه الله من القول بعذر المجتهد إنما كره ذلك إذا لم يخالف دليلاً قطعياً أو نصاً متفقاً عليه وهو استثناء صحيح مقبول .

(٢) الجنان : بفتح الجيم القلب .

(٣) قوله : « قد حجر » أي إذا قال للسائل بعد جوابه ولا تأخذ بقولي لأنه قد حجر عليه الأخذ بجوابه ولكني أقول أنه قد جرت العادة من كثير من الفقهاء قول ذلك لمن يستفتيهم ويجعلونه من باب هضم النفس فينبغي أن تراعى هنا فتواه فإن كانت حقاً فالحق مقبول مأخوذ به ولو حجر الأخذ به قائله والباطل مردود على قائله ولو أجاز الأخذ به والله أعلم .

إِلَّا لِمَنْ قَدْ أَبْصَرَ الصَّوَابَ فِيهِ فَأَخَذَهُ بِهِ قَدْ طَابَا
وإن يَكُ الْعَالِمُ أَفْتَى وَرَجَعَ وَلَمْ يَكُنْ فِي الرَّأْيِ نَسْخٌ أَبَدًا
أَمَّا الضَّعِيفُ فَعَلَيْهِ يَرْجِعُ وَيَعْمَلُنْ بِأَثَرِ الْأَصْحَابِ
حَتَّى يَصِحَّ بَاطِلٌ (١) وَقِيلَ لَا وَقِيلَ بَلْ يَعْمَلُ بِالَّذِي يَرَى
لَأَنَّهُ مِنْ اِحْتِمَالِ الْعَلَطِ وَخُذْ بِمَا قَالَ أُولُو الْخِلَافِ
مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي فِي الْمَذْهَبِ وَمَا بِهِ الْقَلْبُ قَدْ اطمَئْنَا
إِنْ لَمْ يُخَالَفْ فِيهِ حُكْمُ الظَّاهِرِ ثُمَّ الْقِيَاسُ بَعْضُهُ صَحِيحٌ
فَالأَوَّلُ الْقِيَاسُ فِي الْفُرُوعِ مِنْ ثُمَّ قَالَ فِيهِ بَحْرُ الْعِلْمِ
مَنْ حَمَلَ الدِّينَ عَلَى الْقِيَاسِ ثُمَّ الصَّحِيحُ (٢) بَعْضُهُ جَلِيٌّ
أَمَّا الْجَلِيٌّ مَا بَدَأَ مَعْنَاهُ

فِيهِ فَأَخَذَهُ بِهِ قَدْ طَابَا إِلَى سِوَاهُ فَهُوَ رَأْيٌ قَدْ وَقَعَ
فَاعْمَلْ وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ تَجْتَهِدَا إِنْ رَجَعَ الْمُقْلَدُ الْمُتَّبِعُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُفْتِ بِالصَّوَابِ حَتَّى يَكُونَ مُبْصِرًا مُعَدَّلًا
فِي كُتُبِ ثَلَاثَةِ مُؤَثَّرَاتٍ أَبْعَدُ فَالْأَخْذُ هُنَا بِالْأَضْبَاطِ
إِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كُتُبِ الْأَسْلَافِ (إِنَّ الْأُمُورَ حُكْمُهَا لِلْأَغْلَبِ)
يَصِحَّ أَنْ يَأْخُذَهُ مَنْ ظَنَّا فَعِنْدَهُ (٣) لَا حُكْمَ لِلْسَّرَائِرِ
وَبَعْضُهُ مُسْتَكْرَرٌ قَبِيحٌ وَالثَّانِي فِي الْأَصُولِ وَالْمَشْرُوعِ
مَقَالَةٌ رَأَيْتُ لِأَهْلِ الْفَهْمِ لَمْ يَزَلِ الدَّهْرُ أَحَا التَّبَاسِ
وَبَعْضُهُ مُسْتَبْعَدٌ خَفِئِي لِكُلِّ نَازِلٍ إِلَى مَبْنَاهُ

(١) قوله : « باطل » هو فاعل يصح .

(٢) الضمير من قوله : « فعنده » عائد على حكم الظاهر .

(٣) في نسخة ثم القياس .

مثل قِيَّاسِ أُمَّةٍ فِي الرُّقِّ (١)، وَعَكْسُهُ الْخَفِيُّ فَهُوَ مَا اخْتَفَى لِكَثْرَةِ الْأَشْبَاهِ مِنْ ثَمَّ تَرَى قِبَعْضَهُمْ يَقُولُ وَصْفُهُ كَذَا فَيَنْشَأُ الْخِلَافُ مِنْ هَذَيْنِ وَقَدْ يَجِي الْخِلَافُ مِنْ حَيْثُ الْخَبَرُ وَلَا يَصِحُّ عِنْدَ قَوْمٍ فَيَجِي كَذَاكَ مَعَ تَعَارُضِ الدَّلَائِلِ وَإِنْ قَطَعْنَا بِوُجُودِ الْعِلَّةِ أَوْ وَجَدَتْ ظَنًّا فَذَاكَ الظَّنِّي وَبَعْضُهُمْ يُنْكِرُ لِلْقِيَاسِ مِنْ ثَمَّ قَالُوا لَا يَقْيَسُ أَبَدًا فَيَرْكَنُونَ لِلْقِيَاسِ عَجْزًا وَذَاكَ قَوْلٌ فِي سَوَى الْمَنْصُوصِ وَذَاكَ مِثْلُ عِلَّةِ الرَّبَا وَمَا وَحَكَّمُوا الْعَادَةَ فِي أَشْيَاءِ

بِالْعَبْدِ عِنْدَ سَرِيَّانِ الْعِشْقِ وَهُوَ الَّذِي بِالشَّبْهِ إِسْمًا عُرْفًا فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ ذُكْرًا وَبَعْضُهُمْ سِوَاهُ وَصَفًا أَخَذَا مِنْ ثَمَّ تَلْقَى الْفَرْعُ ذَا قَوْلَيْنِ يَصِحُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَيُعْتَبَرُ خِلَافُهُمْ مِنْ نَحْوِ هَذَا الْمَنْهَجِ يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ فِي الْمَسَائِلِ فِي الْفَرْعِ هُوَ ثَابِتُ الْقَطْعِيَّةِ كَذَاكَ إِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَنِّي لِمَا ذَكَّرْنَا عَنِ فَتَى عَبَّاسٍ إِلَّا أَمْرًا أَعْيَاهُ مَا قَدْ وَرَدَا فَكَانَ هَذَا الْمَنْعُ مِنْ ذَا حِرْزًا عَلَيْهِ فِي التَّعْلِيلِ بِالْخُصُوصِ كَمِثْلِهَا فِيهِ الْخِلَافُ رُسِمًا وَهَكَذَا الْحُكْمُ بِالِاسْتِقْرَاءِ (٢)

(١) قوله : « مثل قياس أمة في الرق » فيه الإشارة إلى قوله ﷺ : « من أعتق شقصا من عبد قوم قوم عليه » فدخلت الأمة في حكم العبد إذا أعتق الشريك نصيبه منها فإنها تعتق كلها بحكم القياس على العبد وعلى المعتق أن يغرم للشركاء أنصباؤهم بالقيمة وإن لم يكن له مال استسعى العبد للشركاء .

(٢) بالاستقراء : أي العادة .

وهكذا استصحبُ حال الأصل وهذه تمامُ هذا الفصل
وها هنا قد بقيت أبوابُ تأتي بها إن كمل الكتابُ

كتاب الطهارات

أَمَّا الطَّهَارَاتُ مِنَ الْأَنْجَاسِ وَجُوبُهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَأَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى فَرَضِيَّتِهِ وَعَذَرُوهُ (١) أَنْ يُؤَخَّرَنْ إِلَى وَقِيلَ فِي التَّوْبِ إِذَا تَنَجَّسَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَهُ جَمِيعاً وَإِنْ يَكُنْ قَدْ عَرَفَ الْمَحَلَّ وَمَنْ يُتَجَسَّنْ ثِيَابَ غَيْرِهِ ثُمَّ عَلَيْهِ غَسْلُهَا وَلِيَرْجِعَ وَمَنْ رَأَى بِرَجُلٍ نَجَاسَةً لَمْ يُلْزِمُوهُ عِلْمَهُ إِلَّا زَاماً وَذَلِكَ (٢) لَا يَحْتَاجُ لِلنِّيَّةِ بَلْ وَالزَّوْكَ (٣) بَعْدَ الْغَسْلِ إِنْ بَقِيَ بِهَا أَغْنَى بِذَلِكَ أَثَرَ الْمُنَجَّسِ

حُكْمُ يَعْمُ لِجَمِيعِ النَّاسِ وَهَكَذَا فِي سُنَّةِ الْأَوَابِ فَمِنْ هُنَا ثُبُوتُ مَعْنَى حُجَّتِهِ وَقَتِ الْعِبَادَاتِ وَبَعْضُ قَالَ لَا وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مِنْهُ النَّجَسَ وَالْإِحْتِيَاظُ فِيهِ لَنْ يَضِيعاً فَإِنَّهُ يَغْسِلُ ذَاكَ غُسْلاً عَلَيْهِ أَنْ يُعْلِمَهُ بِضَيْرِهِ إِلَيْهِ بِالْخُلَاصِ فِي الْمُتَضَعِ وَقَدْ أَصَابَتْ رِجْلَهُ أَوْ رَأْسَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُمْ إِمَاماً يَكْفِي إِذَا زَالَتْ بِوَجْهِهِ إِنْ غَسَلَ فَعَرَضٌ عَنْهُ غُفِيَ فَأَتْبَهَا بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ مِنْ ذَا النَّجَسِ

(١) قوله : « وعذروه » أي في اعتقاد وجوب فرض الغسل أو عن علمه وجوبه بعد إقامة الحجة عليه بوجوبه حتى يدخل وقت الصلاة وما يشترط فيه الطهارة من العبادات فعند ذلك يضيق عليه جهله وقال بعضهم إذا قامت عليه الحجة بوجوب غسل النجس من بدنه للصلاة فليس له أن يجهله بعد قيام الحجة عليه بوجوبه والله أعلم .

(٢) قوله : « وذلك » يعني أن غسل النجاسة من البدن أو الثوب لا يحتاج إلى نية .

(٣) الزوك : أثر النجاسة في الثوب .

وليسَ للأَبْدَانِ والثِّيَابِ طَهْرٌ بِضَرْبِ الرِّيحِ وَالتُّرَابِ إِلَّا إِذَا صَارَ بِحَالِ الْعَدَمِ (١) وَمَا عَدَا ذَيْنِ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَقَالَ بَعْضُ فِي الثِّيَابِ تَطَهَّرَ (٢) وَدَمْعَةُ الْعَيْنِ وَبُزَاقُ الْفَمِ فَتَطَهَّرُ الْعَيْنُ مِنَ النَّجَاسَةِ كَذَلِكَ الْبُزَاقُ (٣) بِالدَّمِ اخْتَلَطَ وَمِثْلُهُ الْمُخَاطُ وَالَّذِي وَجَدَ حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ بِهِ دَمٌ أُخْرِجَهُ مِنْ فِيهِ أَوْ لَمْ يُخْرِجْ وَإِنْ يَزُلْ بِالْمَاءِ دُونَ ذَلِكَ وَكُلُّ شَيْءٍ أَصْلُهُ الطَّهَارَةُ حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ تَنَقَّلَا

طَهَّرَ بِضَرْبِ الرِّيحِ وَالتُّرَابِ فَإِنَّهُ يَعْدِلُ لِلتَّيْمُمِ فَالْخُلْفُ ثَابِتٌ بغيرِ الْمَاءِ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَشْهُرُ بَعْضُ رَأَاهُ كَالْمِيَاهِ فَأَعْلَمَ إِنْ عُرِكَتْ بِالدَّمِ فِيمَا قَاسَهُ وَذَلِكَ مَا لَمْ يَعْلِنَهُ فَقَطُّ فِي الْفَمِ طَعَمَ الدَّمِ عَفْوُهُ وَرَدَّ وَالْمَاءُ (٤) مِنْ غُسَالِهِ لَا يَحْرُمُ فَهُوَ طَهُورٌ مَا بِهِ مِنْ حَرَجٍ أَجْزَى وَقِيلَ شَرْطُهُ بِالْعُرْكِ فَهُوَ عَلَى الْأَصْلِ تَرَى اعْتِبَارَهُ كَذَا الْكَلَامُ فِي الَّذِي قَدْ حُلِّلَا (٥)

(١) قوله : « بحال العدم » أي من الماء .

(٢) قوله : « تطهر » أي بالشمس والزمان .

(٣) البزاق : بالزاي أي البصاق وهو على وزنه ولكن شددته لإقامة الوزن .

(٤) قوله : « والماء » يعني أن الماء الذي يغسل به فمه من أجل ما وجدته في فمه من

طعم الدم ليس بنجس .

(٥) قوله : « كذا الكلام في الذي قد حللا » بمعنى أن حكم ما صح حله التحليل

استصحابا لحكم الأصل حتى يصح حرامه .

باب المياه

الماء مُطْلَقٌ وَغَيْرُ مُطْلَقٍ مُطَهَّرٌ لِعَيْسِهِ كَمَا
كَذَاكَ مَاءُ الْبَشْرِ وَالْعُيُونِ
وغيرُهُ يَكُونُ طَاهِرًا وَقَدْ
فَطَاهِرٌ إِذَا خَلَا مِنْ نَجَسٍ
مِثَالُهُ مَاءٌ بِهِ قَدْ طُهِرَتْ
لَكِنَّهُ آخِرُ مَاءٍ تَنْظُفُ
وإن تَرَى فِي الْمَاءِ إِثْرَ كَلْبٍ
وإن رَأَيْتَ الْكَلْبَ فِيهِ قَدْ نَزَلَ
وَهَكَذَا إِنْ مَاتَ الْعُسَالَةُ (٢)
وإن يَكُ الْمَيْتُ فِيهِ ضِفْدَعًا
لَوْ كَانَ ذَاكَ الْمَاءُ فِي إِنَاءٍ
وإن يَكُنْ مُحَرَّرًا بِالنَّارِ
لَأَنَّ مَا السَّاحِنُ (٤) مِنْ شَيْئَيْنِ
فَالنَّارُ فِيهِ زَائِدٌ عَنْ أَصْلِهِ

وَالأَوَّلُ الطَّاهِرُ بِالتَّحْقِيقِ
غَيْثٌ يَجِيئُنَا مِنَ السَّمَاءِ
يَدْخُلُ تَحْتَ الْمُطْلَقِ الْمَصُونِ
يَكُونُ غَيْرَ طَاهِرٍ فَيُنْتَقَدُ
وغيرُهُ يُعْرَفُ بِالنَّجَسِ
بِهِ نَجَاسَةٌ عَلَيْهِ ظَهَرَتْ
بِهِ النَّجَاسَاتُ فِيهِ اخْتَلَفُوا
فَذَلِكَ الْمَا طَاهِرٌ فِي الْكُتُبِ
وَكَانَ ذَاكَ الْمَاءُ قُلًّا (١) يُعْتَزَلُ
فِي الْمَاءِ لَا يَصْلُحُ لِلْعُسَالَةِ
فَلَا يُنَجِسْنَهُ فَاسْتَمَعَا
لَأَنَّ هَذِي (٣) مِنْ ذَوَاتِ الْمَاءِ
فَأِنَّهُ يَنْجُسُ لَا ثَمَارِي
وَذَلِكَ الضَّفْدَعُ دُونَ دَيْنِ
وَوَاجِبٌ أَنْ تُنْظَرْنَ فِي عَدْلِهِ

(١) قوله : « قُلًّا » أي قليل .

(٢) العسالة : من الحشرات المعروفة تشابه النعناء وهي الوزغة .

(٣) قوله : « لَأَنَّ هَذِي » أي هذه . قال أبو الطيب : هذي برزت لنا فهجت رسيما .

(٤) قوله : « لَأَنَّ مَا السَّاحِنُ » بقصر همزة ماء للضرورة وهو من باب إضافة الموصوف إلى الصفة وأصله لأن الماء الساخن من شيئين ، ويجوز عندي جعل إنما أداة حصر فاكثف بذكر الصفة عن الموصوف للعلم به .

إِنْ كَانَ طَهْرُهُ لِأَجْلِ ذَاكَ وَالْكُلُّ مَائِي فَأَيْنَ الْفَرْقُ وَقِيلَ فِي الْبَوْلِ إِذَا مَا وَقَعَا يَكُونُ حُكْمُ ذَلِكَ الشَّرَارِ إِنْ كَانَ ذَاكَ الْمَاءُ مِنْهُ أَكْثَرًا وَطَاهِرًا^(١)، الْمُضَافُ مِثْلُ مَا الشَّجَرُ لَا يُتَوَضَّئُ مِنْهُ لِلصَّلَاةِ وَإِنْ يَكُنْ يُذْهَبُ عَيْنَ النَّجَسِ وَقِيلَ فِي الْمَاءِ إِذَا مَا اسْتَعْمِلَا فَنُغْسِلَنَ بِهِ النَّجَاسَاتِ مَعًا وَكُلُّ مَاءٍ كَانَ فِي الْمِقْدَارِ فَهُوَ كَثِيرٌ طَاهِرٌ لَا يَنْجُسُ وَذَاكَ أَنْ يَغْلِبَهُ فِي الْوَصْفِ وَإِنْ يَكُنْ يَغْلِبُ فِي وَصْفَيْنِ كَذَاكَ لَا يَنْجُسُ مَاءُ النَّهْرِ

فَالَسَّمَكُ الْمَقْتُولُ لَا كَذَاكَ فَمَا أَرَى فَرْقًا هُنَا يَحِقُّ فِي الْمَاءِ مِنْهُ شَرٌّ فَارْتَفَعَا بِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَطْهَارِ لِأَنَّنَا نُغَلِّبُ الْأَطْهَارَ مِنْ بَاقِلًا وَنُحَوِّهَا فَلْيُعْتَبَرْ إِذْ لَمْ يَكُنْ مُطَهَّرًا بِالذَّاتِ وَهَكَذَا كُلُّ مُضَافٍ فَقَسِرَ يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَهُ مُغْسِلًا^(٢) وَلَا تَرَى بِهِ الْوُضُوءَ فَاسْمَعَا كَأَرْبَعِينَ قِيلَ مِنْ جَرَارٍ إِلَّا إِذَا زَادَ عَلَيْهِ النَّجَسُ بِاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ مَعًا وَالْعَرَفِ أَوْ وَاحِدٍ فَالْخُلْفُ فِي هَذَيْنِ لِأَنَّهُ الطَّاهِرُ حِينَ يَجْرِي

(١) قوله : « و طاهر » بدون تنوين و « المضاف » مبتدأ خبره طاهر المتقدم وفاقا لمذهب

البصريين .

(٢) الماء المستعمل هو ما غسل به طاهر كالماء المغسول به أعضاء الوضوء فهذا يصح

تطهير النجس به ولا يرفع الحدث فلا يصح به الوضوء ولا الغسل من الجنابة ولا الحيض ولا

النفاس . وأجاز قومنا التوضي بالماء المستعمل إن لم يتغير أو تغير قليلا

ولذا حكى المصنف المسئلة بقليل إشارة إلى قول غير أصحابنا فافهم . « أبو اسحاق » .

مَا لَمْ يُغَيِّرْهُ كَمَا تَقَدَّمَ
وإن يَكُنْ قَدْ حُرِقَ الْإِنَاءُ
فَحُكْمُهُ كَالْجَارِي مَهْمَا اتَّصَلَ
فَجَائِزٌ تَغْسِلُ شَيْئاً فِيهِ
وإن يَكُنْ مِنْ أَصْلِهِ يَنْقَطِعُ
وَفِي السَّبَاعِ تَرُدُّ الْحِضَانَا
لَهَا الَّذِي تَحْمِلُهُ وَمَا غَبَرَ (١)
وَهُوَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمِيَاهِ

فِي حَالَةِ الْوِفَاقِ وَالْخُلْفِ اعْلَمَا
مِنْ أَسْفَلٍ يَطْرَحُ مِنْهُ الْمَاءُ
جَرِيَانُهُ وَلَا كَذَا إِنْ فُصِّلَا
لَأَنَّهُ الْجَارِي بِلَا تَمْوِيهِ
وَالْفَرْعُ جَارٍ فَهُوَ جَارٍ يَنْفَعُ
قَالَمَاءُ فِيهَا طَاهِرٌ مَا كَانَا
لَنَا وَبِالْكَثَرَةِ بَعْضٌ اعْتَبَرَ
وَيَنْجَسُنْ بَعَالِبِ الْأَشْبَاهِ

فصل في ماء البئر

وَالْبِئْرُ لَا تَفْسُدُ بِالْأَنْجَاسِ
وَنَزْحُهَا قِلٌّ فَرَاغُ الْمَاءِ
وَالأَوَّلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمُسْتَبْحِرِ
وغيرُهُ هُوَ الَّذِي نَذَكُرُهُ
فَأَنَّهُ يَنْجَسُ فِيْمَا قِيلَا
وَذَاكَ كَالشَّاةِ وَمِثْلِ الْغُولِ (٣)

إِنْ لَمْ تَكُنْ تَنْزَحُ (٢) فِي الْقِيَاسِ
وَقِيلَ أَنْ يَنْقُصَ بِالذَّلَاءِ
لَأَنَّهُ مَشَابَهُ لِلأَبْحَرِ
بِالْحُكْمِ فِيْمَا هَا هُنَا نَسْطُرُهُ
بَوَاقِعِ فِيهِ وَلَوْ قَلِيلاً
لَأَنَّ فِي الشَّاةِ مَحَلَّ الْبَوْلِ

(١) قوله : « وما غبر » أي وما بقى .

(٢) قوله : « تنزح » أي تيس .

(٣) الغول : هو الحيث .

وَذَلِكَ السُّورُ (١) مِنَ الْغِيلَانِ
وإن رَأَيْتَ قَمَلَةً فِي الْبِيرِ
حَتَّى يَصْحَ مَوْتُهَا فَحِينَئِذٍ
وَبَالِغُوا فِيمَا بِهِ قَدْ جَاءُوا
وَطَهَرُوهُ أَنْ تَنْزَعَنَّ التَّجَسَا
وإن تَزِدْ عَنْ أَرْبَعِينَ دَلْوًا
وَلَيْسَ فِي الْبَاقِي عَلَيْكَ بَأْسٌ
وَنَزْحُهَا بِدَلْوِهَا الْمُعْتَادِ
وإن تُكُنْ بِئْرٌ لَهَا دَلْوَانِ
تَنْزُحُ عِنْدَ بَعْضِهِم بِالْأَكْبَرِ
وَبَعْضُهُمْ بِأَغْلَبِ الْأَحْوَالِ
بِطَهْرِهَا وَهَكَذَا الْمَحَالُ (٣)

رَجَسٌ كَذَلِكَ قَالَ فِي الْبَيَانِ
فَحُكْمُهَا الْحَيَاةُ فِي التَّقْدِيرِ
تَكُونُ كَالْمَيْتَةِ حُكْمًا فَأَتْبَذَ
الْقَمَلُ وَالْفِيلُ بِهَا سَوَاءُ (٢)
وَتَنْزَحَنَّ الْبِئْرُ حَتَّى تَيْبَسَا
فَالنَّزْحُ أَرْبَعُونَ فِيمَا يُرَوَى
وَقَالَ بِالْخُمْسِينَ دَلْوًا نَاسٌ
لَا بِدِلَاءٍ سَائِرِ الْبِلَادِ
مِنْهَا صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ ثَانِي
وَقَالَ قَوْمٌ نَزْحُهَا بِالْأَصْغَرِ
وَتَطْهَرُ الدَّلْوُ مَعَ الْجِبَالِ
وَقِيلَ لَا وَالْأَوَّلُ الْمَقَالُ

(١) السُّورُ : البقية من الشئ كالباقي من الطعام ، قوله : « البيان » أي كتاب بيان الشرع .

(٢) هذه المسئلة من متروك العلم إذ لا تستند إلى دليل لا من الكتاب ولا من السنة وَلِذَا رَدَهَا الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ تَلَطَّفًا وَبَالِغًا .. إلخ وماذا عسى أَنْ تكون هذه الحيوانات الطفيلية في جرمها وتأثيرها حتى تكون في حكم الحيوان الكبير تنجيسا وتطهيرا بماء السنة اللهم هذا حرج رفعه الله عنا فله الحمد . مصححه .

(٣) المحال : هي القففة التي يدور عليها الحبل .

بابُ الطهارة بغير الماء

وَيُطَهَّرُ الْأَرْضُ مِنَ الْأَنْجَاسِ
 بِالشَّمْسِ وَالرِّيحِ وَالزَّمَانِ
 وَإِنْ تَكُنْ رِيحٌ بَغِيرَ شَمْسٍ
 وَالْدَّرْسِ (٢) إِنْ أُخْرِجَ فِي الدُّرُوبِ (٢)
 وَضَرَبَتْهُ الشَّمْسُ وَالرِّيَّاحُ
 وَيُطَهَّرُ الْأَرْضُ مِنَ السَّمَادِ
 وَقَالَ بِالْأَدْنِيِّ أَهْلُ الْعِلْمِ
 كَذَلِكَ الْمَنْزِلُ مَهْمَا كُسِحَا (٤)
 وَوَاطِئًا نَجَاسَةً لَا تُطَهَّرُ
 لِأَنَّهَا فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ
 وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْقَوْلِ
 وَالْمَشْيُ قَدْ يُطَهَّرُ النَّعَالَا
 وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَذْهَبِ النَّجَاسَةُ
 إِنْ زَالَتِ الْعَيْنُ بِلَا التَّبَاسِ
 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ الْأَوَّلَانِ (١)
 فِيهِ خِلَافٌ وَكَذَا فِي الْعَكْسِ
 وَكَانَ فِيهِ الْوُطْيُ بِالْدُّوْبِ (٢)
 فَطَاهِرٌ وَمَا بِهِ جُنَاحُ
 كَذَلِكَ الزَّرْعُ بِسَقْيِ آدِ (٣)
 وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ فِي الْحُكْمِ
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَحُبَّتُهُ انْمَحَى
 بِمَشْيِهِ وَلَوْ غَدَتْ لَا تُبْصَرُ
 فَعَسَلُهَا (٥) عِبَادَةُ الْأَبْدَانِ
 وَالْأَوَّلُ الشَّهِيرُ فِي الْمُنْقُولِ
 بِسَبْعِ خُطَوَاتٍ إِذَا مَارَا
 فَحُكْمُهَا مُتَّبِعُ إِسَاسَةٍ (٦)

(١) قوله : « الأولان » يعني الشمس والريح .

(٢) الدرس : سماد البقر ، الدُّرُوبُ : العادة .

(٣) قوله : « آد » هو القسط الواحد من دوران سقي الماء سمي بذلك لرجوعه يقال آد كعاد وزناً ومعنى .

(٤) قوله : « كسحا » أي كنس والكساحة كمساحة الكناسة .

(٥) قوله : « فعسلها » يعني أن غسل النجاسة من بدن الإنسان أمر تعبدى لا يسقط بزوال عين النجاسة من دون غسل موضعها .

(٦) قوله : « متبع إساسه » أي أن حكم النجاسة بقاؤها ما بقيت عينها في النعل اتباعاً لأصل وجودها فيه .

وَالسِّنَّ (١) لِلْمُوسَى وَلِلْحَدِيدِ
وَإِنْ تَرَى الْأَنْجَاسَ فِي الدَّوَابِ
إِنْ رَجَعْتَ وَلَمْ تَجِدْهَا فِيهَا
وَالْحُلْفَ فِي الْقُطْنِ وَفِي الْكِتَانِ
إِنْ غُرِلَا وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ
وَالْجُدْرُ إِنْ ثَبَتِي بِطِينِ نَجَسٍ
مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ وَقِيلَ بَلْ
وَفَاتِحُ الْجِرَابِ (٢) يَلْقَى الْفَارَا
وَمَا بَقِيَ فَذَلِكَ طَاهِرٌ كَمَا
وَمِثْلُهُ يُقَالُ أَيْضاً فِي الْعَسَلِ
وَالْمَائِعَاتِ حُكْمُهَا تُرَاقُ
كَذَا الْعَجِينُ جَامِداً أَوْ مَائِعاً
وَقَالَ بَعْضُ طَهْرُهُ بِالنَّارِ
فَبِالشَّوْا الْأَنْجَاسُ مِنْهُ تَذْهَبُ
صَوْغُ الْيَهُودِيِّ إِذَا مَا أُدْخِلَا
وَقَبْلُهَا (٣) إِنْ كَانَ ذَا أَجْوَافٍ
وَالْجِلْدُ لِلْمَيْتَةِ مِنْهُمَا دُبْعَا

مُطَهَّرٌ مِنْ غَيْرِ مَا تُفْنِدُ
فَائِئْهَا تُطَهَّرُ بِالذَّهَابِ
فَائِئْهَا مَغِيْهَا يَكْفِيْهَا
تَنْجَسَا فِقِيلَ يَطْهَرَانِ
يَطْهَرُ مِنْهُمَا هُوَ الْمَغْسُولُ
فَطَهْرُهَا قَدْ قِيلَ مِنْهُمَا ثَبَسَ
يَكْفِي يَبَاسُ ظَاهِرٍ إِذَا حَصَلَ
فِيهِ فَيُلْقِيهِ وَمَا قَدْ دَارَا
أَتَى بِسَمْنٍ جَامِدٍ حِينَ رَمَى
وَكُلُّ جَامِدٍ كَذَلِكَ إِنْ تَسَلَّ
لَأَنَّهُ دَاخِلُهَا الْأَرْهَاقُ
وَمُمْكِنُ التَّطْهِيرِ لَيْسَ ضَائِعَا
كَذَلِكَ اللَّحْمُ فَلَا ثَمَارِي
وَهُوَ مِنَ الْعَجِينِ فِي ذَا أَقْرَبُ
فِي النَّارِ طَاهِرٌ وَلَوْ لَمْ يُغْسَلَا
فِي طَهْرِهِ قِيلَ بِالِاخْتِلَافِ (٤)
فَطَاهِرٌ قَدْ قَالَ بَعْضُ الْبُلْغَا

(١) قوله : « السن » أي الشحذ .

(٢) قوله : « الجراب » هو في الأصل الوعاء السات لما فيه وفي عرف أهل عُمان هو التمر المكنوز في ظرف معمول من سعف النخيل .

(٣) قوله : « وقبلها » أي قبل إدخاله النار وكان الأولى تذكير الضمير لعوده إلى الدخول .

(٤) وقوله : « بالاختلاف » يقرأ باختلاس الألف التي قبل اللام الأولى لأجل الوزن .

وَقِيلَ لَا وَالْأَوَّلَ الْمُحْتَارُ لِأَنَّهُ أَفْتَى بِهِ الْمُحْتَارُ (١)
وَالْمِلْحُ وَالشَّمْسُ لَهُ دِبَاغٌ وَكُلُّ شَيْءٍ دَبْغُهُ يَنْسَاغُ
وَذَاكَ شَيْءٌ فِيهِ عُرْفُ النَّاسِ مُخْتَلِفٌ وَمَا بِهِ مِنْ بَاسٍ
فَالْعَرَضُ الْمَقْصُودُ رَفَعُ الدَّسَمِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ بَقَايَا اللَّحْمِ
فَيُطَهَّرُ مَهْمَا مَصَّ ثَدْيِي أُمِّهِ يَطْهَرُ مَهْمَا مَصَّ ثَدْيِي أُمِّهِ
وَالشَّرْطُ أَنْ يُمَصَّهُ ثَلَاثًا وَثَدْيُهَا قَدْ كَسَبَ الْأَحْبَاثَا (٢)
وَطَهْرُهُ فِي غُسْلِهِ بِالْمَاءِ لَا يَذْهَابُ الْعَيْنُ وَالْفَنَاءِ

باب أنواع النجاسات

وَالْبَوْلُ هُوَ أَنْجَسُ الْأَنْجَاسِ وَغَائِطٌ يَلِيهِ فِي الْقِيَاسِ
وَبَعْدَهُ فَالدَّمُ فَالْجَنَابَةُ فَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ الْمُسْتَرَابَةُ
وَبَوْلٌ مَا يُوكَلُ لَحْمُهُ أَحْفَ مِنْ غَيْرِهِ إِذْ كَانَ فِيهِ يُخْتَلَفُ
أَشَدُّ ذَلِكَ بَوْلُ الْآدَمِيِّ وَالْجَنُّ ثُمَّ السَّبُعُ الْوَحْشِيُّ
قَالَ أَبُو الْمُؤَثَّرِ (٣) بَوْلُ الْغَنَمِ أَهْوَنُ مِنْ بَوْلِ جِمَالِ الْأَمَمِ

(١) في قوله : « المختار » الأول بمعنى الاختيار والثاني بمعنى المصطفى ﷺ وذلك الجنس التام المتماثل .

(٢) الأنجاثا : أي الأنجاس بمعنى أنه قد تنجس فعليها غسله بالماء .

(٣) هو العلامة الصلت بن خيس الخروصي البهلوي كان في زمان الإمام الصلت بن مالك الخروصي وعاش إلى زمان الخارجين عليه وكان ممن يشنع عليهم في ذلك فألف كتاب «الأحداث والصفات» في علم الرد عليهم بحجج مقبعة و «المؤثر» بضم الميم بعدها همزة ساكنة فمثالته مكسورة مخففة .

وهكذا خزق (١) النعام المونس
ورخصوا في شرر (٢) الدماء
وآخرون شدّدوا إن سفحاً
وهكذا الخلف ببول الفار
وبعره أيضاً ولكن أرخص
واستقذروا دخوله في الجر (٤)
بول العفاف (٥) قيل فيه طاهر
أسوار ما كان من السباع
إذ بعضهم قال لها ما حملت
وهكذا أيضاً سباع الطير
لأنه نعم فيه البلوى
ثم الغراب يخلطن المأكلاً
وحالة الثور عكس ذاك

أهون من حُبث السباع النجس
لو كان مسفوحاً (٣) بلا امتراء
وجعلوا الرخصة إن لم يسفحاً
ورجسه الأشهر في الآثار
من بوله من ثم فيه رخصوا
ثم خروجه بغير حجر
وبعره كذلك وهو ظاهر
منجس لكن بلا إجماع
بفمها رواية قد ثقلت (٦)
وما الغراب فيه كالنور
والنسر نادر قليلاً يحوى (٧)
بطاهر بل يأكل المحللاً
فالحُبث عادة له هنا

(١) الخزق : بفتح الحاء درق الطيور .

(٢) شرر الدماء : قطراتها .

(٣) الدم المسفوح : الخارج من الجسد بسبب من خارج كالجرح والوخز ونحو ذلك .

(٤) الجر : إناء معروف يعمل من الخرف .

(٥) العفاف : طائر كالخطاف لكنه أصغر منه وهو من طيور الليل .

(٦) هو الصحيح لحديث المسند الصحيح سئل رسول الله (ﷺ) عن السباع تود

الحياض وتشرب منها فقال : « لها ما ولغت في بطونها ولكم ما غير » قال الربيع أي لكم ما بقي أو قيد بما إذا كان فوق قلتين لحديث « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الحُبث » وكذا إذا تغير أحد أوصاف الماء بالنجس . أفاده نور الدين في شرح المسند . أبو اسحاق .

(٧) يحوى : أي ينال .

ومثلها الرحمة^(١) فلتُجَنَّبَ
ومثله الغراب خِرْقَه^(٢) وهم
خِرْقُ الدَّجَاجِ قِيلَ والأَهْلِي
ولَيْسَ في الْوَحْشِيِّ بَأْسٌ وكَذَا
وَحَكَمُوا في السُّورِ بِالْأَطْهَارِ
وَاخْتَلَفُوا في طَهْرِ سُورِ الْأَقْلَفِ
وَيَظْهَرُ الْخِلَافُ في اغْتِسَالِهِ
فَمَنْ رَأَاهُ نَجَسًا يَلْزَمُهُ
كَذَلِكَ الْغُسْلُ عَلَى مَنْ أَسْلَمَا
فَقِيلَ بِالإِسْلَامِ طَهْرُهُ وَلَمْ
قَرَضُ الْأَمَاحِي نَجِسٌ وَالْأَجْدُلُ
في مَخْطَمِ السُّورِ أَيْضًا اخْتَلَفَ
لأنَّهُ رَطْبٌ يُلَاقِي النَّجَسَا
وبَعْضُهُمْ يَقُولُ هَذَا الْحَالُ
وَالضَّمَجُ وَالْقِرْدَانُ وَالْمَكُونُ^(٤)

في سُورِهَا وَخِرْقِهَا الْمُجْتَنَّبِ
سَلِيلٌ مَحْبُوبٌ يُرَخِّصُ فَكْتَمَ
مِنَ الْحَمَامِ الْخُلْفُ في الْمَرْوِيِّ
إِنْ صِينَ ذَا الدَّجَاجِ عَنْ أَكْلِ الْأَذَى
مَا لَمْ تَرَ الرَّجْسَ عَلَى الْمِنْقَارِ
وَالْأَكْثَرُ التَّجْحِيسُ فِيهِ فَاعْرِفَ
مِنْ بَعْدِ أَنْ يُزِيلَ مِنْ قَذَالِهِ^(٣)
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لَا يَلْزَمُهُ
مِنْ بَعْدِ شِرْكٍ فِيهِ خُلْفٌ عُلِمَا
يَقُلُ بِهِ الْبَعْضُ وَلِلْغُسْلِ التَّرَمُّ
وَالْفَارُ فِيهِ الْاِخْتِلَافُ الْأَوَّلُ
فَعِنْدَ بَعْضٍ بِالنَّجَاسَةِ وَصِفَ
وَلَمْ يَكُنْ يَنْشَفُ حَتَّى يَتَيَسَّأَ
بِهِ لِكُلِّ حَبَثٍ زَوَالُ
لَيْسَ بِهَا مِنْ نَجَسٍ يَكُونُ

(١) قوله : « الرحمة » هي من الطيور المستخبثة غالب قوتها من الميتات والجمع رخم وهي الأنوق لا تبيض إلا إلى شواهد الجبال حيث لا يبلغها إنسان ، ولذلك قالوا : هو أعز من بيض الأنوق .

(٢) قوله : « خِرْقِهِ » هو بدل من الغراب ويسمى بدل اشتغال .

(٣) قوله : « قذاله » أي قلفته وهي الجلد التي تقطع عند الختان وتسمى القذله ومن زائده أي من بعد أن يزِيل قذالته أي يقطعها .

(٤) الضمج والقردان والمكون : من الحشرات الصغار المعروفة وهي تؤذي الأجساد بامتصاص الدم منها والقردان جمع قراد كغراب وغربان وهذا النوع أكثر أذاه للابل والغنم ولكنه في الابل أكثر وكلها ليست من ذوات الدم إلا ما يتغذاه من الإنسان وسائر الحيوان .

وَكُلَّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ بِهِ دَمٌ وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِسُورِ الْأَرْبِ وَجَاءَ فِي بَغْرِ الْعَقَافِ قَوْلٌ وَاحْتَلَفُوا فِي رَجَسِ بَغْرِ الضَّفْدِ عَ وَإِنْ تَكُنْ جَاءَتْ مِنَ الْمِيَاهِ بَلْ بَوْلُهَا أَشَدُّ وَالْقَوْلُ وَرَدٌ وَنَجَسٌ إِنْ جَاءَ مِنْ صَحْرَاءٍ وَحَدُّهُ ثَلَاثُ قَحْمَاتٍ فَإِنْ وَهَذِهِ الْأَنْعَامُ وَالْحَمِيرُ وَمِثْلُهَا الْبِغَالُ ثُمَّ الْخَيْلُ وَعَرَقُ الْمَرْكُوبِ مَهْمَا صِينَا وَمَا تَمُجُّهُ (٣) ذِيُولُ الْإِبِلِ كَذَلِكَ الْمَاءُ مِنَ الْأَكْرَاشِ لِأَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْبَوْلِ لَكِنِّي أَحْتَارُ فِيهِ الطَّهْرَ وَكُلَّ مَا يَخْرُجُ مِنْ إِنْسَانٍ

فَذَاكَ بِالطَّهْرِ لَهُ قَدْ حَكُمُوا وَبَغْرُهُ وَأَنَّهُ مِثْلُ الطَّبْيِ بِطَهْرِهِ كَذَاكَ مِنْهُ الْبَوْلُ وَذَاكَ مِنْ بَرِّيَّةٍ فِيمَا مَعِيَ فَبَغْرُهَا لِبَوْلِهَا يُضَاهِي (١) بِطَهْرِهِ إِنْ كَانَ مِنْ مَاءٍ نَقْدٌ وَهَكَذَا مُبَاعِدٌ لِلْمَاءِ يَقَحْمُهَا مِنْهُ فَبَرِّي (٢) زُكِنَ طَاهِرَةٌ أَبْعَارُهَا وَالسُّورُ وَإِنَّمَا يَنْجَسُ مِنْهَا الْبَوْلُ عَنِ الْأَذَى بِطَهْرِهِ يُفْتَوْنَ رَجَسٌ لِمَسِّهِ مَكَانَ الْمَبُولِ وَقِيَّتُهَا فِيهِ الْخِلَافُ فَاشْ مِنْ ثُمَّ كَانَ نَجَسًا فِي قَوْلٍ إِذْ لَمْ يَكُنْ بَوْلٌ سِوَى فِي الْمَجْرَى مِنْ وَالْجِ الْجَوْفِ إِلَى اللِّسَانِ

(١) يضاهي : أي يشابه .

(٢) قوله : « فبري » أي منسوب إلى البراري ليس ببحري ، وما كان منها في المياه

يقال له بحري ولو في غير ماء البحر .

(٣) قوله : « تمجّه » أي تُلقيّه من الرطوبات ولو من غير بولها كما إذا أصابها ماء فثرته

أذناها فإنه يكون نجسا وهذا مبني على قول جمهور الأصحاب القائلين بنجاسة بولها والله أعلم .

فَنَجَسَ وَصَرَطَهُ (١) مُحَرَّمٌ لَأَنَّهُ كَخَارِجٍ مِنْ دُبُرِهَا كَذَلِكَ مَا يَخْرُجُ مِنْ أَضْرَاسِهِ لَأَنَّهُ مِنْ نَتْنِهِ كَالْعَذَرَةِ كَيْفَ يَكُونُ مِثْلَهَا وَالْأَمْعَا أَكُلُ ثَنِي حُكْمُهُ النِّجَاسَةُ بَلِ الصَّوَابُ فِيهِ قَوْلُ الْبَعْضِ وَالرِّيْقُ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا جَرَى لِأَنَّ ذَاكَ طَاهِرٌ مُجْتَمِعٌ وَعَرَقُ الْإِنْسَانِ أَيْضاً طَاهِرٌ كَذَلِكَ أَيْضاً جِلْدُهُ لَوْ اخْتَرَقَ وَرَجْسُهُ يُعْزَى لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ كَذَلِكَ أَيْضاً دُبْرَةُ الْحِمَارِ (٥) لَا يَنْقُضَنَّ طَهْرَهُ إِلَّا الدَّمُ كَذَا مِنَ السَّبَاعِ (١) أَيْضاً يَحْرُمُ وَالْحُمُرُ لَا بَأْسَ بِمَسِّ بَعْضِهَا نَتْنًا يَقُولُ الْبَعْضُ مِنْ أَنْجَاسِهِ وَهُوَ قِيَاسٌ لِنَتْنِهِ مَا ذَكَرَهُ قَدْ غَيَّرْتَهَا فَاسْتَحَالَ الطَّبْعَا (٢) كَلَّا وَرَبِّي لَا نَرَى قِيَاسَهُ حَيْثُ غَدَا بِالطُّهْرِ فِيهِ يَقْضِي مِنْ نَائِمٍ فِي نَوْمِهِ قَدْ غَمِرَا (٣) عَلَيْهِ وَالْمُخَاطُ ثُمَّ الْأَدْمُعُ وَالْمِدَّةُ (٤) مِثْلُهُ وَهَذَا ظَاهِرٌ بِالنَّارِ وَالْبَعْضُ بِرَجْسِهِ نَطَقَ وَطَهْرُهُ الصَّحِيحُ عِنْدَ النَّظَرِ يَمَسُّهَا وَالْمِدَّةُ مِنْهَا جَارِي وَمَا سِوَاهُ مَسَّهُ لَا يَحْرُمُ

(١) قوله : « صرطه » أي إدخاله الجوف ، قوله : « كذا السباع » أي أن الخارج من قبيء السباع نجس محرم على الإنسان الانتفاع به ويجب عليه غسل ما أصابه منه في بدن أو ثوب .

(٢) الطبع : تمييز محمول عن الفاعل أي استحالة طبعه وتعريفه للضرورة أو على مذهب من أجاز تعريف التمييز في الشعر كقوله : وطبت النفس يا قيس عن عمرو .

(٣) غمرا : غمر في نومه إذا غرق فيه وهو كناية عن ثقل النوم .

(٤) قوله : « والمد » هو الماء الأبيض الغليظ الذي يخرج من القروح وقد يكون رقيقا .

(٥) دُبْرَةُ الْحِمَارِ : هي القرحة التي تتكون في ظهره من شدة الحمل ويكون ذلك في

الحيل والابل قال الاعرابي :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

وإن يكن يخرج مخرج النجس
كرجل يخرج من قضيبه
لمخرج البول كذاك المني
والرجس في الميتة من ذات الدم
وكلها محرم لعينه
وقيل في معلّم الكلاب
فتفهم من قول هؤلاء
وإن تلك الميتة مما يختلف
والخلف في مرارة الغراب
وإن يكن غير مذكي نجسه (٥)
والجلد والشعور والأصواف
كذلك الأوبار والريش إذا
وإن يكن من ذي حياة يؤكل
وإن يكن في الريش لحم انقلع
وعظمها كالجلد أيضاً يختلف

نجسه المخرج لو لم يحتبس (١)
مذ نجسته على تجنيبه (٢)
رجس كذاك وذية والمذني (٣)
والكلب والخنزير أصل فأعلم
لحيته وما به من شئنه
ليس بمنجوس للإقلاب
حدوث رجسه على الأعضاء
في أكلها تزداد رجساً ووهف (٤)
حين يذكي ظاهر الصواب
لما به من حرمة مؤسسه
من ميتة في كلها اختلاف
لم يبق فيه أثر من الأذى
فطاهر لو في الحياة يفصل
فنجس نقلعه إذا انقطع
فيه فعظم الغلب فيه ما سلف

(١) قوله : « لو لم يحتبس » أي ولو لم يمكث في البطن إذا خرج البول أو الغائط .

(٢) تجنيبه : أي تبعيده .

(٣) قوله : « المني » بالتخفيف للوزن أو هو لغة فيه وأصله بشد الياء وهو ما يخرج باللذة مع الانتشار والودى ما يخرج من الذكر بعد البول مثل الحيط والمذني هو ما يخرج من الرطوبة مع الانتشار بدون لذة ولا اندفاق وهذان الأخيران يجب غسلهما ولا يوجبان غسل الجسد بخلاف المني الدافق فإنه يوجب .

(٤) الوهف : العفونة والرائحة الكريهة .

(٥) قوله : « نجسه » خبر لمبتدأ محذوف أي فهي نجسه .

باب المتنجسات

وَكُلُّ طَاهِرٍ يُصِيبُهُ النَّجَسُ إِلَّا الَّذِي قَدَّمْتُهُ فِي الْمَاءِ وَقِيلَ فِي الْبَوْلِ إِذَا مَا وَقَعَا فَطَاهِرٌ يُقَالُ ذَاكَ الشَّرُّ وَصُفْرَةٌ تَخْرُجُ بَعْدَ الْغُسْلِ فَإِنَّهَا طَاهِرَةٌ وَقَبْلَ أَنْ وَمَنْ أَصَابَهُ بَلِيلٌ جُرْحٌ وَقَمْلَةٌ يُدْرِجُهَا الْإِنْسَانُ فَالظَّهْرُ مِنْهُ طَاهِرٌ وَالْأُثْمَلُ (١) وَإِنْ يَكُنْ أَخْرَجَهَا مِنْ لُبْسِهِ وَذَاكَ إِنْ أَدْرَجَهَا لِتَخْرُجَا وَرَجُلٌ يَسْرُطُ (٢) بَيَضًا فَخَرَجَ فَأَصْلُ ذَاكَ الْبَيْضُ طَاهِرٌ وَمَا وَإِنْ بَدَأَ مُتَكْسِرًا فَنجسٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الْعَذَرَةِ حُكْمُ مِدَادِ ذِي الصَّبَا إِذَا يَكْتُبُ وَجَسَدُ الْمُشْرِكِ حِينَ يَبْسُ

فَإِنَّهُ يَنْجُسُ مَا مِنْهُ لَمَسَ فَإِنَّهُ مُطَهَّرُ الْأَشْيَاءِ فِي الْمَاءِ مِنْهُ شَرٌّ (١) فَارْتَفَعَا بِشَرْطِ أَنْ الْمَاءُ مِنْهُ أَكْثَرُ وَحُمْرَةٌ مِنْ حَدَثٍ فِي رِجْلِ يُغْسَلُ فِيهَا الْاِخْتِلَافُ يُنْقَلَنُ فَطَاهِرٌ حَتَّى يَصِحَّ السَّفْحُ بِظَهْرِهِ وَهُوَ إِذَنْ عَرْقَانُ تَنْجَسُ قِيلَ وَهُوَ فَرْقٌ مُشْكِلٌ وَاللَّبْسُ رَطْبٌ فَأَحْكَمَنْ بِرَجْسِهِ وَذَاكَ عَكْسُ مَا مَضَى مَدْبَجًا مِنْ جَوْفِهِ كَحَالِهِ حِينَ وَلَجَ يَنْجَسُ إِلَّا الْقَشْرُ مِنْهُ فَأَعْلَمَا وَقِيلَ لَوْ لَمْ يَنْكَسِرْ مُنْجَسٌ فَذَاتُهُ فِي ذَا الْمَقَالِ قَدَرَهُ حُكْمُ الطَّاهَرَاتِ وَلَا يُسْتَعْرَبُ فَكُلُّ مَا لَاقَاهُ لَيْسَ يَنْجَسُ

(١) قوله : « شر » أي قطرات صفار .

(٢) الأثمل : أطراف أصابع اليدين واحدها أثمله .

(٣) يسرط : أي يتلع .

إِلَّا إِذَا كَانَ الَّذِي لَاقَاهُ رَطْبًا فَذَاكَ نَجَسٌ نَرَاهُ
وَأِنْ تَكُنْ رُطُوبَةً فِي جَسَدِهِ يَنْجَسُ مَا لَاقَاهُ فِي مُعْتَمِدِهِ
قِيلَ وَلَوْ نَظَفَ لِلْبَنَانِ بِالْغُسْلِ وَالسِّدْرِ وَبِالْأَشْنَانِ (١)
فَائِهَا إِنْ عَرِقَتْ نَفْسُ مَا تَمَسَّهُ وَطَهَّرَهُ إِنْ يُسَلِّمًا
وَأِنْ أُصِيبَتْ (٢) هَرَّةٌ فِي الْبَرِّ (٣) وَالِدَةٌ فَاحْكُمْ لَهُ بِالطُّهْرِ
لَأَنَّهُ تَحْتَمِلُ الْوِلَادَةَ فِي غَيْرِهِ وَانْتَقَلَتْ كَالْعَادَةِ
وَبَاقِرُ الدَّوْسِ إِذَا تَبَوَّلَ فَحْكُمُهُ فِي التَّبْنِ إِذَا يَشُولُ (٤)
وَالْحَبُّ فَهُوَ طَاهِرٌ نَقُولُ لَأَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ التَّزَوُّلُ
وَاللَّحْمُ إِنْ يُشَوَّى بِجَمْرِ الْعِدْرَةِ فَلَزِقَتْ بِهِ فَذَاكَ قِدْرُهُ
وَقِيلَ لَا كَذَلِكَ الدُّخَانُ مِنْهَا فَقِيلَ نَجَسٌ يُبَانُ
أَمَّا دُخَانُ الْعُودِ إِنْ تَنَجَّسَا فَطَاهِرٌ مَا لَمْ يُؤْثِرْ دَنَسًا (٥)
وَمَا بِدُهْنِ الْمِسْكِ مِنْ جُنَاحٍ وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُبَاحِ
وَسَائِرُ الْأَذْهَانِ إِنْ تَنَجَّسَتْ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا إِذَا نَجَسَتْ
وَقِيلَ بَلْ يَجُوزُ حِينَ يُشْتَرَطُ وَقِيلَ بَلْ عَلَى ثِقَاتِنَا فَقَطْ
وَالنَّحْلُ إِنْ يُسْقَى بِمَاءِ الْعِدْرَةِ فَجَائِزٌ لِلنَّاسِ أَكْلُ الثَّمَرَةِ

(١) الأشنان : بضم الهمزة شجرة الحرض تبت في الصحارى والقفار أيام الأمطار .

(٢) قوله : « أُصِيبَتْ » أى وُجِدَتْ .

(٣) البر : بضم الباء أى في حب البر .

(٤) يشول : أى يرتفع عن الحب .

(٥) قوله : « ما لم يؤثر دنسا » هذا منه رحمه الله احتراسا ، وإلا فإن دخان العود لا يؤثر

سوادا وما أحسن قول القائل :

غضب الكريم وإن تاجع ناره كدخان عود ليس فيه سواد

كَذَلِكَ الثَّابِتُ فِي الْأَقْدَارِ يَحُلُّ مَهْمَا كَانَ مِنْ أَشْجَارٍ
 إِنْ نَالَتْ الْعُرُوقُ مِنْهَا الْأَرْضَ أَوْلاً فَذَاكَ يُرْفَضَنَّ رَفْضًا
 وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي النَّخِيلِ إِنْ سُقِيَتْ بِمَائِهَا الْعَلِيلِ
 قُلْتُ كَذَلِكَ فِي الَّذِي يَلِيهِ وَذَلِكَ الْأَلْيَقُ فِي التَّنْزِيهِ
 وَالطَّهْرُ فِي الْأَحْكَامِ عِنْدِي أَظْهَرُ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ الْأَثَرُ
 وَجَائِزُ خِيَاطَةِ الْيَهُودِيِّ مَالَمْ يَنْلُ بِرِيقِهِ (١) الْمَغْهُودِ
 وَهَكَذَا غَسَّالَةُ الثِّيَابِ وَمَنْعُهُ أَذْنَى إِلَى الصَّوَابِ
 وَهَكَذَا إِنْ كَنَزَ الْجِرَابَا يَكُونُ عِنْدِي نَجَسًا مُرَابَا
 وَجَوَّزُوا شِرَاءَنَا لِلتَّمْرِ مِنْهُ إِذَا لَمْ نَعْلَمَنَّ بِالْحَجَرِ

باب غُسلِ الْمُتَنَجِّسَاتِ

وَيَطْهَرَنَّ مِنْ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ إِنْ زَالَتِ الْعَيْنُ بِمَاءٍ طَاهِرٍ
 لَوْ لَمْ يَكُنْ يَتَوَيُّ لَأَنَّ الْغَرَضَ (٢) إِزَالَةُ الْحَبِيثِ حِينَ عَرَضَا
 وَالشَّاءُ إِنْ بَالَتْ عَلَى الْجِرَابِ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ بِائِسِكَابِ
 حَتَّى يُوَافِيَ مَبْلَعُ الْأَنْجَاسِ وَذَلِكَ طَهْرُهُ بِلَا التَّبَاسِ
 وَإِنْ تَكُنْ كَنْزَتُهُ بِنَسْجَسِ فَتَنَّهُ (٣) وَاغْسِلَهُ بِمَا وَيَسِ

(١) قوله : « ما لم ينل بريقه » أي ما لم يُصب الخيط شيء من ريقه ، وفي نسخه « ما لم يُنل » من البلل ، وهو موافق لما في شعر ابن النضر حيث قال : ما لم ييل الخيط بالثغر .

(٢) الغرض : بالغين المعجمة أى القصد .

(٣) قوله « فتنه » بقاء فمشتاتين من فوق أولاهما مشدده مكسور والثانية ساكنة ؛ أي قرقة .

بَوْل الرّضِيع نَضَحُهُ مُطَهَّرٌ وَالْعَرَكُ فِي بَوْلِ الْإِنَاثِ أَكْثَرُ
وَالْعَرَكُ فِي الْجَمِيعِ مَهْمَا طَعِمَا ^(١) وَالْعَرَكُ لَا زِمَ لِذِي التَّغْسِيلِ
وَقَدْ تَنَوَّبُ عَنْهُ نَفْسُ الْحَرَكَةِ كَذَلِكَ مَنْ بَرَجَلَهُ قَدْ رَفَسَا
وَهُوَ مُخَالِفٌ لِحَالِ الْأَدَبِ وَمِنْهُمْ مَنْ فَضَّلَهُ لِأَجْلِ
وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ التَّحْقِيقِ وَالطُّهْرُ لِلْإِنَاءِ إِنْ تَنَجَّسَا
فَإِنْ يَكُنْ رَطْبًا فَلَا يَحْتَاجُ يُوزَقَنَّ ^(٤) ثُمَّ يَكْفِي مِنْهُ
وَذَلِكَ فِي آيَةٍ مِنْ خَزَفٍ وَطُهْرُهَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ
وَالْخَلْفُ فِي تَطْهِيرِهِ الثَّيَابَا وَلَا أَرَى لِلْمَنْعِ وَجْهًا أَبَدًا
وَمَعَ ذَلِكَ لَسْتُ أَرْضِيهِ وَالْعَرَكُ فِي بَوْلِ الْإِنَاثِ أَكْثَرُ
وَلَيْسَ يُجْزِيهِ هُنَاكَ نَضْحُ مَا إِلَّا الَّذِي أُخْرِجَ بِالذَّلِيلِ
كَمَا إِذَا حَضَخَصَهُ وَحَرَّكَهُ فِي التَّهْرِ حَتَّى يُذْهِبَنَّ النَّجَسَا
وَالْفَضْلُ كُلُّ الْفَضْلِ فِي التَّأْدِبِ دَخُولُهُ أَيْضًا شُقُوقَ الرَّجُلِ
وَالْعَرَكُ لَا يَتَّبُو ^(٢) عَنِ الشَّقُوقِ يُغْسَلُ حَتَّى يَبْلُغَنَّ ^(٣) النَّجَسَا
مُؤْنَةً أَوْ يَابَسًا يَحْتَاجُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَسْنُهُ
وَنَحْوَهُ مِنْ خَشَبٍ مُنَشَفٍ إِذَا أَتَى بِغُسْلِهَا الْمُرَضِيَّ
وَمَنْ يَقْلُ بِطُهْرِهَا أَصَابَا إِلَّا لِمَنْ يَجْعَلُهُ تَعَبْدًا
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ لِلتَّزْيِيهِ

(١) قوله « طعما » أى أكل الطعام .

(٢) قوله « لا يتبو » أى لا يقصر عن الوصول الى الشقوق .

(٣) قوله « يبلغن » يعنى الماء .

(٤) قوله « يُوزَقَنَّ » أى يترك في الماء بمقدار ما يرى أنه بالغ في سטיפه من نجاسه .

باب قضاء الحاجة

وَلِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ
فَيُعَدَّنَ إِنْ مَضَى فِي الصَّخْرَا
لَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا كَثِيبَ رَمْلِ
وَلَا تَكُنْ مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبْلَةِ
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ ذَاكَ أَبَدًا
وَفِي الْبُيُوتِ لَيْسَ يُمْنَعُنَا
وَهُوَ مَقَالٌ قَدْ رَوَاهُ جَابِرُ
وَالشَّمْسِ وَالنُّجُومِ لَا تُسْتَقْبَلُ
وَوَضْعُكَ الْغَائِطَ فِي الْمَجَارِي
وَهَكَذَا أَمَا كُنْ الضَّرَارِ
وَالْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ الْجَارِي
أَوْ أَنَّهُ قَدْ قِيدَ النَّهْيُ بِمَا
وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ أَنْ يُسْتَنْجَا
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَوْلُ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِوَضْعِ الْغَائِطِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَا فِيهِ مِنْ ثِمَارٍ
وَإِنْ يَكُنْ يَصْلُحُ لِلْمَأْكُولِ

جُمْلَةُ آدَابٍ عَلَى الْأَعْيَانِ
وَيَسْتَرْنَ عَنْهُ الْعُيُونُ سِتْرًا
لَاذَ بِهِ أَوْ ثَلْعَةً (١) أَوْ رَحْلٍ
وَلَا لَهَا مُسْتَدِيرًا بِمَكَّةَ
وَالْمَنَعُ بِالصَّخْرَاءِ بَعْضُ قِيْدَا
لَمَّا بِهَا مِنْ حَائِلٍ قَدْ عَنَّا
عَنْ شَيْخِهِ الْبَحْرِ وَهُوَ الظَّاهِرُ
وَالرَّيْحُ كَيْلًا تُرْجَعَنَّ الْبَلَلَا
حِجْرٌ كَذَاكَ مَسْقُطُ الثَّمَارِ
كَذَاكَ أَيْضًا سُبُلُ الْمُرَارِ
رُحِصَ فِيهِ قُلْتُ لَا ضَطرَارِ
كَانَ مِنَ الرَّاكِدِ وَصَفًا فَاعْلَمَا
فِي النَّهْرِ وَهُوَ لِلنَّجَاةِ أَنْجَا
لَا سِيمَا الرَّاكِدُ وَهُوَ الْقَوْلُ
فِيهِ كَذَاكَ تَحْتَ نَحْلِ الْحَائِطِ
يَصْلُحُ لِلْأَكْلِ عَلَى اخْتِيَارِ
فَيُمْنَعَنَّ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلِ

(١) التلعة : بفتح التاء يوزن القلعة ما ارتفع من الأرض وما انبط وهو من الاضداد وهي معطوفة على الضمير المجرور بالباء في «به» وهو جائز عند ابن مالك وكثير من النحويين .

باب الاستنجاء

وَمَنْ يُلِّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْرِي وَيَأْخُذْنَ ثَلَاثَةً أَحْجَارًا وَقِيلَ يُسْتَنْجَا بِمَاءٍ زَمْزَمٍ لِأَنَّهُ كَسَائِرِ الْمِيَاهِ وَإِنْ يَكُنْ أَعْظَمُ مِنْهَا فَضْلاً وَمَنْ يَكُنْ حَرَكُهُ (١) فِي الْمَاءِ فَقِيلَ يُجْزِيهِ عَنِ الْعُرَكَاتِ لِأَنَّمَا الْمُرَادُ رَفْعُ الْعَيْنِ وَقَالَ قَوْمٌ بِاعْتِبَارِ الْعَدَدِ أَكْثَرُ مَا قِيلَ بِأَرْبَعِينَا وَقِيلَ عَشْرٌ ثُمَّ بِالثَّلَاثِ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الذَّاتُ وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَغْرُكُنَا وَقِيلَ حَتَّى يَجِدَ الْخُشُوءَ وَالْبَوْلُ قِيلَ يُغْرُكَنَّ حَمْسًا وَقِيلَ بِالثَّلَاثِ وَهُوَ أَرْجَحُ لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ

وَهُوَ أَمِينُ نَفْسِهِ فِي الْأَمْرِ وَيَفْعَلْنَ بِهِنَّ الْإِسْتِجْمَارَ وَكُلُّ مُسْتَنْجٍ بِهِ لَمْ يَأْتِ حُكْماً وَمَا بِهِ مِنْ اشْتِبَاهٍ فُذَاكَ وَصَفٌ لَيْسَ يَنْفِي الْحِلَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي الْإِسْتِجْمَاءِ وَقِيلَ لَا عِبْرَةَ بِالْمَرَّاتِ وَهُوَ صَحِيحٌ مَا بِهِ مِنْ شَيْءٍ وَاحْتَلَفُوا فِي حَدِّهِ الْمُحَدَّدِ وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ عِشْرُونَ قِيلَ وَذِي (٢) فِي أَقْدَرِ الْأَخْبَاطِ إِذْ لَيْسَ لِلطُّهْرِ بِهَا (٣) ثَبَاتٌ حَتَّى يَرَى الْقَلْبُ بِهِ اطمأنناً وَيُذْهِبَنَّ حَبَثَ اللَّيْوْنَةِ وَلَا دَلِيلَ عِنْدَ هَذَا أُمْسَى لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يَلْمَحُ مُعْتَبِراً فِي عَدِّ الْإِسْتِجْمَارِ

(١) قوله : « حَرَكُهُ » يعني الذكر .

(٢) قوله : « وَذِي » إشارة إلى ثلاث الحركات والمراد بأقدر الأخبات أي البول .

(٣) قوله : « بِهَا » أي ذات الحبث ففعل الباء بمعنى اللام ، ولو قال لها لكان أظهر .

كِتَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

وَيَجِبُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ
 إِذَا خَرُجَ الْمَنِي مِنْ إِنْسَانٍ
 فَالنُّطْفَةُ الْمَيِّتَةُ (١) وَالْإِكْسَالُ
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ مَهْمَا احْتَلَمَتْ
 وَلَا اغْتَسَلَ إِنْ تَكُنْ قَدْ أُدْخِلَتْ
 وَأَوْجِبَ الْأَصْلُ عَلَيْهَا الْغُسْلَ
 وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ تَعَبُّدٌ
 وَهُوَ مِنَ الْأَمَانَةِ الْمَعْرُوضَةِ (٢)
 وَشَرْطُهُ النِّيَّةُ فَالَّذِي قَصَدَ
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يُجْزِيهِ
 إِنْ كَانَ يَدْرِي حَالَهُ أَجْزَأُهُ
 وَمَنْ أَرَادَ الْغُسْلَ فَلْيُكُلْ
 بِسَبْيَيْنِ فَأَغْرِقْنِ أَسْبَابَهُ
 أَوْ بِدُخُولِهِ إِلَى الْخِتَانِ (٣)
 عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا اغْتَسَالُ
 وَرَأَتْ الْمَاءَ اغْتِسَالًا أُلْزِمَتْ
 جَنَابَةً مِنْ خَارِجٍ وَمَا مَنَتْ
 وَلَا أَرَاهُ فِي الْمَقَالِ عَدْلًا
 وَأَصْلُهُ مِنَ الْكِتَابِ يُوجَدُ
 وَحِفْظُهَا عَلَى الْوَرَى مَفْرُوضَةٌ
 بِغُسْلِهِ الْجُمُعَةِ قِيلَ لَا يُعَدُّ
 وَآخَرُونَ فَسَّرُوا مَا فِيهِ
 إِذْ يَدْخُلَنَّ فِي الَّذِي نَوَاهُ
 لِيُذْهَبَ الْبَاقِي هُنَاكَ أَوْ يَقْلَّ

(١) قوله : « أو بدخوله الى الختان » يعنى به الذكر وإلى الختان غايه ما يوجب الاغتسال ، والمراد به الختانان معا ، فإذا التقى الختانان وولجت حَشَقَةُ الذكر في فرج المرأة وجب عليهما الغسل ، أنزل أو لم ينزل .

(٢) قوله : « النطفة الميتة » هي الخارجة بغير لذة و « الإكسال » النطفة التي تنفصل من مجاريها مع اللذة والانتشار ، ثم يمنعها عن الخروج .

(٣) قوله : « المعروضة » هذا إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الآية .

وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الْغُسْلَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ إِذْ أَجَادَ الْفِعْلَ
وَالْخُلْفَ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهُ إِنْ لَمْ يُلْ إِذَا رَأَى مَدِيدَهُ (١)

باب كيفية الغسل

يُقَدِّمُ فِي غُسْلِهِ الْيَدَيْنِ وَيَقْصِدُنَّ لِزَوَالِ الْعَيْنِ
وَيُغْسِلُنَّ فَمَهُ وَأَنْفَهُ ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ فَوْقَ الرَّأْسِ
ثُمَّ يَعْمَنُ جَمِيعَ الْجَسَدِ وَقِيلَ لَا يَلْزُمُهُ أَنْ يَعْرُكَ
وَضَرْبُ مَوْجِ الْبَحْرِ كَالْعِرَاكِ وَمَنْ أَتَى فِي الْغُسْلِ بِالْمُسْتُونِ (٢)
وَذَلِكَ الْغُسْلُ الْوُضُوءُ الْأَكْبَرُ لِأَنَّهُ عَلَى الْوُضُوءِ اشْتِمَلَا
أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ فِيهِ فَيُجْزِيهِ عَنِ الْوُضُوءِ لَا يَكْفِيهِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِلَا التَّبَاسِ وَيَعْرُكَنَّهُ بِبَاطِنِ الْيَدِ
بَلِ الْوُجُوبِ مَسُّ مَاءٍ أَدْرَكَ كَذَلِكَ صَبُّ الْمَاءِ بَانْسَبَاكِ
وَعِنْدَهُمْ هَذَا الْمَقَالُ أَكْثَرُ وَزَادَ فَوْقَهُ بِحَيْثُ اغْتَسَلَا
فَهُوَ عَنِ الْوُضُوءِ لَا يَكْفِيهِ

(١) قوله : « مَدِيدَهُ » هو كناية عن خروج شئ من بقية المنى مع البول ، وأما الذي يخرج بعده فهو الرَّذِي ، واختار بعض مغاربتنا أن يبول على ليفة سوداء ليرى ما يبقى فيها من أثر المنى وهو مبني على القول بوجوب إعادة الغسل إذا رأى شيئاً وعلى عدم وجوبه إن لم يره .

(٢) قوله : « بِالْمُسْتُونِ » أي بمسنون الغسل وهو أن يبدأ بوجهه ورأسه ويديه ثم الأيمن من جسده ثم الأيسر ثم الرجل اليمنى ثم اليسرى بعد غسل مواضع الْقَوَرَةِ ، فقل إن هذا يَجْزِيهِ عن الوضوء ، لأنه يشابهه ، وعندني أنه إذا نوى بذلك الوضوء مع الغسل أجزأه عن الوضوء ، وإلا فلا ، وكان هذا مراد الناظم رحمه الله .

وَهَا هُنَا مَحِلُّ قَوْلِ الْمَنَعِ
 لَكِنَّ قَوْمًا أَطْلَقُوا إِذْ ذَكَرُوا
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ شَكَّ فِي اغْتِسَالِهِ
 لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ الْوُجُوبَ
 أَقْلَ مَا يُجْزِيهِ بِاسْتِقْصَاءِ
 وَهُوَ عَنِ الْمُخْتَارِ وَالْبَعْضُ نَفَا
 وَاعْتَلَّ فِيهِ بِالذِّى تَرَاءَى (١)
 يُحْسِنُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ يَجْهَلُ
 وَالْأَصْلُ قَالَ فِيهِ هُوَ الْأَعْدَلُ
 وَيُظْهِرَنَّ مَوْضِعَ النَّزَاعِ
 وَكَانَ لَا يُحْسِنُ فِعْلَ الْغُسْلِ
 يَلْزِمُهُ عَلَى الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
 وَغُسْلُهُ يُجْزِيهِ لَوْ تَعَرَّى (٣)

وَلَيْسَ لِلْخُلْفِ هُنَا مِنْ وَقَعِ
 وَلَمْ يَعُوا مَاذَا أَرَادَ الْأَثَرُ
 فَإِنَّهُ يُعِيدُهُ بِحَالِهِ
 وَالشَّكُّ لَا يُفِيدُ إِلَّا الرَّيَا
 صَاعٌ وَفِي الْوَضُوءِ مُدٌّ مَاءٍ
 تُحْدِيدُهُ سِوَى الَّذِي مِنْهُ كَفَى
 فِي قَوْلِهِ لَيْسَ الْوَرَى سَوَاءً
 وَهُوَ مِنَ التَّعْلِيلِ شَيْءٌ مُشْكِلٌ
 وَإِنِّي عَنْ قَوْلِهِ لِأَعْدِلُ
 إِنْ كَانَ لَمْ يُحْظَ بِغَيْرِ صَاعٍ (٢)
 فَالْخُلْفُ فِي اللَّزُومِ فِي ذَا الْفَصْلِ
 وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدَنَا فَاغْتَسِلْ
 بَيْنَ الْوَرَى وَدِينَهُ أَصْرًا

(١) تَرَاءَى : أي تظاهر ، وهو إشارة الى حديث مَرْوِي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس الخلق في ذلك سواء » والله أعلم .

(٢) « لَمْ يُحْظَ بِغَيْرِ صَاعٍ » هو من الخطوة وهي بكسر الحاء وضمها يقال : حظى بكذا إذا ناله .

(٣) قوله : « لَوْ تَعَرَّى » أي عند الناس ، أو بحيث يراه الناس ، إنما لو تَعَرَّى في مكان سائر فلا شيء عليه وهل يكون الاغتسال إلا مع التعري ، لكن بحيث لا يكون تَعَرِّيهِ مَغْصِيَةً .

باب أحكام الجنب

وَيُمنَعَنَّ مِنْ مَسِيسِ الْمُصْحَفِ وَجَوَّزُوا أَنْ يُمَسِكَ الْعِلَاقَا (١) لِأَنَّهَا تَكُونُ فَوْقَ الْجَسَدِ وَمَنْعُوهُ أَنْ يُسَمِّنَنَا وَجَاعِلِ الرَّسْمِ كَمِثْلِ الْكَلِمِ وَمَنْ يَقُلْ لَا مِثْلَهُ يُجَوَّزُ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ مَا مِنْهُ شَخَطٌ (٢) وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا أَذْنَا وَالْمَخُو مَا فِي شَرْبِهِ مِنْ بَأْسٍ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَدْ حَكَى الْإِجْمَاعَا وَالسُّورُ مِنْهُ طَاهِرٌ وَالْعَرَقُ وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا تَحَنَّا (٤) فِي نَوْمِهِ وَشَرْبِهِ وَالْأَكْلِ فَمَنْ يَشَا النَّوْمَ تَوَضَّى قَبْلَهُ

وَمِنْ تِلَاوَةِ الْكِتَابِ الْمُنْصِفِ وَمَنْعُوا الْحُرُورَ وَالْأَوْفَاقَا وَسِيرَهُ فَقَطْ فِي كَفِّ الْيَدِ وَلِتَعُوذَ يُرْخَصَنَّ لَا يَمْنَعُهُ مِنْ رَسْمِهَا بِالْقَلَمِ وَالْمَنْعُ فِي الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَحْرَزُ وَالْخُلْفُ إِنْ لَمْ يَحْمِلْنَهُ فَقَطْ وَذَكَرَ اللَّهُ الْعَظِيمَ مُعَلَّنَا كَذَلِكَ ذَاتُ الْحَيْضِ وَالتَّنَافَسِ لَكِنْ أَرَاهُ يَقْبَلُ التَّنَافَسَا وَإِسْمُ الْاسْتِحْمَامِ (٣) فِيهِ أُطْلِقُوا كَذَلِكَ أَيْضًا حِينَ يَذْبَحُنَا كَرَاهَةً لَهُ قُبِيلَ الْغُسْلِ وَلِيَتَمَضَّمَضَ إِنْ أَرَادَ أَكَلَهُ

(١) قوله : « العلقا » هو الحيط أو الحبل الذي يعلق به المصحف والمراد به « الحروز والافواق » حملها أى أنه يمنع الجنب من حملها وهى ما كانت من آيات الكتاب أو أسماء العزيز الوهاب .

(٢) قوله : « شخط » أى كتب ، يقال شخط الشيء إذا سطره .

(٣) قوله : « واسم الاستحمام » يعنى أن عرق الجنب يُسمى مستحما واستحماما .

(٤) قوله : « تحننا » أى وضع الحنّا على رجله ويديه ، أو على شئ من جسده والحنّا شجر معروف يحمر ما وضع عليه من الجسد إذا وضع عليه الليمون والختار عندي ألا يمنع من استعماله الجنب .

وَأَكَلَ مِنْ قَبْلِهِ يُخْلَلُ أَسْنَانُهُ مَهْمَا أَرَادَ يَغْسِلُ
وَالشُّرْبُ وَالسَّوَاكُ لِلْإِنْسَانِ (١) يُكْرَهُ مِنْهُ خَرَسَ الْأَسْنَانِ
وَسُنَّةٌ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ (٢) غُسْلُهُمْ لِلْمَيِّتِ وَالتَّفَاسِ

(١) قوله : « والشرب والسواك للإنسان » أى للإنسان الجنب فشربه وتسوكه قبل الغسل يورث خرس لسانه وهى خاصية غريبة .

(٢) قوله : « وسنة على جميع الناس » أى سنة واجبة . فأما غسل الميت فهو من فروض الكفاية وأما الغسل من التفاس فعلى من وجب عليها من النساء لا على جميع الناس ، وإنما ألحق بالسنة لأن أصله وجوبه منها . والله أعلم .

كتاب الوضوء

طَهَارَةٌ تُخَصُّ بَعْضَ الْأَعْضَاءِ تَلَزُمُ إِنْ قُمْنَا نُؤَدِّي الْفَرَضَا
جُمْلَتَهَا فَرَضٌ وَفِي تَفْصِيلِهَا فَرَضٌ وَمَسْنُونٌ لَدَى تَخْصِيلِهَا
فَالْفَرَضُ مَاءٌ طَاهِرٌ ، وَالنِّيَّةُ يَعْقِدُهَا لِخَالِقِ الْبَرِيَّةِ
أَيْضاً وَغُسْلُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْمَسْحُ لِلرَّأْسِ وَلِلرَّجْلَيْنِ
وَمَا عَدَاهُ سُنَّةٌ كَالْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ هَكَذَا لَا تَرْفُضُهُ
وَالْمَسْحُ لِلْأُذُنَيْنِ ثُمَّ الْعُنُقِ وَمَسْحُ ذِي عَلَيْهِ لَمْ يُتَّفَقْ (١)
وَقَدْ أَتَى بَيَانُ مَسْحِ الرَّجْلِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ نَفْسُ الْغُسْلِ
وَلَا يَجُوزُ تَتَعَمَّدُهَا أَوْ نَقْصُدُنْ لِتَرْكِ مَا قَدْ سُنَّا

باب الماء الذي يتوضأ به

وَمَنْ يَشَا الْوُضُوءَ يَقْصِدُنَا إِلَى مُطَهَّرٍ فَيَعْمَلُنَا
وَذَاكَ مَاءٌ لَيْسَ بِالْمُضَافِ فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ مَاءِ الْغَافِ (٢)
كَذَاكَ أَيْضاً مَاءُ الْبَاقِلَاءِ (٣) وَكُلَّمَا كَانَ كَهَذَا الْمَاءِ
كَذَاكَ مَا كَانَ مِنَ الْمِيَاهِ مُسْتَعْمَلاً فَالْكُلُّ عَنْهُ نَاهِي

(١) قوله : « لَمْ يُتَّفَقْ » بالبناء للمفعول ؛ أى لَمْ يُتَّفَقْ عَلَيْهِ ، يعني على المسح على العنق ، وفيه الاكتفاء المعروف .

(٢) قوله : « الْغَاف » هو شجر كبير مستطيل ، وهو كثير بعمان ، وأكثره في الباطنة وبلاد جعلان ، وهو بالغين المعجمة وآخره فاء .

(٣) قوله : « الْبَاقِلَاء » هو الفول وأمثاله من البقوليات .

كَقَاطِرٍ مِنْ وَجْهِهِ عِنْدَ الْوُضُوءِ هَذَا هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ الْمُصَوِّفُ وَالْعَزْلُ وَالْخُوصُ كَذَاكَ الْوَرَقُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ الطَّهْرِ إِلَّا إِذَا أُخْرِجَهُ التَّوْزِيقُ كَذَاكَ أَيْضاً جَائِزٌ بِمَا التَّدْيُ (١) وَهُوَ سَوَاءٌ رَاكِدٌ وَجَارِي وَسُورٌ حَائِضٌ نُهِنَا عَنْهُ أَبُو سَعِيدٍ قَالَ بِالتَّكْرِيمِ وَقِيلَ جَائِزٌ مِنَ الْأَنْهَارِ لِأَنَّمَا الْوُضُوءُ حَقٌّ فِيهَا وَغَاصِبٌ لِمَوْضِعِ بَنَى بِهِ وَكَانَ قَبْلَ مَوْضِعٍ مُبَاحَا وَالِاخْتِلَافُ فِي الْجَمِيعِ يَلْزَمُ وَالْحُلُّ وَالتَّيِّدُ وَالْأَلْبَانُ وَيَنْبَغِي فِي الْمَاءِ أَنْ يَقْتَصِدَا فَيَنْبَغِي قَدْ قِيلَ أَنْ يَكُونَا

وَهَكَذَا الْقَاطِرُ مِنْ كُلِّ غَضُو لَا الْمَاءُ إِنْ وَرَّقَ فِيهِ الصَّوْفُ وَكُلُّ طَاهِرٍ بِهِ يَوَزَّقُ كَمِثْلِ مَا يَجُوزُ مَاءُ النَّهْرِ إِلَى الْمُضَافِ وَهُوَ التَّحْقِيقُ إِنْ كَانَ مَا يَكْفِي الْوُضُوءَ وَجِدَا فَلَيْسَ مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ الْجَارِي فِي الطَّهْرِ لِلصَّلَاةِ فَاتْرَكْنَاهُ (٢) مَا لَمْ تَرَ الْأَنْجَاسَ صَارَتْ فِيهِ إِنْ غُصِبَتْ مِنْ أَهْلِهَا الْأَبْرَارِ لِكُلِّ مَنْ لِأَجَلِهِ يَأْتِيهَا مَطَهْرَةٌ أَبَاحَهَا لِصَاحِبِهِ لِمِثْلِ ذَا فَلَا أَرَى جُنَاحَا وَعَامِلٌ فِيهِ بِوَجْهِهِ يَسْلَمُ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِمَا الْإِنْسَانُ فَلَا يَشْجُ الْمَاءُ فِيهِ أَبَدًا (٣) كَالدُّهْنِ أَيْ يَجْعَلُهُ مَسْنُونًا

(١) الندى : بالفتح هو الطل ويراد به المطر .

(٢) والمذهب أن النهي هنا للتنزيه ، إذ ثبت عنه عليه السلام أنه توضأ بفضل ميمونة (أبو اسحاق).

(٣) الثَّجُّ السَّيْلَانُ . (أبو اسحاق).

فَلَطْمُهُ لِلْوَجْهِ يُكْرَهُنَا كَسْبُهُ كَذَا أَنْ يُسْرِقَنَا
وَقِيلَ فِي الْمَاءِ لَهُ شَيْطَانٌ يُقَالُ إِنَّ اسْمَهُ الْوَلْهَانُ^(١)
فَيُولَعَنَّ النَّاسَ بِالْإِسْرَافِ كَيْ يَدْخُلُوا بِذَلِكَ فِي الْخِلَافِ

باب النية

وَمَنْ يَشَأَ الْوُضُوءَ يَتَوَيَّنَا أَدَاءُهُ لِكُنِّي يُصَلِّيْنَا
وَمَنْ تَوَضَّأَ لِيَكُونَ طَاهِرًا كَانَ مِنَ الطَّاعَةِ ضَرْبًا ظَاهِرًا
وَصَحَّ طَهْرُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَ بِهِ الصَّلَاةَ فَهُوَ طَهْرٌ يَحْوِي
يَجْزِيهِ لِلْفَرَضِ وَلِلْأَجُورِ لِقَصْدِهِ فِيهِ إِلَى الطُّهُورِ
كَذَاكَ مَنْ لَتَفْلِهِ تَوَضَّأَ صَلَّى بِهِ إِنْ شَاءَ ذَلِكَ الْفَرَضُ
وَهَكَذَا مَا لَمْ يَكُنْ ذَا نَقْضٍ وَصَلَّ تَفْلًا بِوُضُوءِ الْفَرَضِ
وَقِيلَ طَهْرُ النَّفْلِ لَا يُصَلِّي بِهِ مِنَ الْفُرُوضِ شَيْءٌ أَصْلًا^(٢)

(١) في المسند الصحيح عن أبي بن كعب عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « ان لبدء الوضوء شيطاناً يقال له الولهان فاحذروه » قال الربيع : وإنما قيل له الولهان لأنه يلهمي النفوس أى يشغلها عن ذكر الله تعالى ويولعها بكثرة استعمال الماء والاسراف في كل شئ مذموم وزعم ابن بدر الموصلي أنه لم يرد في هذا الباب شئ ، وقد أخرجه الحاكم وابن خزيمة في صحيحهما أيضاً — أبو إسحاق .

(٢) وأكثر القول أن الوضوء من خطاب الوضع ، ولا يصح إلا بالنية .

باب صفة الوضوء

وَابْدَأْ بِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ يُنْدِبُ وَاغْسِلْ يَدَيْكَ قَبْلَ مَسِّ الْمَاءِ وَأَدْخِلَنَّ الْأَصْبَعَ الْمُسَبَّحَةَ (٢) وَبِالْعَنْ عِنْدَ الِاسْتِنْشَاقِ وَالْوَجْهَ طَوْلًا يُغْسَلَنَّ وَعَرْضًا تَقْبِضُ الْجَبْهَةَ عِنْدَ السَّحْطِ وَالذَّقْنَ فِي الْأَسْفَلِ مُنْتَهَاهُ وَغَايَةُ الْيَدَيْنِ الْمِرْفَقَانِ وَمَسْحُكَ الرَّأْسَ جَمِيعًا أَفْضَلُ وَإِنْ مَسَحْتَ النِّصْفَ مِنْهُ أَجْزَى وَالْمَسْحُ لِلْأَذْيَيْنِ بَعْدَ الرَّأْسِ فَكُلُّ مَنْ يَتْرَكَ مِنْهَا بَعْضًا وَيُسْتَحَبُّ قِيلَ مَسْحُ الرَّقْبَةِ وَتُغْسَلُ الرَّجْلَانِ لِلْكَعْبَيْنِ

فَضْلًا وَقَالَ الْأَصْلُ (١) فِيهِ يَجِبُ وَمَضْمُنُ الْقَمِّ بِاسْتِقْصَاءِ لِكُنِّي تَنَالِ فَضْلُهُ وَتُمْنَحُهُ إِلَّا لَدَى الصَّيَامِ بِاتِّفَاقٍ وَالْحَدُّ طَوْلًا حَيْثُ تَلْقَى الْقَبْضَا وَقِيلَ نَبَتُ الشَّعْرِ الْمَنْضَبُ وَالْعَرْضُ لِلْأَذْيَيْنِ غَايَتَاهُ وَذَانِ (٣) فِي الْغُسْلِ يُدْخَلَانِ لِأَنَّهُ بِلَا خِلَافٍ أَكْمَلُ وَقِيلَ لَا وَرُجِّحَنَ الْإِجْزَى وَالْبَعْضُ قِيلَ رَافِعٌ لِلْبَاسِ لَا يُلْزَمَنَّ فِي الْوُضُوءِ نَقْضًا وَهُوَ مِنَ الْغُلِّ أَمَانٌ وَتُبَّةٌ (٤) وَالْكَعْبُ هُوَ جَوْزَةُ الرَّجْلَيْنِ

(١) قوله : « الأصل » يعني صاحب الأصل وهو الشيخ الصايغي .

(٢) المسبحة : الأصبع التي تلي الإبهام .

(٣) وفي نسخه : وذاتهما في الغسل يُدْخَلَانِ والأصح ما هنا .

(٤) الغل : واحد الإغلال وهو ما يُغْلَى به العنق يوم القيامة ، وقوله : « تُبَّة » أي ثوب ،

يعني أن فيه أمانا من الغل وثوبا عند الله .

وَأَسْبَغَ (١) الْمَاءَ وَثَلَّثَا وَقِيلَ مَسَحَ الرَّأْسَ فِيهِ السَّنَةُ وَخَلَّلَ اللَّحْيَةَ وَالْأَصَابِعَا فَإِنَّمَا تَحْلِيلُهَا بِالنَّارِ وَذَلِكَ يَقْضِي بِلُزُومِ الْفِعْلِ فَهُوَ نَظِيرُ الْغُسْلِ فِي الْأَعْقَابِ لِأَنَّهُ فَرَضٌ وَتَرَكَ الْبَعْضُ وَذَلِكَ فِي لِحْيَتِهِ مَنْدُوبٌ وَرَتَّبَنَ فِي الْوُضُوءِ الْأَعْضَا وَأَمَرَ الْأَشْيَاخَ بِالِدُّعَاءِ وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ فَوْقَ الْعَاتِقِ (٤) وَكَرَّهُوا أَنْ يَتَكَلَّمَنَا وَكَرَّهُوا أَنْ يَتَوَضَّأَ قَائِمًا فَإِنْ رَأَاهُ أَحَدٌ فَعَاصِي

وَدُونُهُ يُجْزِي وَلَكِنْ سَنَّا بَمَرَّةٍ كَذَاكَ أَيْضًا أَذْنُهُ (٢) حَتَّى تَكُونَ لِلْهُدَى مُتَابِعَا لِتَارِكِ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ (٣) لِأَنَّهُ بِهِ تَمَامُ الْغُسْلِ فَالْكُلُّ فِيهِ الْوَعْدُ بِالْعِقَابِ مِنْهُ يَكُونُ مِثْلُ تَرْكِ الْفَرَضِ وَلَيْسَ فِي تَحْلِيلِهَا وَجُوبٌ وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ ذَلِكَ فَرَضًا نَدْبًا وَمَا فِي التَّارِكِ مِنْ بَأْسَاءِ ثَوْبٍ وَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ وَثَائِقٍ إِلَّا لِحَاجَةِ قَضَائِهَا عَنَّا (٥) وَغَارِيًّا وَالسُّتْرُ كَانَ لَازِمًا (٦) وَلَا يَصِحُّ الطَّهْرُ فِي الْمَعَاصِي

(١) أراد بالإسباغ التعميم (أبو اسحاق) .

(٢) قوله : « أذنه » منصوب بفعل مقدر ، أى وكذلك السنة أن يمسح أذنه مرة واحدة .

(٣) يشير إلى ما ورد عنه عليه السلام من الوعيد في ترك التحليل ففي المسند الصحيح من طريق ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « خللوا بين أصابعكم في الوضوء قبل أن تخلل بمسامير من نار » وفي النهاية « خللوا بين الأصابع لا يخلل الله بينها النار » .

(٤) العاتق : ما بين المنكبين .

(٥) عَنَّا : أي غرض .

(٦) قوله : « والستر كان لازما » الواو للحال ، والمعنى أنهم كرهوا أن يتوضئ الإنسان عاريا .

وهو مستتر ، فلو توضئ عاريا في غير مكان ساتر من الناس لم يصح وضوءه ، لأن الطاعة لا تقوم مع المعصية .

وَقَدْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْجَبَائِرِ رِبْعُنَا عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ
يُرْوِيهِ بِالْبَلَاغِ عَنْ عَلِيٍّ وَهُوَ يُرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ
وَقَدْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَّيْنِ قَوْمٌ وَمَا صَحَّ عَنِ الْأَمِينِ
فَجَابِرٌ قَدْ سَأَلَ الصَّحَابَةَ وَكُلُّهُمْ بِالتَّنْفِي قَدْ أَجَابَهُ (١)

باب نواقض الوضوء

وَيَنْقُضُنَ وُضُوئَهُ أَشْيَاءُ
فَخَارِجٌ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مَعَا
فَالرَّيْحُ نَاقِضٌ سِوَى مَا قَدْ خَرَجَ
لَأَنَّهُ لَمْ يَنْشَ عَنْ طَعَامٍ
كَذَلِكَ مَسُّ الْمَوْضِعَيْنِ يَنْقُضُ
فَنَظَرٌ لِفَرْجِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ
وَمَسُّهَا إِيَّاهُ مِثْلُ مَسِّهِ
وَمَا عَلَى الْمَمْسُوسِ نَقْضُ قِيَلَا
وَمَسُّهُ قِيلَ مِنَ الْبَهَائِمِ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ رَطْبًا فَإِذَا
وَالْمَسُّ لِلْأُجَّاسِ وَالْأُحْبَابِ

جَاءَتْ بِهَا الْأَثَارُ وَالْأَنْبَاءُ
كَانَ حَيِّثَا أَوْ سِوَاهُ طَلَعَا
مِنْ قُبْلِ الْمَرَاةِ مَا بِهِ خَرَجَ
وَإِنَّمَا ذَاكَ مِنَ الْأَرْحَامِ
وَالنَّظَرُ الْمُبَاحُ لَيْسَ يَنْقُضُ
طُهُورُهُ بَاقٍ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ
وَالنَّقْضُ فِي لَامِسِهِ بِنَفْسِهِ
لَأَنَّهُ لَمْ يَلْمَسِ السَّبِيلَا
لَيْسَ بِنَاقِضٍ لِطُهُرِ الْقَائِمِ
يَنْقُضُ حَيْثُ لِلْحَيْثِ يَلْمَسُنَ
يَنْقُضُ مِثْلَ سَائِرِ الْأَحْدَاثِ

(١) لم يثبت عند أصحابنا رحمه الله شيء مما يرويه قومنا من أحاديث المسح على الخفين ، ولا عند المعتزلة ، ولا عند الإمامية ، وفي المسند الصحيح عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد أنه قال: أدركت جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ فسألتهم ؛ هل يمسخ رسول الله ﷺ على خفيه ؟ قالوا : لا . وهذا ما أشار إليه الناظم في البيت . وفي شرح المسند للناظم بحث جليل في هذه المسألة .

فَالْمَسُّ لِلْمَيْتَةِ نَاقِضٌ سِوَى وَلِيِّهِ إِنْ مَسَّهُ بَعْدَ التَّوَاتُ (١)
فَقِيلَ فِيهِ نَاقِضٌ وَقِيلَ لَا إِذْ وَصَفَهُ بِالطُّهْرِ شَرْعاً لِقَلَا (٢)
وَلَا مِسُّ الْيَابِسِ فِي يَسَاسِهِ طَهْرُهُ بَاقٍ عَلَى أَسَاسِهِ (٣)
الْغِيَةِ وَالنِّمَمَةِ وَمِثْلُهَا الْمَعْصِيَةُ الدِّمِيمَةُ (٤)
بَلْ لَا تَنْقُضُ وَالْحَقُّ أَرَى فِي نَقْضِهَا إِذَا تَعَمَّدَ جَرَى
لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ (٥) فِي بَعْضِهَا بِالنَّقْضِ وَالْإِفْطَارِ
كَذَاكَ ذِكْرُ عَوْرَةِ الْإِنْسَانِ بِأَقْبَحِ الْأَسْمَاءِ وَالْمَعَانِ
وَالشَّتْمِ إِنْ كَانَ مِنَ الْعَصِيَانِ فَإِنَّهُ وَذَكَرَهَا (٦) سَيَّانِ

(١) التوا : الهلاك .

(٢) يشير إلى ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا » .

(٣) قوله : « على أساسه » أى على أصله .

(٤) قيل الكبيرة مطلقا ناقضة ، قياسا ، لما لم يرد فيه النص على ما ورد ، وقيل الناقضة هي التي ورد فيها النص بالنقض كالغيبة والنميمة ، وقيل النقض بالإشراك والغيبة والنميمة والكذب واليمين الفاجرة ونظرة الشهوة إلى الأجنبية .

وغيبة الفاسق لا تنقض اتفاقا ؛ لإباحتها بالنص عن الشارع ، وقال ضمام بن السائب رحمه الله : قيل لجابر بن زيد رحمه الله أرأيت الرجل يكون وقاعا في الناس فَأُقْعَ فِيهِ أَلُهُ غِيْبَةً ؟ قَالَ لَا . قِيلَ لَهُ : وَمَنِ الَّذِي تَحْرُمُ غِيْبَتُهُ ؟ قَالَ : رَجُلٌ خَفِيفُ الظَّهْرِ مِنْ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، خَفِيفُ الْبَطْنِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، أَخْرَسُ اللِّسَانِ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ ، فَهَذَا الَّذِي تَحْرُمُ غِيْبَتُهُ ، وَمَنْ سِوَاهُ فَلَا حُرْمَةَ لَهُ وَلَا غِيْبَةَ فِيهِ . قَالَ ضَمَامُ : قُلْتُ يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ يُعْرِفُ بِالْكَذْبِ أَلَهُ غِيْبَةً ؟ قَالَ : لَا . قُلْتُ : وَالْعَاشُ لِأُمِّهِ مُحَمَّدٌ ؟ قَالَ لَا غِيْبَةَ لَهُ وَلَا حُرْمَةَ . قُلْتُ الصَّانِعُ يَبْدُوهُ يَغْتَشِ فِي عَمَلِهِ أَلَهُ غِيْبَةً ؟ قَالَ لَا قُلْتُ : وَلِمَ ؟ قَالَ مَنْ أَكَلَ الْحَرَامَ فَلَا غِيْبَةَ لَهُ وَلَا حُرْمَةَ وَهُوَ مَهْتُوكُ السِّرِّ ، أَلَا لَا غِيْبَةَ لِكُلِّ مَهْتُوكٍ ، وَلَا حُرْمَةَ لَهُ عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، فَكَيْفَ عِنْدَ الْخَلْقِ — أَبُو إِسْحَاقَ .

(٥) قوله : « جاء عن المختار » يعنى ما رواه الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد الخ .

(٦) قوله : « وذكرها » منصوب عطفا على الضمير المتصل بأن قال الله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾ .

وَلَيْسَ بِالْبَوْلِ يُقَيِّدُنَا (١) كَمَا مِنَ التَّغْيِيرِ يُفْهَمُنَا
 وَمِنْهُ أَيْضاً اسْتِمَاعُ السَّرِّ مَا بَيْنَ قَوْمٍ وَفَتْوحُ السَّفَرِ
 عَنِتْ سِفْراً فِيهِ سِرٌّ لِلْوَرَى لَا دَفْتَرُ الْحَاكِمِ أَوْ مَنْ تَجَرَا
 فَإِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ سِرٌّ فَمَا عَلَى النَّاطِرِ قَطْعاً حِجْرُ
 وَاحِكُمْ عَلَى الدَّاحِلِ بَيْنَ الْغَيْرِ أَوْ نَاطِرٍ فِيهِ بَيْتِلِ الضَّيِّرِ
 إِلَّا الَّذِي يُؤْذَنُ فِي دُخُولِهِ كَبْرَزَةِ الْحَاكِمِ (٢) فِي وُصُولِهِ
 وَالْبَيْتُ فِيهِ الْجَمْعُ لِلْعَزَاءِ (٣) أَوْ فِيهِ لِلْبَيْعِ وَلِلشَّرَاءِ
 وَهَكَذَا مَجَامِعُ الرِّجَالِ وَكُلُّ مَا ذُونٌ بِهِ لِحَالِ
 وَحَاصِلُ الْمَقَامِ إِنَّ الْحِجْرَ وَحَيْثُ زَالَ الْحِجْرُ جَارَ الْفِعْلِ
 وَالِاسْتِغْفَارُ دَائِماً مَطْلُوبٌ مَعْصِيَةً فَتَقْضَنَ الطُّهْرَا
 فَيُثْمِرْنَ لِلْعِبَادِ الْأَجْرَا وَبَقِيَ الطُّهْرُ وَهَذَا الْأَصْلُ
 إِنْ قَالَهُ الْعَاصِي عَلَى إِصْرَارٍ وَفِعْلُهُ لِرَبِّنَا مَحْبُوبٌ
 فَكَانَ نَفْسُ الْاسْتِغْفَارِ كَذِباً لَأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلْبَارِي
 فَكَانَ نَفْسُ الْاسْتِغْفَارِ كَذِباً لَأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلْبَارِي
 فَكَانَ نَفْسُ الْاسْتِغْفَارِ كَذِباً لَأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلْبَارِي

(١) قوله : « وليس بالبول يقيدنا » أى أن النقض بالشم ليس مقيداً بذكر البول فقط كما يفهم من عبارة بعض علماء عُمان ؛ كابن النضر وغيره ؛ ولكنه بكل ما يُعَدُّ شتاً ، وإو لم يذكر فيه البول..

(٢) قوله : « كبرزة الحاكم » أى مجلسه الذي يبرز فيه لإعامة الناس وأصلها من البروز وهو الظهور .

(٣) قوله : « للعزاء » هو المكان الذي يجتمع فيه للمأتم ، ويسمى عند أهل عُمان بيت العزاء ومكانه مأخوذ من العزاء الذي هو الصبر ، لأنهم يتواصون فيه بالصبر على المصائب ، يقال : فلان تعزى عن كذا إذا صبر وتسلّى عنه ، قال الشاعر :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وَلَا أَقُولُ كَذِبٌ بَلْ ذَاكَ
 فَهَلْ تَرَى الطَّاعَةَ تَنْقُضُنَا
 لَوْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْتِغْفَارِ نَاقِضًا
 وَهُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ مَأْمُورٌ بِهِ
 وَقَاطِعُ الصَّلَاةِ لَا لِمَعْنَى
 لِأَنَّهُ أَبْطَلَ فِيهِ عَمَلَهُ
 وَيَفْسُدَنَّ طَهْرٌ مَنْ قَدْ حَلَفَا
 وَقِيلَ لَا يَفْسُدُ وَهُوَ عَاصِي
 لِأَنَّهُ بَغَيْرِ رَبِّي أَقْسَمَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَكْسِرَنَّ السَّيِّئَا (٢)
 فَإِنَّهُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ لَحَنَّا
 وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
 وَالْمَرْءُ مَا أَخُوذُ بِمَا يَقُولُ
 وَاحْتَلَفُوا فِي النَقْضِ لِلطَّهْوَرِ
 وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعَاصِي
 ذَكَرَ وَطَاعَةً وَنَحْوُ ذَاكَ
 لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي الْعَيْبِ تُقْبَلُنَا
 لَبَيِّنَ الشَّارِعُ مِنْهُ الْغَامِضَا
 فَلْيَرْجِعَنَّ مَنْ عَصَى لِرَبِّهِ
 فَطَهْرُهُ (١) قَدْ قِيلَ يَفْسُدُنَا
 وَاللَّهُ قَدْ نَهَاهُ عَنْ أَنْ يُبْطِلَهُ
 عَلَى وَضُوئِهِ بِرَأْسِ الْمُصْطَفَى
 فَالْخُلْفُ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْمَعَاصِي
 وَهُوَ مِنَ الْمَمْنُوعِ شَرْعًا فَاعْلَمَا
 فَالْخُلْفُ ثَابِتٌ لِمَا عَنِْنَا
 فِي لَفْظِهِ فَلْيَلِمْنِ قَدْ عَنَا
 لَا بِالْمَقَالِ وَالتَّلَفُّظَاتِ
 وَفِعْلُهُ بِقَصْدِهِ مَعْقُولٌ
 بِالْمَشْيِ وَالْوُطْءِ عَلَى الْقُبُورِ
 فَالْخُلْفُ حَيْثُ كَانَ فِيهِ عَاصِي

(١) قوله : « فطهره » أى وضوءه ، وذلك لأن قطع الصلاة لدون داع إبطال للعمل ، وقد نهى الله عنه في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ فإذا تعدد لذلك صار عاصيا ، وهو مبنى على القول بأن المعصية تنقض الوضوء والخلاف في ذلك مشهور ، والله أعلم .
 (٢) قوله : « لَمْ يَكْسِرَنَّ السَّيِّئَا » أى من سين الراس كأن يقول : ورأس المصطفى بالصم أو الفتح أو السكون لأن واو القسم تجرّها بعدها نحو : والله وتالله فكأنه إذا لم يجز السين لم يحلف لأنه لم يأت بوجه القسم ، والصحيح ما قاله المصنف رضي الله عنه من كون الاعتبار في ذلك بالقصد ، فلا عبره بلحن العوام مع القصد .

وَنَاطِرٌ عَمْدًا لِأَجَنِيَّةٍ يَظُنُّهَا زَوْجَتُهُ فِي النِّيَّةِ
فَالنَّقْضُ قِيلَ أَكْثَرُ الْأَقْوَالِ وَعَكْسُهَا بِعَكْسِ هَذَا الْحَالِ
قُلْتُ وَكَانَ يَنْبَغِي وَيَلْزَمُ نَقْضُ الطَّهْوَرِ حَيْثُ كَانَ يَأْتُمُ
وَيَلْزَمُنْ بَقَاؤُهُ إِذْ يَسْلُمُ مَنْ إِثْمِهِ وَذَا الْمَقَالِ مُحْكَمُ
وَالنَّوْمُ حَالُ الْاضْطِجَاعِ يَنْقُضُ لَا جَالِسًا لِأَنَّهُ يَسْتَقِظُ (١)
يُحِسُّ كُلُّ نَاقِضٍ لَطْهَرِهِ وَالنَّقْضُ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَذَرِهِ
مِنْ ثُمَّ (٢) كَانَ بِزَوَالِ الْعَقْلِ مُنْتَقِضًا إِذْ مَا ذَرَى بِالْفِعْلِ
فَمَتَوَضَّ جَاءَهُ الْإِغْمَاءُ أَوْ الْجُنُونُ كُلُّهُ سَوَاءُ
فَإِنَّهُ يُعِيدُ عِنْدَ الصَّحْوِ لِأَنَّهُ لَمْ يَذَرِ مَاذَا يَحْوِي
مَا مَسَّتِ النَّارُ مِنَ الطَّعَامِ لَا يَنْقُضَنَّ الطَّهْرَ فِي الْأَحْكَامِ
لَأَنَّهُ مِنَ الْحَلَالِ الطَّاهِرِ فَأَكْلُهُ فِي النَّقْضِ غَيْرُ ظَاهِرٍ
وَذَابِخٍ وَمَا أَصَابَهُ الدَّمُ وَضُوءُهُ بَاقٍ وَلَا يَنْهَدِمُ
كَذَاكَ أَيْضًا حَامِلُ الْجَنَائِزِ إِذْ لَمْ يَكُنْ كَمَسٍّ مَيِّتٍ بَارِزٍ
وَهَاهُنَا قَدْ بَقِيَتْ مَسَائِلُ لَيْسَ لَهَا فِي بَابِنَا مَدَاخِلُ
فَالْتِمَسْنَا حُكْمَهَا مِنْ بَابِهَا وَاللَّهُ يَهْدِينَا إِلَى صَوَابِهَا

(١) قوله : « يستيقظ » هو بالطاء المعجمة المشالة وروى الشطر الأول بالساقطة فلعله أخذ في هذا بلغة من يبادل بينهما لقرب بعضهما من بعض في النطق حتى أن كثيرا من الناس لا يفرقون بينهما .

(٢) من ثم : أى من هنا فهى من الظروف المعنوية .

كتاب التيمم

طَهَارَةً إِلَى التُّرَابِ تُنْسَبُ
 حَصَّ بِهَا الرَّحْمَنُ هَذِي الْأُمَّةَ
 وَضَاقَ جَهْلُهُ فَمَنْ صَلَّى بِلَا
 وَهَكَذَا عَلَيْهِ أَنْ يُكْفِّرَا
 وَإِنَّمَا يَلْزَمُ أَهْلَ السَّفَرِ
 فَقِيلَ إِنَّ خَافَ الْقَوَاتِ بِالطَّلَبِ
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُبَا
 لِأَنَّمَا التَّرْخِيصُ لِلْمُسَافِرِ
 وَهَؤُلَاءِ أَحَذُوا بِالظَّاهِرِ
 وَمِنْ رَأَاهُ فِي الْمَرِيضِ نَصًّا
 وَمِنْ هُنَا رَخَّصَ مَنْ أَجَادَا
 إِنَّ خَافَ قَوْتَ مَا جَنَاهُ إِنَّ طَلَبَ
 وَقِيلَ إِنَّ رُحْصَةَ الْجَنَاءِ
 فَالْفُقَرَا فِي ذَلِكَ مُحْتَاجُونَ
 فَجَعَلُوا التَّرْخِيصَ لِلْمُحْتَاجِ
 وَطَلَبُ الْمَاءِ مَعَ الْإِيَّاسِ
 فَقَائِلُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُبَا

إِنْ عُدِمَ الْمَاءُ هُنَاكَ تَجِبُ
 فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ النِّعْمَةِ
 تَيَمَّمُ فَأَلْزَمْنَاهُ الْبَدَلَ
 إِنْ تَرَكَ الْوَقْتَ إِلَى أَنْ غَبَرَا (١)
 وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِهِ فِي الْحَضَرِ
 فَلْيَتَيَمَّمْ وَلْيُصَلِّ مَا وَجَبَ
 وَلَوْ رَأَى الْقَوْتَ عَلَيْهِ وَثَبَا
 وَلَيْسَ يُعْطَى عِنْدَهُمْ لِلْحَاضِرِ
 مِنَ الْخُطَابِ وَهُوَ ضِدُّ الشَّاهِرِ
 يَعْلَمُ أَنَّ فَرَضَهُ مَا حَصَّا
 لِمَنْ جَنَى الشُّوعَ (٢) أَوْ الْجَرَادَا
 وَمِثْلُهُ مَنْ خَافَ مَالًا يُتْتَهَبُ
 لِلْفُقَرَاءِ دُونَ الْأَغْنِيَاءِ
 وَالْأَغْنِيَا فِي ذَلِكَ مُشْتَهُونَ
 وَقَابَلُوا الشَّهْوَةَ بِالْإِزْعَاجِ
 فِيهِ اخْتِلَافُ عُلَمَاءِ النَّاسِ
 لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ وَجَبَا

(١) غَبَرَ : أَي مَضَى .

(٢) الشُّوعُ : هُوَ شَجَرُ الْبَنَانِ الْمَعْرُوفُ .

وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ وَإِنَّمَا
 وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا التَّيْمُمُ
 لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ يُصَارُ
 وَلَا اضْطِرَّارَ قَبْلَ وَقْتِ الْوَاجِبِ
 وَجَائِزٌ بَعْدَ الْوُجُوبِ الْحَاضِرِ
 وَقِيلَ فِيهِ بَلْ يُؤَخَّرْنَا
 وَمَنْ رَأَى الْمَاءَ وَقَدْ تَيَمَّمَا
 وَلَوْ رَأَى ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ
 مَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا قَلِيلَ مَاءٍ
 فَإِنَّهُ يُقَدِّمَنَّ الْأَقْدَمَا
 فَيَحْصُلَنَّ بِفِعْلِهِ الْيَقِينُ
 وَوَاجِدٌ لِحَامِدٍ (٢) تَحْكُمَا
 وَهَذِهِ مَسْئَلَةُ التَّيْمُمِ
 لَكِنْ أَقُولُ إِنَّ فِيهَا نَظْرًا
 هُمَا طَهَارَتَانِ فِعْلٌ هَذَا
 وَالْجَمْعُ مُخْتَاَجٌ إِلَى دَلِيلٍ
 وَإِنَّ وَصْفَ الطَّهْرِ قَدْ تَقَدَّمَ
 يَقْصِدُ بِالنِّيَّةِ لِلتُّرَابِ
 يَبْسُطُ كَفَّيْهِ وَيَضْرِبُنَا
 يَلْزَمُ حَيْثُ يُرْتَجَى وَجُودُ مَا
 قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَهُوَ مُحْكَمٌ
 لَهَا إِذَا مَا جَاءَ الْاضْطِرَّارُ
 فَالْفِعْلُ قَبْلَ الْوَقْتِ غَيْرُ صَائِبٍ
 فِي أَوَّلٍ وَوَسْطٍ وَآخِرٍ
 لَعَلَّهُ لِلْمَاءِ يُدْرِكُنَا
 فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْسِدُ التَّيْمُمَا
 فَإِنَّهَا تَبَوُّءُ (١) بِالْبَتَاتِ
 لَمْ يَكْفِهِ لِحْمَلَةِ الْأَعْضَاءِ
 وَيَقْصِدَنَّ بَعْدَهُ التَّيْمُمَا
 وَالِاخْتِيَاظُ مِثْلُ ذَا يَكُونُ
 يَفْعَلُ فِيهِ فِعْلٌ مَنْ تَيَمَّمَا
 بِالْمَاءِ يَأْتِيهَا لِحَالِ الْعَدَمِ
 إِذْ لَمْ أَجِدْ فِي ذَا الْمَقَالِ خَبْرًا
 مُخَالَفٌ فِي الْوَصْفِ فِعْلٌ هَذَا
 وَلَيْسَ يَجْزِي فِيهِ نَفْسُ الْقِيلِ
 وَهَآكَ وَصْفٌ مَنْ يَشَا التَّيْمُمَا
 وَيَضْرِبَنَّ فِيهِ لِلْإِجَابِ
 وَاحِدَةً وَالْوَجْهَ يَمْسَحُنَا

(١) قوله : «تبوء» : أي تعود ، والمعنى أنها تصير فاسدة إذا رأى الماء في أثناء صلاته قبل أن يُسَلِّمَ منها .

(٢) أراد بالجامد الماء الذي صار ثلجاً .

وَيَضْرِبَنَّ لِلْيَدَيْنِ أُخْرَى
فَيَنْتَهِي بِالْمَسْحِ لِلرُّسْعَيْنِ
وَالأَوَّلُ الصَّوَابُ لِلدَّلِيلِ
وَوَصْفُهُ الْمَذْكُورُ وَالصَّعِيدُ
أَمَّا الصَّعِيدُ فَهُوَ طَهْرٌ طَيِّبٌ
وَالهَلَكُ (٢) وَالرَّمَادُ وَالْجَصُّ مَعًا
وَالْمِلْحُ إِذْ لَمْ يَكُ بِالتُّرَابِ
وَمُعْدَمُ التُّرَابِ يَقْصِدُنَا
وَمُعْدَمُ الْجَمِيعِ يَضْرِبُنَا
يَتَوَي بِهِ تَيْمَمًا وَقِيلَا
وَلَا أَرَى فِيهِ دَلِيلًا يُنْبَى
فَأَنَّهُ غَايَةُ مَا يُمَكِّنُهُ
وَالْمَوْضِعُ الْمُغْصُوبُ قِيلَ يَحْرُمُ
وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ
كَذَاكَ أَيْضًا مَنْحَرُ الذَّبِيحَةِ
وَلَمْ أَجِدْ أَيْضًا اسْتِثْنَاءً
وَجَاءَ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ الْمَعْنَى
وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَاسَ فَاسْمَعَا

وَيَمْسَحَنَّ بَاطِنًا وَظَهْرًا
وَقِيلَ تُجْزَى ضَرْبَةً عَنْ ثَيْنٍ
وَالْفَرَضُ فِيهِ نِيَّةُ التَّحْصِيلِ
كَمِثْلِ مَا حَاطَبْنَا الْحَمِيدُ
لَا رَمْلَةً وَلَا سِبَاخَ تَلْزُبُ (١)
وَالْأَجْرُ الْمَخْرُوقُ كُلُّ مُنْعَا
فَالْمَنْعُ فِيهِ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
أَقْرَبُهَا شَبَهًا وَيَعْمَلُنَا
بِكَفِّهِ الْهَوَى وَيَمْسَحُنَا
يَتَوَى الْوُضُوءَ فَاطْلُبِ الدَّلِيلَا
لَكِنَّهُ مَعْدِرَةٌ لِلرَّبِّ
وَهُوَ احْتِيَاظٌ وَالْهُدَى نُعْلَنُهُ
مِنْهُ وَقِيلَ يُكْرَهُ التَّيْمُمُ
تَيْمُمُ الْمُصْحَفِ وَالثِّيَابِ
لَيْسَ بِهِ رَوَايَةٌ صَحِيحَةٌ
وَإِنَّمَا قَالُوا بِهِ احْتِيَاظًا
فَظَنَّ أَنَّهُ اللَّزُومُ يُعْنَى (٣)
عَلَى التَّيْمُمِ الَّذِي قَدْ شُرِعَا

(١) تلزب : أي تلتصق .

(٢) الهلك : ما تفرق من الخطب ونحوه ، حتى صار مثل التراب .

(٣) يُعْنَى : أي يُرَادُ ويقصد ، وهو مبنى على المفعول .

لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ لَمْ يُعْلَمْ
مَوْضِعُهَا فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ
فَكَيْفَ بِالثِّيَابِ حِينَ تُسْحَبُ
وَذَاكَ حِينَ نَالَتِ النَّجَاسَةَ
لَأَنَّ فِي الْغُسْلِ لَهُ ضَرُورَةٌ
وَهَاهُنَا تَمَامُ هَذَا الْبَابِ

مُوجِبُهَا سِوَى مَقَامِ الْعَدَمِ
وَلَا تَصِحُّ فِي سِوَى هَذَيْنِ
فِي التُّرْبِ وَالْمُصْحَفِ إِذْ يُتَرَّبُ
جَمِيعُهُ أَوْ لَحِقَتْ قِرْطَاسُهُ
كَذَاكَ حُكْمُ الْكُتُبِ الْمَسْطُورَةِ
وَاللَّهُ يَهْدِينَا إِلَى الصَّوَابِ

كتاب الصلاة

عِبَادَةٌ جَاءَتْ مِنْ السَّمَاءِ
وَكُلُّ وَاحِدٍ بِهَا قَدْ أَوْصَى
وَكُلُّ أُمَّةٍ لَهَا سَبِيلٌ
وَكَانَ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْعِ
تُنْقَلُ التَّكْلِيفُ مِنْ حَالٍ إِلَى
بِمَوْتِهِ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ
وَهِيَ مِنَ الْعَبْدِ إِلَى اللَّهِ صَلَهِ
وَهِيَ لِعَمْرِي أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ
فَقُمِ إِلَيْهَا بِحُضُورِ قَلْبٍ
مَعَ خُشُوعِ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ
فَإِنَّهُ الْبِنَاقُ نَسْتَعِيدُ
وَقِيلَ مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ
تَزِيدُهُ مِنَ الْإِلَهِ بُعْدًا
وَكُنْ مِنَ الْقَبُولِ فِي رَجَاءٍ
فَإِنَّهَا عِبَادَةٌ تُقَدَّمُ
يَقْبَلُ مَا شَاءَ بِمَحْضِ الْفَضْلِ
وَأَنَّهَا لِدِينِنَا عِمَادُ
حَافِظٌ عَلَى فُرُوضِهَا مِنْ طَهْرٍ
وَالْوَقْتِ وَالْقِبْلَةِ فَاسْتَقْبَالُهَا

جَاءَتْ بِهَا جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ
أُمَّتُهُ بِمَا بِهِمْ قَدْ خُصَّ
فِي فِعْلٍ ذَلِكَ وَلَهَا تَفْصِيلُ
لَهَا سَبِيلٌ شَاهِرٌ فِي السَّمْعِ
حَالٍ وَلَا يَعُودُ مَا تَنْقَلَا
قَدْ سُدَّ بَابُ الْوَحْيِ عَنْ سِوَاهُ
يَا حُبَّ مَنْ بِحَبْلِهِ قَدْ أُوصِلَهُ
لَأَنَّهَا رَضَى لِذِي الْجَلَالِ
وَنِيَّةٍ خَالِصَةٍ لِلرَّبِّ
فَفِي افْتِرَاقِ ذَيْنِ أَيُّ قَادِحٍ
بِاللَّهِ مِنْهُ وَهُوَ الْمُعِيدُ
عَنْ مُنْكَرٍ فِي تَرْكِهِ نَجَاتُهُ
يَا حَيَّةَ الْمَسْعَى لِمَنْ لَمْ يُهْدَى
وَفِي مَخَافَةٍ مِنَ الْجَزَاءِ
لِنَاقِدٍ وَهُوَ الْعَنِي الْأَعْظَمُ
وَيَتْرُكَنَّ مَا يَشَاءُ بِالْعَدْلِ
إِنْ تُقْبَلَنَّ رِبْحَ الْعِبَادِ
وَنِيَّةٍ وَبُقْعَةٍ وَسِثْرِ
لَابُدَّ مِنْهُ وَبِهِ كَالْهَاءِ

يَقْصِدُهَا بِالْعَيْنِ أَوْ بِالْوَصْفِ وَنِيَّةُ اسْتِقْبَالِهَا تَكْفِيهِ يُصَلِّي مَا شَاءَ بِهَا (١) وَيَتَنَفَّلُ وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تُجْزِيهِ مَعْنَاهُ لَا يَلْزَمُهُ تَجْدِيدُهَا وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ بِالْجَنَانِ وَاللَّفْظُ تَأْكِيدٌ لِمَنْ يَشَاءُ كَيْفَ يَكُونُ اللَّفْظُ يَلْزَمُنَا وَالوَاجِبُ النِّيَّةُ دُونَ الْقَوْلِ وَحَبْرُ الْوَاحِدِ فِيهِ يَكْفِي لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ مَا دَامَ عَنْ مَوْضِعِهِ لَمْ يَتَنَقَّلْ مَا دَامَ حَيًّا لِلَّذِي يَأْتِيهِ عِنْدَ صَلَاتِهِ الَّتِي يُرِيدُهَا فَقَطُّ دُونَ اللَّفْظِ بِاللِّسَانِ وَقِيلَ لَا زِمَ وَلَا نَرَاهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي الْقَصْدِ يَدْخُلُنَا فَلَا أَرَى صِحَّتَهُ مِنْ قَوْلِ

باب في الأذان والاقامة

وَبَدْخُولِ وَقْتِهَا تُؤَدَّى وَاتَّخِذِ الْمُؤَذِّنَ الْأَمِينَا لَا يَأْخُذُ الْأَجْرَ عَلَى الْأَذَانِ وَاجْعَلْهُ لِلْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَيَرْفَعَنَّ الصَّوْتُ بِالْأَذَانِ وَقِيلَ إِنَّ أَقَامَ وَهُوَ يَمْشِي يُقَدِّمَنَّ الْأَبْدَى ثُمَّ الْأَبْدَى (٢) يَعْلَمُ وَقْتُ فِعْلِهَا يَقِينَا لَيْسَ فِي ذَلِكَ بِالْمَنَانِ يُقِيمُهَا بِإِذْنِ ذِي الْإِمَامَةِ وَيَجْعَلُ الْأَصْبَعَ فِي الْأَذَانِ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ دُونَ فَحْشٍ

(١) قوله : « بها » أى بالنية

(٢) قوله : « الأبدى » أى يُؤْتَى منها بالأوّل فالأوّل من أعمالها .

والخلف في أذانه وهو جُنُب وما على من اكتفى من بأس ومثله قد قيل في الإقامة فقيل سنة وقيل فرض فإن يكن ليس بهذا الوصف ولا دليل عندنا لهذا يظن أن الاحتياط فيه فكان منه سبب انصراف فجعلوا إمامهم مقيما وقبلوا الأذان ممن حضرا إذ كان في سنته من أذنا حتى أتى من جهلوا المستنونا فبدلوا وليتهم ما بدلوا حتى ادعاهما سنة واحتالا وهو لعمرى جدل محرم وأنه ساع لهدم السنة لو كان سنة كما قد زعما كيف تكون سنة مخالفة وفعله صلى عليه ربه والخلفاء الراشدون أجمع ولا تؤذن الفتاة لأحد

وفي اكتفائهم به نص الكتب إن الأذان لإجماع الناس لأنها تابعة أحكامه وثقة يشترط فيها البعض أسرها الإمام فيما يخفي إنني أرى قائله قد هاذى وهو فساد حيث لا يذريه من بعده عن سنة الأسلاف إذ كان فيه ثقة سليما فبدلوا سنة سيد الورى فهو يقيم وعليه صحبا وهم للاحتياط يدعونا ورسخت بقلب من لا يعقل على ثبوتها بما قد قال لأنه يقول مالا يعلم بجهله كفى بهذا منة لم تفتن أسلافنا والعلماء لما عليه العلماء السالفة مشتهر مضى عليه صحبه إلى انتهائهم عليه أجمعوا ولا تقيم فهو منع للأبد

لَأَنَّ ذَاكَ صِفَةُ الرَّجَالِ لَا مِنْ صِفَاتِ رِبَّةِ الْحَجَالِ
وَأَنَّ خَفَضَ صَوْتِهَا التَّمِينِ مَخَالَفَ لِحَالَةِ التَّأْذِينِ
وَلَا أَذَانَ لَا وَلَا إِقَامَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَذَاكَ لَا إِمَامَةَ
وَجَائِزَ خُرُوجِهَا لِلْمَسْجِدِ بِشَرْطِ أَنْ لَمْ تَتَعَطَّرْ فَقَدْ
صَلَاتُهَا فِي الْبَيْتِ أَعْلَى فَضْلًا وَقَعَرُ بَيْتِهَا بِذَاكَ أُولَى
وَمِنْ تَعَدُّدِ الْأَذَانِ مُنْعًا لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا قَدْ شُرِعَا
فَقَوْلُهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْذَنَّا فِي مَسْجِدِ اثْنَانِ لَيْسَ بَيْنَا
وَهَكَذَا ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ قُلْتُ وَفِعْلُ ذَاكَ عِنْدِي مُنْكَرُ
لَوْ كَانَ خَيْرًا لَمْ يَفْتِ مُحَمَّدًا وَصَحْبَهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعَدَّدَا
وَإِنَّمَا يُؤْذَنُ الْمُؤَذَّنُ ثُمَّ يُقِيمُ وَبِذَاكَ يُغْلَنُ
وَجَاءَ فِي التَّشْوِيبِ بِالْفَلَاحِ زِيَادَةُ تُحْصُ بِالصَّبَاحِ
وَذَاكَ بَعْدَ أَنْ يُؤْذَنَّا لَعَلَّهُ مَنْ نَامَ يُوقِظُنَا
وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَى الْفَلَاحِ اشْتَهَرَا فَقِيلَ إِنَّهُ أَرَادَ الظَّفَرَا
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ النِّجَاةُ وَآخِرُونَ إِنَّهُ الْحَيَاةُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ السَّعَادَةُ وَكُلُّهُمْ قَدْ قَصَدُوا مُرَادَهُ
وَالْخُلْفُ لَفْظِي وَأَمَّا الْمَعْنَى فَإِنَّهُ الْفَوْزُ غَدَاةً يُعْنَى

باب التوجيه

وَإِنَّمَا التَّوْجِيهُ ذِكْرُ خُصَا بِأَوَّلِ الصَّلَاةِ فِيمَا نُصَا
قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَيْسَ بِالْمُشْتَهَرِ

وَإِنَّهُ فِي قَوْلِ بَعْضٍ قَرَضُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَالْهَلَاكُ يَلْزَمُ
وَذَلِكَ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ وَهَلْ يُعِيدُ تَارِكُ التَّوَجُّهِ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ شَكَّ فِي التَّوَجُّهِ لَكِنَّهُ عَلَى الصَّلَاةِ يَمْضِي
لِأَنَّهُ يَتَقَنَّ الدُّخُولَ وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي قَدْ فَطَرَا
وَقِيلَ بَلْ قَصَدْتُ بِالْكَلْبَةِ مَعْنَى حَنِيفًا مُسْتَقِيمًا فَسَرًّا
لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ نَفْسُ الْمِيلِ مَالٌ عَنِ الْجُمْهُورِ إِبْرَاهِيمُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ مُوَحِّدًا (١) سِوَاهُ تَبَارَكَ اسْمُهُ تَعَالَى جَدُّهُ
وَسُنَّةٌ قَدْ قَالَ أَيْضًا بَعْضُ لِتَارِكِ الْفَرَضِ كَذَلِكَ يَأْتُمُ
وَمَا إِلَى التَّهْلِيكِ مِنْ سَبِيلٍ صَلَاتُهُ فَالْخُلْفُ جَاءَ فِيهِ
مِنْ بَعْدِ أَنْ أُحْرِمَ لَا يَأْتِيهِ فِي نَفْلِهِ إِنْ كَانَ أَوْ فِي قَرَضٍ
وَالشَّكُّ لِلْيَقِينِ لَنْ يُزِيلَا أَقْبَلْتُ لِلْقِبْلَةِ حَيْثُ أَمَرَا
إِلَيْهِ بِالْأَفْعَالِ بَعْدَ النِّيَّةِ وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ فِيمَا ذَكَرَا
فَالْمُسْتَقِيمُ مَالٌ نَحْوُ الْأَعْدِلِ إِلَى الْهُدَى وَذَلِكَ مُسْتَقِيمٌ
كَانَ حَنِيفًا فِي رِضَى مَوْلَاهُ عَلَا وَجَلَّ شَأْنُهُ وَمَجْدُهُ

باب تكبيرة الإحرام

تكبيرة بها المصلي يدخل صلاته ويحرم المَحَلُّ
تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ نَصُّ الْخَبَرِ لَمْ يَدْخُلْنَ مَا دَامَ لَمْ يُكَبَّرِ

(١) قوله : « مُوَحِّدًا » كَذَا هُوَ فِي نَسْخِ هَذَا الْكِتَابِ بِنَصْبِ « مُوَحِّدٌ » وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى جَعْلِ يَكُنْ تَامَةً .

فَلَا يُنُوبُ عَنْهُ ذِكْرُ أَبَدًا لِأَنَّهُ النَّصُّ الَّذِي قَدْ وَرَدَا
وَالضَّمُّ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فِيمَا نَرَى أَوْلَى مِنَ الْإِشْمَامِ
وَالْكَسْرُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ يُفْسِدُ لِلصَّلَاةِ عَنْ أَعْلَامِ
فَضَمَّ اسْمَ اللَّهِ ضَمًّا بَيْنًا وَلَا تَشْمُهُ (١) وَلَا تُسَكَّنَا
وَقِيلَ فِي تَسْكِينِهِ لَا يَسْعُ مَنْ أَحْسَنَ الضَّمَّةَ مِنْهُ يُمْنَعُ
مَنْ زَادَ بَيْنَ الْبَاءِ وَالرَّاءِ أَلْفٌ فَإِنَّهَا يُعِيدُهَا وَلَا يَقِفُ (٢)
ثُمَّ الْقِيَامُ مَوْضِعُ التَّحْرِيمِ كَذَلِكَ الْقُعُودُ لِلتَّسْلِيمِ
فَكُلٌّ مِنْ أَحْرَمٍ فِي الْقُعُودِ إِحْرَامُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ ذَا اضْطِرَارٍ فَضَرُّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْدَارِ

باب الاستعاذة والقراءة

وَبَعْدَ هَذَا فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ سِرًّا مِنَ الرَّجِيمِ وَالْمَلَاهِي
وَاحْتَلَفُوا فِي نَقْضِهَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ قَدْ أَسْمَعَهَا أُذُنُهُ
وَبَسْمَلَنْ وَأَتِ بِالْمَثَانِي وَفِي صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالْقُرْآنِ (٣)
فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَكَذَا فِي الْفَجْرِ إِنْ كُنْتَ إِمَامًا مُحْتَدَى (٤)

(١) وَلَا تَشْمُهُ : أى لاتأت فيه بالإشمام وهو إخفاء الضمة .

(٢) أى قال أكبار وهذا الألف منشأه من مد فتحة الباء في الصوت ، ولزمته الإعادة لفساد المعنى الناشئ منه ، وأكبار جمع كبار ، وهو الطبل ، وفساد المعنى مُفْسِدٌ للصلاة ، ولو لم يعتمد . أبو إسحاق .

(٣) الثاني من أسماء الفاتحة .

(٤) أى إن كنت من أهل التقوى الذين يُقْتَدَى بهم ، وجواب الشرط محذوف أى فاعمل بما ذكر لك .

واقتصرن في صلاة الظهر
 وحيث يقرأ الإمام سراً
 وحيث يجهرن عليه يدي
 ويسمع المأموم للقرآن
 ويقرأ الجميع حيث انفردا
 وسورة الحمد هي المثنائي
 تشي من الصلاة كل ركعة
 وقيل معنى الحمد هو الملك
 لأنما الحمد هو الشاء
 وبسملن عند كل سورة
 وتلزم في الحمد في الصلاة
 ولا يجوز ترك بعض الحمد
 وتركها لا ينبغي في السور
 ومن يكن لم يحسن القرآن
 ومنعوا تكراره للحمد
 ونقصوا صلاة ذا المكرر
 على المثنائي وصلاة العصر
 فالحمد تكفيه إذا ما يقرأ
 قراءة القرآن بعد الحمد
 وإنما يقرأ للمثنائي
 ولم يكن يتبع فيه أحدا
 لأنها تقرأ في الأركان
 وذلك من تعظيمها ما أرفعه
 وغيره في القلب عندي يزكو
 على الجميل وهو السناء
 من حيث ما البسملة المستورة
 لأنها البعض من الآيات
 والنقص في تاركها بالعمد
 ولا أرى بأساً على المقتصر
 في وقته يسبح الرحمانا
 وللتحيات بمعنى العمد
 وعذروا الناسي هناك فاعذر

باب الركوع

فرض الركوع في كتاب الله
 فازكع بتعظيم لذي الجلال
 جاء به الأمر بلا اشتباه
 وكن لدى الركوع ذا اعتدال

وَضَعَ يَدَيْكَ فَوْقَ رُكْبَتَيْكَ فَإِنْ تَرَكْتَ قِيلَ لَا عَلَيْكَ
وَسَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْعَظِيمِ وَمِثْلُ ذَلِكَ الذِّكْرُ بِالتَّعْظِيمِ
وَهُوَ عَلَى قَوْلِ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنْ يُعْظَمَ (١)
وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ لَا سِوَاهُ لِأَنَّهُ رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ
وَاحْتَلَفُوا فِي مُنْتَهَى الرُّكُوعِ فَقِيلَ بِالْقِيَامِ لِلْحُضُوعِ
وَقِيلَ بِالْهَوِيَّةِ لِلسُّجُودِ وَالْخُلْفُ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْحُدُودِ
فَحَيْثُمَا تَمَّ الرُّكُوعُ دَخَلَ حُكْمُ السُّجُودِ وَإِلَيْهِ انْتِقَالٌ
وَمِنْ هُنَاكَ الْخُلْفُ جَاءَ بَعْدَهُ (٢) فِي سَمِعَ اللَّهُ الْكَرِيمُ حَمْدَهُ (٢)
مِنَ الرُّكُوعِ أَوْ مِنَ السُّجُودِ وَالأَوَّلُ الرَّاجِحُ بِالتَّأْيِيدِ
وَهَوِيَّةُ السُّجُودِ فِي الْحُدُودِ أَقُولُ إِنَّهَا مِنَ السُّجُودِ
وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ قَدْ حَمِدَا يُعِيدُ مَنْ يَتْرُكُهَا تَعَمُّدًا
وَيُعَذِّرُ النَّاسِي فَلَا يُعِيدُ كَذَلِكَ التَّكْبِيرُ وَالتَّحْمِيدُ
لَأَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ وَالتَّرْكَ لِلْأَرْكَانِ نَقْضٌ آتِي

بابُ السُّجُودِ

وَأَنَّمَا السُّجُودُ فَرَضٌ أَيْضًا فَتَرْكُهُ يُوجِبُ حَتْمًا نَقْضًا
جَاءَتْ بِهِ أَوَامِرُ الْكِتَابِ وَفَسَّرَتْهُ سُنَّةُ الْأَوَابِ

(١) يجوز فتح الظاء وكسرها ، فالضم على أنه مبنى للمجهول ، أى أن المقصود تعظيم الله ،

والكسر على بنائه للفاعل بمعنى أن المراد أن يعظم المصلى ربه تعالى .

(٢) يجوز في هاء « بعده » حمدة « الاسكان والتحريك بالضمه .

وإنه حالة تُقَرَّبُ لله فَالْعَبْدُ هُنَاكَ أَقْرَبُ
فَاسْجُدْ عَلَى السَّبْعَةِ مِنْ آرَابٍ مِنْ غَيْرِ كَفِّ الشَّعْرِ وَالْثِيَابِ
أَوَّلُهَا جَبْهَتُهُ الْمَصُونَةُ وَبِالْيَدَيْنِ ثُمَّ الرُّكْبَتَيْنِ
فَهَذِهِ السَّبْعَةُ وَالَّذِي تَرَكُ فَتَارِكُ الْجَبْهَةِ لَا صَلَاةَ لَهُ
كَذَاكَ مَنْ يَرْفَعُ رِجْلَيْهِ مَعَ
وَمَنْ يَكُنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَ
وإن يُطَقَّ أَنْ يَسْجُدَ بِالْأُفِّ
وَقِيلَ بَلْ يَرْجِعُ لِلْإِمَاءِ
وَمَنْ رَأَى وَعُوْثَةً (٢) فِي الْحَالِ
وَقِيلَ لَا يُحَوَّلَنَّ وَيَمْتَنِعْ
كَالْصُّوفِ وَالرِّيشِ وَمِثْلِ الشَّعْرِ
وَجَائِزٌ يَلْبَسُهُ الْمُصَلِّي
وَهَكَذَا الْمَعَادِنُ الْأَرْضِيَّةُ
كَذَلِكَ الْمَحْرُوقُ كَالرَّمَادِ

لله فَالْعَبْدُ هُنَاكَ أَقْرَبُ
مِنْ غَيْرِ كَفِّ الشَّعْرِ وَالْثِيَابِ
وَبِسُجُودِ أُنْفِهِ مَقْرُونَةً
وَالْقَدَمَيْنِ اثْنَيْنِ بَعْدَ اثْنَيْنِ
مِنْهُنَّ شَيْئاً فِي سُجُودِهِ رَكْعٌ (١)
بِلا خِلَافٍ عِنْدَنَا فَتَنَقَّلْهُ
وَالْخَلْفُ فِي وَاحِدَةٍ إِنْ رَفَعَا
فَإِنَّهُ يُؤْمِي وَلَا يَقَعْدُ سُدًى
فَإِنَّهُ يَفْعَلُهُ وَيَكْفِي
وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ
حَوْلَ لِلْيُمْنَى أَوْ الشَّمَالِ
أَنْ يَسْجُدَنَّ فَوْقَ مَا لَا يَنْزِعُ (٣)
وَالْجِلْدَ مَعَ عِظَامِهَا وَالْوَبْرَ
أَوْ يَقْفَنَ عَلَيْهِ إِذْ يُصَلِّي
مِنَ التُّحَاسِ أَوْ مِنَ الْفِضِيَّةِ
وَالْجَصِّ وَالتُّورَةِ فِي الْجَمَادِ

(١) رَكَعٌ : أُنْفَى نَقَصَ وَهَنْ .

(٢) الْوَعُوْثَةُ : الْحُشُوْثَةُ .

(٣) اقْتَصَرَ النَّازِمُ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ ، قَالَ قُطْبُ الْأَثَمَةِ فِي الذَّهَبِ : وَبَطَلَتْ عَلَى
غَيْرِهَا (الْأَرْضُ وَمَا أَنْبَتَتْ) كَصُوفٍ وَجِلْدٍ ، وَكُلُّ مَا يُصَلَّى بِهِ (نَا) ، أَوْ صَحَتْ ، أَوْ
كَرِهَتْ وَنَسَبَ لَنَا وَلِلْأَكْثَرِ ، وَذَلِكَ فِي الْقِيَامِ وَالسُّجُودِ وَغَيْرِهِمَا . أَوْ يَعْتَبَرُ السُّجُودَ كَمَا
فِي بَعْضِ اللَّفْظِ ، وَظَاهَرُ الشَّيْخِ (كَلَامُهُ) هُنَا (أَقْوَالٌ) أَهْ أَبُو إِسْحَاقِ .

لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ مُطْلَقًا قَدْ كَانَ أَرْضًا وَالرَّمَادُ حَطْبًا
وَقِيلَ فِي الْقُرْطَاسِ نَبْتُ الْأَرْضِ لَكِنْ إِذَا كَانَ بِهِ اسْمُ اللَّهِ
لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّعْظِيمِ وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ كِتَابٍ
وَأِنْ تَعَدَّرَ الْمَكَانُ الطَّاهِرُ وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي الرُّكُوعِ
فَيَنْتَهِي بِذَلِكَ دُونَ الْأَرْضِ وَعِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِالْإِيمَاءِ
وَقِيلَ بَلْ يُؤَخَّرَنَّ الْفَرَضُ وَهُوَ مَقَالٌ خَالَفَ الظَّوَاهِرَ
لِأَنَّهُ يَقْضِي بِفَوْتِ الْفَرَضِ وَسَبَّحَنَّ فِي السُّجُودِ الْأَعْلَى
فَأُتِيَ فِي تَذَلُّلِ الدُّنُوِّ وَجَائِزُ بِصِفَةِ الْعَظِيمِ
وَالأَوَّلُ الْمَنْقُولُ فِي الْأَحْبَارِ أَقْلُ مَا يَجْزِي مِنَ التَّسْبِيحِ
وَقِيلَ تُجْزَى مَرَّةً وَالأَوَّلُ عَنْ حَالِهِ الَّذِي عَلَيْهِ خُلِقَ
فَصَارَ بِالتَّحْرِيقِ شَيْئًا عَجَبًا لَا بَأْسَ فِيهِ بِسُجُودِ الْفَرَضِ
فَبَادِرِ الْفَارِشِ بِالْمَنَاهِي فَأَحْكُمْ عَلَى الْفَاعِلِ بِالتَّحْرِيمِ
يَجُوزُ إِلَّا آيَةَ الْكِتَابِ يَوْمِي وَلَا يَسْجُدُ وَهُوَ الظَّاهِرُ
وَقِيلَ يَنْحَنِي إِلَى الْخُضُوعِ وَقِيلَ يَسْجُدُنَّ لِأَجْلِ الْفَرَضِ
يُصَلِّي وَاقِفًا عَلَى سِوَاءِ حَتَّى يُلَاقِيَ لِلْسُّجُودِ أَرْضًا
وَلَا أَرَاهُ فِي الصَّوَابِ ظَاهِرًا وَالنَّصُّ شَرْعًا بِسِوَاهُ يَقْضِي
فَإِنَّ ذَاكَ بِالسُّجُودِ أَوْلَى وَهُوَ (١) فِي تَعَزُّزِ الْعُلُوِّ
إِذْ كُلُّهُ مِنْ لَازِمِ التَّعْظِيمِ وَالثَّانِي مِنْ نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ
ثَلَاثُ مَرَّاتٍ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِ عَنِ الْمُحْتَارِ قَوْلٌ يُنْقَلُ

(١) هُوَ : بتشديد الواو ؛ لإقامة الوزن ، وقيل : تشديدها لغة .

وَيُتَنَّبَهُ (١) عَنْ نَقَرِ السُّجُودِ أَنَّهُ مِنْ شَأْنٍ مَنْ نَاقَقَ فَاتْرُكْتَهُ

باب القعود للشهد

ثُمَّ الْقُعُودُ وَهُوَ لِلتَّشْهَدِ فَتَارِكُ الْقُعُودِ حَتْمًا تَنْتَقِضُ وَذِكْرُهُ وَهُوَ التَّحِيَّاتُ اخْتَلَفَ فَقِيلَ لَا نَقُضَ إِذَا مَا قَعَدَا وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ النَّقْضُ لِأَنَّ فِي الْمَسْنُونِ مَا يَنْتَقِضُ وَاخْتَلَفَ الْمُشَدِّدُونَ أَيْضًا فَقِيلَ بَعْدَ الطَّيِّبَاتِ يَمْضِي وَقِيلَ يَنْتَهِي إِلَى رَسُولِهِ وَقِيلَ لَا إِلَّا إِذَا مَا سَلَّمَا لِأَنَّمَا تُحْلِلُهَا التَّسْلِيمُ فَالْنَّقْضُ بِالْحَادِثِ قِيلَ يُلْزَمُهُ وَكُلُّ مَنْ رَخَّصَ إِنَّمَا عَنَا

رُكْنٌ مِنَ الصَّلَاةِ يَازَا فَاقْعُدِ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ مِمَّا فَرَضَ فِيهِ بِفَرْضٍ أَوْ بِسُنَّةٍ وَصِفَ حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَقُلِ التَّشْهَدَا لَوْ لَمْ نَقُلْ بَأَنَّ ذَاكَ فَرَضُ بَتْرَكِهِ تَعَمُّدًا مَا يُفَرَضُ فِي الْقَدْرِ الَّذِي يَكُونُ قَرْضًا لَا يَلْتَفِتُ مِنْ بَعْدِهَا لِنَقْضِ وَهُوَ مَقَالٌ ظَاهِرٌ دَلِيلُهُ كَمِثْلٍ لَا يَدْخُلُ حَتَّى يُحْرِمَا كَمِثْلٍ مَا تَكْبِيرُهَا التَّحْرِيمُ (٢) إِنْ كَانَ عَمْدًا أَوْ خَطَا لَا يُؤْتَمُّهُ (٣) بِذَاكَ حَيْثُ كَانَ عُذْرًا بَيْنَا

(١) قوله : « يُتَنَّبَهُ » بالجزم بلام النهي المقدرة ؛ أي لِيُتَنَّبَ ؛ وهو بضم الياء للبناء للمجهول .

(٢) قوله : « تَكْبِيرُهَا التَّحْرِيمُ » فيه نوع من أنواع البديع يسمى القلب ، كقوله : فديت بنفسه

نفسى ... إلخ .

(٣) الهاء في قوله : « يُؤْتَمُّهُ » هي هاء السكت .

وَحَرَجَ الْخِلَافَ حَالَ الْعَمَدِ أَبُو سَعِيدٍ الْفَقِيهُ الْمُهَدِي
وَالْخُلْفَ فِيهِ الْخُلْفُ فِي التَّسْلِيمِ هَلْ كَانَ لِلرُّكْنِ أَوْ التَّمِيمِ
فَائُهُ رُكْنٌ عَلَى التَّشْدِيدِ وَذُوْنُهُ فِي عَكْسِهِ الْبَعِيدِ

باب التسليم

وَسَلَّمَ يُمْنَةً وَيُسْرَى وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عَنْ ضَمَامٍ
وَكُلُّهُمَا قَدْ اكْتَفَى بِمَرَّةٍ وَيَقْصِدُ الْخُرُوجَ بِالتَّسْلِيمِ
وَيَمْسَحُ الْغُرَّةَ (٢) بِالْيُمْنَاءِ وَفِعْلُهُ (٣) قَبْلَ الدُّخُولِ أَيْضًا
كَذَاكَ مَنْ لَا يَتَّبِعُ الْمُؤَدَّنَا وَمَنْ نَسِيَ التَّسْلِيمَ حَتَّى قَامَا
وَانْصَبَّ إِلَى رَبِّكَ وَارْعَبْنَا فَإِنَّ ذَاكَ مَوْقِفٌ عَظِيمٌ
وَانْتَقِلَنَّ لِلنَّفْلِ لَوْ قَلِيلًا

تُسَلِّمَتَيْنِ وَالشَّهِيرُ وَتَرَا (١)
وَالثَّانِي عَنْ بَقِيَّةِ الْأَعْلَامِ
وَهُوَ حَدِيثٌ لَا تُطِيلُ ذِكْرَهُ
وَحِلٌّ مَا كَانَ مِنَ التَّحْرِيمِ
وَتَرَكُّهُ قِيلَ مِنَ الْجَفَاءِ
مِنَ الْجَفَاءِ فَارْفُضْنَهُ رَفْضًا
مِنَ الْجَفَا فَاتَّبِعْهُ حِينَ أَذْنَا
يُسَلِّمَنَّ بَعْدَ ذَا قِيَامَا
إِلَيْهِ فِي حُصُولِ مَا تَمْنَأُ (٤)
يُجِبُ مَنْ شَاءَ بِهِ الْكَرِيمُ
عَنْ مَوْضِعِ الْفَرَضِ كَذَاكَ قِيلًا

(١) قوله : « وترا » مفعول مطلق تقديره والشَّهِيرُ أن يسلمن وترا . (المصنف) .

(٢) الغرة : موضع السجود من الجهة .

(٣) قوله : « وفعله » يعني مسح الوجه .

(٤) تَمْنَأُ : أى تَمَنَّى .

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

وَيُوجِبُ السَّهْوُ لِأَجْلِ الْجَبْرِ
فَيَهْدِمَانِ عَمَلَ الشَّيْطَانِ
فَيَغْفِرُ التُّرَابَ فَوْقَ رَأْسِهِ
يَقُولُ وَأَوِيلَاهُ قَدْ أَضَعْتُ
وَالْآدَمِيَّ قَالَ قَدْ أَطَعْتُ
فَكَانَ فِي ذَلِكَ رِضَى الرَّحْمَنِ
فَأَفْعَلُهُمَا مُمْتِثًا لِلْأَمْرِ
وَلَا تَلْفِظُ بِكَلَامٍ يُذَكِّرُ
لأنه جبر لما تقدم
لأنما النيّة بالتفوّاد
وفي السجود سبّح الأعلی
وقال قوم يسجدن بعد أن
وقيل إن سها بنقص سجدا
وساجد من بعد أن يسلم
وقيل ما عليه من سلام
ومن سها إمامه وما سها
لأنما يتبعه في عمله

بعد السلام سجدين فأذر
ويُرغمانه ويُخزيان
لهدم ما بناه من أساسه
أمرت بالسجود فامتنع
أوامر الرب وقد سمعت
والويل والخيبة للشيطان
مُسارعا لجبر ذاك الكسر
به عن النيّة قوم عبّروا
والقول فاصل هناك فأعلما
لا بالتلفّظات والتّعذّاد
وقيل يستغفر حين زلا
يتحين قبل أن يسلم
قبل السلام لا إذا ما زيّدا
قيل يسلمن حين تمّما
لكنه يحمد للتمام
فما عليه قيل يسجدن لها
لأفي خطائه (١) ولا في زلله

(١) خطائه : الخطاء كالعطاء ، بالمدّ لغة في الخطأ .

وَإِنْ يَكُنْ تَابِعُهُ فِي وَهْمِهِ فَحُكْمُهُ يَكُونُ مِثْلَ حُكْمِهِ
وَمَنْ سَهَا حَلْفَ الْإِمَامِ وَخَذَهُ فَقِيلَ يُعْفَى بِالصَّلَاةِ عِنْدَهُ
وَقِيلَ لَا بَدَّ مِنَ السُّجُودِ وَهُوَ دَلِيلُ نَصِّهِ الْمَوْزُودِ
إِذْ لَمْ يُفَرِّقِ الدَّلِيلُ أَبَدًا بَيْنَ جَمَاعَةٍ وَمَنْ تَفَرَّدَا

باب حكم تارك الصلاة

وَالْجَهْلُ بِالصَّلَاةِ حُكْمًا يَسَعُ
يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْرِفَ الْكَيْفِيَّةَ
فَالْفِعْلُ لَا يُمْكِنُ دُونَ عِلْمِ
وَوَقْتُهَا الْمَحْدُودُ وَقْتُ فِعْلِهَا
فَتَارِكُ الصَّلَاةِ حَتَّى خَرَجَ (١)
مَا لَقِيَ اللَّهَ بِذَنْبٍ أَكْبَرَ
مَا بَيْنَ تَرْكِهَا وَبَيْنَ الْكُفْرِ
مِنْ تَمَّ قِيلَ فِيهِ يُقْتَلَانِ
وَيُجْعَلُ الضَّرْبُ عَلَيْهِ مُرْسَلًا
فَإِنْ يَمُتْ بِالضَّرْبِ مَاتَ كَافِرًا
إِلَى دُخُولِ الْوَقْتِ ثُمَّ يُمْنَعُ
مِنْ وَصْفِهَا وَشَرْطِهَا وَالتَّيَّةِ
وَلَا يَكُونُ سَائِعًا فِي الْفَهْمِ
وَوَقْتُ ضَيْقِ تَرْكِهَا وَجَهْلُهَا
تَعَمُّدًا فِي الْكُفْرِ قَطْعًا وَلَجًا
مِنْ تَرْكِهَا تَعَمُّدًا تَجَهُّمًا
حَدُّ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ غَدْرِ
إِنْ لَمْ يَتَّبِ وَقِيلَ يُضْرَبَانِ
حَتَّى يُصَلِّيَ أَوْ إِلَى أَنْ يُقْتَلَ (٢)
وَكُلُّ مَنْ يَضْرِبُ كَانَ ظَافِرًا

(١) قوله : « خرجا » أى الوقت .

(٢) إلى أن يُقْتَلَ : أى إلى أن يموت ، وإنما عبّر عنه بالقتل لأجل القافية ، وهو في الحقيقة

قتل لأنه لما حصل موته بسبب الضرب ، والقتل يكون بالضرب ومنه الموقودة .

وَقِيلَ لَا يُقْتَلُ حَتَّى يَجْحَدَا فَإِنَّهُ يُفْضَى إِلَى التَّهَاوُنِ وَفَائِلُ الصَّدِيقِ مَنْ قَدْ مَنَعَهُ وَالْكُلُّ رُكْنٌ وَالصَّلَاةُ أَعْظَمُ وَأَنَّهَا لِدِينِنَا عُمُودٌ وَأَنَّهَا لِدِينِنَا عُمُودٌ وَجُوبَهَا وَلَا أَرَاهُ أَبَدًا (١) بِأَعْظَمِ الشَّعَارِ فِي الْمَدَائِنِ مِنَ الزَّكَاةِ وَالْجَمِيعُ تَبَعُهُ (٢) لِأَنَّهَا هِيَ الشَّعَارُ الْأَعْظَمُ فَمَا أَلَبْنَا إِنْ ذَهَبَ الْعُمُودُ

باب نواقض الصلاة

وَأَنَّ فِي الصَّلَاةِ أَشْيَاءَ تُمْنَعُ فَبَعْضُ ذَاكَ عَارِضٌ قَلْبِي وَبَعْضُهُ لِلْفِعْلِ أَيْضًا نُسَبَا وَذَاكَ أَنْ يَتَوَيَّ تَرْكُهَا وَأَنْ وَقِيلَ إِنْ تَوَيَّ وَلَمْ يَتْرُكْ فَلَا وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْمُصَلِّي عَلَيْهِ أَنْ يُكْفِّرَنَّ وَيُتَدَلَّ فَتَنْقُضُ الصَّلَاةَ حِينَ تَقَعُ وَالْبَعْضُ مِنْهُ عَارِضٌ قَوْلِي فَالْعَارِضُ الْقَلْبِي أَنْ يَنْقَلِبَا يُحَوَّلَ الْفَرَضُ إِلَى بَعْضِ السُّنَنِ تَفْسُدُ وَالْفَسَادُ إِنْ تَنَقَّلَا تَأْدِيَةُ الْفَرَضِ بِذَاكَ الْفِعْلِ وَقِيلَ يُجْزِيهِ الْمَتَابُ مَثَلًا

- (١) ظاهر اختيار الناظم يُقْتَلُ كفرا لآخِذًا ، مع أن ما جرى عليه في حاشية المسند أن تارك الصلاة تهاوناً كافراً كُفِّرَ نِعْمَةً وتاركها جُحُودًا كافراً شِرْكًَا ، ولعله رأى هذا الوجه ، وهو ما عليه أكثر سلف الأمة ، رعاية لجانب الصلاة التي هي الركن الأعظم للدين بعد الإيمان وأن تاركها لا دين له وكأنه لا قيمة لإقراره بوجوبها ، ويؤيد هذا أحاديث كثيرة كقوله ﷺ « لَا إِيْمَانُ لِمَنْ لَا صَلَاةَ لَهُ » وقوله « لَا دِينَ إِلَّا بِالصَّلَاةِ » . أبو إسحاق .
- (٢) في قول الناظم والجميع تَبَعُهُ نظر ، إذ الذين قاتلهم أبو بكر منهم المرتدون عن الإسلام ومنهم المانعون للزكاة ، توقفوا في أمرها لا رجوعا عن الدين ، وفي قتاله للكل حفظاً لِكَيَانَ الإسلام وصيانةً لوحدة الأمة ، ولو لم يفعل لارتدَّ مُعْظَمُ الْعَرَبِ وَقَوِيَ الشَّرْكُ عَلَى الْإِسْلَامِ فحال أولئك لا كحال تارك الصلاة مع الإقرار بالوجوب : والله أعلم . أبو إسحاق .

وَهَكَذَا مَنْ أَشْغَلَ الْجَنَانَا
وَفَهَمَكَ الْحِسَابَ وَصَفَّ نَاقِضُ
وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا عَقَلَ
فَمَنْ يَكُنْ صَلَّيْ عَلَى حُضُورٍ
وَلَا صَلَاةَ لِلَّذِي قَدْ غَفَلَ
وَأِنْ عَرَّثَهُ غَفْلَةً فِي الْبَعْضِ
أَكْثَرُهَا قِيلَ وَقِيلَ رَكْعَةً
كَذَاكَ مَنْ عَنْ دِينِهِ يَرْتَدُّ
لِأَنَّ هَذَا نَاقِضٌ لِلطُّهْرِ
وَأِنْ يَكُنْ فِي حَالِ الْإِرْتِدَادِ
فَلَا عَلَيْهِ بَدَلٌ إِنْ أَسْلَمَا
لَأَنَّهُ رُكْنٌ مِنَ الْإِيمَانِ
وَلَيْسَ يُجْزِيهِ إِذَا مَا أَدَّى
لِأَنَّ ذَلِكَ الْحَجَّ رُكْنُ السَّابِقِ
كَذَاكَ مَنْ عَارَضَهُ الْإِغْمَاءُ
لَكِنْ إِذَا اسْتَرْسَلَ فِيهِ لَا إِذَا
وَالشَّكُّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ مَا
كَيْفَ يُصَلِّي وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَا

بَعِيرَهَا لَا خَطَأَ نِسْيَانًا (١)
لَأَنَّهُ لَا شَكَّ فِيهَا عَارِضُ
مِنَ الصَّلَاةِ هَكَذَا الْبَعْضُ نَقْلُ
فَائِهِ أَعْظَمُ لِلْأَجُورِ
عَنْهَا جَمِيعًا فَلْيَقُمْ لِيُبْدِلَا
فَالْخُلْفُ فِي مِقْدَارِ حَدِّ النَّقْضِ
وَهُوَ أَشَدُّ مَا رَأَيْنَاهُ مَعَهُ
وَعَنْ يَقِينِهِ فَلَا يَعْتَدُ
وَقَاطِعٌ أَيْضًا خِصَالُ الْأَجْرِ
مَضَى عَلَيْهِ الْوَقْتُ بِالْعِنَادِ
لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ فَأَعْلَمَا
يَلْزَمُهُ كَسَائِرُ الْأَرْكَانِ
لِحُجِّهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَرْتَدَّا
وَذَا الْأَخِيرُ رُكْنُ هَذَا اللَّاحِقِ
قِيلَ وَمَنْ عَارَضَهُ الرِّيَاءُ
نَفَاهُ عَنْ فَوَائِدِهِ وَبَدَا
صَلَّى فَإِنَّهُ يُعِيدُ فَأَعْلَمَا
أَذَاهُ وَالْفَرَضُ عَلَيْهِ لَزِمَا

(١) قوله : « نسيانا » معطوف على قوله (لا خطأ) والتقدير لا خطأ ولا نسيانا وإنما حذفه لإقامة الوزن ، وذلك جائز في النظم .

وَأِنْ يَكُنْ يَغْلِبُ فِي خِيَالِهِ
فَعَالِبُ الظَّنِّ هُنَا يُعْتَبَرُ
وَأِنْ يَكُنْ حَلَفَ الْإِمَامَ سَجْدًا
وَالشَّكُّ مِنْ بَعْدِ التَّمَامِ يُحْظَرُ
وَشَكُّهُ فِي الْحَدِّ بَعْدَ فِعْلِهِ
لَا يَرْجِعَنَّ لَهُ بِنَفْسِ الشَّكِّ
إِلَّا إِذَا مَا شَكَّ فِي الْإِحْرَامِ
لِأَنَّهُ بِذَلِكَ فِيهَا يَدْخُلُ
وَأِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ فِي حَالِ الْأَدَا
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ صَارَ فِي الْقُرْآنِ
وَقِيلَ يَرْجِعَنَّ لِلْسُّجُودِ
وَيَرْجِعَنَّ لِلتَّحِيَّاتِ مَعَا
مَا لَمْ يَكُنْ سَلَّمَ وَالْبَعْضُ يَرَى
وَقِيلَ لَوْ سَلَّمَ ثُمَّ شَكَّا
وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ عِنْدِي
فَهَذِهِ الْعَوَارِضُ الْقَلْبِيَّةُ
تَكَلِّمُ اللِّسَانَ لَا بِذِكْرِهَا
فَمَنْ يَقُلْ آمِينَ فِي الصَّلَاةِ
كَذَلِكَ الْقُنُوتُ وَهُوَ أَعْظَمُ

شَيْءٌ بَنَى عَلَيْهِ فِي أَفْعَالِهِ
وَمَنْ بَنَى عَلَيْهِ فِيهَا يُعَذَّرُ
لِسَهْوِهِ وَلِلْإِمَامِ قَلْدًا
فَذَاكَ عَفْوٌ وَالْإِلَهُ يَغْفِرُ
يَكُونُ مِثْلَ شَكِّهِ فِي أَصْلِهِ
وَإِنَّمَا يَرْجِعُ عِنْدَ التَّوَكُّلِ
قِيلَ يُعِيدُهُ إِلَى التَّمَامِ
فَهَلْ تَرَى الشَّكَّ لَهُ يَدْخُلُ
فَلَا يُجَاوِزُهُ بِشَكِّ أَبَدًا
لَا يَرْجِعَنَّ بِالشَّكِّ لِلْمَتَانِي
مَنْ شَكَّ فِيهِ حَالَةَ الْقُعُودِ
إِنْ شَكَّ فِي إِتْيَانِهَا حَالَ الدُّعَا
مُضِيِّهِ وَلَا يَعُودُ الْقَهْقَرَى
يُعِيدُهَا إِلَّا إِذَا مَا انْفَكَّا (١)
أَنْ يُلْغِيَ الشُّكُوكَ بَعْدَ الْحَدِّ
وَدُونِكَ الْعَوَارِضُ الْقَوْلِيَّةُ
فَأَنَّهُ يَنْقُضُهَا بِأَسْرِهَا
فَأَنَّهُ تَبَوُّءُ بِالْبَتَاتِ
لِأَنَّهُ طَالَ بِهِ التَّكَلُّمُ

(١) انفكا : أي قام من مكانه .

وَكَانَ قَبْلَ النَّسْخِ لِلْكَلامِ
وَذَاكَ وَقْتُ قَدْ أُبِيحَ مُطْلَقًا
فَنَسَخَتْهُ آيَةُ الْخُشُوعِ
وَحِينَ عَمَّ الْاِحْتِلَاطُ وَالْفِتْنُ
وَهُوَ مِنَ السَّنَةِ لَكِنْ نُسَخَا
وَالْأَخْذُ بِالْمَنْسُوخِ قَطْعًا يُمْنَعُ
فَهُوَ مِنَ الْبِدْعَةِ حَتْمًا مِثْلُ مَا
وَمَنْ يُصَلِّيْ حَلَفَ مِنْ يَوْمٍ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهِ
وَقَانَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ يَعْنِي
وَقِيلَ بَلْ يَعْنِي بِهِ التَّطْوِيلُ
وَلَا تُخَافَتُنَّ فِي الصَّلَاةِ
مَعْنَاهُ لَا تُتْرَكُهَا حَيَاءً
وَقِيلَ ذَاكَ فِي صَلَاةِ الْأَجْرِ
وَقَدْ أَتَى التَّرْخِصُ فِي أُمُورٍ
تَهْلِيلُهُ وَإِنْ عَطَسْتَ فَأَحْمَدُ
كَذَلِكَ التَّسْلِيمُ فِيهَا خَطَأً
وَقَدْ حُكِيَ فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ
وَاللَّحْنُ مُطْلَقًا لَدَيْهَا يُحَذَرُ
مِنْ ذَاكَ كَسْرُ لَامِ الْعَالَمِينَا
كَذَاكَ أَيْضًا فَتُحُ لَامِ مَلِكِ

مُؤْتَرَأً عَنْ سَيِّدِ الْأَنَامِ
فِيهَا الْكَلَامُ فَانْتَفَى مَا أُطْلِقَا
وَصَارَ ذِكْرُهُ مِنَ الْمَسْمُوعِ
أُحْيِي وَقَالُوا إِنَّهُ مِنَ السُّنَنِ
أَفَادَهُ مَنْ فِي الْعُلُومِ رَسَخَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ يُشْرَعُ
قَالَ بِذَاكَ بَعْضُ مَنْ تَقَدَّمَ
أَوْ يَقْتَضِي النِّقْضُ فِيهَا بَيْنُ
فَائِهِ يُعْذَرُ لِاسْتِحْلَالِهِ
بِهِ الْقِيَامَ بِحُضُورِ الدَّهْنِ
فِيهَا مِنَ الْقِيَامِ فِيمَا قِيلَا
كَذَاكَ لَا تَجْهَرُ بِالنِّعَمَاتِ
وَلَا تُكُنْ مُصَلِّيًا رِيَاءً
يَكُونُ بَيْنَ سِرِّهَا وَالْجَهْرِ
تُسَبِّحُهُ التَّحْمِيدِ وَالتَّكْبِيرِ
لَكِنْ بِلَا جَهْرِ وَلَا تُمَدِّدُ
عَنْ رَكْعَتَيْنِ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَخْطَأَ
لَكِنِّي أَحْكِي بِهِ نِزَاعًا
وَبَعْضُهُ يَنْقُضُ حِينَ يُذَكَّرُ
كَذَاكَ أَنْ تُضْمَّ مِنْهَا التَّوَنَا
لِأَنَّهُ بِالْفَتْحِ لَفْظُ مَلِكِ

كَذَلِكَ فَتَحُ دَالِ يَوْمِ الدِّينِ
وَإِنْ كَسَرْتَ الْكَافَ مِنْ إِيَّاكَ
وَإِنْ ضَمَمْتَ التَّاءَ مِنْ أُنْعَمْتَ
فَهَذِهِ نَوَاقِضُ الْأَلْحَانِ
فَكُلُّ لَحْنٍ أَفْسَدَ الْمَعْنَى نَقْضُ
وَضَمُّ ثَوْنِ الْعَالَمِينَ أَهْوَنُ
وَهَذِهِ نَوَاقِضُ الْأَفْعَالِ
نَذْكُرُهَا الْأَوَّلَ ثُمَّ الْأَوَّلَا
فَنَاطِرٌ بِعَيْنِهِ نَحْوُ السَّمَاءِ
وَيُسْتَحَبُّ نَظَرُ الْمُصَلِّي
لِمَوْضِعِ السُّجُودِ لَا يَعْدَاهُ
فَإِنْ يُعَمِّضُ لَا يَعْذِرُ تَفْسُدُ
وَقِيلَ إِنْ غَمَّضَ فِي أَكْثَرِهَا
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ
وَكْرَهُ الْبَعْضُ بِلَا فَسَادٍ
وَإِنْ يَخْفُ شَيْئًا عَلَى الْعَيْنَيْنِ
وَفَاتِحٌ مِنْ عَيْنِهِ لِلْعَرَقِ
مَا دَامَ لِلْعُقْدَةِ لَمْ يَحِلَّ
وَبَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ الْفَضْلَا

لَأَنَّ ذَاكَ اسْمُ هَذَا الدِّينِ
فَالْقُبْحُ كُلُّهُ أَتَى هُنَاكَ
لِنَفْسِكَ الْإِنْعَامَ قَدْ نَسَبْنَا
وَضَبَطُهَا التَّعْكِيسُ لِلْمَعَانِي
وَالْعَفْوُ فِي سِوَاهُ قَامَ وَنَهَضُ
كَذَاكَ كَسْرُ لَامِهَا إِذْ يَلْحَنُ
مِنْ كُلِّ مَمْنُوعٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
حَتَّى يُكَونَ فِي السِّيَاقِ أَمْثَلًا
فِي نَقْضِهَا جَاءَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ
حَالَ الْقِيَامِ مِنْ مَقَامِ الرَّجُلِ
وَلْيَحْذَرْنَ أَنْ تُعْمَضْنَ عَيْنَاهُ
وَقِيلَ لَا تَفْسُدُ وَهُوَ أَجْوَدُ
فَائِئَهَا فَاسِدَةٌ بِأَسْرِهَا
مُعَمِّضًا فِي الْكُلِّ فَافْهَمْ وَافْطِنِ
وَالْكُلُّ مِنْ قَوْلِ أُولِي الرَّشَادِ
لَا بَأْسَ أَنْ يُعَمِّضَ الْجَفْنَيْنِ
يُصَلِّينَ بِدَمِهِ مُسْتَلْقِي
كَذَا فَتَى الصَّقَرِ (١) يُقَالُ صَلِّي
نَهَى فَتَى الْعَبَّاسِ حِينَ سُئِلَا

(١) فَتَى الصَّقَرِ : هُوَ الْعَلَامَةُ أَبُو مَعَاوِيَةَ عَزَّانُ بْنُ الصَّقَرِ الْغُلَافِي النَّزَوِي .

وَقِيلَ لَا بَأْسَ عَلَى الْمُصَلِّي
يُخْرِجُهَا بِالْيَدِ مِنْ عَيْنِهِ
وَوَاجِبٌ فِي الْوَجْهِ مِنْهُ الْكَشْفُ
كَمِثْلِ رِيحٍ تَتَنِي يَأْتِيهِ
وَأِنْ يَكُنْ تَعَمَّدَ اسْتِشْقَا
وَفَاتِحُ فَاهُ لِإِخْرَاجِ الْجُشَا
وَأَلَمَّا يَضُرُّهُ اسْتِجْلَابُهُ
وَالْتَفُخُ فِي الْعَمْدِ وَفِي الْخَطَا مَعَا
لِأَنَّهُ مِمَّا تُهِنَا عَنْهُ
لِأَنَّمَا الْكَلَامُ مَا يُؤَلَّفُ
وَيَكْظَمَنَّ الْفَمَ فِي التَّائِبِ
فَمَنْ تَمَاطَى فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا
لِتَرْكِهِ لِوَاجِبِ الْخُشُوعِ
وَالضَّحْكَ نَوْعَانِ فَمِنْهُ يَنْقُضُ
وَيُسْمَعَنَّ صَوْتُهُ وَالْآخَرُ
وَقِيلَ مَنْ بَزَقَ فِي الصَّلَاةِ
لَا يَنْصُقَنَّ فِي قِبْلَةِ الْمُصَلِّي
وَمَنْ جَشَا فَحَمِدَ الرَّحْمَانَا

أَنْ يُخْرِجَ الذَّرَّةَ إِذْ يُصَلِّي
إِنْ خَافَ بَأْسًا وَكَذَا أُذُنِيهِ
وَمِنْ ضَرُورَةٍ يُعْطَى (١) الْأُفُ
وَكَذَبَابٍ يَدْخُلَنَّ فِيهِ
فَالنَّقْضُ لَازِمٌ لَهُ اسْتِحْقَاقًا
فَقِيلَ لَا نَقْضَ عَلَيْهِ إِذْ جَشَا
لَا طَرَحُهُ عَنْهُ وَلَا اجْتِنَابُهُ
يَنْقُضُهَا لَوْ لِلْجُشَاءِ وَقَعَا
لَا كَوْنُهُ تَكَلُّمًا أَوْ مِنْهُ
مِنْ الْحُرُوفِ لِمَعَانٍ تُعْرَفُ
وَيَتْرَكَ التَّمَاطِي فِي الْجَوَانِبِ
تَفْسُدُ حَيْثُ كَانَ ذَاكَ قَصْدًا
وَتَرْكُهُ فِيهَا مِنَ الْمَمْنُوعِ
صَلَاتِهِ وَطَهْرَهُ (٢) إِذْ يَغْرِضُ
يَنْقُضُهَا فَقَطُّ وَهُوَ الْكَاشِرُ
يَذْفِيهَا مِنْ غَيْرِ نَقْضٍ يَأْتِي
يَجْعَلُهَا إِنْ شَاءَ تَحْتَ الرَّجْلِ
قِيلَ بَدَا فَسَادُهَا إِعْلَانًا

(١) يُعْطَى : بالبناء للمفعول .

(٢) قوله : « وَطَهْرَهُ » أى وَضُوءُهُ .

وَقِيلَ مَنْ لَمْ يَقْلِدِ الْعِمَامَةَ
إِلَّا إِذَا شَاءَ خِلَافَ السُّنَّةِ
كَذَاكَ مَنْ لَمْ يَسْتَرْ الْمُتَّيِّنِ
كَذَاكَ مَنْ يُقَلِّبُ الْحِصَاءَ
وَقَدْ أَسَا بِفِعْلِهِ مَنْ حَرَّكَ
وَلَيْسَبَلَنْ يَدِيهِ لَا يَكْفِيهِمَا
لِأَنَّمَا ذَلِكَ مُنْ أَحْتِصَارُ
وَقِيلَ مَنْ يَكْفِتُ فِي الصَّلَاةِ
إِنْ انْتَهَى كَانَ وَإِلَّا غُوبَا
وَأَنْ يَكُنْ إِخْلِيلُهُ قَدْ انْتَشَرَ
وَفِيهِ قَدْ قَالَ أَبُو عُثْمَانَ
وَأَنْ يَكُنْ ظَنُّ حُرُوجِ الْبَلَلِ
وَأَنْ يَكُنْ بِاللَّيْلِ أَجْرَى الذِّكْرَا
يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْ وَرَاءِ الثُّوبِ
فَإِنْ رَأَى شَيْئًا أَعَادَ وَمَضَى
وَرَخَّصُوا فِي ذَلِكَ لِلتَّبِيعِينَ
وَلَا أَقُولُ يَنْظُرْنَ أَوْ يَلْتَمِسْنَ
وَالشَّكُّ فِي التَّاقِضِ عَفْوٌ ثِقَلًا
وَقَدْ نَهَى الْمُخْتَارُ عَنْ صَلَاةٍ مَنْ
وَمِثْلُهُ عِنْدَ أُولَى الذِّكَا
وَقِيلَ مَنْ صَلَّى وَرُكْبَتَاهُ

فِي حَلْقِهِ لَيْسَ بِهِ مَلَامَةٌ
فَالْخُلْفُ فِيهَا جَاءَ فَاحْفَظْنَهُ
مَنْ ظَهَرَ فَالْخُلْفُ فِي قَوْلَيْنِ
فِي نَقْضِهَا الْخِلَافُ أَيْضًا جَاءَ
خَاتِمُهُ تَعَمُّدًا لَوْ أَدْرَكَ
وَلَا عَلَى خَاصِرَةٍ يَضَعُهُمَا
وَقَدْ نَهَى عَنْ فِعْلِهِ الْمُخْتَارُ
يُنْهَى وَيُحْبَرْنَ بِالْعَلَطَاتِ
بِمَا اقْتَضَاهُ رَأَى مَنْ تَنْصَبَا
يُمَسِّكُ حَتَّى يَسْكُنَ مِنْهُ الذِّكْرُ
يَمْضِي وَلَكِنْ يَذْكُرُ النَّيْرَانَا
قِيلَ لَهُ يَنْظُرُهُ بِالْمُقْلِ
بِيَدِهِ فِي فَحْذِهِ مُحَبَّرَا
وَيَلْمِسُ الْمَوْضِعَ عِنْدَ الرَّيْبِ
إِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا هُنَاكَ عَرْضَا
حَتَّى يَكُونَ الْفِعْلُ عَنْ تَيَقُّنٍ
بَلْ يَمْضِينَ وَيَتْرُكْنَ الْمُتَبَسُّ
مَعْنَاهُ عَنْ لَيْسَا مُتَّصِلَا
يُدَافِعَنَّ الْأَحْبَتَيْنِ فَاسْمَعَنَّ
كَمَنْ يَصُرُّ ذَاكَ فِي الْكِسَاءِ
بَارِزَانِ نَقْضُهَا جَزَاهُ

إِنَّ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ لَهُ بِحَالٍ
 لِأَنَّ رُكْبَتَيْهِ مِنْ عَوْرَتِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ لَجْنَبِهِ قَدْ وَقَعَ
 يَنْبِي عَلَى صَلَاتِهِ وَيَرْجِعُ
 وَقَدْ نُهِى فِيهَا عَنِ التَّرْبُعِ
 وَهَكَذَا نُهِى عَنِ الْإِقْعَاءِ
 وَمَنْ رَأَى حَالَ الصَّلَاةِ رَجُلًا
 فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي الشَّرْعِ
 لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَسْتَعِثْ وَيَنْصُرَهُ
 وَيَقْطَعَ الْمُسْبَحَ التَّسْبِيحَا
 أَوْ مِنْ هَلَاكِ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ
 كَذَلِكَ إِنْ رَأَى سِوَاهُ يَهْلِكُ
 يُنَجِّهِ لَوْ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَإِنَّا
 قُلْتُ إِذَا خَافَ فَوَاتَ الْوَقْتُ
 لَوْ لَمْ يُطِيقْ مِنْهَا سِوَى الْإِمَاءِ
 وَقِيلَ لِلْمُرْضِعِ إِذَا تَصَلَّى
 وَمَنْ يَخَفُ مِنْ حَيَّةٍ أَوْ عَقْرَبٍ

وَذَلِكَ هُوَ أَكْثَرُ الْأَقْوَالِ
 سَتْرُهُمَا يَلْزَمُ فِي سَتْرَتِهِ
 بِلَا اخْتِيَارٍ فَهُوَ عَفْوٌ فَاسْمَعَا
 يَصْنَعُ مَا قَدْ كَانَ فِيهَا يَصْنَعُ
 وَهُوَ تَفْرِشُخُ الْقُعودِ الْأَوْسَعِ
 أَوْ يُلْصِقَنَّ الْفَخْذَ بِالْأَحْشَاءِ
 يَقْتُلُ إِنْسَانًا لَهُ قَدْ جَهْلًا
 مَا بَيْنَ حِفْظِهَا وَبَيْنَ الْقَطْعِ
 بِالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ يَقْتُلُونَا
 إِذَا اسْتَعَاثَ مِنْ عَدُوٍّ يَقْهَرُهُ
 مِنْ مَطَرٍ أَوْ مِنْ صِيَّاحٍ صِيحَا
 وَكُلُّ مَا قَدْ كَانَ مِنْ أَمْثَالِهِ
 فَإِنَّهُ نَجَاءُهُ يَسْتَدْرِكُ
 لَكِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الصَّلَاةَ
 يَفْعَلُ مَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَأْتِيَ
 يَوْمِي وَيَذْهَبَنَّ لِلْإِنجَاءِ
 تُرْضِعُ ابْنَهَا لِخَوْفِ الشَّغْلِ
 فَإِنَّهُ يَقْتُلُهُ وَيَنْصَبُ

باب اللباس

وَيَلْزَمُ الْمُصَلِّي سِتْرَ الْعَوْرَةِ
وَمُعْدِمُ الثِّيَابِ فَلْيُصَلِّ
قِيلَ يُصَلِّي قَاعِدًا وَيَسْتُرُ
مِنْ شَجَرٍ يَجْعَلُهُ عَلَيْهَا (١)
وَيُؤَمِّنُ رَاكِعًا وَسَاجِدًا
وَقِيلَ بَلْ يُصَلِّي وَهُوَ قَائِمٌ
وَهُوَ وَإِنْ دَنَا مِنَ الصَّوَابِ
مِنْ ثَمَّ مَالٍ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ
وَوَاجِدُ الثِّيَابِ فَلْيَسْتَكْمِلْهُ
فَالسَّدُلُ فِي الشَّرْعِ تُهِنَا عَنْهُ
لَا سِيَّمَا مُشْتَمِلُ الصَّمَاءِ
أَقْلُ مَا يَجْزِي مِنَ الْأَثْوَابِ
إِنْ كَانَ ذَلِكَ مُلْكُهُ أَوْ عَارِيَةً
قِيلَ وَلَوْ أَمَانَةً مُحْتَصًا
وَإِنْ يَقْلُ صَاحِبُهُ بَعْدَ الْأَدَا
إِنْ كَانَ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَ الْوَقْتِ
وَقِيلَ إِنْ صَدَّقَهُ أَعَادَا

وَتَرَكُهُ يَنْقُضُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ
كَذَاكَ عَارِيًا لِفَوْتِ الْفِعْلِ
عَوْرَتُهُ بِمَا عَلَيْهِ يَقْدِرُ
أَوْ مِنْ تُرَابٍ جَرَّهَ إِلَيْهَا
وَهِيَ صَلَاةٌ مَنْ يُصَلِّي قَاعِدًا
لِأَنَّمَا الْقِيَامُ رُكْنٌ لَا زِمَ
مُخَالَفُ لِهَيْئَةِ الْآدَابِ
إِلَى قُعُودٍ مُعْدِمِ الثِّيَابِ
لِبَاسُهُ لَا سَادِلًا مُشْتَمِلًا
كَذَاكَ الْاِشْتِمَالُ فَاحْذَرْنَاهُ
وَهَكَذَا تُنْهَى عَنِ احْتِبَاءِ
ثَوْبٍ وَمَا زَادَ فَلِلثَّوَابِ
فَيَسْتَعِيرُهُ وَلَوْ مِنْ جَارِيَةٍ
صَلَّى بِهِ وَيَضْمَنَنَّ التَّقْصَا
ذَا نَجَسَ فَلْيَقْبَلَنَّ وَلْيُعْسِدَا
لِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ كَالْمُفْتَى
إِنْ غَلَبَ الظَّنُّ بِهِ وَزَادَا

(١) قوله : « عليها » أي على العورة .

وَلَا يُعِيدُ إِنْ يَكُنْ مَتَّهَمًا وَقِيلَ لَا يُصَلِّيَنَّ بِثَوْبٍ لَكِنَّهُ فِي الْاِخْتِيَارِ وَالسَّعَةِ وَثَوْبُ ذَاتِ الْحَيْضِ لَا بَأْسَ بِهِ لَوْ كَانَ فِيهِ مِنْهُمَا نَوْعٌ عَرَقٌ وَلَا تُصَلِّ بِثِيَابٍ قَذِرَةٍ وَهَكَذَا الْأَبْرِيْسمُ الْمُمتَنِعُ وَهَكَذَا ثَوْبٌ بِهِ يُصَوَّرُ وَإِنْ يَكُنْ نَحْوَ يَدٍ وَرِجْلِ وَالرَّأْسُ فِيهِ مَعْدِنُ الرُّوحِ يُرَى وَجَائِزٌ غَيْرُ ذَوِي الْأَرْوَاحِ وَصُورَةُ الرَّمَالِ وَالْجِبَالِ وَالثَّوْبُ إِنْ يُشْرَى مِنَ الْمَجُوسِيِّ وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيصِ فِي الْمَقْمُوطِ وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَعَانِي وَجَائِزٌ فِي الْاضْطِرَارِ بِالنَّجَسِ إِنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاهُ وَلَيْسَ وَمَقِيلُ بِالْحَرِيرِ لَا يُصَلِّي وَمَنْ يُصَلِّي وَهُوَ ذُو ارْتِيَابٍ قَدْ عَلِمَ الْخُبْثَ بِهَا وَشَكًّا وَذَلِكَ إِنْ صَحَّ بِأَنَّ الْغُسْلَ

بِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ قَدْ وَهَمَا مَنْ لَا يُؤَالِيهِ لِحُوفِ الرَّيْبِ وَالْاضْطِرَارُ حَالَةٌ مُوسَّعَةٌ وَلَا بِثَوْبٍ جُنُبٍ فِي جَنْبِهِ مَا لَمْ يَكُنْ بِنَجَسٍ قَدْ التَّرَقَّى وَمَوْضِعُ الْأَنْجَاسِ مِنْهَا طَهْرَةٌ عَلَى الرِّجَالِ لُبْسُهُ لَا يَسَعُ تِمْتَالُ ذِي رُوحٍ فَذَلِكَ يُحْجَرُ فَلَا أَرَى بَأْسًا عَلَى الْمُصَلِّي فَاَمْنَعُهُ إِنْ كَانَ هُنَاكَ صُورًا كَصُورَةِ الْأَشْجَارِ وَالتَّوَاحِي وَكُلُّ مَا كَانَ بِهَذَا الْحَالِ فَعُسْلُهُ أَطْيَبُ لِلنَّفُوسِ وَالْغُسْلُ فِي مَنْشُورِهِ الْمَبْسُوطِ يَكُونُ فِي تَوْسَعِ الْإِنْسَانِ وَبِالْحَرِيرِ وَبِكُلِّ مَا لُبِسَ مُنَجَّسًا لِلْاِخْتِيَاطِ فَاغْلَسِمَ فِي الْاضْطِرَارِ وَهُوَ غَيْرُ عَدَلٍ مَعَ ذَلِكَ فِي نَجَاسَةِ الثِّيَابِ هَلْ زَالَ فَالْخِلَافُ فِيهِ يُحْكَى قَدْ كَانَ لِلثَّوْبِ وَبَعْدُ صَلَّيْ

أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِغُسْلِهِ
وَالْأَحْسَنُ الْبَيَاضُ فِي اللَّبَاسِ
لَوْ صُبَّ الثُّوبُ بِزَعْفَرَانٍ
لَا بَأْسَ إِنْ صَلَّى بِهِ الرَّجَالُ
قُلْتُ إِذَا أَفْضَى إِلَى التَّشْبِيهِ
وَقَدْ أَتَى التَّهْيِ بِنَصِّ الْخَبَرِ
فَكَيْفَ بِالْمَزْعُفْرِ الْمَذْكُورِ
مِنْ سُرَةِ الْمَرْءِ إِلَى رُكْبَتِهِ
وَيُسْتَحَبُّ سِتْرُهُ لِبَدْرِهِ
أَمَّا النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ عَوْرَةَ
الْوَجْهِ وَالْكَفَّانِ فَاعْلَمْنَا
وَالْوَجْهُ لَا يُسْتَرُّ فِي الصَّلَاةِ
وَكُلُّ مَا جَازَ مِنَ الْحُلِيِّ
وَكُلُّ مَا يُمْنَعُ لُبْسُهُ مُنْعٌ
فَالذَّهَبُ الْمَمْنُوعُ لِلرِّجَالِ
وَجَائِزٌ بِالْفِضَّةِ الْبَيْضَاءِ
وَلِلرِّجَالِ كُلُّهُ مَحْجُورٌ
فَقَوْلُهُ فِي الْخَاتَمِ الْمَذْهَبِ
لَا نَحْفَظُنَّهُ عَنِ الْمُحْتَارِ

فَالْتَقِصْ فِيهَا لَازِمَ لِفِعْلِهِ
وَعَيْرُهُ لَيْسَ بِهِ مِنْ بَأْسٍ
وَالْوَرَسُ فِيمَا قِيلَ وَالشُّورَانُ (١)
فَرَضًا وَتَفْلًا هَكَذَا يُقَالُ
يَلْبَسُ ذَاتِ الْخِذْرِ فَالْمَنْعُ بِهِ
أَنْ يَلْبَسَ الرَّجَالُ لِلْمَعْصِفِ
إِنِّي أَرَى هَذَا مِنَ الْمَحْجُورِ
يَسْتَرُّهُ إِذْ ذَاكَ مِنْ عَوْرَتِهِ
وَعِضْدِيهِ وَكَذَا لِيُظْهِرَهُ
إِلَّا الَّذِي أُخْرِجَ لِلضَّرُورَةِ
وَمَا عَدَا هَذَيْنِ تُسْتَرُّنَا
وَلَا فِي الْأَحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ
فَفِي الصَّلَاةِ لَيْسَ بِالْمَنْهِيِّ
بِهِ الصَّلَاةُ فَاسْمَعَنَّ وَامْتَنِعْ
لَا يُمْنَعَنَّ مِنَ رِبَّةِ الْحِجَالِ
فِي حِلْيَةِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
عَسَجْدُهُ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ
بِقَدْرِ الدَّرْهِمِ نَوْعٌ عَجَبٌ
وَلَا عَنِ الْقَادَةِ فِي الْآثَارِ

(١) الشُّورَانُ : هو الغصفر وهو بفتح الشين .

وَرُبَّمَا يُوجَدُ ذِكْرُهُ وَلَا
وَلَوْ عَلِمْنَاهُ لَكَانَ فِيهِ
إِذْ لَيْسَ مَا قِيلَ جَمِيعاً يُقْبَلُ
أَوْ كَانَ أَصْلُهُ مِنَ الْكِتَابِ
وَلَا يُصَلِّي بِالتَّحَاسِ وَالشَّبَةِ (١)
كَذَلِكَ الْحَدِيدُ فِي الْآثَارِ
وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ
ثَالِثُهَا الْجَوَازُ فِي الضَّرُورَةِ
لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ
لَكِنْ نَعَالُ النَّاسِ فِي ذَا الْيَوْمِ
فَإِذَا نَعَالُ تَرْفَعُ الرَّجُلَيْنِ
فَيَمْنَعَنَّ مِنْ أَدَاءِ الْفَرَضِ
مِنْ أَجْلِ هَذَا قِيلَ فِي حَالِ الضَّرَرِ
هَمْ نَظَرُوا إِلَى اخْتِلَافِ الْحَالِ
وَلَا أَرَى لِلْمَانِعِينَ مُطْلَقاً
وَإِنْ حُلِعَتِ النَّعْلُ فَأَثَرُكُنْهَا
لَأَنَّمَا الْيَمِينُ مَوْضِعُ الْمَلِكِ
وَمَوْضِعُ الْيَسَارِ لِلشَّيْطَانِ
فَالنَّعْلُ وَالْبُصَاقُ مَهْمَا عَنَّا

يُذَكِّرُ مَنْ قَدْ قَالَهُ أَوْ نَقْلًا
لَنَا مَقَالَ فِي الَّذِي يَرْوِيهِ
إِلَّا الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ يُنْقَلُ
يَنْزَعُهُ فَهُمْ أُولَى الْأَلْبَابِ
وَهُوَ مِنَ الْمَكْرُوهِ فَلْتَجَنَّبَهُ
لَأَنَّهُ حِلْيَةُ أَهْلِ النَّارِ
جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ
وَلَا أَرَى الْإِجَازَةَ الْمَحْصُورَةَ
جَوَازُهُ فِي غَيْرِ الْاضْطِرَارِ
مُخَالَفَ نَعَالِ تِلْكَ الْقَوْمِ (٢)
عَنِ السُّجُودِ فَوْقَ أَصْبَعَيْنِ
خِلَافَ نَعْلِ لَأَصِقِ بِالْأَرْضِ
يَجُوزُ دُونَ الْاِخْتِيَارِ الْمَعْتَبَرِ
مِنَ اللَّبَاسِ وَمِنَ النَّعَالِ
سِوَى الَّذِي ذَكَرْتُهُ تَعْلُقَا
عَلَى الْيَسَارِ لَا تُيَمِّنَنَّهَا
فَاحْتَرَمْنَا جَانِبَهُ حَيْثُ سَلَكُ
أَحَقُّ بِالتَّضْيِيقِ وَالهَوَانِ
نَحْوَ الْيَسَارِ عَنْهُ يَرْمِينَا

(١) بفتحيتين أجود التحاس .

(٢) تلك القوم : إنما أشار بتلك للقوم وهي مما يشار به الى المؤنث لأنه قصد به الجماعة .

باب السُّترة

ويؤمرن باتخاذ السُّترة لأنها منع من القواطع وليذن منها خوف أن يحول^(١) لا بأس إن دقت^(٢) ولكن ترفع على اختلاف جاء في مقدارها وآخر القولين هو الأشهر وإن تكن في الغلظ كالجدار ومثل ذلك من يصف الحجرة والحجر الواحد إن لم تجد والخط عند عدم الجميع وقد يقال حجر لو صغرا والخلف في النهر الكبير ذكروا ولم يروى^(٣) ذلك في الصغير وكل ما كان من الأمور

حال الصلاة بينه والقبلة وليس شيء خلفها بقاطع ما بينه وبينها المخذول شبرين أو ثلاثة فتمنع محددًا في الطول من أشبارها من ثم قد مال إليه الأكثر تكون أقوى ثم كالخطار^(٤) أمامه اثنتين أو فأكثرًا سواه يجزي لأذا التبعيد قدأمه كاف عن التضييع أولى من الخط ولو قد كبراً هل يسترن والصحيح يستر والفرق عُسر^(٥) غاية التفسير فسرة فيه لدى المرور

(١) قوله : « يحول » برفع المضارع على إهمال (أن) .

(٢) دقت : أي صغرت .

(٣) الحائط وما يجعل كحائط من الشجر لوقاية الدواب البرد .

(٤) قوله : « عُسر » بضم العين وإسكان السين أي عسير . و (يُرى) غير مجزوم للضرورة

أو على إهمال (لم) .

إِلَّا الْكَيفَ قِيلَ سُتْرَانِ إِحْدَاهُمَا جِدَارُهُ وَالْأُخْرَى وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ جِدَارٌ وَمَقْصِدُ الْكُلِّ يَكُونُ وَاحِدًا فَلَاؤُلُونَ اعْتَبَرُوا جِدَارَهُ وَمَنْ يَكُنْ صَلَّى لِغَيْرِ سَاتِرٍ لِأَنَّ أَشْيَاءَ هُنَاكَ تَقْطَعُ الْكَلْبُ وَالْخِنْزِيرُ ثُمَّ الْقِرْدُ وَجُنُبٌ وَحَائِضٌ وَنَفْسًا خَمْسَةَ عَشَرَ أَذْرَعٍ قَالُوا وَذَا مَنْ وَاجَهَ الْإِنْسَانَ بِالتَّعَدِّي وَقِيلَ لَا يَنْقُضُ فَوْقَ سَبْعَةٍ وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ مِنْ أَذْرَعٍ كَذَاكَ مَنْ قَابِلٌ نَارًا تَشْعَلُ وَالْجَمْرُ وَالسَّرَاجُ لَا بَأْسَ بِهِ كَذَاكَ مَنْ صَلَّى إِلَى الْمَقَابِرِ وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ لَيْسَ تَقْطَعُ مِنْ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ غَيْرُ الْجُنُبِ قِيلَ كَذَاكَ ضَبْعٌ وَثَعْلَبٌ

وَفُرْجَةٌ بَيْنَهُمَا لِلدَّانِ (١) سُتْرَةٌ مَنْ صَلَّى فَنَالَ الْأَجْرَ يُجْزَى وَقِيلَ يُجْزَيْنِ حِطَّارٌ فَلَا أَرَى لِلْخُلْفِ مَعْنَى زَائِدًا وَالْآخَرُونَ أَهْمَلُوا اعْتِبَارَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ كَالْمُخَاطِرِ إِلَّا إِذَا بَفُسْحَةٍ تَوَسَّعَ وَمُشْرِكٌ وَأَقْلَفٌ يُعَدُّ تَقْطَعُ إِنْ لَمْ يَكُ قَدْ تَنَفَّسَا يَكُونُ حَدًّا لِلَّذِي مِنْ بَعْدِ ذَا فَإِنَّهُ يَنْقُضُ دُونَ الْحَدِّ (٢) وَقِيلَ بَلْ يَنْقُضُ دُونَ عَشْرَةٍ حَدٌّ لَهُ وَبَعْدَهَا لَمْ يَقْطَعْ لِأَنَّ ذَاكَ بِالْمَجُوسِ أَمْثَلُ مَا لَمْ يُرَدْ نَوْعًا مِنَ التَّشْبِيهِ لِأَنَّمَا تَعْظِيمُهَا لِلْكَافِرِ إِلَّا إِذَا دُونَ السُّجُودِ تَقَعُ وَنَحْوُهُ مِنْ حَيَوَانٍ طَيِّبٍ وَالذَّبُّ أَيْضًا وَكَذَاكَ الْأَرْنَبُ

(١) للدَّانِ : أى للقريب .

(٢) قوله : «دون الحد» أى دون الحد المذكور وهو خمسة عشر ذراعاً على هذا القول .

وَيَأْتِمَنَّ مَنْ يَكُنْ قَدْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ غَامِداً تُجَرِّى
وَلِلْمُصَلِّي قِيلَ أَنْ يِقَاتِلَهُ (١) لِأَنَّهُ الشَّيْطَانُ أَوْ يُمَاتِلُهُ

باب صلاة الجماعة

وَالاجْتِمَاعُ دَائِماً مَطْلُوبٌ فِي الدِّينِ وَهُوَ فِي الْهُدَى مَحْبُوبٌ
مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ فَاتَّهَا مِنْ أَحْسَنِ الْبَضَاعَةِ
وَاحْتَلَفُوا فَقِيلَ فَرَضُ عَيْنٍ وَقِيلَ إِنَّهَا عَلَى الْكِفَايَةِ
وَجَارَ مَسْجِدٍ فَلَا يُصَلِّي فَاتَّهَا تُسَنُّ فِي الْآيَاتِ
مَنْ لَازَمَ الصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ وَفَضْلُهَا أَعْظَمُ بِالْإِطْلَاقِ
مِنْ ثَمَّ قَالُوا إِنَّهُ رَفِيعُ وَمِنْ هُنَا قَالُوا خَسِيسُ الْحَالِ
لَمْ يَعْذِرِ الْمُخْتَارُ خَيْرُ الْبَشَرِ بَلْ قَالَ فِيهِ أَجِبِ التَّدَاءُ
فِي الدِّينِ وَهُوَ فِي الْهُدَى مَحْبُوبٌ فَاتَّهَا مِنْ أَحْسَنِ الْبَضَاعَةِ
تَلَزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ بِالْعَيْنِ وَقِيلَ سُنَّةٌ لَهَا عِنَايَةٌ
فِي غَيْرِهِ إِلَّا صَلَاةَ النَّفْلِ لَطَلَبِ الْإِخْفَاءِ وَالْإِخْبَاتِ
فَنَحَرُهُ مَلَأَهُ بِالطَّاعَةِ وَتَرَكُهَا عَلَامَةً النَّفَاقِ
لَوْ دَمَعُهُ مِنْ خَوْفِهِ يَفِيزُ بَتْرَكِهِ الْفَضْلُ مِنَ الْأَعْمَالِ
سَائِلُهُ وَهُوَ (٢) ضَرِيرُ الْبَصَرِ وَلَمْ يَكُنْ يَعْتَبَرُ الْعَمَاءُ

(١) قوله : «يقاتله» في هذه النسخة مشكول بالضممة على اللام وكأله بأمر الناظم رحمه الله على إهمال «أن» أو للضرورة وعندى فيه جواز النصب فيكون أو يماثله منصوباً بأن مضمرة أى إلى أن يماثله ، أى يقاتله إلا أن يمثّل له معنى المار ، ولكن الذى رآه الناظم أظهر .

(٢) قوله : «سائله» هو عبد الله ابن أم مكتوم وفى بعض النسخ مصرّح باسمه ، وذلك فى قوله : «ابن أم مكتوم ضيرير البصر» وهو بإسقاط ألف ابن لفظاً لإقامة الوزن .

فَالْفَاتِحُ الْبَصِيرُ أَوْلَى وَأَحَقُّ أَنْ يُلَزَمَنَّ فِعْلَهَا إِذَا انْطَلَقَ
يُؤَدِّبُنَّهٗ إِمَامُ الْأَدَبِ كَمَا اقْتِضَاهُ نَظْرُ الْمُؤَدِّبِ
وَالْمُصْطَفَى هَمَّ بَأَنْ يَنْطَلِقَا إِلَى يُبَوِّتِهِمْ لِكَيْ يُحَرِّقَا
وَأَغْلَظَ الْمَقَالَ فِيهِمْ مُنْكَرًا أَفْعَالَهُمْ وَهُوَ حَدِيثٌ شَهْرًا
وَإِظْبَ عَلَيْهَا وَاتَّخِذَهَا عَادَةً فَإِنَّهَا مِنْ أَفْضَلِ الْعِبَادَةِ
وَصَلَّيْنَهَا خَلَفَ كُلُّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مَعَ عَدَمِ الْأَبْرِ
وَلَا تَمِلْ لِمَنْ يَقُولُ صَلِّ مُنْفَرِدًا إِنْ لَمْ تَجِدْ ذَا عَدْلٍ
فَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ وَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ فَاتَّبِعْنَهُ

فصل الإمام في الصلاة

وَعِنْدَ الْاِخْتِيَارِ وَالْإِمْكَانِ يُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ فِي الْإِيمَانِ
وَمِنْ ذَوِي الْأَحْلَامِ وَالْآدَابِ يُقَدَّمُ الْأَقْرَأُ لِلْكِتَابِ
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَالَّذِي يَكُونُ أَعْلَمُهُمْ بِمَا هُوَ الْمُسْتَوْنِ
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَالَّذِي تَقَدَّمَ مِنْهُمْ إِلَى الْهَجْرَةِ حِينَ أَسْلَمَا
فَإِنْ تَسَاوَوْا مَنْ يَفُوقُ حُسْنًا وَغَيْرُهُ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ
هَذَا هُوَ التَّرْتِيبُ عِنْدَ الْمُكْنَةِ بِالْقَهْرِ صَلَّ خَلْفَهُ وَانْتِظَمَا
وَأِنْ رَأَيْتَ جَائِرًا تَقَدَّمَ أَتَا كَيْلًا تَكُونُ أَنْتَ قَدْ قَدَّمْتَا
وَمَنْ لَهُ قَدْ كَرِهَ الْجَمَاعَةَ فَامَّهُمْ فَهُوَ خِلَافُ الطَّاعَةِ
لَأَنَّهُمْ أَوْلَى بِأَنْ يَقْدُمُوا

وصاحبُ السُّلْطَانِ فِي سُلْطَانِهِ
وصاحبُ المنزلِ فِي مَنْزِلِهِ
والأُمِّي (١) لَا يُصَلِّيْنَ بِالْقَارِي
وَلَا يُصَلِّ قَاعِدٌ بِقَائِمٍ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ إِمَامًا جَازَا
وَالْخُلْفُ فِي مُسَافِرٍ بِحَاضِرٍ
لَكِنَّهُ يُتِمُّ مَا عَلَيْهِ
فَالْمُصْطَفَى صَلَّى بِأَهْلِ مَكَّةَ
وَهَكَذَا أَعْمَى يُصَلِّيْنَا
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ هُوَ الْأَقْوَى
وَأُعْرِجْ إِنْ كَانَ قَدْ تَمَكَّنَا
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَتِمَكَّنَا
وَالْعَبْدُ بِالْحُرِّ وَمَنْ تِيَمَّمَا
وَقِيلَ فِي مُشْتَمِلٍ بِمَرْئِي
وَلَا بُؤْمُ امْرَأَةٍ بِرَجُلٍ
وَبِالنِّسَاءِ تَتَفَلَّنَا
وَجَائِزٌ قِيلَ صَلَاةُ الْخُنْثَى
لَكِنْ عَلَيْهِ يَتَقَدَّمْنَا

أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ مِنْ أَعْوَانِهِ
أَوْلَى لَأَتُهُمْ أَتَوْا مِنْ أَجَلِهِ
وَهَكَذَا الْبَادِي بِذِي الْقَرَارِ
وَقِيلَ جَائِزٌ بغيرِ اللَّازِمِ
وَمُطْلَقًا بَعْضُ رَأَى الْجَوَازَا
وَالْحَقُّ فِي الْجَوَازِ أَيُّ ظَاهِرٍ
يَتَّقَى وَلَا يَقْصُرُهَا لَدَيْهِ
قَصْرًا وَحَثُّهُمْ عَلَى التَّكْمِلَةِ
بِمُبْصَرٍ فِيهِ الْخِلَافُ عَنَّا
لَمَّا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُرَوَى
مِنَ السُّجُودِ فَلْيُصَلِّ مُعَلَّنَا
فَالْخُلْفُ فِيهِ هَلْ يُقَدَّمْنَا
بِمَنْ تَوْضَى فِيهِ خُلْفُ الْعَلَمَا
فَاسِدَةٌ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُفْسِدْ (٢)
فِي فَرْضِهَا قِيلَ وَفِي التَّقِيلِ
وَلَتُكَ وَسَطَ الصَّفِّ بَيْنَهُمَا
بِمِثْلِهِ أَيْضًا وَكُلُّ أَنْثَى
عَنْ صَفِّهِنَّ لَا كَمِثْلِهِنَّ

(١) الأُمِّي : هو الذي لا يقرأ الكتابة وأراد به هنا الذي لا يحسن القراءة .

(٢) أي وبعضهم لم يفسدها أي لم يفسدها .

فصل أحكام الإمام في الصلاة

وَمَنْ يَكُنْ إِمَامَ قَوْمٍ يَنْوِينَ
وَأَنَّهُ الْإِمَامُ لِلْجَمِيعِ
وَإِنْ نَوَى يُصَلِّيَنَّ بِنَفْسِهِ
فَالَّذَاخِلُونَ مَا عَلَيْهِمْ بَدَلُ
وَفِي وَقُوفِهِ أَمَامَ الصَّفِّ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا ارْتَفَعَا
وَقِيلَ يَغْلُوهُمْ وَلَا يَضَعُ
وَلَا يَكُنْ عَنْهُمْ وَرَا حِجَابُ
وَإِنْ يَكُنْ سُجُودُهُ فِيهِ فَقَطُّ
وَفَضْلُهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ اشْتَهَرَ
وَإِنْ يَكُنْ لِمَانِعٍ تَأَخَّرَا
وَهُوَ حَتَّى يَبْقَى ثَلَاثَانِ مَعَا
وَلِيرَعَ فِي التَّخْفِيفِ وَالتَّطْوِيلِ
وَلِيَمْضِينَ عَلَى صَلَاتِهِ مَتًى
وَلَا يَضُرُّهُ فُسَادُ مَنْ وَرَا

بِأَنَّهُ لَهُمْ إِمَامٌ مُؤْتَمَنٌ
مِنْ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ سَرِيعٍ (١)
فَدَخَلَ الْبَاقُونَ تَحْتَ الْفَرَضِ
لَأَنَّهُمْ قَدْ أَمَرُوا أَنْ يَدْخُلُوا
مُسَاوِيًا خَيْرَ أُمُورِ الْوُقُوفِ
مَكَانَهُ عَنْ صَفِّهِمْ وَاتَّضَعَا
وَقِيلَ بَلْ جَمِيعُ هَذَا يُمْنَعُ
فَيُكْرَهُ الْوُقُوفُ فِي الْمَجْرَابِ
فَلَا عَلَيْهِ أَبَدًا مِنْ ذَا شَطَطٍ
فَلَا يُؤَخِّرُهَا لِيُنْتَظَرَ
يَنْتَظِرُونَهُ لِثَلَاثٍ غَيْرًا
يَنْظُرُهُمْ إِنْ كَانَ عُدْرٌ وَقَعَا (٢)
لِحَالَةِ الضَّعِيفِ وَالْعَلِيلِ
ضَاعَتْ صَلَاةُ مَنْ وَرَاءَهُ أَتَى
لَكِنْ فُسَادُهُ يَضُرُّ إِنْ طَرَا

(١) أراد بالسريع الذي يلتحق بعد .

(٢) يعنى أنه إذا تأخر الإمام فإنهم ينتظرونه إلى أن يبقى من الوقت الثلث وإن تأخرت الجماعة فإنه ينتظرهم إلى أن يمضي ثلث الوقت ويبقى الثلثان لأن حق الإمام أعظم ، وعندى أن انتظار الإمام الجماعة إلى أن يبقى ثلث الوقت أولى لأجل إقامة الجماعة .

فقطّعها بغير عُذْرٍ مُفْسِدٍ عَلَيْهِمُ وَالْعُذْرُ لَيْسَ يُفْسِدُ
وَجُنُبٌ أُمَّ وَلَمَّا يَذْرِي حَتَّى أَتَمَّ الْخُلْفَ فِيهِ يَجْرِي
قِيلَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُعِيدُوا وَيَرَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ حُكْمٌ جَرَى
وإن يكن حال الصلاة التّبسا عَلَيْهِ يَسْأَلَنَّ مَنْ بِهِ أَتْسَا^(١)
وَيَأْخُذَنَّ بِقَوْلِهِمْ إِنْ قَالُوا صَحِيحَةٌ أَوْ جَاءَهَا الْإِغْلَالُ
وإن يَكُونُوا عَدَدًا لَا يَتَّفِقُ فِي السَّهْوِ لَا يَسْأَلُهُمْ بَلْ يَنْطَلِقُ
أَقْلُ ذَاكَ سَبْعَةٌ مُتَّفِقَةٌ وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَفِيهِمُ الثَّقَةُ
وإن يَكُنْ سَهَا يُسَبِّحُونَ لَهُ وَإِنْ عَيَّ فَيَفْتَحُونَا
وَقَالَ قَوْمٌ إِنْ سَهَا يُجْهَرُ لَهُ بِفَعْلِهِ الَّذِي سَهَا أَنْ يَفْعَلَهُ
وَكَرَهُوا التَّسْبِيحَ وَهُوَ فَاسِدٌ إِذْ قَدْ أَتَى بِهِ الدَّلِيلُ الْوَارِدُ
لَكِنَّهُ يُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ فَلِلنِّسَاءِ التَّصْفِيقُ لِلْإِحْفَاءِ
وإن يَكُنْ إِمَامُهُمْ أَصَمًّا لَمْ يَسْمَعْ التَّسْبِيحَ حِينَ عَمَّا
فَقِيلَ يَمْضُونَ وَيَتْرَكُونَهُ وَقَالَ بَعْضُ بَلْ يَحْرُكُونَهُ
وَذَاكَ لِلصَّلَاحِ مَا فِيهِ حَرَجٌ وَقِيلَ يُدِلُّنَّ مَنْ لَهُ عَرَجٌ^(٢)

فصل في أحكام المأمومين

وإن يَلِكُ المَأْمُومُ فَرْدًا صَفًّا حَوْلَ الْإِمَامِ فِي الْيَمِينِ صَفًّا
وَلَا يَصْفَنَ عَلَى الشَّمَالِ فَإِنَّهُ مِنْ أَقْبَحِ الْخِصَالِ

(١) به اتسا : أى اقتدى .

(٢) له عرج : أى ارتفع ، والمراد على هذا القول : أن على الذى تقدم إليه لِيُنَبِّهَهُ فصلاته فاسدة .

وَلَا يَصُفُّنَ وَرَاءَ الْإِمَامِ
 وَإِنْ يَكُونُوا اثْنَيْنِ أَوْ فَكْثَرًا
 صَفُّوا وَرَاءَهُ عَلَى اسْتِوَاءٍ
 وَلْيُرْصِنُوا الصَّفَّ وَلَا يُفَرِّجُوا
 وَإِنْ يَكُ الصَّبِيُّ بَيْنَ اثْنَيْنِ
 وَلَا يَصُفُّوا ثَانِيًا مِنْ قَبْلِ أَنْ
 وَالْفَضْلُ فِي الصُّفُوفِ لِلْمُقَدَّمِ
 فَالْفَضْلُ فِي الْآخِرِ حَيْثُ كَانَا
 فَهِنَّ يَصُفُّنَ وَرَاءَ الرِّجَالِ
 وَلِيَتَبَاعَدْنَ قَلِيلًا عَنْهُمْ
 وَالْحُلْفُ هَلْ عَلَى النِّسَاءِ صُفُوفُ
 قِيلَ وَذَلِكَ فِي أَدَاءِ الْفَرَضِ
 وَيَقِفُ الْخِثَاءُ صَفًّا مُتَّحِدًا
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرِّجَالِ
 وَكُلُّهُمْ فِي تَبَعِ الْإِمَامِ
 يُكَبِّرُونَ بَعْدَ مَا يُكَبِّرُ
 وَمَنْ يَكُنْ أَصَمًّا فَلْيُحَرِّمْ إِذَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَدْرِ فَلْيُمْسِكْ إِلَى
 يُدِلُّ مَا فَاتَ مِنَ الْقُرْآنِ
 وَهَكَذَا إِذَا سَهَا الْمُصَلِّي
 فَإِنَّهُ عَلَيْهِ قِيلَ يُدِلُّهُ

أَحْشَى عَلَيْهِ عَدَمَ التَّمَامِ
 تَأَخَّرُوا عَنْهُ وَقَامُوا فِي الْوَرَى
 بَلَا اغْوِجَاجٍ وَبَلَا التَّوَاءِ
 إِنْ فَرَّجُوا الشَّيْطَانُ فِيهِمْ يَلْجُ
 فَلَا أَرَى نَقْضًا عَلَى هَذَيْنِ
 يَتَمُّ ذَا الصَّفِّ الَّذِي يُقَدِّمَنَّ
 وَعَكْسُهُ صَفِّ النِّسَاءِ فَاعْلَمْ
 عَنِ الرِّجَالِ أَبْعَدَ الْمَكَانَا
 بَلَا تَعْطُرِ وَلَا خِلْجَالِ
 سَبْعَةَ أَذْرَعٍ يَكُنْ مِنْهُمْ
 وَالْقَوْلُ بِالصَّفِّ هُوَ الْمَعْرُوفُ
 وَالنَّفْلُ يُجْزِي بِأَنْفِرَادِ الْبَعْضِ
 بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مُنْفَرِدًا
 وَلَا مِنَ النِّسَاءِ لِلْإِشْكَالِ
 لَا يَسْبِقُونَهُ إِلَى التَّمَامِ
 وَهَكَذَا الْأَرْكَانُ حِينَ تُذَكَّرُ
 مَا أَحْرَمَ النَّاسُ إِذَا دَرَى بِذَا
 أَنْ يَرْكَعُوا وَلِيَدْخُلْنَ وَلِيُبدِلَا
 بَعْدَ تَمَامِ سَائِرِ الْأَرْكَانِ
 عَنِ اسْتِمَاعِ الذَّكْرِ إِذَا يُصَلِّي
 مِنْ بَعْدِ مَا تَمَّ الْإِمَامُ يَفْعَلُهُ

وإن يكن مُسْتَمِعاً لِلْبَعْضِ
وإن يكن مُسْتَمِعاً لَمْ يَسْمَعْ
لَأَنَّمَا الْمَفْرُوضُ الْإِسْتِمَاعُ (١)
لا يقرأ المأموم غير الحمد
وإن يكن زاد على التَّسْبِيحِ
والتَّقْضُ مَهْمَا رَكَعَ المأمومُ
وهكذا السُّجُودُ مَهْمَا سَجَدَا
وإن يكن إمامه قد سبقه
وإن يكن في آخرِ الحَدِّ لِحَقِّ
وإن يكن من بعد ما قد دَخَلَ
وسَلَّمَ الإمامُ فليَقُمْ إلى
وإن هُمُ قد سَابَقُوا الإمامَا
وذاك إن كان الإمامُ صَلَّى
وقيل لا نقضَ بما قد جَاءُوا
وما لنا تَتَّبِعُ الْمَسَاجِدَ
إِلَّا إذا كان لِعُذْرِ حَصَلَا

أَجْزَاهُ ذَاكَ لِأَدَاءِ الْفَرَضِ
شَيْئاً فَمَا عَلَيْهِ بِأَسٍّ فَاسْمَعْ
لَهُ إِذَا يقرأ لا السَّمَاعُ
واخْتَلَفُوا فِي زَائِدِ (٢) بِالْعَمْدِ
فليس فيه التَّقْضُ بِالْقُرْآنِ
قَبْلَ الإمامِ عِنْدَهُمْ مَعْلُومٌ
قَبْلَ إمامِهِ كَذَا إِنْ قَعَدَا
بِفِعْلِ حَدٍّ قِيلَ نَقْضٌ لِحَقِّهِ
فَلَا يَكُونُ نَاقِضاً بَمَا سَبَقَ
سَهَا عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى كَمَلَا
ذَاكَ الَّذِي عَنْهُ سَهَا وَلْيُيَدَّلَا
وقبله صَلُّوا فلا تَمَاماً
جَمَاعَةً مِنْ بَعْدِهِمْ وَوَلَّى
لَكِنَّهُمْ بِفِعْلِهِمْ أَسَاءُوا
لا تُتْرَكُ الْأَقْرَبُ لِلْأَبَاعِدِ
وَلَمْ يَكُنْ يَحْرَبُ هَذَا مَثَلَا

(١) المستمع الناصت للاستماع ، سمع أو لم يسمع .

(٢) قوله : « في زائده أي فيما زاده من القرآن على الفاتحة عمدا .

باب المساجد

وَمَا هُنَا بَابٌ أَرَى أَنْ أَذْكُرَهُ
 ذَكَرَهُ كَسَائِرِ الْأَصْحَابِ
 لِأَنَّ غَالِبَ الْكَلَامِ ثَمًّا (١)
 وَهَا أَنَا لِحُكْمِهِ أَقْدَمَنْ
 حَتَّى يَكُونَ الْكُلُّ مَعَ مُنَاسِبَةٍ
 فَيَنْبَغِي لِمَنْ يَخْطُ الْبِلَادَ (٢)
 يَعْمُرُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُعْمَرُوا
 يَنْتَوْنَهُ بِقَدْرِ الْبِلَادِ
 يُوسَّعُونَ أَوْ يُضَيِّقُونَ
 وَلَا أَرَى فِي كَثَرَةِ الْمَسَاجِدِ
 وَالْوَاحِدِ الْجَامِعِ لِلْأَصْحَابِ
 يَنْتَوْنَهُ وَلَا يُزْخَرَفُونَهُ
 لَا تَنْقِشْنَهُ وَلَوْ مَجَانًا (٣)
 وَحَرَضَنْ فِيهِ عَلَى التَّصْوِينِ

فِي بَابِهِ وَالْأَصْلُ عَنْهُ أَحْرَهُ
 فِيمَا لِحُكْمِ الْوَقْفِ مِنْ أَبْوَابِ
 فِي حُكْمِ مَالِهِ وَمَا قَدْ لَمَّا
 وَحُكْمِ مَالِهِ لَهُ أَوْجَحَنْ
 لَيْسَهُنَّ أَخْذُهُ لِطَالِبِهِ
 يُقَدِّمَنَّ لِلصَّلَاةِ مَسْجِدًا
 لِأَنَّ هَذَا لِلَّهِ يُعْمَرُ
 وَمَا بِهَا مِنْ كَثَرَةِ الْعِبَادِ
 وَهَكَذَا أَيْضًا يُوسِّطُونَ
 فَضْلًا لِمَا فِيهَا مِنَ التَّبَاعِدِ
 أَحَقُّ بِالْفَضْلِ وَبِالْثَوَابِ
 وَالتَّقْشُ فِي الْحَرَابِ يَكْرَهُونَهُ
 لِأَنَّهُ زَخْرَفَةٌ عَيْنًا
 مِنْ التَّشَارِيفِ مَعَ الْقُرُونِ

(١) «ثَمًّا» بِالْمُثَلَّثَةِ ، أَيْ هُنَاكَ ؛ وَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ وَهِيَ بَفَتْحِ التَّاءِ .

(٢) «يَخْطُ الْبِلَادَ» أَيْ يَبْتَدِئُ فِي عِمَارَتِهَا ؛ لِأَنَّ مَنْ أَرَادَ عِمَارَةَ الْأَرْضِ يَقْدِرُهَا أَوَّلًا بِالْخَطِّ

وَيَقِيسُهَا بِهَا .

(٣) «مَجَانًا» أَيْ بَرَحًا .

وفضلها من بعد أن تُعمَّرا
 ذَكَرَهَا القرآنُ في مَواطنٍ
 وأَذِنَ الاله في كِتَابِهِ
 وإنَّها قِيلَ نُجُومُ الأرضِ
 زَوَّارُها زَوَّارُ رَبِّي حُكْمًا
 وصَحَّ فِيمَنْ قَلْبُهُ تَعَلَّقَا
 وبَشِّرِ الْكَاسِحَ^(١) بِالْأَجُورِ
 وَمُخْرِجٍ مِثْلَ نَوَى أَوْ ثَمَرٍ
 وَهَكَذَا مَا كَانَ مِثْلَ ذَاكَ
 وَمَا أَذَى الْعَيْنَ مِنَ الْأَنَامِ
 كَذَلِكَ الطَّرِيقُ حَيْثُ اعْتَبَرَا
 وَهُوَ وَإِنْ كَانَ عَتَبَارًا نَدْرًا
 وَجَاءَ لَا ضَرَّ وَلَا ضِرَارًا
 فَكُنْ لَهُ مُنْزَهًا عَنِ كُلِّ مَا
 وَقَدَّمَنَّ فِي الدُّخُولِ الْيَمْنَا
 وَفِي الْخُرُوجِ قَدَّمَ الْيَسَارَا
 فَضْلٌ عَظِيمٌ قَدْرُهُ لَنْ يُخْصَرَ
 أَعْظَمُ بِهِذَا الذِّكْرُ لِلْمُعَايِنِ
 أَنْ تُرْفَعَنَّ بِالذِّكْرِ فِي جَنَابِهِ
 لِمَا بِهَا مِنْ طَاعَةٍ وَقَرْضٍ
 لِأَنَّهَا لَهُ تُضَافُ إِسْمًا
 بِهِ مِنَ الْفَضْلِ إِذَا مَا انْطَلَقَا
 إِذْ كَسَحُهُ قِيلَ مُهَوَّرُ الْحَوْرِ
 مِنْهَا فَلَا ضَمَانَ فِيهِ يَجْرِي
 لِأَنَّهَا لَمْ تُعْمَرَنَّ لِذَاكَ
 يُقَالُ يُؤْذَى مَسْجِدَ الْإِسْلَامِ
 بَأَن يَطِيرَ فَيَضُرَّ الْبَصْرَا
 يَكُونُ فِي بَعْضِ الزَّمَانِ ضَرًّا
 قَاعِدَةٌ تَبْنَى بِهَا آثَارَا
 يَقْدِيهِ^(٢) وَادْخُلْ بَابَهُ مُسْلِمًا^(٣)
 وَأَخْرِجِ الْيُسْرَى وَبَسْمَلْنَا
 وَالْعَكْسُ فِي الْكَتِيفِ حُكْمًا سَارَا

(١) «الكاسح» : الكئاس ، و (كسحه) أي كسه .

(٢) القذى القَذَرُ .

(٣) ويستحب إذا دخل المسجد أن يقول بعدما يسلم : اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا

خرج أن يقول : اللهم افتح لي أبواب فضلك .

وَمَنْزِلُ الْمَسْكَنِ قَدَمَنَا وَجَنَّبَنَّهُ صَبِيًّا يُخْشَى كَذَلِكَ الْمَجْنُونُ إِذْ لَا عَقْلَ لَهُ وَرَبَّمَا يَوُلُ فِيهِ يَوْمًا وَإِنْ يَكُنْ قُدَّرَ ذَاكَ فِي زَمَنٍ وَمَنْ يَكُنْ زَالَ بِسُكْرِ فَهْمُهُ يُطْرَدُ لَوْ وَقَتِ الصَّلَاةِ دَخَلَ وَحَائِضٌ وَنَفْسًا وَجُنُبٌ لَأَنَّهُمْ تَلَوُّوا بَحْثِ وَجُنُبٌ لَمْ يَجِدَنَّ الْمَاءَ فَلْيَتَيَمَّمْ لِلدَّخُولِ إِنْ دَخَلَ وَذَاكَ مِنْ مَقَاصِدِ التَّزْيِيلِ وَالضَّيْفِ فِيهِ جَائِزٌ يَنْزِلُهُ وَاللَّحْمَ لَا تُدْخِلُهُ طَرِيًّا وَقِيلَ بِالتَّرْخِيصِ فِي الْمَذَكِّي وَيُنْهَى أَنْ يُبَاعَ أَوْ أَنْ يُشْتَرَى وَالسَّيْفُ لَا يُسَلُّ فِيهِ أَبَدًا وَعَنْ حَدِيثٍ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا وَهَلْ لَنَا أَنْ تُنْفَذَ الْقَضَاءُ

إِذْ تُدْخِلُنَّ أَوْ تَخْرُجُنَّ الْيَمِينَا مِنْهُ النَّجَاسَاتُ إِذَا مَا يَعُشَى يُمَسِكُهُ عَنْ فِعْلٍ مَا قَدْ فَعَلَهُ فَتَمَلُّ الْفَوَادِ مِنْهُ لَوْ مَا فَطَهَرَهُ ذَنْبٌ (١) مَاءٍ يُسَكَّبُنْ فَذَاكَ كَالْمَجْنُونِ أَيْضًا حُكْمُهُ إِذْ لَا صَلَاةَ لِلَّذِي لَمْ يَعْقِلًا وَمُشْرِكٌ وَأَقْلَفٌ يُجَنَّبُ فَتَزَهُ الْمَسْجِدَ عَنْ تَلَوُّثٍ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ إِلَيْهِ جَاءَ وَيُخْرِجُنَّ الْمَاءَ نَحْوَ الْمُغْتَسِلِ يَدْخُلُ تَحْتَ عَابِرِ السَّبِيلِ وَيُدْخِلُنَّ فِيهِ مَا يَأْكُلُهُ وَتُدْخِلُ الْمَطْبُوحَ وَالْمَشْوِيَّ مِنْ دُونِ غَيْرِهِ مَقَالًا يُحْكَى فِيهِ وَأَنْ يُنْشَدَ ضَالٌّ نَفَرًا إِلَّا إِذَا مَا كَانَ دَفْعًا لِلْعَدَى إِلَّا لِحَاجَةٍ رَوَيْنَا نَهَا هُنَاكَ فَالْخِلَافُ فِيهِ جَاءَ

(١) «ذَنْبٌ» الذَّنْبُ بِالْفَتْحِ الدَّلُ .

ولا يُقامُ الحَدُّ فيه أبداً وينشُدُ الشعرُ ولا يُعْنَى
والريحُ لا تُخرجُها اختياراً ويكرهنَّ دخولُ شخصٍ جائي
ويُسرَجَنَّ فيه بالسراجِ وفي وقيدِ النارِ قيلَ منعُ
فتسفعُ المسجدَ عَنْ دُثارِهِ وهلْ لنا نركُزُ فيه التُّصْبَا (٢)
ليشربَ العُمَّارُ أو مَنْ يَعْتَكِفُ واختلَفُوا في العَمَلِ اليسيرِ
كسُفَّةٍ (٣) والقتلِ (٤) للحبالِ فقليلُ جائزٍ لِمَنْ يَنْتَظِرُ
لأنها للعملِ الأحرارِ وجائزٌ وضعُ المتاعِ فيه
أما البزاقُ فيه ذَنْبٌ يُغْفَرُ لا تأخذُ القملَ مِنَ الثيابِ
وجائزٌ في الخطِّ إنْ تَرَبَّتْهُ وفيه إجماعٌ لَدَيْهِمْ وَرَدًا
بِهِ وَذَاكَ أَنْ يُصَوِّتُنَا فيه ولا بأسَ بها اضْطِرَّارًا
من غائِطٍ جاءَ بِلَا اسْتِجَاءٍ لِيَسْتَيِّنَ سَنَنَ المِنْهَاجِ
وَرُحْصَةً إِنْ كَانَ فِيهَا نَفْعٌ قِيلَ وَلَوْ لِلتَّقَعْرِ فِي عُمَّارِهِ (١)
لِكِي نُعَلِّقَنَّ فِيهِ القِرْبَا (٢) فيه لَكِيلاً يَخْرُجُوا فيه اِخْتِلَافٌ
لِقَاعِدٍ فِيهَا عَنِ التَّقْصِيرِ وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الأَعْمَالِ
وقَالَ قَوْمٌ آخَرُونَ يُحَجِّرُ ثُبْنِي فلا تُجْعَلُ لِلدُّيَاوِي
إِنْ حَصَلَ العُدْرُ بِلَا تَكْرِيهٍ بِالْدَفْنِ إِذْ ذَاكَ لَهُ مُكْفَرٌ
وَتَدْفِنُهُ فِيهِ بِالثَّرَابِ بِتُرْبِهِ إِذْ فِيهِ قَدْ كَتَبَتْهُ

(١) «عُمَّارِهِ» : العُمَّار بالتشديد هم المصلون فيه .

(٢) «التُّصْبَا» : التُّصْبُ جمع تَصْبَةٍ : وهي الحشبة سميت بذلك لأنها تُتَصَّبُ

والقرب : جمع قِرْبَةٍ ؛ وهي معروفة .

(٣) السُّفَّة بضم أولها وفتح ثانيها مع الشد ما ينسج من الخوص ويجعل مقدار الزيل أو الجله .

(٤) القتل عمل الخوص حبالاً .

وَلَا تُجْبَى مِنْ خَارِجٍ تُتْرَبُهُ وَصَرَّحَ الْمَسْجِدَ مِنْهُ تُحْسَبُ وَجَائِزُ تَحْوِيلٍ هَذِي الصَّرْحَةُ إِذَا اقْتَضَى ذَلِكَ فَهَمُ الْبَانِي وَجَائِزُ بَنْظَرِ الْعُدُولِ وَرَفَعَهُ عَنْ حَالِهِ إِنْ شَاءُوا مِنْ كَوَّةٍ (٢) تَكُونُ لِلتَّسِيمِ حَرِيمُهُ قِيلَ ذِرَاعَانِ فَقَطْ وَقَالَ قَوْمٌ بِثَمَانِ عَشْرَةٍ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أُحْدِثَ الْكِنِيفُ لِأَنَّهُ بِرِيحِهِ أَذَاهُمْ وَإِنْ يَكُ الْمَسْجِدُ حَادِثًا فَلَا وَإِنْ يَشَأْ مَالِكُهُ أَزَالَهُ وَمَنْ بَنَى الْمَسْجِدَ فِي الْمَغْصُوبِ وَهَكَذَا أَرْضُ السَّبِيلِ أَيْضًا وَالْأَرْضُ تَبْقَى لِلَّذِي يَلِيهَا فَمَسْجِدُ الضَّرَارِ حَيْثُ بُنِيَ وَقَالَ قَوْمٌ حُكْمُهُ كَالْمَسْجِدِ

فَإِنْ فَعَلْتَ فَهُوَ فِعْلٌ نَعْتَبُهُ مِنْ مَالِهِ تُعَمَّرُ حِينَ تُحْرَبُ مِنْهُ إِلَى مَوْضِعٍ تِلْكَ الصَّقَّةُ وَدَرْبُهُ (١) مِنْ أَقْرَبِ الْمَكَانِ تَوْسِيعُهُ فِي الْعَرْضِ أَوْ فِي الطَّوْلِ وَكُلُّ مَا يَطْلُبُهُ الْبِنَاءُ أَوْ بُقْعَةٌ تَكُونُ لِلْمُقِيمِ وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ لَهُ تُحْطُ وَبِالْثَّمَانِينَ أَنْاسٌ ذَكَرَهُ بَعْدَ الْحَرِيمِ فَهُوَ الْمَصْرُوفُ وَلَا يَحِلُّ أَبَدًا أَذَاهُمْ يُصْرَفُ لَكِنْ يُصْرَفُنْ رِيحُ الْبَلَاءِ تَطَوُّعًا وَفَضْلٌ ذَاكَ نَالَهُ نَهْدُمُهُ كَذَلِكَ فِي الدُّرُوبِ كَذَا الصَّوَافِي حُكْمُهُنَّ أَرْضًا (٣) أَصْلًا فَلَا يُزِيلُهَا مَا فِيهَا لِغَيْرِ تَقْوَى بِالْحَرِيقِ كُوبًا وَيَضْمَنَّ الْأَرْضَ هَذَا الْمُعْتَدِي

(١) «ودربه» : أى طريقه .

(٢) «الكوة» : هى النافذة .

(٣) قوله : «أرضا» منصوب على التمييز أى حكم أرضهن .

وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ الصَّوَابِ لِبُعْدِهِ مِنْ مُحْكَمِ الْكِتَابِ
 وَقِيلَ أَحْكَامُ الْمُصَلِّيَّاتِ (١) مِثْلُ يُوتِ اللَّهُ فِي الصَّلَاتِ
 فِي كُلِّ مَا يُحْجَرُ أَوْ يُبَاحُ لِأَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ مُبَاحٌ
 وَالْأَرْضُ مَسْجِدٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ فِي حَالِهِ ذَلِكَ نَفْسَ الْمَسْجِدِ
 كَمَا يَكُونُ ثَرْبُهَا مُطَهَّرًا وَهِيَ كَرَامَةٌ لَنَا فَلَنَشْكُرًا (٢)
 وَذَلِكَ مِنْ كَرَامَةِ الْمُحْتَارِ مَعَ رَبِّهِ صَلَّى عَلَيْهِ الْبَارِي
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِعْزَامِهِ بِهِ وَبِالتَّفْصِيلِ مِنْ أَحْكَامِهِ

باب صلاة السفر فصل في الجمع والإفراد

وَاللَّهُ قَدْ مَنَّ عَلَى الْعِبَادِ تَفَضُّلاً بِالضَّرْبِ فِي الْبِلَادِ
 وَزَادَنَا فَضْلاً بَأَنَّ قَدْ يَسَّرَا إِذَا سَفَرْنَا نَجْمَعْنَ وَنَقْصُرَا (٣)
 فَالْقَصْرُ رَكْعَتَانِ بِالسَّوَاءِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَفِي الْعِشَاءِ
 وَالْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ يَتَّقِيَانِ كَمَا هُمَا فَلَيْسَ يُقْصَرَانِ
 وَالْجَمْعُ ضَمُّ هَذِهِ لِلْأُخْرَى مِنْ الصَّلَاتَيْنِ عِشَاءً أَوْ ظَهراً

(١) «المُصَلِّيَّاتِ» : بفتح اللام : جمع مُصَلَّى أي المواضع المعدة للصلاة ، ولم تُثَنِّ مساجد .
 (٢) «فلنَشْكُرًا» : أصله فلنشكرن بنون التوكيد ، فلما حذفَت أقيمت الألف مقامها وهي دالَّةٌ عليها ، وقد جاءت هكذا في كثير من أبيات هذا الكتاب .
 (٣) مقابلة الجمع بالقصر اصطلاح عمالي ، والصواب مقابلته بالإفراد لأن صلاة السفر كلها قصر في الظهرين والعشاء ، فإن ضمهما المسافر يسمى جامعاً ، وإن صلى كل صلاة في وقتها سمى مُفَرِّداً .

إِنَّ شَاءَ أَنْ يُقَدِّمَ الْعِشَاءُ أَوْ أَحْرَ الْمَغْرِبَ مَهْمَا شَاءَ
 وَالظُّهْرُ وَالْعَصْرُ كَذَلِكَ أَيْضًا فَقَدِّمَنْ أَوْ أَحْرَنْ الْفَرَضَا
 وَقَدِّمَنْ لَا غَيْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَحْرَنْ ذَلِكَ بِالْمَزْدَلِفَةِ
 وَالْجَمْعُ جَائِزٌ لِأَجْلِ الْمَطَرِ لَكِنْ بِلَا قَصْرِ كَمَا فِي السَّفَرِ
 كَذَلِكَ إِنْ كَانَ سَحَابٌ سَتَرَا مَعْرِفَةَ الْأَوْقَاتِ عَمَّنْ نَظَرَا
 وَمُسْتَحَاضَةً إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا وَمَبْطُونٌ وَبَوَلٌ مُنْدَفِعٌ
 كَذَلِكَ الرُّعَافُ مَهْمَا اتَّصَلَا وَالرَّيْحُ إِنْ مِنْ دُبُرٍ تُسْلَسِلَا
 كَذَلِكَ مَنْ كَانَ بِأَنْوَاعِ الْمَرْضَى مُلْتَبِسًا يَتَّبِعُهُ إِذَا نَهَضَ
 وَلَيْسَ فِي الصَّلَاةِ بِالتَّكْبِيرِ جَمْعٌ لَهُ إِذْ لَيْسَ بِالْعَسِيرِ
 إِلَّا إِذَا كَانَ مَرِيضًا فِي سَفَرٍ فَيَجْمَعُنْ فِيهِ لِعِلَّةِ السَّفَرِ
 وَالْخُلْفُ فِي النِّقْضِ إِذَا تَكَلَّمَا بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ قَوْلُ الْقَدَمَا
 قَالُوا فَلَا نَقْضَ عَلَيْهِ إِنْ نَطَقَ وَهُمْ بِالِاتِّبَاعِ أَوْلَى وَأَحَقُّ
 قَدْ عَلِمُوا السُّنَّةَ وَالكِتَابَا وَجَمَعُوا الْفُنُونَ وَالْأَبْوَابَا
 وَالْوَتْرُ جَائِزٌ بِأَنْ تُقَدِّمَهُ مَعَ الْعِشَاءِ فِي الْمَغْرِبِ الْمُقَدِّمَةِ
 فَيَجْمَعُنْ وَيُصَلِّيَ وَاحِدَةً وَإِنْ يُؤَخَّرُ فَثَلَاثًا زَائِدَةً
 وَقَالَ بَعْضُ كُلُّهُ سَوَاءٌ وَذَلِكَ فِي الْأَسْفَارِ لِاسْتِوَاءِ
 وَمَا لِذَا التَّفْصِيلِ مِنْ دَلِيلٍ وَلَيْسَ لِلْآرَاءِ مِنْ سَبِيلِ
 وَتُقَرَّدَنَّ إِنْ تَشَاءَ أَوْ تَجْمَعُ فَالْجَمْعُ وَالْإِفْرَادُ كُلُّ يَسْعُ
 وَالْفَضْلُ لِلْمَقِيمِ (١) فِي الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعُ لِلْمُجِدِّ فِي التَّرْدَادِ

(١) المراد بالمقيم هنا من استقر بالمكان الذي سافر إليه فإن الجمع في حقه قيل : لا يجوز
 واختار عند بعض المحققين أن الإفراد أفضل ، وقيل إذا كان الجمع عن كسل فلا يجوز فافهم .

وفيه قول لا يجوزُ يجمعن وكان في صدر الزمان أفرّدوا
فحضّ بعض العلماء الفضلاً فاندفع الناس إلى جمعهما
فها أنا أقول إنّ الأفضلاً فالجمع والإفراد كلّ يعمل
من في بلاد قد أقام وقطن وتركوا الجمع الذي يعتمد
على الذي أهمل كيلاً يهملأ ونسي الأفراد حتى غدا
إحياء ما عن النبي نقلاً في حدّه وذاك هو الأفضل

فصل في حد السفر

وحدّ ذاك قدر فرسخين في طاعة أو في مباح كانا
ونحو عبد أبي وناشر وقيل جائز (١) لأنّ السّفرا
والأولون قصدوا التضييقا وإن قصدت السّفرا المَحْدودا
وذلك المعروف بالعمران يُقصرُ إذ يخرج من محله
وقيل لا يصلّي ركعتين وأول الأقوال قول الأكثر
لخارج في أحد النوعين لا باغياً أو قاصداً غدواناً
فالقصرُ فيهم قيل غير جائز يعمّهم وحكمه لم يُحجرا
والآخرون نظروا التحقيقاً قصرت إذ تُجاوزُ الحدودا
وقيل فيه بمقال ثاني وهو ضعيف فاسد من أصله
إلا إذا تعدّى فرسخين وهو صحيح ثابت في النظر

(١) قوله : «وقيل جائز» هذا هو الصحيح ، لأن القصر في السفر ليست رخصه فقصر على أحد دون أحد ، وإنما هو عزيمة يستوى فيها الطائع وَالْعَاصِي والله أعلم .

وَهُوَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ
وَأِنْ حَرَجْتَ نَاوِيًا بِالْقَصْدِ
لَا تُقْصِرَنَّ فِيهِ إِلَى أَنْ تُرَحَلَ
وَقِيلَ إِنْ رَحَلْتَ عَنْهُ فَاقْصِرَا
وَإِنْ عَرَكَ الشُّكُّ فِي حَدِّ السَّفَرِ
وَرَاكِبُ الْبَحْرِ يُرِيدُ سَفَرًا
وَلَوْ رَسَى مَرْكَبُهُ فِي الْبَحْرِ
وَالْعُمَرَانُ النَّخْلُ وَالْحَيْطَانُ
وَذَلِكَ الْحَدُّ لِقْصَرٍ مَنِ رَحَلَ
وَيُقْصَرُ الْبَادِي إِلَى أَنْ يَسْمَعََا

بِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ الْمُخْتَارُ
تَبَيُّتٌ أَوْ ثَقِيلٌ دُونَ الْحَدِّ
مِنْهُ وَتَعْدُو حَدَّهُ الْمَثَلَا
وَالْحَدُّ مَا عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَبِرَا
فَالْحُكْمُ لِلتَّمَامِ أَصْلًا (١) مُعْتَبَرُ
مِنْ حِينَ مَا يَرْكَبُهُ فَلْيُقْصِرَا
لَأَنَّمَا الْبَحْرُ خِلَافُ الْبَرِّ
وَمَا الزُّرُوعُ عِنْدَهُمْ عُمَرَانُ
يُقْصِرُ مَا لَمْ يَكُ فِيهِ قَدْ دَخَلَ
أَصْوَاتُ حَيِّهِ إِذَا مَارَجَعَا

فصل الأوطان

وَوَطَنُ الْإِنْسَانِ حَيْثُ يَسْكُنُ
يَرَاهُ خَيْرَ مَنْزِلٍ لَا يَخْرُجُهُ
كَجَائِرٍ يُخَافُ مِنْ صَوْلَتِهِ
وَلِلرِّجَالِ وَطَنٌ أَوْ أَكْثَرُ
وَقِيلَ مَا شَاؤُوا مِنَ الْأَوْطَانِ
فَأَيُّهَا لَيْسَتْ تَزِيدُ أَبَدًا

وَتُطْمِئِنُّ نَفْسُهُ وَيُوطِنُ
مِنْهُ سِوَى أَمْرِ عَظِيمٍ يُزْعِجُهُ
وَضَرَرٍ يَلْحَقُ فِي عَيْشَتِهِ
إِلَى ثَلَاثَةِ بَهَا يَسْتَأْثِرُ
وَهُوَ خِلَافُ الْحُكْمِ لِلنِّسْوَانِ
عَنْ وَطَنِ يَمْنَعُهَا التَّرَدُّدَا

(١) يصح رفع أصلا ونصبه ، فالرفع على انه خبر المبتدأ ، والنصب على حال إذا جعلنا
الجار والمجرور الخبر .

إِلَّا الَّتِي قَدْ شَرَطْتُ لَهَا سَكْنَ
فَاتَّهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاطْنَةُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ لَزُوجِهَا الْمَشْتَرَطُ^(١)
وَهَلْ لَهَا تُتِمُّ إِنْ لَمْ تُشْتَرَطْ
فَقِيلَ إِنْ كَانَ لَهَا قَدْ أَذْنَا
وَوَطْنُ الْبُدَاةِ حَيْثُ نَصَبُوا
وَقِيلَ إِنْ وَطْنُ الرِّعَاةِ
وَوَطْنُ الْوَلَاةِ حَيْثُ اسْتَعْمَلُوا
وَمَا لَهُمْ عَنْهُ اخْتِيَارُ ثَقَلَةٍ
وَوَطْنُ الشَّرَاةِ حَيْثُ حَمَلُوا
وَوَطْنُ السِّيَاحِ فِي عَصِيَّتِهِمْ
كَذَلِكَ الْمَلَّاحُ أَيْضاً وَطْنُهُ
وَالْحَقِيقُ^(٢) مَثَلُ الْبَدْوِ فِي الْأَوْطَانِ
وَضَابِطُ الْكُلِّ بِأَنَّ الْوَطْنَ
وَرَبَّمَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُوطَّنَا
كَمَنْ عَلَيْهِ طَاعَةُ الْإِمَامِ
وَامْرَأَةٌ تَتَّبِعُ حُكْمَ بَعْلِهَا
وَالْعَبْدُ مَعَ سَيِّدِهِ إِنْ يَرْحَلَنَّ

وَاتَّخَذَتْ بِلَادَ زَوْجِهَا وَطْنَ
فَهِيَ تُتِمُّ حَيْثُ كَانَتْ سَاكِنَةً
يَمْنَعُهَا مِنْ سَكْنِهَا الْمَشْتَرَطُ^(١)
بِإِذْنِهِ فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ ضُبِطَ
فِي مَوْضِعِ تَصْلِيْنِ وَطْنَا
عَمُودُهُمْ لِلْسَّكَنِ حَيْثُ انْقَلَبُوا
أَغْنَاهُمْ فِي وَسْطِ الْفَلَاةِ
لَأَنَّهُ يَلْزُمُهُمْ أَنْ يَعْمَلُوا
إِلَّا إِذَا مَا عُيِنُوا لِمُدَّةٍ
سَيُوفُهُمْ إِنْ نَزَلُوا أَوْ رَحَلُوا
إِذْ قَطَعُوا الْأَوْطَانَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ
سَفِينَةٌ إِنْ كَانَ فِيهَا سَكْنُهُ
إِذْ لَمْ يَقْرُوا قَطُ فِي مَكَانٍ
يَكُونُ حَيْثُ الْقَلْبُ مِنْهُ سَكْنًا
وَقَلْبُهُ مَرْوَعٌ مَا وَطَّنَا
فَعِنْدَهُ يُصَلِّي بِالتَّمَامِ
فِي دَارِهِ ثُوْطُنُ دُونِ أَهْلِهَا
وَإِنْ أَقَامَ مِثْلُهُ يُصَلِّيَنَّ

(١) المشترط الأول اسم فاعل والثاني اسم مفعول .

(٢) «الحقيق» قوم يترددون من بلد إلى بلد يعرفون بالحدادين ، لأنهم عملهم صناعة الحديد
وليس لهم بلد مخصوص ، ويعرفون عند أهل عمان بالعواشير وبالزط .

كَذَلِكَ الصَّبِيُّ يَتَبَعُنَا وَالِدُهُ مِنْ حَيْثُ يَسْكُنُنَا
 وَهَكَذَا فِي الْوَصْفِ وَالتَّقْدِيرِ صَلَاةُ عَبْدِ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ
 كَذَلِكَ الصَّلَاةُ لِلْمَدْبُرِ (١) مِثْلُ صَلَاةِ السَّيِّدِ الْمَدْبُرِ
 لِأَنَّهُ وَمَالُهُ جَمِيعًا مُلْكٌ لَهُ فَلْيَكُنِ الْمُطِيعَا
 وَإِنَّمَا يَزُولُ عَنْهُ الْمُلْكُ بِمَوْتِهِ وَحُكْمُهُ يَنْفَكُ
 وَإِنْ يَكُنْ مُسَافِرٌ قَدْ اشْتَرَى عَبْدًا يُتَمُّ فَعَلَيْهِ يَقْصُرُ
 وَيَتَبَعَنَّ مَنْ لَهُ قَدْ اكْتَرَى وَهَكَذَا يُتَمُّ إِنْ قَالَ لَهُ
 وَرَجُلٌ مُسَافِرٌ تَزَوَّجَا تَخْرُجُ حَتَّى تَبْلُغَنَّ السَّفَرَا
 وَهِيَ بِهَذَا الْحَالِ ضِدُّ الْعَبْدِ وَإِنْ يَكُنْ تَزَوَّجَ الْمَقِيمُ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ سَاقَ إِلَيْهَا مَهْرَهَا وَقِيلَ فِي الصَّبِيِّ أَنَّهُ يُتَمُّ
 وَلَا كَذَلِكَ مُشْرِكٌ قَدْ أَسْلَمَا لَأَنَّ ذَا أَخُو (٢) بِلَادٍ كَانَا
 وَإِنْ يَكُنْ حَالُ الصَّلَاةِ بَلَاغًا لِأَنهَا صَارَتْ عَلَيْهِ فَرْضًا
 وَفَعَلَهُ السَّابِقُ نَفْلٌ يُرْضَى

(١) «المدبّر» : في اصطلاح الفقهاء ؛ من علق عتقه بموت سيده .

(٢) «أو تخرج» منصوب بأن مقدرة ، أى إلا أن تخرج .

(٣) أى بعد أن يزفها إليه كئى بالظهر عن الدخول ومنه الظهار .

(٤) وفي بعض النسخ «أخا» بالنصب خبر كان مقدما والرفع على أن كان تامة أو زائدة .

والفرض لا يقوم بالتثقل من هاهنا قيل بوصف البدل
وتتبع الإناث حكم الوالد حتى تفور بالحليل الوارد
لو بلغت لأنها لم تستقل بنفسها من دونه فترحل

فصل في حكم القصر

وفعله يلزم من قد سفرا لو كان بالتخير كان المصطفى
ولم يتم أبداً في سفر فمن أتم وهو في حال السفر
وبعضهم ألزمه يكفرا وقيل قد أسا وما عليه
وذاك أنه أتم اللازما وإن يصل موضع التمام
وذاك إن لم يدرك الإعادة وإن نسي للصلاة في السفر
عليك أن تصلين تماماً يصلينها إذا مذكراً
وإن يكن قد فسدت فأبدلاً وذاك أن الناسي تلزمه
ولا كذاك من عليه فسدت وبتمام هذه الأحكام
ولم يكن في ذلكم مغيراً أسبقنا على التمام والوفا
كيف لنا نقول بالتخير عليه أن يبدلها قولاً شهراً
لأنه خالف ما قد أمراً شيء ولكن لا يعد إليه
وزاد بعده فكان سالماً قصرأ يكفرن بالإرغام
فإن أعادها فلا زيادة ثم ذكرتها وأنت في الحضر
وهكذا من نسي الإتمام في سفر صلاة قصر وأبراً
كمثل ما قد لزمك أولاً في حال ما أدرك فيه ذهنه
فإنها تلزمه كما أتت يتم باب القصر والتمام

باب صلاة الجمعة

والأصلُ قد أحره كغيره ولا أرى الصواب في تأخيرهِ
لأنه قصرُ صلاة الظهر فهو على ذا سببٍ للقصرِ
لها شروطٌ ولها أحكامُ فمن شروط ذلك الإمامُ
يؤتى إليها من مكانٍ شاسعٍ لكي تُصلى في مكانٍ جامعٍ
من فرسخين واجبٍ إثباتها ومن ثلاثةٍ لعلَّ شأنها
ومن يكن آواه ليلٌ مُدلهِم في أهله يسعى إليها مُحشِمٌ
وقيل لا يلزمه أن يسعى إن كان قد جاوزَ عنها جمعا
لأنها لا تلزمُ المسافرَ وإنما تلزمُ شخصا حاضرا
فمن أجاب من بعيدٍ كان له أجرٌ يرى عند الآله منزله
تلزمُ قادراً على الحضورِ يسعى إليها وإلى البُكورِ
لا تلزمُ العبد ولا النساءُ ولا المجانين ولا الخنساءُ
ولا صبيّاً قبل حدِّ الحلمِ ولا مريضاً مُبتلى بسقمٍ
ومن يكن من هؤلاء صلى عندهم حازَ بذاك فضلا
تُصلى في المصر الذي قد مضى^(١) ولا تُصلى في المسافي^(٢) والقرى
وفي زمانِ المُصطفى يُقامُ في موضعٍ وهو لها إمامُ
وهم من العوالي يتتابونها وهى قرىٌ هناك يعرفونها

(١) قوله : «مُضراً» أى جُعِلَ مِصراً .

(٢) المسافي : جمع مسفاه بكسر الميم وهى البلدة الصغيرة تكون فى سفح الجبل ، أو مايقرب من ذلك (المصنف) .

وَبَعْضُهَا وَرَاءَ فَرَسَاجِينَ تَزِيدُ فَوْقَ ذَلِكَ بِالْمِيلِينَ
 لو كانت الجمعة مثل غيرها صَلَّوْا هُنَا وَاكْتَفَوْا بِخَيْرِهَا
 وفي زمانِ عمرَ الفاروقِ أَمْصَارُهَا مَعْلُومَةٌ التَّحْقِيقِ
 مَدِينَةٌ وَمَكَّةٌ وَالْكُوفَةُ وَبَصْرَةٌ وَمِصْرُهَا^(١) الْمَعْرُوفَةُ
 وَالشَّامُ أَيْضاً وَعُمَانُ وَالْيَمَنُ وَلَا تُصَلِّي قَطُّ قِيلَ فِي عَدَنَ
 لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْأَمْصَارِ بَلْ إِنَّهَا جَدِيدَةٌ الْعَمَارِ
 وَمِثْلُ هَذِي مِنْ عُمَانَ مَسْكَدُ^(٢) فَالْمُتَأَخَّرُونَ فِيهَا شَدُّدُوا
 وَهَكَذَا تَرَوْنَ إِذَا مَاوَلَى عَنْهَا الْإِمَامُ قِيلَ لَا تُصَلِّي^(٣)
 وَإِنَّمَا تُقَامُ فِي صُحَارٍ لِأَنَّهَا سَابِعَةُ الْأَمْصَارِ
 وَإِنَّمَا تُقَامُ مِنْذُ أَسْلَمَتْ فِيهَا فَلَا تَزَالُ عَنْهَا وَتُبْتُ^(٤)
 كَانَ بِهَا الْإِمَامُ أَوْ وَالِيهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْأَمْرِ مَنْ يَلِيهِ

(١) أراد الناظم بالمصر المدينة لا خصوص أحد الأمصار السبعة ، فصلاة الجمعة تجب بوجود الإمام والاستقلال التام ، وهو الذي في كفه تقام حدود الشرع الشريف ، وذلك هو المعبر عنه في اصطلاح أصحابنا بالظهور ، وهو ضد الكتمان ، وهو ظهور سيادة المسلمين بالقوة التنفيذية لسائر أحكام الدين ، هنالك تجب صلاة الجمعة تحت لواء ذلك الإمام على أهل كل بلد من بلدانه العامرة ، المشتمل على واليه ، ومسجد جامع فيه يقوم الخطباء بالوعظ والإرشاد ونشر دعوة الحق وجمع الكلمة تحت لواء الإمام الذي تجب طاعته وولايته وتعزيز شوكته ، حتى يكون الدين كله لله ، هذا ما يقتضيه عموم قوله عز وجل « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله » الآية وقوله صلى الله عليه وسلم « واعلموا أن الله افترض عليكم الجمعة في مقامى هذا في يومى هذا في شهري هذا من عامى هذا إلى يوم القيامة ، فمن تركها في حياتي أو بعدي وله إمام عادل أو جائر استخفافا بها وجحودا بها فلا جمع الله شمله ولا بارك في أمره ، ألا ولا صلاة له ، ألا ولا زكاة له ، ألا ولا حج له ، ألا ولا صوم له ، ألا ولا بر له ، حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه » . أبو اسحاق

(٢) مسكد : هي مسقط .

(٣) لا تصلى : أى فيها .

(٤) بُتْتُ : أى لا تقطع .

هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ
لَأَنَّمَا التَّمْصِيرُ حَالٌ يَعْزُضُ
وَهَذِهِ صُحَارٌ بَعْدَ الْعِزَّةِ
صَارَتْ كَأَذَى بَلَدٍ يُعْتَبَرُ
وَالْبَصْرَةُ الْعَرَاءُ كَانَتْ قَفْرًا
وَمَكَّةٌ كَانَتْ قَيْلٌ عُمَرَا
مَصْرَهَا الْفَارُوقُ فِيمَا مَصْرًا
وَمِنْ هُنَا كَانَ النَّبِيُّ يَقْصُرُ
يَأْمُرُ أَهْلَهَا بِأَنْ يُتِمُّوا
فَيَجِبُ اغْتِبَارُ هَذَا الْمَعْنَى
وَأَمَّا عَيْنُهَا الْفَارُوقُ
وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ
لَوْ كَانَ ذَا التَّعْيِينِ مِمَّا وَقَفَا
وَأَمَّا الْمُرَادُ مِصْرَ جَامِعٍ
يُقِيمُهَا بِهِ الْإِمَامُ الْقَائِمُ
يَخْطُبُهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا يُؤْذَنُ
ثُمَّ يُصَلُّونَ مَعَ الْإِمَامِ
يُصَلِّينَ رَكَعَتَيْنِ جَهْرًا
وَالْخُطْبَةُ الْعَرَاءُ قَامَتْ عِنْدَهُمْ

وغيره المفهوم من أحوالهم
فَيَسْتَقِيمُ نَارَةً وَيَمْرَضُ
وَبَعْدَ مَا كَانَ بِهَا مِنْ قُوَّةٍ
وَمَسْكَدًا مَكَانَهَا قَدْ عَمَّرُوا
صَيَّرَهَا الْفَارُوقُ بَعْدَ مِصْرًا
مِنَ الْقُرَى لَكِنَّهَا أُمُّ الْقُرَى
أَقَامَ لِلْجُمُعَةِ فِيهَا مِثْرًا
فِيهَا لَيَالِي الْفَتْحِ ثُمَّ يَأْمُرُ
فِي جُمُعَةٍ وَغَيْرِهَا ذَا الْحُكْمِ
وَتَرْكُهُ لَا يَسْتَقِيمُ ذَهَبًا
لَأَنَّهَا فِي عَصْرِهِ تَرُوقُ
كَمِثْلِهَا شَيْءٌ مِنَ الْبُلْدَانِ
عَيْنُهَا لَنَا النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى
يَسْعَى إِلَيْهِ حَاضِرٌ وَشَاسِعٌ
أَوْ عَامِلُ الْإِمَامِ إِذْ يُقَاوِمُ
ثُمَّ يُقِيمُ ذَلِكَ الْمُؤَذِّنُ
وَهُوَ حَطِيبُهُمْ إِلَى التَّمَامِ
وَسُورَةٌ مِنْ بَعْدِ حَمْدِ يَقْرَأُ
عَنْ رَكَعَتَيْنِ فَلِذَاكَ لَمْ تُتَمَّ (١)

(١) قوله «لم تُتَمَّ» للبناء للمفعول ، والنائب ضمير يعود إلى الصلاة أي فلذلك قصرت الصلاة (المصنف) .

فَهِيَ عَلَى هَذَا الْمَقَالِ شَطْرُ (١) وَقِيلَ شَرْطٌ لَأَرْمَ وَأَجْرُ
فَيَجِبُ اسْتِمَاعُهَا وَيُهَجَرُ وَمَنْ يَكُنْ أَلْغَى يُقَالُ يَخْرُجُ
وَفَائِدَةُ بِذَلِكَ فَضْلُ السَّابِقِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أُحْرِمَ
يُتِمُّ رَكَعَتَيْنِ بِالتَّحَرُّيِ وَوَقْتُهَا بَعْدَ الزَّوَالِ حَالًا
وَكُلُّ شَاغِلٍ عَنِ الْحُضُورِ وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الزَّوَالِ أَذْنَا
لَأَنَّمَا التَّنَادُّ فِي وَقْتِ الْعَمَلِ وَقِيلَ بِالتَّرْخِصِ (٢) فِي ذَا الْيَوْمِ
وَيُكْرَهُ التَّخَطُّي لِلرَّقَابِ بَلْ يَجْلِسَنَّ حَيْثُ مَا قَدْ وَجَدَا
وَيُؤَمَّرَنَّ أَنْ يُكْرَرْنَا وَهَذَا هُنَا قَدْ بَقِيَ أَحْكَامُ
لَأَنَّ أَصْلَ النَّظْمِ لَمْ يَسْتَوْفَى (٣) فَكَمْ أُوفِيَ ثُمَّ كَمْ أُوفِيَ

وَقِيلَ شَرْطٌ لَأَرْمَ وَأَجْرُ مَا يُشْغَلَنَّ وَالْكَلَامُ يُحْجَرُ وَيَلْجَنُ مِنْ بَعْدِ فِيمَنْ يَلْجُ
لَأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ اللَّاحِقِ سَارُوا جَمِيعًا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمًا وَقِيلَ أَرْبَعًا صَلَاةَ الظُّهْرِ
فَتَمْنَعَنَّ الْبَيْعَ وَالْجِدَالَ لَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُحْجُورِ فَالْحِجْرُ لِلشِّرَاءِ لَيْسَ بَيْنَنَا
فَكَيْفَ يُدْعَوْنَ لَوَقْتِ مَا دَخَلَ لِأَجْلِ غَائِبٍ نَأَى أَوْ نَوْمٍ
لَأَنَّهُ أَذَى عَلَى الْأَصْحَابِ لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَحَلٍّ بَعْدًا وَذَلِكَ مِنْ بَعْدِ اغْتِسَالِ سُنَّا
نَتْرُكُهَا طَالَ بِنَا الْكَلَامُ فَكَمْ أُوفِيَ ثُمَّ كَمْ أُوفِيَ

(١) قوله : «شطر» أى جزء من الصلاة ، كما يقال إن شطر الشيء نصفه ، وهذا القول غير ظاهر ، لأن الخطبة ليست صلاة ، لما فيها من الأمور التى تخالف الصلاة ، وإنما الظاهر كونها شرطاً فقط .

(٢) قوله : «بالترخيص» أى فى تقديم الأذان قبل دخول الوقت فى يوم الجمعة ، لأجل حضور الغائب والبعيد .

(٣) التوفية : الزيادة على الشيء وإتمام ما نقص .

باب التطوع
فصل في الوتر

ثُمَّ التَّطَوُّعَاتُ مِنْهَا الْمُخَصُّصُ وَمِنْهَا مَا يُقَالُ فِيهِ فَرَضُ
فَالْوُتْرُ قِيلَ وَاجِبٌ وَأَنَّهُ إِنْ فَاتَهُمْ يَوْمًا فَيُؤَدُّونَهُ
وَهُوَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ يُفْصَلُ مَا بَيْنَهَا وَقِيلَ لَيْسَ يُفْصَلُ
يَقْرَأُ فِي الْكُلِّ مَعَ الثَّانِي بِمُتَسِّرٍ مِنَ الْقُرْآنِ
وَرَكَعَةٌ تُجْزِيكَ عِنْدَ الْعِزْرِ وَقِيلَ فِيهَا إِنَّهَا لَا تُجْزِي
وَوَقْتُهُ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ مُتَّسِعٌ يَذَرِيهِ مَنْ لَا يَذَرِي
وَيَتَّبَعِي لَهُ يُقَدِّمَنَّه كَيْلَا يَنَامَ ثُمَّ يَتْرُكْنَهُ
وَإِنْ يَكُنْ فَوْتُهُ بِالْعَمْدِ عَلَيْهِ تَكْفِيرٌ أَخِي التَّعَدِّي
وَذَاكَ مَبْنًى عَلَى الْوُجُوبِ وَهُوَ مَقَالٌ لِفَتَى مَحْبُوبٍ
وَلَا يُصَلِّي الْوُتْرُ فِي جَمَاعَةٍ وَمَنْ يُصَلِّيهِ فَقَدْ أَضَاعَهُ
إِلَّا إِذَا كَانَ فِي قِيَامٍ قِيَامُ شَهْرِ الْفَضْلِ وَالصِّيَامِ
فَأَنَّهُ يَتَّبَعُهُ فِي ذَاكَ يُصَلِّيَنَّ مِثْلَهُ كَذَاكَ
وَمَنْ يَكُنْ صَلَّى الْقِيَامَ مُفْرَدًا أَفْرَدَهُ كَذَاكَ فِيمَا أَفْرَدَا
وَجَائِزٌ يُصَلِّي فَوْقَ الرَّاحِلَةِ وَهُوَ دَلِيلٌ مَنْ يَقُولُ نَافِلَهُ (١)

(١) أى ليس بواجب وهو الصحيح ، وهو مذهب الربيع وجع من الخققين ؛ منا لقوله عليه السلام «خمسة صلوات كتبهن الله على العبد» الحديث ، ولقوله في حجة الوداع «وصلوا خمسكم» ولم ينزل حكم بعد حجة الوداع ، ولقوله «ثلاث هن على فريضة وهن لكم تطوع : الوتر وركعتا الضحى والفجر» رواه أحمد والحاكم عن ابن عباس ، قال شيخنا : نسخ وجوب الوتر بقوله عليه السلام «الوتر واجب على دونكم» والجمهور منا على الوجوب .

وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ فَرَضِ الْمَغْرِبِ
وَرَكْعَتَانِ عَقِبَ الْعِشَاءِ
وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ فَرَضِ الْفَجْرِ
وَقِيلَ نِصْفُ لَيْلِهَا الْأَخِيرِ
وَلَا أَرَاهُ ثَابِتًا وَإِنَّمَا
قَالُوا بِإِذْبَارِ النُّجُومِ عُنِثُ
وَهَذِهِ آكُذُ مِمَّا مَرًّا
تُبَدَّلُ إِنْ فَائَتْ وَمَا تَقَدَّمَ
وَكُلُّ مَنْ فَائَتْهُ حَتَّى صَلَّى
أَحْرَهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ
لِنَهْيِ الْمُصْطَفَى عَنِ الصَّلَاةِ
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ يَأْتِيهَا
وَقِيلَ بَلْ يَفْعَلُهَا أَدَاءً
وَأَنَّهُ كَمَنْ يُؤَخَّرْنَا

يُصَلِّيَانِ دَائِمًا فِي الْقُرْبِ
رِيحَاتَانِ لِذَوِي الصَّفَاءِ
بَعْدَ طُلُوعِهِ لَيْلِ الْأَجْرِ
وَقْتُ لَهَا لِلْفِعْلِ وَالتَّقْدِيرِ
تَأَوَّلُوا الْكِتَابَ حَيْثُ أَبْهَمَا
قُلْنَا بِفِعْلِ الْمُصْطَفَى قَدْ بَيَّنَّتْ
فَهِيَ مِنَ التَّأَكِيدِ تَحْكِي الْوَثَرِ^(١)
لَا يُسَدِّلَانِ بَدَلًا مُحْتَمًا
فَرِيضَةُ الْفَجْرِ لِعُذْرِ حَلَا
وَهُوَ مَقَالٌ شَاهِرٌ فِي الْأُنْسِ
فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ
بَعْدَ صَلَاةِ فَجْرِهِ يَقْضِيهَا^(٢)
فِي وَقْتِهَا ذَلِكَ لِقَضَاءِ
بَعْضِ صَلَاتِهِ لِيُذْرِكُنَا

(٧) يقضيها : أى يسميها حينئذ قضاء لا أداء ، والنية تكفى فى ذلك عن التسمية باللفظ لقوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات ، ومحل النية القلب ، وصلاتها قضاء بعد الفريضة أصح من صلاتها أداء .

فصل في صلاة الضحى

وهي صلاة أول النهار
 بقيد رُمح قدروا وذكروا
 وأفضل الوقت لها يقال
 أقلها قد قيل ركعتان
 وقيل في أكثرها اثنتا عشر
 بل جاء في أصح ماقد ثقلًا
 وذاك في مكة عام الفتح
 فقولُه (٣) ليس لها من غاية
 ليس بشيء غير إن كان عنى
 وكثرة الصلاة خير وضعًا
 وهذه لها من الفضائل
 ومن يصلّيها فقد أصابا
 بعد لارتفاع الشمس في المقدار
 قبل اتصافه لمن يؤخر
 في حال ماقد ترمض الفصل (١)
 لمن أراد الفضل يجزيان
 ولم يرد بزايد عنها خبر
 صلى ثمانًا وعليها عولا (٢)
 في بيت أم هانئ للنجاح
 فيما عرفناه من الرواية
 بذلك قولاً عن فقيه بينا
 لكننا ننقل ماقد شرعًا
 ما زاد وصفه على التوافل
 صلاة داود ومن أنابا

فصل في صلاة العيدين

وهي ركعتان بالتكبير
 في ضخوة الأضحاء والفطور
 فيخرج الإمام للمصلّى
 وصف من وراءه وصلى

(١) يشير إلى الحديث «صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال» أى بركت من شدة حر الرمضاء وإحراقها أخفافها .

(٢) عولا : يحتمل بناؤه على الفاعل وعلى المفعول .

(٣) قوله : «فقله» يعنى الشيخ الصائغى صاحب الأصل .

يَقْرَأُ (١) بِالْحَمْدِ وَمَا تيسَّرَ
وَلِلتَّكَايِيرِ وَجُوهًا ذَكَرُوا
فَمَنْ يَشَاءُ كَبَّرَ فِيهَا سَبْعًا
وَمَنْ يَشَاءُ يُكَبِّرُنْ إِحْدَى عَشْرًا
وَهَذِهِ أَقْصَى الْوُجُوهِ فَاغْلَمَا
يُكَبِّرُنْ الْخُمْسَ ثُمَّ يَقْرَأُ
فَالْخُمْسُ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ وَالْبَاقِي
هَذَا هُوَ الْحَالُ لِمَنْ قَدْ كَبَّرَا
وَمَنْ يَكُنْ مَعَ الْإِمَامِ دَخَلَا
فَقِيلَ فِي الْمَوْجُودِ عَنْ مُنِيرٍ (٣)
وَبَعْدَ مَا تَمَّ الْإِمَامُ يَنْصَبُ
فَيَفْتَحُ الْخُطْبَةَ بِالتَّكْبِيرِ
ثُمَّ يُصَلِّينَ عَلَى الْمُخْتَارِ
وَيَأْمُرُهُمْ بِمَا قَدْ أَمَرَا

جَهْرًا وَذَلِكَ بَعْدَ مَا قَدْ كَبَّرَا
جَمِيعُهَا طُرُقٌ لِمَنْ يُكَبِّرُ
وَمَنْ يَشَاءُ كَبَّرَ أَيْضًا تِسْعًا
وَمَنْ أَرَادَ ثَلَاثًا مَعَ عَشْرٍ
وَفَعِلَهَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَحْرَمَا
وَالْبَاقِي (٢) يَفْعَلْنَهُ فِي الْأُخْرَى
بَعْدَ رُكُوعِهِ بِلَا شِقَاقٍ
أَقْصَى التَّكَايِيرِ عَلَى مَا ذَكَرَا
فَقَائِلُهُ التَّكْبِيرُ حِينَ اشْتَعَلَا
لَيْسَ عَلَيْهِ بَدَلُ التَّكْبِيرِ
مُوَاجَهَةِ الْقَوْمِ قِيَامًا يَخْطُبُ
وَبِالْثَّنَا لِلْوَاحِدِ الْكَبِيرِ
وَالِهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ
وَيَعِظْنَهُمْ بِمَا تيسَّرَ

(١) قوله : يقرأ ، يعني الإمام .

(٢) قوله : « والباقي » هذا الذي أدركنا عليه عمل أسياننا بعمان ، ولكنني أختار أن يكبر الباقي بعد القراءة في الركعة الثانية وذلك : أن يكبر ستاً في الأول بعد الإحرام ثم يكبر السبع بعد إتمام القراءة من الركعة الثانية ، هكذا إذا كبر ثلاث عشرة تكبيرة ، وإن كبر أقل من ذلك جعل الشفع في الأولى والوتر في الأخيرة ؛ هذا الذي ذكره أصحاب المدونة .

(٣) منير : هو الشيخ العلامة منير بن التير الريامي الجعلائي أحد حملة العلم من البصرة إلى عمان .

يُيَنِّنَ لَهُمْ فِي الْخُطْبَةِ إِنْ كَانَ فِي الْفِطْرِ^(١) مَعَانِي الْفُطْرَةِ
وَأِنْ يَكُنْ فِي يَوْمِ أَضْحَى بَيْنَا حُكْمَ ضَحَايَاهُمْ وَمَا تَعَيَّنَا
وَهَذِهِ الْخُطْبَةُ قِيلَ تَلَزَمُ وَقِيلَ لَا وَفِعْلُهَا مُتَلَزِمُ
وَلْيَكُنِ الْخَطِيبُ حُرًّا ذَكَرًا وَلَا يَضُرُّ الْعَبْدُ مَهْمَا أَمَرَا
وَأِنْ يَكُنْ لَمْ يَأْمُرْ مَوْلَاهُ قِيلَ يُعِيدُوهَا إِذَا نَهَاهُ^(٢)
لَأَنَّهَا^(٣) الطَّاعَةُ لَا تَقُومُ بِفِعْلٍ مَنْ بِفِعْلِهِ مَأْثُومُ

فصل النفل

وَالنَّفْلُ فَضْلٌ كُلُّهُ مَنْدُوبٌ وَفِعْلُهُ لِرَبَّنَا مَحْبُوبٌ
لَا سِيَّامًا فِي الثَّلَاثِ الْآخِرِ فَأَجْرُهُ يُوصَفُ بِالْكَثِيرِ
إِذَا يَنْزِلُ الْأَمْرُ إِلَى السَّمَاءِ يَدْعُو إِلَى الْإِقْبَالِ وَالِدُّعَاءِ
هَلْ مِنْ فِتْنٍ مُسْتَغْفِرُ فَيَغْفِرَا لَهُ وَهَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُشْكِرَا
نَاشِئَةُ اللَّيْلِ صَلَاةٌ قَامَا لَهَا بَلِيلٌ بَعْدَ مَا قَدْ نَامَا
وَهِيَ عَلَى الْعَدُوِّ أَقْوَى وَقَعَا وَلِلْمُصَلِّي فَهِيَ أَعْلَى نَفْعَا

(١) أي زكاة الفطر ، وأراد معاني الإسلام أو السنة ، أي يبين لهم الخطيب في خطبة عيد الفطر شرائع الإسلام وخلقها وسنن الأنبياء ، والفضائل التي جاءت بها الحنيفية وما تُوصَلُ إليه من سعادة سرمدية ، لأن عيد الفطر لا يشغل الناس بخلاف الأضحى فإنهم يشتغلون بالضحية فكان الاختصار به أليق .

(٢) إن صح هذا اللفظ عن المصنف فالضمير يعود إلى المصلين وراء العبد الدال عليهم المقام ولعل الأصل قيل يعيدون الخ .

(٣) قوله «لأنها» يعني الخطبة. والظاهر عندي أن يكون صوابه (لأنها) فإن ذلك أعم فلعل ما في نسخة الشيخ سهو من الكاتب .

فَكَثَّرْنَ إِنْ شِئْتَ أَوْ فَاتَّضِعَا (١) فَإِنَّهُ خَيْرٌ هُنَاكَ وَضِعَا
كَذَا قِيَامَ رَمَضَانَ فَضْلُهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ لَا يُنَالُ مِثْلُهُ
فَاحْذُ بِحَظٍّ وَافِرٍ تَلْقَاهُ غَدًا إِذَا مَا عَدِمُوا لِقَاءَهُ
تَارِكُهُ قِيلَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ وَفِيهِ قَوْلٌ مَا عَلَيْهِ يُبَدَّلُ
لَكِنَّهُ قِيلَ خَسِيسُ الْحَالِ وَلَيْسَ يُرَى مِنْهُ فِي مَقَالٍ
يُصَلِّي (٢) فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ لَكِنِّي يَكُونُ لِلْهُدَى أَشَاعُهُ
وَسَائِرُ النَّفْلِ فَصَلَّيْنَاهُ فِي الْبَيْتِ مُفْرَدًا وَأُخْفَيْنَاهُ
فَإِنَّهُ نُورٌ هُنَاكَ يَسْطَعُ وَفَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مُتَّسِعُ
لَأَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ صَلَّى جَمَاعَةٌ بِمَنْ أَتَاهُ
فَانْظُرْ مَيْتَ الْبَحْرِ (٣) عِنْدَ خَالَتِهِ وَمَا بِهِ أَرْشَدَ مِنْ هِدَايَتِهِ
حَوْلَهُ مِنْ جَانِبٍ لِجَانِبٍ فَتَالَ مِنْهُ أَفْضَلَ الْمَنَاصِبِ
وَقِيلَ فِي الْقِيَامِ أَيْضًا يَنْفَرْدُ إِنْ كَانَ يُحْسِنُ الصَّلَاةَ مُنْفَرْدًا
وَلَا أَرَاهُ فِي الصَّحِيحِ يُذَكَّرُ وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ عُمَرُ

(١) قوله : «فاتتضعَا» أى أقلل .

(٢) قوله : «يُصَلِّي» أى القيام .

(٣) عبد الله بن عباس رضى الله عنهما وخالته ميمونة زوج النبی صلى الله عليه وسلم ، يشير إلى ما ثبت في المسند الصحيح عن أبی الشعثاء : أن ابن عباس بات عند خالته ميمونة حتى إذا انتصف الليل أو قُبِيلَهُ أو بعیده استيقظ علیه الصلاة والسلام فجعل يمسح النوم بيده عن وجهه ، ثم قرأ العشر الخواتم من آل عمران ، ثم قام فتوضأ ، فقام يصلي فصنعت مثل ما صنع ، ثم ذهبت فقامت إلى جنبه الخ الحديث .

وقد أخرج المصنف ثلاثة أحاديث في هذا الباب وكلها صحيحة . هذا وحديث أنس عند جدته مليكة ، وحديث عائشة في قيام رمضان ، وكلها حجة في صلاة النافلة جماعة ، وحديث عتيان بن مالك في البخاري ومسلم أيضا ، وهذا أصل في السنة لصلاة النفل جماعة وأبدع من زعمها بدعة .

وَالْمُصْطَفَى كَانَ بِهِمْ قَدْ صَلَّى
 فَتَرَكُهُ ذَاكَ عَلَيْهِمْ شَفَقَةٌ
 وَصُورَةُ النَّفْلِ تُصَلِّيْنَ
 وَجَائِزٌ تَقْتَصِرْنَ فِيهِ
 وَتَقْرَأُ الْحَمْدَ فَقَطْ إِنْ شِئْنَا
 وَإِنْ شِئْنَا صَلَّيْتَ بِالْإِيمَاءِ
 وَقَائِمًا وَقَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا
 وَتُعَلِّنُ الْقُرْآنَ أَوْ تُخْفِيهِ
 وَكُلُّ حَالَةٍ تَكُونُ أَكْمَلًا
 لِقَاعِدِ نِصْفِ صَلَاةِ الْقَائِمِ
 وَمَنْ يُضَيِّعَ فَرَضَهُ لَمْ يُقْبَلْ
 لِأَنَّ هَذَا تَابِعٌ لِلْفَرَضِ
 فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ الْقَضَاءَ
 وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَاصَلَّى
 وَهَلْ عَلَيْهِ بَدَلٌ إِنْ صَلَّى
 قِيلَ عَلَيْهِ بَدَلٌ وَقِيلَ لَا
 لَكِنَّهُ خَافَ عَلَيْهِمْ كَلًّا (١)
 وَفَعَلَهُ الْآنَ إِلَيْنَا صَدَقَهُ (٢)
 كَمَثَلِ مَا فِي الْفَرَضِ تَفَعَّلْنَا
 تُصَلِّيْنَهُ بِلَا تَوْجِيهِ
 وَإِنْ شِئْنَا سَبَّحْتَ وَاكْتَفَيْتَا
 وَبِالْتَّرَابِ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ
 وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا وَمُضْطَلِعًا (٣)
 فَهَذِهِ الْوُجُوهُ طُرًّا فِيهِ
 يَكُونُ أَجْرُهَا هُنَاكَ أَجْزَلًا
 وَهَكَذَا عَنِ النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ
 مِنْهُ إِذَا مَاجَاءَ بِالتَّنْفُلِ
 كَذَاكَ مَنْ عَلَيْهِ فَرَضٌ يَقْضَى
 عَنْ نَفْلِهِ الَّذِي بِهِ قَدْ جَاءَ
 لَكِنَّا الْأَوَّلُ فِيهِ أَوْلَى
 بَنَجَسٍ (٤) لَمْ يَعْلَمْنَهُ أَصْلًا
 لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مَنْ أَوَّلًا

(١) أى ثقلا .

(٢) لعل الأصل آل إلينا صدقة .

(٣) مضطلع : أى نائما على أضلاعك ، والاضطجاع مثله ، ولعله أراد به هنا الاستلقاء على الظهر .

(٤) قوله : « بنجس » أى صلى النفل ، أما لو صلى الفرض ثم علم أنه صلاة بنجس فعليه بدله قولاً واحداً .

فصل سجدة القرآن

وإن قرأت آية السُّجُودِ (١) فَوَاجِبٌ تَسْجُدُ لِلْمَعْبُودِ (٢)
 لو كَانَ فِي صَلَاتِهِ قَرَاهَا (٣) وَأَنْهَا تَكُونُ مِثْلَ حَدٍّ
 مِنْهَا قِيلَ عَلَيْهَا نَقْضُ وَيَسْجُدُهَا بِأَلَا تَضْيِيقُ
 وَهِيَ لَهَا مَوَاضِعٌ فِي الذِّكْرِ (٤) فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ مَهْمَا تَقْرَأَ
 وَمَرِيَمَ وَالْحَجَّ وَالْفُرْقَانَ كَذَلِكَ فِي صَادٍ إِذَا مَا تَتْلُو
 فَهَذِهِ مَوَاضِعُ السُّجُودِ وَفِي وُجُوبِهَا عَلَى الْإِنْسَانِ
 فَوَاجِبٌ تَسْجُدُ لِلْمَعْبُودِ (١) فَرَضًا وَتَفْلًا لَازِمًا أَدَاهَا (٢)
 مِنْهَا فَلَا يُتْرَكُ بِالتَّعَدَّى بِتَرْكِهَا وَقِيلَ لَيْسَ نَقْضُ
 مَنْ كَانَ مَاشِيًا عَلَى الطَّرِيقِ أَذْكَرُهَا مُرْتَبًا (٣) فَلْتَذَرِ
 وَالرَّغْدَ وَالتَّحْلُ كَذَلِكَ الْإِسْرَا وَالنَّمْلَ وَالسَّجْدَةَ فِيهَا شَأْنُ
 وَفُصِّلَتْ لِحُكْمِهِنَّ تَتْلُو وَقِيلَ فِيهَا غَيْرَ ذَا الْمَعْدُودِ
 دَلَالَةٌ لِعِظَمِ الْقُرْآنِ

(١) الصحيح ان سجدة التلاوة سنة ، وعليه الجمهور ، لا واجبة كما قال أبو حنيفة ، ولا فرض كما قال بعض أصحابنا ، وحديث أبي سعيد الخدري في المسند الصحيح يدل على مشروعية السجود لها ، ولو وجبت السجدة لا تنقضت الفريضة بتركها . والجمهور منا على أن السجدة بعد التسليم إذا كان التالي لها في الفرض . وداخل الصلاة إذا كان في النفل ، ولا دليل على وجوب سجدة التلاوة .

(٢) قوله : «قراها» فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة .

(٣) إن كان في الفرض فالسجود بعد التسليم عندنا ، وإن كان في النفل فداخل الصلاة وكأن الناظم رحمه الله لم يعتد إلا بقول الوجوب ، ولم يذكر خلافه .

(٤) مرتبا : إن كسرت تاءه فهو حال ، وإن فتحت فهو نعت لمصدر محذوف أي ذكرنا

مرتبا .

فصل في قضاء الفوائت

وَفَعْلُهَا فِي وَقْتِهَا أَدَاءٌ. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ لَكِنْ لِيُخْلَلَ فَهِيَ إِعَادَةٌ لِمَا قَدْ فَعَلَ لَكِنَّهُ يُعِيدُهَا فَرَادَى إِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ صَلَاتُهَا إِذْ كَرَّهُوا تَكَرَّرَ الْجَمَاعَةُ وَالْوَقْتُ فِيهِ دَرَجَاتٌ تَحْصُلُ فَأَوَّلُ الْوَقْتِ رِضَى الرَّحْمَنِ وَالْعَفْوُ فِي آخِرِهِ مَذْكُورٌ وَإِنْ يَكُنْ أَحْرَهَا عَنْ وَقْتِهَا فَلْيَتَذَرَكْ أَمْرَهُ بِالتَّوْبِ وَلْيُبْدِلَنَّ وَلْيُكْفِرَنَّ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ فَاتَ بِالنِّسَانِ أَوْ بِمَنَامٍ سَتَرَ الْحِدَاقَا مَا لَمْ يَكُنْ فِي حَالِهِ الْمُنُوعِ وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ نَامَ عَنْهَا وَبَعْدَ وَقْتِهَا . هُوَ الْقَضَاءُ فِي فِعْلِهِ السَّابِقِ كَانَ ذَا الْبَدَلِ وَحُكْمُهَا كَمَنْ يُصَلِّي أَوَّلًا مَنْ كَانَ فِي الْوَقْتِ لَهَا أَعَادًا فَانْتَقَضَتْ مِنْ حِينِ مَا أَتَاهَا فِي مَسْجِدٍ مِنْ أَجْلِ مَا أَضَاعَهُ (١) أَفْضَلُهَا الْأَوَّلُ ثُمَّ الْأَوَّلُ وَوَسْطُهُ الرَّحْمَةُ لِلْإِنْسَانِ وَسَبَبُ الْعَفْوِ هُوَ التَّقْصِيرُ (٢) تَعَمُّدًا فَكُفْرُهُ بِفَوْتِهَا لِيُمَحِينَ مَا بِهِ مِنْ حُوبٍ كَفَّارَةٌ عَسَاهُ يَعْفِرُنَا أَوْ غَفْلَةً تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ يُصَلِّيَنَّ حِينَ مَا أَفَاقَا فَإِنْ يَكُنْ أَحْرَ لِلطَّلُوعِ فَبَعْضُهُمْ يُكْفِرَنَّ مِنْهَا (٣)

(١) قوله : «ما أضاعه» ماموصوله ، أى من أجل الذى أضاعه .

(٢) فى نسخة «القصور» .

(٣) أى فبعضهم تلزمه أن يكفرون عنها .

ولا أقول بالذي رآه لأنّه (١) المختار قد نهانا بل نرقدن حتى يزول عنا وما على المجنون قط بدل إلا صلاة جن فيها بعدما فائمه يبدلها إن عقلا كذلك الحائض مهما عنا إذ سبب الوجوب قد تحققا ومن رأى في ثوبه جنابة فقل خمس صلوات يبدلن إن كان بالذي رآه لأنّه (١) المختار قد نهانا بل نرقدن حتى يزول عنا وما على المجنون قط بدل إلا صلاة جن فيها بعدما فائمه يبدلها إن عقلا كذلك الحائض مهما عنا إذ سبب الوجوب قد تحققا ومن رأى في ثوبه جنابة فقل خمس صلوات يبدلن

إن كان قد نام لما يغشاه نصليين ونؤمننا يغشانا وعن فوات الوقت نحذرنا ولو أفاق ثم صار يعقل دخول وقتها عليه احتكما كذاك حال البرء (٢) أيضا جعلا بعد دخول الوقت تبدلنا وهو دخول الوقت حين حقا لم يعلمن به متى أصابه وقيل بل واحدة وتجزين

خاتمة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

ينقسم الزمان في المصالح وهذه الصلاة من أعلى القرب وزمن تحجر فيه مطلقا والمنع مطلقا رواه من روى

لصالح لها وغير صالح لها زمان ليس فيه تستحب ما أبلغ الحكمة ممن حقا حال الطلوع والغروب واستوى

(١) قوله : «لأنه» أى الشأن .

(٢) قوله : «حال البرء» أى البرء من المرض ، والمعنى إذا مرض بعد دخول وقت الصلاة فلم يتمكن من أدائها فليقضها إذا برء من مرضه .

وَذَاكَ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ تَقِفُ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَوْقَاتِ كَذَلِكَ الصَّلَاةُ لَيْسَتْ تُقْضَى فَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ (٢) يَنْتَظِرُ وَهُوَ يَزُولُ بِكَمَالِ الْحَالِ كَذَلِكَ الْغُرُوبُ فَأَفْهَمْنَا وَقِيلَ فِي الْجُمُعَةِ وَقْتُ الْاِسْتِوَا وَيَذْكُرُونَ عِلَّةَ التَّشْدِيدِ وَأَنَّهُ فِي جُمُعَةِ الصَّلَاةِ وَهَكَذَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ كَذَاكَ بَعْدَ أَنْ تُصَلِّيَ الْوُثْرَا وَالْمُصْطَفَى أَذْرَى بِحُكْمِ الشَّرْعِ فَمَنْ أَرَادَ يَتَنَفَّلَنَا وَيَجْعَلُ الْوُثْرَ خِتَامَ الْعَمَلِ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ الْمَنَّانُ

فِي كَبِدِ السَّمَاءِ حَتَّى تُحَرَفُ (١) ثُمَّنَعُ حَتَّى الدَّفْنِ لِلْأَمْوَاتِ فِيهَا وَلَوْ كَانَتْ وَجُوباً فَرَضاً زَوَالٍ وَقْتِهَا الَّذِي قَدْ حَجَرُوا مِنْ الطُّلُوعِ وَمِنْ الزَّوَالِ وَالْحَالِ مِنْ ذَلِكَ يُعْرِفُنَا لَا بَأْسَ بِالنَّفْلِ هُنَاكَ لَاسِوَى هَيَجَانِ تِلْكَ النَّارِ فِي الْوَقُودِ يَكُونُ مِثْلَ سَائِرِ الْأَوْقَاتِ وَهَكَذَا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَرِ هَذَا حِجْراً فَلَا أَرَى التَّرْخِيصَ عِنْدَ الْمَنْعِ يُصَلِّ مَاشَاءَ وَيُوتِرُتُهَا وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ خِتَامِ الرُّسُلِ مَاظْهَرَ الصَّوَابَ وَالْبُطْلَانَ

(١) قوله : «تحرف» بالبناء للمفعول وفي نسخه : (إذا تقف) و (حتى تحرف) .

(٢) واجب : مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور قبله .

كتاب الصوم

مِنَ الْعِبَادَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ
 وَهُوَ مِنَ الْأَرْكَانِ لِلْإِسْلَامِ
 وَأَنَّهُ لِلَّهِ حَيْثُ يَخْفَى
 فَالصَّوْمُ لِي أَنَا أَجَازِي عَنْهُ
 وَذَلِكَ مُشْعِرٌ يَرْفَعُ الشَّانَ
 وَقَدْ أَتَى فِي الصَّوْمِ وَالْقُرْآنِ
 يَقُولُ فِيهِ الصَّوْمُ لِلْجَبَّارِ
 وَيَذْكُرُ الْقُرْآنُ أَنَّ مَنَعْتُهُ
 يَغْنِي بِهِ امْتِنَاعَ هَذَا الْعَبْدِ
 وَقِيلَ فِيمَنْ ذَنْبُهُ لَا يُغْفَرُ
 لِأَنَّهُ شَهْرٌ بِهِ الذُّنُوبُ
 وَذَا مِنْ التَّرْغِيبِ فِي مَكَانٍ
 عَنْ غَيْرِهَا الصِّيَامُ حِينَ يَلْزَمُ
 وَجَنَّةٌ (١) يَكُونُ لِلْأَنَامِ
 وَأَجْرُهُ لِصَائِمِهِ وَقِي
 قَوْلٌ صَحِيحٌ عَنْهُ تَرْفَعُهُ
 وَأَنَّهُ مِنْهُ عَلَى مَكَانٍ
 أَنَّهُمَا لِلْعَبْدِ يَشْفَعَانِ
 مَنَعْتُهُ مِنْ شَهْوَةِ النَّهَارِ
 مِنْ نَوْمٍ لَيْلِهِ وَمَا أَطْعَمَهُ
 بِمَا حَوَاهُ مِنْ عَظِيمِ الْوَعْدِ
 فِي رَمَضَانَ فَمَتَى يُكْفَرُ
 تُمَحَّا لِمَنْ لِرَبِّهِ يَتُوبُ
 فَلَا زِمَ الطَّاعَاتِ لِلْغُفْرَانِ

باب انقسام الصوم إلى واجب وغيره

وَعَيْنَ الْإِلَهِ لِلصِّيَامِ
 وَذَلِكَ شَهْرُ رَمَضَانَ الْمُتَّحَبُّ
 شَهْرًا مِنَ الشُّهُورِ كُلِّ عَامٍ
 وَمَاعِدَاةُ الصَّوْمِ فِيهِ مُسْتَحَبُّ

(١) جنة : بضم الجيم ؛ أى سيرا ووقاية

إِلَّا صِيَامَ الشَّكِّ وَالْعِيدَيْنِ وَقِيلَ إِنَّ صَوْمَ يَوْمِ الشَّكِّ كَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي التَّشْرِيقِ وَالْأَصْلُ (١) فِي الشَّكِّ لَهُ كَلَامٌ فِي صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ بَعْضُ خَيْرٍ وَبَعْضُهُمْ أَحَبُّ لِي صِيَامًا هَذَا الَّذِي قَدْ قَالَهُ فِي مَوْضِعٍ صِيَامُ يَوْمِ الشَّكِّ فِي السَّحَابِ لَكِنَّهُ فِي الصَّخْرِ قِيلَ يُنْتَظَرُ وَذَلِكَ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ عَنْ صِيَامِهِ فَكَيْفَ يُنْدَبَنَّ أَوْ يُخَيَّرُ إِلَّا إِذَا كَانَ سَحَاباً (٢) يُنْتَظَرُ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي ذَيْنِ مُكْرَهَةٍ نَحْكِيهِ فِيمَنْ يَحْكِي فِي صَوْمِهَا قَوْلَانِ بِالتَّحْقِيقِ غَيْرَ الَّذِي مَرَّ بِهِ النَّظَامُ وَبَعْضُهُمْ أَحَبُّ لِي أَنْ أَفْطِرَا وَأَنْ أَصْلِيَ لَيْلَهُ قِيَامًا وَغَيْرُهُ فِي مَوْضِعٍ فَاسْتَمَعَ أَحْوَطُ فِيمَا قَدْ رَوَى أَصْحَابِي وَصُولُ مَنْ سَافَرَ حَتَّى يَخْضُرُوا يَكُونُ فِيهَا مَرْجِعُ السَّفَارِ رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ فِي أَحْكَامِهِ فَمَا أَرَى الصَّوَابَ فِيمَا يَذْكُرُ إِلَى وَصُولِ مَنْ يَجِيءُ بِالْخَبَرِ

فصل الصوم المستحب

وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ مَنْ يَكُونُ فِيهَا وَقَفَةً كَذَلِكَ صَوْمُ الْعَشْرِ أَيْضاً فَاغْلَمْ وَصَوْمُ عَاشُورَاءَ مِنْ مُحَرَّمٍ

(١) قوله : «الأصل» يعني الشيخ العلامة سالم بن سعيد الصائفي .

(٢) كذا في هذه النسخة بنصب سحابا ، والظاهر رفعه على الفاعلية وعلى أن كان تامة .

وَصَوْمٌ سِتُّ مُتَوَالِيَاتٍ وَهَكَذَا أَيْضاً ثَلَاثُ الْبَيْضِ وَمَنْ يَكُنْ قَدْ لَازَمَ الصِّيَامَ وَهَكَذَا يُقَالُ شَهْرُ الصَّبْرِ وَذَلِكَ شَهْرُ رَجَبٍ وَذَكَرُوا لَكِنَّهَا ضَعِيفَةُ الْإِسْنَادِ وَالْمُصْطَفَى أَكْثَرُ مَا يَصُومُ جَاءَتْ بِهِ صَحَائِحُ الْأَحْبَارِ وَبَعْضُهُمْ قَدْ اسْتَحَبَّ صَوْمًا وَلَمْ أَجِدْ أَصْلًا لِلِاسْتِحْبَابِ وَالْعَبْدُ يَسْتَأْذِنُ فِي التَّطَوُّعِ كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تَطْلُبُنَا (١) لِأَنَّ حَقَّهُ عَلَيْهَا أَعْظَمُ وَمَا عَلَى الزَّوْجِ بَأَن يَسْتَأْذِنَا إِلَّا إِذَا مَا كَانَ يَضْعُفُنَا

مِنْ بَعْدِ عِيدِ الْفِطْرِ مَذْكُورَاتٍ تُذْهِبُ بِالْغُلِّ وَبِالْتَّمَرِيزِ فِيهَا فَمِثْلُ مَنْ يَصُومُ الْعَامَا فِي صَوْمِهِ قِلَّ عَظِيمُ الْأَجْرِ لَهُ أَحَادِيثُ بِهِ تُؤَثَّرُ وَبَعْضُهُمْ يَوْضِعُهَا يُنَادِي فِي شَهْرِ شَعْبَانَ وَذَا مَعْلُومٌ فَلَيْسَ فِي ثُبُوتِهِ مُمَارِي مِنْ أَشْهُرٍ تُعْرَفُ يَوْمًا يَوْمًا سِوَى عُمُومِ الْفَضْلِ فِي ذَا الْبَابِ سَيِّدُهُ إِنْ يَأْذَنُ أَوْ يَمْنَعُ مِنْ زَوْجِهَا فِي ذَاكَ يَأْذَنَانَا لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ وَالْمُتَزَمُّ زَوْجَتُهُ فِي ذَاكَ حُكْمًا بَيْنَا عَنْ حَقِّهَا فَلَا يُضَيِّعُنَا

باب ما يوجب الصوم والفطر من رمضان

وَكُلُّ شَيْءٍ فَلَهُ أَسْبَابُ حَتَّى الْمُبَاحِ وَكَذَا الْإِيجَابُ وَالصَّوْمُ وَالْإِفْطَارُ بِالْهَلَالِ أَوْ الْقِضَاءِ مُدَّةَ اللَّيَالِي

(١) قوله : «تَطْلُبُنَا» أي في صوم التطوع .

وَهِيَ ثَلَاثُونَ ثَمَامَ الشَّهْرِ إِنْ لَمْ تَصَحَّ رُؤْيَا لِبَدْرِ
وَشَاهِدٌ يُجْزَى لَصَوْمِ النَّاسِ وَالْفِطْرُ عَدْلَانِ بِلَا التَّبَاسِ
وَقِيلَ بَلْ فِي الْكُلِّ شَاهِدَانِ لِلصَّوْمِ وَالْفِطْرِ مُعَدَّلَانِ
وَقِيلَ يُجْزَى شَاهِدٌ مُعَدَّلٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ يُقْبَلُ
لَأَنَّهُ حَقٌّ لِرَبِّ الْأَرْضِ فَيُقْبَلَنَّ فِيهِ قَوْلُ الْمُرْضِي
وَلِاخْتِلَافِ مَطْلَعِ الْهَلَالِ تَخْتَلِفُ الْأَحْوَالُ مِنْ شَوَالِ
فَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ صِيَامٌ وَهَؤُلَاءِ أَفْطَرُوا وَقَامُوا
وَذَاكَ مَعْنَى مَا رَوَى مَقَالُهُمْ (لِكُلِّ قَوْمٍ يَاخِي هَلَالُهُمْ)

باب صفة الصوم وما يجوز فيه

وَالصَّوْمُ إِمْسَاكٌ عَنِ الْمَفْطَرِ مِنْ فَجْرِهِ لِلَّيْلِ الْمُسْتَرِ
بِنِيَّةٍ بَيَّتَهَا مِنْ لَيْلَتِهِ فَلَا يَصُحُّ مَعَ تَرْكِ نِيَّتِهِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ صَارَ فِي النَّهَارِ وَحَوْلَ النِّيَّةِ لِلْإِفْطَارِ
لَكِنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ أَوْ يَشْرَبْ فَقِيلَ إِنَّ صَوْمَهُ قَدْ وَجَبَا
لَأَنَّهُ أَصْبَحَ ذَا صِيَامٍ وَلَا أُبْرِيهِ مِنَ الْآثَامِ
وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ مَعَ الْجَمَاعِ هُنَّ الْمَفْطَرَاتُ بِالْإِجْمَاعِ
وَالْخُلْفُ (١) فِي التَّفْطِيرِ بِالْمَعَاصِي وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ عَبْدٌ عَاصِي

(١) قوله : «والخلف» ؛ يعني أن الصائم إذا تعمد فعل المعصية في نهار الصوم ، في صومه قولان : قول إنه فاسد وعليه قضاؤه ، وقول إن صومه تام وعليه التوبة .

وَيُسْتَحَبُّ الصُّومُ فِي الْأَسْفَارِ قَدْ قَالَ رَبُّ الْعَرْشِ أَنْ تَصُومُوا إِلَّا إِذَا كَانَ جِهَادٌ يُخْشَى أَوْ كَانَ يُخْشَى مِنْهُ ضَعْفُ الْحَالِ وَنَحْوِهِ وَرُبَّمَا تَعَيَّنَا فَاَلْمُصْطَفَى شَدَّدَ عَامَ الْفَتْحِ وَذَلِكَ حَيْثُ أَمَرَ الرَّجَالُا وَمَنْ أَرَادَ عَمَلًا بِالْفِطْرِ وَمَنْ يَكُنْ أَرَادَ فِي غَدٍ سَفَرٌ وَإِنْ يَكُنْ أَصْبَحَ فِي بِلَادِهِ وَيُفْطِرْنَ إِنْ شَاءَ بَعْدَ ذَاكَا يَصُومُ مَا شَاءَ وَيُفْطِرْنَا وَفِيهِ قَوْلٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَفْطَرَا لِأَنَّ صَوْمًا بَعْدَ فِطْرٍ فِي سَفَرٍ وَقِيلَ صَوْمٌ بَيْنَ فِطْرَيْنِ كَلَا وَقَالَ بَعْضُ إِنْ مَاقِدَ صَامَا وَأَنَّهُ يُبَدَلُ مَاقِدَ أَفْطَرَا وَلِلْمَرِيضِ الْفِطْرُ كَالْمُسَافِرِ

وَجَاءَتْ الرُّحْصَةُ بِالْإِفْطَارِ خَيْرٌ لَكُمْ فَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ فِي الصَّوْمِ ضَعْفًا عَنْ عَدُوٍّ يَعْشَى فَيُسْتَحَبُّ الْفِطْرُ لِلْقِتَالِ وَجُوبُهُ إِنْ كَانَ ضَرًّا بَيْنَا (١) لِمُعْرِضٍ عَنْ قَوْلِهِ وَالتَّصْحُحُ بِالْفِطْرِ حَتَّى يُظْهِرُوا النَّزَالَا فَلَيْنُوهُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَخْرُجُ قَبْلَ الْفَجْرِ إِنْ شَاءَ فِطْرًا (٢) لَا يُفْطِرْنَ فِي الْيَوْمِ فِي إِبْعَادِهِ مَا دَامَ فِي أَسْفَارِهِ هُنَاكَا فَإِنَّهُ فِي ذَا يُخَيَّرْنَا فَلَا يَصُومُ بَعْدَهُ فَيُهْدِرَا لَا يَسْتَقِيمُ هَكَذَا بَعْضُ نَظَرٍ صَوْمٌ فَلَا بُدَّ لَهُ أَنْ يُبَدَّلَا يَكُونُ فِي الْحُكْمِ لَهُ تَمَامًا وَهُوَ صَحِيحٌ عَدْلُهُ قَدْ ظَهَرَ إِنْ كَانَ لِلصِّيَامِ غَيْرَ قَادِرٍ

(١) أى إن كان الصوم ضرراً بيناً على المكلف ، من قبل الجهاد أو المرض ونحو ذلك فإن الإفطار عليه واجب لدفع الضرر ، وعليه قضاء ما أفطره من الأيام .
 ٣٨ ، فِطْر : بفتح الطاء المهملة لإقامة الوزن .

وَذَاكَ أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ يَأْكُلًا
أَوْ كَانَ بِالصِّيَامِ يَزْدَادُ الْمَرَضُ
وَقَدْ أَجَارَ الْفِطْرَ لِلْحَوَامِلِ
وَاشْتَرَطُوا الْخَوْفَ مِنَ الْوُقُوعِ
لَكِنَّهَا بَعْدَ الْإِيَّامِ
وَذَاكَ مِنْ مَالِ أَبِي الصَّغِيرِ
كَذَلِكَ الشَّيْخُ عَلَاهُ الْهَرَمُ
وَإِنْ يَكُنْ مُسَافِرًا قَدْ أَفْطَرَا
فَهَلْ لَهُ يَصُومُ أَوْ يُكْفَرَا
فَمَذْهَبُ الْأَصْحَابِ يَمْنَعُنَا
لَأَنَّ هَذَا الْوَقْتَ لَيْسَ يَقْبَلُ (١)
وَمَنْ يَصُومُ سِوَاهُ فِيهِ بَدَلَا (٢)
فَمَا لَهُ إِلَّا صِيَامٌ يُفْرَضُ
فِي لَيْلِهِ مَا يَكْفِينُ مَثَلًا
فَيُفْطَرْنَ حَتَّى يَزُولَ مَا عَرَضَ
وَالْمُرَضِعَاتِ جُمْلَةً الْأَوَائِلِ
وَقَلَّةِ الدَّرِّ عَلَى الْمَرْضُوعِ
تُطْعَمُ ذَا الْفَقْرِ مِنَ الْأَنَامِ
تَأْخُذُهُ الْمُرَضِعُ لِلتَّكْفِيرِ
فَضْرَهُ يُفْطَرُ لَكِنْ يُطْعَمُ
تَرْخُصًا وَكَانَ قَبْلَ نَذَرَا
عَنِ الْيَمِينِ حَيْثُ كَانَ مُفْطَرَا
إِنْ كَانَ بِالصَّوْمِ يُكْفَرُنَا
إِلَّا صِيَامَ الْفَرَضِ حِينَ يَفْعَلُ
مَا شَرَعَ الْإِلَهِ فِيمَا نَزَلَا
أَوْ فِطْرَهُ لِعَارِضٍ إِذَا يَعْرِضُ

باب الفطور والسحور

وَيَجِبُ الْإِفْطَارُ بِالْأَفْوَلِ
فَيَذْهَبُ الصَّوْمُ بِوَقْتِ الْمَغْرِبِ
لَا يَكِلُ وَتَارِكِ الْمَأْكُولِ
وَذَاكَ مَعْنَى مَا أَتَى عَنِ النَّبِيِّ

(١) قوله : « ليس يقبل » وعند أبي حنيفة إن كل ما صامه في رمضان لغير صوم رمضان ، فإنه ينقلب لرمضان ، والله أعلم .
(٢) بدلا : بالتشديد أى غيرا .

فَيَنْبَغِي التَّعْجِيلُ لِلْفُطُورِ وَهَكَذَا التَّأْخِيرُ لِلسُّحُورِ
 فَهُمْ عَلَى الْفِطْرَةِ مَهْمَا امْتَلَوْا وَخَالَفُوا السَّنَةَ مَهْمَا بَدَّلُوا
 فَيَسَعُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَنْفَلِقْ وَذَلِكَ الْخَيْطُ الَّذِي قَدْ ذَكَرَا
 وَذَلِكَ مَعْنَى مَا عَنِ الْبَحْرِ (١) يُقَالُ
 لِأَنَّ حُكْمَ اللَّيْلِ قَالُوا بَاقٍ فَالشَّكُّ فِي طُلُوعِهِ لَا يَمْنَعُ
 وَمَنْ يَكُنْ يَمْنَعُهُ احْتِيَاظُ (٢)
 وَجَائِزُ تَرْكِ الْمُبَاحِ قَطْعًا وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ الْإِفْطَارُ
 بِأَكْلِ ثَمَرٍ أَوْ مِنْ الْمِيَاهِ فَإِنَّ هَذَا كَانَ مِنْ أَفْعَالٍ
 وَمَنْ يَكُنْ عَلَى حَرَامٍ أَفْطَرَا عَلَى طَعَامٍ لَمْ تَمَسَّ النَّارُ
 يَحْسُو ثَلَاثًا وَهُوَ فَضْلُ اللَّهِ نَبِيْنَا الْهَادِي مِنَ الضَّلَالِ
 فَقِيلَ لَا تَقْضَ وَلَكِنْ وَزَرَا

باب نواقض الصوم

وَيَنْقُضُ الصَّوْمَ بِلَا نِزَاعٍ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مَعَ الْجَمَاعِ
 وَذَلِكَ فِي الْعَمْدِ وَأَمَّا النَّاسِي فَقَدْ أَتَى فِيهِ اخْتِلَافُ النَّاسِ

(١) قوله : «عن البحر» يعني ابن عباس رضي الله عنه .

(٢) قوله : «احتياط» هو فاعل يمنعه .

وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي الْجَمَاعِ وَقِيلَ مَنْ أَصْبَحَ ذَا جَنَابَةٍ وَإِنْ يَكُنْ لِرَأْسِهِ قَدْ غَسَلَا وَقِيلَ مَنْ جَامَعَ وَقْتَ الصَّوْمِ وَذَا لَهْتِكَ حُرْمَةِ الصِّيَامِ وَإِنْ يَكُنْ أَمْدَى بِمَسِّ ذَكَرِهِ وَإِنْ رَنَى رَبُّ الصِّيَامِ لَيْلًا فَمَا عَلَيْهِ النَّقْضُ لَكِنْ يَأْتُمُ وَذَوْقُ مَا مَرَّ مِنَ الطَّعَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَيِّغَهُ الْإِنْسَانُ وَكَيْلُهُ الدَّقِيقُ لَا بَأْسَ بِهِ لَوْ دَخَلَ الْغُبَارُ فِي الْخَيْشُومِ لَكِنَّهُ يُؤْمَرُ بِاللُّثَامِ وَأَكْلُ مَا لَمْ يَكْ بِالْمُعْتَادِ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجِلْدٍ كَذَاكَ إِنْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ وَذَاكَ إِنْ كَانَ انْتَهَى لِلْجَوْفِ وَقَبْلُ الْمَرْأَةِ لَيْسَ يُوَلِّجُ

لَوْنًا سِيًّا بَعْدَ اتِّسَاعِ أَصْبَحَ وَالْإِفْطَارُ قَدْ أَصَابَهُ وَفَرَجِهِ أَجْزَاهُ أَنْ لَا يُتَدَلَّا زَوْجَتَهُ تَحْرُمُ بَعْدَ اللَّوْمِ وَقِيلَ لَا تَخْرُجُ بِالْحَرَامِ فَقِيلَ يَقْضِيهِ وَبَعْضُ يَعْذِرُهُ أَوْ شَرَبَ الْخَمْرَ وَلَوْ قَلِيلًا وَائْتُمُّ فِي ذَا الزَّمَانِ أَعْظَمُ (١) وَمَا حَلَا يَحُلُّ فِي الصِّيَامِ وَائْتُمَّا تَعْرِفُهُ اللَّسَانُ وَهَكَذَا عِلَاجُهُ لِتَرْبِهِ وَمِثْلُهُ الدُّخُولُ فِي الْحُلُقُومِ وَذَلِكَ الْحَزْمُ عَلَى التَّمَامِ فِي الْأَكْلِ كَالذُّبَابِ وَالْجَمَادِ يَنْقُضُ إِنْ أَدْخَلَهُ بِالْعَمْدِ غَيْرَ طَرِيقِ حَلْقِهِ يَضِيقُ مِنْ دُبُرٍ وَأُذُنٍ وَأَنْفٍ لِلْجَوْفِ شَيْئًا فَلَهَا تُوَلِّجُ (٢)

(١) قوله : « ذا الزمان » يعني زمان الصيام ، وذلك أنه مُضَاعَفٌ فِيهِ الْحَسَنَاتُ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ فِيهِ أَعْظَمُ وَزُرًّا .

(٢) قوله تولج بينه بالبيت بعده فلاتهم .

تُدْخِلُ فِيهِ إِنْ تَشَأَ الدَّوَاءُ
وَذَاكَ هُوَ الْحَقْنَةُ الْمَوْصُوفَةُ
وَيُولِجَنَ فِي الْجَوْفِ ذَاكَ الدُّبُرُ
وَمَنْ يَكُنْ يَصْنَعُهُ فِي صَوْمِهِ
وَقِيلَ مَا مَضَى وَقِيلَ تَلَزُمُهُ
وَقِيلَ لَا كَفَّارَةَ وَلَا قَضَا
وَذَا هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي أَرَاهُ
وَالْكُحْلُ فِي الْعَيْنَيْنِ مَا بِهِ حَرَجٌ
وَمَنْ تَوَضَّى لِصَلَاةٍ فَسَبَقَ
فَمَا عَلَيْهِ حَرَجٌ وَلَا بَدَلٌ
وَلَمْ يَكُنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ
وَهَذِهِ الشَّرُوطُ فِيمَا ذَكَرُوا
وَإِنْ يَكُنْ أَقَامَ وَسَطَ الْمَاءِ
يَرِيدُ أَنْ يَقْوَى عَلَى الصِّيَامِ
وَلَا أَرَاهُ أَبَدًا مَكْرُوهًا
فَالْمُصْطَفَى قَدْ صَبَّ فَوْقَ الرَّأْسِ
وَذَاكَ فِي مَسِيرِهِ لِلْفَتْحِ
وَاحْتَلَفُوا فِي النَّقْضِ بِالْمَعَاصِي
وَالْأَكْثَرُ النَّقْضُ بِنَحْوِ الْكَذِبِ

لِكَيْ تُزِيلَ مَرَضًا وَدَاءًا
إِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَكُمْ مَعْرُوفُهُ
مِنْ تَمَّ الْاِحْتِقَانُ فِيهِ يُحْجَرُ
قِيلَ عَلَيْهِ بَدَلٌ لِيَوْمِهِ
مَعَ الْقَضَا كَفَّارَةٌ تُسَلِّمُهُ
لِصَوْمِهِ بَلْ صَوْمُهُ لَهُ مَضَى
وَمِثْلُهُ كُلُّ الَّذِي ضَاهَاهُ
وَلَوْ رَأَيْتَ لَوْنَهُ مِنْكَ حَرَجٌ
لِجَوْفِهِ الْمَاءُ مَتَى لَهُ التَّشَقُّقُ
إِنْ كَانَ وَقْتُ الْفَرْضِ خَالًا قَدْ دَخَلَ
مُسْتَشْقًا كَفَعْلَةِ الْعَبَاثِ
تُبْنَى عَلَى مَقَاصِدِ تَعْتَبَرُ
أَوْ كَانَ قَدْ رَطَّبَ لِلرَّدَاءِ
قَالُوا مُكْرَرَةً عَلَى الْأَنَامِ
حَتَّى وَلَوْ عَنُوا بِهِ التَّنْزِيهَا
مَاءً مِنَ الشَّدَةِ وَسَطَ النَّاسِ
فَهَذِهِ حُجَّتُنَا لِلصُّحِّ (١)
مِنْ قَوْلَةٍ أَوْ فَعْلَةٍ (٢) لِلْعَاصِي
وَعِيبَةُ الْمُؤْمِنِ فَلْتَجَنَّبِ

(١) الصُّحُّ -: بالضبط بمعنى الصَّحَّة .

(٢) القولة والفعله : بالفتح بمعنى القول والفعل .

وَمِثْلُهَا كِبَائِرُ الذُّنُوبِ كَقَذْفِ الْمُحْصَنَاتِ بِالْعُيُوبِ
وَالْكَذْبُ إِنْ كَانَ بِهِ صَلَاحٌ لَا يَنْقُضَنَّ إِذْ هُوَ الْمُبَاحُ (١)
وَنَاطِرُ فَرْجٍ حَرَامٍ عَمْدًا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِمَا تَعْدَى
وَبَعْضُهُمْ يَعْذِرُهُ عَنِ الْبَدْلِ وَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ قَامَ وَنَزَلَ

باب بدل رمضان

وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَهُ لِعُذْرِ قَالَهُ قَدْ رَخَّصَ حِينَ رَخَّصَا
فَلْتَقْضِهِ مُتَّصِلِ الْأَيَّامِ وَلَا تُقَدِّمَنَّ عَلَيْهِ نَذْرًا
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ نَذْرًا عَيْنًا (٤) وَالتَّفُلُّ أَيْضًا لَا يُقَدِّمَنَّ
وَمَنْ يَكُنْ أَخْرَهُ حَتَّى دَخَلَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يُطْعِمَنَّ مِسْكِينًا
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَجِبُ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ ذَاكَ الْفِطْرِ
وَأَوْجَبَ الْقَضَاءُ فِيمَا لَحَصَا (٢) بَيَّةُ الْقَضَاءِ لِلصِّيَامِ
وَلَا تُكْفَرَنَّ يَمِينًا مَرًّا (٣) فَإِنَّهُ يَصُومُ مَا قَدْ عَيْنَا (٤)
وَذَا بِالْأَحْيَاطِ يُعْرِفُنَا مِنْ قَابِلٍ كَفَّرَ أَيْضًا وَبَدَلَ
كَفَّارَةً لِلْمُتَهَاوِنِينَ وَهُوَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ أَعْجَبُ

(١) قوله والكذب الخ وذلك كالإصلاح بين الزوجين وبين متعادين ، وتثيت قلوب المسلمين في الحرب .

(٢) أى يَنْ .

(٣) أى سَبَقَ .

(٤) قوله : «عَيْنًا» الأول بالبناء للمجهول والثاني للفاعل .

وَمَنْ يَقُمْ وَرَأَاهُ بِصَوْمِهِ فَيَجْعَلُ الصَّيَّامَ فِيهِمْ مُتَّصِلًا يَصُومُ هَذَا مَعَ فِطْرِ هَذَا وَلَمْ يَكُنْ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يُطْعِمَا وَإِنْ أَرَادُوا كُلُّهُمْ أَنْ يُطْعِمُوا فَجَابِرٌ (١) أَفْتَى بِهَذَا وَبَدَا وَمَا عَلَى الْأَقْلَفِ فِيمَا صَامَا لَكِنْ عَلَيْهِ بَدَلٌ لِلْحَجِّ إِذْ لَسْتُ أَذْرِي (٢) فَارِقًا بَيْنَهُمَا وَأَتَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا الْأَقْلَفَ فِي مَا بَالُهُ قِيلَ لَهُ الصَّيَّامُ وَإِنْ يَكُنْ فِي حَالٍ عُذْرٍ يَجِبُ وَيُمْكِنُ التَّفْرِيقُ مِنْ ذَا الْفَجِّ وَالْمُسْتَحَاضَاتِ إِذَا أَكَلْنَا فَإِنَّهَا تُبَدَّلُ مَا قَدْ أَفْطَرْتُ

لِكَبْرِ أضعفه عَنْ رُومِهِ وَلَيْسَ يُجْزِي أَنْ يَكُونَ مُتَّفَصِّلًا بِقَدْرِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ هَذَا وَأَنْ يَصُومَ الْآخَرُونَ فَأَعْلَمَا عَنْهُ فَقِيلَ إِنَّ ذَاكَ لَهُمْ لِوَاحِدٍ فِي سَتَيْنِ فَشَدَا (٣) مِنْ بَدَلٍ حِينَ غَدَا ثَمَامًا وَلَمْ أَكُنْ فِي ذَاكَ بِالْمُخْتَجِّ فَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ لِمَنْ قَدْ أَسْلَمَا أَحْكَامِ أَهْلِ الشَّرْكِ وَالتَّعَسُّفِ مِنْ دُونِ حُجَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ ثُبُوتُ هَذَيْنِ لَهُ وَيُنْدَبُ لِضَيْقِ صَوْمٍ وَأَتْسَاعِ الْحَجِّ فِي رَمَضَانَ مَنْعُهُ جَهْلُنَا لِجَهْلِهَا الَّذِي بِهِ قَدْ عُذِرْتُ

(١) قوله : «فجابر» يعني جابر بن زيد رضي الله عنه .

(٢) قوله : «فشدا» أى طاب الأخذ به ؛ كذا يوجد في بعض النسخ مقيداً عن الناظم رضي الله عنه .

(٣) قوله : إذ لست أدرى ... الخ ، قلت الفارق بينهما ظاهر ، فإن الحج والصوم من المشرك لا يصحان ، فإن حج وهو مشرك لم يُجزَّه ، وإن حج وهو مسلم ثم ارتد عن الإسلام ثم رجع إلى الإسلام كان الإسلام جبا لما قبله فليس عليه بدل الصلاة ولا الصيام ، وكان حجة الذي حجه قبل الرده غير مجز عنه ، فعليه أن يحج في إسلامه الذي لم يعقبه شرك ، هذا مراد القائلين بذلك فهو غير مشكل والله أعلم .

وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ شَهْرًا تَصُومُهُ فَوْقَ الَّذِي قَدْ مَرَّ
وَأَوَّلَ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَظْهَرُ وَلَا أَرَى لِلثَّانِي أَصْلًا يُذَكِّرُ

باب فُطْرَةِ الْأَبْدَانِ

وَشَرَعَ الْإِلَهُ لِلصُّوَامِ وَقِيلَ إِنَّ صَوْمَهُ لَا يُرْفَعُ
فَيَالَهُ مِنْ قَدَرٍ حَاطِرٍ فَلْتُخْرِجَنَّ فِي صَبَاحِ الْعِيدِ
وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الْعِيَالِ وَهُوَ الَّذِي تَعُولُهُ بِالْحَقِّ
صَاعٌ عَنِ النَّفْسِ مِنَ الطَّعَامِ فَالْبُرُّ وَالشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ
وَالْأَرْزُ فِي هَذَا الزَّمَانِ يُجْزِي لَأَنَّهُ فِي ذَا الزَّمَانِ النَّكِدِ
وَتَلْزَمَنَّ بِدُخُولِ الْفِطْرِ وَيَظْهَرُ الْخِلَافُ فِيمَنْ وُلِدَا
وَوَالِدَاهُ إِنْ يَكُنْ يَلْزَمُهُ زَكَاةَ فِطْرٍ طَهْرَةَ الْآثَامِ
إِلَّا بِهَا فَهَوَ بِهَا مُشَيِّعٌ لِقَدَرِ الصَّاعِ مِنَ الشَّعِيرِ
عَنْ جُمْلَةِ الْأَوْلَادِ وَالْعِيْدِ تَعُولُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ
لَا كُلُّ مَنْ فِي الْبَيْتِ مِنْ ذَا الْخَلْقِ مِنْ أَوْسَطِ الْمَأْكُولِ فِي ذَا الْعَامِ
وَالْتَمَرُ وَالْأَقْطُ (١) هُنَا عَجِيبٌ فَالْفَضْلُ إِنْ أُخْرِجَتْ صَاعٌ أَرْزُ
صَارَ طَعَامَ النَّاسِ فِي ذَا الْبَلَدِ وَقِيلَ لَا بَلْ يَطْلُوعُ الْفَجْرِ
فِي اللَّيْلِ قَبْلَ الْفَجْرِ هَلْ عَنْهُ أَدَا عَوْلُهُمَا حُكْمًا فَعِنْدِي تَلْزَمُهُ

(١) الأقط : اللبن الجامد .

وَالْحُلْفُ هَلْ يُفْطَرْنَ (١) عَنْ زَوْجَتِهِ
وَقِيلَ لَا لِأَنَّهَا مُكَلَّفَةٌ
وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ بَحْدَ الْفَقْرِ
وَقِيلَ بَلْ يَدْفَعُهَا إِلَيْهَا
وَعَائِبٌ مِنْ أَهْلِهِ لَا يُدْرَى
حَتَّى تَصِيحَ عَنْدهُمْ حَيَاتُهُ
وَعَبْدُهُ الْآبِقُ لَيْسَ يُخْرَجُ
وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى لَهُ بِعَبْدٍ
وَمَاتَ مَنْ أَوْصَى قُبِيلَ الْفَجْرِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَقْبَلِ الْوَصِيَّةَ
وَفِطْرَةُ الْعَبْدِ عَلَى مَنْ صَارَا
وَإِنْ يَكُنْ بِيَعْضِ مَالٍ رَهْنًا
لَأَنَّهُ مَالُكُهُ وَالْمُرْتَهَنُ

قِيلَ نَعَمْ لِأَنَّهَا مِنْ عَوْلَتِهِ (٢)
بِنَفْسِهَا فَلْتُخْرِجَنَّ وَلْتَصِفَهُ
يُخْرِجُ عَنْهَا لِطَلَابِ الْأَجْرِ
لْتُخْرِجَنَّ وَاجِبًا عَلَيْهَا
لَا يُخْرِجُونَ عَنْهُ يَوْمًا فِطْرًا
لَعَلَّهُ حَلَّ بِهِ مَمَاتُهُ
عَنْهُ وَقَالَ آخَرُونَ يُخْرَجُ
وَصِيَّةً ثَابِتَةً فِي الْعَقْدِ
فَيَلْزَمُ الْمُوصَى لَهُ بِالْفِطْرِ (٣)
فَهِيَ عَلَى الْوَارِثِ بِالْكُلِّيَّةِ
لَهُ إِذَا كَانَ اشْتَرَى خِيَارًا
زَكَاتُهُ تَلْزَمُ مَنْ قَدْ رَهْنَا
لَيْسَ لَهُ سِوَى الَّذِي بِهِ ارْتَهَنَ

(١) يُفْطَرْنَ : مشدده أى يخرج زكاة الفطر .

(٢) عولته : أى عياله .

(٣) قوله : «بالفطر» الباء زائده فى الفاعل كما زيدت فى المفعول فى قوله : ما يُقْرَأُ بالسُّورِ

كتاب الجنائز

وَكَتَبَ الْآلَهُ عَزَّ وَعَلَا عَلَى عِبَادِهِ الْفَنَاءَ وَعَدَلَا
فَالْزَمَ الْحَيَّ حُقُوقًا تَلَزَمُ بِمَوْتٍ مَن مَاتَ وَهُوَ مُسْلِمٌ (١)
يُغَسِّلُونَهُ يُكْفِنُونَهُ وَبَعْدَ أَنْ صَلَّوْا فَيَدْفِنُونَهُ
يُشَيِّعُونَهُ إِلَى أَنْ يَصِلَا لِدَارِهِ الَّتِي لَهَا ثَحَوَلَا
فَالْقَبْرُ قَصْرُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤَفِّي وَسِجْنُهُ الدُّنْيَا لِضَيْقِ الْكَفِّ
يَمْنَعُ فِيهَا نَفْسَهُ عَنْ شَهْوَتِهِ وَيَتَجَرَّعَنَّهَا بِغَصَّتِهِ

باب غُسْلِ الْمَيِّتِ

وَيَنْبَغِي لِغَاسِلِ الْأَمْوَاتِ أَنْ يَعْلَمَ الْكُلَّ مِنَ الصِّفَاتِ
وَكَيْفَ غُسْلِ الشَّهَدَا وَالْمُحْرَمِ وَذِي السَّقَامِ وَالْغَرِيقِ فَأَعْلِمِ
وَهَكَذَا مُنْقَطِعُ الْأَعْضَاءِ يَعْرِفُ كَيْفَ غُسْلُهُ بِالْمَاءِ
أَمَّا الشَّهِيدُ إِنْ يَكُنْ فِي الْمَعْرَكَةِ مَاتَ فَلَا تُغَسِّلَنَّهُ وَاتْرُكْهُ
وَيُغَسِّلَنَّ إِنْ يَكُنْ قَدْ حُمِلَا حَيًّا وَمَاتَ بَعْدَ هَذَا مَثَلًا
وَتَنْزَعُ الْأَخْفَافَ وَالْدَّرُوعَ عَنْهُ كَذَا بُرْنُسُهُ الْمَنْزُوعُ
وَفِي ثِيَابِهِ يُزَمِّلَنَّا عِلَامَةً بِالْفُضْلِ تَشْهَدُنَا
وَلَا يُزَادُ كَفَنًا سِوَاهَا إِلَّا إِذَا لَمْ تَكْفِهِ تَرَاهَا

(١) وفي نسخه «بموت من قد مات وهو مسلم» .

وَصَلَّيْنِ عَلَيْهِ وَادْفِنْنَاهُ وَمَنْ يَكُنْ فِي بَعْثِهِ قَتِيلًا وَمُحْرِمٌ مَاتَ فَلَا يُطَيَّبُ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ يُعْتَنَى وَغَسَّلَ الْعَرِيقَ لَا يَكْفِيهِ وَالْمَيْتُ إِنْ كَانَ أَحَا احْتِرَاقٍ مِنْ غَيْرِ عَرَكٍ مَعَ مُرُورِ الْمَاءِ وَقِيلَ إِنْ غَسَلَهُ بِخِرْقَةٍ كَذَلِكَ الْمَجْدُورُ أَيْضًا وَالْدَّنْفُ وَذَا الْجُدَامِ بِالثَّرَابِ يَمَّمَا غُسِّلَ النِّسَاءُ أُولَى بِهِ النِّسَاءُ وَامْرَأَةٌ مَاتَتْ مَعَ الْأَجَانِبِ كَذَلِكَ الْفَتَى مَعَ النِّسَاءِ وَالزَّوْجُ فَلْيُغَسَّلِ الزَّوْجَاتِ وَالْإِخْوَانُ مِنَ ذَوِي الْمَحَارِمِ وَلِلنِّسَاءِ غُسْلُ الصَّبِيِّ جَائِزٌ وَهَكَذَا صَبِيَّةٌ صَغِيرَةٌ وَغُسْلُهَا أُولَى بِهِ النِّسَاءُ كَذَلِكَ الْحُنْثَى مَعَ الْخِنَاثِ

مُسْتَغْفِرًا لَهُ وَرَاضٍ عَنْهُ فَلَا تُصَلِّينَ وَلَا تُغَسِّلَانِ وَوَجْهَهُ وَرَأْسَهُ لَا يُحَجَّبُ مُلَيًّا فَلَا تُغَيَّرُنَا عَنْ ذَلِكَ مَاءٌ يَعْرِقَنَّ فِيهِ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ بَالِدِفَاقٍ إِنْ خِفْتَ مِنْ تَقْطُعِ الْأَعْضَاءِ ثَمَرُهَا عَلَى جَمِيعِ الْجُثَّةِ مِنْ مَرَضٍ تُخَافُهُ أَنْ يَنْشَطِفَ (١) إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِمَّنْ جَذَمَا كَذَلِكَ الرِّجَالُ (٢) الْأَتْقِيَاءُ صُبَّ عَلَيْهَا الْمَاءُ مِنْ جَوَانِبٍ يَرْجِعُ مِنْهُنَّ بِصَبِّ الْمَاءِ وَيُمْنَحُ الْغُسْلُ مِنَ الْفَتَاةِ لَيْسَ لَهُ فِي النَّاسِ مِنْ مُزَاحِمٍ إِلَّا إِذَا حَدَّ الصَّبَا يُجَاوِزُ مَعَ الرِّجَالِ لَمْ تَكُنْ بِالْعَوْرَةِ فَمَا الْفَتَى وَهَذِهِ سَوَاءٌ فَإِنْ عَدِمْنَ فَأَلَى الْإِنَاثِ

(١) أى ينقطع .

(٢) كذلك الرجال : أى كذلك يُغَسَّلُ الرِّجَالُ الْأَتْقِيَاءُ الرِّجَالُ .

لَكِنَّهَا تَكُونُ ذَاتَ مَحْرَمٍ وَالسَّقَطُ ^(١) فَأَغْسِلْنِ وَلَا تُصَلِّ وَالْخُلْفُ فِي ثَلَاثَةٍ فِي الْمَذْهَبِ فَقِيلَ غُسْلٌ وَاحِدٌ يُجْزِيهِمْ فَوَاحِدٌ لِحَدَثِ الْحَيَاةِ وَلَمْ يَجِءْ عَنِ النَّبِيِّ أَبَدًا بَلْ جَاءَ غُسْلٌ وَاحِدٌ لِلْعَبْدِ مَعَ كَثْرَةِ الْبُلْوَى بِهَذَا الْحَالِ وَقِيلَ فِي الْمَيِّتِ إِذَا مَا وَجَدَا فَلَا يُعَادُ غُسْلُهُ بَلْ يُكْتَفَى وَقِيلَ فِي الْمَيِّتِ إِذَا مَا خَرَجَا فَلَا يُعَادُ غُسْلُهُ وَيُغْسَلُ وَالْعَبْدُ مَا عَلَيْهِ لِلْأَمْوَاتِ وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَ لِلْغُسْلِ لَا يَكْشِفْنَ سِتْرًا وَلَا يُحَدِّثُ أَحَقُّ مَنْ يَقُومُ فِي الْأَنَامِ قِيلَ وَلَوْ كَانَ الْقَرِيبُ جُنُبًا وَمَا عَلَى الْغَاسِلِ مَهْمًا سَقَطًا وَالْغُسْلُ لِلْمَيِّتِ بِلَا خَفَاءٍ

مِنْهُ كَذَا الرِّجَالُ عِنْدَ الْعَدَمِ عَلَيْهِ وَالْبَعْضُ يَقُولُ صَلِّ فِي حَائِضٍ وَنَفْسًا وَجُنُبٍ وَقِيلَ بَلْ غُسْلَانِ حَتْمًا فِيهِمُ وَالثَّانِي هُوَ الْغُسْلُ لِلْمَمَاتِ شَيْءٌ مِنَ التَّفْصِيلِ حَتَّى يُقْتَدَا مَنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بِهَذَا الْحَدِّ مِنَ النِّسَاءِ وَمِنَ الرِّجَالِ نَاحِيَةً عَنِ قَبْرِهِ مُتَفَرِّدًا يَغْسِلُهُ الَّذِي لَهُ قَدْ سَلَفَا غَائِطُهُ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أُدْرِجَا ذَاكَ الَّذِي مِنْ بَطْنِهِ يَنْفَصِلُ غُسْلٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَالَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ غَيْرِهِ ذُو عَدَلٍ بِمَا يَرَاهُ عِنْدَ ذَاكَ يُحَدِّثُ بِذَاكَ فِيهِ هُمْ أَوْلُو الْأَرْحَامِ أَوْ حَائِضًا يَغْسِلُهُ إِذَا قَرَّبَا مَاءً بَأْنِفِ الْمَيِّتِ حِينَ غَلَطَا كَالْغُسْلِ مِنْ جَنَابَةِ الْأَحْيَاءِ

(١) السَّقَطُ : بضم السين وكسرهما .

يُوضِيئُهُ عَلَى الْأَعْضَاءِ لَكِنْ يُقَالُ عَفْوُكَ اللَّهُمَّا وَحَامِلٌ لَمْ يُعْلَمَنَّ مَوْتُ ابْنِهَا وَدَافِنٌ مَيِّتًا بِغَيْرِ غُسْلِ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ مَيِّتًا مُشْرِكًا لَكِنَّهُ يُدْفَنُ تَحْتَ الثَّرْبِ وَإِنْ رَأَيْتَ مَيِّتًا لَمْ تُعْرِفْهُ فَاحْكُمْ لَهُ بِحُكْمِ أَهْلِ الدَّارِ وَيَغْلِبُ الْإِسْلَامُ عِنْدَ الْخِلْطَةِ إِلَّا الْوَلَايَاتِ فَإِنَّهَا اصْطَفَا ثُمَّ يَغْمُّ جِسْمَهُ بِالْمَاءِ عِنْدَ وُضْوءِ الْمَيِّتِ حَتَّى تَمَّا لَا خَرَجَ فِي غُسْلِهَا وَدَفْنِهَا يَلْزِمُهُ الْمَتَابُ مِنْ ذَا الْفِعْلِ فَمَا لَهُ حَقٌّ بِمَا قَدْ أَشْرَكَ لَا يُؤْذِينَ النَّاسَ مِثْلَ الْكَلْبِ وَمَا لَهُ عِلَامَةٌ مُعْرِفُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْإِسْلَامِ وَالْكَفَّارِ فَاْمَنْحُهُ كُلَّ مَا لَنَا مِنْ حُطَّةٍ لَا تُمْنَحُنْ إِلَّا الَّذِي قَدْ عُرِفَا

باب التكفين

وَكَفَّنَهُ بَعْدَ مَا غَسَلْتَهُ تَأْخُذُ قُطْنًا وَذَرِيرَةً مَعَ مَوَاضِعِ السُّجُودِ مِنْهُ فَأَعْلَمَ وَبَعْدَ ذَا فَاجْعَلْهُ فِي الْأَكْفَانِ أَوْ كَانَ مِنْ صُوفٍ وَلَا يُكَفَّنُ وَلِلنِّسَاءِ جَاءَ الْجَوَارِ فِيهِ وَكُلُّ مَا جَارَتْ بِهِ الصَّلَاةُ مِنْ ثُمَّ قَالُوا فِي أَقْلِ الْكَفَنِ وَطَيَّنَهُ بِمَا حَصَلَتْهُ تَحْشَوْ بِهَا مَنَافِذًا وَمَوْضِعًا وَتَبْدِيدِينَ بِوَجْهِهِ الْمَكْرَمِ إِنْ كَانَ مِنْ قُطْنٍ وَمِنْ كِتَّانٍ فِي الثَّوْبِ مِنْ إِبْرَيْسَمٍ يُكُونُ وَقِيلَ أَيْضًا فِيهِ بِالتَّكْرِيهِ جَازَ بِهِ يُكَفَّنُ الْأَمْوَاتُ ثَوْبٌ يُوَارَى مِنْهُ كُلُّ الْبَدَنِ

وَقِيلَ فِي أَكْثَرِهِ ثَلَاثَةٌ وَإِزَارَاهُ الْقَمِيصُ وَاللِّفَافَةُ
وَزَادَ بَعْضُ فَوْقَهَا عِمَامَةً فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ تَمَامُهُ
وَسِتَّةٌ قِيلَ فَلَا تَجَاوُزُ لَأَنَّمَا تَضَاعَفُ الثِّيَابُ
وَأَن يَكُنْ زَادَ عَلَى الْمَحْدُودِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَارِثِ الْمَعْهُودِ
يُضْمَنُهُ لِأَنَّهُ إِسْرَافٌ وَهُوَ لِأَمْرِ الْمُصْطَفَى خِلَافٌ
وَيُنْهَى عَنْ أَنْ يَخْرِقَ الْأَكْفَانَا فَإِنْ أَتَاهُ قِيلَ لَا ضَمَانًا
وَعَلَّلُوا بِأَنَّهُ مَا فِيهَا لِلْبَعْثِ نَفْعٌ هَكَذَا يُمْلِيهَا
فَوْقَ الْقَمِيصِ فَالْإِزَارُ يُجْعَلُ وَضِدُّ هَذَا بِالْفَتَاةِ يُفْعَلُ
لَأَنَّمَا الْحَالَةُ فِي الْمَمَاتِ تُخَالِفُ الْحَالَةَ فِي الْحَيَاةِ
وَأَن عَلَيْكَ الثَّوْبُ قَدْ تَعَسَّرَا فَكَفَّنْتَهُ بِمَا تَسِيرَا
مِثْلُ بَسَاطٍ إِنْ يَكُنْ أَوْ شَجَرٍ أَوْ سُمَّةٍ^(١) أَوْ صَحْبَرٍ أَوْ أَذْخِرِ
مِنْ مَالِهِ يُؤَخِّدُ هَذَا الْكَفْنُ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَوْصَى بِهِ يُكْفَنُ
لَأَنَّهُ مِنْ حَقِّهِ يُقَدِّمُ عَنْ حَقِّ وَارِثِهِ حِينَ يُحْكَمُ
وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِأَنْ يُكْفَنَا بِكَفْنٍ مِنْ مَالِهِ قَدْ عَيَّنَا
فَلَا يَكُونُ ثَابِتًا إِذَا يُعَيَّنُ الْوَارِثُ هَذَا فَأَعْلَمَا
لَكِنْسَى أَرَاهُ ثَابِتًا إِذَا مَا كَانَ دُونَ ثُلْثٍ مِقْدَارُ ذَا
لَأَنَّهُ فِيهَا لَهُ التَّوَسُّعُ بِثُلْثِ الْمَالِ فَكَيْفَ يُمْنَعُ
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ لِلصَّلَاةِ عَيْنَ إِنْسَانًا مِنْ الثَّقَاتِ

(١) في نسخة فوق الإزار في القميص .

(٢) السمة : بساط يعمل من الخوص وتسمى البواري .

صَلَاتُهُ أَوْلَىٰ بِهَا الْوَلِيُّ وَبَعْضُهُمْ قَالَ هُوَ الْوَصِيُّ
وَهَكَذَا فِي الدَّفْنِ وَالتَّطْهِيرِ بِالْاِخْتِلَافِ الْوَارِدِ الشَّهِيرِ

باب الصلاة على الميت

وَهِيَ خِلَافُ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ
تُشَبِّهُ حَالَ الرَّجُلِ الشَّفِيعِ
وَإِنَّمَا شَفَاعَةُ لِلْمَيِّتِ
أَزْكَائِهَا التَّكْبِيرُ لَا سِوَاهُ
وَيُجْعَلُ الْمَيِّتُ ثُجَاءَ الْقِبْلَةِ
وَقِفْ عَلَى الْمَرْءِ حِيَالَ صَدْرِهِ
وَمَنْ يَكُنْ إِمَامُهُ قَدْ سَبَقَهُ
وَقِيلَ مَنْ صَلَّى بِلا طُهُورٍ (١)
وَالطُّهُرُ أَوْلَىٰ فِي الْجَمِيعِ وَأَحَقُّ
وَقِيلَ لَا تُصَلِّيْ خَلْفَ فَاسِقٍ
فَإِنَّهَا لَا شَكَّ دُونَ الْفَرَضِ
وَالْفَرْقُ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ
وَقِيلَ مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ
صَلَاتُهُ جَائِزَةٌ وَبَعْضُ

فَمَا بِهَا شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ
بِلَا سُجُودٍ وَبِلَا رُكُوعٍ
لَعَلَّهُ يُحْطَى بِسِرِّ الرُّزَّةِ
وَالْحَمْدُ وَالِدُّعَاءُ لَا تُنْسَاهُ
يَسْتَقْبِلَنَّ الرَّأْسَ مِنْ امْرَأَةٍ
وَكَيْفَمَا صَنَعْتَ جَازَ فَادِرِهِ
فَمَا عَلَيْهِ بَدَلٌ إِذْ لِحَقُّهُ
فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ بِالْمَأْزُورِ
وَقِيلَ لَا زِمَ هُنَاكَ مُسْتَحَقُّ
وَمَا أَنَا فِي ذَلِكَ بِالْمُوَافِقِ
كَيْفَ لَنَا بِمَنْعِ هَذَا نَقْضِي
وَمَا لِذَلِكَ قَطُّ مِنْ سَبِيلٍ
وَكَانَ يَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ حَارَهِ
أَجَازَ أَنْ يُقْضَىٰ بِذَلِكَ الْفَرَضُ

(١) أى بلا وضوء .

وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِهَا فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَنْعُ وَالْجَوَازُ فِي تَرَدُّدِ
 وَقِيلَ فِي الطَّرِيقِ لَا تُؤَدَّى أَوْ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَنَاهِي غَدَا
 وَهَلْ عَلَى الْقَبْرِ لَنَا نُصَلِّيْ فَالْمَنْعُ وَالْجَوَازُ عِنْدَ الْكُلِّ
 وَيَتَّبِعُ الصَّبِيَّ فِي الصَّلَاةِ أَبَاهُ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ
 فَلَا تُصَلِّ لِصَبِيٍّ مَاءًا أَبَوْهُ فِي الشَّرْكِ غَدَا وَبَاءًا
 وَقَاتِلْ لِنَفْسِهِ كَذَاكَ إِلَّا إِذَا كَانَ حَطَا هُنَاكَ
 وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِعُذْرٍ مُحْتَمَلٌ صَلَّى عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلٌ قَدْ قُبِلَ
 وَمَنْ يَمُتْ بِالْحَدِّ فِي إِصْرَارٍ فَهُوَ حَقِيقٌ بِعَذَابِ النَّارِ
 وَلَا تُصَلِّينَ عَلَيْهِ أَبَدًا إِلَّا إِذَا أَقْلَعَ عَمَّا قَدْ بَدَا
 فَصَلِّينَ عَلَيْهِ مَهْمَا تَابَا لَعَلَّهُ يُحْظَى بِهَا الثَّوَابَا
 وَمَنْ يَمُتْ بِصَلْبِ أَهْلِ الظُّلْمِ صَلَّى عَلَيْهِ لَوْ رُمِيَ بِالْإِثْمِ
 وَقِيلَ لَا تُصَلِّينَ عَلَيْهِ وَلَسْتُ أَدْرِي مَا بَنَى عَلَيْهِ
 وَهِيَ فَرِيضَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ وَقِيلَ سُنَّةٌ إِلَى ذِي الْعَايَةِ

باب دفن الميت

وَقِيلَ مِنْ كَرَامَةِ الْأَمْوَاتِ أَنْ يُدْفَنُوا بِسُرْعَةٍ ثَوَاتِي (١)
 لَا يَنْبَغِي لِجَنَفَةٍ أَنْ تُحْبَسَا مَا بَيْنَهُمْ وَقَدْ كَوْنَهُمْ بِالْأَسَا
 وَتُكْرَهُ الْعَجَلَةُ فِي الْمَسِيرِ بِالْمَيْتِ إِذْ يُحْمَلُ فِي السَّرِيرِ

(١) قوله : «ثَوَاتِي» بضم أوله أى تمكن وتيسر (المصنف)

وَكَرَّهُوا أَنْ تُتْبَعَ الْجَنَائِزُ
وَلَيَمْشِينَ وَرَاءَهَا الْمُشِيعُ
إِلَّا لِمَنْ يُشِيعُهَا رَاكِبًا
وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ حَتَّى يُدْفَنَا
وَقِيلَ مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ جَاذَا
إِنْ دُفِنَ الْمَيِّتُ وَلَمْ يُغْسَلِ
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ فِي أَكْفَانِهِ
وَهَكَذَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَيُضْمَنُ الدَّافِنُ مَا قَدْ غَابَا
بِالنَّارِ بَلْ عِنْدَ الظَّلَامِ جَائِزُ
وَأِنْ تَقَدَّمُوا فَلَيْسَ يُمْنَعُ
تَأْخِيرُهُ قِيلَ يَكُونُ وَاجِبًا
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا طِينَا
وَذَاكَرُ اللَّهُ كَثِيرًا فَآذَا
لَا يُنَبِّشُنْ لِأَجْلِ ذَا الْمُغْسَلِ
دَرَاهِمُ لَا يُنَبِّشُنْ مِنْ شَانِهِ
لَا يُنَبِّشُ الْقَبْرُ لِأَجْلِ مَالِ
دَرَاهِمًا قَدْ كَانَ أَوْ ثِيَابًا

باب القبر

وَالْقَبْرُ مِنْ كَرَامَةِ الْمَنَانِ
لَمْ يُجْعَلِ الْإِنْسَانُ كَالْبَهَائِمِ
قَدْ حَارَ قَابِيلُ الشَّقِي إِذْ قَتَلَ
لَمْ يَدْرِ كَيْفَ يَسْتُرُنَّ سَوَاءَهُ
فَبَعَثَ الْغُرَابَ يَحْفَرُنَا
فَكَانَ هَذَا أَصْلُ هَذَا الْقَبْرِ
وَالشَّقُّ وَاللَّحْدُ يَجُوزَانِ مَعًا
لَأَنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ قَدَّرَهُ
فِي بُقْعَةٍ مَاتَ بِهَا وَالْأَنْبِيَا
يُسْتَرُ فِيهِ عَوْرَةُ الْإِنْسَانِ
يُلْقَى عَلَى الصَّخَرَةِ لِلْحَوَائِمِ
أَحَاهُ ظُلْمًا بِئْسَ مَا كَانَ فَعَلَ
حَتَّى أَرَاهُ اللَّهَ فِيهِ آيَتُهُ
حَفَرًا أَحَاهُ فِيهِ يَدْفِنُنَا
وَاسْتَعْمَلُوهُ فِي مُرُورِ الدَّهْرِ
وَالْفَضْلُ فِي ثَانِيهِمَا قَدْ جُمِعَا
لَخَيْرِ خَلْقِهِ عِلًّا وَيَسْرَهُ
كَذَاكَ يُدْفَنُونَ فِيَمَا رُويَا

وَأَنَّهُمْ فِي غَيْرَهَا لَا يُقْبَرُوا
وَذَاكَ تَشْرِيفٌ لَهُمْ عَلَى الْوَرَى
وَيُدْخَلُ الْمَيِّتُ بَعْدَ الْحَفْرِ
وَقِيلَ لَا بَاسَ إِذَا مَاقِبَرَا
وَهَكَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ
وَدَافِنٌ مَيِّتًا بِأَرْضِ الصَّافِيَةِ
وَالْتَبَشُّ لِلْمَيِّتِ لَا يَلْزِمُهُ
لَكِنْ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا قَدْ أَثْلَفَا
وَالْمَاءُ إِنْ لَرَشَّ قَبْرِ حُمَلَا
وَفَضْلُهُ يُرَدُّ فَوْقَ الْقَبْرِ (١)
أَوْ أَنَّهُ يُجْعَلُ فِي أَشْيَاءٍ
وَلَا يَجُوزُ الْكَسْرُ لِلْأَوَانِي
لَأَنَّهُ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ
وَشَدَّدُوا فِي الْمَشْيِ بِالنَّعَالِ
مِنْ هَاهُنَا سُنَّ لَهَا التَّسْلِيمُ
وَيَجِبُ الصَّبْرُ مَعَ الْمَصَابِ (٢)
وَلَا يَجُوزُ اللَّطْمُ لِلْخُدُودِ
وَلَا الدُّعَا بِالْمَوْتِ وَالذَّهَابِ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ شَخْصًا فَاسْقَا

إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ يُذَكَّرُ
حَصَّهُمْ بِهِ الَّذِي لَهُمْ بَرَى
مِنْ جِهَةِ الرَّجُلَيْنِ بَابَ الْقَبْرِ
إِثْنَانِ فِي قَبْرِ لِعُذْرِ حَضَرَا
جَوَازُهُ لِلْعُذْرِ أَيْضًا ذَكَرُوا
تَلَزَمُهُ التَّوْبَةُ مِنْ ذِي الدَّاهِيَةِ
فِيمَا عَرَفْنَاهُ وَمَا نَعْلَمُهُ
مِنْ أَرْضِهَا يَجْعَلُهُ لَهَا وَفَا
لَا يُجْعَلُنَّ فِي غَيْرِهِ إِنْ فَضَّلَا
لَأَنَّهُ بِهِ أَحَقُّ فَادْرِي
يَجُوزُ فِيهَا مِثْلُ ذَاكَ الْمَاءِ
عَلَى الْقُبُورِ لِبَيَانِ الشَّانِ
وَقَدْ نَهَانَا عَنْهُ ذُو الْجَلَالِ
عَلَى الْقُبُورِ لِاحْتِرَامِ الْحَالِ
فَالشَّانُ فِي أَحْوَالِهِمْ عَظِيمٌ
فَلَا يَجُوزُ الشَّقُّ لِلشَّيَابِ
وَلَا الدُّعَا بِالْوَيْلِ وَالْحُقُودِ
لِرَجُلٍ مُسْتَرٍّ الْجَنَابِ
وَمُؤْذِيًا مُنَافِقًا مُشَاقِقًا

(١) نسخه : «التَّهْرِ» .

(٢) المَصَاب : بالفتح بمعنى المصيبة .

يُبيحُ حُكْمُ الشَّرْعِ سَفْكَ دَمِهِ فَذَا الدُّعَاءُ مِثْلُهُ فِي حُكْمِهِ
وَلَيْسَ بَعْدَ الْقَبْرِ حَتْمًا دَارُ لِذِي الشَّقَا تُؤْوِيهِ إِلَّا النَّارُ
وَبَعْدَهُ لِمَنْ أَطَاعَ الْبَارِي جَنَّةٌ عَذْنٌ يَالَهَا مِنْ دَارِ
أَمَّا عَذَابُ الْقَبْرِ وَالتَّعِيمُ فَالْحُلْفُ فِيهِ عِنْدَهُمْ مَرْسُومُ
وَلَمْ يَصِحَّ الْقَوْلُ بِالْإِنْكَارِ عَمَّنْ عَرَفْنَاهُ مِنَ الْأَحْيَارِ
فَجَابِرٌ وَمُسْلِمٌ (١) وَالْعُلَمَاءُ يَرُوءُونَ فِي الْإِتْبَاتِ قَوْلًا مُحْكَمًا
جُمْلَةً آثَارٍ عَنِ الْمُحْتَارِ ثُبُتُهُ فَكَيْفَ ذَا التَّمَارِي
مُنْكَرُهُ مُقْلَدٌ لِلْوَهْمِ وَرَاعِمٌ فِي ذَاكَ شَرُّ الزَّعْمِ
يَقُولُ إِنَّ الْمَيِّتَ لَا يُحْسُ بِالْمِ لِحِسْمِهِ يَمَسُ
لَأَنَّمَا الْإِحْسَاسُ بِالْحَيَاةِ وَلَا يَكُونُ قَطُّ فِي الْمَمَاتِ
قَالُوا وَلَا حَيَاةَ قَبْلَ الْحَشْرِ قَطُّ لِمَنْ كَانَ حَلِيفَ الْقَبْرِ
وَهَذِهِ الْأَوْهَامُ مِنْهَا يَعْجَبُ كُلُّ امْرِئٍ بِالْوَحْيِ لَا يُكْذِبُ
لَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْغُيُوبِ وَعِلْمُهُ لَنَا مِنَ الْمَخْجُوبِ
فَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْأُخْرَوِيَّةِ فَيَلْزَمُ الْإِيمَانُ بِالْقَضِيَّةِ
وَهُوَ نَظِيرُ الْبَعْثِ وَالْحِسَابِ وَالنَّارِ وَالْجَنَّةِ وَالشَّوَابِ
وَالرَّبُّ قَادِرٌ عَلَى مَا شَاءَ فَيَلْزَمُ قَبُولُ مَا قَدْ جَاءَ
وَالْمُشْرِكُونَ (٢) مِثْلُ هَؤُلَاءِ يَسْتَبْعِدُونَ الْبَعْثَ لِلْأَعْضَاءِ
فَأَبْطَلَ الْقُرْآنُ مَا قَدْ ذَكَرُوا وَاتَّبَتِ الْحَقُّ الَّذِي قَدْ أَلْكَرُوا

(١) جابر : هو ابن زيد ومسلم بن أبي كريمة التيمي أكبر تلاميذ الإمام جابر بن زيد رضى الله عنهما .

(٢) قوله المشركون : ليس المراد بهذه المائلة مساواتهم في الحكم ، بل مراده رحمه الله أن هؤلاء المنكرين للعذاب قد استبعدوا تعذيب الجسد الميت ، مثل استبعاد المشركين بعد تفرقه وفائه ، لأن انكار البعث شرك ، لتكذيب النص والاجماع .

هُم ضَرَبُوا الْأَمْثَالَ فِي اسْتِبْعَادِهِ فَقَرَّبَ الْمَعْنَى عَلَى إِيجَادِهِ
إِذ لَمْ تَكُنْ نَشَأَتْنَا الْجَدِيدَةَ أَشَدَّ مِنْ نَشَأَتْنَا الْبَعِيدَةَ
بَلْ هَذِهِ أَقْرَبُ بَلٍ وَأَهْوَنُ وَالْكُلُّ فِي حَقِّ الْإِلَهِ هَيِّنُ
فَمَنْكَرُ الْعَذَابِ فِي الْقُبُورِ تَشْبُهًا بِتِلْكَ الْأُمُورِ
يُشَابِهُهُ اسْتِدْلَالُ هَؤُلَاءِ وَالْكُلُّ بَاطِلٌ عَلَى سَوَاءِ

كتاب الزكاة

وَجَعَلَ الْإِلَهَ لِلْأَمْوَالِ
وَهِيَ الزَّكَاةُ بِالنِّصَابِ تَجِبُ
وَالْمَالُ مَا لَيْسَ بِهِ افْتِخَارُ
لَكِنَّهُ إِذَا يُزَكَّى كَانَا
بِالصَّدَقَاتِ تُكْشَفُ الْعُمُومُ
فَضِيلَةٌ فِي الصَّدَقَاتِ حَاضِرَةٌ
وَقِيلَ إِنَّ خَيْرَهَا مَا أَبْقَى
وَحَيْرَهَا مَا كَانَ فِي الْأَرْحَامِ
وَقَالَ فِي التَّشْدِيدِ وَالتَّحْذِيرِ
مَا لَمْ يَرَوْا مَا أُمْنُوهُ مَعْنَمَا
فَلَا تَكُنْ عَنِ الْأَجُورِ رَاغِبًا
وَقِيلَ مَنْ يَمْلِكُ قُوَّةَ يَوْمِهِ
جَاءَ وَفِي الْوَجْهِ بِهِ كُدُوحُ
فَاخِرِصْ عَلَى الْخَيْرَاتِ وَالْأَوَامِرِ

طَهَارَةً تُحْصَلُ فِي أَحْوَالِ
وَهُوَ حُدُودٌ لِلْوُجُوبِ تُضْرَبُ
لَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُزَكَّ نَارُ
عُونًا عَلَى طَاعَةٍ مِنْ أَحْيَانَا
عَنِ الْفَتَى كَذَلِكَ الْهُمُومُ
بِالْأَجْرِ يُحْطَى رَبُّهَا فِي الْآخِرَةِ
غَنَى رُويَ عَنِ النَّبِيِّ الْأَثْقَى
إِنْ فُقِرَا كَانُوا أَوْلَى إِسْلَامِ
وَلَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ
ثُمَّ زَكَاةُ الْمَالِ عَنْهُمْ مَعْرَمَا
وَلَا لَشَيْءٍ مِنْ زَكَاةٍ طَالِبَا
وَالصَّدَقَاتِ يَسْأَلْنَ مِنْ قَوْمِهِ
فِي الْحَشْرِ مَا بَيْنَ الْوَرَى تَلُوحُ
وَاهْرَبْ عَنِ الزَّلَّاتِ وَالْمَنَاقِرِ

باب النصاب ولوازمه

وَجَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ قَدَرًا
مِنْ ذَلِكَ النَّصَابُ فِي الزَّكَاةِ
وَهِيَ تَكُونُ فِي صُنُوفِ الْمَالِ
وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي الثَّمَارِ
وَابِلِ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ
لَأَنَّ هَذَا كَانَ مَالِ الْعَرَبِ
وَذَكَرَ إِلَهُ حَلِي الْبَحْرِ
أَمَّا الثَّمَارُ فَهِيَ الثُّمُورُ
وَالسُّلْتُ وَهُوَ أَقْشَرُ الشَّعِيرِ
قُلْتُ الصَّحِيحُ إِنَّ هَذَا الْعَلْسَا
وَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ بُرٌّ صَنَعَا
وَالذَّرَّةُ الَّتِي بِهَا يُقْتَاثُ
كَالدُّحْنِ وَالسَّهْوِيِّ وَالْقَطَانِي
وَلَيْسَ فِي الرُّمَّانِ شَيْءٌ يُذَكَّرُ
وَمَنْ يَقُلْ فِي حَامِضِ الرُّمَّانِ
لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مُسْتَنَدٌ
فَمَا لَهُ أَصْلٌ مِنَ الْكِتَابِ
وَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِمَّنْ سَلَفَ
وَكُلُّ صِنْفٍ فَلَهُ نَصَابُ

وَسَبَبًا لِحُكْمِهِ مُقَدَّرًا
فَأِنَّهُ أَصْلٌ لَوَاجِبَاتِ
لَا فِي الْفُصُوصِ لِأَوَّلِ اللَّائِي
وَالنَّقْدِ وَالْمَتَجَرِّ لِلتَّجَارِ
فَهَذِهِ أَصْنَافُهَا فَلَتَعْلَمَ
عِنْدَ نُزُولِ قَرَضِهَا الْمُرْتَبِ
وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ زَكَاةٌ تَجْرِي
وَالْبُرُّ وَالزَّبِيبُ وَالشَّعِيرُ
وَقِيلَ حَبُّ الْعَلَسِ النَّضِيرُ
نَوْعٌ مِنَ الْبُرِّ بِقَشْرِ اكْتَسَى
فَلَا يُعَدُّ فِي الْحُبُوبِ نَوْعًا
وَمِثْلُهَا الْحُبُوبُ وَالْأَقْوَاتُ
وَقِيلَ لَا تَلْزَمُ فِي ذَا الثَّانِي
كَذَلِكَ التِّينُ كَذَاكَ السُّكَّرُ
فَقَوْلُهُ يُفْضَى إِلَى الْبُطْلَانِ
فَلَيْتَ شِعْرِي أَيْ شَيْءٌ يَقْصِدُ
وَلَا لَهُ مِنْ سُنَّةِ الْأَوَّابِ
فَكَيْفَ تَرْضَاهُ لَنَا مِنَ الْخَلْفِ
يَكُونُ مِنْ حُصُولِهِ الْإِيجَابُ

فَفِي الثَّمَارِ خُمْسَةُ الْأَوْسَاقِ وَالذَّهَبُ الْأَحْمَرُ مَهْمَا وَصَلَا وَخُمْسُ ذَوْدٍ فِي نِصَابِ الْإِبِلِ وَالْأَرْبَعُونَ فِي نِصَابِ الْعَنَمِ وَالْمَتَجَرُّ الْمَشْهُورُ بِالنَّمَاءِ نِصَابُهُ وَشَرْطُهُ الْمَأْخُودُ وَالْوَسْقُ سِتُونَ مِنَ الْأَصْوَاعِ وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا أُوقِيَّةُ وَالْحَوْلُ فِي الْجَمِيعِ طَرًّا يُشْتَرَطُ وَفِي النَّقُودِ خُمْسَةُ الْأَوَاقِ عِشْرِينَ مِثْقَالًا وَذَوْنُهُ فَلَا وَالْبَقَرِ الْمَأْخُودِ لِلتَّمَوُلِ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ مِنْهَا فَأَعْلَمَ قَرَعٌ عَلَى الصَّفَرَاءِ وَالْبَيْضَاءِ مِثْلَهُمَا وَالْقَدَرُ الْمَنْفُودُ فَهِيَ ثَلَاثٌ مِنْ مِئِينَ الصَّاعِ وَمِئَتَانِ خُمْسُهَا (١) فَضِيَّةُ إِلَّا الثَّمَارَ فَبَدْرِكِهَا فَقَطْ

باب زكاة الثمار

وَيَجِبُ الْعُشْرُ مِنَ الثَّمَارِ وَالْبَعْلُ أَيْضًا وَهُوَ مَا لَمْ يُسْقَى وَنِصْفُ عُشْرِ ثَمَرِ الْأَمْوَالِ وَالزَّرْعُ إِنْ أُسِّسَ بِالْأَنْهَارِ إِنْ سُقِيَتْ بِالسَّيْلِ وَالْأَنْهَارِ لِأَنَّ أَرْضَهُ تَبُلُّ الْعِرْقَا فِيمَا سُقِيَ بِالْعَرَبِ (٢) وَالذَّوَالِي ثُمَّ سُقِيَ مِنْ بَعْدِ بِالْآبَارِ

(١) قوله : «خمسها» يعني في كل مأتي أوقية خمس أواق ؛ وذلك رُبْعِ العَر .

(٢) الْعَرَبُ : الدُّلُ الْعَظِيمَةُ ، وَالذَّوَالِي : الدَّلَاءُ الصَّغِيرَةُ .

فَهُوَ عَلَى التَّاسِيسِ بِالزَّكَاةِ وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ بِالْحِسَابِ وَالْقَوْلُ بِالْإِذْرَاكِ فَهُوَ أَعْجَبُ وَقِيلَ مَنْ أَطْنَى نَحِيلاً بُسْرًا لَيْسَ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ سِوَاهُ ثَمَرٍ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ ثُمِّرْتَ فَتَلَزِمُهُ مَا أَطْعَمَ الصَّارِمُ^(١) فِيهِ مُخْتَلَفٌ إِنْ كَانَ قَدْ كِيلَ وَإِنْ لَمْ يُكَلَّ وَقَالَ بَعْضٌ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ وَقِيلَ فِي الْوَجْهَيْنِ مِنْهُ تُؤْخَذُ وَأُجْرَةُ الدَّوَّاسِ وَالْجَزَّازِ جَمِيعُهَا فِيهَا الزَّكَاةُ تَلَزِمُ وَالْخُلْفُ فِي الصَّارِمِ يُخْرِجُنَا وَالزَّرْعُ مِنْ بَعْدِ الدَّرَاكِ تَلَفَا

وَقِيلَ بِالْإِذْرَاكِ لِلْعَلَاتِ بَعْدَ الْأَيَّامِ لِلشَّرَابِ لِأَنَّهُ بِهِ الزَّكَاةُ تُسَجَّبُ فَأَكْلُوهَا رُطْبًا وَبُسْرًا وَقِيلَ فِيهَا عُشْرُ الْعَلَاتِ بَاقٍ لَهُ فِي الْجَمِيعِ الْعُشْرُ زَكَاةُهَا بِلَا خِلَافٍ نَعْلَمُهُ فِيهِ الزَّكَاةُ قَدْ رَأَى بَعْضُ السَّلَفِ فَمَا بِهِ شَيْءٌ مَقَالُ الْأَوَّلِ لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ بَعِيرٍ مِمَّنْ زَكَاةُ الْعُشْرِ مِنْهُ يُنْفَدُ وَأُجْرَةُ الشَّائِفِ وَالْقَرَّازِ^(٢) تُخْرَجُ بَعْدَ أَنْ تُزَكَّى الْأَسْهُمُ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ فَافْهَمْنَا وَكَانَ بِالنَّصَابِ يَوْمًا قَدْ وَفَا

(١) قوله : «الصارم» هو الجذاذ وهو الذي يقطع الثمر من النخل المصنف .

(٢) الدواس : هو الذي يدوس الحب ليزول عنه القشر .

الجزاز : هو الذي يجز الزرع من الأرض .

الشائف : هو الذي يطرد الطير عن الأرض .

القرّاز : هو الذي يسوي الأرض ويقطعها بالشكل المخصوص لإلقاء البذور فيها (المصنف)

فَتُؤْخَذُ الزَّكَاةُ مِنْ بَاقِيهِ
وإن يَكُنْ قَدْ أَثْلَفُوهُ وَغُرِمَ
فَقِيلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يُسَلَّمَ
وَمَنْ لَهُ زِرَاعَةٌ لَمْ تَجِبْ
وَقَدْ حَوَى بِالْأَرْثِ زَرْعًا مُدْرِكًا
وَلَيْسَ فِي الصَّوْافِي عُشْرٌ يُدْفَعُ
إِنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ النَّصَابَا
وَلَيْسَ فِي زِرَاعَةِ الدِّمِيِّ
وإن يَكُنْ فِي تِلْكَ الثَّمَارِ
زَكَاتُهَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَامْرَأَةٌ خَالَطَتِ الْحَيْلَا
يَفْعَلُ فِيهَا كَيْفَمَا يَشَاءُ
يُجْمَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جِهَتِهِ
كَذَلِكَ الْأَوْلَادُ مَعَ آبَائِهِمْ
وَكُلُّ قَوْمٍ أَصْلُهُمْ سَوَاءٌ
فَيُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنَ الْجَمِيعِ
وَمَنْ كَرَا أَرْضًا بِحَبٍّ سُمِّيَا
زَكَاتُهَا قِيلَ عَلَى مَنْ زَرَعَا
وإن يَكُنْ أَقْعَدَهَا بِخُمْسٍ
زَكَاتُهَا مِنَ الْجَمِيعِ تَخْرُجُ
وَالْأَرْضُ مَهْمَا غُصِبَتْ تُعَشَّرُ
لَوْ قَلَّ وَالتَّالِفُ لَيْسَ فِيهِ
دَرَاهِمًا فِيهَا النَّصَابُ مُسْتَتِمٌ
زَكَاتُهَا وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَلْزَمَا
فِيهَا الزَّكَاةَ لِانْتِفَاءِ الْمَوْجِبِ
زَكَاتُهُ تُحْمَلُ فِيمَا مَلَكََا
إِلَّا عَلَى الْعَامِلِ أَوْ مَنْ يَزْرَعُ
لَأَنَّهُ مُلْكًا لَهُ قَدْ آبَا
لَأَنَّهَا طَهَارَةُ التَّقِيِّ
عِذْقٌ مِنَ التَّحْلَةِ لِلْيَدَارِ
مَحْمُولَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْمَالِ
فِي مَالِهَا وَدَفَعَتْ نَحِيلَا
فَمَالُهُ وَمَالُهَا سَوَاءٌ
وَيُحْمَلَنَّ فِي زَكَاةِ غَلَّتِهِ
إِنْ كَانَ فِي مَقَامِهِ يَحْوِيهِمْ
فِي مَزْرَعٍ فَحُكْمُهُمْ سَوَاءٌ
مِنْ غَيْرِ تَقْسِيمٍ وَلَا تَوْزِيعٍ
مِنْ أَرْضِهِ كَيْلًا بِهِ قَدْ عَنِيَا
لَيْسَ عَلَى الْأَجْرَةِ شَيْءٌ شَرْعًا
مِنْ زَرْعِهَا أَوْ رُبْعٍ أَوْ سُدُسٍ
لَأَنَّمَا الشَّرَكَةُ فِيهَا تَلِجُ
وَقِيلَ لَا وَالْعَصْبُ مَعِيَ يُحْجَرُ

وَمُسْلِمٌ بَاعَ لِأَهْلِ الشَّرْكِ أَرْضًا فَقِيلَ دَائِمًا تُزَكَّى (١)
وَقَالَ قَوْمٌ لَا تُزَكَّى بَعْدَهَا بِيَعْتَ لِأَنَّهَا تُخَصُّ الْمُسْلِمًا

باب زكاة النقود والتجارة

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي النُّقُودِ جَمِيعِهَا وَالْمَتَجَرِّ الْمَغْهُودِ
عَلَى سَوَاءٍ تُجْمَعَنَّ طُرًّا وَتُخْرَجَنَّ فِضَّةً وَتَبْرًا
وَيُحْمَلَنَّ بَعْضُهُ لِبَعْضٍ لَكِي يُؤَدَّى مِنْهُ حَقُّ الْقَرْضِ
وَيُخْرَجَنَّ مِنْهُ رُبْعُ الْعُشْرِ مِنْ فِضَّةٍ وَذَهَبٍ وَمَتَجَرِّ
وَقَدْ مَضَى نَصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ وَهَاهُنَا أَذْكَرُ حُكْمِ الزَّائِدِ
مَا زَادَ فَوْقَ الْمِائَتَيْنِ دِرْهَمًا (٢) فَيَنْتَهَى
لِأَرْبَعِينَ فَاذِنْ وَعَشْرَةُ الْفِضَّةِ فِي الْمِقْدَارِ
فِي كُلِّ عِشْرِينَ مِنَ الْمَثَاقِلِ كَمَثَلِ مِثْقَالٍ مِنَ النَّضَارِ (٤)
وَإِنْ تَكُنْ زَادَتْ عَلَيْهَا أَرْبَعَةُ نَصْنَعُ فِيمَا زَادَا
نُصِيفُ (٥) مِثْقَالٍ إِلَى تَكَامُلِ فَعُشْرُ دِينَارٍ تُضَمُّهُ مَعَهُ
حَتَّى يَفُوتَ الْحَصْرَ وَالتَّعْدَادَا

(١) تزكى : بالبناء للفاعل على طريق المجاز المرسل .

(٢) درهما : منصوب على التمييز .

(٣) درهم : مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله .

(٤) النَّضَارُ : الذهب .

(٥) نُصِيفُ : بالتصغير .

وَأِنْ يَكُنْ دَيْنًا ^(١) عَلَى مَلًى
تُرْكِيهِ مَعَ مَائِزِكِي ذَهَبًا
وَمَا عَلَيْكَ مِنْ زَكَاةٍ عَنْهُ
وَلَا زَكَاةٌ فِي صَدَاقِ الْغَايَةِ ^(٢)
وَأِنْ يَكُنْ دَيْنٌ عَلَيْكَ حَضْرًا
وَذَاكٌ فِي الْمَضْرُوبِ يَرْفَعُنَا ^(٣)
فَقِيلَ كَالدَّرَاهِمِ الْمَضْرُوبَةِ
وَبَعْضُهُمْ حَرَجَ حُكْمِ الدَّيْنِ
وَقَالَ قَوْمٌ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ
وَكُلُّ شَيْءٍ يُشْتَرَى لِلْفَائِدَةِ
مِنَ الثِّيَابِ أَوْ مِنَ السَّلَاحِ
أَوْ مِنْ أَصُولٍ أَوْ عَرُوضٍ تُشْتَرَى
فَهَذِهِ زَكَاةُ الْاِكْتِسَابِ
وَذَاكَ طَيِّبَاتُ مَا اكْتَسَبْنَا

فَحُكْمُهُ كَحَاضِرٍ سَنِيٍّ
أَوْ فِضَّةٍ إِنْ كَانَ دَيْنًا وَجَبًا
إِنْ كُنْتَ فِي حَدِّ الْإِيَّاسِ مِنْهُ
مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقْبِضَهُ عَلَانِيَةً
فَارْفَعْ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرًا
وَالْخُلْفُ فِي الْحُلِيِّ يُرْفَعُنَا
تَرْفَعُ وَالْبَعْضُ يَرَى وَجُوبَهُ
بِالرَّفْعِ فِي غَيْرِ زَكَاةِ الْعَيْنِ
شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ مِمَّا يُشْرَعُ
فِيهِ الزَّكَاةُ نَحْوَ هَذِي الْقَاعِدَةِ
أَوْ مَعْدِنٍ أَوْ جَوْهَرٍ وَضَّاحٍ
أَوْ حَيَوَانٍ إِنْ أَرَادَ الْمُتَجَرُّ
دَلَّ عَلَيْهَا مُحْكَمُ الْكِتَابِ
تُنْفِقُ مِنْهَا حِينَ مَا احْتَسَبْنَا

(١) دينا : منصوب على أنه خبر كان ، واسمها محذوف تقديره وإن يكن هذا النقد دينا
وفي بعض النسخ (دين) بالرفع على أنه اسم كان ، والخبر محذوف تقديره وإن يكن لك دين .

(٢) الغاية : المرأة التي استغنت بزوجه وقيل بجمالها .

(٣) يرفعننا : يرفعن الأول مبنى للفاعل ؛ أى يرفع الزكاة ، والثاني بالبناء للمفعول بمعنى
ينقلن عن العلماء .

باب زكاة الماشية

وَفِي الْمَوَاشِيِّ غَنَمًا (١) وَإِبِلًا
وَكُلُّ صِنْفٍ فَلَهُ مَرَاتِبُ
فِي الْإِبِلِ الْخُمْسُ تَكُونُ شَاةٌ
وَكُلُّ خُمْسٍ فَلَهَا شَاةٌ إِلَى
وَأِنْ تَزِدْ خُمْسٌ فَبِنْتُ سَنَةٍ
وَأِنْ تَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِينَ بِسِتٍ
وَأِنْ تَزِدْ عَشْرٌ فَفِيهَا تَجِبُ
وَفِي بَعِيرٍ صَاحِبِ السَّنِينَ
وَأِنْ تَزِدْ سِتًّا عَلَى السَّبْعِينَ
وَأِنْ تُكُنْ إِحْدَى وَتَسْعِينَ عَدَدَ
وَمِائَةٍ مِنْ بَعْدِهَا عِشْرُونَ
وَبَعْدَهَا فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
لَوْ بَلَغَتْ مِنَ الْأَلُوفِ عَدَدًا
وَأَيْتِمَا تَخْتَلِفُ الْأَسْمَاءُ

وَبَقَرًا حَقُّ الزَّكَاةِ حَصَلًا
يَكُونُ مِنْ تَعْدَادِهَا الْوَاجِبُ
وَالْعَشْرُ شَاتَانِ هِيَ الزَّكَاةُ
أَنْ تَبْلُغَ الْعَشْرِينَ عَدًّا كَمَلًا
بِنْتُ مَخَاضٍ تُدْعَى فِي التَّسْمِيَةِ
بِنْتُ لَبُونٍ بِنْتُ عَامِينَ كُسِتُ
بِنْتُ ثَلَاثِ (٢) حَقَّةٌ تُلْقَبُ
جَذَعَةً لِأَرْبَعِ سِنِينَ
لَبُونَتَانِ حَقُّهُمَا يَقِينَا
فَحِقَّتَانِ فَرَضُهَا حُكْمًا وَرَدٌ
وَوَاحِدٌ ثَلَاثَةٌ لَبُونَا
لَبُونَةٌ وَالْحَقَّةُ (٣) لِلْخُمْسِينَ
وَهَكَذَا الْبَاقِرُ فِيمَا وَرَدَا
وَالسِّنُّ وَالْحُكْمُ بِهَا سَوَاءٌ

(١) غنما : غنما وما بعده منصوبان على التمييز ، ويجوز نصبها على الحال .

(٢) بنت ثلاث : أى بنت ثلاث سنين ، وحقه منصوب على انه مفعول ثانٍ لَتُلْقَبُ والأول محذوف وهو الضمير العائد إليها تسمى هي حقه .

(٣) الحقة : وفي نسخة والحق بحذف الهاء لإقامة الوزن وعلى ما في هذه النسخة فهي بسكون الهاء للضرورة .

وَلَيْسَ فِي قَتُوبِهِ (١) الْمَعَامِلُ شَيْءٌ وَلَا فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلُ
وَإِنَّمَا تُكُونُ فِي السَّوَائِمِ لَا فِي الْعُلُوفَاتِ مِنَ الْبَهَائِمِ
وَقَرَضُهَا فِي سِنِّهَا الْمَذْكُورِ مِنَ الْإِنَاثِ لِأَمِنْ الذُّكُورِ
إِلَّا مَخَاضًا عُدِمَتْ فَيَكْفِي ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ فِي الْوُصْفِ
وَلَيْسَ فِيمَا بَيْنَ ذِي الْأَعْدَادِ فَرِيضَةٌ تُنْقَلُ بِالْإِسْنَادِ

ذكر زكاة الغنم

فِي الْأَرْبَعِينَ الشَّاةَ شَاةٌ تَلْزَمُ وَتُكْفَيْنَ حَتَّى تَزِيدَ الْغَنَمُ
تَزِيدُ وَاحِدًا عَلَى الْعِشْرِينَ وَمِئَةِ شَائِينَ يَأْخُذُونَا
وَمِائَتَانِ بَعْدَهُنَّ وَاحِدَةً فِيهَا ثَلَاثٌ مِنْ شِيَاهِ زَائِدَةٍ
فِي أَرْبَعٍ مِنَ الْمِئِينَ أَرْبَعُ مِنَ الشِّيَاهِ تَوْحَدَنَّ وَتُرْفَعُ
وَبَعْدَهَا شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةٍ حَتَّى تَفُوتَ حَصْرُهَا مِنْ كَثْرَةٍ
وَقِيلَ أَرْبَعُ الشِّيَاهِ تَلْزَمُ وَاحِدَةً مَعَ ثَلَاثٍ تُعْلَمُ
لَا تَوْحَدَنَّ أَكُولَةٌ وَرُبَا (٢) وَسَخْلَةٌ وَالْفَحْلُ حَيْثُ أَلْبَا
وَشَارِفٌ وَحَزْرَاثُ النَّاسِ (٣) وَتَوْحَدُ الْوُسْطَى مِنَ الْأَجْناسِ

(١) القُتُوبَةُ : هِيَ الَّتِي يَحْمِلُ عَلَيْهَا الرَّاعِي مَتَاعَهُ وَهِيَ بَفَتْحِ الْقَافِ .

(٢) قَوْلُهُ : « أَكُولَةٌ » أَخْ « الْأَكُولَةُ الشَّاةُ تَطْعَمُ فِي الْمَنْزِلِ لِتُسَمِّنَ وَالرُّبَا : الَّتِي تَرْتِي وَلَدَهَا وَالسَّخْلَةُ : الصَّغِيرَةُ مِنَ الْغَنَمِ ، وَالْفَحْلُ : الثَّيْسُ الَّذِي يَنْزُو عَلَى الْإِنَاثِ .

(٣) الشَّارِفُ : الْمُسْنَةُ ، وَحَزْرَاثُ الْمَالِ أَخْيَارُهُ ، وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا أَنَّ لَا يَأْخُذُ السَّاعِي شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ السَّتَةِ ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ الْوَسْطَى ، وَهُوَ مَا لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَلَا حَيْفَ عَلَى الزَّكَاةِ .

وَهِيَ الَّتِي تُصْلَحُ لِلتَّضَحِّيَةِ تُعَرَّفُ فِي الْأَسْنَانِ بِالثَّنِيَّةِ
وَالجَذْعُ السَّمِينُ قِيلَ يَصْلَحُ إِذَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ أَصْلَحُ (١)
وَأِنْ تَكُنْ جَمِيعُهَا سَخَالًا فَلَا تُحَدِّثُ مِنْهَا جَائِزٌ كَمَالًا
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَا فُرِضَ كَذَلِكَ الْخِلَافُ فِيمَا قَدْ مَرَضَ
وَلَيْسَ فِيمَا بَيْنَ الرَّثْبَتَيْنِ فَرِيضَةٌ بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ

(١) أصلح : كذا في هذه النسخة بالرفع ولعله على إلغاء رأى أو لأجل الضرورة أو لعدم اللبس بالفاعل ، وذلك جائز ، وفي بعض النسخ (يصلح) .

باب إنفاذ الزكاة

وَهِيَ عَلَى صِنْفَيْنِ صِنْفٌ حَوْلِي كَذَهَبَ وَفِضَّةٌ وَمَتَجَرٍ وَالثَّانِي بِالْحَصَادِ وَهُوَ الثَّمَرُ فَتُدْفَعُ لِلْإِمَامِ الْعَادِلِ يَجْعَلُهَا فِيمَا بِهِ قَدْ أَمَرَ وَعَامِلٍ لَهَا وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ كَالْجِهَادِ وَفِي الْمُؤَلَّفِينَ لِلْإِسْلَامِ وَقِيلَ سَهْمٌ هَؤُلَاءِ تُسَخَا بِآيَةٍ فِي مُحْكَمٍ مِنَ السُّورِ وَأَظْهَرَ الْفَارُوقُ هَذَا الْحُكْمَ وَقِيلَ إِنَّ سَهْمَهُمْ مُعَلَّقٌ فَيَنْتَفَى عِنْدَ انْتِفَاءِ الْمَعْنَى

إِنْفَاذُهُ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَعَنَمٍ وَإِبِلٍ وَبَقَرٍ وَالْخُلْفَ فِي تَعْجِيلِ كُلِّ ذَكَرُوا عِنْدَ وُجُودِهِ بِحُكْمٍ عَادِلٍ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَجِنْسِ الْفُقَرَاءِ وَغَارِمٍ لَا مُسْرِفٍ مُرْتَابٍ وَابْنِ سَبِيلٍ نَازِحِ الْبِلَادِ قَوْمٌ (١) إِلَيْهِمْ حَاجَةٌ الْإِمَامُ مِنْ بَعْدِهِمَا الْإِسْلَامُ فِينَا رَسَخَا مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ كَفَرَ فِي زَمَنِ الصَّدِّيقِ حَتَّى تَمَّا بِحَاجَةِ الْإِمَامِ وَهُوَ أَوْفَقُ وَيَبْقَى مَعَ بَقَائِهِ وَيُعْنَى (٢)

(١) قوم : خبر لمبتدأ محذوف أى هم قوم .

(٢) ويعنى : أى يعتنى به .

وَمَنْ غَنِيَ بِدَوْلِ الْأَيَّامِ أَجَارُهُ لِحَاجَةِ الْإِمَامِ
 تُقْبَضُ مِنْ مَوَاضِعِ الْأَمْوَالِ يَسْعَى إِلَيْهَا مُصْطَفَى الْعُمَالِ
 إِلَّا التُّقُودَ وَالَّذِي تَفَرَّعَا مِنْهَا فَيَأْتُونَ بِهَا لِمَنْ سَعَى
 وَمَنْ أَبِي مِنْ دَفْعِهَا إِلَيْهِ بِحَقِّهَا قَاتِلَهُمْ عَلَيْهِ
 وَلَا تَصِحُّ أَبَدًا جَبَايَاهُ إِلَّا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ حِمَايَاهُ
 وَحَدَّثَهَا أَنْ يَحْمِيَ الْبِلَادَا وَيَمْنَعَنَّ الظُّلْمَ وَالْفَسَادَا
 وَذَاكَ دَفْعُ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ أَقَاصِي الْأَرْضِ (١)
 لَكِنَّهُ يُدَافِعَنَّ بِهِمْ وَيَجْهَدَنَّ لِهِمْ إِلَّا إِذَا عَامًّا حَمَى كَمَالًا
 إِلَّا الثَّمَارَ قِيلَ يَنْعَشَا وَإِذَا عَامًّا حَمَى كَمَالًا
 وَالْخُلْفُ مَهْمَا أَكَلَ الْجَابُونَا يَنْعَشَا وَإِذَا عَامًّا حَمَى كَمَالًا
 بَغِيرِ إِذْنٍ مَنْ لَهُمْ قَدْ أَمَرَا لَكِنَّهُ يُدَافِعَنَّ بِهِمْ
 وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ إِذْ تَقَهَّقَرَا وَإِذَا عَامًّا حَمَى كَمَالًا
 وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا تُشِيرُ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ أَقَاصِي الْأَرْضِ (١)
 كَذَلِكَ إِنْ أَعْطَوْكَ مِمَّا جَمَعُوا وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ إِذْ تَقَهَّقَرَا
 وَرَكَ مَاقَدْ أَحَدَ الْجَبَّارُ وَإِذَا عَامًّا حَمَى كَمَالًا
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ كَيْلِ أَحَدَا وَمَا عَلَيْهِ مِنْ أَقَاصِي الْأَرْضِ (١)

(١) قوله : «وما عليه من أقاصي الأرض» يعني إنما عليه أن يدفع ظلم بعض رعيته عن بعض وليس عليه أن يحمي عنهم العدو الذي يأتيهم من بعيد ، ولكنه يدافعهم فيكون هو وهم سواء في حكم الدفاع عن الجَمَى والحرم .

(٢) المصطاح : هو اليدر أي الموضع الذي تجفف فيه الثمار ، ويقال له الجرين .

وَزَكَّ مَا يَبْقَى مِنَ الْأَمْوَالِ فِي زَمَانِ الْجَوْرِ كُلِّ يُنْفَذُ إِلَّا إِذَا مَا اتَّفَقُوا وَقَدَّمُوا يَجْعَلُهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَشْرُوعِ يَكُونُ فِي حُكْمِ الْإِمَامِ لَهُمْ وَذَلِكَ قَبْلَ زَمَنِ التَّضْيِيعِ وَمَنْ تَوَلَّى أَمْرَهَا تَخِيَرًا يُقَدِّمُ الْأَفْضَلَ ثُمَّ الْأَفْضَلَا وَقِيلَ بَلْ تُخَصُّ أَهْلُ الْوَرَعِ فَلَيْسَ تُعْطَى أَبَدًا لِعَاصِيٍ وَلَيْسَ تُعْطَى لِذَوِي الْخِلَافِ وَقِيلَ مَنْ يَدْفَعُهَا لِمُسْلِمٍ وَلَيْسَ تُعْطَى فِي شِرَاءٍ مُصْحَفٍ وَكَفَنِ الْمَيْتِ وَلَا فِي دَيْنِهِ وَقِيلَ بَلْ يَحُجُّ مِنْهَا ذُو غَنَا (٤) وَالضَّيْفُ مِنْ زَكَاتِهِ لَا يُطْعَمُهُ

مِنْ مَبْلَغِ الصَّاعِ أَوْ الْمِكْيَالِ زَكَاتُهُ وَذَلِكَ هُوَ الْمَنْفَذُ حَبْرًا (١) بِإِنْفَادِ الزَّكَاةِ يُعْلَمُ فَإِنَّهُ جَامِعَةٌ الْجَمِيعِ فَيَدْفَعُونَهَا وَيَجْزِي عَنْهُمْ قَدْ كَانَ فِي الْأَشْيَاخِ لِلرَّبِيعِ (٢) فَيَدْفَعْنَهَا لِخَيْرِ الْفُقَرَا وَمَذْهَبُ الْحَقِّ عَلَى مَنْ عَدَلَا (٣) مِنْ ذُونِ مَنْ عَصَى وَأَهْلُ الْبِدْعِ لِأَنَّهُ يَقْوَى عَلَى الْمَعَاصِي مَعَ وُجُودِ صَحْبِنَا الْعُقَّافِ لَوْ عَاصِيًا مُبْتَدِعًا لَمْ يَغْرَمْ وَلَا بِنَاءٍ مَسْجِدٍ مُشْرِفٍ وَلَا لِحَجِّ الْبَيْتِ أَهْلُ دِينِهِ لِلْمُسْلِمِينَ وَكَذَلِكَ ذُو غَنَا إِلَّا إِذَا بَدَفَعَ ذَلِكَ يُعْلَمُهُ

(١) حبرا : عالم .

(٢) يعنى الإمام احدث الربيع بن حبيب ابن عمرو الفراهيدى الأزدي أحد تلاميذ أبى عبيده مسلم بن أبى كريمة .

(٣) «على من عدلا» : أى دون من عدل عن الحق .

(٤) المراد بقوله «ذو غنا» أى الذى يستغنى به المسلمون ، كالعالم والقائم بمصالح المسلمين وأمورهم و (ذو الغنا) هو العاني فيها بالسعي والجبابة .

وَقِيلَ لَا يَلْزُمُهُ الْإِعْلَامُ
أَمَّا الَّذِي يَحْتَاجُ لِلْعِلَاجِ
وَاللَّحْمِ إِذْ يَحْتَاجُ لِلذَّبَاحِ
فَدَفْعُ ذَا وَنَحْوِهِ تَبْدِيلُ
فَالْفَرَضُ غَيْرُ مَالِهِمْ قَدْ دَفَعَا
لِلضَّيْفِ حَقُّ غَيْرِ ذِي الزَّكَاةِ
وَفِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى مَفْرُوضُ
أَمَّا الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْأَثَارِ
فَذَاكَ لِلْإِمَامِ أَوْ عُمَالِهِ
وَقِيلَ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ
وَلَا لِمَنْ أَهْلُ الْغِنَى تَعُولُهُ
وَلَا مُكَافَأَةٌ عَنِ الْأَمْوَالِ
وَالْخُلْفُ فِي إِعْطَاءِ مَنْ أَبَانَا
فَقِيلَ إِنَّ أَبَانَهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ
وَهَكَذَا عَطِيَّةُ الزَّوْجَاتِ
وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ يُعْطِيهَا
وَدَفْعُ بَعْضِهَا إِلَى الْبَيْدَارِ (١)
وَمَنْ لَهُ فِي التَّجَرِّ رِبْحٌ يَكْفِي
وَمَنْ رَأَى شِعَارَ الْاِفْتِقَارِ
وَمَا عَلَيْهِ لَازِمًا أَنْ يَسْأَلَهُ

وَذَلِكَ التَّمْرُ أَوْ الطَّعَامُ
كَالْأُرْزِ إِذْ يَحْتَاجُ لِلإِضْجَاحِ
وَبَعْدَهُ يَحْتَاجُ لِلإِضْلَاحِ
لِوَاجِبِ عَيْنِهِ الرَّسُولِ
فَلَا أُجِيزُ مِثْلَ ذَا أَنْ يَدْفَعَا
جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ ثِقَاتِ
وَالْفَرَضُ مَعَ عُمَالِهِ مَقْبُوضُ
مِنَ الْجَوَازِ عَنْ ذَوِي الْأَبْصَارِ
لَا لِلَّذِي يَدْفَعُهَا مِنْ مَالِهِ
مَنْ كَانَ ذَا يُسْرِ وَذَا أَقْوَاتِ
لَأَنَّهُ كَمِثْلُ مَنْ يَعُولُهُ
وَلَا مُحَابَاةً لِأَجْلِ حَالِ
مِنْ وَلَدِهِ عَنْ عَوْلِهِ عَيَانَا
يُعْطِيهِ مِنْهَا فَلَيْسَ يَجْزِينَ
لَا يُعْطِيهَا الزَّوْجُ مِنَ الزَّكَاةِ
لَغَيْرِ مَا يَلْزُمُهُ إِلَيْهَا
يَجُوزُ إِنْ كَانَ أَحَا افْتِقَارِ
لَا يُعْطَى وَالْخُلْفُ إِذَا لَمْ يَكْفِ
فِي أَحَدٍ أَعْطَاهُ لِلشُّعَارِ
أَخَافُ إِنْ يَسْأَلُهُ أَنْ يُخْجَلَهُ

(١) البیدار : هو العامل في الحرث ؛ لغة عمانية مشهورة وقد اشتق من البیدر .

وإن بين من بعد ذا غناه لأن علمه إلى باريه ومشتري شيئاً من الأصول قيل له من الزكاة يأخذ وجهه لأن ذلك غارم قلت ولكن ينبغي أن يشترط وقد أتى النهي عن التأثر وقيل من زكاته قد خلطاً وقام يعطى الفقراء منها فجائز إن كان من أعطاه وتارك الزكاة أغواً ولم فالبعض أقصى الظن قالوا يتبع وبعضهم قال زكاة عام ومن يكن قد شك هل أخرجها وإن يكن قد شك بعد الوقت لا تقبل الزكاة من صبي من والد أو من وصي كانا فيلزم الوالد أن يخرجها يلزمه قد قيل في الآثار وبعضهم قد قال لا عليه يحفظها له إلى أن يبلغا

فلا ضمان عندهم يعيشه لكن عليه رده إليه نسيئة بالدين فوق حول يقضى به عما اشترى ويؤخذ وسهمه من الزكاة لازم بآله غير مكاتر فقط بها فلا تعطى لذي تأثر في ماله تعمداً لا غلطاً شيئاً فشيئاً ونواه عنها من أهلها والخلط لآثراه يدر الذي ضيعه وقد ندم وهو صواب عدله لا يدفع تجزيه عن ذلك بالتمام فلازم عليه أن يخرجها فلا عليه عند كل مفتي إلا برأى ذلك الولي أو من وكيل أظهر الإحساناً والخلف في سواه إن أخرجها وبعضهم قد قال بالخيار ولا له يتركها لديه ويخبرته بها مبلغاً

وَيَلْزَمُ الْيَتِيمَ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِيمَا بِهِ أَخْبَرَهُ وَحَقَّقَهُ
 وَفِيهِ قَوْلٌ إِنَّهَا لَا تَلْزَمُهُ عِنْدَ الَّذِي إِنْفَاذُهَا يُلْزَمُهُ
 لِأَنَّهُ فِي فِعْلِهِ قَدْ ضَيَّعَ فَقَوْلُهُ بَاقِيَةٌ نَفْسُ ادِّعَا
 وَلَا تَوَكَّلْ (١) لِفَتَى لَا يُخْرِجُ زَكَاةَ مَالِهِ فَذَاكَ حَرَجُ
 كَفَى بِهَذَا أَنْ يَكُونَ خَائِنًا فَلَا تَكُنْ لِحَاثِنٍ مُعَاوِنًا
 إِلَّا إِذَا إِنْفَاذُهَا تَشْتَرِطُ وَهُوَ يُجِيزُ ذَاكَ أَوْ يُسَلِّطُ

خاتمة في الجزية

وَالْمُشْرِكُونَ مِنْهُمْ الْحَرْبِيُّ وَاللَّهُمَّ (٢) وَمِنْهُمْ الدِّمِّي
 وَالْكُلُّ يَأْتِي ذِكْرُهُ فِي بَابِهِ وَهَاهُنَا نَذْكُرُ بَعْضَ مَا بِهِ
 فَاَلْمُشْرِكُ الْحَرْبِيُّ مَهْمَا قَدِمَا إِلَى بِلَادِنَا وَنَالَهُ الْجِمَى
 يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعَشْرُ مِنْ أَمْوَالِهِ لَا طَهْرَةَ لَكِنْ لِيَصُونَ حَالَهُ
 وَقِيلَ بَلْ نَأْخُذُ مِثْلَ مَا أَخَذَ سُلْطَانُهُمْ مِمَّنْ بَأَرْضِهِ نَفْذُ
 وَهِيَ عُقُوبَةٌ لَهُمْ بِمِثْلِ مَا قَدْ فَعَلُوهُ فِي الَّذِي قَدْ أَسْلَمَا
 وَمَنْ يَكُنْ فِي ذِمَّةِ الْإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ شَوْكَةِ الْإِسْلَامِ
 تُوْخَذُ مِنْهُمْ جِزْيَةُ الصَّغَارِ بِحَدِّ مَا تَرَاهُ مِنْ مِقْدَارِ
 وَلَا زَكَاةَ أَبَدًا عَلَيْهِمْ إِنَّ الزَّكَاةَ لِلَّذِينَ أَسْلَمُوا
 طَهَارَةً لِمَالِهِ مِنَ الْحَبْثِ وَحُجَّةً لِحَالِهِ عَنِ الْحَدِّثِ

(١) توكل : بفتح التاء واصله ولا تتوكل فحذف إحدى التائين تخفيفا .

(٢) اللَّهُمَّ : أي أَسْأَلُكُمْ .

فَأَيْنَ ذَا الْكَافِرِ مِنْ ذَا الْحَالِ
وَحِينَ مَا أَبَى نَصَارَى تَغْلِبِ
وَطَلَبُوا أَنْ يَدْفَعُوا الزَّكَاةَ
صَالِحَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (١)
وَهِيَ سِيَاسَةٌ أَرَاهُ اللَّهُ
وَتَدْخُلُ الْمَجُوسُ تَحْتَ الذِّمَّةِ
سُنَّتُهُمْ فِي ذَاكَ كَالْكِتَابِيِّ
فَضَيَّعُوهُ خَابَ مَنْ قَدْ ضَيَّعَا
كَذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
لَهُمْ مِنَ الْإِنْجِيلِ وَالتَّوْرَةِ
لَا يَعْرِفُونَ أَيُّهَا الْمَنْزِلُ
إِنْ آمَنُوا بِالْكَلِّ كَانُوا فِي غَلْطٍ
وَالْحَقُّ وَاحِدٌ وَلَيْسَ يُدْرَى
فَكَانَ حَظُّهُمْ مِنَ الْكِتَابِ
فَسَأَلَ اللَّهُ بَقَا الْقُرْآنِ
وَنَسَأَلَنَّهُ بَأْنَ يُوفَّقَا
وَأَنْ يُنِيلَنَا مِنَ الْإِيْمَانِ
وَاحْتِمَ لَنَا اللَّهُمَّ بِالْخَيْرَاتِ

لَا تَحْسَبِ الزَّكَاةَ غُرْمَ مَالٍ
مِنْ جِزْيَةِ الصَّغَارِ فِي الْمُنْقَلَبِ
وَدُونِهَا تَوَعَّدُوا الشُّتَاءَا
بِضَعْفِهَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ
صَوَابَهَا وَخَيْرَهَا أَعْطَاهُ
إِذَا أَقْرَأُوا بِصَغَارِ الْجِزْيَةِ
وَقِيلَ هُمْ كَانُوا أُولَى كِتَابٍ
وَبِالضِّيَاعِ عَنْهُمْ قَدْ رُفِعَا
قَدْ ضَيَّعُوا فَهَاهُمْ حَيَارَى
عِدَّةُ نُسَخَاتٍ مُحَرَّفَاتٍ
فَأَمْرُهُمْ فِي ذَاكَ أَمْرٌ مُشْكَلٌ
أَوْ تَرَكُوا الْجَمِيعَ كَانُوا فِي شَطَطٍ
عِنْدَهُمْ فَيَقْصِدُونَهُ جَهْرًا
ضَلَالُهُمْ عَنْ سُنَنِ (٢) الصَّوَابِ
فِينَا إِلَى انْقِضَاءِ ذَا الزَّمَانِ
أَمَّتْنَا عَلَى الْمَعَالِيِ وَالتَّقَى
أَوْفَرَ حَظًّا وَمِنْ الْإِحْسَانِ
فَأَنْتَ رَبِّي وَاسِعُ الْهَبَاتِ

(١) يعني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

(٢) السنن : بالفتح الطريق .

كتاب الحج

الْحَجُّ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ لِلْمُسْتَطِيعِ ظَاهِرُ الْإِلْزَامِ
 قَدْ ابْتَلَى اللَّهُ بِهِ الْعِبَادَا إِنْ عَرَفُوا أَوْ جَهِلُوا الْمُرَادَا
 تَعْبُدًا عَلَيْنَا الْأُمِّيَّالُ وَمَالَنَا التَّقِيرُ وَالْجِدَالُ
 مَوَاضِعُ (١) عَظَمَهَا وَأَوْجَبَا تَعْظِيمَهَا وَفِي الْوُصُولِ رَغْبَا
 جَعَلَهَا مَنَاسِكَا لِلأُمَّةِ وَمَوْجِبَاتٍ لِحَصُولِ الرَّحْمَةِ
 فَمَنْ يُعَظِّمُ تِلْكَ الشَّعَائِرَا حَازَ مِنَ التَّقْوَى لِبَاسًا سَاتِرَا
 وَنَالَ أَجْرًا وَثَوَابًا وَافِرَا وَصَارَ عَبْدًا طَائِعًا وَشَاكِرَا
 وَمَنْ تَوَلَّى عَنْهُ فَاللَّهُ غَنِي وَإِنَّمَا يَضُرُّ نَفْسَهُ الدَّنِي

باب الاستطاعة

مِنْ لُطْفِهِ لَمْ يُوجِبْهُ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا أَوْجَبَهُ وَحَقَّقَا
 عَلَى غَنَى مُوسِرٍ بِالزَّادِ لَهُ وَلِلْأَهْلِينَ وَالْأَوْلَادِ
 مَعَ الْأَمَانِ وَوُجُودِ الرَّاحِلَةِ فَهَذِهِ فِيهِ شُرُوطٌ حَاصِلَةٌ
 بَعْدَ قَضَاءِ الدِّينِ وَالضَّمَانِ عَمَّا جَنَى فِي سَالِفِ الزَّمَانِ
 إِنْ وُجِدَ الْمَذْكُورُ فِي أَشْهُرِهِ عَلَيْهِ يَسْعَى لِتَامِ أَمْرِهِ
 أَشْهُرُهُ شَوَّالٌ مَعَ ذِي الْقَعْدَةِ وَالْعَشْرِ السَّابِقَاتِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ

(١) مواضع : يجوز أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هي مواضع ويجوز أن تكون مبتدأ محذوف خبره تقديره هنالك مواضع .

وَيَبْدَأُ الْخَارِجُ بِالْإِحْلَاصِ وَبَعْدَهُ يُكْفَرُ الْأَيْمَانَا خُرُوجُهُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَبَعْدَ هَذَا يَقْصِدُ الطَّرِيقَا فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الرَّفِيقِ يُوسِّعُ الزَّادَ لِكَيَّ يَتَّسِعَا وَجَائِزُ رُكُوبُ هَذَا الْبَحْرِ وَكَرْهُوهُ لَاتِمَاسِ الْفَضْلِ فَاللَّهُ بِالْفُلْكِ عَلَيْنَا ائْتَمَّا لَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ قَدْ قَالَا وَإِنْ سَبِيلُ الْبَرِّ قَدْ تَعَدَّرَا لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَخُوفِ فَيَنْوِي الْحَجَّ مَتَى اسْتَطَاعَا وَقِيلَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُحْجَّ وَتَقْضِيَ مِنْهُ دَيْنَهَا إِنْ حَضَرَا لِأَنَّهُ مِنْ مَالِهَا الْمَقْدَرِ وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَجِدَنَّ مُحَرَّمَا

وَمِنْ حُقُوقِ النَّاسِ بِالْخِلَاصِ وَيَصِلُ الْأَرْحَامَ وَالْجِيرَانَا يَوْمَ الْخَمِيسِ جَاءَ فِي الْآثَارِ لِحَجِّهِ وَيَصْحَبُ الرَّفِيقَا مُقَدَّمٌ أَيْضًا عَلَى الطَّرِيقِ خُلُقُهُ فَيُعْطِينَ أَوْ يَمْنَعَا لِلْحَجِّ وَالْجِهَادِ قَطْعًا قَادِرٍ وَلَا أَرَى صَوَابَ هَذَا الْفَضْلِ بِفَضْلِهِ فَكَيْفَ يُمْنَعَا فَالْمَنْعُ لَا أَرَى لَهُ مَجَالًا وَلَا يُطِيقُ الْبَحْرَ يَوْمًا غَدَرًا فِي حَقِّهِ وَالَّذِينَ لِلرَّءُوفِ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ أَضَاعَا مِنْ مَهْرَهَا لَوْ زَوَّجَهَا قَدْ ضَحَّا (١) وَفِطْرَةَ الْأَبْدَانِ (٢) فَلْتَفْطُرَا فَرُوجُهَا لَيْسَ لَهُ مِنْ غَيْرِ يَسْعُهَا الْقَعُودُ (٣) عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

(١) ضحّا : ضحى أى صاح إنكاراً عليها .

(٢) أى زكاة الفطر .

(٣) قوله : يسعها القعود ... الخ ، يحتمل أنه أراد بذلك أنها يسعها القعود عن الخروج للحج لكونها معذورة ، ويحتمل أن يكون أراد أنها يسعها القعود أى الخروج مع العلماء ، وأراد بالعلماء الثقات ، وفاقا لما قاله بعض العلماء ، وأنها يسعها السفر بجميعة ثقات المسلمين والله أعلم .

وَالْخُلْفُ فِي إِزَامِهَا الْوَصِيَّةُ مَعَ وُجُودِ الْمَالِ فِي الْقَضِيَّةِ
وَالْعَبْدُ إِنْ حَجَّ وَبَعْدَ حُرِّرَا فَالْخُلْفُ فِي إِجْزَائِهِ قَدْ ذُكِّرَا
كَذَلِكَ الصَّبِيُّ فِي صِبَاهُ إِنْ حَجَّ قِيلَ حَجُّهُ أَجْزَاهُ
لَوْ كَانَ مِنْ بَعْدِ الْبُلُوغِ اسْتَغْنَى وَوَجَدَ الزَّادَ وَكُلَّ مَعْنَى
وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحُلْمِ (١) يَحُجُّ وَهُوَ قَرَضُ كُلِّ مُسْلِمٍ

باب النيابة في الحج

مَنْ وَجَدَ اسْتِطَاعَةً عَلَيْهِ بِالْفَوْرِ أَنْ يُعَجِّلَنَّ إِلَيْهِ
هَمَّ أَبُو حَفْصٍ بِضَرْبِ الْأَجَلِ وَجَعَلَ جِزِيَّةً عَلَى التَّمَهُّلِ
لَأَنَّهُ يُشْعِرُ بِالتَّهَاوُنِ وَهُوَ عَلَامَةُ الضَّلَالِ الْبَائِنِ
وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ إِنْ تَمَهَّلَا مِنْ سَنَةٍ لِسَنَةٍ لِأُمُهِمَلَا
فَإِنْ غَشَاهُ الْمَوْتُ ضَاقَ وَقْتُهُ وَنَابَ عَنْهُ ابْنُهُ أَوْ أُخْتُهُ
يُوصِي بِهِ كَمَثَلِ دَيْنِ الْخُلُقِ كَذَاكَ فِي الْمَثَالِ دَيْنُ الْحَقِّ
بَلْ أَنَّهُ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ لَأَنَّهُ لَاغْنَى (٢) الْأَغْنِيَاءِ
وَقَدْ أَتَتْ نِيَابَةُ الْقَرِيبِ فِي فِعْلِهِ مِنْ سُنَّةِ الْحَبِيبِ
فَلَيْسَ لِلْإِنْكَارِ مَعْنَى يُقْبَلُ بَعْدَ الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ يُنْقَلُ
لَكِنَّمَا ذَلِكَ حَيْثُ يُعْذَرُ لَا حَيْثُ مَاتَهَاوُنًا يُؤَخَّرُ

(١) الحلم : البلوغ لقوله تعالى «فإذا بلغ الأطفال منكم الحلم» .

(٢) قوله : «لأغنى» بفتح اللام أي الله سبحانه وتعالى هو أغنى الأغنياء ، وذكرها بمعنى

أن ذلك الحق هو الله ، وهو أغنى الأغنياء ، فهو أحق بالقضاء .

وَأَكْثَرُ النَّاسِ يُوْخِرُونَا وَهُمْ لَعَمْرُ اللَّهِ مَعْرُورُونَ وَلَا يَنْتُوبُ عَنْ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ فَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ وَلَا يَنْتُوبُ الطِّفْلُ حَتَّى يَبْلُغَا وَامْرَأَةٌ تَنْتُوبُ عَنْ أَبِيهَا كَذَلِكَ الْأَعْمَى عَنِ الْبَصِيرِ وَخَارِجٌ بِالْحَجِّ عَنْ سِوَاهُ يُجْزِيهِ إِحْرَامٌ لَهُ بِالنِّسَةِ وَذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُ وَرَبِّهِ وَمَنْ عَلَيْهِ حِجٌّ أَوْصَى بِهَا فِي كُلِّ عَامٍ حَجَّةً وَقِيلَا

وَأَنَّهُ كَالَّذِينَ يَزْعُمُونَ بِزُخْرَفِ الْقَوْلِ مُخَادِعُونَ يُؤَدِّينَ مَا عَلَيْهِ يَلْزَمُنَ وَرَحَّصُوا لِمَنْ بِهِ اضْطِرَارٌ وَيَصْلُحْنَ أَنْ يُرَى مُبْلَغًا وَهَكَذَا تَنْتُوبُ عَنْ أُخِيهَا كَذَلِكَ الْعَبْدُ مَعَ الْأَجِيرِ فَنَسِيَ (١) الْأَسْمَ لَذَلِكَ مَا هُوَ عَنْهُ وَفِيهِ يَبْلُغُ الْأُمْنِيَّةُ وَالْحُكْمُ (٢) شَاهِدَانِ عِنْدَ صَحْبِهِ تُؤَدَّى بِالترتيبِ فِي حَسَابِهَا لَا بَأْسَ أَنْ تُقْضَى جَمِيعًا حَوْلًا

باب العمرة

زِيَارَةُ الْبَيْتِ عَلَى التَّمَامِ فِي سَائِرِ الْعَامِ تُسَمَّى عُمْرَةً فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ وَالسَّعْيُ مِنْ لَوَازِمِ الْأَفْعَالِ وَهِيَ لَعَمْرِي حَجَّةٌ صَغِيرَةٌ

مِنَ الطَّوَافِ وَمِنَ الْإِحْرَامِ فَتَعْمُرُ الْبَيْتَ وَتُحْيِي ذِكْرَهُ لَا يُعَدُّ الْبَيْتُ مِنَ التَّرَدَادِ مَا بَيْنَ رَكَعَتَيْهِ وَالْإِحْلَالِ وَعِنْدَهَا فَضَائِلٌ كَثِيرَةٌ

(١) فَنَسِيَ : أي نسي اسم الخارج عنه بالحج .

(٢) قوله : «والحكم» بالرفع على الابتداء ، ويجوز جره عطفًا على الضمير المجرور ، أو على

تقدير في أي عليه في الحكم شاهدها .

فَقِيلَ سُنَّةٌ وَقِيلَ نَجِبٌ وَالْخُلْفُ هَلْ لَنَا تُكْرَرُهَا فِي كُلِّ عَامٍ عُمَرَةٌ كَالْحَجَّةِ مِنْ عُمَرَةٍ لِعُمَرَةٍ يُكْفَرُ مَعْنَى حَدِيثٍ فِي الرَّبِيعِ وَرَدًا وَالْأَمْرُ فِي الْكِتَابِ بِالْإِثْمَامِ وَقِيلَ لَا وَجُوبَ لَكِنْ تُنْدَبُ فِي سَنَةٍ فَقِيلَ تُفْرَدُهَا وَقِيلَ بَلْ تُكْرَرُ فِي سَنَةٍ مَا بَيْنَ ذَلِكَ وَالذُّنُوبُ تُغْفَرُ يُجَوِّزُنَ فِي عَامِهَا التَّعَدُّدًا يَسْتَلْزِمُنَ تَكَرُّارَهَا فِي الْعَامِ

باب الإحرام

وَذَلِكَ أَمْرٌ لَا يَكُونُ أَبَدًا وَلَا يَصِحُّ نُسُكٌ إِلَّا بِهِ وَهَيْئَةُ الْإِحْرَامِ فِي الْأَحْوَالِ فِي مَا كُلٍّ وَمَلْبَسٍ وَفِعْلٍ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ كَذَلِكَ الْمَخِيطُ أَيْضًا يُمْنَعُ وَهَكَذَا لَا يَلْبَسُ الْمَرْعُفَرَا (١)

إِلَّا لِمَنْ تَنَسَّكَ قَدْ قَصَّدا فَهُوَ وَالطَّوَأُ مِنْ إِيْجَابِهِ تُخَالِفُنَّ هَيْئَةَ الْإِحْلَالِ لَا يَلْبَسُ الْأَخْفَافَ غَيْرَ التَّغْلِ فَيَقْطَعْنَ مِنْ كَعْبِهِ الْخُفَيْنِ إِلَّا النِّسَاءَ فَلَهَا لَا يُمْنَعُ وَلَا مُورَسًا^(٢) وَلَا مُعْصَفَرًا^(٣)

(١) المورس : الثوب المصبوغ بالورس ، وهو ضرب من النبات أصفر طيب الرائحة يُصبغ به ، ولعل منه لما فيه من تهيج الباه ، وإنما منع الطيب عن المحرم لأنه يدعو الى الجماع ولأنه مناف لشعار الحج الذي كان منه البعد عن الزينة والترفة ، وملاذ الدنيا المنافية لمقاصد الآخرة والاتصاف بالخشوع ، والعصفر شجر القرطم .

(٢) المزعفر : المصبوغ بالزعفران ، والمورس المصبوغ بالورس ، وهو نبت أصفر ويسمى الخص ، والمعصر المصبوغ بالعصفر ، وهو الشوران بفتح الشين وهو زهر نبت معروف يشبه الزعفران في اللون لا في العرف .

وَيَكْشِفَنَّ الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ مَعًا
وَتُكْشِفُ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا فَقَطُّ
كَذَلِكَ الْحَرِيرُ تُمْنَعُ
كَذَلِكَ الْحُلِيُّ أَيْضًا يُمْنَعُ
وَالْكُحْلُ لِلْمُحْرِمِ لَا بَأْسَ بِهِ
وَيَحْمِلُ الطَّيِّبُ أَخُو الْإِحْرَامِ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَلْصُقَنَّ بَجَنْبِهِ
وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا لِمُحْرِمٍ
وَلَا لَهُ يُزَوِّجُ النِّسَاءَ (١)
قَدْ أَفْسَدَ الْحَجَّ بِذَاكَ الْعَامِ
وَحِجَّةٌ مِنْ قَابِلٍ تَلْزُمُهُ
نَهَى إِلَهُ الْعَرْشِ ذُو الْجَلَالِ
وَهِيَ الْجَمَاعُ وَالْمَعَاصِي وَالْمِرَا
وَاغْتَزَلْنَ الطَّيِّبَ وَالنِّسَاءَ
وَالشَّعْرُ لَا بَأْسَ بِهِ إِنْ أَنْشَدَا (٢)
وَلَا يَقْصُ ظُفْرًا وَلَا شَعْرًا

فَأَنَّهُ عَنْ سِرِّ ذَاكَ مُنْعَا
وَلَا تُغَطِّيهِ فَإِنَّهُ غَلَطُ
وَالطَّيِّبُ أَيْضًا لَا تُقَرَّبَا
وَقَرِطُهَا مِنْ أُذُنِهَا فَتَنْزِعُ
إِنْ كَانَ ذَاكَ حَالِيًا مِنْ طَبِيبِهِ
إِنْ كَانَ لِلْبَيْعِ بِلَا مَلَامٍ
وَلَا يَنَالُهُ بِفَضْلِ ثَوْبِهِ
يُرَاجِعُ الزَّوْجَةَ فَاسْمَعُ وَافْهَمِ
أَوْ يَتَزَوَّجَ غَادَةً حَسَنَاءَ
مَنْ جَامَعَ الْمَرْأَةَ فِي الْإِحْرَامِ
بِهَا قَضَاءٌ لِلَّذِي يَهْدِمُهُ
عَنْ رَفَثٍ (٣) وَالْفِسْقِ وَالْجِدَالِ
فِي الْحَجِّ مِنْهَا يَافَتِي كُنْ حَذِرًا
وَاتْرُكْ بِذَاكَ اللَّغْوَ وَالْمِرَاءَ
لَوْ كَانَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ وَرَدًا
مِنْهُ وَلَا يُؤْثَرَنَّ فِيهِ أَثَرُ

(١) قوله : «ولا له يزوج النساء» الخ، لعل الشيخ نور الدين اقتصر على قول بال منع لكونه أصبح عنده ، وإلا ففي ذلك خلاف مشهور .

(٢) الرفث ما تضمن من الكلام لما يستقبح ذكره من دواعي الجماع والفاظه ، وكناية عن الجماع كما في قوله تعالى «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» أى الإفضاء بالجماع ، وأما الرفث في قوله تعالى «فلا رفث ولا فسوق» الآية فعن ابن الخطاب هو الجماع واقتصر عليه الناظم وهو الصحيح لما ورد أن ابن عباس كان ينشد في الطواف : فهن يمشين بنا هميسا . البيت .

(٣) قوله «إن أنشد» بالبا للفاعل أى أنشده المحرم .

وَقَدْ رَوَى عَنْ بَحْرِنَا الْقَهَّامَةِ وَالشَّعْرُ لَا يُخْلَقُ تَحْتَ الْمَحْجَمِ وَإِنْ آذَنُ ضَرْسُهُ أَبَائُهَا وَمَالُهُ أَنْ يَعْقِدَنَّ عَقْدًا كَذَلِكَ الْكَسْرُ يُجَبِّرُهُ وَيَحْلِقَنَّ لَهُ إِذَا آذَاهُ وَإِنْ يَكُنْ سِوَاهُ قَدْ غَطَّاهُ وَمَا لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَنَا إِلَّا إِذَا مَا كَانَ صَيْدَ بَحْرِ وَأَكُلْ صَيْدَ الْبَرِّ فِي الْإِحْرَامِ وَجَائِزٌ أَنْ يَذْبَحَ الْأَهْلِيَّا مِنْ غَنَمٍ أَوْ مِنْ دَجَاجٍ كَانَا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصَّيْودِ وَيَقْتُلُ الْمُحْرِمُ سَبْعًا تُذَكَّرُ وَعَقْرَبًا وَحِيَّةً غُرَابًا وَقَفَّارَةً وَسَبْعًا أَثَاهُ

لَا بَأْسَ لِلْمُحْرِمِ بِالْحِجَامَةِ إِنْ شَاءَ أَنْ يَسْلَمَ مِنْ حُكْمِ الدَّمِ وَفِدْيَةٍ تَلْزُمُهُ مَكَائِهَا وَرَخَّصُوا فِي الْكَيْسِ أَنْ يُشَدَّ وَالرَّأْسَ مِنْ ضَرْرٍ يُغْطِيَنَّهُ وَفِدْيَةٌ تَلْزَمُ إِنْ أَثَاهُ لَا بَأْسَ إِنْ كَانَ بِلاَ رِضَاهُ لِلصَّيْدِ مُطْلَقًا فَيَقْتُلُنَا فَإِنْ حَلَّهُ أَتَى فِي الذَّكْرِ عِنْدَهُمْ (١) مِنْ جُمْلَةِ الْحَرَامِ وَيَأْكُلْنَ لَحْمَهُ هَيْئًا وَيَأْكُلْنَ بَيْضَهُ عَيَانًا لَا يَدْخُلْنَ فِي جُمْلَةِ الْمُحْدُودِ حِدَاءَةً وَالْكَلْبَ مَهْمَا يَعْقُرُ وَقِيلَ يُرْمَى إِنْ أَتَى الرِّكَابَا وَمِثْلُهَا قِيلَ الَّذِي آذَاهُ (٢)

(١) قوله : «عندهم» أى عند الجمهور ، وبه قال أصحابنا ، وبعضهم يقول بتحريم الاصطياد على المحرم ، ولا يجوز عليه أكله إذا لم يصده هو ، ولا صيد من أجله .

(٢) ورد أيضا في الحديث قتل الذئب والتمر وقتل الوزغ على ما رواه الطبراني «اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة» فمجموع ما ورد قتله عشرة وهي تقتل مطلقا أو إذا خيف منها . فيه خلاف في غير الحية والعقرب وما شاكلها من ذوات السموم ، لأن ضررها غير مأمون مطلقا وقال بعض الأمر بالقتل على عموميه ، والتقيد بالخوف يحتاج إلى دليل ولم يرد .

وَالْبَاغِي إِنْ أَتَاكَ فَأَدْفَعْنَاهُ لَوْ كُنْتَ فِي الدِّفَاعِ تَقْتَلْنَاهُ
وَمَا عَلَيْكَ حَرَجٌ مِنْ ذَاكَ عَنِ الْهَلَاكِ رَبُّنَا نَهَاكَ
لِلَّهِ دَرُّ الشَّرْعِ مَا أَكْرَمَهُ قَدْ رَفَعَ الْبَأْسَ وَقَدْ كَرَّمَهُ (١)
وَالدَّلُّ لَمْ يُشْرَعْ لَنَا فِي مَوْطِنٍ فَمَا الدَّلِيلُ عِنْدَنَا بِمُؤْمِنٍ
عَنِتُّ ذُلًّا قَدْ نُهِينَا عَنْهُ فَالْحِلْمُ وَالتَّقَاةُ (٢) لَيْسَ مِنْهُ

ذكر بدء الإحرام

وَقَاصِدٌ لِنُسُكِ الْإِسْلَامِ لَا يَعْدُونُ مَوَاضِعَ الْإِحْرَامِ
لَا يَعْدُونَهَا وَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ فَإِنْ تَعَدَّى قِيلَ فِيهِ بِالْذَّمِّ
يَلْمَلَمُ مِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ وَذُو الْحُلَيْفَةِ لِكُلِّ مَدَنِيٍّ
وَجُحْفَةُ أَيْضًا لِأَهْلِ الشَّامِ وَقَرْنُ (٣) لَنَجْدِهَا التَّهَامِيٍّ
وَذَاتُ عُرْقٍ لِلْعِرَاقِ وَلِمَنْ أَتَى إِلَيْهَا لَوْ أَتَى مِنَ الْيَمَنِ
كَذَاكَ فِي بَقِيَّةِ الْمَوَاضِعِ لِمَنْ أَتَى مِنْ أَهْلِ وَشَاسِعِ
وَمَنْ يَكُنْ مَحِلَّهُ بِالْقُرْبِ مِنْ مَكَّةَ مِنْ أَهْلِهِ يُلَبِّي
وَمَنْ يَكُنْ بِمَكَّةَ مُقَامُهُ مِنْ مَكَّةَ لَا غَيْرَهَا إِحْرَامُهُ
فَاخْرِمَ مِنَ الْبَطْحَا أَوْ الْمِيزَابِ أَوْ مَسْجِدِ الْجَنِّ مَعَ الْأَصْحَابِ
وَإِنْ يَشَأْ الْعُمْرَةَ يَقْصِدْنَا لِلْحِلِّ ثُمَّ فِيهِ يُحْرَمُنَا

(١) الضمير في (كَرَّمَهُ) عائذٌ إلى المؤمن المقصود بذلك .

(٢) التقاة : التقية . قال الله تعالى «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً» .

(٣) قوله : «وَقَرْنُ» بفتح الراء لاقامة الوزن وإنما هو بإسكانها في الأصل .

وَبَعْدَ ذَا يَطُوفُ ثُمَّ يَسْعَى
فَالْمَوْضِعَانِ الْحِلُّ ثُمَّ الْحَرَمُ
فَإِنْ بَلَغَتْ مَوْضِعَ الْإِحْرَامِ
وَأَذْهَنَ بُدْهَنٍ مَا بِهِ مِنْ طِيبٍ
مِنْ بَعْدِ أَنْ تُصَلَّى رَكَعَتَيْنِ
وَإِنْ يَكُنْ فَرَضٌ فَأَحْرِمْنَا
أَمَّا اللَّزُومُ لَا لُزُومَ فِيهِ
إِذْ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِحْرَامِ
كَذَلِكَ الْوُقُوفُ وَالْمَشَاعِرُ (١)
مِنْ ثُمَّ كَانَتْ النِّسَاءُ الْخِيْضُ
إِلَّا الطَّوْفَ فَإِلَى أَنْ تُطَهَّرَا
وَالْبَسَ إِزَارًا وَرِدَاءً طَهْرًا
وَانْتَصَبْنَ مُلَبَّيًّا تُذَكَّرُ مَا
بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ بِهِمَا
فَمُفْرِدٌ بِالْحَجِّ مَا عَلَيْهِ
فَلَا ذِبَاحَ لَا وَلَا صِيَامًا
وَمُفْرِدٌ بِعُمْرَةٍ لَا يَلْزُمُهُ

فِيَجْمَعَنَّ الْمَوْضِعَيْنِ جَمْعًا
جَمْعُهُمَا فِي التُّسْكِينِ يَلْزَمُ
فَأَحْرِمَ وَلَبَّ حَالِقِ الْأَنَامِ
وَاعْتَاسِلَنَّ بِأَلْمَاءٍ لِلتَّطْيِيبِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضٌ بِذَلِكَ الْحِينَ
مِنْ بَعْدِهِ وَذَلِكَ يَجْزِيَانَا
لَوْ نَجَسًا أَوْ جُنُبًا يَكْفِيهِ
طَهَارَةُ الْأَبْدَانِ بِالتَّمَامِ
وَلَا تُطْفَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرُ
لَا تُمْنَعَنَّ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ يُفَرِّضُ
وَيُحْبَسَنَّ لَهَا الْمَكَارِي (٢) إِنْ طَرَا
لَمْ يُلْبَسَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ طَهَّرَا
قَصْدُهُ مِنَ تُسْكِينِ مُحْرِمًا
فَأَنْتَ قَارِنٌ مُضِيفٌ لَهُمَا
إِلَّا تَمَامَ حَجِّهِ لَدَيْهِ
عَلَيْهِ فِيهِ لَا وَلَا إِطْعَامًا
سِوَى الَّذِي مِنْ فِعْلِهِ يَلْزِمُهُ

(١) قوله : « كذلك الوقوف والمشاعر » أى انها تجزى من الجنب ، إلا الطواف فإن الطهارة شرط فيه .

(٢) قوله : « مكارى » أى الجمال أو الحمارة الذى استأجرته لحملها ، فإنه يُحْبَسُ معها بمكة إلى أن تطهر من حيضها ، وتطوف بالبيت طواف الإفاضة ، وذلك إذا لم يوجد من يحملها إذا لم يقف معها دفعا للضرر .

مَا لَمْ يَكُنْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ اعْتَمَرَ
يَفْعَلُ مَا شَاءَ إِلَى أَنْ حَجَّ
فَذَاكَ ذُو تَمْتَعٍ مُشْتَهَرُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ عَشْرًا كَامِلَةً
وَسَبْعَةً بَعْدَ الرَّجُوعِ تِلْزَمُ
كَفَّارَةُ التَّلَذُّذِ الْمُحَدَّدِ
وَالْخُلْفُ فِي الْهَدْيِ عَلَى مَنْ قَرْنَا
وَالْخُلْفُ فِي السَّعْيِ وَفِي الطَّوَافِ
وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ إِثْنَانِ
لَأَنَّهُ لِلنُّسُكَيْنِ جَمْعًا
وَمَنْ يَكُونُ نَائِبًا فِي الْفِعْلِ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ أَحْرَمَ (٣) الصَّيَّيَا

ثُمَّ أَحَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَاسْتَقَرَّ
فِي عَامِهِ وَبِالتَّلْبِي عَجَا (١)
يَلْزَمُهُ هَدْيٌ هُنَاكَ يَنْحَرُ
ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْقَافِلَةِ (٢)
وَذَاكَ عَنْ تَمْتَعٍ مُتْلِزَمٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجَاوِرًا لِلْمَسْجِدِ
وَلَا أَرَى اللَّزُومَ شَيْئًا بَيْنَا
فَقِيلَ سَعَى وَطَوَّافٌ كَافِي
مِنَ الطَّوَّافِ وَكَذَا سَعْيَانِ
فَوَاجِبٌ فَعْلُهُمَا مُجْتَمِعًا
فَحُكْمُهُ فِي ذَاكَ حُكْمُ الْأَصْلِ
فَمَا جَنَاهُ يَلْزَمُ الْوَلِيَّ

باب الطواف

وَمَنْ يَذُرْ بِالْبَيْتِ لِلتَّعْبُدِ
يَكُونُ فِيهِ الذِّكْرُ وَالتَّسْبِيحُ
سَبْعًا فَذَلِكَ الطَّوَّافُ فَاعْبُدِ
وَالطَّهْرُ فِيهِ شَرْطُهُ الصَّحِيحُ

(١) عَجَا : أى رفع صوته .

(٢) قبل القافلة : أى قبل الرجوع .

(٣) أحرمه أى جعله محرما ، أو أمره بالإحرام ، أو ألْبَسَهُ لباس الإحرام وهو صبي .

وَهُوَ إِلَى قَرَضٍ وَنَفْلٍ يَتَقَسِمُ مِثْلَ الصَّلَاةِ لَكِنْ جُوزَ الْكَلِمِ
فَالْفَرَضُ فِعْلُهُ لِحَالِ الْعُمْرَةِ وَبَعْدَ إِحْلَالٍ لِحَالِ الْحُجَّةِ
وَالنَّفْلُ مَا عَدَاهُمَا فَيُسَدُّ لِمَنْ هُنَاكَ يَفْعَلْنَ وَيَرْغَبُ
يُكْثَرُ فِي الدُّعَاءِ بِالْأَلْحَافِ بِالرُّكْنِ وَالْمِيزَابِ وَالطَّوَافِ
وَجَائِزٌ يَحْفَظُ بِالْأَتَامِلِ عَدَّ الطَّوَافِ وَحَصَى الْجَنَادِلِ
وَبِاللِّسَانِ أَيْ ذَاكَ يَفْعَلُ وَجَائِزٌ لِطَائِفٍ يَشْتَمِلُ
وَمَا بِهِ قَدْ جَازَتْ الصَّلَاةُ جَازَ الطَّوَافُ قَدْ رَوَى الثَّقَاتُ
وغيرُهُ إِعَادَةُ الطَّوَافِ تَلَزَمُهُ قِيلَ بَلَا اخْتِلَافٍ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطُوفَ عَارِي فِي فِعْلٍ ذَاكَ غَضَبُ الْجَبَّارِ
وَاشْرَبَ إِذَا مَا شِئْتَ فِي الطَّوَافِ فَالْحُكْمُ (١) فِي ذَلِكَ غَيْرُ خَافٍ
وَفِي الطَّوَافِ تَبَدَّى بِالْحَجَرِ وَتَحْتَمَنَ بِهِ ثَمَامَ الْأَثَرِ
فَتَجْعَلُ الْبَيْتَ عَلَى الْيَسَارِ حَتَّى تَتِمَّ سَبْعَةُ الْأَدْوَارِ
وَاسْتَلِمِ الرُّكْنَ وَلَا تُزَاحِمَا أَشِرْ إِلَيْهِ إِنْ تَرَى تَزَاحِمَا
وَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَقَامِ تُكُونُ لِلطَّوَافِ كَالْخِتَامِ
وَتَارِكُ الرُّكُوعَ يَرْجِعَنَّ مَا دَامَ بِالْقُرْبِ وَيَرْكَعَنَّ
فَإِنْ مَضَى فَقِيلَ حُجَّةٌ فَسَدَ وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ دَمٌ فَقَدْ (٢)

(١) قوله : « فالحكم » وفي نسخه فالحل .

(٢) قوله : « فقد » أي فقط .

باب السعى

وَالسَّعْيُ بَيْنَ الْمَرَوَتَيْنِ يَلْزَمُ مَحِلَّهُ بَعْدَ الطَّوَافِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهُ مِنْ بَعْدِ تَخْرُجٍ مِنْ بَابِ الصَّفَا وَتَبْتَدِي فَتَحْسِبُ الْمَسِيرَ وَالرُّجُوعَا تُهْرَوْنَ فِي الْمَسِيلِ الْمُتَحَدِرِ وَمَا عَلَى النِّسَاءِ أَنْ تُهْرَوَا كَذَلِكَ الْمَرِيضُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَمَنْ نَسِيَ فَلَمْ يُهْرَوْنَا كَذَاكَ مَنْ يَتْرُكُهُ لِجَهْلِهِ وَمُرْمِلٌ فِي سَعْيِهِ جَمِيعًا وَإِنْ يَكُنْ أَسَاءَ فِي أَفْعَالِهِ وَجَائِزٌ تَسْعَى وَأَنْتَ رَاكِبٌ

فَرَضًا وَقِيلَ سُنَّةٌ فِيهَا دَمٌ فَمَنْ يُقَدِّمُهُ فَغَيْرُ صَائِبٍ طَوَافِهِ فَيُظْفَرْنَ بِالرُّشْدِ بِهِ إِلَى الْمَرَوَةِ سَبْعًا تَفْتَدِي شَوَاطِينِ حَتَّى تُكْمَلَ التَّسْعَا وَتَمْشِينَ فِيَمَا عَدَاهُ مُسْتَقِرٌّ لَكِنَّهَا تُؤْمَرُ أَنْ تُعْجَلَا فَإِنَّهُ بِالْعُدْرِ أَوْلَى فَاغْذُرْ فَقِيلَ بِالنِّسْيَانِ يُغْذَرْنَا بِأَنَّهُ الْمُسْنُونُ عِنْدَ فِعْلِهِ جَهْلًا فَقِيلَ لَا تَرَى التَّضْيِيعَا فَالْتَقِصْ لَا يَدْخُلُ فِي أَعْمَالِهِ وَالْفَضْلُ لِلْمُشَاةِ فَضْلٌ وَاجِبٌ



باب الإحلال

وَذَاكَ مَعْنَى خَالَفَ الْإِحْرَامَا مِنْ النِّسَاءِ وَصَيْدٍ غَيْرِ الْحَرَمِ يُسَاحُ مَا كَانَ بِهِ حَرَامًا وَالْأَكْلُ وَاللِّبَاسُ طَرًّا فَاغْلَمْ

يَكُونُ بَعْدَ السَّغْيِ لِلْمُعْتَمِرِ
وَالصَّيْدِ وَالنِّسَاءِ يُمْنَعَانِ
وَالطَّيِّبُ قَالَ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
وَمَنْ يَسْقُ لِلْهَدْيِ حِينَ اعْتَمَرَ
وَقَارَنَ يُقِيمُ فِي إِحْرَامِهِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ لَهُ
وَالْحَلْقُ وَالتَّقْصِيرُ لِلشُّعُورِ
وَذَاكَ كَالْتَسْلِيمِ لِلْمُصَلَّى
فَالْحَلْقُ أَنْ تَسْتَقْصِينَ^(١) الشَّعْرَا
وَالثَّانِي أَنْ تُقْصِرَنَّ طَوْلَهُ
وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ إِلَّا الثَّانِي
تَأْخُذُ مِنْهُ قَدَرُ أَصْبُعَيْنِ
وَأَيْمَنَ الشَّقِيَيْنِ قَدَّمْنَا
وَأَصْلَحُ الرَّأْسِ يُمَرُّ الْآلَةَ

وَبَعْدَ نَحْرِ النَّسِيكِ الْأَكْبَرِ^(١)
قَبْلَ الطَّوَافِ لِلْمَحَلِّ الثَّانِي
كَمِثْلِهِ وَقِيلَ لَمْ يُحَرِّمًا
فَذَاكَ لَا يُحَلُّ حَتَّى يَنْحَرَا
وَيَعْمَلَ الْحَجَّ إِلَى تَمَامِهِ
يَجْعَلُهُ ثَمَنًا إِهْلَالَهُ
يُسَبِّحُ مَا كَانَ مِنَ الْحُجُورِ
يَخْرُجُ مِنْ تَحْرِيمِهَا لِلْحَلِّ
وَفَضْلُهُ عَلَى سِوَاهُ اشْتَهَرَ
وَتُبْقَيْنَ كَحَالِهَا أُصُولُهُ
فَالْحَلْقُ لَا يَكُونُ فِي النِّسْوَانِ
لِأَرْبَعِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ
فِي الْحَلْقِ وَالْقِبْلَةَ وَجْهَهَا
فِي رَأْسِهِ وَكَانَ ذَا إِحْلَالَةٍ

(١) قوله : «النسيك الأكبر» هو طواف الزيارة والأصغر ما يكون من النحر والحلق قبله فلا يحل له صيد البر ولا النساء الا بعد الطواف ، والخلف في الطيب هذا هو المشهور في ذلك .
(٢) قوله «تستقصين» أى تستأصله بالموسى .

باب عرفة والمشاعر

وَمَنْ يَكُنْ أَحَلَّ مِنْ عُمرَتِهِ
فَقِيلَ إِنْ رَأَى هِلَالَ الْحَجِّ
وَقِيلَ بَلْ يُهْلُ (٢) يَوْمَ التَّروِيَةِ
يُحْرِمُ عِنْدَ بَيْتِهِ مِنْ بَابِهِ
وَهُوَ الشَّهِيرُ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ
وَذَا الْوَدَاعُ بِطَوَافِ الصَّدْرِ
وَاقْصِدْ مِنِّي وَصَلْ فِيهَا الظُّهْرَا
ثُصِّلِي فِيهَا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ (٣)
وَلَا تَجَاوِزَنَّ لِلْمُحَسَّرِ
وَامْضِي وَأَنْتِ دَائِمًا تُلَبِّي
وَبَعْدَ أَنْ تَزُولَ (٤) صَلَّيْنَا
فَصَلِّ عِنْدَ النَّاسِ وَاسْمَعْنَا
وَكُنْ إِلَى الْغُرُوبِ فِي ابْتِهَالٍ
فَإِنَّهَا عَشِيَّةٌ مُبَارَكَةٌ
فَاخِرَةٌ تُبْهَجُ مِنْ تَأْمَلًا
مِنْ فَضْلِهَا وَالْكُلُّ فَضْلُ اللَّهِ

بِحَجَّةٍ يُحْرِمُ مِنْ مَكَّتِهِ
يُهْلُ (١) فِي الْحَالِ بِذَاكَ الْحَجِّ
عِنْدَ الْخُرُوجِ لِمَنَى وَالتَّهْنِئَةِ
وَإِنْ يَشَا فِي الْبَيْتِ مِنْ مِيزَابِهِ
ثُمَّ يُودِّعَنَّ ثُمَّ يَرْحَلُ
يُعْرِفُ فِي عُرْفِهِمُ الْمُشْتَهَرَ
وَالْعَصْرَ ثُمَّ هَكَذَا وَالْفَجْرَا
وَكُنْ بِهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ
قَبْلَ الطُّلُوعِ بَلْ لَهُ فَاتْتِظِرِّ
حَتَّى تُوَافِيَ عَرَفَاتِ الْقُرْبِ
جَمْعًا بِهَا وَلَا تُؤَخَّرْنَا
حُطْبَتُهُ إِنْ قَامَ يَخْطُبُنَا
وَفِي دُعَاءِ كَامِلِ الْأَحْوَالِ
لَيْسَ لَهَا فِي الْحُسْنِ مِنْ مُشَارَكَةٍ
وَتُمنَحُ الْحَيَرَاتُ فِيهَا وَالْعُلَا
بِأَهْلِهَا مَلَائِكًا يُبَاهِي

(١) يُهْلُ : أَي يُحْرِمُ .

(٢) يَهْل : أَي يَحْرِمُ .

(٣) الْخَمْسَ : بِالْخَفْضِ لِلْمَجَاوِرِ كَقَوْلِهِمْ هَذَا حَجَرٌ ضَبَّ خَرِبٌ .

(٤) تَدْخُلُ الزَّوَالَ أَوْ أَرَادَ تَزُولُ الشَّمْسُ .

فَأَخْرَجْنِي عَلَى الْخِيَرَاتِ فِي ذَا الْيَوْمِ
 فَأَسْأَلُ الرَّحْمَنَ مِنْ خَيْرِ نُزُلٍ
 وَاللَّهُ حَسْبِي وَعَلَيْهِ الْمَتَّكِلُ
 وَكَرَّهُوا الصِّيَامَ مِمَّنْ يَقِفُ
 وَالطُّهْرُ فِيهَا مُسْتَحَبٌّ فَأَعْرِفَا
 وَالنَّفْسَاءُ مِثْلَهَا وَالْجُنُبُ
 وَلَا وَقُوفٌ لِلَّذِي قَدْ سَكِرَا
 وَإِنْ يَكُنْ دَرَى وَلَوْ قَلِيلًا
 وَعَرَفَاتٌ لِلْوُقُوفِ مَوْضِعُ
 وَأَرْضُهَا تَضُمُّ الْوَاقِفِينَ
 وَعَرْنَةٌ لَيْسَ لَنَا بِمَوْقِفٍ
 مَوْضِعُهَا الْمَعْرُوفُ دُونَ عَرَفَةَ
 وَلَا تُفِضُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ
 مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ الْعَرَبُ
 وَسَرٌّ وَلَا تُصَلِّ قَبْلَ جَمْعٍ
 تَجْمَعُ فِيهَا لِلْعِشَاءَيْنِ مَعًا
 وَبَيْتٌ وَصَلَّ الْفَجْرَ فِيهَا بَعْلَسُ
 وَادْكُرْ هُنَاكَ اللَّهَ ذِكْرًا وَاسِعًا
 وَقَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ شَمْسٌ فَاقْطَعْ

وَسَارِعَنَّ فِي لِحَاقِ الْقَوْمِ
 فِيهَا وَأَنْ يَجْعَلَنِي مِمَّنْ وَصَلَ
 فَلَمْ يُحَيِّبْ مَنْ عَلَى اللَّهِ اتَّكَلُ
 لِأَنَّهُ عَنِ الْوُقُوفِ يَضْعُفُ
 وَجَائِزٌ لِحَائِضٍ أَنْ تَقِفَا
 وَالطُّهْرُ إِنْ أُمِكنَ فَهُوَ أَوْجَبُ
 حَتَّى مَضَى النَّهَارُ وَهُوَ مَا دَرَى
 فَذَلِكَ يُجْزِيهِ عَلَى مَا قِيلَا
 جَمِيعُهَا وَأَصْلُهَا مُتَّسِعُ
 ثُمَّ الْحِصَاةُ (١) لِلْعُمَانِيِّينَا
 مَوْقِفٌ إِبْلِيسَ بِهَا لَا تَقِفُ
 إِذَا جَهِلْتَ فَاسْأَلْنِ مَنْ عَرَفَهُ
 فَهَذَا بَيْنَا مُخَالَفٌ لِلرَّجَسِ
 فَإِنَّهُمْ لَا يَنْظُرُونَ تَغْرُبُ
 وَصَلَّيْنِ بِهَا صَلَاةَ الْجَمْعِ
 مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ هُنَاكَ وَقَعَا
 وَقَفَ عَلَى الْمَشْعَرِ إِنْ نَلْتَ نَفْسُ (٢)
 تَلْقَاهُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمًا نَافِعَا
 مُحَسَّرَا إِلَى مِنًى ثُمَّ ارْزِعْ

(١) الحِصَاةُ : موضع معروف في عرفة اعتاد الوقوف فيه أهل عمان .

(٢) نفس : أى سعه .

وَأَرْمِ بِهَا جَمْرَتَهَا الْكَبِيرَةَ سَبْعًا لِكُلِّ رَمِيَةٍ تَكْبِيرَةٍ
 وَأَذْبَحْ أَوْ انْحَرْ فَمِنَى لِلْمَنْحَرِ (١)
 وَأَمْضِ تَزُورُ الْبَيْتَ ثُمَّ تَسْعَى
 فَإِنَّمَا هَذِي اللَّيَالِي لِمِنَى
 وَالْدَّمُ قِيلَ يَلْزَمَنَّ مَنْ حَلَقَا
 ثُمَّ إِلَى رَمِي الْجِمَارِ انْطَلَقَا
 كَذَلِكَ إِنْ أَحْرَ مَا قَدْ قُدِّمًا
 أَوْ قَدَّمَ الْأَخِيرَ يَذْبَحَنَّ دَمًا

باب رمي الجمار

وَمِنْ تَمَامِ التَّسْلُكِ الْمُخْتَارِ لِلنَّاسِكِينَ الرَّمْيُ لِلْجِمَارِ
 وَهِيَ مَوَاضِعُ أُعِدَّتْ بِمِنَى ثَلَاثَةٌ مَوْضِعُهَا قَدْ يُنَبِّأُ
 بَنُوا عَلَيْهَا نُقْصًا تُعْرَفُ وَكُلُّهَا بَعْدَ الزَّوَالِ يُقَذَّفُ (٣)
 وَوَقْتُهِ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ وَجَمْرَةُ الْعَقَبَةِ تُرْمَى أَمْسَ (٤)
 قَبْلَ الزَّوَالِ قَبْلَ أَنْ تُحِلَّأَ وَسَائِرُ الْأَيَّامِ تُرْمَى الْكُلَّأَ
 وَجَائِزُ أَيْضًا بِلا نِزَاعٍ بِاللَّيْلِ رَمْيُ حَائِفٍ وَرَاعِي
 فَالرَّمْيُ وَالذَّبْحُ مَعًا وَالنَّحْرُ تُفْعَلُ فِي نَهَارِهَا وَالتَّفْسُرُ

(١) يعني أى موضع النحر فى اليوم العاشر من ذى الحجة .

(٢) هنا : أى فى مكة وغيرها مما سوى منى وقيل ليس عليه شئ كما جاء فى الحديث

(٣) يُقَذَّفُ : أى يُرمى .

(٤) أَمْسَ : أى فى اليوم العاشر قبل الزوال .

وَمَنْ نَسِيَ إِلَى الْغُرُوبِ يَقْضِي
يَرْمِي غَدًا عَنْ يَوْمِهِ وَأَمْسٍ
وَيَتَّبِعِي لِمَنْ رَمَى الْجَمَارَا
كُلَّ حَصَاةٍ عِنْدَهَا تَكْبِيرَةٌ
وَمَنْ رَمَاهَا بِثَمَانٍ حَصَلًا
وَالْحَجَرُ السَّبْعِينَ هَيْئًا
يُلْقِطُ كُلَّهُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ
وَجَائِزٌ إِنْ كَانَ مِنْ أَرْضِ الْحَرَمِ
وَمِنْ مَسِيلِ الْوَادِي تَرْمِينًا
وَجَائِزٌ تَرْمِي وَأَنْتَ رَاكِبٌ
إِنْ كَانَ مِنْ ضَرُورَةٍ قَدْ نَابَا
أَمَّا الطَّوَافُ لَا يُطَافُ عَنْهُ
وَطُفَ بِهِ وَهَكَذَا يُرَكَّبُ
وَبِمَنْى ثَلَاثَةُ الْيَّامِ
وَيَكْفَى يَوْمَانِ لِمَنْ تَعَجَّلَا
وَإِنْ أَتَى اللَّيْلُ عَلَيْهِ وَجَبَا
وَأَوَّلُ النَّفَرَيْنِ هُوَ الْأَوَّلُ

مَا قَدْ نَسِيَ مِنْ فِعْلٍ هَذَا الْفَرْضِ
وَذَاكَ يُجْزِيهِ إِذَا مَا أُسِيَ
يُكَبِّرُ اللَّهَ بِهِ جَهَارًا
وَيَحْمَدُ اللَّهَ مَعَ الْأَخِيرَةِ
بِالسَّبْعِ وَالْأَخِيرُ جَهْلٌ أَهْمَلًا
مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ (١) يُقَدَّرْنَا
وَتَغْسِلَنَّهُ لِكَيْ تُنْظَفَهُ
مَنْ أَتَى مَوْضِعَ يَكُونُ مُحْتَرَمٌ
كَمِثْلِ مَا اخْتَارَ يَفْعَلُنَا
وَجَائِزٌ يَنْوُبُ فِيهِ النَّائِبُ
فَإِنَّهُ فِي فِعْلِهِ أَصَابَا
إِنْ مَرَضَ الْقَرِيبُ فَاحْمِلْنَهُ
وَإِنْ يَمُتْ يَطُوفُ عَنْهُ الْأَقْرَبُ
مَرْتَبِعُ الْمَبِيتِ وَالْمُقَامِ
وَكَانَ قَبْلَ اللَّيْلِ مِنْهَا رَحَلًا
عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّهَا مُسْتَوْعِبَا
وَالْفَضْلُ فِي الْأَخِيرِ لَيْسَ يُجْهَلُ

(١) الخذف : الرمي بالحصىة من بين اصبعين ويقال ان ذلك من أعمال قوم لوط وهو بالخاء المعجمة والذال المعجمة .

باب وداع البيت

وَبِتَامَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يُودَّعَنَا
يَطُوفُ سَبْعًا وَيُصَلِّيْنَا
حَتَّى يَكُونَ الْبَيْتُ أَذْنَى عَهْدِهِ
وَشَدَّدَ الْقَائِلُ حَيْثُ أَوْجَبَا
وَتَارِكُ الْوَدَاعِ عَمْدًا يَذْبَحُ
وَمَا عَلَى تَارِكِهِ لِعَذْرِ
يَتِمُّ حُجَّهُ عَلَى اسْتِيفَاءِ
لِلْبَيْتِ مَهْمَا شَاءَ يَرْحَلْنَا
عِنْدَ الْمَقَامِ ثُمَّ يَدْعُونَا
وَلَا يَبِيعُ أَوْ يَشْتَرِي مِنْ بَعْدِهِ
دَمًا عَلَى مَنْ بَعْدَهُ قَدْ شَرِبَا
كَفَّارَةً تُجْبِرُهُ وَتُصْلِحُ
كَحَائِضٍ وَمَرْضٍ مِنْ جَبْرِ

باب الفدية والجزاء

وَمَنْ جَنَى يَلْزَمُهُ الْجَزَاءُ
يُلَوِّثُ الْإِحْرَامَ حَلْقُ الرَّأْسِ
وَمِثْلُهُ فِي الرَّأْسِ أَيْضًا تَغْطِيَةُ (٢)
أَوْ كَيْسَ الْأُخْفَافِ عِنْدَ النَّعْلِ
أَوْ يُدَمِّنُ الْجَسَدَ الْمُحَرَّمَا
فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا مَمْنُوعَةٌ
أَوْ لَوَّثَ (١) الْإِحْرَامَ فَالْفِدَاءُ
لَوْ كَانَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَوْ بَأْسٍ
أَوْ لَبَسَ الْمَخِيطَ مِثْلَ الْأَقْيَةِ
أَوْ قَطَعَ الْأَظْفَارَ قَبْلَ الْحَلِّ
أَوْ يَقْطَعَنَّ الشَّعْرَ الْمُكْرَمَا
تَلْزَمُ فِيهَا الْفِدْيَةُ الْمَشْرُوعَةُ

(١) لَوَّثَ : أى أفسد والمراد بتلوث الاحرام فعل شىء مما يحظر فيه .

(٢) تَغْطِيَةُ : كَتْلِيَّةُ أى تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ .

يَصُومُ أَوْ يُطْعِمُ أَوْ يَتَسَكَّتُ
وَمُتَمَتِّعٌ مِنَ الْآفَاقِ ^(١)
مَنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ
وَقَاتِلَ لِلصَّيْدِ وَهُوَ مُحْرِمٌ
عُوقِبَ بِالْجَزَاءِ بِمِثْلِ مَا قَتَلَ
أَوْ عَدَلِهِ مِنَ الصِّيَامِ وَانْظُرَا
أَشْكَلَ مَعْنَاهُ عَلَى مَنْ سَبَقَا
يَنْظُرُ فِي الْمِثْلِ مِنَ الْأَنْعَامِ
عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَجْعَلَنَّ يَوْمًا
وَقِيلَ فِي الثَّعْلِبِ شَاةٌ تَجِبُ
وَالْكَبْشُ قِيلَ فِي جَزَاءِ الضَّبْعِ
وَالصَّدِّ ^(٣) وَالْجَرَادُ قِيلَ بَرِّي
وَمَنْ يَرْبُ ^(٤) الْهَرَّ وَالْعِقَابَا
وَلَا يَكُونُ حَكْمًا فِي الصَّيْدِ
وَالْحَكَمَانِ مِنْ ذَوِي الْإِيمَانِ
وَوَاسِعٌ تَأْخِيرُهُ حَتَّى يَجِدَ

بَذَحَ شَاةٍ لِيَتَمَّ النُّسْكُ
عَلَيْهِ هَذِي لَازِمٌ الْإِهْرَاقُ
يَعُودُ وَالسَّبْعُ إِذَا أَمَّ ^(٢) الْوَطْنَ
أَوْ كَانَ صَيِّدًا قَدْ حَوَاهُ الْحَرَمُ
بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ عَلَى هَذَا الْمِثْلِ
فِي صِفَةِ الْعَدْلِ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا
وَحَلَّهُ الرَّبِيعُ حِينَ وَفَّقَا
كَمْ قَدْرُهُ مَعَ قَدْرِ الطَّعَامِ
حَتَّى يَكُونَ عَدُّ ذَاكَ صَوْمًا
عَلَى الَّذِي لِقَتْلِهِ يَرْتَكِبُ
وَقَبْضَةُ الطَّعَامِ غَرْمُ الضَّفْدِ
يَحْرُمُ وَالْبَعْضُ يَقُولُ بَحْرِي
يَلْزِمُهُ جَزَاءُ مَا أَصَابَا
إِلَّا وَلِّي عَنْ سَلِيلٍ ^(٥) زَيْدٍ
بَعْضُهُمَا بَعْضًا يُوَالِيَانِ
عَدْلَيْنِ يَرْضَى حُكْمَهُمْ وَيَعْتَمِدُ

(١) المتمتع من الافاق أى من غير أهل مكة ومن كان داخل الحرم .

(٢) (أَم) : أى قصد .

(٣) الصَّد : بالفتح هو حوت صغير يوجد في مياه البر كالأنهار ومياه الأودية .

(٤) قوله : ومن يَرْبُ ، أى يملك .

(٥) سليل زيد : هو جابر بن زيد رضى الله عنه .

وَالْحَرَمُ الْمَمْنُوعُ يَحْرُمًا
وَذَلِكَ الْأَذْخَرُ وَهُوَ الصَّخْبَرُ
وَفِي الدَّعَامِيسِ وَفِي الْحِمَاضِ (١)
وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيسِ لِلدَّوَاءِ
وَكَلَّ مَا كَانَ مِنَ الزُّرُوعِ
لَكِنَّهُ لَيْسَ بِوَادِي زَرْعٍ
كَقَطْعِ أَشْجَارٍ وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ
وَحَرَمُ الْمَدِينَةِ الزَّهْرَاءِ
وَمَا الْجَزَا فِي صَيْدِهَا بِمُلْتَزَمٍ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ فِي الرَّبِيعِ
فَمَكَّةَ حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ
عَلَيْهِمَا صَلَّى إِلَهِي كُلَّمَا
أَشْجَارُهُ إِلَّا الَّذِي يُسْتَشَى
لَأَنَّهُ بِهِ الْيُوثُ تُعْمَرُ
تُرْخِصُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَاضٍ
بَقَدْرِ الْحَاجَةِ كَالسَّنَاءِ
لِلنَّاسِ فَهُوَ لَيْسَ بِالْمَمْنُوعِ
فَحَرْتُهُمْ مُلَازِمٌ لِلْمَنْعِ
وَالْأَرْضُ دُونَ قَطْعِهَا لَا تُسَبِّحُ
جَاءَ عَنِ الْمُحْتَارِ فِي الْأَنْبَاءِ
وَقِيلَ بَلْ لَهَا احْتِرَامٌ لَا حَرَمٌ
مَوْثَرٌ (٢) عَنْ سَيِّدِ الْجَمِيعِ
وَهَذِهِ مُحَمَّدُ الْكَرِيمِ
تَرْتَمَ الْوُرُقُ كَذَاكَ سَلَمًا

باب النحر

وَالنَّحْرُ يَوْمَ النَّحْرِ يُنْدَبْنَا
كَانَ الْفِدَاءَ لِلذَّبِيحِ الْمُصْطَفَى
وَبَقِيَتْ مِنْ بَعْدِهِ فَيَالِهَا
مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ أَمْرٌ سَنَّا
إِذْ سَلَّمَ الْأَمْرَ وَكُلَّ قَدْ وَفَا
مَرْيَّةً قَدْ نَالَهَا مِنْ نَالِهَا

(١) الدعاميس والحماض : نبت برّي حامض الطعم ، ينبت من مياه الأمطار في البراري .
(٢) مؤثر : خبر المبتدأ وهو قوله : وأول القولين ، ويجوز نصبه حال أى جاء مؤثراً .

وَأَكَّدَ الْمُخْتَارُ هَذِي السَّنَةَ وَذُو تَمْتَعٍ فَتَلَزَمَتْهُ
وَكُلُّ مَاسِيْقٍ لِنَحْوِ الْحَرَمِ مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ
فَذَلِكَ هَذِي لَازِمٌ أَوْ يُنْدَبُ وَبَعْدَ أَنْ قُلِّدَ فَهُوَ يَجِبُ
يَصِيرُ بِالتَّقْلِيدِ (١) هَذِيًّا وَاجِبًا
لَأَنَّمَا مَحِلُّهُ الْمَوْصُوفُ
وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْجَزَاءِ
فَهُوَ مَحِلُّهُ الَّذِي يُعْتَبَرُ
أَمَّا ضَحَايَا النَّاسِ فِي الْأَمْصَارِ
يَنْحَرُهَا مِنْ بَعْدِ أَنْ يُصَلِّيَ (٢)
فَلَيْسَ لِلذَّابِحِ قَبْلَهَا سِوَى
لَا يَسْبِقُنْ إِمَامَهُ فِي نَحْرِهِ
وَيَنْبَغِي أَنْ يَذْبَحَ بِيَدِهِ
وَحَيْثُ كَانَ ذَبْحُهَا شِعَارًا
وَيَنْبَغِي لِلذَّابِحِ الضَّحَايَا
وَجَائِزٌ أَنْ تُدْفَعَ الضَّحِيَّةُ
وَجَائِزٌ يَأْكُلُهَا جَمِيعًا
وَذُو تَمْتَعٍ وَذُو قِرَانٍ

وَذُو تَمْتَعٍ فَتَلَزَمَتْهُ
مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ
وَبَعْدَ أَنْ قُلِّدَ فَهُوَ يَجِبُ
يُذَلُّهُ إِذَا رَأَاهُ عَاطِبًا
لِلنَّحْرِ هُوَ الْحَرَمُ الْمَعْرُوفُ
لِلصَّيْدِ أَوْ مِنْ سَائِرِ الدَّمَاءِ
وَلَيْسَ يُجْزَى دُونَهُ إِنْ نَحَرُوا
مَنْدُوبَةً وَهِيَ مِنَ الشَّعَارِ
لِكِي يَحُوزَ بِالذَّبَاحِ فَضْلًا
لِحُومِهَا كَانَ قَدِيدًا أَوْ شَوًّا
لِكِي يَفُوزَ بِعَظِيمِ أَجْرِهِ
وَيُجْزَى سِوَاهُ مِثْلَ وَلَدِهِ
لَا يَذْبَحُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
يُطْعَمُ مِنْهَا ثُلُثُهَا الْبَرَايَا
إِلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ عَطِيَّةً
مَا مُمْكِنُ يَكُنْ سَبَبُهَا التَّمَتُّعُ
يَأْكُلُ ثُلُثَ لَحْمِهِ الْهَتَّانِ

(١) التقليد : هو أن يعلق نعلًا أو قلادة على رقبة البعير علامة على أنه هدي فلا يعترضه أحد .

(٢) قوله : «من بعد أن يُصَلِّيَ» بالبناء للمفعول ، أي صلاة العيد فمن ذبح قبل صلاة العيد فهي شاة لحم لاضحية ، هكذا قال صلى الله عليه وسلم لمن ذبح قبل الصلاة ، ولا يجرم أكلها ولكنها لا تجزي عن الضحية ، وإن كانت مندوبة في سائر الأمصار ، قال تعالى «فصل لربك وانحر» أي صل صلاة العيد وانحر الضحية .

أَمَّا جَزَاءُ الصَّيْدِ وَالْدَّمَاءِ يَدْفَعُهُ لَا يَأْكُلَنَّ مِنْهُ فَصَاعِدًا وَذُوْنُهُمْ لَا يَمْضِي فَقِيلَ يَقْضَى مَثَلُ مَا قَدْ أَكَلَا دَمُ الْفَتَاةِ أَكَلُهُ لِلْبَعْلِ (١) إِنْ كَانَ ذَا فَقْرٍ وَأَمَّا دَمُهُ وَبِاتِّفَاقٍ فِي الضَّحَايَا تُجْزَى وَقِيلَ بَلْ يُجْزِيهِ بِنْتُ سَنَةٍ وَذَاكَ فِي السَّمِينِ لِأَسْوَاهُ وَلَا تَجُوزُ عِنْدَنَا الشَّرْسُ وَهَكَذَا الْجَذَعَاءُ وَالْعَضْبَاءُ (٢) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضْحَى بِالطَّبَا لِأَنَّهَا مِنْ هَذِهِ الْبَهَائِمِ فَلَا أَقُولُ بِجَوَازِ التَّضْحِيَةِ لِأَنَّمَا الْأَحْكَامُ بِالْمَعَانِي وَمَا عَلَى الْحَجَّاجِ مِنْ جُنَاحٍ وَبَيْعِ شَحْمِهِنَّ حَتْمًا فَاحْجِرِ

لِلْفُقَرَاءِ دُونَ الْأَغْنِيَاءِ إِلَى ثَلَاثَةٍ فَيُجْزَى عَنْهُ وَآكِلٌ مِنْهُ عَلَيْهِ يَقْضَى وَقِيلَ بَلْ جَمِيعُهُ قَدْ بَطَلَا إِنْ لَمْ يَكُنْ تَفَاوُضٌ ذُو حِلٍّ فَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ حَتْمًا طَعْمُهُ ثَنِيَّةٌ وَذُوْنَهَا لَا يُجْزَى وَالضَّأْنُ قِيلَ يُجْزَى ابْنُ سَنَةٍ لَتَطْرَ الصَّلَاحُ مَنْ رَأَاهُ نَحِيَّةً كَلًّا وَلَا الْخُرْمَاءُ (٣) قَدْ قِيلَ وَالْعَوْرَاءُ وَالْعَرَجَاءُ وَكُلٌّ وَخَشٍ هَكَذَا فَاجْتَنِبَا تَكُونُ دُونَ الصَّيْدِ وَالْحَوَائِمِ يَبْقَرُ الْوَحْشُ لِأَجْلِ التَّسْمِيَةِ مَنُوطَةٌ لَا بِالْمَقَالِ الْعَانِي فِي بَيْعِهِمْ لِأَدَمِ (٤) الْأَضَاحِي وَقِيلَ بِالْجَوَازِ عِنْدَ الضَّرَرِ

(١) يعنى أن هدي المرأة أو ما لزمها من دم الجزاء يحل لزوجه الفقير إلا إذا كانت مفروضة له في مالها وأما دمه فلا يحل لها لأن عليه نفقتها ، وهذا على القول المشهور في المذهب .

(٢) الشرماء : مشتورة الأذن . ، والخرماء : مخروقتها .

(٣) الجذعاء : مكسورة القرن ، العضباء : التى ليس لها قرون .

(٤) الأدم : جمع أديم وهو الإهاب

وَمَا يَكُونُ قُرْبَةً لِلْخَالِقِ فَلَا يُدْلَنُ بِالذَّوَانِقِ (١)
 فَيَالِهَا تَجَارَةً رَيْحَةً لِمَنْ أَى بِنْيَةٍ صَحِيحَةٍ

(١) الذوانق «جمع دانق» وهو سدس الدرهم .

كتاب الاعتكاف

وَالِإِعْتِكَافُ سُنَّةٌ فَضِيلَةٌ عَطِيَّةٌ مِنْ رَبَّنَا جَلِيلَةٌ
لَا زَمَّهَا الْمُحْتَارُ كُلَّ عَامٍ فِي وَسْطِ وَآخِرِ الصِّيَامِ
وَهُوَ لُزُومُ الشَّيْءِ وَالْإِقْبَالُ مَوْضِعُهُ فِي مَسْجِدٍ ثَقَامُ
يَدْخُلُهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَيُتِمُّ مَا يَنْوِيهِ وَهُوَ صَائِمٌ
وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ يَصِحُّ ذُوهُ وَلَا يَجُوزُ يَعْمَلَنَّ بِأَجْرَةٍ
وَأَهْلُهُ (١) وَكُلٌّ مَنْ يَلْزُمُهُ وَلَا يَجُوزُ يَخْرُجَنَّ مِنْهُ
فَيَخْرُجَنَّ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ وَيَحْضُرُ الْجُمُعَةَ حَيْثُ تَلْزُمُهُ
مَا لَمْ يَلْجُ قَدْ قِيلَ تَحْتَ سَقْفٍ وَجَائِزٌ يُشَيِّعُ الْجَنَازَةَ
كَذَاكَ نَصْرُ رَايَةِ الْإِسْلَامِ لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلٌ
وَالطَّيِّبُ لَا بَأْسَ بِهِ لِلْمُعْتَكِفِ

عَطِيَّةٌ مِنْ رَبَّنَا جَلِيلَةٌ
فِي وَسْطِ وَآخِرِ الصِّيَامِ
عَلَيْهِ وَالْفَضْلُ لَهُ أَحْوَالُ
فِيهِ الصَّلَاةُ وَلَهُ إِمَامُ
وَيَخْرُجَنَّ بَعْدَ الْغُرُوبِ الْمُتَمَسِّي
وَالصَّوْمُ فِي الْمُحْتَارِ شَرْطٌ لَزِمُ
وَالْفَضْلُ فِيهِ ثَابِتٌ يَرُوءُهُ
إِلَّا لِقُوتِ نَفْسِهِ وَالصَّيَّةِ
مِنْ قَوْمِهِ بِأَجْرَةٍ يُطْعِمُهُ
وَجَائِزٌ لِشَيْءٍ يَلْزَمُنُهُ
بِلا خِلَافٍ مِنْ أَوْلَى الْعِرْفَانِ
وَلْيُعِدِ الْمَرِيضَ حَيْثُ يَعْلَمُهُ
وَقِيلَ بِالْتَّرْخِصِ فِي ذَا الْوَصْفِ
وَالنَّصْرُ لِلْمَلْهُوفِ قَدْ أَجَارَهُ
وَلْيُعِدِ الْفَائِتَ بِالتَّمَامِ
بِفِعْلِهِ الْأَوَّلِ غَيْرَ مُنْفَصِلِ
وَيُكْرَهُ الْبَيْعُ لَهُ فَلْيَعْتَرَفْ

(١) قوله : «وأهله» معطوف على نفسه ، والصية هي جماعة الصبيان أو جمع صبي . أي لا يعمل عملاً بالأجر إلا لقوت نفسه وأولاده وأهله أى أزواجه ومن عليه نفقتهم .

وَرَخَّصُوا أَنْ يَشْتَرِيَ طَعَامًا وَيَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ إِنْ وَطِئَا وَهَكَذَا تَلَزُمُهُ مَغْلَظُهُ وَقِيلَ لَا تَعْتَكِفُ الْمُطَلَّقَةُ وَلَا تَبِيتُ اللَّيْلَ فِي مَكَانٍ كَذَاكَ لَا تُحْجُ أَيْضًا نَفَلًا وَتَخْرُجْنَ لِصَلَةِ الْجِرَانِ إِنْ كَانَ مِنْ أَرْحَامِهَا وَالتَّغْزِيَةِ وَهَكَذَا تَخْرُجُ يَوْمَ الْعِيدِ فَالاجْتِمَاعُ فِيهِ أَمْرٌ شَرْعًا إِذَا رَأَى الْكَثْرَةَ فِي الْإِسْلَامِ

لِمَنْ عَلَيْهِ قُوَّةُ الزَّامَا وَيَلْزَمُهُ عَوْدُهُ مُبْتَدَأًا عُقُوبَةُ التَّضْيِيعِ فِيمَا اسْتَحْفَظَهُ مَا بَقِيََتْ فِي عِدَّةٍ مُعَلَّقَةٍ عَنْ بَيْتِهَا فِي الْخَوْفِ وَالْأَمَانِ وَالْفَرَضُ لَازِمٌ يَعْمُ الْكُلًّا وَلِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ الْعَانِي تُعْزِهِمْ وَهَكَذَا فِي التَّهْنِئَةِ لِأَنَّهُ مُجْتَمِعُ الْعِيدِ يُورَثُ حَصَمَ الدِّينِ مِنْهُ فَرَعًا يُوْءُ بِالْحَيَةِ وَالْإِثَامِ

كتاب النذور

النَّذْرُ إِلْزَامُ الْفَتَى لِنَفْسِهِ وَهُوَ لِلَّهِ وَمَنْ قَدْ قَالَ لَوْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ فِي مَقَالِهِ وَمَنْ بِهِ يَقْصِدُ غَيْرَ اللَّهِ وَيَلْزَمُ الْوَفَاءَ بِالنَّذْرِ قَدْ مُدِحَ الْمُؤْفُونَ فِي الْقُرْآنِ وَالنَّذْرُ بِالْعَصِيَانِ طَرًّا يُحْجَرُ عَذْرُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ أَلْزَمًا وَهُوَ كَالظَّهَارِ يَلْزَمُنَا وَالْقَائِلُونَ أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ فَصَوْمُ كُلِّ الدَّهْرِ مِنْ ذَا الْحَالِ وَكُلُّ نَذْرٍ كَانَ لِلشَّيْطَانِ وَإِنْ يَكُنْ لِلْجِنِّ فَالْفَقِيرُ وَنَاذِرٌ بِمَنْ (٣) حَلَّ يُسْرَجُ

مَا لَيْسَ لِزِمًا لَهُ فِي نَفْسِهِ نَذَرْتُ فَلْيُوفَ لَهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي أَحْوَالِهِ فَنَذْرُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنَاهِي إِلَّا إِذَا مَا كَانَ بِالْفُجُورِ فِي هَلْ أَتَى حِينَ عَلَى الْإِنْسَانِ بِهِ الْوَفَا وَالْحَلْفُ هَلْ يُكْفَرُ مُرْسَلَةً (١) بِالْعَقْدِ حِينَ انْتَبَهَ مَعَ أَنَّهُ زُورٌ يُكْفَرُنَا يَنْفُونَ أَصْلَ الْعَقْدِ حَيْثُ يَأْتُمُ وَالصَّوْمُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْيَالِي فَذَاكَ حِجْرٌ وَاضِحٌ الْبُطْلَانِ يَحُوزُهُ وَهَكَذَا الْقُبُورُ (٢) بِهِ عَلَى الْقَبْرِ فَقِيلَ يُحْرَجُ

(١) أي كفارة يمين مرسله ، وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ولم أذكر العتق لأنه لا يوجد الآن .

(٢) أي وهكذا القبور يكون ما نذر لها راجحا للفقراء ، وهذا عقوبة للناذر ، والأصح أن لا يلزمه شيء إلا التوبة لأنه نذر لغير الله .

(٣) المَنْ : وزان معروف عند أهل عُمان .

وَبَعْضُهُمْ لِلْفُقَرَا قَدْ حَكَمًا
لِأَتَمَّا السَّرَاجُ لِلْقُبُورِ
وَيَخْرُجَنَّ فِيهِ قَوْلُ أَنَّهُ
وَهَكَذَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهَا لِلْفُقَرَا
وَالرَّاجِحُ الْبُطْلَانُ حَيْثُ نَذَرَا
وَنَازِرٌ لِأَفْضَلِ الْبُلْدَانِ
لِأَنَّهَا أُمُّ الْقُرَى بِالنَّصِّ
وَنَازِرٌ يُصَلِّينَ فِي مَسْجِدِ
فِي الصَّلَاةِ حَوْلَهُ يَرُ
وَنَازِرٌ بِرَكَعَاتٍ عِدَّةَ
يُصَلِّينَهَا حَسَبَ مَا يُطِيقُ
وَنَازِرٌ يُصَلِّينَ اللَّيْلَ
قِيلَ عَلَيْهِ يَقْضِينَ الْفَرَضَا
وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ السَّدَادِ
وَالْفَرَضُ مَعْلُومٌ فَيَخْرُجْنَا
وَالنَّذْرُ وَاقِعٌ عَلَى سَوَاهُمَا
وَنَازِرٌ بَأَن يَصُومَ عَامًا
فَإِنَّهُ يُبْدِلُ شَهْرَ الصَّوْمِ

بِهِ وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فَأَعْلَمَا
مِنْ جُمْلَةِ الْمَمْنُوعِ وَالْمَحْجُورِ
لَا يَثْبُتُنْ شَيْءٌ فَيَلْزَمْنَهُ
فِي النَّذْرِ لِلْقُبُورِ بِالْأَمْوَالِ
وَأَحْوَطُ الْقَوْلَيْنِ مَا تَأَخَّرَا
شَيْئًا بِهِ الْوَفَاءُ حَتْمًا حُجْرًا
يَحْمِلُهُ لِمَكَّةِ الرَّحْمَنِ
وَمَنْ يَعُدُّ فَضْلَهَا لَا يُحْصَى
فَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ
إِذَا مَانِعُ الدُّخُولِ فِيهِ عُذْرُ
فَلَمْ يُطَقْ فَلْيَفْرُقَنَّ مَا حُدِّدَ
وَإِنْ يُطَقْ فَيَمْنَعُ التَّفْرِيقُ
أَوْ النَّهَارَ عَرْضَهُ وَالطُّولَا
لَأَنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِمْنَا
إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنَ الْمُرَادِ
كَذَاكَ وَقْتُ الْمَنْعِ يُحْجَرْنَا
وَعَيْرَ هَذَا لَا أَرَاهُ لَازِمًا
مِنَ السَّنَنِ عَدَدًا تَمَامًا
وَالْفِطْرُ وَالنَّحْرُ لِكُلِّ يَوْمٍ

كَذَٰكَ قَالَ الْأَصْلُ وَهُوَ مُشْكِلٌ (١) إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي النَّذْرِ هَذَا يَدْخُلُ
فَهُوَ نُظِيرُ مَا مَضَى مِنْ قَوْلٍ فِي النَّذْرِ بِالصَّلَاةِ كُلِّ اللَّيْلِ
وَهَاهُنَا قَدْ نَقَضَ الْمُقَدِّمًا بِقَوْلِهِ مِنْ بَعْدِ مَا تَقَدَّمَ
لَكِنَّهُ لَا يُبَدِّلُ الصِّيَامَ لِلشَّهْرِ مَهْمَا قَالَ هَذَا الْعَامَ
وَأَنَّهُ يُبَدِّلُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ قَدْ قِيلَ بِغَيْرِ شَجَرٍ
فَلَا يُفِيدُ قَوْلُ هَذَا الْعَامَ إِحْرَاجُ مَا يَسْتَلْزِمُ الْكَلَامُ
إِنْ كَانَ وَاجِبَ الْقَضَا فَيَجِبُ فِي الْكُلِّ أَوْ لَا فَسِوَاهُ يُحْسَبُ
وَنَازِرٌ بِأَنْ يَصُومَ يَوْمًا مُعَيَّنًا بِاسْمِهِ مَرْسُومًا
فَلَمْ يَصُمْ حَتَّى يَفُوتَ الْيَوْمُ تَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ وَلَوْ
وَالِاخْتِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي الْبَدَلِ كَالْخَلْفِ فِي الْقَضَا بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ (٢)
وَعَاجِزٌ فِيهِ عَنِ الصِّيَامِ يُفْتَوْنَهُ فِي ذَٰكَ بِالْإِطْعَامِ
وَقِيلَ فِي الْإِطْعَامِ يُجْزَى الْقَادِرَا أَيْضًا وَلَا أَرَاهُ قَوْلًا ظَاهِرًا
وَقِيلَ فِي الصَّوْمِ يَنْبُو النَّائِبُ بِالْعِزِّ وَهُوَ فِي الْمَقَالِ صَائِبٌ
وَالْحَقُّ لَائِحٌ عَلَى مَدَارِهِ وَكَيْفَ يَمُتُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤَدِّيَهُ
وَقِيلَ لَا يَلْزِمُهُ وَالْأَوَّلُ أَفْتَى بِهِ الْمُخْتَارُ فِيمَا يُنْقَلُ

(١) قوله : «وهو مشكل» قلت إن صاحب الأصل يرى أن النكرة لفظ عام فيجب عليه أن يصوم عاما كاملا ليس منه صوم رمضان ، لأن صيامه فاصل لصيام نذره المقصود في نفسه فإن نذر أن يصوم هذا العام بالتعريف دخل فيه صيام رمضان لصدقه أنه صامه ، وهذه المسألة قابلة للخلاف وما قاله الشيخ الصايغي قول صحيح واعتبار قوى ، لمن تأمله ، والله أعلم .
(٢) قوله : «بالأمر الأول» إشارة لما جاء عن علماء الأصول من الاختلاف في القضاء هل هو واجب بالأمر الأول ، أم يأمر آخر غير الأمر الأول ، وهو غير موجود في قضاء يوم النذر .
(٣) يقضيه : منصوب بأن مقدره .

أَمَرَ مَنْ يَسْأَلُهُ أَنْ يَقْضِيَ وَهُوَ الْمُرَادُّ مِنْ مَقَالِ الْكُذْمِيِّ (١) مُسَافِرٌ صَلَّى صَلَاةَ نَذْرٍ وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي التَّفْهِيمِ وَنَازِرٌ بِطَاعَةٍ ثُمَّ بَدَأَ يُلْزِمُهُ الْوَفَا وَبَعْضُ جَعَلَهُ وَنَازِرٌ قَالَ بِرَأْسِ غَنَمٍ وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ إِلَّا الْوَسْطُ وَالضَّانُّ يُجْزِيهِ مِنَ الْأَغْنَامِ هَذَا إِذَا أَجْمَلَ حِينَ نَذَرَا وَذَابِخُ (٢) شَاةً لِنَذْرِ وَقَعَا فَمَا عَلَيْهِ بَدَلٌ لِذَاكََا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَهْمَلَ التَّحْدِيدَا وَنَازِرٌ عَيْنَ شَاةٍ وَلَدَتْ وَلَيْسَ لِلنَّازِرِ شَيْءٌ فِيهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ الَّذِي قَدْ نَذَرَا وَالْحَقُّ فِي إِتْبَاعِهِ بِأَمِّهِ

وَمِنْهُ عِلْمٌ تَفْلِنَا وَالْفَرَضُ إِنْ عَلِمُوهُ لَا إِذَا لَمْ يُعْلَمَ يَذْكُرُهَا قِيلَ صَلَاةَ سَفَرٍ وَلَا أَرَاهُ لَازِمًا فِي الْمَقُولِ لَهُ بَأْنِ يَتْرُكُ ذَاكَ أَبَدًا كَالْحِنْثِ فِي الْيَمِينِ فِيهِ مُرْسَلَةٌ يُجْزِيهِ فِي الْوَفَاءِ جَدِّي فَأَعْلَمَ وَهُوَ ابْنُ عَامِيْنِ ثَنِي يُشْرَطُ لِأَنَّهَا جَنْسٌ لَدَى الْأَحْكَامِ وَإِنْ يُعَيَّنُ يُلْزَمُ مَا ذَكَرَا فَأَكَلَ السَّبَّاحُ مِنْهَا قِطْعًا إِنْ كَانَ قَدْ حَدَدَ مَا هُنَاكَ قِيلَ عَلَيْهِ يَذْبَحُنْ جَدِيدًا فَإِنَّهَا يَتَّبِعُهَا حَيْثُ أَثَتْ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يَلِيهِ بِهِ فَلَا يَتَّبِعُهُ فِيمَا جَرَى كَالْهَدْيِ إِذْ شَابَهُ فِي حُكْمِهِ

(١) الكُذْمِي : بضم الكاف نسبة إلى ناحية كُذَم من جوف عمان ، وهي أرض وطننا المبارك والمراد بالكُذْمِي الإمام العلامة الكبير أبو سعيد محمد بن سعيد الكُذْمِي رضوان الله عليه .

(٢) (ملحوظة) قوله : «وذابح» تأمل فيه أيها القارئ فإنه يتبين لك من هذا ما قاله صاحب الأصل في النذر بصيام عام أن فيه فرقا بينه وبين نذره بصوم هذا العام .

وَنَادِرٌ يُهْدِي إِلَى فَلَانٍ فَاتَّهَ يَرَأُ حِينَ أَهْدَى
وَنَادِرٌ لِيُعْطِينَ زَيْدًا فِيهِ اخْتِلَافٌ إِنْ يَكُنْ أُعْطَاهُ
وَمَنْ يُرَاعِيَ الْقَصْدَ عِنْدَ النَّذْرِ وَمَنْ يَكُنْ خِدْمَتُهُ قَدْ أَهْدَى
وَقِيمَةُ النَّفْعِ إِذَا أَهْدَاهُ وَقَائِلٌ مَالِي لَبِيتَ اللَّهُ
هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْآثَارِ لَكِنْ عَرَفَ النَّاسُ قَدْ تَحَوَّلَ
يَقُولُ قَدْ أَهْدَيْتُهُ لِلْكَعْبَةِ وَلَا يُرِيدُ هَدِيَّةً لِلْبَيْتِ
لَأَنَّهُ قَدْ حَرَّمَ الْحَلَالَ كَقَائِلِ جَمِيعِ مَالِي صَدَقَهُ
لَأَنَّهُ لَمْ يُرِدِ التَّصَدُّقَ وَقَالَ بَعْضُ يُحْرِجَنَّ الْعُشْرَا
وَنَادِرٌ بِنَفْسِهِ يُهْدِيهَا كَذَلِكَ قَالَ وَأَنَا لَا أَعْرِفُ
وَقَدْ فُيِدَى الذَّبِيحُ وَهُوَ الْمُنْطَفَى (١)

هَدِيَّةٌ إِنْ عُوْفِي الْفُلَانِي إِلَيْهِ لَوْ لَمْ يَقْبَلَنَّ الْمُهْدِي
مِنْ حَبِّ أَرْضٍ حَدَّهَا تَحْدِيدًا زَكَاتُهَا وَذَلِكَ مَاسَمَاهُ
لَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْبَرِّ لِلْبَيْتِ يُهْدِي أَجَرَ ذَلِكَ الْمُهْدِي
لِلْبَيْتِ يُرْسِلُهَا تَلْقَاهُ يَحْمِلُهُ طَرًّا لَبِيتَ اللَّهُ
وَهُوَ حَقٌّ هَذَا الْاِغْتِبَارُ فَالْهَدْيُ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ اسْتِعْمَالًا
يُرِيدُ لَا أَنَالَهُ بِجَهَةِ وَذَلِكَ كَالْيَمِينِ فِيمَا يَأْتِي
عَلَيْهِ أَنْ يُكْفِّرَنَّ إِزْسَالًا فَمُوجِبُ الْيَمِينِ فِيهِ حَقَقَةٌ
وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَوْثِقَا مِنْهُ لِمَنْ يَرَى عَلَيْهِ فَقَرَأَ
بَدَنَةً مِنْ بَيْتِهِ يَأْتِيهَا مَا أَصْلُ هَذَا فَلَهُ اسْتِكْشَافُ
بِذَبْحِ كَبْشٍ وَبِهِ كَانَ الْوَفَا

(١) أى إسماعيل ؛ وقيل أخوه إسحاق والأول أكثر .

كتاب الأيمان

عَقْدٌ بِهِ يَمْتَنِعُ الْمُكَلَّفُ
يَكُونُ حَقًّا وَهُوَ الْيَمِينُ
وَبَاطِلٌ (١) وَهُوَ بَغْيُ الْبَارِي
إِذْ لَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِالْآبَاءِ
وَالْخُلَفَاءِ فِيمَنْ قَالَ قَدْ أَقْسَمْتُ
وَمِثْلُ أَقْسَمْتُ أَرَى حَلَفْتُ
وَلَا يَمِينُ بِنَعَمٍ وَإِنْ قَصَدَ
وَفِي مَعَاذِ اللَّهِ لُحْلَفَ ذُكْرًا
وَفِي لَعْنِ اللَّهِ قَطْعًا قَسَمُ
لَعْمُوكَ الْمَعْرُوفُ فِي الْخِطَابِ
فَقَوْلُهُ هَلْ جَائِزٌ لِعَمْرِي
لَيْسَ بِقَوْلٍ سَالِمٍ مِنَ الْغَلَطِ
وَقَوْلُهُ قَدْ أَقْسَمَ الرَّحْمَنُ
فَاللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ يُقْسِمُنَا
بِاللَّيْلِ وَالْفَجْرِ وَالشَّمْسِ وَمَا
فَهَلْ تَرَى لِلْعَبْدِ هَذَا قَسَمًا
وَقِيلَ لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ حَلَفَا

عَنْ فِعْلِ مَا يَقْصِدُ هُوَ الْحَلْفُ
بِاللَّهِ أَوْ صِفَاتِهِ تَكُونُ
كَحَالِفٍ بِالْخَلْقِ وَالْأَحْبَارِ
وَلَا بِشَيْءٍ غَيْرِ ذِي الْآلَاءِ
وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ
وَقِيلَ دُونَ مَا بِهَا وَصَفْتُ
بِهَا الْيَمِينَ قِيلَ فِيهَا مَا اعْتَقَدَ
وَأَنَّهَا لَيْسَ يَمِينًا شَهْرًا
وَهِيَ حَيَاةُ اللَّهِ قَطْعًا ثَعْلَمُ
وَهُوَ الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ
قَالَ نَعَمْ وَقَدْ أَتَى فِي الذِّكْرِ
فَاخْذَرْ وَلَا تُتَابِعَنَّ مَنْ غَلَطَ
بِهِ فَمَا لَهُ بِهِ بُرْهَانُ
مِمَّا يَشَأُ وَالْعَبْدُ يُمْنَعُنَا
أَشْبَهُهُ فِي الذِّكْرِ رَبِّي أَقْسَمَا
فَسَقَطَ احْتِجَاجُهُ وَانْهَدَمَا
بِحُرْمَةِ الدِّينِ وَلَا بِالْمُصْطَفَى

(١) قوله : « وباطل » بالرفع مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه باطل ، ويجوز نصبه خبرا ليكون معطوفا عليها .

وَالْكَتِبِ وَالرَّسْلِ وَإِنْ يَكُنْ قَصْدٌ
وَكُلُّ حَالِفٍ لَهُ مَا أَضْمَرَ
فَإِنَّمَا النِّيَّةُ فِي ذِي الْمَسْئَلَةِ
وَقَدْ أَتَى فِي اللَّغْوِ فِي الْإِيمَانِ
فِي شَرْطَنَ الْقَصْدِ بِالْجَنَانِ
فَلَا أَرَى أَعْتَابَ لَفْظِ أَبَدًا
وظَاهِرُ اللَّفْظِ إِلَيْهِ تَنْصَرِفُ
وَالْعُرْفُ أُولَى مِنْ لُغَاتِ تَهْجُرُ
وَحَالِفٌ لَا يَأْكُلَنَّ الرُّطْبَا
وَالْعَكْسُ مِثْلُهُ لِأَجْلِ الْإِسْمِ
وَالْأَصْلُ قَدْ فَرَّقَ حَيْثُ مَنَعَا
وَقَالَ فِي الْحَلِّ وَفِي الدَّبْسِ مَعَا
وَقَالَ يَشْرَبَنَّ حَلَّ السَّمْسِمِ
وَهُوَ مِنَ التَّنَاقُضِ الْمَعْلُومِ
فَالدَّبْسُ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الرُّطْبِ
وَالْحَلُّ (٣) سِمْسِمٌ وَقَدْ تَحَلَّلَا
وَالْمُخَّ غَيْرَ اللَّحْمِ أَمَّا ذَا الشَّوَى

بِذَلِكَ رَبَّهُنَّ فَهُوَ مَا عَقَدَ
إِلَّا إِذَا حَلَفَهُ قَاضِي الْوَرَى
لِذَلِكَ الْقَاضِي الَّذِي قَدْ حَمَلَهُ
عَفْوٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فِي الْقُرْآنِ
وَهُوَ دَلِيلُ الْقَصْدِ فِي الْإِيمَانِ
فِي الْحِنْثِ حَتَّى يَنْوِينَ وَيَقْصِدَا
يَمِينُهُ إِلَّا إِذَا مَا يَنْحَرِفُ
إِذْ قَلَمَا عَلَى الْفَوَادِ تَحْطُرُ
فَلْيَأْكُلِ الْبُسْرَ إِذَا مَا رَغَبَا
مُخْتَلَفٌ (١) فَاحْتَلَفَا فِي الْحُكْمِ
تَارَكَ بُسْرَ يَأْكُلَنَّ مَا أُيْتِعَا
يَأْكُلُهُ مُؤَلٌّ (٢) عَنِ التَّمْرِ اسْمَعَا
مُؤَلٌّ عَنِ السَّمْسِمِ أَيْضًا فَاعْلَمْ
لِصَاحِبِ الْمَعْقُولِ وَالْمَفْهُومِ
تَحْوِلًا كَذَلِكَ بِالتَّقَلُّبِ
فَبَانَ عَنْهُ الْقِشْرُ حِينَ الْفَصْلَا
لَحْمٌ فَيَحْنَثُ إِلَّا إِنْ نَوَى

(١) قوله : (مختلف) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو .

(٢) مؤل : أى حالف .

(٣) قوله : «والأصل والحل عندي» في ذلك كله أن قول الأصل هو الأصح والأظهر والله أعلم .

وَالْبَيْضُ وَالْجُبْنُ مِنَ الْإِدَامِ
وَلَا أَرَى لِذَلِكَ وَجْهًا غَيْرَ إِنَّ
فَالْعُرْفُ هُوَ الْأَصْلُ فِي ذَا الْبَابِ
وَمَنْ عَنِ الْحَلِيبِ آلَى يَشْرَبُ
وَقِيلَ مَنْ آلَى بَانَ لَا يَأْكُلَا
يَكُونُ فِي ذَلِكَ حَانِثًا لِمَا
وَحَالَفَ عَنْ أَكْلِ هَذَا الشَّيْ
يَلْزَمُهُ حِثْنَانِ حِينَ أَكَلَا
وَحَالَفَ عَنْ أَكْلِ مَالِ الْخَلْقِ
وَمَالُ هَذَا النَّاسِ لَيْسَ يَدْخُلُ
وَحَالَفَ لَا يَدْخُلَنَّ الْبَحْرَا
وَهَكَذَا إِنْ رَكِبَ السَّفِينَا
وَحَالَفَ لَا يَسْكُنَنَّ السُّفُنَا
إِلَّا إِذَا مَارَكَبَ الزَّوْجَانِ
وَحَالَفَ عَنْ أَكْلِ صَيْدِ الْبَرِّ
وَكَانَ فِي الْأَنْهَارِ وَالْأَوْدِيَةِ
وَذَلِكَ بِالْعُرْفِ الَّذِي لَهُمْ طَرَأَ
وَحَالَفَ بَائِلُهُ لَا يَزْنِي
إِذَ الرِّثَا فِي الْوَصْفِ غَيْرُ الْعَبَثِ

وَالْأَصْلُ قَدْ رَخَّصَ فِي الْأَحْكَامِ
كَأَنَّ لَهُمْ هُنَاكَ عُرْفٌ يَخْرُجُنَ
لَأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ فِي الْخِطَابِ
سَمْنًا كَذَلِكَ الْعَكْسُ أَيْضًا يَجِبُ
قَيْظُ عُمَانَ بَعْضُهُ قَدْ أَكَلَا
أَتَى مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي قَدْ رَسَمَا
وَعَنْ ذَوَاقِهِ (١) إِذَا مَا هِيَ
لَأَنَّمَا الْوَصْفَانِ فِيهِ دَخَلَا
لَا يَحْتَنُ بَيْتِ مَالِ الْحَقِّ
فِيهِ الْمَسَاجِدُ الَّتِي تُمَوَّلُ
يَحْنُ حِينَ يَدْخُلَنَّ لَوْ شَبْرَا
يَحْنُ فَلْيُكْفِّرِ الْيَمِينَا
فَلَا يَرُونَ فِي السَّفِينِ مَسْكَنَا
فِيهَا وَكَانَا يَتَجَامَعَانِ
جَمِيعِهِ وَأَكَلَ صَيْدَ الْبَحْرِ
صَيْدٌ فَلَا يَدْخُلُ فِي الثَّالِيَةِ
فَالْبَحْرُ لَا يَعُمُّ هَذِي الْأَنْهَارَا
لَا يَحْتَنُ بَعَثَ فِيمَنْسَى
كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ وَفِي الثَّلَاثِ

(١) وعن ذواقه : يعنى الذوق والأكل .

وَالْأَرْضُ فِي الْبَسَاطِ تَدْخُلُنَا
قُلْتُ وَلَكِنْ تَدْخُلُنِ تَجَوُّزًا
وَذَاكَ مَوْقُوفٌ عَلَى أَنْ يَقْصِدَهُ
وَحَالِفٌ عَنْ أَكْلِ حَبِّ ذَكَرَهُ
لَا يَحْتَنُّ بِأَكْلِ هَذَا الثَّمَرِ
وَرَفَعَ الْأَصْلَ عَنِ الضِّيَاءِ (١)
وَلَا أَرَاهُ بِالصُّوَابِ يُبَيِّ
فَحَالِفٌ لِيَضْرِبَنَّ زَيْدًا (٢)
فَهَلْ تَرَاهُ حَانِثًا بِذَاكَ
وَحَالِفٌ بِالْوَاحِدِ الْجَلِيلِ
فَبَاعَ مِنْ بَعْدُ لِزَيْدٍ نَحْلًا
فَاتَّهَ يَحْنُثُ فِيمَا ذَكَرَا
لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ فِي الْإِقَالَةِ
وَالْعُرْفِ لَا يَجْعَلُهَا فِي التَّسْمِيَةِ
وَحَالِفٌ لَا يَلْبَسَنَّ نَعْلًا
لَا يَحْتَنُّ بِلَبْسِ ذَلِكَ الْبَعْضِ
وَالْبَعْضُ لَا كَالْكُلِّ فِي التَّسْمِيَةِ

إِسْمًا وَفِيهَا الْحِنْثُ يَلْزَمُنَا
فَيَلْزَمُ الْحِنْثُ الَّذِي تَجَوُّزًا
لَا يَحْتَنُّ إِلَّا إِذَا مَا قَصِدَهُ
وَبَعْدَهُ فِي أَرْضِهِ قَدْ بَذَرَهُ
لَأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ فَانْظُرِ
ثُبُوتَ حِنْثِهِ لَدَى الْإِفْتَاءِ
لَأَنَّ هَذَا غَيْرُ ذَلِكَ الْحَبِّ
فَيَضْرِبَنَّ ابْنَهُ الْوَلِيدَا
فَالْبَذَرُ وَالْعَلَّةُ مِثْلُ ذَاكَ
لَا يَشْتَرِي شَيْئًا مِنَ النَّخِيلِ
ثُمَّ اسْتَقَالَ الْبَيْعَ مِنْهُ أَصْلًا
وَهُوَ عَلَى قَوْلِ هُنَاكَ شَهْرًا
بَيْعٌ وَقِيلَ فَسُخِّ مَا قَدْ نَالَهُ
بَيْعًا فَلَا حِنْثَ بِهِذِي التَّالِيَةِ
فَقَطَعَ الْأَكْثَرَ مِنْهَا فِعْلًا
لَأَنَّهُ لَيْسَ بِنَعْلٍ مُرْضِي
وَالْحُكْمُ أَيْضًا عِنْدَ أَهْلِ الْفِطْنَةِ

(١) كتاب الضياء من أشهر تأليف المتقدمين من أصحابنا المشاركة وهو في خمسين جزءا .
قال أبو القاسم البرادى : وقفت على ثلاثة أسفار من كل سفر . منها ضخمة كبير . ومؤلف
الضياء أبو المنذر سلمة بن مسلم الصحارى .

(٢) قوله : «فحالِف ليضربن زيدا» هكذا في النسخ القديمة وفي نسخة الأصل وهو مشكل
وصوابه عندى (وحالِف لا يضربن) فليتاَمَل .

وَقِيلَ مَنْ عَلَى خُرُوجِ حَلْفَا
يَيْرٌ بِالْخُرُوجِ لَوْ لَمْ يَصِلِ
أَمَّا إِذَا نَوَى الْوُصُولَ لَزِمَهُ
وَقِيلَ فِي جَمَاعَةٍ قَدْ حَلَفُوا
يَفْعَلُهُ الْبَعْضُ وَبَعْضٌ أَمْسَكَ
وَحَالَفَ لِقَتْلِ نَفْسٍ بَرًّا
لَأَنَّهُ نَفْسٌ وَذَلِكَ حَيْثُ لَمْ
وَأَيَّةُ الضَّعْفِ لِأَيُّوبَ النَّبِيِّ
وَحَالَفَ لَا يَحْضُرَنَّ فَرَحًا
فَمَاتَ مِنْ بَعْدِ أَبِيهِ وَحَضَرَ
لَأَنَّهُ لِنَفْسِهِ قَدْ حَضَرَ
أَمَّا الشَّرِيفُ فَمُطِيعُ اللَّهِ
وَحَالَفَ بَأَنَّهُ شَرِيفٌ
وَعِنْدَنَا الْعَاصِي هُوَ الْوَضِيعُ

إِلَى بِلَادٍ حَدَّهَا وَعَرَفَا
وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ الْمُجْمَلِ (١)
أَنْ يَصِلَنَّ مِثْلَ مَا قَدْ فَهَمَهُ
عَنْ فِعْلِ شَيْءٍ ثُمَّ فِيهِ اخْتَلَفُوا
فَالْحِنْثُ لَزِمَ (٢) لِمَنْ لَمْ يُمَسِّكَا
قَدْ قِيلَ مَهْمَا يَقْتُلَنَّ الذَّرَا
يَكُنْ لَهُ قَصْدٌ هُنَاكَ مُتَزِمٌ
تُقَرَّبُ الْحَقُّ لِهَذَا الْمَذْهَبِ
لِأُخْتِهِ سُخْطًا (٣) لَهَا أَوْ تَرَحَّا
مَأْتَمُهُ لَا حِنْثَ فِيهِ قَدْ ذُكِرَ
لَيْسَ لَهَا وَالْحَقُّ فِيهِ ظَهَرَ
وَمَنْ لَهُ فِي النَّاسِ نَوْعُ جَاهٍ
لَا يَحْتَنُّ إِنْ كَانَ ذَا الْمَوْصُوفِ
لَأَنَّهُ لِدِينِهِ مُضِيعٌ

(١) قوله : «لفظ المجمل» بإضافة الموصوف الى صفته أى اللفظ المجمل .

(٢) قوله : «فالحنث لازم» أى أن الحنث على من لم يمسك منهم عن الفعل الذى حلفوا أن لا يفعلوه ، ولقائل أن يقول لا حنث عليهم إلا إذا فعلوا جميعا كما أنهم حلفوا أن لا يفعلوه جميعا والأولى فى هذا اعتبار المقاصد ، وقوله «لم يمسكا» بالالف عوضا عن نون التوكيد المحذوفة .

(٣) قوله : «سخطا» منصوب على أنه مفعول لاجله وقوله : «أوترحا» معطوف على فرحا وأصل العبارة أى هذا الرجل حلف أن لا يحضر لأخته فرحاً ولا ترحاً أى لا سرور ولا حزناً سخطاً منه عليها .

أَكْرَمُكُمْ بِالنَّصِّ أَتَقَاكُمْ فَلَا
وَحَالِفٌ بِاللَّهِ مَا الرُّمَّانُ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَتَاهَا لَا تَجِبُ
وَحَالِفٌ لَا يَرْكَبُنْ طَرِيقًا
وَبَعْدَ أَنْ مَاتَ الصَّدِيقُ مَرًّا
وَحَالِفٌ لَيَضْرِبَنَّ ذَاكَ
وَهَكَذَا جَمِيعُ مَا يُفَوِّثُهُ
وَحَالِفٌ بِاللَّهِ أَنْ قَدْ صَلَّى
لَأَنَّهَا لَيْسَ صَلَاةٌ ثُمَّ
وَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ مَقَالٍ أَنَّهُ
وَحَالِفٌ لَيَتْرُكَنَّ الْوَاجِبَا
فَالْحِنْثُ فِيهِ لِأَزْمَ بِحَالِهِ
وَقِيلَ مَنْ آلَى عَنِ السَّلَامِ
فَالْحِنْثُ لَا يَلْزُمُهُ إِنْ كَلَّمَ
وَحَالِفٌ لَيَنْسِفَنَّ الْجَبَلَا
أَوْ نَحْوَهُ مِنْ كُلِّ مَا تَعَدَّرَا
فِي حَالِهِ يَحْنُثُ دُونَ رَيْبٍ

تَنْظُرُ إِلَى تَعْظِيمِهِمْ لِلْسُّفَلَا^(١)
فَاكِهَةٌ تَلْزُمُهُ الْأَيْمَانُ
وَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ عِنْدِي أَقْرَبُ
تَغِيظُ إِنْسَانًا لَهُ صَدِيقًا
بِهَا فَقِيلَ الْخُلْفُ لَا يُعْرَى
فَمَاتَ فَالْحِنْثُ أَتَى هُنَاكَ
مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي لَهُ تَوْقِيتُهُ
فَالْحِنْثُ أَنْ يَغْشَى الْفَسَادُ الْفِعْلَا
قُلْتُ وَفِي الْعُرْفِ بِذَا تُسَمَّى
لَا يَحْنُثَنَّ بِذَاكَ فَاسْمَعْنَهُ
أَوْ يَعْصِيَنَّ اللَّهَ جَهْرًا خَائِبًا
لِأَنَّهُ الْحَرَامُ مِنْ أَفْعَالِهِ
عَلَى أَنَسٍ أَوْ عَنِ الْكَلَامِ
بَعْضُهُمْ وَهَكَذَا إِنْ سَلَّمَ
أَوْ يَصْنَعْدَنَ لِلْسَّمَوَاتِ الْعُلَا
عَلَيْهِ فَالْحِنْثُ عَلَيْهِ اشْتَهَرَا
وَهَكَذَا أَيْضًا يَمِينُ الْغَيْبِ

(١) قوله : «للسفلاء» جمع سافل وهو الرجل الخسيس الدين ، وقد حضرت مجلسا حافلا ببلدنا الحمراء أيام زارها نور الدين العلامة المصنف ، وأنا صبي لم أبلغ الحلم ، فاستدعى أن يُحضِرَ له قاموس اللغة لمطالعة هذا الجمع وهو يقرأ هذا البيت فحفظته من لسانه فوجد له وجهها فحمد الله وذلك في سنة ١٣٣٠ هـ .

كَحَالِفٍ بِأَنْ هَذَا وَقَعَا وَهُوَ لَمْ يَعْلَمْ وَلَمَّا يَسْمَعَا
وَمَا بِهِ أَحْبَرْنَا الْقُرْآنُ أَوْ الرَّسُولُ فَهُوَ الْعَيَانُ
كَالْوَصْفِ لِلْجَنَانِ وَالنِّيرَانِ مَنْ تَمَّ كَانَ ذَا مِنَ الْإِيمَانِ
وَمِنْ هُنَا الْقَطْعُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ بَأَنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ
لَا يَحْتَنَنْ حَالِفٌ بِذَاكَ وَإِنَّمَا سِوَاهُ لَاهُنَاكَ

باب الكفارات

مِنْ فَضْلِهِ سُبْحَانَهُ عَلَيْنَا أَنْ شَرَعَ التَّكْفِيرَ وَالْيَمِينَ
فَحَالِفٌ عَنْ فِعْلٍ شَيْءٍ فَيَرَى سِوَاهُ خَيْرًا فَلَهُ يُكْفِّرُ
لَا تَجْعَلِ الْيَمِينَ شَيْئًا مَانِعًا عَنْ فِعْلٍ مَا تَكُونُ فِيهِ طَائِعًا
يَجْزِيكَ أَنْ تُكْفِّرَنَّ عَنْهَا وَتُخْرِزَ الثَّوَابَ أَيْضًا مِنْهَا
ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ فِي الْكِتَابِ تَارِكُهَا يَهْلِكُ بِالْعِقَابِ
كَفَّارَةُ الْيَمِينَ بِاسْمِ الْبَارِي وَالْقَتْلُ فِيمَا جَاءَ وَالظَّهَارِ
وَجَاءَ فِي كَفَّارَةِ الصِّيَامِ قَوْلٌ صَحِيحٌ غَيْرُ أَنْ لَمْ يَشْتَهَرْ
وَقِيسَتِ الصَّلَاةُ فِي ذَا الْحُكْمِ عَلَى الصِّيَامِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
مَنْ تَمَّ كَانَ الصَّوْمُ عَنْ ثِقَاتٍ أَكَّدَ مِنْ كَفَّارَةِ الصَّلَاةِ

(١) قوله : « مؤثراً » منصوب على الحال المقدّمة على صاحبها النكراه كما في قوله : « لية موحشا

وَهُوَ مُخَيَّرٌ لَدَى الْأَحْكَامِ وَقِيلَ إِنَّ الْعِتْقَ فِيهَا أَوْلَى وَالْاِخْتِلَافُ هَلْ لَهُ أَنْ يُطْعِمَا وَمَا لِقَاتِلٍ هُنَا إِطْعَامٌ وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَجِدَنَّ الرَّقَبَةَ وَتَلَزَمَ الْمُخْطِئُ ذُونَ الْعَمْدِ وَقَاتِلُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ غَرْمُهُ وَقِيلَ عَنْ عَزَّانِ نَجْلِ الصَّقْرِ وَمَا عَلَى مَنْ قَتَلَ الدَّمِيًّا كَذَلِكَ لَا تَخِيرُ فِي الظَّهَارِ فَالصَّوْمُ فَالْإِطْعَامُ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ وَالْأَصْلُ فِي كَفَّارَةِ الْإِيمَانِ وَالْحَقُّوا بِهَا الْمَغْلُظَاتِ مِنْ ثُمَّ قَدْ أَنْكَرَهَا أَنْاسُ فَلْأَصْلُ فِي النَّزَاعِ هَلْ كَمِثْلُهَا وَصِفَةُ الْإِرْسَالِ تُخْلِفُنَا وَهُوَ مُبَاحٌ فِعْلُهُ فَتَرَعْبُ وَاللَّهُ قَدْ خَيَّرَ فِي الْإِطْعَامِ

فِي الْعِتْقِ وَالصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَعْلَى يَوْمًا وَأَنْ يَصُومَ يَوْمًا فَأَعْلَمَا لَكِنَّهُ (١) الْعِتْقُ أَوْ الصِّيَامُ يَصُومُ شَهْرَيْنِ لِمَا قَدْ رَكِبَهُ فَالْعَمْدُ فِيهِ قَوْدٌ لِلْحَدِّ فَقَطُّ وَالتَّكْفِيرُ لَا يَلْزِمُهُ بَأَنَّهُ التَّكْفِيرُ فِيهِ يَجْرِي كَفَّارَةٌ إِذْ لَمْ يَكُنْ ثَقِيًّا فَالْعِتْقُ أَوَّلًا فَلَا ثُمَارِي صَوْمًا فَهَذَا حُكْمُهُ الَّذِي شَرَعَ مُرْسَلًا الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ إِذْ غَلَطَ النَّاسُ التَّائِيَاتِ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُثَبِّتُهَا الْقِيَاسُ يَكُونُ ذَا الْقِيَاسِ مِثْلُ أَصْلِهَا بِاللَّهِ عَنْ فِعْلِ الَّذِي قَدْ عَنَّا فِي فِعْلِهِ وَالْحِنْثُ فِيهِ يَجِبُ وَالْعِتْقُ وَالْكُسُوفَةُ لِلْأَنَامِ

(١) قوله : «لكنه» يعنى أن الشان الواجب عليه العتق أولا فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين كما في الآية وإنما عدل عن أن يقول : لكن له ، لئلا يوهم التخيير بين العتق والصيام وقال بعضهم إنه إذا لم يستطع الصيام فعليه الإطعام وهو قول ضعيف .

إِلَّا الصَّيَّامَ فَهَوَ بَعْدَ الْعَدَمِ
وَالْعَتَقُ مَعْلُومٌ وَمَنْ شَاءَ يُطْعِمَنْ
وَهَكَذَا يَكْسُوهُمْ إِنْ شَاءَ
أَقْلَهُ لِلرَّجُلِ الْإِزَارُ
وَمَنْ يَشَاءُ الْإِطْعَامَ غَدَا الْعَشْرَةَ
أَوْسَطُ مَا يُطْعِمُهُ لِأَهْلِهِ
وَمَنْ دَعَا الْمُسْكِينَ حَتَّى أَكَلَا
فَائِهِ مِقْدَارُهَا يُعْطِيهِ
وَقَالَ بَعْضُ وَقَعَةٍ مَا دَوْمَةٌ
وَلَيْسَ يَجْزِيكَ الصَّبِيُّ حَيْثُ لَمْ
وَجَائِزٌ بِالْكَيْلِ يُعْطَى بَعْدَمَا
أَوْ تَدْفَعَنَّ نِصْفَ صَاعِ الْبُرِّ
وَزِدْ رُبْعَ الصَّاعِ إِنْ دَفَعْنَا
وَتَلْتِ الصَّاعِ مِنَ الْأَرْزِ
وَإِنْ دَفَعْتَ الدَّخْنَ فَادْفَعْنَا
وَأَنْ تَشَأَ فَقَوِّمَنَّ الْبُرَّ
وَلَيْسَ يَجْزِي دَفْعُ نَفْسِ الْقِيَمَةِ
وَأَمْرَأَةُ الْفَقِيرِ تُعْطَى مِنْهَا

وَالصَّوْمُ يَوْمَانِ وَيَوْمٌ فَأَعْلَمَ
فَعَشْرَةٌ مِنْ أَهْلِ فَقْرٍ يَقْصِدَنَّ
فَيُعْطِ كُلَّ وَاحِدٍ كِسَاءً
وَهَكَذَا لِلْمَرْأَةِ الْخِمَارُ
قَبْلَ الزَّوَالِ وَعَشَاءٌ أَثَرُهُ
مِنْ ثَمَرِهِ وَبُرِّهِ وَمِثْلِهِ
مِنَ الْعَدَا وَعَنْ عَشَاءِهِ نَكَلًا
مِنَ الطَّعَامِ حَسَبَ مَا يَكْفِيهِ
تَجْزِيكَ فِي بَيَانِنَا مَرْسُومَةٌ (١)
يَسْتَوْفٍ مَا يَأْكُلُهُ وَلَوْ فُطِمَ
يُفْطِمُ يُعْطَى قُوَّتُهُ مَتَمًّا
لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْهُمْ لِلْفَقْرِ
مِنَ الْحُبُوبِ ذُرَّةً أَوْ سَلْتًا
لِكُلِّ وَاحِدٍ يُقَالُ يَجْزِي
صَاعًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مُعْنًا
وَادْفَعْ بِهَا مِنَ الْحُبُوبِ طَرًّا
وَقِيلَ فِيهِ رَحْصَةٌ مَرْسُومَةٌ
فَمَا زَوَاجُهُ بِمُعْنٍ عَنْهَا

(١) قوله : « في بياننا » أى بيان الشرع وهو كتاب جامع لأصول المذهب وفروعه ، وهو في نيف وسبعين جزءاً .

و (المصنف) : هو اسم «المصنف» في الفقه للعلامة الأفخم قاضى المسلمين محمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد الله الكندى رحمه الله . أبو إسحاق .

وامرأة الغني ليس تُعطى
 وجائز تُعطى الفقير في السفر
 وإن يكن أوصى بها فتؤخذ
 وقيل بل من أصله وذان
 ومن يقل مهما سكت يثرباً
 فإنه من ساكني النيران
 أو كافر بالله أو بالرسول
 وكلما قد يجب العذاب
 تلزمه كفارة المغلظة
 وقائل أن الإله خصمه
 والمقت والتقيح إن آلى به
 أو غضب الله عليه إن فعل
 أو كان في قطع الحقوق آلى
 كذاك قيل لأعن البهائم
 وقيل ما عدا العهود ما بها
 وحالف بحجج كثيرة
 قيل عليه فعلها لزوماً
 يصوم شهرين لكل واحدة
 وقيل للجميع شهران فقط
 لأن حقها عليه خطأ
 حتى ولو كان غنياً في الحضر
 من ثلث المال وهو المنفذ
 في كل حق كان للمنان
 أو زرت عمراً أو هجرت قطرباً
 أو أنه من عابدي الأوثان
 أو بالقران المحكم المنزل
 لمن أتاه وبه يصاب
 إذ قال قولاً فاحشاً وغلظة
 فائماً تغليظه يلزمه
 واللعن (١) له من ربه
 أو عاهد الله فخان ونكل
 تغليظه صار له مالا
 مغلط وقيل غير لازم
 مغلط مهما أتي العبد بها
 فعاقه عن فعلها الضرورة
 وقيل بل يجزيه أن يصوماً
 لو بلغت من الألوف الزائدة
 وقيل بل صوم ثلاث يشترط

وَقَالَ بَعْضُ إِيَّاهُ يَتُوبُ وَهَذِهِ مَسْئَلَةٌ مَسْئُورَةٌ وَمَا لِصَائِمٍ هُنَا إِفْطَارٌ لِأَنَّهَا عُقُوبَةُ الْمَعْظُومَةِ وَيَجْزِيهِ الْإِطْعَامُ مَهْمَا شَاءَ وَصَائِمٌ أَرْبَعَةٌ تَمَامًا وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ حَتَّى يَفْصِلَا وَمَنْ عَلَيْهِ عَشْرُ كَفَّارَاتٍ قِيلَ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ الصِّيَامَا وَهَكَذَا يَجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَا كُلُّ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْأَيَّامِ وَلَا يُفَرِّقُ الثَّلَاثَ أَبَدًا وَاللَّهُ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ مُطْلَقًا وَمَا عَلَيْهِ بَعْدَهَا وَجُوبٌ تُبَدَّلُ لِلتَّائِبِ مِنْ ضَرُورَةٍ وَإِنْ يَكُنْ أَلْجَاءُ الْاضْطِرَّارِ ثُنَائِبُ التَّشْدِيدِ فِيمَا غَلَّظَهُ أَوْ شَاءَ الْإِعْتَاقَ أَوْ الْإِعْطَاءَ عَنْ الْيَمِينِ فَلَا مَلَامًا بَيْنَهُمَا وَيَغْزِلَا جَمِيعُهَا تَكُونُ مُرْسَلَاتٍ عَنْهُمْ شَهْرًا كُلُّهُ تَمَامًا صِيَامُهَا أَوْ يُطْعَمَنْ أَوْ يُعْتَقَا عَلَى حَيَالِهَا (١) مِنَ الصِّيَامِ كَيْلًا يَكُونُ أَهْمَلُ التَّعَدُّدَا لَنَا وَلِلْإِخْوَانِ مِمَّنْ اتَّقَى

تم الجزء الأول من جوهر النظام وهو جزء الأديان

ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني ، وهو جزء الأحكام
وأوله كتاب الأطعمة

(١) قوله : «على حيالها» أى على حدّيتها .

جَوْهَرُ الظَّالِمِ

في عاىى الأربان والأحكام

للإمام نور الدين عبد الله بن حميد السالمى

علق عليه

أبواسحاق أطفيش و أبراهيم العبرى

الجزء الأول و الجزء الثانى

الطبعة الثانية عشر

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

الجزء الثاني

كتاب الأطعمة

باب أحكام صنوف الحيوانات

وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ الطَّيِّبَاتِ
 فَطَيْبُ الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ
 وَإِنَّمَا يَحْرُمُ مِنْهُ الضَّرَرُ
 وَالْدَّمُ وَالْمَيْتَةُ وَالْخَنَزِيرُ
 وَهِيَ مِنَ السَّبَاعِ ذَاتُ النَّابِ
 وَذَاتُ مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيُورِ
 عَنْ قَتْلِ نَحْلَةٍ وَقَتْلِ الصُّرْدِ
 وَنَهْيُهُ عَنْ قَتْلِهِنَّ ذَلَالًا
 إِذْ لَا سَبِيلَ أَبَدًا لِأَكْلِهِ
 وَسَائِرُ الطَّيُورِ كَالْحَمَامِ
 وَالْحَشَرَاتِ مِنْ ذَوَاتِ السُّمِّ (١)

فَضْلًا وَحَرَّمَ الْمُحَبَّاتِ (٢)
 مُحَلَّلٌ لَيْسَ بِهِ مِنْ حُوبِ (٣)
 وَالتَّجَسُّسُ الْخَبِيثُ ثُمَّ الْمُسْكِرُ
 وَالضَّارِيَاتُ الْوَحْشُ وَالطُّيُورُ
 كَالْأُسْدِ وَالْفُهُودِ وَالذَّنَابِ
 كَالْبَازِ وَالْعِقَابِ وَالنُّسُورِ
 نُنْهَى وَقَتْلَ ضِفْدَعٍ وَصِفْرِدٍ (٤)
 بَأَنَّ ذَاكَ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ
 إِلَّا طَرِيقَ ذَبْحِهِ وَقَتْلِهِ
 لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَرَامِ
 وَغَيْرِهِ مَكْرُوهَةٌ فِي الْحُكْمِ

(١) المحببات : بالتشديد الحباث .

(٢) الحوب : بالضم الإثم .

(٣) كزبرج أبو المليح وهو طائر جبان . قاموس . ولعله هو الطائر المعروف عندنا بوادي ميزاب بأبي عود والعامية تقول يُعود بضم الباء ، وهو نوع من العصافير الجميلة المطربة ، وهو في غاية الجبن ، ربما مات عندما تمسكه يد . سمعت شيخنا القطب يقول : لا يجوز قتله ، وكنت أعلل نيه باستثمانه إلى الناس وإلفه البيوت ، حتى لا يلد في الأشجار خوف الطيور الكبيرة والله أعلم . أبو اسحاق .

(٤) السم : مثلث السين .

وَالْحَيْلُ وَالْبَعَالُ وَالْحَمِيرُ وَاللَّهُ قَدْ قَالَ لِتَرْكَبُوهَا قُلْتُ كَذَلِكَ ذَكَرَ الرُّكُوبَا وَذَكَرَ الْمَأْكُولَ مِنْهَا أَيْضًا وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ وَصْفُ الْأَغْلَبِ وَهَذِهِ الْأَنْعَامُ حِلٌّ مُطْلَقًا وَكُلُّ وَاحِدٍ إِذَا مَا نَفَرَا خِنْزِيرَةٌ قَدْ تَنَجَّتْ عَنَّا قَا (١) لَكِنِّهَا تُحْبَسُ كَالْجَلَالَةِ (٢) لَوْ أَنَّ شَاةً تَنَجَّتْ خِنْزِيرًا وَالصَّيْدُ مِنْهُ الْحُمْرُ الْوَحْشِيَّةُ قَصِيرَةُ الْأَذْنَابِ وَالظُّهُورِ وَفِي عُمَانَ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا بَلْ بَيْنَهَا تُوجَدُ وَالْأَحْسَاءُ قِيلَ وَمِنْهُ ضُبْعٌ وَتَغْلَبُ وَالضُّبُّ أَيْضًا جَائِزٌ حَلَالًا وَالْخُلْفُ فِي الْعِلْمِ قِيلَ بَرِّي

فِي لَحْمِهَا خِلَافُهُمْ مَذْكُورٌ وَزِينَةٌ مَا قَالَ تَأْكُلُوهَا فِي صِفَةِ الْأَنْعَامِ وَالْمَشْرُوبَا فَذَكَرَ بَعْضُ لَا يُنَافِي بَعْضًا وَذَكَرَهُ لَا يَنْفِي مَا لَمْ يَغْلِبِ إِنَّ ذُكِّيَتْ وَالصَّيْدُ مَهْمَا لِحَقًّا ذَكَرَتْهُ بِالرَّمْيِ مِنْ كَبْرَا فَأَكْلُهَا حِلٌّ لِمَنْ قَدْ ذَاقَا لَيْسَتْ طَيِّبٌ أَكْلُهَا الْأَكَالَةُ كَانَ حَرَامًا أَكَلَهُ مَحْجُورًا وَهِيَ الَّتِي تُوجَدُ فِي الْبَرِّيَّةِ وَلَوْئِهَا السَّوَادُ فِي الْمَأْثُورِ فِيمَا رَوَى لِي مَنْ سَأَلْتُ عَنْهَا قَدْ قَالَهُ بَعْضُ أُولَى الذِّكَاةِ فَأَكَلَهُ فِي ذَا الْمَقَالِ طَيِّبٌ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَذَرِ فِيهِ الْقَالََا وَقَالَ بَعْضٌ مِنْ صَيُودِ الْبَحْرِ

(١) العناق الأثني من أولاد المعز . أبو اسحاق .

العناق : يفتح العين الشاه .

(٢) الجلالة : هي التي تقصر على أكل النجاسات من الطيور والأنعام .

(٣) السلقاة الذكر والصفدع أيضا .

فَلَا يَحِلُّ فِي الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
وَأَغْلَبُ الْحَالَيْنِ بَعْضُ ذَكَرًا
لَكِنِّي أَقُولُ مَهْمَا وَجَدْتُ
وَأِنْ تَكُنْ مَيْتَةً فِي الْبَحْرِ
وَمَا الْكِلَابُ عِنْدَنَا حَلَالٌ
لَأَنَّهَا مِنَ السَّبَاعِ الضَّارِيَةِ
كَذَاكَ أَيْضًا لَبَنُ الْكِلَابِ
وَإِنِّي مِنْ ذَلِكَ فِي عَجَابٍ
لَمْ يَنْجُسِ الْجِلْدُ لَشَيْءٍ فِيهِ
تِلْكَ الرُّطُوبَاتُ الَّتِي فِي اللَّحْمِ
كَيْفَ يَحِلُّ أَصْلُ هَذَا النَّجَسِ
هَذَا مِنَ التَّنَاقُضِ الْمَعْقُولِ
وَكُلُّ مَا كَانَ بِهِ انْتِفَاعٌ
وَأِنْ يَكُنْ مُحَرَّمًا فَلَا يَحِلُّ
فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ لِلْقُرُودِ
وَهَكَذَا فِي سَائِرِ السَّبَاعِ
وَيَبْعُكَ السُّنُورَ قِيلَ حِلٌّ
كَذَلِكَ التَّغْلِبُ فِيهِ اخْتِلَافًا
وَقِيلَ إِنَّ بَيْعَهُ حَرَامٌ
وَهُوَ مَقَالٌ مَنْ لَأْكُلِهِ مَنَعٌ

مَيْتُهَا وَجَائِزٌ فِيمَا يَلِي
وَهُوَ مِنَ الْحَقِّ عَلَى مَتْنِ الدَّرَى
مَيْتَةً فِي الْبَرِّ حَتْمًا أَلْقَيْتُ
فَحُكْمُهَا كَحُكْمِ مَيْتِ بَحْرِي
وَلَا السَّنَائِيرُ كَمَا يُقَالُ
وَبَعْضُهُمْ أَحَلَّهَا عَلَانِيَةً
إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ مَسَّ لِلْإِهَابِ
وَلَسْتُ أَذْرِي أَصْلَ هَذَا الْبَابِ
مِنْ ذَاتِهِ لَكِنْ لِمَا يَأْتِيهِ
أَهْلَتِ الْجِلْدَ لِهَذَا الْحُكْمِ
مَعَ حَرَامِ فَرْعِهِ الْمُنْجَسِ
لَا يَسْتَقِيمُ قَطُّ فِي الْعُقُولِ
مُحَلَّلًا فَجَائِزٌ يُبَاغِ
لَأَنَّهُ مِنَ الْحَرَامِ مُنْتَقِلٌ
وَلَا الْأَفَاعِي لَا وَلَا الْأَسُودِ
وَأُمّهَاتِ السَّمِّ كَالْأَفَاعِي
لِنَفْعِهِ وَقِيلَ لَا يَحِلُّ
فَبَيْعُهُ عَلَى مَقَالِ سَلَفَا
بَابُ بَيْعِهِ تَلَحُّقُهُ الْأَثَامِ
وَفِي مَقَامِ الْاِخْتِلَافِ مُتَّسَعٌ

باب الاصطياد

وَالْاصْطِيَادُ مَرَّةً بِالشَّبَكِ وَثَّارَةً بِالرَّمْيِ عِنْدَ الدَّرَكِ
 مَعْلَمَاتٍ وَصَفُ الْاِكْتِسَابِ وَيَنْتَهِي عَنْهُ إِذَا نَهَيْتُهُ
 مِنْهُ فَإِنَّهُ حَرَامٌ حُظْلًا (١)
 بَنَهَشِهِ قَدْ بَلَغَ الْمُرَادَا فَصَيْدُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْجُوسِ
 بِكَلْبٍ مُسْلِمٍ يَكُونُ حُرْمًا وَلَا تَحِلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ
 فِي رَمْيِ سَهْمِهِ وَوَسِّ كَلْبِهِ مِنْ قَبْلِهِ وَلَا تَقُولُ (٢) فَإِنَّا
 مَا لَمْ يُذَكَّرْ يَذَكَّرُ الْمُسْلِمُ اسْمَ رَبِّهِ وَهِيَ ذَكَائُهُ إِذَا مَامَأَا
 وَمَا رُمِيَ يُبْنَدَقُ لَا يُؤْكَلُ (٣) وَمَنْ رَمَى صَيْدًا وَقَدْ أَوْهَاهُ
 وَثَّارَةً بِالرَّمْيِ عِنْدَ الدَّرَكِ مَعْلَمَاتٍ وَصَفُ الْاِكْتِسَابِ وَيَنْتَهِي عَنْهُ إِذَا نَهَيْتُهُ مِنْهُ فَإِنَّهُ حَرَامٌ حُظْلًا (١)
 بَنَهَشِهِ قَدْ بَلَغَ الْمُرَادَا فَصَيْدُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْجُوسِ بِكَلْبٍ مُسْلِمٍ يَكُونُ حُرْمًا وَلَا تَحِلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فِي رَمْيِ سَهْمِهِ وَوَسِّ كَلْبِهِ مِنْ قَبْلِهِ وَلَا تَقُولُ (٢) فَإِنَّا مَا لَمْ يُذَكَّرْ يَذَكَّرُ الْمُسْلِمُ اسْمَ رَبِّهِ وَهِيَ ذَكَائُهُ إِذَا مَامَأَا وَمَا رُمِيَ يُبْنَدَقُ لَا يُؤْكَلُ (٣) وَمَنْ رَمَى صَيْدًا وَقَدْ أَوْهَاهُ

(١) حُظْلٌ : أى منع .

(٢) قوله : «المنجوس» يعنى أنه حرام لا يحل أكله وأنه ميتة نجسة .

(٣) قوله وس كلبه أى إغراؤه . يقال وَمَنْ الْكَلْبُ يُؤْمَسُ إِذَا أَغْرَاهُ بِالصَّيْدِ وَنَحْوَهُ . المصنف

(٤) وفى نسخة ولا يقال .

(٥) قوله : «وما رُمِيَ يُبْنَدَقُ» لا يؤكل ، هذا هو المشهور عند أصحابنا ورفع لي الشيخ الرقيشى أنه وجد عن العلامة الصبحي رحمه الله أنه يحل إذا ذكر اسم الله عند رميه إياه قلت وهذا هو الصحيح عندي ، وقد ذهب الى تحليله أكثر علماء المتأخرين من قومنا والله أعلم .

وَعَاقَةُ الْمَوْتِ بِرُمِي الثَّانِي
لَأَنَّهُ بِرُمِيهِ قَدْ قَتَلَهُ
وَقِيلَ فِي الصَّيْدِ إِذَا مَا وَقَعَا
فَهُوَ لِمَنِ يَصِيدُهُ مِنْ بَعْدِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَنْطَلِقْ مِنَ الشَّبَكِ
فَالطَّبِيُّ إِنْ كَانَ بِهِ جِبَالُ
لَأَنَّهُ عَلَامَةٌ الْإِمْسَاكِ
كَذَلِكَ الدَّجَاجُ مَهْمَا احْتِمَلَا
وَحُكْمُهُ إِنْ كَانَ فِي الصَّحَارِي
وَكَرَّهُوا بِأَنْ تُصَادَ الْحَائِمَةُ
فِي حَالِ شُرْبِ كَانَ أَوْ مَنَامِ
وَقِيلَ إِخْرَاجُ فُرُوحِ الطَّيْرِ
وَذَاكَ رِزْقُ سَاقَةِ مَوْلَاهُ
وَقَاتِلُ لِكَلْبِ صَيْدٍ يَغْرُمُ
لَأَنَّهُ قَدْ قَوَتْ انْتِفَاعُهُ

فَطَالَبَ الْأَخِيرَ بِالضَّمَانِ
وَهُوَ مَالٌ غَيْرُهُ قَدْ حَصَلَهُ
فِي شَبَكٍ ثُمَّ لَهُ قَدْ قُطِعَا
لَأَنَّهُ صَيْدٌ هُنَاكَ يَغْدُو
فَذَاكَ مَحْكُومٌ بِهِ لِمَنْ شَبَكَ
لَوْ كَانَ بِالصَّحَرَاءِ لِأَحْلَالِ
مَرْجَعُهُ يَكُونُ لِلشَّبَاكِ (١)
فَفِي الْقُرَى يَكُونُ مِمَّا أَهْلًا
كَحُكْمِ بَاقِي الصَّيْدِ فِي الْقِفَارِ
عَلَى الْمِيَاهِ وَكَذَاكَ النَّائِمَةُ
وَلَا تَرَى ذَاكَ مِنَ الْحَرَامِ
جَلَّ وَمَا فِي فِعْلِهِ مِنْ ضَيْرٍ
إِنْ عَفَّ عَنْهُ فَهُوَ مَا أَوْلَاهُ
لِأَهْلِهِ كَمَثَلِ مَا يُقَوِّمُ
فَالْغُرْمُ لِأَزْمٍ لِمَا أَضَاعَهُ

(١) أى لواضع الشبك .

(٢) أى صار أهليا مملوكا .

باب الذباج

وَالْحَيَوَانُ نِعْمَةٌ الْمَنَانِ يَرْكَبُهُ وَيَأْكُلَنَّ لَحْمَهُ وَيَلْبَسَنَّ شَعْرَهُ وَجِلْدَهُ فَهُوَ أَثَاثُ الْبَيْتِ عِنْدَ الْحَاضِرِ وَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا إِذَا وَحَيَوَانُ الْبَحْرِ حِلٌّ مَيْتُهُ فَهُوَ الطَّهُورُ مَاوُهُ وَالْحِلُّ وَالسَّمَكُ الطَّافِي أَرَى النَّبِيَّ وَهُوَ الَّذِي قَدْ صَارَ فَوْقَ الْبَحْرِ ثُمَّ الزَّكَاةُ تُشْمَلُ الذَّبَاخَا وَالْأَصْطِيَادُ بِالْجَوَارِحِ الَّتِي وَكُلُّ وَاحِدٍ لَهُ مَوْضُوعٌ وَذَلِكَ فِي لُبِّهَا تَمَامًا إِنْ وَجِبَتْ جُنُوبُهَا أَيْ وَقَعَتْ وَالتَّحْرُ وَالذَّبْحُ مَعًا فِي الْبَقْرِ وَسَائِرِ الْأَنْعَامِ وَالْبَهَائِمِ وَالذَّبْحُ فِي الْجِدِ بِطُولِ الرَّقَبَةِ

جَادَ بِهِ الرَّحْمَنُ لِلْإِنْسَانِ وَيَشْرَبَنَّ دَرَّهُ وَدَسَمَهُ وَيُوعِينَ جِلْدَهُ مَا عِنْدَهُ وَهُوَ وَعَاءُ الزَّادِ لِلْمُسَافِرِ ذَكَاهُ حَتَّى يَذْهَبَنَّ مِنْهُ الْأَذَى فَلَا صَطِيَاءَ نَفْسُهُ تَذَكُّهُ مَيْتُهُ صَحَّ بِهَذَا النُّقْلُ عَنْهُ نَهَى فَكُنْ لَهُ أَيْيَا ذَا ثَنٍ وَالتَّهْيِ لَا لِحَجَرٍ^(١) وَالتَّحْرُ وَالرَّمْيُ مَعًا صَرَاخًا قَدْ عَلِمْتَ وَهِيَ الَّتِي قَدْ مَرَّتِ فَالتَّحْرُ فِي الْبُذْنِ هُوَ الْمَشْرُوعُ عَلَى ثَلَاثٍ تُنَحَرْنَ قِيَامًا فِي الْأَرْضِ سَلَحَتْ وَبَعْدَ قُطْعَتِ وَالذَّبْحُ مَنْطُوقٌ بِهِ فِي السُّورِ يَكُونُ فِيهَا الذَّبْحُ عَيْنَ الْإِلَازِمِ بَقِطْعَ أَوْدَاجٍ وَقُطْعَ الْقَصَبَةِ

(١) يعني أن النبي لا يدل على الحجر أى التحريم .

وَلَا يَحِلُّ قَطْعُ كُلِّ الرَّأْسِ
وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ مِنْ قَفَاهَا
وَإِنْ تَكُنْ شَرِيطَةً لَمْ يَقْطَعْهَا (١)
لَأَنَّهَا ذَبِيحَةُ الشَّيْطَانِ
فَذَبِحَتْ مِنْ وَاحِدٍ أَجْزَاهَا
وَذَابَحَ بِهَيْمَةٍ مَقْمُوطَةٍ
فَإِنَّهَا فِي الْحُكْمِ لَيْسَ تَحْرُمُ
وَذَابَحَ طَيْرًا لَهُ قَدْ أُمْسَكَ
فَجَائِزٌ لِأَنَّهُ قَدْ قَصَدَا
وَذَابَحَ طَيْرًا وَقَدْ رَمَاهُ
وَذَابَحَ بُمْدِيَّةً مَسْمُومَةً
لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ أَنَّ السُّمَّ
تَذْبَحُهَا بِذَا الْحَدِيدِ الْقَاطِعِ
كَذَا الْحَجَارَةِ الَّتِي تُفْرِیْهَا
وَكَرَّهُوا ذَلِكَ بِاللُّجَيْنِ (٢)
وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ بِالزُّجَاجِ
كَذَلِكَ بِالضُّرُوسِ وَالْأُظْفَارِ

وَمَابِهِ عَلَى الْخَطَا مِنْ بَأْسٍ
وَكُلُّ مَنْ يَفْعَلُهُ أَلْقَاهَا
حُلُقُومَهَا فَأَكُلْ ذَلِكَ مُنْعًا
وَالشَّاةُ إِنْ كَانَ لَهَا رَأْسَانِ
إِنْ كَانَ مَوْتُهَا بِهِ يَعْشَاهَا
بِحَبْلِهَا وَهِيَ بِهٍ مَرْبُوطَةٌ
وَتَرَكُهَا فِيمَا أَرَاهُ أَسْلَمُ
خَوْفَ اضْطِرَابٍ مِنْهُ أَوْ أَنْ يَهْلِكَ
مَعْنَى صَحِيحًا مَا أَرَادَ الْاِغْتِدَا
فِي النَّارِ حَيًّا حُرْمَةُ يَعْشَاهُ
فَهِيَ حَرَامٌ عِنْدَنَا مَذْمُومَةٌ
لِقَتْلِهَا عَوْنٌ فَصَارَتْ حُرْمًا
وَنَحْوَهُ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ قَاطِعِ
وَهِيَ الصَّرَايِخُ (٣) لِمَنْ يَرْوِيهَا
وَالذَّهَبُ الْمَعْرُوفُ بِاسْمِ الْعَيْنِ
وَلَا يَعُودُ جَاءَ فِي الْمُنْهَاجِ
وَتِلْكَ حَالَةٌ عَنِ الْكُفَّارِ

(١) الشريطة : تصغير الشرطة وهي المرة الواحدة من إجراء المديّة على الحلقوم .

(٢) الصرايخ : جمع صربوخ وهو الحجر الذي تكون فيه النار (المصنف)

لعل الصرايخ الحجارة المعروفة بالصوان وهي ذات صلابة وحدة كادت تكون كالسكّين
بل أجاز العلماء الذبائح بها لصلاحيتها لذلك فتأمل . أبو اسحاق .

(٣) اللجين : الفضة .

وَهَكَذَا شِغْرَافَةُ النَّخِيلِ (١) وَذَبْحُهُ بُمْدِيَّةٌ لَمْ تُغْسَلْ وَلَا أَرَاهُ لَازِمًا وَالْمُصْطَفَى بِخَرَبَةٍ وَاحِدَةٍ مَازِكِرًا يَذْبَحُهَا مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ وَأَكْلَهَا لَيْسَ بِهِ مِنْ بَاسٍ وَيُسْتَحَبُّ بِالْيَمِينِ الذَّبْحُ وَيَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ فِي التَّذْكِيَةِ وَكُلُّ اسْمٍ كَانَ لِلَّهِ مَنْ قَالَ عِنْدَ ذَبْحِهِ سُبْحَانَا لَا يَنْفَعُ الذِّكْرُ عَلَى الذَّبِيحَةِ إِلَّا إِذَا وَاطَى لِذِكْرِ الْبَارِي

قَالَ فَلَا تُؤْكَلُ فِي ذَا الْقِيلِ فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْأَوَّلِ قَدْ نَحَرَ الْبُذْنَ مِرَارًا فَأَعْرِفَا بَأْنَهُ غَسَلَهَا إِذْ نَحَرَا وَغَيْرُهُ مُخَالِفٌ لِلْسُّنَةِ لَوْ كَانَ فِي ذَاكَ خِلَافُ النَّاسِ وَبِالشَّمَالِ ذَبْحُهُ يَصِحُّ بِلُغَةِ الْعَرَبِ وَبِالْهِنْدِيَّةِ (٢) يَصِحُّ ذِكْرُهُ بِلَا اشْتِبَاهِ رَبِّي كَفَاهُ كَيْفَ مَا قَدْ كَانَا إِلَّا مِنَ الذَّبَاحِ خُذْ تَصْرِيحَهُ سِوَاهُ أَجْزَاءَهُ بِلَا انْكَارِ

(١) الشغرافه قطعه من وعاء الطلع اليابس (المصنف)

صوابه شرعوفة أو شرعوفة وهو قشر طلعة الفحال من النخل ، لكن الذى ذكره بعض جواز الذبح بوعاء الطلع لصلاحيه بعضه لذلك ، لصلايته وحدته ، وهذا فى ذكر النخل أقوى وغير خفى أن هذا حين يفقد الذباح آلة الذبح ، لا مطلقا وهذا كالضرورة فتفهم الحق . أبو اسحاق .

(٢) أراد الناظم بالهندية العجمية مطلقا بدليل مقابلتها بلغة العرب ، وهكذا ذكر ضياء الدين فى النيل ، والقطب فى شرحه ، لكن العربية أفضل وأحق ، كما قال شيخنا وقيد هذا بأن لا يكون الذباح عارفا للعربية ، والذى نراه أنه يبعد أن يكون شخص مهما بلغت عجمته غير مستطيع للنطق بلفظ الله أكبر مثلا ، اللهم إلا أن هذا القول مجرد افتراض ، أما اللكنة فى اللسان فقد تكون فى العربي وفى العجمي ، فالبربري الذى ينطق لسانه بأىوش وهو يا الله لا يصعب عليه النطق بالله أكبر وما شابهها ، والله أعلم . أبو إسحاق .

وَلَيْسَ يُجْزَى ذَابِحًا شَاتَيْنِ إِنَّ سَمَى فِي الْأُولَى مِنَ الشَّيْنِ
وَذَابِحٌ وَلَمْ يُسَمَّ (٢) تَحْرُمُ وَأَنْ تُكُنْ لِغَيْرِهِ يُعْرَمُ
وَأَمْرٌ سِوَاهُ يَذْبَحَنَّ لَهُ فَأَمْرُ الْمَأْمُورِ خِلَافًا يَكْفُلُهُ
فَإِنَّهُ يَأْكُلُهَا إِنْ شَاءَا لِأَنَّهُ يَذْبَحُهَا قَدْ جَاءَا
وَعَاصِبٌ وَسَارِقٌ قَدْ سَرَقَا بِهِمَةَ ذَبَحَهَا وَاطْلَقَا
فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهَلْ يَجُوزُ أَكْلُ هَذَا اللَّحْمِ
فَقِيلَ جَائِزٌ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَفِي الْجَمِيعِ ضَامِنٌ فَيُعْرَمُ
وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي الْمَسْرُوقَةِ لَكُنِّي لَسْتُ أَرَى تَفْرِيقَهُ
وَتَذْبَحُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى (١) إِنَّ ذَكَرُوا اسْمَ رَبِّنَا جَهَارًا

(١) قوله : «وَلَمْ يُسَمَّ» أى لم يذكر اسم الله .

(٢) قوله وتذبح اليهود الخ أعلم أن ذبيحة أهل الكتاب لا تحل لنا إلا إذا كانت موافقة للذبيحة الشرعية ، ولهذا اشترط أصحابنا أن يكونوا تحت المراقبة الإسلامية ونفوذ المسلمين ، وقالوا : إذا كان أهل الكتاب تحت حكم المسلمين حلت ذبيحتهم ونكاح الحرائر من نسائهم ويدل لهذا قوله سبحانه : «اليوم أحل لكم الطيبات» الآية والذي تفيد هذه الآية أن الحكم مُقَيَّدٌ بحال نزول الآية وهي حال غلبة المسلمين ، وظهورهم على أهل الكتاب ، إذ نزلت هذه الآية يوم عرفة في حجة الوداع حيث كانت جلالة الإسلام رافعة ألويتها في جميع أطراف الجزيرة والممالك المجاورة لها تتحقق أفدتهم من الرعب وهيبة الإسلام . واشترط مالك أن تكون ذبيحتهم تحت نظر المسلم ، ولم يشترط كونهم تحت ذمة المسلمين ، أما ما كان مخالفا للدكاة الشرعية فهو ميتة حرام بنص الآية أو لم يذكر اسم الله عليها فلا تؤكل ، كما لا تؤكل من المسلم الذي لم يذكر اسم الله ، وسماها الله فسقا أما من يدعى حليَّة ذبيحتهم مطلقا ولو كانت مَفْتُولَةً أو مصروعة أو مقتولة بشق اليافوخ وما أشبه هذا ، فدعوى باطلة مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ، وإجماع المسلمين ، ليت شعري لماذا يستخف المسلمون بأحكام دينهم ويثبون إلى أقوال باطلة فيأخذون بها ، أليس هذا من ضعف الدين في نفوسهم ، واستسلاما للمحاربين لنا في كل جزئية وكلية ، محاربة أرادوا القضاء بها على الإسلام وأهله ، ومن المعرفة الواضحة ما بلغنى أنه انتشر في أهل نفوسه أكل ذبيحة اليهود ، وما ألجأهم إليها إلا استكفافهم أن يكونوا جُزَّارِينَ ، ثم ما ظهر من إباحة بعض الضعفاء لشحوم أوروبا المنتشرة بقطرنا الجزائر وهي شحوم الميتة بلا ريب ، اللهم لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا أبو إسحاق .

وَلَا يَجُوزُ مِنْ ذَوِي الْأَوْثَانِ وَكُلُّ مُرْتَدٍّ عَنِ الْإِسْلَامِ
وَالذَّبْحُ قِيلَ جَائِزٌ مِنْ صَابِي وَأُخْرَسُ اللِّسَانِ مِثْلُ الْأَعْجَمِ
لَأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الذِّكْرَ وَجَائِزُ ذَبِيحَةِ الْعُمَيَّانِ
وَهَكَذَا مِنْ جُنُبٍ إِذَا ذَبَحَ وَذَبِيحَةُ السَّكْرَانِ لَيْسَ تُؤْكَلُ
لَأَنَّ ذَبْحَهُ كَنَشِ السَّبْعِ وَمَوْضِعُ الذَّبَاحِ يُغَسَّلَانِ
كَذَاكَ قِيلَ وَالْإِلَهُ أَعْلَمُ وَقَدْ مَضَى فِي آخِرِ التَّيْمِمِ
وَنَفْخُهَا لِيَسْلَخَ الْإِهَابَا لَكِنْ عَلَيْهِ يُخْبِرَنَّ مَنْ شَرَى
لَأَنَّهَا بِنَفْخِهِ تُكُونُ وَلَا الْمَجُوسِ أَغْبَدُ التَّيْرَانِ
ذَبَاخُهُ حَتْمًا مِنَ الْحَرَامِ لِأَنَّهُمْ قِيلَ ذُوو كِتَابٍ
ذَبَاخُهُمْ قِيلَ مِنَ الْمُحَرَّمِ وَتَرَكُ ذَلِكَ يُورِثَنَّ الْحَجْرَا
إِنْ أَحْسَنُوا وَذَبِيحَةُ الْعُرْيَانِ لِأَنَّ شَرْطَ الطَّهْرِ فِيهِ مَا وَضَحَ
وَهُوَ الَّذِي مِنْ سُكْرِهِ لَا يَعْقِلُ هُمَا سَوَاءٌ كُلُّهُ لَمْ يُشْرَعْ
إِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً يُيَمِّمْنَا (١) وَلَيَرَمُ مِنْهَا كُلُّ مَامَسَّ الدَّمَ
بَحْثٌ لَهُ يَشْتَأَقُ ذُو التَّعْلُمِ لَا غَيْرُهُ قَدْ قِيلَ لَنْ يُعَابَا
بِفَعْلِهِ كَيْلَا يَكُونَ غَرَرَا مُبَيِّضَةً كَأَنَّهَا السَّمِينُ

(١) ما أحق هذا القول بالهجران والإعراض ، وما أولاه بالخذف ، فإنه قول ليس له دليل يستند إليه ، ولو قياسا ، فالذبايح إذا فقد الماء لتطهير المذبح ، كان له ان يقطع موضع الدم النجس وليس للتيمم هنا معنى ، ولو استغنى المؤلف رحمه الله عن هذا القول لكان أجهل واكتفى بما نبه عنه في باب التيمم ص ٥١ إذ قال :

ليس من السنّة والكتاب تيمم المصحف والثياب
كذلك أيضا منحر الديحة ليس له رواية صحيحة

ولم أجد أيضا استبطا الخ

إِنَّ وَجَدَتْ فِي بَطْنِهَا سِحَالًا مَيْتَةً فَأَكْلُهَا حَلَالٌ
 لِأَنَّهُ تَابِعَةٌ لَأُمِّهَا ذَكَائِهَا ذَكَائِهَا فِي حُكْمِهَا
 وَإِنْ تَكُنْ ذَبَحَتْهَا وَأَطْلَقَتْ وَضَمَّهَا الظَّلَامُ ثُمَّ لُحِقَتْ
 فَقِيلَ لَا تُؤْكَلُ إِذْ لَا تُدْرِي مَاذَا أَصَابَهَا بِذَلِكَ السَّيْرِ
 لَعَلَّ غَيْرَ الذَّبْحِ قَدْ لَاقَاهَا وَذَلِكَ إِنْ مَيْتَةً يَلْقَاهَا
 وَقِيلَ لَا يُؤْكَلُ لَحْمُ حَمَلَةٍ ذُو الشَّرِكِ وَاحْتَفَى لِئَلَّا يُبْدَلَهُ
 وَذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الْاِحْتِيَاظِ وَيَدْخُلَنَّ تَحْتَ الْأَسْتِيبَاظِ

باب منافع الحيوانات ومضارها

وَالْحَيَوَانُ لِانْتِفَاعٍ خُلِقَا وَمِنْهُ مَا يَكُونُ ضَرًّا يُتَّقَى
 لِحِكْمَةٍ يَكُونُ ذَاكَ الضَّرُّ وَحِكْمُ الْإِلَهِ لَا تَنْحَصِرُ
 لَكِنَّا نُوَمِّرُ بِالْإِنْفَاعِ فَتَقْتُلُ الْحَيَّاتِ وَالْأَفَاعِي
 وَكُلُّ مُؤَذٍ لِلْأَنْامِ فَاقْتُلِ وَلَا تَخَفْ فِي اللَّهِ لَوْمَ الْعَدْلِ
 وَقَاتِلِ الْحَيَّةَ فِي الْآثَارِ كَقَاتِلِ شَخْصًا مِنَ الْكُفَّارِ
 وَأَنَّهَا قَرَضَتْ عَلَى مَنْ قَدَرَا يَلْزَمُ مِنْ صَادَفٍ أَنْ لَا يُدْبِرَا
 وَتَارِكُ الْقَتْلِ خَوْفِ النَّارِ يُوجِبُ تَرْكُهُ عَذَابَ النَّارِ (١)
 مَنْ قَالَ لَا أَقْتُلُهَا بَعِيرٍ أَجْرٌ فَمَا فِي قَوْلِهِ مِنْ خَيْرِ
 وَيُعْطَى أَجْرٌ مِثْلِهِ وَإِنْ طَلَبَ زِيَادَةً فَالْحُلْفُ فِيهَا قَدْ وَجَبَ

(١) يشير إلى قوله صلى الله عليه وسلم «من ترك قتل الحيات خشية النار فقد كفر» أي كفر النعمة ، وهذا وعيد عظيم .

فَقِيلَ لَا يُزَادُ فَوْقَ الْمِثْلِ
 وَقِيلَ مَنْ بَزَائِدٍ قَدْ أَجْرًا
 وَمَا عَلَى الْفَقِيرِ شَيْءٌ يَلْزَمُ
 وَحَرْقُهَا بِالنَّارِ إِنْ تَعَذَّرَا
 كَذَلِكَ الدِّيَّانُ (١) وَالْعَقَارِبُ
 وَلَا يَجُوزُ الْحَرْقُ بِالنَّيِّرَانِ
 لِأَنَّهَا عَذَابُ رَبِّ الْخَلْقِ
 لَكِنْ لَهُ أَنْ يَشْوَى الْجَرَادَا
 وَلَيْسَ ذَلِكَ أَبَدًا تَعْذِيبُ (٢)
 وَرَمِيكَ الْقَمَلُ إِذَا مَاكَانَا
 فِي قَتْلِهِ الطَّاعَةُ قِيلَ تُحْسَبُ
 قَتْلُ الْكِلَابِ عِتَابًا عَنْهُ زَجَرُ
 إِلَّا لَصِيدٍ يُفْتَى أَوْ ضَرَعُ
 فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ لَا تُقْتَلُ
 وَجَائِزُ قَتْلِ الْكِلَابِ السُّودِ
 وَيُعْقَرُ السَّنُورُ إِنْ أَضْرَا
 وَيُرْجَعُ الْأَمْرُ إِلَى أَرْبَابِهِ
 وَإِنْ وَعَدْتُهُ بِذَلِكَ الْبَذْلُ
 يَلْزَمُ إِنْ كَانَ غَنِيًّا مُرْسِرًا
 وَتَرَكْتُ أَخَذَ الْأَجْرَ رَأْسًا أَسْلَمَ
 سِوَاهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِيمَا نَرَى
 وَكُلُّ مُؤَذٍ وَهُوَ قَوْلُ صَائِبٍ
 لِلْقَمَلِ وَالْجَرَادِ وَالصِّيَّانِ (٣)
 وَلَيْسَ لِلْعَبَادِ نَفْسُ الْحَرْقِ
 إِنْ كَانَ أَكَلَ لَحْمِهِ أَرَادَا
 لَكِنَّهُ لِلْحِمَةِ تَطْيِيبُ
 حَيًّا أَرَاهُ يَأْتِي عَصِيَانَا
 وَبَنَدُهُ لِلَّهِ قِيلَ سَبَبُ
 خَيْرِ الْوَرَى وَقِيلَ بَلْ بِهِ أَمْرُ
 وَقِيلَ مِثْلُ ذَلِكَ كَلْبُ الزَّرْعِ
 إِذْ نَفَعَ أَهْلَهَا بِهِنَّ يَحْصُلُ
 بِلَا اخْتِلَافٍ عَنْهُمْ مَوْجُودُ
 عَلَى أَنْاسٍ كَيْ يَكْفِيَ الضَّرَا
 إِنْ عَلِمُوا فَإِنَّهُمْ أَوْلَى بِهِ

(١) الدِّيَّان : هِيَ الزَّنَابِيرُ ذَوَاتُ الْحِمَّةِ .

(٢) الصِّيَّان : صَغَارُ الْقَمَلِ .

(٣) قوله : «تعذيب» بالرفع على جعله اسم ليس واسم الإشارة قبلها خبرها ، ويحتمل أنه حذف في من الخبر لأجل إقامة الوزن وتقديره وليس في ذلك أبدا تعذيب .

وَعَقْرُهُ ثَقْلٌ الْأَظْفَارُ مِنْهُ لَكِي مَا يَنْتَفِي الضَّرَارُ
وَأَنَّ قَتْلَهُ لَدَى أَقْرَبُ مِنْ عَقْرِهِ الَّذِي بِهِ يُعَذَّبُ
وَمَا لِأَهْلِهِ بِهِ مَنَافِعُ مِنْ بَعْدِ مَا تُقَطَّعُ الْأَصَابِعُ
وَجَائِزٌ لِرَجُلٍ أَنْ يُطْعِمَا هَرَّ سِوَاهُ فِي مَقَالِ الْعُلَمَاءِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَحْبِسُهُ عَنْ رَبِّهِ بِذَلِكَ وَالْبَعْضُ يَرَى الْمَنَعَ بِهِ
وَرَجُلٌ كَانَ لَهُ حِمَارٌ يَعْرِفُهُ بِأَنَّهُ عَقَّارٌ (١)
أُطْلِقَهُ فِي مَوْضِعٍ وَعَقَّرَا يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ فِيمَا ذُكِرَا
وَهَكَذَا رَبُّ الدَّجَاجِ يُؤَمَّرُ بِحَبْسِهِ إِنْ بَانَ مِنْهُ الضَّرَرُ
وَإِنْ يَكُنْ أَفْسَدَ حَرْثًا ضَمِنَا صَاحِبُهُ مِنْ بَعْدِ مَا تَعَيَّنَا
وَحَبْسُهُ حِلٌّ لِرَبِّ الزَّرْعِ بَعْدَ امْتِنَاعِ رَبِّهِ فِي الشَّرْعِ
وَيُمنَعُ الْبَادِي مِنَ الْمَقَامِ حِيَالِ زَرْعِ النَّاسِ بِالْأَغْنَامِ
لِخَوْفِ ضَرِّهَا وَأُمُّ الْجَرَبِ تُمنَعُ مِنْ خِلَاطِ مَا لَمْ يَجْرُبِ
إِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ حُرُوثَ النَّاسِ فَمَا عَلَى أَرْبَابِهِ مِنْ بَاسٍ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ أَكَلَ الطَّعَامَا فَعَرْمُهُ يَلْزِمُهُمْ تَمَامَا
وَكُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ جَوَازٌ فِي أَرْضِ قَوْمٍ فَلَهُ أَجَازُوا
يُدْخِلُ مَا شَاءَ مِنَ الْبَهَائِمِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ لَهُ كَاللَّازِمِ
فِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَالْفِرَارِ مِنْ أَسَدٍ يُوجَدُ فِي الْأَنْخَبَارِ (٢)
وَيُمنَعُ الْمَجْدُومُ فِي الْأَحْكَامِ مَجَالِسَ الْخَلْقِ مِنَ الْأَنْثَامِ

(١) عَقَّارٌ : أَيْ غَضَّاضٌ .

(٢) فِي الْأَنْخَبَارِ : وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ يُوْجَدُ فِي الْبَرَارِي ، وَمَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ أَصَحُّ عِنْدِي
لَأَنَّ فِيهِ إِقَامَةَ الدَّلِيلِ بِالإِشَارَةِ إِلَى الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ : « قَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارُكَ مِنَ الْأَسَدِ » .

لَوْ كَانَ فِي النَّهْرِ خَوْفُ الْبَاسِ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لَا يُعْزَلُ
مُسَاوِيًا لِصَاحِبِ الْجُدَامِ
عَلَيْهِ وَالْكُلُّ لَهُ وَجُوهٌ
لِخَوْفِ ضَرِّ جَائِزٍ أَنْ تُقْلَعَ (١)
قِيلَ وَمَنْ يَفْعَلُهُ لَمْ يُعْذِرْ
وَفِيهِ تَكْرِيهٌ يُقَالُ فَاغْلِمِ
وَالْحَيْلِ وَالْحُمْرِ بِلَا جَدَالٍ
جَوَازُهُ عَنْ بَعْضِهِمْ مَذْكُورٌ
لَا عَبَثًا حَلَّ فَكُنْ خَيْرًا
إِرْسَالُهُ لِلْأَكْلِ مِمَّا يُزْرَعُ
وَالرَّجْرُ كُلُّهُ مِنَ الْحَلَالِ (٢)
فَإِنْ أَطَاقَتْ مَابِهِ مِنْ مَنَعٍ
وَيَحْمِلُوا إِنْ رَغِبُوا بِلَا ضَرَرٍ
لِأَنَّهَا بِرَأْسِهَا تُسَبِّحُ
وَلَمْ يَكُنْ بِالْعَدْلِ فِيهَا قَائِمًا
جَبْرٌ طَلَاقٍ أَمْرًا مِنْ بَعْلِ

وَلَا يَمَسُّ الْمَاءَ أَعْلَى النَّاسِ
وَالْخُلْفُ فِي الْمَجْدُورِ قِيلَ يُعْزَلُ
قَالُوا فَلَيْسَ ذَاكَ فِي الْأَحْكَامِ
وَالْمُوجِبُونَ عَزْلَهُ قَاسَوْهُ
وَالضَّرْسُ إِنْ زَادَتْ كَذَلِكَ الْأَصْبَعُ
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ غَيْرِ الضَّرَرِ
لَا بَاسٌ أَنْ تُحْصَى فُحُولُ الْعَمِ
وَذَلِكَ يُكْرَهُ لِلْجَمَالِ
كَذَلِكَ إِنْ تُحْصَى السُّنُورُ
كَسْرُ جَنَاحِ الطَّيْرِ أَنْ يَطِيرَ
وَقَابِضٌ طَيْرًا يُقَالُ يُمْنَعُ
وَالْهَيْسُ بِالْحَمِيرِ وَالْجَمَالِ
لِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلنَّفْعِ
وَجَائِزٌ أَنْ يَرْكَبُوا عَلَى الْبَقَرِ
وَالضَّرْبُ فِي رُؤُوسِهَا لَا يَصْلُحُ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ يَمْلِكُ الْبَهَائِمَا
يُجْبَرُ أَنْ يَبْعَهَا كَمَثَلِ

(١) قوله : « ان تقلع » على اجمال ان .

(٢) الهيس : لغة عمانية وهو إثارة الأرض للحرث قال الله تعالى « تنثير الأرض ولا تسقى الحرث » .

الهيس إثارة الأرض وشقها بالبقر والحمير والجمال لا السير .

وَأَمْرًا قَدْ دَخَلَتْ نَارَ لَطَى قَدْ رَبَطَتْهَا وَالطَّعَامَ مَنَعَتْ
بِهَرَّةٍ (١) أَحْبَرَنِي مَنْ قَدْ مَضَى عَنْهَا فَمَا أَقْبَحَ مَا قَدْ صَنَعَتْ
وَلَمْ تَدْعَهَا مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ (٢) تَأْكُلُ عِنْدَ طَوْلِهَا وَالْعَرَضِ
أَنْظُرْ أَخِي تَعْرِفُ الْمَعَاصِي بِأَنْهَا مَهْلَكَةٌ لِلْعَاصِي

باب الأشربة

ثُمَّ الشَّرَابُ مِنْهُ مَا قَدْ حُجِرَا كَذَاكَ مَا يَضُرُّ مِثْلُ السَّمِّ
وَهُوَ الَّذِي قَدْ صَارَ خَمْرًا مُسْكِرًا فَالْخَمْرُ أَصْلُ الْمُسْكِرَاتِ مُطْلَقًا
فَأِنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي الْحُكْمِ وَالسَّمُّ أَصْلُ أُمَمَاتِ الضَّرْرِ
وَكُلُّ مُسْكِرٍ بِهَا قَدْ أُلْحِقَا وَمِنْ هُنَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الزُّبْقِ
فَكُلُّ ضَرٍّ مِثْلُهُ فَاعْتَبِرِ لِأَنَّهُ قِيلَ مِنَ السَّمُومِ
مُحَلَّلٌ وَقِيلَ لَا فَلْتَسْقِي وَالسَّمُّ قِيلَ بَيَعُهُ مَحْجُورٌ
وَنَافِعٌ لِمَرَضٍ مَعْلُومٍ وَقِيلَ فِي الْخَمْرِ إِذَا مَا حَوْلَا
لِمَنْ يُقَالُ ضَرُّهُ مَحْذُورٌ يَحِلُّ شَرْبُهُ وَذَاكَ حُلٌّ
خَلَا بِمَا عَنْ عَيْنِهِ تَحْوَلًا وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ لَا يَحِلُّ (٣)

(١) وفي نسخة : « في هرة » وهو الأنسب لموافقتها للفظ الحديث .

(٢) خَشَاشِ الْأَرْضِ : حشرات الأرض .

(٣) هذا هو الصحيح والمعمول به عند أصحابنا واختص القول بجواز تخليل الخمر بعض من أصحابنا أهل عمان ، ولم يُتَابِعُوا عَلَيْهِ ، إِذْ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَحَافِظُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَا لِيَتِيمٌ ، بَلْ أَمَرَ بِمَا لَهُ مِنَ الْخَمْرِ أَنْ يَهْرَاقَ ، فَقَالَ لِأَيِّ طَلْحَةِ الْأَنْصَارِيِّ : وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْ خَمْرِ لِيَتِيمٍ تَحْتَ يَدِهِ لِمَا نَزَلَ تَحْرِيمُهَا أَيْتُخَذُهَا خَلَا ؟ « أَهْرِقْهَا وَانْكُسِرِ الدَّلَّانُ » أَبُو إِسْحَاقَ .

وَكُلِّ مَا اسْتَعْمِلَ لِلشَّرَابِ لَا فِي مَزَقَةٍ وَلَا فِي الْجَرِّ وَلَا بِقِرْعَةٍ (١) لِأَنَّ مَا ذُكِرَ وَمِنْ هُنَا نَهَى النَّبِيُّ عَنْهُ يُتَبَدُّ فِي جُلُودِ تِلْكَ الشَّاءِ وَلَا الْجَمَالِ إِذْ بَهَذَا يُسْرَعُ فَهُوَ نَظِيرُ الْجَرِّ فِي الْمَوْجُودِ وَالْحَلِّ لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْجَرِّ فَيُلْقَى فِيهِ الْمِلْحُ عِنْدَ صُنْعَتِهِ وَقِيلَ مَا لَوْقَتِهِ مِنْ حَدٍّ وَإِنْ عَرَّتْهُ فَوْرَةٌ (٢) يُمَهِّلُ وَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى مَا طَلَبَا يُعَالَجَنَّ (٣) ذَلِكَ الْأَسْكَارَا وَيَقَى مِنْ بَعْدِ خَلَالًا مَابِهِ وَالْبَنَجُ وَالْأَقْيُونُ ثُمَّ التَّنُّ

مِنَ النَّيِّدِ يُلْقَى فِي الْإِهَابِ وَلَا جُدُوعٍ تُقَبِّثُ بِالنَّقْرِ (١) يُخَافُ مِنْهُ السُّكْرُ عِنْدَ الْمُعْتَبِرِ وَمَا نَهَاكَ عَنْهُ فَاحْذَرْنَاهُ لَا فِي جُلُودِ الْبَاقِرِ الْكَحْلَاءِ لَهُ الْفَسَادُ إِذَا بِهِ قَدْ يُوضَعُ وَمِثْلُهُ مُضَاعَفُ الْجُلُودِ لِأَنَّهُ يُرَادُّ لَا لِلْسُّكْرِ وَذَلِكَ شَيْءٌ مَاحِقٌ لِشِدَّتِهِ إِلَّا إِذَا طَابَ كَذَلِكَ عِنْدِي إِلَى سُكُونِهَا وَبَعْدُ يُؤْكَلُ مِنْهُ وَصَارَ مُسْكِرًا وَانْقَلَبَا حَتَّى يَرَى الْأَسْكَارَ عَنْهُ سَارَا بَأْسٌ عَلَى وَفِيقِ مُرَادِ رَبِّهِ مَحْرَمَاتِ شُرْبِهَا مُسْتَهْجَنُ (٥)

(١) المزقت إناء يُطْلَى بِالزَّقْتِ وَهُوَ الْقَارُ . نَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُتَبَدُّ فِي الْمَزَقَةِ مِنَ الْأَوْعِيَةِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَزَقَةِ الْإِنَاءَ الْمَطْلَى مَطْلًا . أَبُو إِسْحَاقَ .

(٢) القِرْعَةُ أَرَادَ بِهَا الدَّبَاءَ فَإِنَّهُ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ النَّبِيُّ عَنِ الْإِتْبَازِ فِيهَا ، لِسُرْعَةِ تَأْثِيرِهَا فِي النَّيِّدِ . أَبُو إِسْحَاقَ .

(٣) الفورة : الغليان يقال فار إذا غلا واشتد .

(٤) يعالجن : بالبناء للفاعل .

(٥) لعله أَرَادَ بِالتَّنُّ الدِّخَانَ فَإِنَّهُ مَنُومٌ وَهُوَ مِنَ الْمَوَادِّ الْمُخْدِرَةِ وَفِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّازِمُ ، أَوْ أَرَادَ الْحَشِشَ . وَهَذَا الْأِسْمُ لَا أَعْرِفُهُ لَهُ .

لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ بِالسُّكْرِ وَهُوَ تَغْيِيرُ عَلَى الْعَقْلِ طَرَا فَقَوْلُ مَنْ خَالَفَنَا فِي الْمَذْهَبِ قَالَ بَأْنَهُ مَرَقَدٌ وَلَا وَالْغَرَضُ الْمَشْرُوعُ مِنْ ذَا الْبَابِ لَوْ لَمْ يَصَحَّ سُكْرُهُ لَكَانَا فَمَائَةً وَبَعْدَهَا عِشْرُونًا يَصْفُرُ اللَّوْنُ يَنْتَنُ الْفَمَا وَيُورِثُ الْبَسْلَ مَعَ الْوَبَاءِ وَيُورِثُ الْجَذَامَ ثُمَّ الْبَرَصَا يُفْتَرُ الشَّهْوَةُ فِي الْجَمَاعِ بَعْدَهَا طَرَا يَضِيقُ الْحَالُ وَحَرَّمُوا أَيْضًا لِأَجْلِ الضَّرَرِ كَذَلِكَ النَّوْرَةُ وَهِيَ حَجَرٌ وَقِيلَ بَيْعُ الْمُؤْمِيَا (١) حَرَامٌ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِالنَّجَاسَةِ وَفِي الْيَهُودِيَّ إِذَا مَا غَمَسَا فَإِنَّهُ يُجْبَرُ أَنْ يَغْرَمَ مَا قِيلَ وَهَلْ يُبَاغِ ذَاكَ السَّمْنُ

فَالسُّكْرُ فِي الْوَصْفِ زَوَالُ الْفِكْرِ فَعُدَّ مَا أَحْدَثَ ذَلِكَ مُسْكِرًا فِي التَّنْيِ الْخَبِيثِ لَمْ يُصَوِّبْ يَسْكُرُ قُلْتُ أَذْهَبَ التَّعْقَلُ حَفِظَ عَقُولَنَا عَنِ الذَّهَابِ مَحْرَمًا لِضَرِّهِ عَيَانًا مِنْ عِلَلٍ فِي ذَلِكَ يَذْكُرُونَا يُسَوِّدُ الْأَضْرَاسَ أَيْضًا فَأَعْلَمَا وَيَحْرِقُ الْكَبِدَ مِنَ الْأَحْشَاءِ وَمَنْ لَهُ يَشْرَبُ رَبَّهُ عَصَى وَنَحْوُ هَذَا سَائِرُ الْأَنْوَاعِ وَيَكْتَفِي بِبَعْضِهَا الْعُقَالُ أَكَلَ التُّرَابِ ثُمَّ أَكَلَ الْحَجَرِ فَزَادَهَا التَّحْرِيقُ مَعْنَى يُحَجِّرُ وَلَسْتُ أَذْرِيهِ فَلَا مَلَامَ يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ دَرَى أَسَاسَهُ يَدِيهِ فِي السَّمْنِ لَهُ قَدْ نَجَسَا ضِيْعُهُ لِرَبِّهِ وَحَرَّمَا عَلَى الْيَهُودِ فِيهِ خُلْفَ يَنْ

(١) المؤميا لفظة يونانية وهو دواء يستعمل شربا ومروخا وضامدا ا . ه . مصباح .

وَقَهْوَةُ الْبُنِّ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ قَدْ وَرَدَ التَّحْرِيمُ فِي الْآثَارِ وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ اعْتِبَارٌ وَذَلِكَ أَنَّ السَّفَهَاءَ جَعَلُوا فَاسْتَعْمَلُوهَا فِي مَقَامِ اللَّهِ يُدَارُ كَاسُهَا كَكَاسِ الْخَمْرِ كَخَمْرَةٍ وَقَهْوَةٍ وَكَاسٍ تُشَبِّهُهَا مِنْهُمْ بِشَرْبِ الْمُسْكِرِ نَفْسُ التَّشْبِيهِ الْحَرَامِ لَا سِوَى اللَّهِ مَا أَطْوَلَ ذَلِكَ النَّظْرَ وَبَعْدَ أَنْ طَالَ الزَّمَانُ وَاحْتَفَى قَامَ أَنَاسٌ مَا دَرَوْا بِالْأَصْلِ وَذَلِكَ حَيْثُ الدَّرَسُ التَّشْبِيهُ وَرُبَّ شَيْءٍ يَحْرُمُ بِوَصْفٍ لَهُ نَظَائِرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ

فِيهَا خِلَافُ الْعُلَمَاءِ يُنْقَلُ فِي ذَلِكَ عَنْ سَادَاتِنَا الْأَخْيَارِ تَلَوُّهُ فِي غُرَّتِهِ الْأَنْوَارِ ذَلِكَ عَادَةً عَلَيْهَا عَوَّلُوا مَكَانَ خَمْرِهِمْ بِهَذَا النَّحْوِ وَسُمِّيَتْ بِاسْمِهَا فِي الذِّكْرِ فِي هَيْئَةٍ سَائِغَةٍ لِلْحَاسِي (١) وَهِيَ أُمُورٌ مَنَعُهَا لَمْ يُنْكَرِ فَذَا هُوَ الْمَانِعُ لَا نَفْسُ الْهَوَى فِي قَطْعِ مَادَةِ الْفَسَادِ إِنْ طَرَأ مُرَادٌ مَا عَنَاهُ مَنْ قَدْ سَلَفَا يَسْتَبْعِدُونَ قَوْلَ غَيْرِ الْحَلِّ وَصَارَ وَجْهُ الْحَلِّ فِيهَا أَوْجَهُ (٢) وَيَنْتَفِي الْمَنْعُ بِنَفْيِ الْوَصْفِ يَفُوتُ حَصْرُهَا إِلَى التَّمَامِ

(١) الحاسي : الشارب .

(٢) قوله : «أوجه» مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو وجه الحل وإهمال عمل صار للضرورة

أو على جعل المعرفة خبرها مقدما وهو اسمها .

كتاب النكاح

ثُمَّ التَّكَاحُ سُنَّةُ الْمُخْتَارِ
 إِنْ كُنْتَ مِنْ إِخْوَانِنَا تَزَوَّجْ
 إِنْ التَّكَاحُ يَكْسِرَنَّ النَّظْرَا
 وَشَهْوَةُ الْجَمَاعِ أَقْوَى شَهْوَةِ
 وَفِتْنَةُ النَّاسِ عَلَى الْأَزْمَانِ
 فَكَمْ صَرِيعٍ لِلْغَوَانِي قِتْلًا
 تَقُودُهُ شَهْوَتُهُ فَيَطْمَعُ
 يَأْعَجِبُ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ
 مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَعِيشَ عَزَبًا
 قَدْ اسْتَرَاخَ مِنْ مُعَانَاةِ النِّسَاءِ
 وَهِيَ طَرِيقَةُ الْمَسِيحِ قَدْ وَفَا
 فَمَاتَ عَنْ تِسْعِ وَحِثِ أُمَّتِهِ
 وَلَهُمْ بِذَا الزَّوْاجِ أَرْبَعُ
 وَمَنْ رَأَى بِزَوْجَةٍ غَنَاءً
 وَلَيْسَ كَالْأَكْلِ إِذَا مَا شَبَعَا
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْإِسْرَافِ
 لَكِنَّهُ يُمْنَعُ أَنْ يَزِيدَا
 فِي آيَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَارِدَةٌ
 كَذَلِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ

وَالْمُرْسَلِينَ صَفْوَةَ الْأُبْرَارِ
 لِتُحَرِّزَ الدِّينَ مِنَ التَّعَوُّجِ
 وَيَحْفَظَنَّ الْفَرْجَ عَمَّا حُجِرَا
 وَكَسَرَهَا يَحْتَاجُ أَعْلَى قُوَّةٍ
 أَكْثَرَهَا مِنْ شَهْوَةِ النِّسْوَانِ
 وَكَانَ بِالنَّفْسِ شَحِيحًا أَبْخَلًا
 فِي امْرَأَةٍ وَهُوَ عَلَيْهَا يُصْرَعُ
 أَيْنَ الْعُقُولُ مَعَشَرَ الرِّجَالِ
 فَذَلِكَ الْفَوْزُ لَهُ قَدْ وَجَبَا
 وَارْتَاخَ مِنْ قَوْلٍ لَعَلَّ وَعَسَى
 بِهَا وَلَكِنْ غَيْرَهَا لِلْمَصْطَفَى
 عَلَى الزَّوْاجِ كَيْ يُصَيَّبُوا سُنَّتُهُ
 وَبِالتَّسَرُّي كَيْفَ شَاءُوا أَجْمَعُوا
 يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ مَهْمَا شَاءَ
 فَأَكْلُهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ مُنْعًا
 وَكَثْرَةُ التَّزْوِيجِ لِلْعَفَافِ
 أَنْ خَافَ أَنْ يَتَعَوَّجَ أَوْ يَحِيدَا
 إِنْ خِفْتُمْ إِلَّا تَعَدَّلُوا فَوَاحِدَةً
 إِنْ خِفْتُمْ التَّضْيِيعَ فِي أَحْرَارِكُمْ

لِلَّهِ مَا أَكْرَمَ هَذَا الشَّرْعَا وَمَا أَثَمَّهُ عَلَيْنَا نَفْعَا
أَرْشَدَنَا لِأَحْسَنِ الْمَرَاشِدِ وَدَلَّنَا لِأَسْلَمِ الْمَقَاصِدِ

باب المرأة
التي يرغب في نكاحها

وَزَوْجَةُ الْمُؤْمِنِ فِي دُنْيَاهُ
وَأَنْ يَكُنَّ جُمْلَةً فَأَلْأُخْرَى
كَذَاكَ قَالَ وَهُوَ عِنْدِي غَلَطُ
وَذَاكَ فِي الْأَزْوَاجِ إِذْ تَعَاقَبُوا
أَمَّا الْفَتَى مَعَ جُمْلَةِ الزَّوْجَاتِ
نَبِيْنَا زَوْجَاتُهَا فِي الدُّنْيَا
وَهُنَّ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ
وَهِيَ لَهُ مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ
وَتُكْنَى الْمَرْأَةُ لِلْجَمَالِ
نُورٌ عَلَى نُورٍ إِذَا مَا كَانَا
وَأَنْ ظَفِرَتْ بِذَوَاتِ الدِّينِ
وَأَتَكَخَ إِذَا مَا شَبَّهَتْهَا كَعُوبَا
وَلُودَةٌ وَهِيَ الَّتِي تَأْهَلَتْ
سَوْدًا وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ

زَوْجَتُهُ قَدْ قِيلَ فِي أُخْرَاهُ
زَوْجَتُهُ وَهِيَ بِذَاكَ أُخْرَى
لَأَنَّهُ فِي الْبَعْلِ هَذَا يُضْبَطُ
فِي زَوْجَةٍ يَحُوزُ تِلْكَ الْعَاقِبُ
فَهِيَ لَهُ فِي غُرَفِ الْجَنَّاتِ
جَمِيعُهَا زَوْجَاتُهَا فِي الْحُسْنَى
تَحْرِيمُهَا عَلَيْهِمْ يَقِينَا
وَكَمْ لَهُ فِي ذَاكَ مِنْ صِفَاتِ
وَدِينِهَا أَوْ حَسَبِ أَوْ مَالِ
دِينٍ وَمَالٍ وَجَمَالٍ بَانَا
فَأَيْهَا بَرَكَةُ الْيَمِينِ
ضَاحِكَةٌ مُضْحِكَةٌ لَعُوبَا
لِلنَّسْلِ لَا عَنْ وَقْتِهِ تَرَحَّلَتْ
عَقِيمَةٌ لَوْ نَالَتْ السَّمَاءَ

وَاحْذَرِ نِكَاحَ مَنْ تَرَاهَا هَنْدَرَةً قَصِيرَةً ذَمِيمَةً وَلَهْبِرَةً (١)
طَوِيلَةً مَهْزُولَةً وَشَهْبِرَةً بَذِيَّةً زَرْقًا أَثَتْ مَفْسَرَةً (٢)
كَذَاكَ أَيْضًا فَاحْذَرِ الْعَضُوبَا قَطُوبَةً وَجَانِبِ الرَّقُوبَا
وَهِيَ الَّتِي تُرَاقِبُ الْمَمَاتَا لِتَأْخُذَ الْمَالَ إِذَا مَافَاتَا
كَذَا لَفُوتًا قَلْبَهَا قَدْ طَارَا مُعَلِّقٌ عَنْكَ بِمَنْ قَدْ سَارَا
قَدْ طُلِّقَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا بَعْلُهَا يَلْفِتُهَا عَنِ الضَّجِيعِ نَسْلُهَا
وَاحْذَرِ عَجُوزًا طَعَنْتَ فِي السِّنِّ فَأَيْتَهَا الْمَوْتُ بِدُونِ طَعْنِ
كَأَنَّهَا الضُّبُعُ مَعَ الْإِقْبَالِ وَآلَةٌ حَذَبَاءُ فِي الْمِئَالِ
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُهُ إِرْشَادُ لِمَا بِهِ يَنْتَفِعُ الْعِبَادُ

(١) لعل الاصل هيدرة وهى المرأة الكثيرة الهذر من الكلام وفى الحديث «لا تتزوجن هيدرة»
أو هيدرة فصحبها الناسخ الى هندرة ، والهيدرة العجوز التى أدبرت شهورتها وحرارتها وفى الحديث
«لا تتزوجن هيدرة» واللهيرة المرأة القصيرة الذميمة أو مقلوب الرحيلة وهى التى لا تفهم جلباتها
أو التى تمشى مشيا ثقيلا .

(٢) قلت الصحيح مفسرة بالفاء وذلك نظم حديث يوجد فى كتاب أدب الدنيا والدين
عن الماوردى البصرى ونصه : روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال لزيد بن حارثة اتزوجت
يازيد قال لا قال تزوج تستعفف مع عفتك ولا تتزوج من النساء خمسا قال وما هن يا رسول
الله قال لا تتزوج شهيرة ولا لهيرة ولا نهيرة ولا هيدرة ولا لفوتا فقال يا رسول الله الى لا أعرف
مما قلت شيئا قال أما الشهيرة فالزرقاء البذية وأما اللهيرة فالطويلة المهزولة وأما النهيرة فالعجوز
المدبرة وأما الهيدرة فالقصيرة الذميمة وأما اللفوت فذات الولد من غيرك .

وَاللَّهُ قَدْ أَبَاحَ أَنْ تَزُوجَا مِنْ الْأَيَامَى (١) فَافْهَمَنَّ الْحُجْبَا
يُقَالُ أَيِّمٌ (١) لِذَاتِ الْخُدْرِ مِنْ تَيْبِ عَزْبَاءٍ أَوْ مِنْ بَكْرِ

باب المرأة التي لا يجوز نكاحها

وَتَحْرُمَنَّ مِنَ النِّسَاءِ الْأُمُّ
وَحَالَةُ وَعَمَّةٌ إِحْتُ الْأَبِ
وَالْأَخَوَاتُ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ
وَبَنْتُهُ وَبِنْتُ إِبْنِهِ مَعَا
وَبِنْتُ زَوْجَةٍ إِذَا مَادَّحَلَا
وَمَا عَلَا مِنْ ذَلِكَ أَوْ مَاسْفَلَا
وَهِيَ الْخُثُونَةُ الَّتِي قَدْ ذَكَرُوا
وَزَوْجَةُ الْأَبِ وَزَوْجَةُ الْوَلَدِ
وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخَوَاتِ حُرْمًا
إِنَّ الرِّضَاعَ مُلْحَقٌ بِالنِّسْبِ
وَمَنْ رَأَى بِهَا عَلَيْهِ يَحْرُمُ
وَهَكَذَا بَنَاتُهَا قِيَاسًا
وَهَكَذَا الَّتِي رَأَى أَبُوهُ
قِيلَ وَلَوْ رَأَى بِهَا مَنْ بَعْدَ

وَأَصْلُهَا وَفَرَعُهَا الْمِلِمُ
وَجَدَّةٌ إِنْ تَبَعْدُنْ أَوْ تَقْرُبِ
إِلَى انْقِرَاضِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ
وَكُلُّ مَا مِنْ تَيْنٍ قَدْ تَفَرَّعَا
بِأُمِّهَا وَالْأُمُّ لَوْ لَمْ يَدْخُلَا
فَكُلُّهُ مُحَرَّمٌ قَدْ حُظِلَا
وَهِيَ الَّتِي بِالصَّهْرِ قَدْ تُفَسَّرُ
فَكُلُّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى الْأَبَدِ
وَمِثْلُهُ حُكْمُ الرِّضَاعِ فَأَعْلَمَا
فِي حُكْمِهِ قَدْ صَحَّ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ
نِكَاحُهَا وَالْأُمَّهَاتُ تَحْرُمُ
عَلَى رَبَائِبٍ لَهُ قَدْ قَاسَا
بِهَا أَوْ ابْنُهُ فَجَنَّبُوهُ
تَزَوُّجٍ بِالْأَبِ أَوْ بِالْوَلَدِ

(١) الأيامي : جمع أيِّم والأَيِّمُ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا ، وَمِنَ الرِّجَالِ مَنْ لَا زَوْجَةَ لَهُ .

فَائِهَا بِذَلِكَ الزَّئَاءِ وَالْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَامْرَأَةٍ وَهَكَذَا زَوْجُ الْفَتَى وَابْنَتُهُ وَقِيلَ بَلْ تُكْرَهُ وَالْبَعْضُ يَرَى وَالْحُرْمُ فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكَاتِ فَإِنَّهُ تَزْوِيجُهَا حَلَالٌ وَإِنْ تُكُنْ حَرِيَّةً فَيَمْتَنِعَ وَإِنْ تُكُنْ ذَمِيَّةً قَدْ مَلَكَتْ فَائِهَا وَالسَّامِرِيَّاتِ مَعًا كَذَا الْمَجُوسِيَّاتِ أَيْضًا فَاغْلَمْ وَيَشْرُطُ الْمُسْلِمُ إِنْ تَزَوَّجَا تُغْسِلُ عَنْهَا الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ وَلَا تُعَلِّقَنَّ عَلَيْهَا صَنَمًا فَهَذِهِ مِنْ أَصْلِهَا إِلَى انْتِهَا وَبَعْضُ ذَلِكَ يُقْتَضَى اسْتِحْبَابًا وَالْجَمْعُ مَا بَيْنَ بَنَاتِ الْعَمِّ وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ لِلْجُمُهورِ بَلْ جَابِرٌ يَكْرَهُهُ تَخَوُّفًا لَا تُجْمَعُ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْحَالَةِ تَرِيكَةً الْأَجْدَادِ فَافْهَمْ مِنِّي وَالْحُلُّ فِي تَرِيكَةِ الرَّيِّبِ حُرْمٌ عَلَى الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَلَدَهَا لَيْسَ بِهِ مِنْ حُرْمَةِ مَنْ غَيْرَهَا ظَاهِرَةٌ إِبَاحَتُهُ بِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مِنْهُ حُجْرًا لِمُسْلِمٍ إِلَّا الْكِتَابِيَّاتِ وَذَلِكَ فِي الصُّلْحِ عَلَى مَا قَالُوا لِأَنَّمَا السَّبْيُ لَهَا يَوْمًا شَرِعَ تَزْوِيجُهَا مِثْلُ الَّتِي قَدْ أَشْرَكَتْ وَالصَّابِيَّاتِ حَرَامٌ مُنْعًا فَكُلُّ ذَا مُحَرَّمٍ لِلْمُسْلِمِ مِنَ الْكِتَابِيَّاتِ شَرْطًا أَبْلَجًا وَتَأْخُذُ الشَّعْرَ لِلْإِسْطِطَابَةِ وَتُشْرِكُ الْخِنْزِيرَ لَوْ تَلَحَّمَا أُخْرِجَهَا أَوَّلُو الْعُقُولِ وَالنُّهَى وَبَعْضُهُ قَدْ يَبْلُغُ الْإِيجَابَ فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَهُمْ فِي الْحُكْمِ وَالْمَنْعُ لَا يُقْضَى إِلَى الْمَحْجُورِ مِنَ الْقَطِيعَةِ الَّتِي قَدْ وَصَفَا أَوْ عَمَّةٍ وَلَا أَرَى حِلَالَه نِكَاحُهَا حُرْمٌ عَلَى ابْنِ الْإِبْنِ قَدْ قَالَ قَوْمٌ فِيهِ بِالتَّصْوِيبِ

وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ مَكْرُوهٌ وَكَرَّهُوا زَوْجَةَ زَوْجِ الْأُمِّ
 حَلِيلَةَ الْخَالِ لِابْنِ الْأُخْتِ وَأُمُّ ابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعِ
 وَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَضْلًا مِنَ اللَّهِ لِهَذِي الْأُمَّةِ
 وَأَنَّهُ لَمْ يَكْ بَعْدَ أَحْمَدًا لَمْ يَجْتَمِعْ قَطُّ عَلَى ضَلَالٍ
 وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ هُوَ التَّنْزِيهُ بِغَيْرِ تَحْرِيمٍ لَهَا فِي الْحُكْمِ
 حِلٌّ وَبِالتَّكْرِيرِ فِيهَا أُفْتِيَ جَائِزَةً عِنْدِي بِالْإِجْمَاعِ
 فَهُوَ يَكُونُ دَائِمًا مُسْتَحْسَنًا لِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْهُدَى وَالْفِطْنَةِ
 قَطُّ لَبِّي فَرَزَقْنَا ذَا الْهُدَى فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَا الْحَالِ

باب عقد التزويج وشروطه

وَأِنْ رَغِبْتَ فِي قِتَاةٍ تُحْطَبُ فَخِطْبَةُ الْمَرْءِ عَلَى مَا حُطِبَا
 كَذَلِكَ لَا يُسَاوِمَنَّ فِي سَوْمِهِ صَحَّ عَنِ الْمُخْتَارِ هَذَا الْحُكْمُ
 وَوَصَفُوا الْخَاطِبَ بِالْإِيمَانِ فَخِطْبَةُ الْكَافِرِ وَالْمُضَرِّ
 لِأَنَّ كُفْرَهُ أَفَادَ الْبُغْضَ هَذَا الَّذِي نَفَهَهُ مِنْ قَالِهِمْ
 فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَوْلَى تَصَلَّبَ وَحَيْثُ إِنْ الْإِنْقِلَابُ شَاهِرٌ
 فَدَعَهَا حَتَّى يَتُرَكَّنَ مَنْ يَحْطَبُ أَحْوَهُ بِالتَّحْرِيمِ فِيهِ الْإِقْلَابُ
 إِذْ ذَلِكَ دَاعِي بُغْضِهِ وَلَوْ مِمَّا فَاسْتُخْرِجَ الْحِكْمَةُ مِنْهُ الْفَقِهُمُ
 لِأَنَّهُ أَحْوَهُ فِي الْأُذْيَانِ لَا تَقْتَضِي الْوَصْفَ بِهَذَا الْحَجَرِ
 فَهَجْرُهُ فِي الشَّرْعِ حَتْمًا يُرْضَى وَهُوَ صَوَابٌ ظَاهِرٌ مِنْ حَالِهِمْ
 وَغَيْرُهُمْ يَنْعَثُ بِالتَّقَلُّبِ فِي ذَا الزَّمَانِ فَالْصَّوَابُ الظَّاهِرُ

فَنَأْخُذَنَّ مِنَ الْحَدِيثِ الظَّاهِرَا
لِأَنَّهُ دَاعِيَةُ التَّقَاطُعِ
وَحَيْثُمَا تَمَّتْ أُمُورُ الْخِطْبَةِ
وَشَرْطُهُ الْعَقْدُ بِلَفْظٍ يُفْهَمُ
يَفْهَمُهُ الْوَلِيُّ وَالزَّوْجُ مَعَا
زَوْجَتْ أَوْ أُنْكَحَتْ أَوْ مَلَكَتْ
وَفِي الْمَحِيضِ وَالتَّفَاسِ يُعْقَدُ
لِأَنَّهَا فِي عِدَّةٍ لَا تَخْرُجُ
وَيَنْظُرُ الْعَاقِدُ فِي الدَّمِينِ
وَجَائِزٌ تَقْيِيلُهُ وَشَمُّهُ
وَالْخُلْفُ فِي الصَّبَا وَفِي الْجُنُونِ
وَأَذْكَرُ زَوَاجِ الْمُصْطَفَى لِابْنَةِ
وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَا يَعْقِلُ
وَمِثْلُ ذَلِكَ أَحْرَسٌ وَأَعْجَمُ
وَقِيلَ إِنْ زَوَّجَهَا أَبُوهَا
بَلْ لِلْيَتِيمَةِ يَكُونُ الْغَيْرُ
فَالْعَقْدُ فِي حَالِ الصَّبَا صَحِيحٌ
لِلْأَبِ مِنْ قَبْلِ الْبُلُوغِ الْأَمْرُ

وَتَمْنَعُ الْحَالَيْنِ مَنَعًا شَاهِرًا
فَيَفْشَلُوا بِذَا عَنِ الْمُدَافِعِ (١)
فَقُمْ هُنَاكَ لِتَمَامِ الْعُقْدَةِ
مِنْهُ الْمُرَادُ وَبِهِ يُخْتَكَمُ
وَالشَّاهِدَانِ وَكَذَا مَنْ سَمِعَا
قَدْ جَوَّزُوا وَالْخُلْفُ فِي أُحْطَبْتُ
وَالْحَمْلُ فِيهِ بَاطِلٌ لَا يُعْقَدُ
إِلَّا بِوَضْعِ الْحَمْلِ حِينَ يَخْرُجُ
بِوَطْنِهِ الطَّهَرُ مِنَ الْحَالَيْنِ
وَنَوْمُهُ مَعَهَا كَذَاكَ ضَمُّهُ
وَعَقْدُهُ أَقْرَبُ لِلْمَسْنُونِ
صِدِّيقِنَا تَعْرِفُ وَجْهَ السُّنَّةِ
إِنْ كَانَ لِلصَّلَاحِ فِيهَا يُعْمَلُ
وَالدِّينُ سَهْلٌ مَا بِهِ تَأْتُمُ
صَبِيَّةٌ لَا غَيْرَ يَتْلُوَهَا
وَقِيلَ لِلْكُلِّ إِذَا تُغَيَّرُ (٢)
حَتَّى تَحْلَهُ فَتَسْتَرِيحُ
وَبَعْدَ ذَلِكَ فَالْيَهَا التُّكْرُ

(١) أى يجنبوا عن قتال العدو والمدافع .

(٢) الغير : فى اصطلاح فقهاءنا هو أن تختار الصبيّة فسخ الزواج بعد بلوغها ، لأنها بالبلوغ تملك الخيار ، كالأمّة إذا أعتقت .

وَالْجَدُّ إِنْ زَوَّجَ بِنْتَ الْوَلَدِ
وَجَائِزٌ تَعَلَّمُ التَّغْيِيرَ (١)
وَإِنْ تَكُنْ سَمَّتَهُ زَوْجًا عِنْدَمَا
وَلَا أَرَاهُ لَازِمًا إِذْ فِيهِ
وَتَعْلَمَنْ مُرَادَهَا وَالْمَعْنَى
أَنَاخُذُ الْقَشْرِ وَتُلْقَى اللَّبَا
وَالْخُلْفُ هَلْ تُجْبَرُ لِلْمُعَاشَرَةِ
وَإِنِّي أَقُولُ تُجْبَرُنَا
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ غَيَّرْتَ مِنْ بَعْدِ
وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الدُّخُولِ الْغَيْرِ
قَدْ كَانَ تَزْوِيجًا وَبِالتَّقْضِ الْفَسْخُ
وَهَلْ تَحِلُّ بَعْدَ ذَلِكَ أُمُّهَا
وَإِنْ يَكُنْ تَزَوَّجَ السَّكَرَانُ
وَجَدَّدَ التَّزْوِيجَ حِينَ عَقْلًا
فَدَعَهُ فِي ذَلِكَ كَيْفَ الْقَلْبَا
وَيُثْبِتُ الطَّلَاقَ دُونَ فِكْرٍ
وَهَلْ لَهُ الْمُتَعَةُ فِي التَّزْوِيجِ

فَالْمَنْعُ مِنْ تَغْيِيرِهَا لَمْ يُوجَدْ
إِنْ لَمْ تَكُنْ قَدْ تُحْسِنُ التَّغْيِيرَ
تَغْيِرَنَّ مِنْهُ قِيلَ لَزِمَا
حُكْمُ بِنَفْسِ اللَّفْظِ وَالتَّمْوِيهِ
وَاللَّفْظُ قَالِبٌ لِذَاكَ يُبْنَى
وَنَرْتَضِيهِ مَا رَزَقْنَا قَلْبَا
حَالِ الصَّبَا إِذَا أَطَاقَتْ صَاغِرُهُ
وَذَاكَ فِي الصَّلَاحِ يُحْسِنَا
دُخُولِهِ يَمْنَحُهَا بِالتَّقْدِ (٢)
فَلَا لَهَا شَيْءٌ هُنَاكَ يُذَكَّرُ
فَهُوَ كَرِيحٍ هَبَّ حِينًا وَنَفَخَ
فَقَدْ جَرَى عَلَى الْخِلَافِ حُكْمُهَا
فَقَدْ عَرَى تَزْوِيجُهُ الْبُطْلَانُ
إِلَّا إِذَا بَرَّوْجِهِ قَدْ دَخَلَا
وَذَاكَ إِنْ لِمُسْكِرٍ قَدْ شَرَبَا
وَهِيَ عُقُوبَةٌ لِهَذَا السُّكْرِ (٣)
بِحَالَةٍ كَانَتْ عَنِ التَّحْرِيجِ (٤)

(١) التَّغْيِيرُ الْأَوَّلُ بِمَعْنَى الْعِبَارَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِهَا نَفْسَهَا ، وَالتَّغْيِيرُ الثَّانِي بِالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ هُوَ إِنكَارُ التَّزْوِيجِ وَاخْتِيَارُ الْفَسْخِ .

(٢) قَوْلُهُ : «بِالتَّقْدِ» أَيْ الصَّدَاقُ مِنْ أَجْلِ الدُّخُولِ .

(٣) يَعْنِي إِذَا طَلَّقَ السَّكَرَانُ زَوْجَتَهُ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ عُقُوبَةً لَهُ عَلَى شَرْبِهِ الْمُسْكِرِ اخْتِيَارًا .

(٤) قَوْلُهُ «كَانَتْ عَنِ التَّحْرِيجِ» أَيْ عَنْ ارْتِكَابِ الْحَرَجِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا الزُّنَى .

كَانَتْ مُبَاحًا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ وَمَنْ أَبَاحَهَا يَقُولُ مَا ثَبَتَ بِآيَةِ الْمِيرَاثِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ وَلَحْمِ الْحُمْرِ وَشَرْطُهُ الرِّضَى مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَقِيلَ بَلْ أَرْبَعَةُ الدَّرَاهِمِ وَهُوَ مَقِيسٌ بِنَصَابِ الْقَطْعِ وَمَا ارْتِشَاهُ الْأَبُ حِينَ فَنَّا (١) لَهُ خَلَالُ دُونَ بَاقِي الْأَوْلِيَا وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِلَا صَدَاقٍ وَهَبَةُ الْفُرُوجِ لَا تُحْلَلُ وَامْرَأَةٌ لِلْمُصْطَفَى قَدْ وَهَبَتْ خَالِصَةً مِنْ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَقَدْ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ الْمُصْطَفَى وَذَلِكَ إِنْ كَانَ بِلَا صَدَاقٍ وَإِنْ يَكُنْ عِنْدَ صَدَاقٍ عَيَّنُوا وَخَلَقَ الْكِرَامَ لَا يَقْبَلُهُ وَاسْتَأْذِنَ الْعَادَةَ يُسْتَحَبُّ وَتُفْصَحُ الثَّيْبُ عَنْ هَوَاهَا

وُنُسِخَتْ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ نُسْخَ لَهَا وَالْحَقُّ أَنَّهُ ثَبَتَ وَفِي حَدِيثٍ كَانَ يَوْمَ حَبِيرٍ نَهَى النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى فِي الْخَبْرِ وَالْمَهْرُ لَوْ كَانَ بِدَرْهَمَيْنِ أَقْلُهُ لَا دُونَهَا فِي اللَّازِمِ لِسَارِقٍ وَحَدُّهُ فِي الشَّرْعِ مِنْ جُمْلَةِ الصَّدَاقِ يُحْسَبُنَا أَوْضَحَهُ أَهْلُ الْعُلُومِ الْأَتْقِيَا فَذَلِكَ الْحَرَامُ بِاتِّفَاقٍ وَهِيَ مِنَ الزَّنَاءِ نَوْعًا يُجْعَلُ نَفْسًا وَذَلِكَ مِنْ خُصُوصِهِ ثَبَتَ لَهُ تَرَى الْفَرْقَ بِهِ مُبِينًا وَهُوَ الْقِيَاضُ بِالنِّسَاءِ فَاعْرِفَا فَالْتَهَى لِلتَّحْرِيمِ بِاتِّفَاقٍ فَذَلِكَ التَّزْيِيهُ فِيهِ بَيْنُ لَمَّا بِهِ مِنْ حَالَةٍ تُرْذَلُهُ لِيُظْهَرَ الْبُغْضُ وَمَنْ تُحِبُّ وَسَكَتُ الْعَدْرَاءُ مِنْ رِضَاهَا

(١) قوله «فنا» أى شرط . المصنف .

كَذَلِكَ الضَّحْكُ كَذَلِكَ الْبُكَاءُ
لَأَنَّا يُمَكِّنُهَا تَقْوِيلُ
وَفِي رَضَى الْقَلْبِ ثُبُوتُ الْعَقْدِ
فَمَا لَهَا مِنْ بَعْدِهِ إِنْكَارُ
وَلَا يَصُحُّ التَّكْرَرُ دُونَ نُطْقِ
وَمَنْ أَرَادَ أَمْرًا وَتَرَعَبُ
قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِلتَّوَدُّدِ
وَلَا أُحِلُّهُ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفْ
ثُمَّ الْكِتَابَةُ الَّتِي قَدْ ذُكِرَتْ
حَادِثَةٌ فِي جَمْعِنَا الْمَعْهُودِ
وَاللَّهُ قَدْ أَغْنَى الْعِبَادَ عَنْهَا
وَحَيْثُمَا قَلَّ الْيَقِينُ فِي الْوَرَى
يَرُونَ الْأَنْفِعَالَ مِنْهُ عِلْمًا
وَمُتَعَاطِي الْعِلْمِ بِالْمُعْغِيبِ
وَهُوَ مِنَ الْكُهَانَةِ الْمَعْلُومَةِ
كَقَوْلِهِ فِي سَارِقٍ قَدْ اخْتَفَى
وَقَوْلُهُ فِي مُدْنِفٍ مَضْطَرَّ
وَهَكَذَا مَنْ يَصْرَعُ الْإِنْسِيَا
يُخْبِرُهُ عَنْ حَادِثٍ يَسْأَلُهُ
وَهَكَذَا مَنْ يَدْعِي شَيْطَانَهُ
وَشَاهِدَانِ لَازِمٌ فِي الْعَقْدِ

حَيْثُ تَرَى لِلتَّكْرَرِ مِنْهَا مَسْلَكًا
لَسْتُ أُرِيدُهُ فَمَا الْعَوِيلُ
لَوْ كَانَ فِي النُّطْقِ بِهِ لَمْ تُبَدِ
وَعِنْدَ رَبِّي تَظْهَرُ الْأَسْرَارُ
وَذَاكَ مِنْ بَعْدِ ثُبُوتِ الْحَقِّ
عَنْهُ فَهَلْ لَهُ بِذَاكَ يَكْتُبُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَضُرُّهَا فِي الْجَسَدِ
مِقْدَارَ مَا يَنْفَعُ فِي التَّصَرُّفِ
لَا أَعْرِفُ الْوَجْهَ بِهَا لَوْ شَهِرَتْ
وَأَصْلُهَا قَدْ كَانَ فِي الْيَهُودِ
بِأَدْعِيَاتٍ يُسْتَجَابُ مِنْهَا
قَامُوا لِزُخْرِفِ لَهُمْ قَدْ سَطَرَا
وَهُوَ لَعَمْرِي الْجَهْلُ مُذْلَهُمَا
فَقُمِ إِلَيْهِ مُسْرِعًا وَكَذَّبِ
وَحَالُهَا بَيْنَ الْوَرَى مَذْمُومَةٌ
أَدْلُكُمْ عَلَيْهِ حَيْثُ انْصَرَفَا
ضَرَرَهُ فِي الْبَيْتِ أَوْ فِي الْقَفْرِ
وَيَدْخُلْنَ فِي جَوْفِهِ جَنِيًّا
عَنْهُ فَذَا فِي الْمَنْعِ أَيْضًا مِثْلُهُ
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُهُ كُهَانَةٌ
وَبَاطِلٌ بِدُونِ هَذَا الْحَدِّ

وَأَنْ أَتَى بِشَاهِدٍ فَشَاهِدٍ وَأَشْهَرُ الْأَقْوَالِ لَيْسَ يَصْلُحُ وَفَاعِلٌ لِذَلِكَ فَلْيَجَسَّدِ فَشَهْرَةُ النِّكَاحِ قَطْعًا تُطْلَبُ وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ فِي ذَا الزَّمَنِ فَمَا أُبَيِّحُ فِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى وَإِنْ يَكُنْ قَرُّوا عَنِ التَّشْبِيهِ فَذَلِكَ أَمْرٌ لَا يَعْمُ غَيْرَ مَنْ فَمَنْ عَرَفْنَا مِنْهُ نَفْسَ الطَّرَبِ إِحْفَاؤُهُ لَوْ بِالشَّهُودِ يُكْرَهُ وَمِنْ هُنَا حَتْ عَلَى الْوَلِيْمَةِ وَوَاجِبُ إِجَابَةِ الدَّاعِي إِلَى وَصِفَةِ الشَّهُودِ أَنْ يَكُونُوا بُلُغَ أَحْرَارَ ذَوُو إِسْلَامٍ وَلَا الصَّبِيِّ وَكَذَلِكَ الْمُشْرِكُ وَهَكَذَا شَهَادَةُ الْعُمَيَّانِ وَجَائِزٌ أَنْ يَحْضُرُوا مَعَ غَيْرِهِمْ وَهَكَذَا حَضُورُهُمْ فِي الرَّدِّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ ذَا الْمَعْنَى كَمَا يُفِيدُ ذَلِكَ لَفْظُ الْأَصْلِ وَشَاهِدَانِ شَهِدَا لِرَجُلٍ

فَالْخُلْفُ قِيلَ وَارِدٌ فِي الْعَاقِدِ وَالْجَمْعُ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ يَرْشِيهِ قَبْلَ الدَّخُولِ عَقْدُهُ فِي عَدَدٍ وَقِيلَ بِالذَّفِّ عَلَيْهِ يَضْرِبُ يُمْنَعُ لَا أَرَاهُ فِي رَدِّ السَّنَنِ فَذَلِكَ الْمُبَاحُ حَتْمًا فَاعْرِفَا فِي ضَرْبِهِ بِحَالِ أَهْلِ السَّقَةِ نَوَاهُ بِالْقَصْدِ لَهُ إِذَا يَضْرِبُنَ فِي ضَرْبِهِ قُلْنَا لَهُ لَا تَضْرِبَ لِمَا عَلَيْهِ مِنْ أُمُورٍ تُكْرَهُ وَلَوْ بِشَاةٍ عِنْدَهُ سَلِيمَةٍ وَلَيْمَةِ الْعُرْسِ فَلَا تَهْمِلَا فِي الْعُقُلَا لَيْسَ بِهِمْ جُنُونٌ فَلَا يَجُوزُ الْعَبْدُ فِي الْأَحْكَامِ شَهَادَةُ الْجَمِيعِ لَيْسَ تَسْلُكُ لَا تُقْبَلَنَّ قَطُّ فِي الْأَعْيَانِ لِكَيْ يُصِيبُوا طَرَفًا مِنْ خَيْرِهِمْ يَجُوزُ مِثْلُ مَا مَضَى فِي الْعَقْدِ لَا أَنَّهُ بِالْعُمَى قَدْ يُسْتَعْنَى وَهُوَ مَقَالٌ مَالَهُ مِنْ أَصْلِ وَامْرَأَةٍ بِأَنَّهُ لَهَا وَلِي

وَوَاحِدٌ يُرِيدُهَا تَزْوِيجًا وَإِنْ يَقُلْ وَاللَّهَ زَوْجَتُهَا وَالْأَصْلُ قَدْ أَعْجَبَهُ أَنْ يُطْلَبَ ثُمَّ الْوَلِيُّ مِنْ جُمْلَةِ الْخُدُودِ كَرَامَةٍ مِنْ رَبَّنَا تَعَالَى فَهُمْ عَلَى النِّسَاءِ قَوَّامُونَ وَرَغْبَةُ الْمَرْأَةِ لَيْسَ تَوْمَنُ مِنْ هَاهُنَا لَمْ يَلْزَمِ الْوَلِيَّ كَمَثَلِ بَقَالٍ (١) وَكَالْحَجَّامِ وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ كُلُّ أَكْفَأَ فِي نَسَبٍ وَحَسَبٍ وَحَالٍ وَالْأَبُ أَوْلَى مِنْ جَمِيعِ الْعَصَبَةِ يُزَوِّجُ الْأَقْرَبُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ وَإِنْ يُزَوِّجُ الْوَلِيُّ الْأَبْعَدُ وَلَيْسَ لِلْأَرْحَامِ مِنْ ذَا الْبَابِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَخٌ مِنْ أُمِّ وَقِيلَ بَلْ جَمَاعَةُ الْإِسْلَامِ أَبُو سَعِيدٍ اسْتَحَبَّ الْجَمْعَ وَثَابِتٌ إِنْ زَوَّجَ الْوَصِيَّ

فَلَا تَرَى جَوَازَهُ تَحْرِيجًا فَالْخُلْفُ فِيهِ هَلْ لَنَا نُثْبِتُهَا صِحَّتُهُ مِنْ غَيْرِهِ لَوْ غَضِبَا فَلَا نِكَاحَ ذُوْنُهُ لِلْخُدُودِ وَمِنَّةٌ حُصَّ بِهَا الرِّجَالُ فَضْلًا وَهُمْ لَهُنَّ يُنْفِقُونَا فَيَ ذَاكَ أَنْ تَجُرَّ مَا يُسْتَهْجَنُ تَزْوِيجُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرَضِيًّا وَحَائِكِ وَالْمَوْلَى فِي الْإِسْلَامِ وَقِيلَ حَتَّى يَسْتَوُونَ وَصَفًا وَهُوَ بَعِيدٌ ظَاهِرُ الْمَحَالِ وَبَعْدُهُ الْوَلَا يُوصَفُ الْمُقْرَبَةُ بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ يُحَسَّبُ فَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ عَنْهُمْ يُوجَدُ شَيْءٌ سِوَى مَا كَانَ لِلْأَصْحَابِ زَوْجُهَا أَيْضًا لِحَالِ الْعُدَمِ أَوْلَى بِهَا فِي نَظَرِ الْحُكَّامِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ أَتَمُّ نَفْعًا فِي قَوْمِهَا لَوْ كَرِهَ الْوَلِيُّ

(١) البقال : الذي يبيع البقل .

وَصِيَّةُ التَّزْوِيجِ لَا تُكُونُ
وما عداه من جميع الأوليا
وَأِنْ يَكُنْ وَكَلَّ فِي حَيَاتِهِ
لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ سِوَاهُ
وَأِنْ يَكُنْ أَقَامَهُ مُقَامَهُ
وَوَلَدَ زَوْجَ أُمِّهِ وَقَدْ
فَالْإِبْنُ فِي ذَلِكَ يُقَالُ أَقْدَمُ
وَقِيلَ بَلْ إِخْوَتُهَا أَوْلَى بِهَا
وَأِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهَا مِنْ أَحَدٍ
وَأِنْ يَكُنْ زَوْجُهَا الْغَرِيبُ
يُفَرِّقُنَ بَيْنَهُمْ وَقِيلَ لَا
وَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ مَكْرُوهًا فَقَطْ
إِنْ عُدِمَ الْوَلِيُّ فَالسُّلْطَانُ
جَمَاعَةٌ مِنْ طَائِفَةِ الصَّلَاحِ
وَمَالَهُمْ ذَلِكَ حَتَّى يَشْهَدَا
أَوْ أَنَّهُ لَهَا وَلِيُّ غَابَا
وَأَنَّهَا لَمْ تَكُ عِنْدَ بَعْلِ
فَهَا هُنَا يَصَحُّ أَنْ يُزَوَّجُوا
وَصَحَّ لِلْإِمَامِ مَهْمَا رَغِبَتْ
وَالْخُلْفُ فِي الْقَاضِي فَقِيلَ مِثْلُهُ
وَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ فَلَا يَلِي

إِلَّا مِنَ الْوَالِدِ إِذْ يَبِينُ
ليس لهم في ذلك جعل الأوصيا
بأن يُزَوَّجَنَّ مِنْ بَنَاتِهِ
يُزَوَّجَنَّ فَافْهَمْنَ مَعْنَاهُ
فِي ذَلِكَ فَلْيُعْطَ لَهُ أَحْكَامُهُ
أَكْرَ ذَلِكَ إِخْوَةٌ فَلَا يُرَدُّ
لَكِنْ أَخُوها عِنْدَ هَذَا أَكْرَمُ
لأنهم من قومها وصلبها
يلِي الزَّوْاجَ فَأَمِيرُ الْبَلَدِ
عَنْ أَمْرِهَا فَذَلِكَ لَا يَطِيبُ
نَسَكْتُ مَهْمَا فَعَلَ الدُّخُولُ
لَوْ كَانَ بِالْوَلِيِّ أَمْرُهَا ارْتَبَطَ
هُوَ الْوَلِيُّ وَكَذَا الْإِخْوَانُ
فَيَمْلِكُونَ الْعَقْدَ لِلنِّكَاحِ
عَدْلَانِ أَنْ لَيْسَ وَلِيُّ وَجَدَا
بِحَيْثُ كَانَ أَبْعَدَ الدَّهَابَا
وَلَمْ تَكُنْ فِي عِدَّةٍ فِي الْأَهْلِ
لأنه قد استبان المنهج
يُزَوَّجَنَّ نَفْسَهُ وَقَدْ ثَبَتَ
وَقِيلَ لَا وَهُوَ صَوَابٌ كُلُّهُ
تَزْوِيجُهَا فِي قَوْلِنَا بِرَجُلٍ

وَهَكَذَا لَا يَشْهَدُ النِّكَاحَ لَهَا وَلَا نَعْرِفُهُ مُبَاحًا
لَكِنَّ فِي تَرْوِيجِهَا يُوكَّلُ مَنْ كَانَ مَا يَعْرِفُ مِنْهَا يَجْهَلُ

بابُ الْأُمُورِ الْعَارِضَةِ عَلَى الْعَقْدِ بَعْدَ صَحَّتِهِ

وَالْعَقْدُ بَعْدَ أَنْ يَصِحَّ تَعْرِضُ
كَالْفَسْخِ بِالتَّغْيِيرِ وَالْخِيَارِ
كَذَاكَ إِذَا يَمْلِكُهَا أَوْ تَمْلِكُهَا
وَمِلْكُهَا لَهُ يُنَافِي حِلَّهَا
وَكَالزَّوْجِ الشَّاهِرِ الْمَعْلُومِ
وَالْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالْكُلُّ لَهُ
وَنَذْكُرُ الْخِيَارَ بِالْآفَاتِ
وَكَالْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ
وَالنَّخَشِ أَيْضًا وَهُوَ رِيحُ الْأُفِّ
وَالْعَقْلُ لِحْمَةٍ تُسَدُّ الْمَوْضِعَ
يَحْتَاجُ أَنْ يُشَقَّ لِلْإِيلَاجِ
وَالزَّوْجُ أَوْلَى أَنْ يُعَالِجَنَا
وَبَعْدَهُنَّ سَائِرُ النِّسَاءِ
وَقِيلَ إِنَّ بَرَصَ الْفَتَاةِ
عَلَيْهِ أَحْوَالُ بِهَا يَتَّقِضُ
وَالْخُلْعِ وَالْإِيلَاءِ وَالظَّهَارِ
وَمِلْكُهَا لَهَا التَّسْرِي مَسْلُكُهَا
فَيُخْرِجَنَّ أَنْ يَكُونَ بَعْلَهَا
وَالْإِرْتِدَادِ الْمَحْضِ وَالتَّحْرِيمِ
فِي بَابِهِ بَسْطُ يُرِيكَ حَلَّهُ
كَالْعَقْلِ وَالرَّثْقِ مِنَ الْعَاهَاتِ
فَهَذِهِ بِهَا الْخِيَارُ قَدْ يُحْصَى
قَدْ فَاحَ مِنْهَا بِخَبِيثِ الْعَرَفِ
وَالرَّثْقِ تَلْقَاهُ بِهِ مُرْصَعًا
وَسَنَةً تُمَهِّلُ لِلْعِلَاجِ
وَالْأُمِّ وَالْأُخْتِ إِذَا أَحْسَنَّا
مِمَّنْ يَكُنْ يُحْسِنُ لِلدَّوَاءِ
يُوجَدُ فِي الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ

وهكذا الأحمر ثم الأسود فاختَر لنفسك الجمال والشرف والرتق مَهْمَا أَنْكَرْتَهُ تَحْلِفُ وامرأة غايطها والبُولُ كَذَلِكَ أَيْضاً قِيلَ حُكْمُ الْخُنْثَى وَبَعْضُهَا أَيْضاً مَعِيبٌ فِي الذَّكَرِ كَذَلِكَ الْعَيْنُ لَكِنْ يُنْتَظَرُ وَخَمْسَةٌ فِي الْبَعْلِ عَيْبٌ قَالُوا وَالْعَبْدُ وَالْكَافِرُ وَالْبَعْضُ يَرَى وَرَجُلٌ بِالشَّرِكِ قَدْ تَكَلَّمَا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدَنَّ الْكُفْرَا وَامْرَأَةٌ قَدْ شَرِطَتْ خِيَارًا (٣) وَلَا خِيَارَ لِلْفَتَى بِذَاكَ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ شَرِطْتَهُ لَا إِلَى وَهَكَذَا لَهَا الْخِيَارُ إِنْ نَكَحَ وَبِالدُّخُولِ يَنْطَلُ الْخِيَارُ وَإِنْ يَكُنْ بَعِيرٌ عِلْمٌ مِنْهَا تَخْتَارُ مَهْمَا عِلِمَتْ وَإِنْ يَكُنْ

فِي النَّسْلِ لَوْ طَالَ الزَّمَانُ يُوجَدُ فَالْعِرْقُ دَسَّاسٌ رَوَاهُ مَنْ سَلَفَ بَأْتَهَا لِذَاكَ لَيْسَ تَعْرِفُ مِنْ مَوْضِعٍ تَزْوِجُهَا مَحْظُولٌ (١) وَهُوَ الَّذِي لَا ذَكَرَ أَوْ أُتْنَى كَذَلِكَ مُحْصًى وَمَجْبُوبُ الذَّكَرِ عَاماً لِكَيْ يُعَالِجَنَّ مَا فُتِرَ حِجَامَةٌ حَيَاكَةٌ يُقَالُ لَا رَدَّ إِلَّا فِي الَّذِي قَدْ كَفَرَا جَهْلًا فَزَوْجُهُ بِذَا لَمْ تَحْرُمَا (٢) فَحَالُهُ كَمُسْتَحِلٍّ أُمْرًا لِمُدَّةٍ فَجَائِزٌ تَحْتَارَا (٤) لِأَنَّمَا الشَّرْطُ لَهَا هُنَاكَمَا وَقَتٍ فَإِنْ شَرِطَهَا قَدْ بَطَلَا بِلَا رِضَاهَا أُمَّةً بِهَا سَنَحُ (٥) إِنْ عِلِمَتْ وَلَمْ يَكُنْ إِنْكَارُ فَحُكْمُهَا لَمْ يَتَحَوَّلْ عَنْهَا جَامِعُهَا مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ يَنْطَلِنُ

(١) محظول : أي ممنوع .

(٢) وفي نسخة «مجبوب ومخصى» .

(٣) أصله تَحْرُمَنَّ فحذفت نون التوكيد فعوضت عنها الالف وقد جاء مثل هذا كثير في النظم

(٤) تختاراً منصوب بان مقدره .

(٥) سَنَحُ : أي سعد .

وَأَمَّةٌ إِنْ أُعْتِقَتْ قَدْ قِيلَا
تُخْتَارُ لَوْ كَانَ الْحَلِيلُ حُرًّا
وَلَا خِيَارَ فِي التَّسْرَى قَطْعًا
وَحُرَّةٌ تَكُونُ تَحْتَ عَبْدٍ
وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ لَهَا الْخِيَارُ
وَإِنْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً فَلَا لَهَا
وَابْنُ الرَّئَاءِ فِيهِ قَوْلٌ لَا يُرَدُّ
كَذَلِكَ الْأَقْلَفُ لَكِنْ إِنْ لُحِنَ
وَقِيلَ بَلْ يُجَدِّدَنَّ الْعَقْدَا
وَيَقْعُ الْخِيَارُ بِالْأَفْرَجِ (٢)
وَقِيلَ لَا خِيَارَ لَكِنْ يُمْنَعُ
وَتَحْرُمُ الْمَرْأَةُ بِالرَّئَاءِ
أَعْنَى بِذَلِكَ الْحَيْضَ إِذْ تَعَجَّلَا
وَجَابِرٌ وَمُسْلِمٌ تَوَقَّفَا
وَإِنْ يَكُنْ فِي دُبُرٍ قَدْ غَلَطَا
وَهُوَ عَنِ الرَّبِيعِ أَيْضًا حِفْظًا
وَإِنْ يَكُنْ عَائِنَهَا حَالُ الرَّئَا
وَهَكَذَا إِنْ عَائِنَتْهُ فَاعِلِمَا

لَهَا الْخِيَارُ تَتْرُكُ الْحَلِيلَا (١)
وَقِيلَ بَلْ إِنْ كَانَ عَبْدًا جَرًّا
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِزَوْجٍ شَرْعًا
فَيُعْتَقَنَّ لِاخِيَارٍ عِنْدِي
وَتَتْرُكُهُ عِنْدِي هُوَ الْمُخْتَارُ
وَالْبَغْلُ فَاقَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهَا
وَقِيلَ بَلْ يُرَدُّ لَوْ كَانَ عَقْدٌ
قَبْلَ الدُّخُولِ فَهُوَ تَزْوِيجٌ قُمْنٌ
وَذَلِكَ الْأَحْوَطُ حِينَ عُدًّا
إِنْ كَانَ فِيهِ أَوْ بِذَاتِ الْغُنْجِ
مِنْ وَطْئِهَا لِضَرَرٍ قَدْ يَقْعُ
وَالْوَطْءُ فِي الْأَذْبَارِ وَالْدَّمَاءِ
صَارَ الْجَزَاءُ عَكْسَ مَا تَأْمَلَا
كَذَلِكَ الرَّبِيعُ أَيْضًا فَاعْرِفَا
فَلَا يُحْرَمَنَّهَا ذَاكَ الْخَطَا
يَا حَبْدَا مَنْ لِلْعُلُومِ حِفْظًا
فَإِنَّهَا تَحْرُمُ مِنْهُ فَافْطِنَا
وَالسَّرُّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحْرَمَا

(١) إعلم أن الأمة إذا كانت تحت عبد فاعتقت فلها الخيار قولاً واحداً والدليل على ذلك قصة بريده مع مغيث وإن كانت تحت عبد ففيها قولان .
(٢) الفرنج مرضى الزهري والفتج ملاحة العينين .

وَهَكَذَا إِنْ شَهِدَ الشُّهُودُ
لَأَنَّمَا الشُّهُودُ أَصْلُ الْحَدِّ
وَالْحَدُّ إِنْ كَانَ فَذَلِكَ أَفْبَحُ
وَامْرَأَةٌ بِابْنِ الْحَلِيلِ قَدْ زَنَتْ
فَلَا يَحِلُّ مَعَهُ الْمَقَامُ
وَتَقْتَدِي بِمَالِهَا فَإِنْ أَبَى
قُلْتُ وَبِالْهُرُوبِ مِنْهُ يَظْهَرُ
وَمَالُهَا أَنْ تُظْهَرَ الْبَرَاءَةُ
ثَقِيمٌ ثُمَّ تَطْلُبُ الْغُفْرَانَا
وَمَا الصَّبِيُّ عَنْدهُمْ كَالرَّجُلِ
وَإِنْ تَكُنْ ذَانَتْ لَوْ طَعِ الضُّعْفُ
وَامْرَأَةٌ جَامِعَهَا إِنْسَانٌ
وَبَعْدُ لَمَّا عَلِمَتْهُ أَنْكَرَتْ
فَلَا تَرَى يَلْزَمُهُ التَّصَدِيقُ
وَجَائِزٌ يُمَسِّكُهَا فِي حُكْمِنَا
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ وَاْعَدَ الْخَلِيلَةَ
جَامِعَهَا بِنَيْسَةِ الزَّوْنَاءِ
وَمَنْ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ جَارَةٌ
إِذَا أَتَى زَوْجَتَهُ وَذَكَرَا

لَوْ لَمْ تَكُنْ أُقِيمَتِ الْحُدُودُ
وَالْكَشْفُ هُوَ السَّبَبُ الْمُعْدِي
لَأَنَّهُ عَلَى الزَّوْنَاءِ أَفْضَحُ
أَوْ بِأَيِّهِ مِنْهُ سِرًّا قَدْ دَنَتْ
لَهَا وَلَوْ لَمْ تَظْهَرَ الْأَعْلَامُ
فَقِيلَ تَبُعْدَنَّ مِنْهُ هَرَبًا
بَأَنِّهَا النَّاشِزُ وَالْمُسْتَكْبِرُ
مِنْ نَفْسِهَا فَلَا أَرَى آرَاءَهُ
مِنْ رَبِّهَا وَتَحْذَرُ التَّيْرَانَا
فَفَرَجَهُ كَأَصْبَعٍ مِنْهُ اجْعَلِ
وَنَحْوَهُ فَهِيَ حَرَامٌ فَاسْمَعِ
تَظُنُّهُ حَلِيلَهَا فَلَانُ
عَلَيْهِ وَالزَّوْجَ بِهِ قَدْ أَحْبَرْتُ
لَهَا وَإِنْ صَدَّقَ لَا يَضِيقُ
لَأَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلَ الزَّوْنَاءِ
فَاحْشَةُ جَاءَتْهُ بِالْخَلِيلَةِ
فَالْخُلْفُ فِي تَحْرِيمِ تِلْكَ جَائِ (١)
جَمِيلَةٌ فَاجِرَةٌ مَكَّارَةٌ
جَارَتُهُ لَمَّا اشْتَهَاها نَشْرًا

فَالْحُلْفُ فِي زَوْجَتِهِ قَدْ ذُكِرَا
وَأِنْ تَكُنْ قَدْ وَطِئْتَ بِالْقَهْرِ
بَلْ جَائِزٌ لَهُ أَنْ يُمْسِكَهَا
حَتَّى تَحِيضَ بَعْدَ ذَلِكَ النِّكَاحِ
وَأِنْ أَقَرَّ الزَّوْجُ بِالزَّوْجِ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ يُكَذِّبُ (١) نَفْسَهُ
وَقِيلَ لَا تُحْرَمُ لَوْ لَمْ يُكَذِّبْ
وَأِنْ تَكُنْ قَدْ سَأَلْتَهُ يَوْمًا
قَالَ نَعَمْ ذَلِكَ أَيَّامُ الصَّبَا
وَأِنْ رَمَاهَا بِالزَّوْجِ يَسْتَغْفِرُ
وَأَيُّهُمْ مِنْ قَوْلِهِ يَثُوبُ
وَأِنْ يَكُنْ إِلَى الْإِمَامِ رَفْعًا
وَأِنْ تَكُنْ قَدْ رَفَعَتْ عَلَيْهِ
وَحُكْمُهُ فَصَلَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
وَرَجُلٌ رَأَى فِتْنَةً تَرَكَبُ
يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهَا فَالْحُلْفُ فِي
وَأِنْ يَكُنْ جَامِعَ أَجْنِيَّةٍ

وَالْفِعْلُ فِي الْكُلِّ حَرَامٌ حُجْرًا
فَلَيْسَ كَالزَّوْجِ فِي ذَا الْأَمْرِ
لَكِنَّهُ يُؤْمَرُ أَنْ يَتْرُكَهَا
كَيْ لَا يُشَارِكُوهُ فِي نَفْسِ الْوَلَدِ
مَعَ زَوْجِهِ تُحْرَمُ فِي الْإِفْتَاءِ
قَبْلَ الْجَمَاعِ ثُمَّ يُمْسِكُ عُرْسَهُ
وَهُوَ مَقَالٌ سَائِعٌ فِي الْمَذْهَبِ
عَنْ الزَّوْجِ وَهُوَ يَرَاهُ لَوْ مَا
فَقِيلَ لَا بَأْسَ بِذَاكَ وَجَبَا
وَهَكَذَا إِذَا رَمَتْ تَسْتَغْفِرُ
مُقَامُهُ مَعَ خَلِّهِ يَطِيبُ
يَحْدُثُهَا لِقْدْفِهِ إِذْ وَقَعَا
فَبَابُهُ لِعَائِهَا لَدَيْهِ (٢)
فِي سُورَةِ الثَّوْرِ بِصَدْرِهَا نَزَلَ
شَيْئًا مِنَ الضَّبَاعِ ثُمَّ يَرْغَبُ
جَوَازِهَا وَالْحَقُّ فِي التَّعَقُّفِ
بِخَطَا فَالْحُلْفُ فِي الْقَضِيَّةِ

(١) يكذب مجزوم بلام الأمر المقدره وهكذا يمك أي ليكذب على حد قوله : محمد تفد
نفسك كل نفس .

(٢) قوله : « قد رفعت عليه الخ » يعني بأن قدف الزوج زوجته ورفعت ذلك الى الامام فان
باب حكمها اللعان ان لم يكن عند الزوج أربعة شهود لأغنَ بينهما وان كان عنده شهود أقيم
الحد عليها والله أعلم . المصنف .

بَعْضٌ يَرَى الْأُحْدَ لَهَا حَلَالًا مِنْ بَعْدِهِ وَقَالَ نَاسٌ لَا لَا
وَأَمْرًا قَدْ ادَّعَاهَا اثْنَانِ وَلَيْسَ لِلْجَمِيعِ مِنْ بَيَانٍ
فَقِيلَ لِلْحَاكِمِ بِاتِّفَاقٍ أَنْ يُجْبَرَ الْكُلُّ عَلَى الطَّلَاقِ
وَجَائِزٌ يُسْتَأْنَفُ التَّزْوِيجُ بِمَنْ تَشَاءُ وَمَا بِهِ تَحْرِيجُ

باب ما يباح بصحيح العقد

وَيُسْتَبَاحُ بِصَحِيحِ الْعَقْدِ مَا كَانَ مَمْنُوعًا لَهُ فِي الْحَدِّ
مِنْ ذَلِكَ الْجَمَاعِ وَهُوَ أَعْلَى مُرَادُهُ بِهِ يَكُونُ حَلَالًا
وَالْمَسُّ فِي الْكِتَابِ فَالْجَمَاعُ مَذْهَبُنَا الْمُخْتَارُ لَا الْإِجْمَاعُ
فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَلَامَسَةِ قَوْلٌ سِوَى مَقَالَةِ الْأَشَاوِسَةِ (١)
يَقُولُ إِنَّ ذَاكَ نَفْسُ اللَّمَسِ فَيُوجِبُ الْوُضُوءَ نَفْسُ الْمَسِّ
وَلَا تَرَى ذَاكَ مِنَ الصَّوَابِ إِنَّ الْكُنَى (٢) مِنْ شِيْمَةِ الْأَغْرَابِ
إِذْ حَالُهُ فِي فَمِهَا مُبَاحٌ وَقِيلَ إِنَّ ذَاكَ لَا يُبَاحُ
بَلْ تَحْرُمَنَّ زَوْجَةُ الْإِنْسَانِ بِذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى الْأَزْمَانِ
وَجَعَلُوهُ مِثْلَ وَطْءِ الدُّبْرِ وَذَا الْقِيَاسُ فَاسِدٌ فِي النَّظَرِ
هَبْ إِنَّ ذَاكَ فِعْلُهُ مُحَرَّمٌ فَمَا الدَّلِيلُ أَنَّ زَوْجًا تَحْرُمُ

(١) الظاهر أن المراد بالأشواوسة المناقضين للشافعي فتأمل .

(٢) يشير بقوله : إن الكنى الخ إلى أن اللمس في الآية كناية عن الجماع ومن طبيعة العرب الكناية عن أحوال النساء السرية .

وَجَائِزٌ يُجَامِعُ الزَّوْجَاتِ وَيَغْسِلُنَّ بَعْدَهُنَّ غَسْلًا
 أَنْفَعُ لِلْعَوْدِ إِذَا مَاعَادَا وَجَعَلَهُ فِي إِبْطِهَا لِيُنْزِلَا
 وَالرَّاجِحُ الْجَوَازُ إِذْ لَمْ يَكُنْ وَهِيَ حَرُّهُ وَلَا يَمْتَنِعُ
 وَيَبْغِي يَنْظُرُهَا إِنْ سَبَقَا وَلَيْسَ وَاجِبًا وَلَكِنْ يُنْدَبُ
 وَجَائِزٌ جِمَاعُهَا فِي النَّهْرِ وَلِلرِّجَالِ صَوْلَةٌ لَا تَقْتَرُ
 يَاحْبِذَا مَنْ بِالْحَلَالِ كَسَرَا يَاشْهُوَّةَ أَغْقَبَتِ الْخُسْرَانَا
 أَنْتِ لَعَمْرُ اللَّهِ فَتْنَةُ الْوَرَى وَمَنْ لَأَفْخَازِ النَّسَا تَعَوَّدَا
 مَاءَ الْحَيَاةِ صُبَّ فِي الْأَرْحَامِ هُوَ نُورُ عَيْنِكَ وَمُخُّ السَّاقِ
 وَفِي الْعَجُوزِ ضُرٌّ هَذَا أَعْظَمُ أَوْ زَوْجَةً يَجِيئُهَا مَرَّاتٍ
 وَالْأَسْتِنْجَاءُ بَيْنَهُنَّ أُولَى وَنَفْعُ أَكْلِ التَّيْنِ أَيْضًا زَادَا
 فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ ثَقَلَا (١) كَعَابِثٍ بِكَفِّهِ الْمُسْتَهْجَنِ
 مِمَّا عَدَا الْعَجُزُ هُنَاكَ مَوْضِعُ إِنْزَالِهِ يَوْمًا إِلَى أَنْ تَلْحَقَا
 وَهُوَ إِلَى الْحُبِّ لَدَيْهَا أَقْرَبُ فِي حَالِ الْأَغْتِسَالِ تَحْتَ السَّتْرِ
 كَصَوْلَةِ الشُّجَاعِ حِينَ تَبْدُرُ صَوْلَتُهُ وَضِدُّهُ قَدْ خَسِرَا
 وَأُورِثَتْ صَاحِبَهَا النَّيْرَانَا وَأَنْتِ فِيهِمْ أَشَدُّ خَطَرَا
 فَذَاكَ لَا يُفْلِحُ عِنْدِي أَبَدَا مِنْ هَاهُنَا يَضُرُّ بِالْأَجْسَامِ
 فَكُنْ لَهُ مُحَافِظًا وَوَاقٍ جِمَاعُهَا سُمٌّ رَمَاهُ الْأَرْقَمُ

(١) هذه المسألة فيما إذا كانت المرأة حائضا ، لقوله عليه الصلاة والسلام «حل من الخائض غير الفرج» ولأنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يباشر بعض نسائه وهي مؤتزرة في حالة الحيض ، أى مشدودة الإزار ، وهو الخائل الساتر للفرج ، أما في حال الطهر فلا يحل ذلك لشموله بقوله تعالى «فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون» . أبو إسحاق .

وَهَكَذَا يَضُرُّ حَالُ الْاِمْتِلَا فَجَنَّبَن نَفْسَكَ هَذَاكَ الْبَلَا
إِنْ جَهَلَ الشَّبَانُ هَذَا الضَّرَا يَدْرُوْنَهُ إِذَا الشَّبَابُ مَرَا
وَإِنِّي مِنْ ذَاكَ فِي اِنْهَمَاكَ يَا رَبِّ سَلِّمْنِي مِنَ الْهَلَاكَ

باب الصداق (١)

وَالصَّدَقَاتُ نِحْلَةٌ (٢) النَّسَاءِ لَكِنَّهَا وَاجِبَةٌ الْاَدَاءِ
يُدْفَعُهَا الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَتُخْرَجُنْ بِذَاكَ مِنْ ذِمَّتِهِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَبَضَ الْوَلِيَّا بِأَمْرِهَا كَانَ إِذَا مَقْضِيَا
وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ أَمْرٍ ضَمِنَا إِلَّا إِذَا وَصُولُهُ يَتَقَنَّأَ
وَالْحُلْفُ فِي ضَمَانِهِ إِنْ دَفَعَا إِلَى أَبِيهَا مَهْرَهَا قَدْ رَفَعَا
وَإِنْ تُكُنْ صَبِيَّةً فَسَلَّمَهُ لَهَا فَأَثْلَفْتُهُ قِيلَ غَرَمَهُ
وَقِيلَ لَا وَذَاكَ إِنْ أُخْبِرَهَا بِأَنَّ ذَاكَ هُوَ مَا أَمَّهَرَهَا
وَضَامِنٌ إِنْ لَمْ يُخَبَّرْنَهَا فَيَعْرُضَنَّ بِالْقَطْعِ ذَاكَ عَنْهَا
وَالزَّوْجُ بِالنِّكَاحِ أَوْلَى وَهُوَ مَنْ يَبْدُوهُ عَقْدُ النِّكَاحِ فَأَعْلَمَنَّ
وَعَفْوُهُ الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ مَزِيدُهُ عَنْ قَدْرِ الْإِيجَابِ
وَعَفْوُهُنَّ عَنْهُ إِسْقَاطٌ لِمَا قَدْ كَانَ بِالْعَقْدِ عَلَيْهِ لَزِمَا

(١) أى وما يعثره من الأحكام كإبطاله ولزوم العقر — بالضم — وذكر فيه أيضا ما يلزم الفاسق الغاصب لمن زنى بها كما ترى وإنما اقتصر على تبويب الباب للصداق لأنه الأصل في هذا الباب والأهم . أبو اسحاق .

(٢) النحلة العطية عن طيب نفس من نخله كذا إذا أعطاه إياه ، أو عطية من الله تعالى لهن فضلا منه عليهن . أبو اسحاق .

وَذَاكَ نِصْفُ الْمَهْرِ وَالنِّصْفُ يَجِبُ
وَبَعْدَمَا أُرْخِيَ الْحِجَابَ إِنْ جَحَدَ
وَقَبْلَ أَنْ يُرْخِيَ الْحِجَابَ يُقْبَلُ
وَهَكَذَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِذَا
وَفِي النَّفَاسِ وَنَهَارِ الصَّوْمِ
فَإِنَّهَا إِنْ ادَّعَتْ إِمَامًا
وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ مَهْرَهَا فَلَا
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ مَكَّنْتَهُ يَوْمًا
وَيَبْقَى مَهْرُهَا عَلَيْهِ دَيْنًا
وَإِنْ تَكُنْ لِنَفْسِهَا قَدْ مَنَعَتْ
وَأَعْسَرَ الزَّوْجُ يُؤْجَلْنَ
وَهِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ الْمَعْدُودَةِ
فَمِائَةٌ عِنْدَهُمْ عَنْ عَشْرَةِ
وَهَكَذَا إِلَى انْقِضَاءِ سِتَّةٍ
وَبَعْدَهَا تَجْرَى عَلَيْهِ التَّفَقُّةُ
وَرَجُلٌ لِإِبْنِهِ تَزَوَّجَا
فَائِلُهُ يَلْزُمُهُ الصَّدَاقُ
وَهُوَ عَلَى الْقَوْلِ الشَّهِيرِ فِي الْأَثَرِ

عَلَيْهِ بِاللَّدْخُولِ حِينَ يَقْتَرِبُ
فَقَوْلُهَا يَكُونُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ
مَقَالُهُ وَهُوَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ
كَانَ الدَّدْخُولُ فِي الْمَحِيضِ وَالْأَذَى
وَالْاِغْتِكَافُ لِحَرَامِ الْحَوْمِ
عَلَيْهِ هَاهُنَا ادَّعَتْ حَرَامًا
تُجْبَرُ أَنْ تَتْرَكَهُ لِيَدْخُلَا
فَمَا لَهَا التَّشَوُّزُ عَنْهُ دَوْمًا (١)
وَبَحْسُهَا حَرْمٌ عَلَيْهِ دَيْنًا
إِلَّا إِذَا مُهُورُهَا قَدْ دُفِعَتْ
شَهْرًا لِكُلِّ مِائَةِ يُونَا (٢)
وَلَيْسَ مِنْ قُرُوشِنَا الْمَوْجُودَةِ
مِنْ هَذِهِ الْقُرُوشِ عِنْدَ الْخُبْرَةِ
مِنْ أَشْهُرٍ وَذَاكَ نِصْفُ سَنَةٍ
بِالرَّغْمِ أَوْ يَتْرُكُهَا (٣) مُطْلَقَةً
فَكِرَةُ الْأَبْنِ وَعَنْهُ حَرَجًا
وَيَلْزَمُ الْإِبْنَ لَهَا الطَّلَاقُ
إِنْ بِهِ أَبَاهُ أَوْلَى وَأَبْرَ (٤)

(١) أى دوما .

(٢) يونا : أى يمهل من التأني وهو التمهّل (المصنف) .

(٣) أو يتركها : منصوب بان مقدرة أى إلا أن .

(٤) باختلاس حركة الهاء من به لإقامة الوزن وفي نسخه أن به أباه أولى وأبر .

وَإِنْ يَكُ اسْتَشْتَى رِضَاهُ فَاغْلَمَا
لَأَنَّهُ أَوْقَفَهُ عَلَيْهِ
وَالشَّرْطُ فِي النِّكَاحِ وَالصَّدَاقِ
وَذَاكَ إِنْ كَانَ بِحَالِ الْعَقْدِ
فَعِنْدَ قَوْمٍ لَا يَكُونُ لَازِمًا
وَأَحْرُونَ أَثْبَتُوهُ حَتَّمَا
وَهُوَ مِنَ السَّدَادِ حَيْثُ يُعْلَمُ
يُثَبَّتُ الشَّرَائِطُ الْمَعْلُومَةُ
وَالشَّرْطُ بَعْدَ الْعَقْدِ لَيْسَ يَلْزَمُ
وَالْمُؤْمِنُ الْمُؤَفَّى بِمَا قَدْ وَعَدَا
وَرَجُلٌ يَشْرُطُ إِنْ مَاتَ فَلَا
فَائِدَةَ يَثْبُتُ ذَاكَ الشَّرْطُ
وَإِنْ يَكُنْ بِالضَّدِّ فَالصَّدَاقُ
وَشَرْطُهُ يَنْطُلُ لَا مَحَالَةَ
وَعَلَى وَجْهِهِ بَأَنَّهُ غَدَا
وَأَمْرًا قَدْ شَرَطَتْ بِأَنَّهَُا
وَرَجُلٌ قَدْ أَبْرَأَتْهُ زَوْجَتُهُ
بِشَّرْطٍ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَنَّ
وَرَجُلٌ يَخْطُبُ لِلْفَتَاةِ
ثُرَيْدَ مَاسَاقٍ لَهَا مِنْ مَهْرٍ
إِنْ نَكَحَتْ مِنْ بَعْدِ فِي الْوُعُودِ

فَكِرَةُ الْأَبْنِ فَذَاكَ انْهَدَمَا
وَلَمْ يَكُنْ يَرْضَى بِهِ لَدَيْهِ
يُثَبَّتُ عِنْدَهُمْ عَلَى اتِّفَاقٍ
وَالْخُلْفُ فِيهِ قَبْلَ هَذَا الْحَدِّ
مَا لَمْ يَكُنْ لِعَقْدِهِ مُلَازِمًا
إِذْ لَمْ يَكُ الْعَقْدُ لِذَاكَ هَذَا
وَبِالرَّشَادِ فَعُلُهُ مُلْتَزِمٌ
وَيُذْهِبُ الْخُدَائِعَ الْمَذْمُومَةَ
وَإِنَّمَا ذَلِكَ وَعْدٌ يُعْلَمُ
وَذُو اتِّفَاقٍ مَنْ بَعْدَهُ ارْتَدَى
عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ صَدَاقٍ أَجْلًا
إِنْ مَاتَ عَنْهُ مَهْرُهَا يَنْحَطُّ
بَاقٍ لِمَنْ يَرِثُهَا يُسَاقُ
هَذَا الَّذِي فِي هَذِهِ قَدْ قَالَهُ
لِغَيْرِهَا مِنْ حِينٍ وَأَفَاها الرَّدَى
تَلِي طَلَاقَ نَفْسِهَا قِيلَ لَهَا
مِنَ الصَّدَاقِ لِتَطِيبَ بَهْجَتِهِ
فَالشَّرْطُ وَالْبُرْآنُ يَنْطُلُنَا
قَالَتْ لَهُ خُذْنِي وَخُذْ مَا تَأْتِي
يَأْخُذُهُ قَبْلَ تَمَامِ شَهْرِ
فَأَتَتْهَا كَمِثْلِ غَرَسِ الْعُودِ

إِمَّا جَنَى مِنْهُ الثَّمَارَ وَالرُّطْبَ لَكِنَّهَا تُوصَفُ بِالْإِنْفَاقِ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ أُعْطِيَ الْحَلِيلُ عَنْ طِبِيَّةٍ مِنْ نَفْسِهَا فَمَا لَهَا وَإِنْ يَكُنْ لِذَاكَ مِنْهَا طَلَبًا أَمَّا الصَّدَاقُ إِنْ تَكُنْ قَدْ أَبْرَأْتَ وَجَائِزٌ إِنْ اشْتَرَى صَدَاقًا (١) لِأَنَّ فِيهِ تَصْلُحُ الْعَطِيَّةُ وَقَالَ قَوْمٌ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَظَاهِرُ الْكِتَابِ فِي النَّسَاءِ إِنْ طَبِنَ نَفْسًا لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ (٢) وَامْرَأَةٌ قَدْ أَشْهَدَتْ لِعَمْرٍو وَأَبْرَأَتْ حَلِيلَهَا مِنْ مَهْرِهَا لَا يَلْحَقُ الزَّوْجُ الَّذِي قَدْ شَهِدَا وَالزَّوْجُ مِنْ صَدَاقِهَا بَرِيٌّ لِأَنَّ إِعْطَاءَ الَّذِي فِي الدِّمَّةِ وَحَيْثُمَا أَبْرَأَتِ الْحَلِيلُ لَكِنْ لَهَا الرَّجْعَةُ فِي الْمَذْكُورِ

صَاحِبُهُ أَوْ نَالَهُ كُلُّ الْعَطَبِ لِحُلْفِهَا لِلْوَعْدِ وَالْمِيثَاقِ ثَمَارَهَا وَقَتًا لَهَا طَوِيلًا ذَلِكَ (١) لَكِنْ تَأْخُذَنَّ مَالَهَا فَلَا اخْتِلَافَ فِي الرَّجُوعِ وَجَبَا بِمَطْلَبٍ مِنْهُ رُجُوعُهَا ثَبَتَ زَوْجَتُهُ لَوْ لَمْ يَشَأِ الطَّلَاقُ كَذَلِكَ الشَّرَاءُ فِي الْقَضِيَّةِ وَلَا الْعَطَا وَيُطْلَى الْجَمِيعُ يُبِيحُ أَكْلَ ذَاكَ بِالْإِعْطَاءِ مِنْهُ فَأَكْلُهُ مِنَ الْهَنَى بِمَا عَلَى الزَّوْجِ لَهَا مِنْ مَهْرٍ وَالزَّوْجُ فَكَ نَفْسُهُ مِنْ قَهْرِهَا لَهُ بِذَاكَ هَكَذَا قَدْ وَجَدَا وَهُوَ بِذَاكَ عِنْدَنَا حَرِيٌّ لَا يُبْتَنَّى قَبْلَ قَبْضٍ مُثَبَّتٍ أَسْقَطَتِ الضَّمَانُ فِيمَا قِيلَ إِنْ عَلِمَتْ بِهَذِهِ الْأُمُورِ

(١) قوله : «فما لها ذلك» أى ليس لها الرجوع فيما أكله من ثمارها عن طيبة نفسها إلا ثمرة لم يستهلكها الزوج ، وإنما لها أن تسترجع أصول أموالها من النخيل والأشجار .

(٢) قوله : «وجائز إن اشترى صداقا» يعنى إذا أصدقها نخيلا أو عقارا أو حيوانا فإنه يجوز له أن يشتريه منها .

(٣) وفي نسخه : «إن طبن نفسا لكم عن شيء» ، وهو أول لأن جمع المنسوب على التمييز ضعيف .

لِأَنَّهُ لَمْ يَكْ طِيبَ خَاطِرِ
وَقِيلَ مَنْ بِامْرَأَةٍ قَدْ مُلِكَ
لَيْسَ لَهُ مِنْ مَالِهِ يَبِيعُ
لَأَنَّ كُلَّ مَالِهِ صَدَاقُ
وَفِي الصَّدَاقِ ثَبُتُ الْجَهَالَةِ
لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَفْرِضَا
وَأَنْ يَكُنْ قَبْلَ الدُّخُولِ طَلَقًا
بِحَسَبِ الْحَالِ مِنَ الْيَسَارِ
وَمَا عَلَيْهَا عِدَّةٌ فَتُذَكَّرَا
وَأَنْ يُسَمَّى فَهُوَ مَا سَمَاهُ
وَقِيلَ لَوْ بِخَائِمٍ حَدِيدٍ (١)
وَفِي الْكَثِيرِ لَوْ إِلَى قِنطَارِ
وَقِلَّةِ الْمَهْرِ عَلَيْهِ (٢) أَرْشَدَا
وَقِلَّةِ الْمَهْوَرِ فِي الزَّوْجَاتِ
مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ لِلْفُجُورِ
فَتَشْتَهِي الرِّجَالُ وَهِيَ لَمْ تَجِدْ
فَتَحْمِلُ الشَّهْوَةَ فِي الصِّفَتَيْنِ

وَأَمَّا كَانَ بِجَهْلٍ حَاضِرٍ
عَلَى جَمِيعِ مَالِهِ قَدْ مُلِكَ (١)
بِلَا رِضَاهَا قَالَهُ الْجَمِيعُ
لَهَا وَذَلِكَ هُوَ الْإِطْلَاقُ (٢)
إِذْ لَيْسَ كَالْعُقُودِ فِي ذِي الْحَالَةِ
وَمَهْرٌ مِثْلُهَا لَهَا مَهْمَا مَضَى
مَتَّعَهَا بِمَا رَأَى وَاتَّفَقَا
وغيرِهِ مِنْ حَالَةِ الْإِعْسَارِ
لِكَوْنِهَا عَنْ الدُّخُولِ أَثَرَا
وَرُبْعُ الدَّيْنَارِ مُتَّهَاهُ
كِنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ التَّحْدِيدِ
عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ الْحِصَارِ
نَبِينَا وَهُوَ مَنَارُ الْإِهْتِدَا
بَرَكَتُهُ جَالِبَةُ الْخَيْرَاتِ
بَيْنَ الْوَرَى هُوَ غَلَا الْمَهْوَرِ
وَيَشْتَهِي النِّسَاءُ وَهُوَ لَمْ يَجِدْ
عَلَى ارْتِكَابِ مُفْضِحٍ وَشَيْنِ

(١) ويجوز على جميع ماله قد ملكا .

(٢) قوله هو الانطلاق كناية عن سوء تدبيره وقلة حزمه . يقال فلان منطلق إذا لم يكن

حازما ، هو كناية غُرْقِيَّة . ١ هـ . ص

(٣) قوله : «حديد» بالجر صفة لخاتم .

(٤) قوله : «عليه» صوابه عليها لرجوع الضمير إلى القلة .

وَاحْتَلَفَ الْأَشْيَاخُ فِي الْقِنْطَارِ
وَأَلْفَ دِينَارٍ وَقِيلَ أَلْفٌ (١)
وَقَالَ قَوْمٌ مِلءُ جِلْدِ ثَوْرٍ
وَأَرْبَعُونَ ذِرْهَمًا فَضِيَّه
وَحَمْسَةُ الدَّرَاهِمِ النَّوَاةُ
قَدْ بَقِيَتْ آثَارُهُمْ مُحَبَّرَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ أَمْهَرُهَا نَحِيلاً
وَاحْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْقَضَاءِ
الْعَارِفِينَ بِأُمُورِ الْمَالِ
وَإِنْ عَلَى عَبْدٍ تَزَوَّجْنَا (٢)
يُؤَدِّيَنَّ قِيمَةَ الْعُلَامِ
وَإِنْ يَكُنْ وَالِدُهَا عَبْدًا وَقَدْ
وَمَاتَ قَبْلَ يَشْتَرِيهِ سَلَمًا
وَأَمْرَأَةً لِنَفْسِهَا قَدْ قَتَلَتْ
فِي قَوْلِ بَعْضٍ مِنْ أُولَى الصَّوَابِ

فَقَالَ قَوْمٌ مِائَتَا دِينَارٍ
قَدْ جَاءَ فِي الْآثَارِ هَذَا الْوَصْفُ
وَكُلُّهُ مِنْ ذَهَبٍ مُنِيرٍ
هِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالْأَوْقِيَّةِ
وَذَلِكَ فِي اصْطِلَاحٍ مَنْ قَدْ مَاتُوا
وَبَقِيَتْ لِعَائِلَتِهِمْ مُعْتَبَرَةٌ
وَكَانَ وَصْفُ نَحْلِهَا مَجْهُولًا
فَأَمُرُ وَصْفِهِ لِلْأَذْكِيَاءِ
فِي دَارِهِمْ رَخِيسِهِ وَالْعَالِي
فَبَانَ حُرًّا فَلْيُؤَدِّيْنَا
لَوْ كَانَ مَمْلُوكًا عَلَى التَّمَامِ
تَزَوَّجَتْ عَلَى شِرَائِهِ فَقَدْ
قِيمَتُهُ لَوْ كَانَ حَيًّا قَوْمًا
فَمَهْرُهَا عَنْ زَوْجِهَا قَدْ أَبْطَلَتْ (٣)
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْإِيجَابِ

(١) قوله : «وقيل ألف» لعله أراد أنه ، وقيل ألف دينار فوق الألف السابق ذكره ، فيكون المعنى أنه في بعض الأقوال ألف وفي بعضها ألفان .

(٢) معنى «تزوجنا» أى تزوجنا فحذفت إحدى التاءين . المصنف .

(٣) يعنى أبطلت صداقها بزناها ، ووجب عليها رده إلى زوجها سواء كان موجودا أو بعضه أو استهلكته ، وسواء علم زوجها بزناها أو لم يعلم ، لأن العمدة في إبطال الصداق تفويت نفسها فقد فوتها عن زوجها ، وسيبت في حرمانه من التمتع بها ، ومثلها من ارتكبت أو سخرت أو قتلت نفسها . أبو اسحاق .

وَلَا صَدَاقَ لِلَّتِي تَرْتُدُّ مِنْ بَعْدِ إِسْلَامِ لَهَا يُعَدُّ
وَلَا صَدَاقَ عِنْدَنَا لِغَايَةِ فِي الْحُكْمِ إِنْ صَحَّ عَلَيْهَا زَانِيَةٌ
وَالْبَعْضُ مِنْهُمْ لِلصَّدَاقِ أَوْجَبًا لِأَجْلِ مَا مِنْ حَالِهَا قَدْ رَكِبَا
وَرَجُلٌ لَامْرَأَةً قَدْ حَسَا بِرَأْيِهَا فَلَا صَدَاقَ عِنْدَنَا (١)
وَامْرَأَةٌ قَدْ ضَيَّعَتْ (٢) صَبِيَّةً بِأَصْبَحٍ فَالْمَهْرُ فِي الْقَضِيَّةِ
وَرَجُلٌ قَدْ نَكَحَ الْغُلَامَا فَمَهْرٌ ثَيِّبٍ لَهُ ثَمَامًا (٣)
وَرَجُلٌ آوَى إِلَى مَحَلِّهِ وَامْرَأَةٌ نَائِمَةٌ فِي رَحْلِهِ
وَأَقْعَهَا يَطْنُهَا الْحَلِيلَةُ فَمَا لَهُ عَنِ الصَّدَاقِ حِيلَةُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ مَعْدُورٌ لِأَنَّ فِعْلَهَا هُوَ الْمَحْجُورُ
وَنَاكِحٌ لَامْرَأَةً بِالْقَهْرِ يُلْزِمُهُ لَهَا أَدَاءُ الْمَهْرِ
وَهَكَذَا صَبِيَّةٌ لَمْ تُدْرِكْ لَوْ أَنَّهَا قَدْ طَاوَعَتْ فِي الْمَسْئَلِ
إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهَا رِضًى يُعْتَبَرُ كَذَلِكَ أَيْضًا أَمَةٌ لَا تُنْكَرُ

(١) أى تحرم عليه لأنه اطلع على فرجها وهى أجنبية عنه ، وعندنا أن من اكتشف فرج امرأة أجنبية فلا تجلُّ له . فافهم .

(٢) أى ضيَّعت بكارمتها وأراد بالمهر العقر ، والعقر بالضم دية فرج المرأة إذا غُصِبَتْ على نفسها ثم كثر ذلك حتى استعمل في المهر . مصباح . وأصله أن واطيء البكر يعقرها إذا انقضت فسمي ما تعطاه للعقر ، عقرا ثم صار عاما لها وللثيب . ١ هـ نهاية ابن الأثير .

وعقر الثيب نصف عشر ديتها ، والبكر عشر ديتها ، والأمة الثيب نصف عشر قيمتها والبكر الأمة عشر قيمتها على ما ذكر بعض . ولا عبرة بمطوعة في هذا الباب ، سواء من طفلة أو طفل أو مجنونة أو أمة طفلة إذ لا سلطان لهؤلاء على أنفسهم . أبو إسحاق .

(٣) أى زنى به ولو برضى . منه ، إذ لا يملك في نفسه تصرفا ؛ وهو طفل ، فلزم ذلك الفاسق قدر ما يلزم الثيب من مهر العقر ، كما سبق ذلك في آليت قبل هذا وهو الصحيح ، وقال بعض يلزمه اثني عشر دينارا . شيخنا في شرح النيل وهذا قصاص للمجنى عليه لا يسقط الحد عن الجاني والله أعلم . أبو إسحاق .

لِأَنَّهَا لَيْسَ لَهَا تَصَرُّفٌ
وَأَمْرَاءٌ قَدْ طَاوَعَتْ فَمَالَهَا
وَذَاكَ أَنَّ تُطِيعَهُ فَيَرْفَعَهَا
وَأِنْ تَكُنْ قَدْ طَاوَعْتَهُ فَوَقَعَ
إِذَا لَمْ يَكُنْ دُبُّهَا أَشَدًّا
وَأِنْ يُطَلَّقَ زَوْجَةٌ وَكَتَمَا
لِأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مَنْ حَادَعَهَا
وَرَجُلٌ يَأْمُرُهُ إِنْسَانٌ
وَأِنْ يَكُ الْمَأْمُورُ عَبْدُ الْأَمْرِ
فَيَلْزَمَنَّ الْأَمْرَ الصَّدَاقُ
وَأِنْ يَقُلْ فِي لَفْظِهِ لِرَجُلٍ
فَأِنَّهُ يَلْزَمُهُ الصَّدَاقُ
وَأَنْ تَكُنْ صَبِيَّةً وَمَاتَتْ
فِي قَوْلٍ بَعْضٍ وَالَّذِي أَقُولُ
وَأَنَّهَا فِي ذَاكَ كَالْكَبِيرَةِ
وَكَوْنُهَا لَهَا الْخِيَارُ بَعْدَمَا
لَأَنَّ ذَا الْخِيَارِ بَعْدَ لَمْ يَقَعِ
لِأَيِّ شَيْءٍ نَنْظُرُ الْخِيَارَا

فِي نَفْسِهَا وَالسَّيِّدُ الْمُصَرَّفُ
مَهْرٌ عَلَيْهِ إِذَا أَبَاحَتْ حَالَهَا
رَجُلِيهَا وَالْمَنْعُ لَهُ أَنْ تَمْنَعَا
فِي الْعَجْزِ فَالصَّدَاقُ هَاهُنَا ارْتَفَعَ
مِنْ فَرَجِهَا حِينَ لَهُ تَبَدَّى
وَمَسَّهَا فَمَهْرٌ ثَانٍ لَزَمَا
كَأَنَّهُ بِالرُّغْمِ قَدْ وَقَعَهَا
يَطَّأُهَا يَلْزَمُهُ (١) الضَّمَانُ
أَوْ ابْنُهُ وَهُوَ لَهُ كَالْقَاهِرِ
إِنْ غَضِبَتْ فَهُوَ لَهَا اسْتِحْقَاقُ
زَوْجٍ فَلَانًا وَالصَّدَاقُ قَبْلِي
إِنْ مَاتَ أَوْ صَحَّ لَهَا الطَّلَاقُ
قَبْلَ الدُّخُولِ فَالْمَهْوَرُ فَاتَتْ
بِأَنَّ مَهْرَهَا هُنَا مَبْدُولُ
لِصَحَّةِ التَّرْوِيجِ فِي الصَّغِيرَةِ
تَبْلُغُ لَا يَحْطُ مَا قَدْ لَزَمَا
فَحَبْلُ ذَا التَّرْوِيجِ قَبْلَهُ انْقَطَعَ
وَحُكْمُ ذَا التَّرْوِيجِ أَصْلًا سَارَا

(١) قوله : «يلزمه الضمان» أي يلزم الواطئ .

باب معاشرۃ الأزواج

وَعِشْرَةُ الْأَزْوَاجِ بِالْمَعْرُوفِ وَاجِبَةٌ بِشَرْطِهَا الْمَوْصُوفِ
وَعِنْدَ مَا تَزَوَّجَ الْإِنْسَانُ لَامْرَأَةً (١) يُشْتَرَطُ الْإِحْسَانُ
دَلَّ عَلَى ذَا مُحْكَمِ الْكِتَابِ يَفْهَمُهُ مِنْهُ أَوَّلُو الْأَلْبَابِ
وَهَكَذَا فِي سُنَّةِ الْمُخْتَارِ جَاءَتْ بِهِ صَحَائِحُ الْأَخْبَارِ
وَبِالضَّعِيفِينَ لَقَدْ أَوْصَانَا مُحَمَّدٌ خَيْرُ الْوَرَى إِحْسَانَا
الْعَبْدُ وَالزَّوْجَةُ فَاعْلَمْنَا وَمَالَهُ بِالْقَوْلِ يُؤْذِيْنَا
وَأَنَّهَا فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ فَلْيَحْذَرْ التَّضْيِيعَ وَالْخِيَانَةَ
وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ لَهُ عَلَى الْآخَرِ حَقٌّ عَيْنِ
لَهُنَّ مِثْلُ مَا عَلَيْهِنَّ أَتَى وَالْفَضْلُ لِلرِّجَالِ حُكْمًا ثَبَاتًا
وَمَا لِكُلِّ فِيهِ أَنْ يَحِيفَا إِذَا رَأَى قَرِينَهُ ضَعِيفَا
فَإِنْ يَشَاءُ أَمْسَكَهَا وَإِنْ يَشَاءُ سَرَّحَهَا بِغَيْرِ ضَرٍّ قَدْ غَشَى (٢)
وَمَنْ يُؤَدِّ الْحَقَّ كَانَ أَعْظَمًا مَرْبَّةً لَوْ الْقَرِينَ أَجْرَمَا
وَإِنِّي يُعْجِبُنِي أَنْ يَصْبِرَا عَلَى أَدَى زَوْجَتِهِ كَي يُوجِرَا
فَالْمُبْتَلَى أَيُّوبُ لَمَّا صَبِرَا نَالَ مِنَ اللَّهِ مَقَامًا أَكْبَرَا
رَدَّ إِلَيْهِ أَهْلَهُ وَرَأَدَا وَنَالَ مِنْ رِضْوَانِهِ الْمُرَادَا
وَبَعْدَ أَنْ أَدَّى إِلَيْهَا الْمَهْرَا فَوَطَّؤُهُ لَمْ تَلَفْ عَنْهُ عُذْرَا
لَوْ أَنَّهَا فَوْقَ الْجِمَالِ رَاكِبَةٌ لَيْسَ لَهَا تَمْنَعُهُ مَطَالِبَةٌ

(١) وفي نسخة «بامرأة» وكلا الأمرين صحيح .

(٢) أي أصاب ؛ أي أصابها .

وَتَنْصَحْنَ لَهُ وَتَحْفَظْنَا
 تُرَيِّنُ أَوْلَادَهَا وَتُصْلِحُ
 فَإِنَّهُ الْجِهَادُ لِلنِّسَاءِ
 وَخِدْمَةُ الْبَيْتِ يُقَالُ سَاعَةً
 أَفْضَلُ مِنَ أَلْفٍ مِنَ الْأَعْوَامِ
 وَالْكُلُّ نَفْلٌ غَيْرُ أَنَّ الْفَضْلَ
 فَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ مَا عَلَيْهَا
 وَأَنْتِ إِنْ نَظَرْتَ سِيرَةَ السَّلَفِ
 مَضَى زَمَانُ الْفَضْلِ فِيهِ الرَّجُلُ
 وَالشَّرْعُ قَدْ حَرَضَ كُلَّ وَاحِدٍ
 وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ مَا يَلْزَمُهَا
 وَلَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ أَنْ يَخْدُمَهَا
 وَفِي الْكِتَابِ الْأَمْرُ بِالتَّعَاوُنِ
 وَقَدْ أَخَذْنَا مِنْ جَمِيعِ مَا وُصِفَ
 وَقَدَرُ الْوَاجِبِ لَا يُحَدُّ
 كَصِلَةِ الْأَرْحَامِ بِرِّ الْوَالِدِ
 فَكُلُّهَا يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ
 وَقَالَ قَوْمٌ يَسْعُ الْإِنْسَانُ
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الضَّرَارَا

لَيْتِهِ وَالضَّرُّ تَذَفَعْنَا
 فَاسِدُهُ وَهُوَ مَقَامٌ مُرْبِحُ
 مُؤَثَّرًا (١) فِي كُتُبِ الْأَنْبَاءِ
 مِنْهَا لِقَصْدِ بِرِّهِ وَالطَّاعَةِ
 تَعْبُدُ فِيهَا خَالِقَ الْأَنْامِ
 مَرَاتِبُ لَوْ كَانَ ذَاكَ نَفْلًا
 تَخْدُمُهُ لَكِنَّهُ إِلَيْهَا
 رَأَيْتُهُ مِنَ اللَّزُومِ مُزْدَلَفٍ (٢)
 وَزَوْجُهُ وَالْكُلُّ مِنْهُمْ يَعْمَلُ
 عَلَى الْقِيَامِ وَعَلَى التَّعَاوُدِ
 مَنْ خِدْمَةُ الْبَيْتِ وَلَا يَلْزَمُهَا
 أَوْ يَطْبُحْنَ عَنْهَا لِكَيْ يُكْرِمَهَا
 فِي الْبِرِّ وَالتَّقْوَى عَلَى الْمُعَاوِنِ
 بَأَنَّ ذَاكَ بِالْوُجُوبِ مُتَّصِفٌ
 كَذَلِكَ الْحُقُوقُ إِذْ تُعَدُّ
 وَصِلَةِ الْجَارِ وَحَقُّ الْوَافِدِ
 وَحَدُّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْغُيُوبِ
 أَنْ لَا يَطَا زَوْجَتُهُ زَمَانًا
 وَلَمْ تُكُنْ تَطْلُبُهُ جِهَارًا

(١) مؤثرا : حال عاملها محذوف تقديره جاء مؤثرا .

(٢) مزدلف : أى مقرب .

وإن تكن قد طلبت إياه
 في أربع الأيام قيل مرة
 وهو العماني على التحقيق
 فاستحسن الفاروق ذلك النظرا
 وبعضهم قال بكل شهر
 وقيل إن جامعها في العمر
 وذلك كله إذا استطاعا
 لحالة في نفسه لأضرارا
 وإن يكن لم يستطع نكاحا
 فمرة من عمره تكفيها
 وذلك فرغ للمقال الآخر
 فمن رأى وجوبه في الأربع
 وهكذا القول بكل شهر
 فإن كل قائل بقول
 وإنما لم تذكر الفروع
 وكان بعض العلماء يتبع
 وامرأة أرادت الإنصافا
 فما عليه عند قاض أبعد
 وامرأة لزوجها المجذوم
 يلزمه إن شاء أو أباه
 أخرج هذا القول قاضي البصرة^(١)
 قضى به في حضرة الفاروق
 ومن هناك صار قاضي عمرا
 وقيل لا لكن لكل طهر
 واحدة لم يلزم بالقهر
 جامعها وشاء الامتناعا
 لها فإن ضررها قد حجرا
 لعجزه فعذرته قد لأحا
 في أشهر الأقوال منهم فيها
 وضده التفرغ للأواخر
 فإنه في الترك لم يوسع
 وهكذا القول بكل طهر
 تلزمه فروع ذلك القول
 لأنه خالفها الجميع
 بعضا فمن هناك لم يفرعوا
 من زوجها لما رأته خافا
 لكن عليه عند قاضي البلد
 مطيعة في فعله المعلوم

(١) قوله «قاضي البصرة» هو كعب بن سوار الكندي العماني . المصنف .

تُمْنَعُ أَنْ تُخَالِطَ النِّسْوَانَا مَخَافَةَ الضَّرِّ الَّذِي قَدْ كَانَا
 لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ قَالَا نَبِينَا وَقَدْ رُويَ إِرسَالَا
 وَيُلْزَمُ الزَّوْجَةُ أَنْ تُتَّبِعَا حَلِيلَهَا وَلَوْ مَكَانَا شَسَعَا (١)
 إِلَّا إِذَا سَارَ بِلَادَ الشَّرِكِ أَوْ دَارَ فِسْقٍ وَأَتَيْنَا تُشْكِي
 فَإِنَّا نَمْنَعُهُ مِنْ حَمْلِهَا مَخَافَةَ الْجَوْرِ لِبُعْدِ أَهْلِهَا
 وَهَكَذَا نَخَافُ الْإِفْتِنَا مِمَّا هُنَاكَ مِنْ ضَلَالٍ بَانَا
 وَهَكَذَا إِذَا نَوَى ضِرَارَا لَهَا فَلَا تُتَّبِعُهُ إِنْ سَارَا
 لَوْ أَنَّهُ لِبَلَدٍ حَلَالٍ فَالضَّرُّ مَمْنُوعٌ بِكُلِّ حَالٍ
 وَحَيْثُمَا أَدَّى إِلَيْهَا الْوَاجِبَا طَاعَتُهُ تَكُونُ فَرَضًا وَاجِبَا
 وَمَا لَهَا زِيَارَةٌ لِأَهْلِهَا بَعِيرٍ إِذِنْ صَادِرٍ مِنْ بَعْلِهَا
 فَإِنَّهَا بَذَا تَكُونُ نَاشِرَا وَإِنْ يَحِفُّ (٢) كَانَ الْخُرُوجُ جَائِزَا
 وَإِنْ تَكُنْ بِإِذْنِهِ قَدْ حَرَجَتْ يُلْزَمُهُ رُجُوعُهَا إِنْ طَلَبَتْ
 وَإِنْ يَكُنْ بَعِيرٍ إِذِنْ رَحَلَتْ فَمَا عَلَيْهِ رَدُّهَا إِنْ أَقْبَلَتْ
 وَإِنْ يَكُنْ حَلَقَهَا فِي دَارِهِ وَطَوَّلَ الْمَغِيبَ فِي أَسْفَارِهِ
 إِنْ حَرَجَتْ قِيلَ لَهَا الْمَوُونَةُ وَأَنَّهُمْ بِذَلِكَ يُلْزَمُونَةُ
 إِلَّا إِذَا كَانَ لَهَا تَقَدُّمًا عَنِ الْخُرُوجِ فَهَذَا لَنْ يُلْزَمَا
 وَامْرَأَةٌ قَدْ غَزَلَتْ لَزُوجَهَا ثَوْبًا وَكَانَ قُطْنُهُ مِنْ عِنْدِهَا
 قَالَ لَهَا ضَمِّيهِ فَهَوَ يُرْضِي فَهَوَ لَهَا إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ

(١) شَسَعَ : أَيْ بَعُدَ .

(٢) يحف : مِنْ الْحَيْفِ وَهُوَ الْجَوْرُ .

وَالزَّوْجُ فِي مَالِ الْفَتَاةِ يَعْمَلُ
وَوَلَدٌ يَعْمَلُ فِي مَالِ الْأَبِ
وَمَنْ أَرَادَ يَرْكَبَنَّ بَحْرًا
وَطَلَبَتْ طَلَاقَهَا أَنْ يُجْعَلَ
كَانَ لَهَا ذَلِكَ خَوْفُ الضَّرَرِ
وَأَمْرًا سَكَنِي لَهَا قَدْ شَرِطْتُ
فَكُلُّ ذَاكَ بَلَدٌ مَشْرُوطٌ
وَقِيلَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَرَرٌ
وَمَا لِرُجُوعِ صِيَامٍ نَفْلٍ
وَجَائِزٌ بِذُنِّ إِذْنِ الرَّجُلِ
وَهَكَذَا كَفَّارَةٌ تَلْزُمُهَا
وَأَمْرًا قَدْ نَشَرْتُ تُذَكَّرُ
يَهْجُرُهَا الزَّوْجُ إِذَا مَا نَامَا
لَعَلَّهَا تَشْرُكُ لِلتَّرَفُّعِ
فَإِنْ أَبَتْ فَالضَّرْبُ كَانَ جَائِزًا
يَضْرِبُهَا ضَرْبًا يَكُونُ نَافِعًا
وَلَا يُؤَثِّرَنَّ فِيهَا أَثَرًا
فَيَمْنَعُ الْكَاسِرُ وَالْمُؤَثِّرُ
وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمُبْرَحِ

فَمَا لَهُ الْعَنَاءُ حِينَ يَرْحَلُ
فَمَا لَهُ عَنْهُ عَنَاءٌ فِي الْمَذْهَبِ
وَحَافَتِ الزَّوْجَةُ مِنْهُ ضَرًّا
فِي يَدِ إِنْسَانٍ إِذَا مَا طَوَّلَا
وَالضَّرُّ مَضْرُوفٌ لَدَى الْمُعْتَبِرِ
فِي بَلَدٍ فَحَيْثُ شَاءَتْ سَكَنْتُ
لَكِنَّهُ لَيْسَ لَهَا تَحَوُّطٌ (١)
عَلَيْهِ فَالسُّكْنَى هُنَاكَ تُحْجَرُ
إِلَّا بِإِذْنِهِ لِخَوْفِ الشُّغْلِ
صِيَامٌ نَذْرٌ وَصِيَامٌ الْبَدَلُ
وَالْإِذْنُ فِي غَيْرِ الَّذِي يَلْزُمُهَا
عُقُوبَةُ الْجَبَّارِ ثُمَّ تُهْجَرُ
وَيَقْطَعَنَّ فِي شَأْنِهَا الْكَلَامَا
بِسَبَبِ الْهَجْرَانِ عِنْدَ الْمَضْجَعِ
حَتَّى تَقُولَ لَسْتُ يَوْمًا نَاشِرًا
لِدَائِهَا لَا كَاسِرًا أَوْ صَادِعًا
لَيْسَ يَزُولُ كَالَّذِي قَدْ حُجِرَا
وَصَادِعٌ لِلْعَظْمِ حِينَ يَصْدُرُ
وَمَا سِوَاهُ لِلنُّشُوزِ أَبَحُّ

(١) أى تطوف بلا حاجة . المصنف .

وَقَوْلُهُ فِي الضَّرْبِ بِالْكَلَامِ
 لَيْسَ مِنَ الصَّوَابِ فِي قِيلِ
 فِي الْكِتَابِ ذَكَرَ التَّحْوِيفًا
 وَذَكَرَ الْهَجْرَانَ فِي الْمَضَاجِعِ
 وَالضَّرْبِ بِالْكَلَامِ لَا يُفَسَّرُ
 وَبِالسَّوَاكِ ضَرْبُهَا وَالْقَلَمِ
 وَقَدْ تَعَالَى الشَّرْعُ عَنْ كُلِّ عَثِّ
 وَجَائِزٌ أَنْ يَهْجُرَنَّ الْعَاصِيَةَ
 لَوْ أَنَّهَا قَامَتْ بِحَقِّ الْبَغْلِ
 لَكِنَّهُ يُؤَدِّينَ الْوَاجِبَا
 وَإِنْ تَكُنْ نِسَاؤُهُ تَعَدَّدَتْ
 يَعْدِلُ مَا اسْطَاعَ وَيَعْفُو اللَّهُ
 فَالْمِيلُ كُلُّ الْمِيلِ حَتْمًا حُجْرًا
 يَجْعَلُهَا بِذَلِكَ كَالْمُعَلَّقَةِ
 مَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ النِّسَاءِ عَادِلًا
 عَلَامَةً لَهُ عَلَى انْحِرَافِهِ
 وَقِيلَ لِاقْسِمَةِ فِي النَّهَارِ
 وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ يَقْسِمْنَا
 وَمَالَهُ يُجْمَعُ الْأَيَّامَا
 وَيَقْعَدُنْ مَعَ هَذِهِ كَذَاكَ
 لَكِنَّهُ يَقْسِمُ حَسَبَ مَا وَرَدَ

وَقِيلَ بِالسَّوَاكِ وَالْأَقْلَامِ
 وَلَا دَبِيرَ غَيْرِ نَفْسِ الْقِيلِ
 أَغْنَى بِهِ التَّوَعِيطُ وَالتَّعْنِيفُ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ الضَّرْبُ لِلتَّمَانِعِ
 فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي تُعْتَبَرُ
 يَزِيدُهَا نَوْعًا مِنَ التَّهَكُّمِ
 فَاتَّبَعَ الْأَصْلَ وَدَعَا مَا قَدْ حَدَّثَ
 لَعَلَّهَا أَنْ تُرْجِعَنَّ عَلَانِيَةَ
 لِأَنَّهَا عَصَتْ إِلَهَ الْكُلِّ
 لَهَا وَإِنْ كَانَ لَهَا مُجَانِبًا
 فَالْعَدْلُ بَيْنَهُنَّ لَزِمٌ ثَبَتَ
 عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ إِنْ يَكُنْ أَتَاهُ
 وَهُوَ الَّذِي يُطِيقُ فِعْلَهُ الْوَرَى
 لِأَهْلِ زَوْجَةٍ وَلَا مُطَلِّقَةٍ
 فَشِقَّةُ يَأْتِي غَدَاةً مَائِلًا
 فَاسْأَلِ الرَّحْمَنَ مِنَ الطَّافِهِ
 لِأَنَّهُ فِي الْإِشْتَغَالِ جَارِي
 لِأَنَّهُ بِهِنَّ يَخْلُونَا
 فَيَقْعَدُنْ مَعَ هَذِهِ أَيَّامًا
 إِلَّا إِذَا طُرًّا رَضِينِ ذَاكَ
 فِي الشَّرْعِ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا لَا يَزِدُ

يَفْعَلُهَا^(١) الْمُخْتَارُ حَتَّى فِي السَّقَمِ
وَإِنْ تَكُنْ أَدَيْتَ ذَاكَ الْفَرَضَ
تُوفِّرُهَا بِالْعَطَا وَالْكُسُوءِ
لِأَنَّهُ بِمَالِهِ أَوْلَى وَمَا
وَلَمْ يَمِلْ فِي ذَاكَ كُلِّ الْمِيلِ
وَقِسْمَةُ الْجَمَاعِ لَا تُلْزَمُهُ
لَا يَرْجَعُنْ لِهَذِهِ إِلَّا إِذَا
وَذَا الْمَقَالِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَغْرِبِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ لِلْمَشَارِقَةِ
وَعَلَّلُوهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ
كَأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مِمَّا غَفِيَ
لِأَنَّهُ مِمَّا تَعُمُّ الْبَلَوَى

بِمِثْلِهَا مِنْ يَقْصِدُ الْعَدْلَ قَسَمَ
فَجَائِزٌ تُوفَّرَنَّ الْبَعْضُ
لَا فِي حُقُوقِهَا وَلَا فِي الْعِشْرَةِ
عَلَيْهِ شَيْءٌ فَوْقَ مَا قَدْ لَزِمَا
فَذَا هُوَ الْأَصْلُ لِهَذَا الْقَوْلِ
بَيْنَهُمَا وَقِيلَ بَلْ تُلْزَمُهُ
أَصَابَ هَذِهِ عَلَى هَذَا الْحِذَا
أَكْرَمَ بِهِمْ أَيْمَةً فِي الْمَذْهَبِ
أَسْفَارُهُمْ بِذِكْرِ ذَاكَ نَاطِقَةٌ
لِذَاكَ دَفْعًا إِنْ يَشَأْ أَنْ يَمْتَنِعَ
وَأَنَّهُ الْمَعْفُو عَنْهُ فَاعْرِفْ
بِهِ وَفِي الْأَخْبَارِ لَمَّا يُرَوَى^(٢)

باب النفقات

وَمِنْ حُقُوقِ الزَّوْجَةِ الْإِنْفَاقُ
يُسْكِنُهَا مِنْ حَيْثُ مَا قَدْ سَكْنَا
وَمَسْكَنٌ وَكُسُوءٌ تُسَاقُ
مِنْ وَجْدِهِ^(٣) لِكَيْ تَطِيبَ مَسْكَنًا

(١) قوله : «يفعلها» يعنى القسمة .

(٢) لما يُرَوَى : أي لم يُرَوَ .

(٣) من وسعه وطاقته أو بتقدير مضاف أى أمكنه وسعه .

وَمَالُهُ يُضَيِّقُنْ عَلَيْهَا وَصِفَةُ الْإِنْفَاقِ فِي حَالِ السَّعَةِ فَلَا يُكَلِّفُ إِلَّا لَهُ نَفْسًا يَلْزِمُهُ لِذَاكَ أَنْ يَبِيعَا وَلَا يَبِيعُ ذَاكَ لِلْمُطَلَّقَةِ لَكِنَّهُ يَكُونُ دَيْنًا لِأَزْمَا وَقَبْلَ أَنْ تَطْلُبَهَا لَمْ يُحْكَمْ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ التَّسَامُحَا وَكُلُّ مَنْ يَعْجِزُ عَنْ إِنْفَاقِ إِنْ طَلَبَتْ ذَلِكَ مِنْهُ زَوْجَتُهُ وَمَنْ لَهُ مَالٌ هُنَاكَ مُشْتَبَهٌ (٢) فَذَاكَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ يُنْفِقُ وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا وَالزَّوْجُ إِنْ قَالَ أَنَا أُعْطِيهَا قِيلَ لَهَا فِي ذَلِكَ الْخِيَارُ وَامْرَأَةٌ تَعْتَلُ تَحْتَ رَجُلٍ وَهَكَذَا مَا لَمْ يَكُنْ بُدًّا لَهَا وَمَا لَهُ تَحْتَاجُ مِنْ مَوْوَنَةٍ وَاعْلَمْ بِأَنَّ التَّفَقَّاتِ تَأْتِي فَحَالَةُ الْمَعَاشِ قَدْ تَغَيَّرُ

لِيَذْهَبْنَ بَعْضُ مَا لَدَيْهَا وَحَالَةُ الضِّيقِ لَهَا مُوزَعَةٌ فَوْقَ الَّذِي مِنْ وَسْعِهَا قَدْ أَمْسَى مِنَ الْأُصُولِ إِنْ يَكُنْ مُطِيعًا وَلَا لِوَالِدٍ إِذَا مَا أَتَّفَقَ لَهَا إِلَى أَنْ يَجِدَ الدَّرَاهِمَا بِهَا إِلَى أَنْ تَطْلُبَنَّ فَأَعْلَمَ وَيَطْلُبَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُسَامِحًا زَوْجَتِهِ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ وَالْحَقُّ وَاضِحٌ عَلَيْهِ حُجَّتُهُ فَأَبَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ تُنْفِقَ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ أَنَّهُ يُطْلَقُ مَحْضًا فَلَا يَلْزِمُهُ إِلَّا زَامَا قُوتًا مِنَ الطَّعَامِ مَا يَكْفِيهَا وَمَا تَشَاوُهُ وَمَا تَحْتَارُ عَلَيْهِ مَا يَصْلِحُهَا مِنْ عِلَلٍ مِنْهُ عَلَيْهِ لِأَزْمٍ يُوصِلُهَا أَوْ الْقِيَامِ الْكُلِّ يُوجِبُونَهُ بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ وَحَاكِمُ الدَّارِ لَهَا يَغْتَبِرُ

(٢) قوله : «مُشْتَبَه» المال المشتبه الذي يُسْتَرَابُ ؛ ولم تتحقق حُرْمَتُهُ .

وَمِنْ هُنَا الْقَاضِي يَكُونُ لِلنَّظَرِ
وَوَصَفُهَا فِي سَالِفِ الْأَزْمَانِ
وَهَكَذَا تَكُونُ فِي بَعْضِ الْبَلَدِ
فَالْعَيْشُ فِي عُمَانَ وَالسَّوَا حِل (١)
وَفِي عُمَانَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ
فَمَنْ (٢) تَمَرُّ بِوَرَّانٍ نَزَوَى
فِي زَمَنِ الْبَرِّ يَكُونُ بُرًّا
وَالصَّاعُ إِلَّا رُبْعًا مِنْ رُطْبٍ
مِنْ أَوْسَطِ الثَّمَارِ كُلِّ ذَاكَ
وَدِرْهَمَانِ لِأَدَامٍ شَهْرٍ
وَزِدْ غَنِيَّةً هُنَاكَ دِرْهَمًا
فِي كُلِّ جُمُعَةٍ لِعَسَلِ الرَّأْسِ
كِيَّاسُ نَزَوَى (٤) وَهُوَ ذَهْنٌ غُلَمًا
وَمَا عَلَيْهِ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ
وَهَكَذَا فِي النَّحْرِ مَا عَلَيْهِ
وَمَا لِنَاشِزٍ عَلَيْهِ نَفَقَهُ

أَشَدُّ مِنْهُ حَاجَةٌ إِلَى الْأَثَرِ
عَلَى خِلَافِهَا بِذَا الزَّمَانِ
عَلَى خِلَافٍ بَعْضِهِ إِذَا بَعْدُ
مُخْتَلِفُ الْأَحْوَالِ وَالْمَاكِلِ
قَدْ حَدَّدُوا لِلْبَسِيهَا وَالْمَاكِلِ
وَرُبْعُ صَاعِ الْحَبِّ أَيْضًا يُرَوَى
وَذَرَّةٌ إِنْ الزَّمَانُ حَرًّا (٣)
وَالْبُسْرُ مَنَانٍ فَلَا تَسْتَعْجِبْ
فِي كُلِّ يَوْمٍ يَدْفَعُنْ كَذَاكَ
يَلْزِمُهُ أَيْضًا لِذَاتِ فَقْرٍ
لِأَنَّ أَدَمَهَا يَكُونُ أَنْعَمًا
وَنَحْوِهِ بِزَنَةِ الْكِيَّاسِ
وَقِيلَ لِأَذْهَنَ لَهَا فَلَتَعْلَمَا
صَرَبٌ (٥) لَهَا تَذْخُرُهُ فِي الْجَرِّ
يُضَحِّينَ بَلْ ذَلِكَمُ إِلَيْهِ
حَتَّى تَعُودَ وَتَتُوبَ مُشْفِقَةً

(١) قوله : « السواحل » هي في عرف عمان زنجبار وما والآها .

(٢) مَنْ نَزَوَى : تقديره بالأرطال رطلان إلا ربع رطل .

(٣) قوله : « إِنْ الزَّمَانُ حَرًّا » أي إِنْ كَانَ الزَّمَانُ حَرًّا ، والمراد بالحر الصيف ، وهو وقت أكل الذرة (المصنف) .

(٤) كِيَّاسُ نَزَوَى : ثمانية مثاقيل .

(٥) الصرب هو الودك ويسمى هميسا وشحم القليلة . المصنف .

والجر إناء من الخزف معروف .

وَكُسُوءَ الْمَرْأَةِ قِيلَ بِحَسَبِ
وَقِيلَ بَلْ بِحَسَبِ الرِّجَالِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ
لِأَنَّهُ لِظَاهِرِ الْكِتَابِ
وَكُسُوءَ الْمِثْلِ مِنَ النِّسَاءِ
وَإِنْ تَصَالَحَا فَذَاكَ أَقْرَبُ
سِتَّةُ أَثْوَابٍ بِكُلِّ عَامٍ
ثُمَّ الْإِزَارُ وَالْخِمَارُ وَالرِّدَا
أَمَّا إِزَارُهَا فَهُوَ الْمِشْرُورُ
وَالصَّبْعُ لِلْجِلْبَابِ وَالذَّرْعُ مَعَ
وَالذَّرْعُ بِالْقَمِيصِ يُعَرَّفَانَا
وَمَالُهَا عَلَيْهِ ذَيْلٌ تَسْحَبُهُ
وَأَنَّهُمَا مِثْلُ جَلَابِيبِ الْبَلَدِ
وَقَالَ بَعْضُ طَوَلُهُ سُدَّاسِي
وَإِنَّمَا الْقَمِيصُ بِالسَّاقِ يُحَدُّ
فَيَسْتَرُ الْإِزَارُ مَا لَمْ يَصِلْ
وَالثَّوْبُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ اخْتِلَافٌ

حَالَتِهَا مِنَ الْغِنَاءِ وَالْحَسَبِ
مِنْ سَعَةِ الْمَالِ وَضِيقِ الْحَالِ
لَكِنِّي إِلَى الْأَخِيرِ أَنْظُرُ (١)
أَقْرَبُ وَهُوَ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
تُعْطَى عَلَى مَقَالٍ هَؤُلَاءِ
وَإِنْ تَحَاكَمَا عَلَيْهِ تَجِبُ
دِرْعَانِ جِلْبَابَانِ بِالتَّمَامِ
عَنِ الْخِمَارِ عَوْضٌ إِنْ وَجَدَا
وَمَا عَلَيْهِ صَبْعُهُ قَدْ ذَكَرُوا
فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَهُمْ قَدْ وَقَعَا
بِبِضْعَةِ السَّاقِ يُحَدِّدْنَاهَا
فَإِنْ تَشَا مِنْ مَالِهَا ثَقْرَبَةٌ
تُعْطَى وَلَا تُنْقَصُ بَلْ وَلَا تُرَدُّ
سِتَّةُ أَذْرُعٍ يَكُونُ كَاسِي
لِأَنَّ تَحْتَهُ الْإِزَارُ مُعْتَمَدٌ
لِسِتْرِهِ الْقَمِيصُ مِنْ ذِي الْأَرْجُلِ
أَوْجَبُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ قَدْ عَفَا

(١) قوله لكنني الخ ما اختاره رحمه الله هو ما تؤيده الأدلة كقوله سبحانه ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ والنفقة حق متعلق بذمة الرجل للمرأة ، فإذا لم يراع فيه استطاعته من ضيق وسعة كان مكلفاً بما لا يطيق ، والله يقول في حق النفقة : ﴿وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ أبو إسحاق .

وَمَا عَلَيْهِ مَنَظَفٌ (١) الصَّلَاةِ
وَمَا لَهَا عِطْرٌ وَلَا وُرُوسٌ
وَأِنْ كَسَاهَا الزَّوْجُ دُونَ حُكْمٍ
وَأِنْ تَمَّتْ فَهِيَ مِنَ الْأَثَاثِ
وَأِنْ كَسَاهَا كُسْوَةٌ دُونَ طَلَبٍ
قِيلَ لَهَا ذَاكَ الَّذِي كَسَاهَا
وَقِيلَ بَلْ يَحْسِبُهَا عَلَيْهَا
وَكُسْوَةُ الْحُكْمِ إِذَا مَا احْتَرَقَتْ
فَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ أَنْ يُبَدِّلَ
لَكِنْ عَلَيْهِ يُبَدِّلَنْ مَا أَلْفَقَا
وَذَاكَ عِنْدَهُمْ بِالْإِتِّفَاقِ
وَلَا زِمَ يَجْعَلُهَا فِي مَسْكَنِ
لَا فِيهِ خَوْفٌ مِنْ عَدُوٍّ وَلَا وَلَا
وَخَادِمٍ يَخْدُمُهَا إِنْ كَانَتْ
فَإِنْ أَخَذَهُ لَهَا وَقَدْ عَلِمَ
وَأِنْ يَكُنْ أَلْفَقَهَا بِحُكْمٍ (٣)

فَالْأَرْضُ مَسْجِدُ الْمُصَلِّاتِ
إِلَّا إِذَا طَابَتْ بِهِ النَّفُوسُ
فَهُوَ لَهَا فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ
يُقَسَّمُ بَيْنَ جُمْلَةِ الْوَرَاثِ
وَرَجَعَتْ تَطْلُبُ مِنْهُ مَا وَجَبَ
وَتُفَرِّضَنَّ كُسْوَةٌ سِوَاهَا
إِنْ لَمْ تَكُنْ عَطِيَّةً إِلَيْهَا
فَالْخُلْفُ فِي إِبْدَالِهَا أَوْ سُرَقَتْ
وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُلْزِمْنَهُ بَدَلًا
عَلَيْهَا إِنْ يُسْرَقَ (٢) أَوْ إِنْ يُحْرَقَ
إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ سَبَبَ الْإِحْرَاقِ
بِمِثْلِهَا يَلِيقُ عِنْدَ الْفَطَنِ
هُنَاكَ وَخَشَّةٌ تَكُونُ مِثْلًا
عَادَةً أَهْلِهَا كَذَلِكَ بَائِتٌ
بِذَلِكَ دَاعٍ لِاتِّزَامِهِ الْخَدَمِ
مَا غَزَلَتْ فَهِيَ لَهُ فِي الْحُكْمِ

(١) المنظف عند أهل عُمان ؛ الحصر المعمول للصلاة بقدر ما يكفي الفلّ في الصلاة .

(٢) بنصب يسرق ويحرق على جعل إن ظرفيه مصدرية بمعنى أنها ضمنت معنى الظرف على تقدير حين أن أو وقت أن تُسرق الخ .

(٣) قوله : «وإن يكن» يعني أن الزوج إذا أنفق زوجته النفقة الشرعية بالحكم ، فله ما تأخذه من الأجر على الغزل ، وقيل بل هو لها ، وإن دفع لها قُطْنًا تَغْزِلُهُ فلا عناء لها عليه ، وله ما غزلته على القول الأول وقيل بل لها العناء والله أعلم .

بَشْرَطِ أَنْ يُعْطِيَهَا الْقُطْنَ وَفِي
وَأِنْ يَكُنْ وَاحِدَةً قَدْ طَلَّقَا
مَا بَقِيََتْ فِي عِدَّةِ التَّطْلُقِ
وَأِنْ يَكُ الطَّلَاقُ بَائِنًا فَلَا
وَهَكَذَا عِنْدَهُمْ الْمُخْتَارَةُ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِيمَنْ تَحْرُمُ
وَذَاتُ حَمْلٍ فَعَلَيْهِ يُنْفَقَا
وَأِنْ تَكُنْ مُمِيتَةً فَابْعَدُ
وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهُ لِلْحَامِلِ
تَأْخُذُهُ مِنْ مَالِ ذَاكَ الْهَالِكِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَشْهُرُ
وَمَالَهَا إِنْ مَاتَ دُهْنٌ تَأْخُذُ
وَمَنْ يُفَكِّرُ فِي مَعَانِي النَّصِّ

قَوْلٍ بِأَنْ غَزَلَهَا لَهَا اغْرِفِ
أَوْ اثْنَيْنِ فَعَلَيْهِ يُنْفَقَا
وَالْخُلْفُ فِي الْكُسُوفَةِ بِالتَّحْقِيقِ
يَلْزَمُهُ إِنْفَاقُهَا عِنْدَ الْمَلَا
بِحَادِثٍ صَارَتْ بِهِ مُخْتَارَةً
عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ الَّذِي يُحْرِمُ
فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ قَوْلًا مُطْلَقًا (٢)
مِنْ ذَاكَ لَوْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ
وَلَوْ مُمِيتَةً بِحُكْمٍ عَادِلٍ
لَأَنَّهُ مِثْلُ الصَّمَانِ الدَّارِكِ
وَهُوَ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِهِ فَيُنْفَذُ
يَمْنَعُهُ إِنْ أَوْصَى وَإِنْ لَمْ يُوصَ

باب إلحاق الولد

وَالْعَقْدُ يَجْعَلُ النِّسَاءَ فِرَاشًا لَهُ الَّذِي تِلْدُهُ مَا عَاشَا
فَهُوَ لَهُ ابْنٌ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَذَاكَ حُكْمُ رَبِّهِ
فَالْابْنُ (٣) لِلْفِرَاشِ فِيمَا أَحْبَرَا نَيْبِنَا وَالزَّانِي يُعْطَى الْحَجَرَا

(٢) وفي نسخة في هذه الوجوه طرا ، ونصب يُنْفَقُ بِأَنْ مقدرة .

(٣) قوله : « الابن » أراد به الولد مطلقا سواء أكان ذكرا أو أنثى . والابن هنا للتغليب ولاقامة الوزن وفي القرآن « والذين يرمون المحصنات » ومن يرم المحصنين من الرجال فهو مثلهم .

وَأِنْ أَقَرَّتْ أَنَّهُ لِعَیْرِهِ أَوْ أَشَبَّهَ الْغَیْرَ لَدَى تَصْوِیْرِهِ
فَكُلُّ ذَلِكَ مَابِهِ اعْتِبَارُ وَلِلْفِرَاشِ حَكَمَ الْمُحْتَارُ
وَأَنْ تُكُنْ جَاءَتْ بِهِ مِنْ قَبْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ بِتَمِّ الشَّكْلِ
وَكَانَ حَيًّا فَهُوَ قَبْلَ الْعَقْدِ (١) تُخْرَجُ مِنْهُ قِيلَ دُونَ نَقْدِ
لِأَنَّهُا بِنَفْسِهَا غَرَّتْهُ وَهِيَ عَلَى الْعَمْدِ لَهَا أُوطَتْهُ
وَقِيلَ بَلْ لَهَا الصَّدَاقُ يَلْزُمُ لِأَجْلِ مَا اسْتَحَلَّ مِمَّا يَحْرُمُ
وَالابْنُ لَاحِقٌ بِهَا فَقَطُ وَأَمْرُهُ عَنِ الْفَتَى يَنْحَطُ
وَبَعْدَ سِتَّةِ الشُّهُورِ يَلْحَقُهُ حَتَّى وَلَوْ ظَنَّ بِأَنْ لَا يَغْلُقَهُ (٢)
وَأَوَّلُ السِّتَةِ مِنْذُ عَقْدَا وَبَعْضُهُمْ مِنْذُ الدُّخُولِ حَدَّادَا
وَرَجُلٌ سَافَرَ ثُمَّ رَجَعَا فَوَجَدَ الْبَيْتَ ذَرَارِيَّ جَمْعَا
وَقَالَتْ الزَّوْجَةُ هَؤُلَاءِ مِنْكَ فَيُعْطَى أَوَّلُ الْأَبْنَاءِ
وَذَكَرَ الْإِجْمَاعُ فِيهِ الْأَصْلُ وَأَنَّهُ قَالَ بِذَلِكَ الْكُلُّ
وَمَا بَقِيَ مِنْهُمْ فَفِيهِ اخْتِلَافَا أَلْحَقَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ قَدْ نَفَى
وَكُلَّمَا قَدْ انْتَفَى عَنِ الْأَبِ فَلَا حَقَّ بِأَمِّهِ فِي النَّسَبِ
وَأَمْرًا لَا زَمَتِ الْخَلِيلَا (٣) يَلْحَقُهُ ابْنُهَا كَذَاكَ قِيلَا
إِذَا أَقَرَّ أَنَّهُ مِنْهُ جَرَى وَلَا كَذَاكَ مَنْ أَبَاحَتْ لِلْوَرَى

(١) قوله : «فهو قبل العقد» أى مُتَكَوِّنٌ فى رَجْمِ أُمِّهِ .

(٢) قوله : «يلغقه» مرفوع على إهمال أن ، أو على مذهب من يقول إن لا النافية كفت عملها كقوله .

ولا تُلَقِّتْنِي بِالْفَلَاةِ فَإِنِّى أَخَافُ إِذَا مَاسَتْ أَنْ لَا أَذْوقَهَا
(٣) الخليل : هنا بالخاء المعجمة وهو الذى خالها من أجل الزنى .

فَإِنَّهَا تَكُونُ مِثْلَ الْمَرْبَلَةِ (١) وَبَعْدَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ يُلْحَقُ فَإِنَّهُ فِي نَادِرِ الْأَحْوَالِ وَذَلِكَ إِنْ عَلَامَةُ الْحَمْلِ تَرَى وَإِنْ تَكُنْ قَدْ حَرَجْتَ مِنْ عِدَّتِهِ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يُسْتَبَاحُ فَخَرَجْتَ عَنْ حُكْمِ ذَلِكَ الرَّجُلِ بَلْ مَا أَتَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمُدَّةٍ فَهُوَ لَهَا فِيمَا أَرَاهُ لَا لَهُ وَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِهِ أَقْبَدُ وَأَمَّةُ الْمَرْءِ تَضَاهِي زَوْجَتَهُ وَمُدَّةُ اسْتِبْرَائِهِ لِلْأَمَّةِ وَلَا لِحُوقٍ بَعْدَ الاسْتِبْرَاءِ وَهُوَ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مَا لَمْ يُمَلِّكْ فَرْجَهَا إِنْسَانًا وَمُدَّةُ الْعِدَّةِ وَالْاسْتِبْرَاءِ وَلَيْسَ لِلْحُوقِ قَطُّ مُسْتَنَدٌ (٢) وَمِنْ مَقَامِهِ بِيْطْنِ الْأُمِّ

كُلُّ حَيْثُ فَلَهُ مُحَصَّلُهُ لَسْتَيْنِ ابْنُهَا وَيَعْلَقُ تُقِيمُ عَامَيْنِ عَلَى حِمَالٍ وَلَا تَرَى لِلْحَيْضِ فِيهَا أَثَرًا فَلَا أَرَى الْإِلْحَاقَ مِنْ قَضِيَّتِهِ تَرْوِيْجُهَا وَهُوَ لَهَا مُبَاحٌ فَكَيْفَ نُلْحِقُهُ بِالْأَوَّلِ نَحْتَمِلُ الْحَمْلَ بُعِيدَ الْعِدَّةِ عِدَّتُهَا قَدْ قَطَعَتْ حِبَالَهُ مُطْلَقَ أَقْوَالٍ هُنَاكَ تُوْجَدُ فِي الْاِفْتِرَاشِ إِنْ تَكُنْ سَرِيَّتَهُ تَتْرُكُهَا كَعِدَّةٍ لِلْحُرَّةِ لِصِحَّةِ التَّرْوِيْجِ وَالْإِعْطَاءِ فَعِنْدَهُمْ يُلْحَقُهُ لَوْ يُنْكَرُ أَوْ يَخْرُجَنَّ مِنْ مُلْكِهَا عَيَانًا تَقْطَعُ حُكْمَهَا الَّذِي قَدْ مَرَّ سِوَى الَّذِي يُعْرَفُ مِنْ حَالِ الْوَلَدِ فَيُلْحَقُونَهُ بِهَذَا الْحُكْمِ

(١) المزيلة : الموضع الذي تحمل فيه القاذورات .

(٢) انظروا إلى هذا التحقيق الذي أبرزه هذا العلامة المحقق في هذه الصفحة فلقد أتى في هذا المقام بما لم يسبق إليه ولا يستطيع أن يرده من وقف عليه ، ذلك الفضل من الله والله ذو الفضل العظيم ، جزاه الله عنا وعن المسلمين جزاء المحسنين . آمين .

وَهُوَ مِنَ الْعَادَةِ حُكْمًا مُسْتَمِدٌّ
 تُسَلِّمْنَهَا إِذَا لَمْ يُوجَدِ
 وَهَاهُنَا عَارِضُهَا مَامَرًا
 فَتُثْبِتُ لِلْحُقُوقِ إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ
 وَتُنْفِيهِ إِذَا مَا انْقَطَعَا
 لِأَنَّهُ لِحِكْمَةٍ قَدْ صَدَرَا
 فَبَائِقِضَاءِ ذَاكَ نَعْلَمُنَا
 فَأَيْنَ مَوْضِعُ اللُّحُوقِ قُلْ لِي
 فَإِنْ تَرَاهُ لِلصَّوَابِ أَهْلًا
 وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ الْمَقَالِ غَلَطًا
 مَا قَصَدْنَا إِلَّا اتِّبَاعَ الرُّشْدِ
 وَإِنْ أَقَرَّ رَجُلٌ بَوْلَدِ
 لَيْسَ لَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَنْفِيهِ
 وَأَمَّةٌ بَيْنَ أَخِي كُفْرَانِ
 فَوَلَدَتْ كِلَاهُمَا ادَّعَاهُ
 فَيُلْحَقَنَّ بِهِ وَبَعْضٌ قَدْ يَرَى
 وَأَمْرًا كَانَ لَهَا زَوْجَانِ
 كِلَاهُمَا يَطَّأُهَا فَوَلَدَتْ

وَهِيَ مِنَ الظَّنِّ عَلَى أَقْصَى الْأَمَدِ
 مُعَارِضٌ لِحُكْمِهَا الْمُؤَيَّدِ
 مِنْ عِدَّةِ الْحُرَّةِ وَالْإِسْتَبْرَاءِ
 حُكْمُ الزَّوْاجِ بِاعْتِدَادٍ قَدْ شُرِعَ
 بِذَلِكَ الْوَصْفِ الَّذِي قَدْ شُرِعَا
 وَهُوَ اخْتِبَارُ الْحَالِ هَلْ حَمَلَ طَرَى
 بِأَنْ بَطْنُهَا لَهُ مَا جَنَّا
 هَذَا مَقَالِي مُتَحَرِّى الْعَدْلِ
 فَهُوَ مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ فَضْلًا
 فَأَطْلُبُ الرَّحْمَنَ غَفْرَانَ الْخَطَا
 وَالْعَيَّ مَا كَانَ أَحْيَى مِنْ قَصْدِي
 مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ أَمَةٍ لَهُ قَدْ (١)
 وَلِيَحْذَرَ الشَّيْطَانَ أَنْ يُغْوِيَهُ
 وَمُسْلِمٍ مُلَازِمٍ الْإِيمَانِ
 لَهُ قَدْ وَ الْإِسْلَامِ مَا أَوْلَاهُ
 بَأَنَّهُ بَيْنَهُمَا مُقَدَّرَا (٢)
 مُوَحَّدٌ وَكَافِرٌ جَحْدَانِي (٣)
 فَهُوَ لِذِي الْإِسْلَامِ حُكْمًا قَدْ ثَبَتَ

(١) قَدْ : بمعنى قط أو بمعنى حسب .

(٢) أى مقسوما ونصبه على الحال .

(٣) جَحْدَانِي : منسوب إلى الجحود .

وَذَاكَ تَقْدِيرٌ (١) إِذَا مَا وَقَعَا
وَالْأُولَيَاءُ مُتَعَدِّدُونَ
وَمَنْ لَهُ ابْنٌ وَعَبْدٌ جَهْلًا
قَالَ هُمَا فِي الْحُكْمِ وَارِثَاهُ
لِأَنَّهُمَا ثَغْلَبُ الْحَرِّيَّةِ
فَالْعَبْدُ قَدْ يَتَأَلَّ يَوْمًا عِتْقًا
عَنْ جَهْلِهَا بَأَنَّهُ قَدْ مُنِعَا
يُزَوِّجُونَهَا وَلَا يُدْرُونَ
أَيُّهُمَا سَلِيلُهُ وَأَشْكَالًا
لَأَنَّهُمَا كِلَاهُمَا ابْنَاهُ
عَلَى سِوَاهَا فَافْهَمِ الْقَضِيَّةَ
وَالْحُرُّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَقَّا

بابُ الْحَضَانَةِ

وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّرْيِيَةِ
قَدْ شَرَعَتْ لِحِفْظِ هَذَا النَّسْلِ
وَحِكْمَةُ الْبَارِي افْتَضَتْ لِذَاكَ
لَكِنَّهُ قَدْ وَضَعَ الْأَسْبَابَ
فَتَارِكُ الْأَسْبَابِ حَيْثُ نَجِبُ
وَقَائِمٌ بِهَا يُثَابُ حَثْمًا
مِنْ هَاهُنَا رُغْبٌ فِي الْبَنَاتِ
فَمَنْ بُلِيَ بِهِنَّ ثُمَّ أَحْسَنَّا
لَكِنَّهُ قَدْ تَحْرِقُ الْحِجَابَا
فَلَا تَقُلْ إِنَّ الْمَتَابَ حَاجِبُ
لَوْلِدٍ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ ابْنَةٍ
عَنِ الْهَلَاكِ لِبَقَاءِ الشَّكْلِ
لَوْ شَاءَ لَمْ يُوقَعْ الْهَلَاكُ
لِيَقْضِيَ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَا
عَلَيْهِ فَهُوَ عِنْدَهُ مُعَذَّبُ
وَحِكْمَةُ اللَّهِ أَتَمُّ حُكْمَا
بَكُونِهَا لِلنَّارِ سَاتِرَاتِ
كُنَّ لَهُ مِنْهَا حِجَابًا بَيْنَا
كَبِيرَةً إِلَّا إِذَا مَاتَا
وَهَا أَنَا الْيَوْمَ إِلَيْهِ آيُبُ

(١) قوله : «تقدير» أى مقدر .

فَحَصَلَ الْحِجَابُ دُونَهُمَا قَالَ حُجْبٌ لَيْسَ بَيْنَهَا تَنَافِي فَاثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ إِلَهِي فَاجْعَلْ بَيْنِي (٢) وَبَيْنَهَا وَالْأُمُّ لَا يُلْزِمُهَا ثُرَيِّبُهُ (٣) إِلَّا إِذَا شَاءَتْ فَذَلِكَ يُنْدَبُ حَتَّى إِذَا مَاعَقَلَ الْخِيَارَا إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَتْ فَإِنَّمَا وَقَالَ قَوْمٌ أُمُّهُ أَوْلَى بِهِ إِنْ كَانَتْ الْأُمُّ بِهِ مَأْمُونَةٌ وَالْأُمُّ مَهْمَا عُدِمَتْ فَقَدِمَنْ وَأُمُّ أُمِّهِ تَقْدَمَنَّا وَقَدِمَ الْعَمَّةُ قَبْلَ الْحَالَةِ وَاحْكُمْ لِأُمِّهِ إِذَا مَا طُلِّقَتْ لِكُلِّ شَهْرٍ دِرْهَمَانٍ وَإِذَا وَذَلِكَ فِي الْعَصْرِ الْقَدِيمِ حَيْثُمَا

لِأَنَّ هَذَا قَوْلٌ مَنْ تَعْنَا (١) وَكُلُّ مَا زَادَ فَقِيرٌ خَافِي عَنْ وَاحِدٍ أَغْظَمُ حَتْمًا مَنَفَعَةٌ بَعْدًا وَحُجْبًا لَيْسَ تُحْصِيهَا النُّهَى لَوْ لَمْ يَجِدْ وَالِدَهُ مُرَيِّبَةً وَرَزَقُهَا عَلَى أَبِيهِ يَجِبُ نَجْعُهُ قَدْ قِيلَ حَيْثُ اخْتَارَا أَبُوهُ أَوْلَى عِنْدَ ذَلِكَ فَاعْلَمَا فِي كُلِّ حَالٍ وَهُوَ مِنْ صَوَابِهِ وَالْزُمُوا وَالِدَهُ الْمَوُوءَةَ جَدَّتُهُ أُمُّ أَبِيهِ تَحْضِنُ عَنْ عَمَّةٍ أُحْتِ الْأَبُ اعْلَمْنَا وَكُلُّ عَمٍّ يَسْبِقُنْ أَحْوَالَهُ بِأَجْرَةِ الرِّضَاعِ مَهْمَا أَنْفَقَتْ كَانَ غَنِيًّا فَثَلَاثَةٌ لَذَا كَانَ رِيَالُنَا يُضَاهِي دِرْهَمًا

(١) أى تعنت فهو اكتفاء ببعض الكلمة ، أو بمعنى تكلف لما لا ينبغي ، فلا اكتفاء فيه
 ١ هـ . ص .

(٢) قوله بينى باثبات نون الوقاية فى الطرف المضاف إلى ياء النفس محافظة على الفتحة المشابهة لفتحة البناء قياسا على إثباتها فى لُدُنَى . ١ هـ المصنف . وفى نسخة بيننا وليست بصحيحة لأن المصنف هنا فى مقام الدعاء والتضرع ، فلا يصح أن يأتى بصيغة التعظيم . أبو اسحاق .

(٣) وفى نسخه «تريبا» .

لِرَغْدِ الْعَيْشِ وَرِخْصِ السَّعْرِ
 فَيَتَّبِعِي لِحَاكِمِ الزَّمَانِ
 وَذَاكَ غَيْرُ أُجْرَةِ الرَّبَاءِ (١)
 فَإِنْ تَصَالَحَا وَإِلَّا نَظَرَا
 وَثَلَّثَ الْإِنْفَاقَ يُعْطَى بَعْدَمَا
 حَتَّى يُوَافِيَ خُمُسَةَ الْأَشْبَارِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِسِتَّةٍ قَدْ وَافَا
 وَبِالْبُلُوغِ يَكْمُلُ الْإِنْفَاقُ
 أُخْرِجَهُ بَعْضُ أَوْلَى الْعُقُولِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِلطِّفْلِ مَالٌ وَجَدَا
 إِنْ كَانَ ذَا أَبٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 وَبَعْدَ أَنْ يَلْغُ ذَلِكَ الصَّبِيُّ
 يَلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُبَ الْمَعَاشَا
 إِلَّا الْبَنَاتِ فَلَهُنَّ يُنْفَقُ
 وَإِنْ يُطْلَقَنَّ فِيهِ اخْتِلَافَا
 وَالْأَبْنُ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَكْتَسِبُ
 لَوْ كَانَ وَارِثًا لَهُ سِوَاهُ
 وَبَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ يُجْعَلُنَا
 وَالْعَبْدُ إِنْ كَانَ لَهُ بَنُونَ

وَعَكْسُ هَذَا كَانَ فِي ذَا الْعَصْرِ
 أَنْ يُمَعِنَ الْأَنْظَارَ فِي الْمَعَانِي
 فَإِنَّهَا بِقَسْدِ الْعَنَاءِ
 حَاكِمُهُمْ وَمَا رَأَهُ قَدَرَا
 يَكُونُ مِنْ رِضَاعِهِ قَدْ فُطِمَا
 فَيَنْصَفُهَا يُعْطَى بِلَا انْكَارِ
 بِثُلُثِهَا عَنْدهُمْ يُوَافِي
 وَذَاكَ تَقْدِيرٌ بِمَا يُطَاقُ
 بِحَسَبِ الْوُسْعِ مِنَ الْمُعْقُولِ
 فَقِيلَ مِنْهُ يُنْفَقَنَّ أَبَدًا
 وَقِيلَ بَلْ عَلَى أَبِيهِ فَافْطِنِ
 فَفَرَضُهُ يَزُولُ عَنْ حُكْمِ الْأَبِ
 لِنَفْسِهِ وَزَوْجِهِ مَا عَاشَا
 حَتَّى يُزَوِّجَنَّ بِمَنْ يَتَّفِقُ
 أَوْجَبَهَا قَوْمٌ وَقَوْمٌ قَدْ نَفَى
 إِنْفَاقُهُ عَلَى أَبِيهِ يَجِبُ
 يَلْزَمُ ذَاكَ كُلُّهُ أَبْسَاهُ
 بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ يُقْسَمُنَا
 مِنْ حُرَّةٍ مِنْ أَيْنَ يُنْفَقُونَا

(١) الربا : بالفتح بمعنى الترية .

أُمُّهُمْ لِكَوْنِهِمْ أَحْرَارًا وَسَيِّدُ الْعَبْدِ فَمَا عَلَيْهِ وَقِيلَ لِلْأُمِّ بَأْنَ تَسْتَعْمِلَا لِأَنَّهُ قِيلَ لَهَا مَا لِلْأَبِ فَإِنْ تَشَاءُ تَسْتَعْمِلْنَهُ عِنْدَ مَنْ وَيَلْزَمُ الْوَالِدَ فِي الْإِعْطَاءِ بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ يَقْسِمُ وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهَا وَالْأَوَّلُ وَإِنْ يَكُنْ لِفَقْرِهِ أُعْطَاهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْإِيْثَارَا وَإِنَّمَا يُمْنَعُ أَنْ يُؤْتَرَ وَوَلَدٌ مَالِ أَبِيهِ يَسْرِقُنْ لِأَنَّ ابْنَهُ لَهُ قَدْ ظَلَمَا وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنْ تَسْوِيَةٍ وَذَلِكَ أَنَّ سَائِرَ الْوَرَاثِ وَالْإِرْثِ لِلْأَوْلَادِ ثَابِتٌ فَمَا وَحَيْثُمَا كَانَ الزَّمَانُ دَائِرَا فَيَلْزَمُ الْإِبْنَ بَأْنَ يَقُومَا فَيَنْفَقُنْ عَلَيْهِمَا إِنْ عَجَزَا يَبِيعُ لَوْ مِنْ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ كَمِثْلٍ بَيْعِهِ لِإِنْفَاقِ الْوَلَدِ

أَوَّلَى بِهِمْ تُنْفِقُهُمْ جَهَارًا شَيْءٌ وَأَمْرٌ ذَاكَ لَا إِلَيْهِ صَبِيهَا وَلَوْ أَبُوهُ كَفَلَا مِنْ ابْنِهِ وَقِيلَ لَا فَاتَّخِبِ يَمْنَعُهَا يَلْزَمُهَا تَسْتَأْذِنُ عَدْلٌ إِلَى الْبَنَاتِ وَالْأَبْنَاءِ عَطَاهُ وَالْأُمُّ كَذَاكَ يَلْزَمُ عِنْدِي هُوَ الْقَوْلُ وَهُوَ الْأَعْدَلُ شَيْئًا فَلَا يَلْزَمُهُ سِوَاهُ فَلَا يُقَالُ أَنَّهُ قَدْ جَارَا بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ هُنَاكَ فَاعْلَمَنَّ فَلَيْسَ لِلْوَالِدِ أَنْ يُعَوِّضَنَّ وَلَا يُبَيِّحُ ظُلْمَهُ أَنْ يَظْلِمَا لَسَائِرِ الْوَرَاثِ مِثْلُ الزَّوْجَةِ مُخْتَلِفُوا الْأَحْوَالِ فِي الْمِيرَاثِ نَالُوهُ بِالْعَدْلِ عَلَيْهِمْ قُسِمَا فَالْحَقُّ لِلْوَالِدِ صَارَ آخِرًا بِوَالِدَيْهِ وَاجِبًا مَخْتُومًا وَيَمْنَحَنَّ الْكُلَّ أَحْسَنَ الْجَزَا سِوَى الْأَصُولِ فِي مَقَالٍ قَدْ وَجَدَ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَهُوَ مَعْنَى مُتَّحِدٍ

وَقَدْ مَضَى قَوْلُ بَعْضِ مَا ذُكِرَ
وَقِيلَ لِلْوَالِدِ أَنْ يَنْتَزِعَا
كَالَّذِينَ وَالتَّزْوِيجِ وَالْحَجِّ وَمَا
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالتَّخْرِيجِ
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ ذَاكَ مُطْلَقًا
وَأَبْنُ أَبِي جَابِرٍ (٣) يَمْنَعُهُ
وَالضَّرُّ بِالْإِبْنِ حَرَامٌ أَبَدًا
وَإِنَّمَا يُجِيزُهُ عِنْدَ السَّعَةِ
وَشَرَطُوا فِي صَحَّةِ انْتِزَاعِهِ
وَاحْتَلَفَ الْمُجَوِّزُونَ إِنْ نَزَعَ

وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ (١) عِنْدِي فَاعْتَبِرْ
مَالَ ابْنِهِ إِنْ كَانَ دَاعٍ قَدْ دَعَى
يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَهُ لِيَسْلَمَا
فِي النَّزْعِ لِلْحَجِّ وَلِلتَّزْوِيجِ
فَمَا لَهُ إِلَّا الَّذِي قَدْ أُنْفَقَا (٢)
وَكَانَ بِاَللَّصِّ يُسَمِّيْنَهُ
فَمَنْ أَجَارَ لَا ضَرَّ هُنَاكَ مَنَعَهُ
فَإِنْ يَكُنْ ضَرَّ هُنَاكَ مَنَعَهُ
حَاجَةً وَالِدٍ إِلَى مَتَاعِهِ
مَالَ ابْنِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ هَلْ يَقَعُ

(١) قوله : «وذا هو الصحيح» يعنى القول بأنه يلزمه أن ينفق على والديه ولو يبيع شيء من أصول ماله ، إذا لم تكفه غلته ولا كسبه .

(٢) هذا ما يدل له قوله عليه السلام «كل أحق بماله حتى الوالد والولد» وفي رواية البيهقي في سننه عن الجمحي «كل أحد أحق بماله من والده وولده والناس أجمعين» وقد ترك كثير من الناس في بلادنا هذا الحق الواضح فعمدوا إلى شيء يسمونه الحيازة يتوصلون بها إلى ما سماه شيخ الاسلام موسى بن أبي جابر رحمه الله باللصومية وما أحراره بهذه التسمية ، فمنعوا حقا شرعه الله من الإرث وغيره ، واستحوزوا على مال ولداهم الميت بدعوى عدم الحيازة حتى أن بعض الأبناء يضطرون إلى الافتداء من أبيهم بمال كبير ، كأنه كان مملوكا ثم كاتب على أنه كان من مبدأ التكليف له ما كسب وعليه ما اكتسب إذ بلغ الرشد وما يجرى بين الولد والوالد في بلادنا من التسامح في التصرف في المال لا يعدو أنه مجرد تبرع وتسامح لا يستباح بهما ما كسبه أحدهما ولا حجة لهم في حديث «أنت ومالك لأبيك» وكم وقع من مخالفة الشريعة في هذه المسألة نعوذ بالله . أبو اسحاق .

(٣) قوله : «وأين أبي جابر» هو شيخ المسلمين العلامة الشهير الشيخ موسى بن أبي جابر الأزكوى أحد الثلاثة الذين حملوا العلم من البصرة عن الإمام المحدث الربيع ابن حبيب الى عمان رحمهم الله .

فَمَنْ يُجِزْ تُصَرَّفُ الْمَرِيضُ وَاحْتَلَفُوا فِي الْأُمِّ بَعْضُ جَعَلًا وَهُوَ مَقَالٌ لِلرَّيْعِ يُوجَدُ وَالْجَدُّ مِثْلُ غَيْرِهِ فَلَيْسَ لَهُ وَمَنْ يَكُنْ فِي يَدِهِ مَالٌ صَبِي قَدْ قِيلَ لَوْ لَمْ يُوصَفَنَّ بِالثَّقَةِ وَابْنُهُ مِنْ كَسْبِهِ وَأَطْيَبُ وَيَعْرِفُ الْبُلُوغُ فِي الصَّبِيِّ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ سِنِينَ ذَكَرَا وَبَنَاتِ الشَّعْرِ الْمُعْتَادِ فِي نَوْمِهِ يَرَى الْجِمَاعَ وَالْأَثَرُ وَالْحَيْضُ فِي الْفَتَاةِ وَالْحَمْلُ مَعًا فَهَذِهِ دَلَائِلُ مُعْتَبَرَةٍ

أَجَارَهُ وَالْعَكْسُ فِي النَّقِيزِ كَالْأَبِ حُكْمَهَا لَهَا أَنْ تَأْكُلًا وَآخِرُونَ قَرُّسُوا وَشَدَّدُوا مِنْ مَالِ ابْنِ ابْنِ حَتْمًا مَا كَلَهُ فَجَائِزٌ يَدْفَعُهُ إِلَى الْأَبِ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِهِ فِي الْحُجَّةِ مَا يَأْكُلُ الْإِنْسَانُ مِمَّا يَكْسِبُ إِذَا انْتَهَى لِسْنُهُ الْبَهْيَ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ سَبْعَ عَشَرَ وَالْحَلْمُ الْمَعْرُوفُ فِي الْأَوْلَادِ يَرَاهُ بَعْدَ النَّوْمِ فِيمَا قَدْ نَظَرَ تَكْعُبُ الثَّدْيَيْنِ مِنْهَا فَاسْمَعَا بِهَا يُعَلَّقُ (١) الْخِطَابُ أَثَرُهُ

باب الرضاع

وَحُرْمَةُ التَّزْوِيجِ بِالرَّضَاعِ ثَابِتَةٌ فِي صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ قَدْ ذَكَرَ الْكِتَابُ مِنْهَا طَرَفًا وَبَيَّنَ الْبَاقِيَ النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى

(١) قوله : «بِهَا يُعَلَّقُ الْخِطَابُ» يحتمل بناءً يُعَلَّقُ للفاعل على سبيل المجاز ، أى بهذه الدلائل الدالة على بلوغ الصبي يعلق الخطاب أحكامه وآثاره عليه ، ولكن بناءه على المفعول أظهر ؛ أى بهذه الدلائل يُعَلَّقُ الْخِطَابُ أى التكليف على أثر البلوغ ، فيكون نصبه بنزع الخافض ، والله أعلم .

وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَنْهُ مَا وَرَدَ
وَأِنْ يَكُنْ أَفْضَى خِلَافِ النَّظَرِ
فَذَلِكَ الْخِلَافُ لَيْسَ يَقْدَحُ
وَصَحَّ فِي الْأُخْبَارِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ
يُحَرِّمُ الْقَلِيلُ مِنْهُ مِثْلَ مَا
وَأَمَّا يَكُونُ فِي الْحَوْلَيْنِ
وَأِنْ يَكُنْ قَبْلَهُمَا قَدْ فُصِّلَا
وَذَلِكَ أَنْ يَتْلَعَ جَوْفَهُ وَإِنْ
وَأِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ حَوْلَيْنِ رَضَعَ
وَرَاضِعٌ لِلْبَنِّ مِنْ زَوْجَتِهِ
إِلَّا إِذَا مَا أَرْضَعَتْهُ قَبْلَ أَنْ
وَلَبَنُ الْمَرْأَةِ لِلزَّوْجِ فَمَنْ
وَكَالرِّضَاعِ شُرْبُهُ الْأَبْنَاءِ
وَلَا يُبَاعُ لَبَنُ النِّسَاءِ
إِذَا يَجْهَلُونَ الْأُمَّ مِنْ سِوَاهَا
وَجَائِزٌ لِلأُمِّ أَنْ تَبِيعَهُ
إِذَا هَاهُنَا الْفَسَادُ عَنْهَا ارْتَفَعَا
وَأُثْبِتَ الْأَشْيَاخُ بِالْإِجْمَاعِ
مِنْ قَبْلِ تَزْوِيجِهِ وَلَوْ ذِمِّيَّةً

فَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ فِيهِ مَا يَرُدُّ
بَيْنَهُمْ فِي حُكْمِ بَعْضِ الصُّوَرِ
فِي وَصْفِ مَا صَحَّ وَمَا قَدْ صَرَّحُوا
أَنَّ الرِّضَاعَ حُكْمُهُ كَالنَّسَبِ
كَانَ الْكَثِيرُ أَبَدًا مُحَرَّمًا (١)
فَلَا رَضَاعَ بَعْدَ بَيْنِ اثْنَيْنِ
فَحُكْمُهُ كَمِثْلِ لَوْ لَمْ يُفْصَلَا
الْقَاهُ بِالْقَبِيءِ فَعَابَ وَدُفِنَ
فَلَا رَضَاعَ عِنْدَهُمْ هُنَا يَقَعُ
فَلَيْسَ يُفْضِي حَالَهُ لِحُرْمَتِهِ
يُفْطَمُ هَاهُنَا عَلَيْهَا يَحْرَمَنْ
يَرْضَعُ مِنْهَا فَهُوَ ابْنُهُ إِذَنْ
وَالْخُلْفُ فِيمَا دَخَلَ الْأَذَانَا
فِي السُّوقِ خَوْفَ شَرِكَةِ الْأَبْنَاءِ
وَهَاهُنَا الْفَسَادُ قَدْ تَنَاهَى
إِنْ عَلِمْتُ بِذَلِكَ رَضِيعُهُ
لِصِحَّةِ الْعِلْمِ بِمَنْ قَدْ رَضَعَا
شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ بِالرِّضَاعِ
وَبَعْدَهُ فَعَدْلَةٌ تَقِيَّةٌ

(١) مُحَرَّمًا : بكسر الراء أى محرما للزواج .

وَبَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فَالْعَدْلَانِ وَدُونَ ذَلِكَ لَا يَفْرَقَنَّ—
وَالنِّسَاءَ غَوَائِلَ لَا تُسَدَّرِي
وَأَنْ يَكُنْ قَدْ انْتَفَى الرَّيْبُ فَلَا
كَامْرَأَةٍ قَاصِيَةٍ قَدْ ادَّعَتْ
وَصَدَّقَتْ مَقَالَهَا الدَّلَائِلُ
وَقِيلَ فِي شَهَادَةِ الْأَحْوَالِ
وَامْرَأَةٍ قَالَتْ لِزَيْدٍ أَرْضَعْتُ
فَقِيلَ فِي رُجُوعِهَا لَا يَقْبَلُ
لَأَنَّهَا قَدْ أَبْطَلَتْ مَقَالَهَا
وَمَنْ يَقُلْ بغيرِهِ يَقُولُ
إِذْ قَوْلُهَا الْأَوَّلُ حُجَّةٌ وَمَا
وَالْبَكْرُ إِنْ قَالَتْ رَضَعْتُ الْوَلَدَا
تَقُولُ قَدْ أَرْضَعْتُهُ مِنِّي لَبَنٌ
وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الثَّيْبُ
وَقِيلَ إِنْ لَبَنَ الْحَنْشَاءِ
لَكِنِّي أَقُولُ فِيهِ مُشْتَبَهٌ
وَلَا يُبِيحُ خُلُوءَ بَهْنَاءِ
وَلَبَنٌ عَنِ السَّفَاحِ قَدْ طَرَا

عَنْ بَعْضِهِمْ فِي ذَلِكَ يَشْهَدَانِ
بَيْنَهُمَا خَوْفٌ اتِّهَامٍ ظَنًّا
وَرُبَّمَا صَادَفَ مِنْهَا (١) غَيْرًا
أَرَدُ قَوْلَهَا وَإِنْ قَدْ دَخَلَ
بِأَنَّهَا بِذَلِكَ مَسْمُوعَةٌ
وَالْحَالُ شَاهِدٌ هُنَاكَ عَادِلٌ
أَعَدُّ مِنْ شَهَادَةِ الْأَقْوَالِ
وَبَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَوْلِهَا قَدْ رَجَعْتُ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ الرَّجُوعُ يَقْبَلُ
بِنَفْسِهَا حَيْثُ ادَّعَتْ ضَلَالَهَا
رُجُوعُهَا لَيْسَ لَهُ مَحْصُولٌ
قَالَتْ بِهِ مِنْ بَعْدِ دَعْوَى فَافْهَمَا
لَا يَقْبَلَنَّ مِنْ غَيْرٍ أَنْ تُحَدِّدَا
لِأَنَّ مَاءَ ثَدْيِهَا لَا يَحْرُمَنَّ
إِذَا مَاؤُهَا مِثْلُ حَلِيبِ تَحْلُبُ
فِي الْحُكْمِ لَا كَلْبَنِ النِّسَاءِ
فَيَمْنَعُ التَّزْوِيجَ عِنْدَ الْمُتَبَّهِ
وَمِثْلُهَا إِظْهَارُ حَلِيبِهَا
كَلْبَنِ عَنِ النِّكَاحِ صَدَرَا

(١) قوله : (غيراً أي ذات غيرة (المصنف) .

يقال امرأة غيرا إذا كانت ذات غيرة .

وَأَمَةٌ قَدْ أَرْضَعَتْ لِلسَّيِّدِ جَمِيعَ مَا كَانَ لَهُ مِنْ وَلَدٍ
فَبَيْعُهَا حَتْمًا لَهُ حَلَالٌ فَإِنْ يَمُتْ فَهَا هُنَا يُحَالُ
إِذْ وَرَثُوهَا مَنْ لَهُمْ قَدْ أَرْضَعَتْ يَسْتَحْدِمُوهَا وَالْيُؤُغُ مُنَعَتْ
فَإِنْ يَبِيعُوهَا فَقِيلَ يَنْطَلُ وَأَشْهَرُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَوَّلُ (١)
وَقِيلَ لَا يَنْطَلُ حِينَ فَعَلُوا وَمَنْ مَضَى مِنَّا عَلَيْهِ عَوَّلُوا

(١) يعنى ان اشهر القولين هو القول الأول وهو القول بمنع بيع الأم من الرضاع والله أعلم .

كتاب الفراق وأنواعه

يَكُونُ بِالطَّلَاقِ وَالْخِيَارِ وَالْخُلْعِ وَالْإِيْلَاءِ وَالظَّهَارِ
وَهَا أَنَا أَذْكُرُهَا جَمِيعًا مُفَصَّلًا مُوزَّعًا تَوَازِيًا
أَقْدَمُ السَّابِقِ ثُمَّ السَّابِقَا حَتَّى يَكُونَ وَضْعُهُ مُوَافِقًا

بَابُ الطَّلَاقِ

أَمَّا الطَّلَاقُ فَهُوَ لَفْظٌ يُوجِبُ
فَيْئَةَ الْإِنْسَانِ بِالطَّلَاقِ
لَمْ يَثْبُتْ فِي الْحُكْمِ حَتَّى يَقَعَا
وَقِيلَ مَنْ بَيَّالِهِ قَدْ خَطَرَا
فَلَا عَلَيْهِ عِنْدَنَا طَّلَاقٌ
وَهُوَ طَّلَاقُ النَّفْسِ لَا يُؤْتَرُ
وَكَاتِبٌ طَلَّقَهَا فَأَسِفَا
وَقِيلَ بَلْ تُطَلَّقُ إِذَا قَرَأَهُ
وَاحْتَلَفُوا فِي لَفْظِهِ الْمَحْدُودِ
وَقِيلَ مَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَا

فِرَاقَ زَوْجِهِ فَلَا يُقَرَّبُ
بِغَيْرِ لَفْظٍ مِنْهُ وَالْعِتَاقُ
بَيْنِيَّةٍ قَدْ قِيلَ وَاللَّفْظُ مَعَا
طَّلَاقُ زَوَاجَاتٍ لَهُ إِذَا بَطَرَا
وَلَا عَلَيْهِ يَجِبُ الصَّدَاقُ
إِلَّا إِذَا عَنْ قَصْدِهِ يُعْبَرُ
تُطَلَّقُ قِيلَ إِنْ لِدَاكَ عَرَفَا
وَالْأَصْلُ فِيهِ الْعَدْلُ قَدْ يَرَاهُ
فَقِيلَ مَا دَلَّ عَلَى الْمَقْصُودِ
لَوْ كَانَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْفِرَاقَا

(١) قوله : «لم يَثْبُتْ» يعني الطلاق والعِتَاق ، فإنهما لا يقعان بمجرد الية من دون تلفظ بهما .

لَوْ قَالَ سُبْحَانَ إِلَهِى وَتَوَى
وَلَا أَرَاهُ مِنْ صَوَابِ الْقَوْلِ
وَالْقَائِلُونَ لَفْظُهُ مَحْدُودٌ
إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ قُسِمَ
أَمَّا الصَّرِيحُ فَهُوَ لَفْظٌ جُعِلَ
وَلَيْسَ يَحْتَاجُ لِقَصْدٍ فِيهِ
لَأَنَّهُ لِدَالِكُمُ قَدْ وُضِعَا
أَمَّا الْكِنَايَاتُ إِذَا مَا شَاءَا
فَإِنْ يَقُلْ لَمْ أَتُوهُ يُصَدَّقْ
فَإِنْ يَحْنُ فَنَفْسُهُ قَدْ حَانَا
وَذَلِكَ أَنَّ اللَّفْظَ فِي الْكِنَايَةِ
فَهُوَ بِهِ يُرِيدُ غَيْرَ مَا وَضِعَ
مِنْ هَاهُنَا سُمِّيَ كِنَايَاتٍ وَمَا
كَحِيلِكَ الْيَوْمَ عَلَى غَارِبِكَ
وَهَكَذَا إِنْ قَالَ قَدْ تَرَكْتُكَ
وَهَكَذَا إِنْ قَالَ أَنْتِ مِنِّى
وَهَكَذَا اعْتَدَى وَرَأْسُكَ اسْتُرِي
أَمَّا الصَّرِيحُ فَهُوَ قَدْ طَلَّقْتُكَ
فَقِيلَ مِنْ عِبَارَةِ التَّصْرِيحِ

بِهِ الطَّلَاقُ فَلَهُ أَيْضاً حَوَى
وَلَسْتُ أَرْضَاهُ يُرَى مِنْ قَوْلِي
تَقْسِيمُهُ عِنْدَهُمْ مَوْجُودٌ
عِنْدَهُمْ وَلَفْظُ كُلِّ قَدْ عُلِمَ
مِنْ أَصْلِهِ لِذَلِكَ وَضِعَا ثِقَلَا
بَلْ نُطِقَهُ عِنْدَهُمْ يَكْفِيهِ
فَقَوْلُهُ لَمْ يَنْتَوِهِ نَفْسُ ادِّعَا
بِهَا الطَّلَاقُ جَدَّدَ التَّوَاء (١)
لَأَنَّهُ الْمَأْمُونُ فِيمَا يَنْطِقُ
وَمَا عَلَى الزَّوْجَةِ شَيْءٌ كَانَا
مَعْنَاهُ غَيْرُ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ
لَهُ لِمَعْنَى حَاصِلٍ فِي الْمُسْتَمِعِ
مَعْنَاهُ إِلَّا الْاِسْتِثَارُ فَافْهَمَا
وَالْحَقِى بِالْأَهْلِ مَعَ طَالِبِكَ
أَوْ إِنِّى يَاهْذِهِ حَلِّتُكَ
بَرِيَّةٌ فَهُوَ إِذَا مُكِّنِّى
عَنِّى وَقَدْ نَزَعْتُ عَنْكَ فَأَنْظِرِى
وَاحْتَلَفُوا إِنْ قَالَ قَدْ فَارَقْتُكَ
وَكَئِنِّ قِيلَ عَلَى الصَّحِيحِ

(١) النوى : بالضم بمعنى القصد والنية ، ومده الناظم لإقامة الوزن عملاً بقول من أجاز مد المقصور للاضطرار .

وَأَنْ غُزِفَ النَّاسُ فِي ذَا الْيَوْمِ
مَنْ قَالَ طَا أَوْ طَالِ ثُمَّ تَرَكََا
فَقِيلَ إِنَّ زَوْجَهُ لَا تَطْلُقُ
لَأَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ حَتْمًا
وَأِنْ يَكُنْ شَاءَ بِهِ الطَّلَاقُ
فَأَنَّهُ يَلْزِمُهُ مَا قَدْ نَوَى
وَالِاخْتِصَارُ فِي الْكَلَامِ وَرَدَا
وَطَالِقٌ أَنْتَ بَفَتْحِ التَّاءِ
تَطْلُقُ مِنْهُ وَالْخِطَابُ جَاءَا
تُخَاطَبُ الْأُنْثَى بِلَفْظِ الذَّكَرِ
مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ لَا طَالِقُ
وَقَوْلُهُ بِذَلِكَ لَيْسَ نَافِعًا
لِأَنَّهُ الْإِنْشَاءُ لِلطَّلَاقِ
وَلِلرُّجُوعِ مَنَهِجٌ مَوْجُودٌ
فِي عِدَّةٍ يَرُدُّهَا إِلَيْهِ
وَأِنْ يَكُنْ طَلَّقَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ
إِلَّا إِذَا مَا جَدَّدَ النِّكَاحَا
وَقُسِّمَ الطَّلَاقُ فِي الْأَحْكَامِ
فَسُنَّةٌ طَلَّاقُهُ مُسْتَقْبَلًا (٣)

إِلَى الصَّرِيحِ يَقْرُبُنَ وَيُومِي
لِلنُّطْقِ بِالْقَافِ وَعَنْهُ أَمْسَكَ
حَتَّى يُتِمَّ الْقَافَ حِينَ يَنْطِقُ
عَلَيْهِ لَكِنْ نَفْهَمْنُهُ فَهَمَّا
وَحَذَفَ الْقَافَ هُنَا اتِّفَاقًا (١)
لِأَنَّ لَفْظَهُ لِمَعْنَاهُ حَوَى
وَالِاخْتِصَارُ اسْمُهُ مُقَيَّدَا
مُخَاطَبًا لَهَا عَلَى اسْتِهْزَاءٍ
عَلَى صُنُوفٍ تَقْتَضِي الذِّكَاةَا
وَعَكْسُهُ لِنُكْتَةٍ فِي النَّظَرِ
أَوْ زَادَ بَلْ فَهِيَ مِنْهُ طَالِقُ
مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ الطَّلَاقُ وَاقِعَا
فَمَا رُجُوعُهُ لَهُ بِوَاقِي
مَنْ شَاءَ فَهُوَ الْمَنْهَلُ الْمَوْرُودُ
بِحَسَبِ الْحَالِ الَّذِي عَلَيْهِ
يَطَّأَهَا فَلَا رُجُوعَ فَاغْلَمَنْ
فَأَنَّهَا كَغَيْرِهَا مُبَاحَا (٢)
لِسُنَّةٍ وَبِدْعَةٍ اللَّثَامِ
لِعِدَّةِ النِّسَاءِ حِينَ حُلَّ

(١) قوله : «اتفاقا» أي موافقة ، والمعنى أنه وافقه حذف القاف في عبارته .

(٢) مباحا منصوب على الحال .

(٣) مُستقبلا منصوب على الحال .

يَكُونُ فِي طَهْرِ لَهَا مَا مَسَّ
كَذَلِكَ فِي الْحَيْضِ وَفِي النَّفَاسِ
وَمَنْ يُطَلِّقْ فَهُوَ الْمُبْتَدِعُ (١)
تَوْبَتُهُ بِأَنْ يُرَاجِعَنَا
فَإِنْ يَشَاءُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ طَلَّقًا
وَجَائِزٌ طَلَّقُهَا فِي الْحَمْلِ
نَفْهَمُهُ مِنْ مُقْتَضَى الْخِطَابِ
عِدَّةُ ذَاتِ الْحَمْلِ حَتَّى تَضَعَا
وَقَدْ تَكُونُ بِدْعَةً فِي التُّطْقِ
وَهِيَ أُمُورٌ عِدُّهَا لَا يُحْصَرُ
مِنْ ذَلِكَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا
تُطَلِّقُ بِالثَّلَاثِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
لَأَنَّ الثَّلَاثَ إِيقَاعٌ عِلْمٌ
فَالْقَوْلُ لَا يَثْبُتُ عَنْ أَفْعَالٍ
فَذِكْرُهُ الثَّلَاثَ فِي الْإِنْشَاءِ
وَهَكَذَا قَدْ جَاءَ عَنْ ثِقَاتٍ
وَبَعْضُهُمْ يَرُدُّهُ لِلنِّيَّةِ
ثُمَّ ثَلَاثٌ أَكْثَرُ الطَّلَاقِ

فِيهِ فَإِنْ مَسَّ حَرَامًا أَمْسَا
مِنْ قَبْلِ طَهْرِهَا وَغُسِلَ الرَّأْسُ
طَلَّاقُهُ وَهُوَ عَاصٍ يَقَعُ
حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرْنَا
وَوَافَقَ السُّنَّةَ يَوْمًا وَاتَّقَى
بِوَضْعِهِ تَدْخُلُ تَحْتَ الْحِلِّ
إِذَا ذَكَرَ الْعِدَّةَ فِي الْكِتَابِ
فَاسْتَلَزِمَ التَّطْلِيقَ أَنْ يَتَّسِعَا
وَهُوَ طَلَّاقٌ بِخِلَافِ الْحَقِّ
أَشْيَاخُنَا لِبَعْضِهَا قَدْ ذَكَّرُوا
فَائِهَا تَطْلُقُ حِينَ عَائَا
وَقِيلَ بَلْ وَاحِدَةٌ فِي النَّظَرِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَفْعَلُ لَا الْكَلِمَ
كَالضَّرْبِ لَا يَكُونُ بِالْمَقَالِ
عِنْدَهُمْ يَكُونُ كَالْهَبَاءِ
مَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَرَّاتٍ
وَاحِدَةً إِذَا خَلَا مِنْ نِيَّةٍ
وَقِيلَ ثِنْتَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ

(١) قوله : « ومن يطلق » أى فى طهر جامعها فيه أو فى حال الحيض أو النفاس ؛ فهو مبتدع أى واقع فى البدعة ، لأن الطلاق فى هذه الأحوال يسمى طلاق البدعة ، وهو واقع منه باتفاق أصحابنا وإن كان عاصيا فى ذلك ، وعند ابن تيمية وابن القيم ومن وافقهما أنه لا يقع ولا يطلق به ، والله أعلم .

وَذَاكَ إِنْ قَالَ لَهَا طَلَّقْتِكِ فَتَطْلُقِ الثَّانِيْنَ فِي الْمَرْوِيِّ وَكَالْثَّلَاثِ حُكْمُ مَنْ طَلَّقَهَا لَيْسَ لَهُ بِكَرْهٍهَا مِنْ رَجْعَةٍ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بِالثَّلَاثِ شَبَّهَا وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ مَنْ قَدْ قَالَ لَا فَالْخُلْفُ لَفِظِي وَأَمَّا الْمَعْنَى وَذَلِكَ أَنَّ حَاكِمَ الْإِسْلَامِ وَرَدُّهَا مُخَالِفٌ لِحُكْمِهِ فَكُلَّمَا طَلَّقَهَا الْقَاضِي رَجَعَ وَإِنْ يُطَلِّقُهَا بَعْدَ الشَّجَرِ وَعَدُّ الرَّمْلِ كَذَا النَّجْوَمُ لَاثْمًا أَفْرَادُهُ تُنَزَّلُ فَتَقَعُ الثَّلَاثُ قَالَ الْبَحْرُ (٢) وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّ ذَلِكَ وَاحِدَةٌ وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهُ مِنْ عَدَدِ أَوْ مِلءٍ ثَوَجٌ (٣) أَوْ قَفِيزٌ طُلِّقَتْ

يَاهِنْدُ أَكْثَرَ الطَّلَاقِ فَاشْتَكَى عَنْ قَاضِي مِصْرِنَا أَبِي عَلِيٍّ (١) حَاكِمُنَا بِالْعَجْزِ أَنْ يُنْفِقَهَا لَكِنْ لَهُ تَزْوِيجُهَا بِالرَّغْبَةِ لَا غَيْرَهُ فَافْهَمُ وَكُنْ مُتَّبِعَهَا وَاحِدَةً تَطْلُقُ لَا جَدَالًا مُتَّحِدَةً إِذْ لَاسِوَاهُ يُعْنَى يَحْكُمُ بِالْعَدْلِ عَلَى الْأَنَامِ مُلَازِمٌ لِضَرْهَا وَإِثْمِهِ لَرَدِّهَا الزَّوْجُ مَتَى الضَّرُّ انْقَطَعَ فَكَالْثَّلَاثِ وَبَعْدَ الْحَجَرِ وَكُلُّ مَا أَفْرَادُهُ تُقْسَمُ مِنْزَلَةً الْأَعْدَادِ فِيمَا أَجْمَلُوا وَمَا بَقِيَ فَهُوَ عَلَيْهِ وَزُرُ كَمَا مَضَى فِي ذِكْرِ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ كَمِلَاءٍ بَيْتٍ أَوْ بِمِلءِ الْمَسْجِدِ وَاحِدَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَصْدُ تَبْتِثِ

(١) هو العلامة الكبير الشيخ الشهير موسى بن علي ابن عزرة الأزكوي رحمه الله تعالى .

(٢) البحر ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) الثَّوَجُ : بِالْمُثَلَّةِ وَءَاءٍ يُجْعَلُ عَلَى الْحِمَارِ يُحْمَلُ فِيهِ الْأَشْيَاءُ ، وَهُوَ يَصْنَعُ مِنْ سَعْفِ

النخل . والقفيز هو اليكثل . المصنف .

القفير : ويقال له القفيز بالزاي إناء أيضا من الخوص يحمل فيه على رأس الإنسان مثل البهر أو الحبوب .

لِأَنَّهُ يَظْهَرُ فِي التَّعْظِيمِ وَإِنْ نَوَى الثَّلَاثَ قِيلَ تَطَلَّقَ وَاحِدَةً إِنْ قَالَ فِي الْمَقَالَةِ لِأَنَّمَا التَّأْيِيدُ لَنْ يُفِيدَا وَإِنْ يُقَدَّمُ كُلُّ مَا تَعَدَّدَا كَذَا الْغُرُوبُ فَافْهَمَنَّ الْمَعْنَى وَالْأَلَةُ الشَّرْطِ إِذَا مَا كَرَّرَا تَعَدَّدُ الطَّلَاقُ مِثْلُ الشَّرْطِ تَطْلِيقُهُ مِنْ قَبْلِهَا تَطْلِيقُهُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَهِيَ لَهَا تَطْلِيقَةٌ تُمَثِّلُ وَمَنْ يَكُنْ مُسْتَشْنِيًّا لِلْكُلِّ إِلَّا إِذَا اسْتَشْنَى الْأَقْلَ كَانَ لَهُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مُطْلَقَهُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ يَا طَالِقُ إِلَّا إِذَا كَانَ بِذَلِكَ قَدْ نَوَى وَطَالِقٌ عَيْنَاكَ أَوْ يَسْدَاكَ

مُخَالَفًا لِعَدَدِ النُّجُومِ بِهَا وَلَكِنْ مَا عَلَيْهِ اتَّفَقُوا مَا طَلَعَتْ وَغَرَبَتْ غَزَالُهُ فِيمَا عَلِمْنَا عَدَدًا مَعْدُودًا طَلَّاقُهَا حَيْثُ الطَّلُوعُ وَجِدَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً فَتَفَنَّى وَعَلَى الطَّلَاقِ فِيمَا ذَكَرَا كَانَ تَقُمْ وَإِنْ تَسِرَ لِلْخَطِّ تَمْضِي اثْنَتَيْنِ فَافْهَمِ الدَّقِيقَةَ إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَلَهُ مَا لَانَا (١) وَقَوْلُهُ إِلَّا ثَلَاثًا يَنْطُلُ لَا يَنْفَعُهُ بِرَأْيِ الْكُلِّ مَا أُخْرِجَ اسْتِثْنَاءُهُ وَحَوْلَهُ فَهُوَ اثْنَتَانِ عِنْدَهُ مُعَلَّقَةٌ وَاحِدَةٌ وَهُوَ مَقَالٌ صَادِقٌ زِيَادَةٌ فَلَا غَيْبَارَ بِالنَّوَى تَطَلَّقَ فِيمَا قِيلَ أَوْ أَذْبَاكَ

(١) أراد بقوله : «فله ما لانا» أي ما استثنى ، والمعنى إذا قال لها أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين فإنها تطلق واحدة ، وذلك على جعل الاستثنا معتبرا ، فيما إذا استثنى الأكثر ، وقيل لا إلا إذا كان مساويا ، وقيل لا يعتبر إلا إذا استثنى الأقل كقوله أنت طالق ثلاثا إلا واحدة وقيل لا يَنْفَعُهُ استثناءه إذا قدم الطلاق ، وأما إذا استثنى الكل فلا يعتبر استثناءه قولا واحدا ، كقوله أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا فإنها تطلق ثلاثا عند جميع من يرى أنها تطلق بذلك ثلاثا ، والله أعلم .

وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ
فِي طَالِقِ أَمْسٍ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ
لِأَنَّ أَمْسَ قَدْ مَضَى لَا يُدْرِكُ
وَالْمُبْتُونُ أَلْعَا تَقْيِيدًا
مَنْ قَالَ لِلزَّوْجَةِ طَلَّقْتُ اسْمَكَ
فَالْأَسْمُ لَا يَطْلُقُ لَكِنْ جِسْمُهَا
وَطَالِقُ لِسْنَةِ الطَّلَاقِ
وَطَالِقُ أَنْتِ طَلَاقُ السُّنَّةِ
إِنْ كَانَ قَدْ جَامَعَهَا وَلَمْ تَحْضُرْ
وَأَنْ يَكُنْ فِي طَهْرٍهَا مَا مَسَّهَا
وَمَنْ عَلَى الصَّبِيَّانِ يَوْمًا مَرًّا
فَقَالَ أُمُّ وَاحِدٍ مُطَلِّقَةٌ
لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي قَدْ يَقَعُ
وَالجُدُّ وَالْهَزْلُ سَوَاءٌ هَاهُنَا
وَمِثْلُهُ مَنْ أَيْقَطَتْهُ خِدْنَتُهُ
فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فَتَطْلُقُ
وَلَيْسَ كَالْوَهْمِ وَلَا كَالْغَلَطِ
فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ
لَا غَلَطٌ عَلَيْهِ وَالَّذِي رُفِعَ
لَا غَلَتُ قَالَ وَتِلْكَ لُغَةٌ

إِذْ لَمْ يَكُ الطَّلَاقُ ذَا أَجْزَاءٍ
نَفَاهُ قَوْمٌ وَسِوَاهُمْ الزَّمَا
طَلَّاقُهُ بِذَلِكَ لَيْسَ يُسَلِّكُ
وَأَتَّبَعُوا طَلَّاقَهُ الْمُفِيدًا
يَاهِدِهِ وَقَدْ تَرَكْتَ جِسْمَكَ
وَذَاتُهَا دَلٌّ عَلَيْهَا إِسْمُهَا
فَإِنَّهَا تَطْلُقُ بِاتِّفَاقٍ
تَطْلُقُ بَعْدَ طَهْرٍهَا مِنْ حَيْضَةٍ
مِنْ بَعْدِ أَنْ جَامَعَهَا حَتَّى رَفَضَ
فَإِنَّهَا تَطْلُقُ حِينَ حَسَّهَا (١)
وَأَبْنُهُ فِيهِمْ وَلَمَّا يَدْرَى
تَطْلُقُ زَوْجَتَهُ مَقَالًا وَثَقَّةً
طَلَّاقُهُ لَهَا إِذَا مَا يُوقَعُ
وَكَانَ بِالصَّرِيحِ لُطْفًا أَعْلَنًا
بِذَلِكَ ظَنٌّ أَنَّ تِلْكَ زَوْجَتُهُ
زَوْجَتُهُ لِلْقَصْدِ فِيمَا يَنْطِقُ
فَإِنَّهُ الْمَرْفُوعُ دُونَ شَطِطِ
أَصْلَحَتِي فَقَالَ قَدْ طَلَّقْتَ
عَنْ جَابِرٍ بَالِثًا مَكَانَ الطَّاءِ وَقَعُ
لِذَلِكَ الْمَعْنَى أَنَّ مُبْلَغَهُ

(١) أى حين طلقها والخس القطع كنى به عن الطلاق لكونه يقطع عصمة الزواج .

لَا أَنَّ جَابِرًا كَمَا قَدْ زَعَمَا فَإِنْ نَشَأَ ذَاكَ فَطَالَعْنَا فَإِنْهُمْ قَالُوا بَانَ التَّاءُ وَجَابِرٌ^(١) أَطْلَقَهُ مَجَازًا وَشَيْخُهُ الْبَحْرُ إِلَى هَذَا سَبَقَ وَمِثْلُهُ قَدْ جَاءَ فِي الْمَوْجُودِ فَجَابِرٌ لِشَيْخِهِ قَدْ تَبَعًا وَإِنْ يُطْلَقُ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا وَأَحْفَظُ الْخِلَافُ فِي التَّسْيَانِ وَمِثْلُهُ الْمَجْبُورُ حَتَّى طَلَّقَا وَالْعَفْوُ وَقَعَ عَنِ الْجَمِيعِ وَفِي الطَّلَاقِ إِنْ يُعْلَقْنَا لِغَائِبٍ لَمْ يُذَرِ كَيْفَ حَالُهُ وَمُمْكِنٌ يُذَرَى وَلَكِنْ يَمْنَعُ وَمُمْكِنٌ يَجُوزُ فِعْلُهُ مَعَ وَكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ فَإِنْ يُعْلَقُهُ بِفِعْلِ جَائِزٍ فَأَنْتَ مِنِّي طَالِقٌ فَإِنَّهَا وَإِنْ يُعْلَقُهُ بِمُمْكِنٍ مَنَعَ

لَا يَسْتَطِيعُ النُّطْقُ بِالطَّا فَاغْلَمَا كُتِبَ اللَّغَاتِ فِيهِ تُعْرِفُنَا فِي غَلَطِ الْحِسَابِ فَرَقًا جَاءَ وَقِيلَ فِيهِ لُغَةٌ قَدْ حَازَا فَإِنَّهُ لَا غَلَتَ بِهَا نَطْقُ عَنْ شَيْخِهِ أَيْضًا فَتَى مَسْعُودٍ لَا زَالَ يَقْفُو إِثْرَهُ مُتَّبِعًا قِيلَ الطَّلَاقُ صَارَ مِنْهُ مَاضِيًا وَمِثْلُهُ السَّهْوُ لَدَى الْمَعَانِي فَالْحُلْفُ فِي طَلَاقِهِ قَدْ أُطْلِقَا مِنْ إِلَالِهِ الْوَاحِدِ السَّمِيعِ فَذَلِكَ التَّغْلِيْقُ قَسْمُنَا وَذَاهِبٍ مَعْدُومَةٌ أَحْوَالُهُ وَقُوعُهُ الشَّرْعُ فَلَيْسَ يَقَعُ وَتَرْكُهُ عَلَى سَوَاءٍ شَرْعًا يَخْصُهُ حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ كَقَوْلِهِ إِنْ سِرْتُ لِلْمَجَائِزِ^(٢) تَطْلُقُ مِنْهُ وَكَذَا نَظِيرُهَا وَجُودُهُ الشَّرْعُ فَحَالًا قَدْ يَقَعُ

(١) يعنى جابر بن زيد الذى روى خبر لا غلت على مسلم .

(٢) للمجائز : المجائز هى مواضع الصلاة للنساء فى غرفنا .

كَقَوْلِ مَنْ قَالَ إِذَا لَمْ أَشْرَبْ (١) حَمْرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَاجْتَبِ
 فَإِنَّ شُرْبَهُ لِيَذَاكَ حُجْرًا فَيَقْعُ الطَّلَاقُ حِينَ ذَكَرَا
 وَقَيْدُهُ يَلْزُمُهُ الْإِلْعَاءُ إِذْ فِي اعْتِبَارِ قَيْدِهِ إِغْرَاءُ
 يَحْمِلُهُ عَلَى شَرَابِ الْحَمْرِ لَتَسْلَمَنَّ لَهُ ذَوَاتُ الْخِذْرِ
 وَإِنْ بَمَعْدُومٍ يُعَلَّقْنَا فَأَنْتِهَا بِالْحَالِ تَطْلُقْنَا
 كَقَوْلِ مَنْ قَالَ إِذَا شَرِبْتُ مَا دَاخِلَ الْكُوزِ فَقَدْ طَلَقْتُ
 وَلَمْ يَكُنْ بِالْكُوزِ شَيْءٌ يُشْرَبُ فَأَنْتِهَا تَطْلُقُ ثُمَّ تَذْهَبُ
 إِذْ يَقْعُ الطَّلَاقُ وَالتَّعْلِيقُ يُلْعَى فَلَا يُعَلَّقُ التَّطْلِيقُ
 وَمِثْلُهُ الشَّرْطُ الَّذِي لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَقْعِهِ صُنُوفُ الْبَشَرِ
 كَانَ صَعْدَتِ لِلْسَّمَاءِ فَأَنْتِ طَالِقَةٌ وَالْبَحْرُ إِنْ شَرِبْتَ
 فَالشَّرْطُ فِي هَذِي الْوُجُوهِ يُهْدَرُ لَكِنْ طَلَاقُهَا إِذَا يُعْتَبَرُ
 وَإِنْ يَكُنْ بِغَائِبٍ قَدْ قِيدَا فَالْحُلْفُ فِي طَلَاقِهَا قَدْ وَجِدَا

(١) قوله : «كقول من قال إذا شربت» أقول في هذا المثال نظر ، والذي يظهر لي أنها لا تطلق في هذه الصورة ، فإن قال لها إذا شربت ما في داخل هذا الكوز فماذا عليها من الطلاق إذا لم تشربه ؟ وما الفرق في هذا إذا كان في الكوز ماء أو لم يكن فيه ماء ؟ إذا لم تشربه فالطلاق معلق بالشراب ، فإن لم تشرب فلا شيء عليها ، فلعل الشيخ أراد أن يُمَثِّلَ للمعدوم بما إذا قال لها إن لم تشربي الماء الذي في داخل هذا الكوز فأنت طالق ولم يكن فيه ماء فإنها تطلق من حينها على ما يظهر ، وليس هذا مثل الإيلاء الذي يؤجل أربعة أشهر ، لأن فعل ما علق عليه الطلاق صار مستحيلاً ولا ينفعها شرب ما يوضع في ذلك من الماء في ذلك الكوز من بعد لأن التعليق واقع على أمر مستحيل الوجود في تلك الحال ، وهو الماء المعروف بلام العهد فلا ينصرف إلى ماء غيره ، فليُنْتَظَرُ في ذلك ، فإنه بحث مهم جداً ، وهكذا فيما قاله في المثالين التاليين نظر أيضاً وهو قوله :

كأن صعدت والبحر إن شربت ، فينبغي أن يكون التمثيل بقوله إن لم تصعدى إلى السماء وإن لم تشربي ماء هذا البحر .

كَقَوْلِهِ إِنْ شَاءَ جِبْرَائِيلُ
 وَهَكَذَا إِنْ شَاءَتِ الْبَهِيمَةُ
 فَالْغَيْبُ فِيهَا أَبَدًا مَعَهُودُ
 وَأَكْثَرُ الْمَقَالِ فِيهَا تَطْلُقُ
 وَمَنْ يَقُلْ إِنْ كُنْتُ مَلْعُونًا كَمَا
 فَقِيلَ غَيْبُ أَمْرِهِ لَمْ يُدْرَى
 لَكِنِّي أَقُولُ إِنْ كَانَ مُصِرٌّ
 لِأَنَّهُ الْمَلْعُونُ حُكْمًا ظَاهِرًا
 وَإِنْ أَكُنْ أَنَا قَلِيلُ الْعَقْلِ
 فَإِنَّهَا تَطْلُقُ إِذَا لَمْ يُعْطَا
 وَكَامِلُ الْعَقْلِ عَدِيمُ الْمَثَلِ
 وَقَوْلُ هَذَا التَّنْذِيلِ^(١) دَلَّنَا عَلَى
 وَقَائِلِ إِنْ مِتُّ أَنْتِ طَالِقٌ
 وَذَلِكَ شَرْطٌ بَاطِلٌ هَبَاءُ
 وَبَعْضُهُمْ لَشَرْطِهِ يَعْتَبَرُ
 تَكُونُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُطْلَقَةً
 فَإِنْ يَكُنْ طَلَّاقُهَا رَجْعِيًّا
 فَهِيَ كَذَاتِ رَجْعَةٍ قَدْ مَاتَا
 أَوْ بَائِنًا فَتَمْنَعُ الْمِيرَاثَا

فَطَالِقٌ أَوْ شَاءَ مِيكَائِيلُ
 إِذَا لَمْ تَكُنْ مَشِيئَةً مَعْلُومَةً
 وَالْخُلْفُ فِي طَلَّاقِهَا مَوْجُودُ
 وَبَعْضُهُمْ بِالْوَقْفِ عَنْهَا يَنْطِقُ
 قُلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ تَحْكُمَا
 وَرَبُّهُ أَوْلَى بِذَلِكَ أَمْرًا
 فِي حَالِهِ تَطْلُقُ مِنْ حِينَ ذَكَرَ
 أَوْ لَا فَلَا طَلَّاقَ عِنْدِي صَائِرًا
 فَأَنْتِ طَالِقٌ مَقَالُ التَّنْذِيلِ^(١)
 مِنْهُ سِوَى الْقَلِيلِ حِينَ يُعْطَى
 وَأَكْثَرُ النَّاسِ قَلِيلُ عَقْلِ
 قَلَّةُ عَقْلِهِ بِمَا قَدْ فَعَلَا
 تَطْلُقُ فِي الْوَقْتِ رَوَاهُ الصَّادِقُ
 فَمِنْ هُنَا صَحَّ لَهُ الْإِلْعَاءُ
 بِمَوْتِهِ طَلَّاقُهَا يُقَدَّرُ
 أَحْكَامُهَا أَحْكَامُ مَنْ قَدْ طَلَّقَهَا
 تَأْخُذُ مِنْ مِيرَاثِهِ هَنِيئًا
 عَنْهَا فَتَعْتَدُ لِمَا قَدْ فَاثَا
 وَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا

(١) «التنزيل» : الحميس الدقء

وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَبْطَلَ الْجَمِيعَا
فَاعْتَبَرَ الشَّرْطَ مَعًا وَالْحَالَا
وَطَالِقٌ شَيْتَ فِتْلِكَ تَطْلُقُ
وَإِنْ يَقُلْ إِنَّ شَيْتَ فَهِيَ إِنْ تَشَا
وَإِنْ تَقُمْ وَلَمْ تَشَا وَشَاءَتْ
وَطَالِقٌ إِذَا وَلَدَتْ ذَكَرًا
لَمْ يُدْرَ أَهْوَا ذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى
طَلَقُهَا سَلَامَةً لِلرَّجُلِ
وَطَالِقٌ فِي رَمَضَانَ تَطْلُقُ
وَقِيلَ بَلْ عِنْدَ دُخُولِ اللَّيْلِ
وَالْأَصْلُ مَالٌ لِلْمَقَالِ الْأَوَّلِ
لِأَنَّ لَيْلَ رَمَضَانَ مِنْهُ
وَقِيلَ فِيمَنْ بِالطَّلَاقِ حَلْفًا
لَا يَطَأُ الزَّوْجَةَ حَتَّى يَفْعَلَا
وَالْحُلْفُ إِنْ وَطِئَهَا فَقِيلَا
وَقِيلَ إِنَّهَا مِنَ الْإِيلَاءِ
وَحَلْفُ الطَّلَاقِ نَوْعٌ مَعْصِيَةٌ
لِأَنَّهُ بَغِيرَ رَبِّي أَقْسَمَا
وَذَاكَ مِنْ رَكَكَةِ الْإِيمَانِ
وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ يُنْبِئُ
لَكِنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّعْلِيْقِ

وَلِلطَّلَاقِ لَمْ يَرِ الْوُقُوعَا
فَمِنْ هُنَاكَ قَالَ مَا قَدْ قَالَ
إِذْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ بِهِ يُعَلَّقُ
فِي مَجْلِسِ الْقَوْلِ فَأَمَرَهَا مَشَى
مِنْ بَعْدِ لَاطِلَاقٍ فِيمَا جَاءَتْ
فَوَلَدَتْ حَلْفًا خَفِيًّا مُنْكَرًا
فِتْلِكَ شُبْهَةٌ عَلَيْهَا تُحْسَى
وَذَلِكَ الْحُكْمُ لِكُلِّ مُشْكِلٍ
أَوَّلُ فَجَرٍ مِنْهُ حِينَ يُشْرِقُ
مِنْهُ وَذَا الْقَوْلُ إِلَيْهِ مِيلِي
وَلَا أَرَى تَصْوِيئَهُ مِنَ الْجَلِي
فَالشَّهْرُ بِالْهَلَالِ نَعْرِفْنَاهُ
أَنْ يَفْعَلَ الْيَوْمَ كَذَا وَمَا وَفَى
فِي يَوْمِهِ مَا قَالَهُ مُمْتَسِلًا
تَفْسُدُ وَالبَعْضُ يَرَى التَّحْلِيلَا
فَهِيَ كَحُكْمِهِ عَلَى سَوَاءٍ
فَاعِلُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ تَرْكِه
فَهُوَ لِبَغِيرِ رَبِّهِ قَدْ عَظَمَا
إِذْ آثَرُ الْمَخْلُوقِ فِي الْإِيمَانِ
لَا مِنْ صَرِيحِهِ وَلَا الْمُكْنَى
إِنْ جَاءَ بِالتَّعْلِيْقِ فِي التَّطْلِيْقِ

وَأِنْ يَكُنْ أَرْسَلَهُ كَالْقَسَمِ كَقَوْلِ زَيْدٍ بَطْلَاقٍ هِنْدٍ وَالْخُلْفُ فِي طَلَّاقِهَا إِنْ حَثًّا فَرَّغَ عَلَى الطَّلَاقِ بِالنِّيَّاتِ إِذْ غَايَةُ الْيَمِينِ أَنْ تُلْزِمَهُ فَكَيْفَ يُلْزِمُهُ مَا حَلَفَا أَمَّا وَلَوْ قَالَ عَلِيٌّ تَحْرُمُ لِأَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ وَمَا فَقَوْلُهُ عَلِيٌّ أَنْ أَصُومَ خِلَافَ قَوْلِهِ لَدَى الْأَقْسَامِ فَقَوْلُهُ السَّابِقُ إِلْزَامٌ وَمَا ثُمَّ الطَّلَاقُ حُلٌّ مَا قَدْ كَانَا فَإِنْ يَجِيءُ مِنْ بَعْدِهِ اسْتِنَاءٌ فَطَالِقٌ إِلَّا إِذَا لَمْ تَرْحَلِي مِنْ حِينَهَا تَطْلُقُ وَهُوَ غَيْرُ مَا فَذَلِكَ التَّعْلِيقُ أَمْرٌ أَوْقَفَا وَذَا رُجُوعُ الْمَرْءِ عَمَّا كَانَا لَا يَدْخُلُ النِّكَاحَ وَالطَّلَاقَا كَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي الْإِقْرَارِ لَكِنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمَقْرَرِ بِهِ (١)

بَحْرَفِهِ فَهُوَ يَمِينُ الْمُقْسِمِ رُوحَتِهِ إِنْ كَذَبَ مَا عِنْدِي وَالْقَوْلُ بِالطَّلَاقِ مِمَّا أُحْدِثَا وَهُوَ مِنَ الْمَرْجُوحِ كَيْفَ يَأْتِي كَفَّارَةُ الْحِثِّ إِذَا مَا التَّزَمَهُ بِهِ وَلَمْ يَقُلْ عَلِيٌّ فَأَعْرِفَا هِنْدٌ فَقِيلَ إِنْ هَذَا يُلْزَمُ أَلْزَمَهُ خِلَافَ مَا لَمْ يُلْزَمَا شَهْرًا مِنَ الْعَامِ لَهُ مَعْلُومًا بِالْحَجِّ بِالصَّلَاةِ بِالصِّيَامِ مِنْ بَعْدِهِ طَرَأَ يُسَمَّى قَسَمًا مُنْعَقِدًا فَحَلُّهُ قَدْ بَاءَا فَذَلِكَ بَعْدَ حِلِّهِ هَبَاءٌ عَنِّي فَأَنْتِ فِي الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ مَرٌّ مِنَ التَّعْلِيقِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى سِوَاهُ إِنْ أَتَى أَوْ صَرَفَا فَيَدْخُلُ التَّدْوِيرَ وَالْإِيمَانَا وَلَا الظَّهَارَ لَا وَلَا الْعِتَاقَا لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْإِنْكَارِ كَعَشْرَةٍ مِنْ مِئَةٍ فَلْتَسْبَهُ

(١) قوله : في المقرَّر به . أل في المقر موصولة . أي في الذي أقرَّ به . وذلك في الإقرار .

لَأَنَّهُ بَيَانُ مَا أَقْرَأَ بِهِ وَذَا خِلَافٌ مَّا قَدْ مَرَّ
وَمَنْ أَجَارَ فِي الطَّلَاقِ اسْتَشْنَى
وَذَاكَ مَعَ تَعَدُّدِ الطَّلَاقَاتِ
كَأَنَّ طَالِقَ ثَلَاثًا إِلَّا
أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ مَا يَقْبَلُ
فَاتَّحَدَ الْإِسْمُ وَأَمَّا الْمَعْنَى
وَعَلَطُ الْأَفْهَامِ مِنْ ذَا الْبَابِ
وَبِاخْتِلَافِ الْإِصْطِلَاحِ يَقَعُ
فَنَسْأَلُ اللَّهَ ثَبَاتَ الْقَدَمِ

يَكُونُ الْأَسْتِثْنَاءُ فِيهَا آتِي
وَاحِدَةً فَلَا اسْتِثْنَاءَ حَلًّا
وَهُوَ بِالْأَسْتِثْنَاءِ اسْمًا يُعْهَدُ
مُخْتَلِفٌ وَقَدْ أَحَارَ الذُّهْنُ
يُفَوِّتُ عَدَّهُ عَنِ الْحِسَابِ
فِي الْوَهْمِ مَنْ يَظُنُّ أَنْ لَا يَقَعُ
وَنَسْأَلُ الْمَتَانَ حِفْظَ الْقَلَمِ

باب الخلع

الْخُلْعُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ زَوْجَتِهِ
وَهُوَ مَعَ الْفِدَاءِ وَالْبُرَّانِ
وَلَاخْتِلَافِ الْأَعْتِبَارِ اخْتَلَفَا
لَوْ قَعَدَا فِي مَجْلِسٍ وَاتَّفَقَا
دَلَالَةُ الْحَالِ عَلَى الْمَعْنَى
وَمِثْلُهُ شِرَاؤُهَا الطَّلَاقَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَى أَبْوَهَا
فَقِيلَ خُلْعٌ وَأُنَاسٌ قَالُوا

عَنْ نَفْسِهَا غُرْمًا عَلَى رَغْبَتِهِ
مُخْتَلِفَاتِ اللَّفْظِ لَا الْمَعْنَى
تَغْيِيرُهُمْ وَالْقَصْدُ مِنْهَا عُرْفًا
يَتَّبْتُ لَوْ قَدْ غَلَطَا إِذْ نَطَقَا
أَدُلُّ مِنْ دَلَالَةِ اللِّسَانِ
مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ لَهُ اتِّفَاقًا
طَلَّاقَهَا فَالْخُلْعُ أَصْحَبُوهَا
لَيْسَ بِخُلْعٍ وَهُوَ الْمَقَالُ

إِلَّا إِذَا كَانَ بِأَمْرِهَا اشْتَرَى
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ
كَذَاكَ إِنْ كَانَتْ صَبِيَّةً فَمَا
تَرْوِيجُهُ يَمْضِي وَمَهْمَا خَالَعًا
وَإِنْ تَكُنْ بِنَفْسِهَا تَوَلَّتْ
لِأَنَّ فِعْلَهَا يُرَدُّ دُونَهُ
وَقِيلَ هَذَا الْخُلْعُ مَوْقُوفٌ إِلَى
وَالْخُلْفُ فِي مُرَاهِقٍ هَلْ يَمْضِي
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ دَفَعْتَهُ يَوْمًا
فَقِيلَ خُلْعٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ
وَيُسْتَحَبُّ الْخُلْعُ بَعْدَ الطَّهْرِ
وَإِنْ يَكُنْ خَالَعَهَا فِي مَرَضٍ (٣)
وَمَاتَ قِيلَ إِنَّهَا تَعْتَدُّ
وَقِيلَ عِدَّةُ الْوَفَاةِ تَلْزَمُ

فَإِنَّهُ كَنَفْسِهَا حِينَ شَرَى
وَإِنَّمَا الْأَوَّلُ عِنْدِي أَثْبَتُ
يَصْنَعُهُ الْوَالِدُ كَانَ مُحْكَمًا
يَجْرِي (١) وَكُلُّ مَا يَكُونُ صَانِعًا
ذَلِكَ قِيلَ تَخْرُجُنَّ بِطَلْقَةٍ
فَذَلِكَ الصَّدَاقُ يُلْزِمُونَهُ
بُلُوغَهَا تَتِمُّهُ أَوْلَا فَلَا
كَبَالِغٍ وَقِيلَ لَيْسَ يَمْضِي
عَنْ بُضْعِهَا (٢) فَتَالِ مِنْهَا غُرْمًا
لَيْسَ بِخُلْعٍ هَكَذَا يَرُودُهُ
مِنْ حَيْضِهَا قَبْلَ جَمَاعٍ يَجْرِي
بِمَطْلَبٍ مِنْهَا وَبِالْمَهْرِ رَضَى
كَمِثْلٍ مَنْ قَدْ طُلِّقَتْ تَعْدُّ
لِأَنَّ ذَاكَ الْخُلْعَ لَيْسَ يَلْزَمُ

(١) «يجري» بالراء المهملة ، وفي أكثر النسخ بالزاي من الإجزاء والأول أظهر .
(٢) «البضع» بضم الضاد ؛ الجماع والمراد أنها إذا اعطته عَوْضًا من المال على أن يترك جماعها يوما أو أياما ، فقيل : إن ذلك خُلْعٌ ، والراجح ما صححه المصنف رحمه الله ، أنه ليس بخلع إلا إذا كان لمدة أربعة أشهر فما فوقها ، وامتنع عن جماعها من أجل العَوْضِ فإنها تبين منه قِيَاسًا على الإيلاء لاتحاد العلة ، وهي الامتناع عن الجماع هكذا عندى ، والله أعلم .
(٣) قوله : «في مَرَضٍ» أي وهو مريض ، ولكن كان بمطلب منها ، فالظاهر أن الخلع صحيح لأن التصرف في المهر إنما كان منها ، وهي صحيحة جائزة التصرف ، أما إذا كانت هي المريضة فخالعته بمهرها على أن يُطْلَقَهَا فهذا هنا يكون الطلاق واقعا ، ويبقى المهر عليه ، لأنها ممنوعة التصرف إذا كان ذلك منها في مرض مانع من التصرف ، وهل هو يرثها أم هو طلاق بائن أحسب أن فيه اختلافًا والله أعلم .

وَذَاكَ مِنْ تَصَرُّفِ الْمَرِيضِ كَذَاكَ إِنْ خَالَعَهَا السَّكَرَانُ
فَفِي وَقُوعِهِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ فَقَائِلٌ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ
وَقَائِلٌ بِأَنَّهُ يَكُونُ أَوْ الصَّبِيِّ فَهُنَاكَ يَمْتَنِعُ
وَحُكْمُهُ مِثْلُ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ وَهُوَ مَقَالٌ لِفَتَى عَبَّاسٍ
لَوْ كَانَ قَدْ خَالَعَهَا مِرَارًا وَبِالثَّلَاثِ لَا يُقَيَّدُ نَا
وَكُلُّ مَنْ يَجْعَلُهُ طَلَاقًا وَاللَّهُ رَبِّي ذَكَرَ الْفِدَاءَ
وَهُوَ دَلِيلُ أَهْلِ هَذَا الْقَوْلِ وَالْمُتَأَخِّرُونَ صَحَّحُوهُ
بَنَوْا عَلَيْهِ أَكْثَرَ الْفَتَاوِي وَسَكَّنُوا (٢) عَنِ الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
وَالْبَحْرِ مِثْلُ اسْمِهِ قَدْ جَمَعَا

قَدْ قِيلَ بِالتَّصْحِيحِ وَالتَّمْرِضِ أَوْ مُكْرَةً جَبَرَهُ السُّلْطَانُ
كُلُّ بَمَا بَانَ لَهُ تَكَلَّمَا إِذْ لَمْ يَكُنْ عَنِ اخْتِيَارٍ يَثْبُتُ (١)
إِلَّا إِذَا خَالَعَهَا الْمَجْنُونُ إِذْ سَبَبُ التَّكْلِيفِ عَنْهُمَا رُفِعَ
وَقِيلَ فَسَخَّ لِلنِّكَاحِ الْبَائِنِ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ النَّبْرَاسِ
يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمَا جَهَارًا عَنْدَهُمْ كَمَنْ يُطَلَّقَا
فِبِالثَّلَاثِ قَيَّدَ الْإِطْلَاقَا فِي آيَةِ الطَّلَاقِ نَصًّا جَاءَ
مُسْتَبْطَأً مِنْ مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ وَاعْتَمَدُوهُ حِينَ رَجَّحُوهُ
وَجَعَلُوهُ لِلْفُرُوعِ حَاوِي وَهُوَ مِنَ الصَّحِّحَةِ أَعْلَى مَنْزِلٍ
عِلْمًا وَجَابِرٌ لَذَاكَ قَدْ وَعَى

(١) «ينبت»: بالنون أى يحدث مأخوذ من نبت الزرع وهو ظهور بعد عدم .

(٢) «وسكَّنوا»: أى سكَّنوا عن القول بأن الخلع فسخ .

«فائده» يظهر ثمة الخلاف فى الخلع أهو فسخ أو طلاق فيما إذا خالعه ثلاث مرات
فعلى القول بأنه فسخ فله أن يتزوجها تزويجاً جديداً ، وعلى القول بأنه طلاق فليس له ذلك
حتى تنكح زوجاً غيره .

مَا حَالَةُ الْأَفْهَامِ مَعَ أَفْهَامِهِمْ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالطَّلَاقِ
فَالْفَسْخُ إِخْرَاجُ كَأَن لَّمْ يَكُنْ
تَبْقَى بَقِيَّةٌ مَعَ الطَّلَاقِ
وَلَا كَذَلِكَ عِنْدَ هَذَا الْفَسْخِ
وَمَا لِرُزُوجِهَا إِلَيْهَا مَرْجِعُ
وَإِنْ يَكُنْ عَنْ إِذْنِهَا (١) يُخْتَلَفُ
وَمَنْهَجُ التَّجْدِيدِ عِنْدِي أَسْلَمُ
لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ فَسْخًا فَهُوَ فِي
وَإِنْ يَكُنْ مِنَ الطَّلَاقِ فَهُوَ مِنْ
وَأَنَّهَا بِنَفْسِهَا لِأَمْلِكُ
وَالْخُلْعُ يَعْقُبُ الطَّلَاقَ الرَّجْعِي
لَأَنَّ فِي الرَّجْعِيِّ مِنْ طَلَاقِهِ
لِذَاكَ إِنْ خَالَعَهَا يُقَالُ
وَإِنْ يَكُنْ طَلَّقَهَا وَسَتَرَا
كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الْمَهْرَ
وَمَالَهَا مِنْ غَيْرِ طَيْبِ الْأَنْفُسِ
لَا يَجِبُ الْإِنْفَاقُ لِلْمُخْتَلَعَةِ

لَا يَبْلُغُ الْعَقْلُ إِلَى مَرَامِهِمْ
يَعْرِفُهُ مَنْ لِلْمَعَالِي رَاقِي
وَذَا الطَّلَاقُ حُلٌّ ذَا الْمُعَيَّنِ
تَابِعَةٌ لِرُزُوجِهَا الْمِطْلَاقِ (٣)
فَحَالَةُ الْفَسْخِ كَحَالِ النَّسْخِ
كَرْهًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ حِينَ يَخْلَعُ
فِيهِ وَعِنْدِي لِلرُّجُوعِ ضَعْفُ
إِنْ شَاءَهَا وَهُوَ السَّبِيلُ الْأَقْوَمُ
أَوْجَ مِنْ الظُّهُورِ غَيْرُ مُحْتَفِي
طَلَاقِهَا الْبَائِنِ حَتْمًا فَاسْتَبْنِ
فَلَيْسَ لِلرَّجْعَةِ ثُمَّ مَسْلَكُ
وَلَا يَجِي الطَّلَاقُ بَعْدَ الْخُلْعِ
بَقَاءُ الْأَعْتِدَادِ فِي وَثَاقِهِ
أَخَذَ الْفِدَا مِنْهَا لَهُ حَلَالُ
وَاحْتَلَعَتْ مِنْهُ بِمَا قَدْ أَمَّهَرَا
لَأَنَّهُ خَادَعَهَا وَغَرَّهَا
لَيْسَ يَطِيبُ كَيْفَ بِالتَّدْلُسِ
إِلَّا لِحَامِلٍ إِلَى أَنْ تُضَعَّ

(٣) «المطلاق» : الرجل غير الحازم .

(١) قوله : «وإن يكن عن إذن» اعلم أن القول بأن له مراجعة المختلعة بإذنها دون إذن ولينها كان معتمد المتأخرين من علماء عمان ، ولكن العمل في زماننا على القول بتجديد النكاح لأنه أصح وأسلم كما أشار إليه الناظم رحمه الله .

وَلَا لَهَا إِرْثٌ إِذَا مَامَتَا
وَلَا يَجُوزُ الْأُحْدُ لِلصَّدَاقِ
لِأَنَّ ذَاكَ أُحْدَهُ بُهْتَانٌ
لَكِنْ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمُشَاقِقَةُ
وَإِنْ تَكُنْ خَافَتْ مِنَ الْعِصْيَانِ
فَائِلَهَا تَسْلُمُ مِنْ أَنْ تَأْتِمَا
وَذَاكَ خَوْفُهَا بَأْنَ لَا تَقْدِرَا
وَامْرَأَةٌ مِنْ زَوْجِهَا تَحْتَلِعُ
يَلْزِمُهُ رَدُّ الَّذِي قَدْ عَيَّنَهُ
وَحُلْعُهَا مَاضٍ وَهِيَ أَمْلَكُ
كَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا مَا احْتَلَعَتْ
وَإِنْ تَكُنْ تَبَرَّأَتْ لِأَجْلِ
لَأَنَّهَا حَرَتْ لَهُ وَيَأْتِي
إِلَّا إِذَا مَاقَصَدَ الضَّرَّارَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَانَ مِنْهُ ضَرَرُ
يُخَفِّفْنَ عَنْهَا وَيَدْفَعُ الضَّرَرَ
وَفِدْيَةُ الْمَرْأَةِ بَعْضُ مَنْعَا
وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ الْكِتَابِ
فَائِلُهُ صَحَّ عَنْ اخْتَارِ
وَبَعْضُهُمْ أَجَازَهَا وَقَدَّرَا

وَأِرْثُهُ مِنْهَا كَذَلِكَ فَأَيُّ
مِنْ زَوْجَةٍ قَالُوا عَلَى شِقَاقِ
جَاءَ بِهِ عَنْ رَبَّنَا الْبَيَانُ
فَأُحْدَهُ حِلٌّ مِنَ الْمَنَافِقَةِ
فِيهِ لِرَبِّ الْعِزَّةِ الدِّيَانِ
كَذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ رَبِّي حَكَمَا
عَلَى الْقِيَامِ بِالْحُدُودِ فَانْظُرَا
مِنْ الْأَذَى وَمَا بِهَا يُضِيعُ
إِذَا أَقَامَتْ بِأَذَاهُ الْيَبْنَةُ
بِنَفْسِهَا وَرَدَّهَا لَا يَذْرُكُ (١)
مِنْ زَوْجِهَا لِأَجْلِ مَا قَدْ جُوعَتْ
جَمَاعَةً فَأَحْكُمُ لَهُ بِالْحِلِّ
لِحَرْتِهِ إِنْ شَاءَ أَيُّ وَقْتِ
فَقَاصِدُ الضَّرَّارِ مِمَّنْ بَارَا
بِهَا فَحُلْعُهَا هُنَاكَ يُحَجَرُ
لَا ضَرَّ فِي الْإِسْلَامِ جَاءَ فِي الْخَبَرِ
لَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَذَى قَدْ وَقَعَا
كَذَا خِلَافُ سُنَّةِ الْأَوَّابِ
ذَلِكَ فِي صَحَائِحِ الْأَخْبَارِ
ذَلِكَ بِالصَّدَاقِ لَيْسَ أَكْثَرَا

(٢) قوله : «وردها لا يذرك» أي لا يملك مراجعتها .

وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ فَوْقَ الْمَهْرِ وَالْمَانِعُونَ لَهُمُ التَّأْوِيلُ وَالْخُلْعُ إِنْ كَانَ عَلَى حَرَامٍ وَقِيلَ فِيمَنْ خَالَعَ الْحَلِيلَةَ إِنَّ لَهَا النِّقْضَ بِلَا اخْتِلَافٍ لِأَنَّهُ الْمَجْهُولُ فِي الْأَحْكَامِ

لِظَاهِرِ الْكِتَابِ دُونَ تَكْرِ لِحَبْرِ جَاءَتْ بِهِ النُّقُولُ كَانَ لَهُ شُرُوهُ (١) فِي الْأَحْكَامِ شَرْطًا عَلَى أَنْ تُرْزَقَ السَّلِيلَةُ وَلَا لَهُ نَقْضٌ عَنِ الْأَسْلَافِ وَلَوْ أَتَى بِعَدَدِ الْأَيَّامِ

باب الخيار

ثُمَّ الْخِيَارُ مِنْهُ مَا يَكُونُ وَقَدْ مَضَى بَيَانُهُ فِيمَا مَضَى وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَنْ قَصْدٍ إِلَى فِي آيَةِ الْأَخْزَابِ رَبِّي أَمَرَا فَاحْتَرَنَّهُ وَكَانَ ذَلِكَ شَرْفًا فَاللَّهُ وَالرَّسُولَ وَالْأُخْرَى مَعَا وَمَنْ لَهُ سَابِقُ حَظٍّ أَدْرَكَهُ وَمَنْ يُجَاهِدُ فِي الْإِلَهِ وَفَقَا يَانِعِمَةَ الْعَيْنِ لِمَنْ يُوَفَّقُ وَذَلِكَ أَنَّ الزَّوْجَ يَجْعَلُنَا

عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَلَهُ فُنُونُ فِيمَا عَلَى الْعَقْدِ الصَّحِيحِ عَرَصًا تَحْيِيرَهَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ تَزَلَا مُحَمَّداً نِسَاءَهُ يُخَيَّرَا لَهُنَّ حَيْثُ لَمْ يُرْذَنْ الْأَضْعَفَا أَثَرْنَ حَيْثُ قَدْ تَرَكْنَ الطَّمَعَا فَضْلاً وَذَلِكَ أَنْ يُصِيبَ مَسْلَكَهُ إِلَى رِضَاهُ وَارْتَقَى حَيْثُ ارْتَقَى لِذَلِكَ وَاللَّهُ هُوَ الْمُؤَفَّقُ لَهَا الْخِيَارَ كَيْفَ تُنْظَرُنَا

(١) «الشُّرُوهُ» فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ عُثْمَانَ : هُوَ بِمَعْنَى الْمَثَلِ . يَقُولُ : هَذَا الشَّيْءُ شُرُوهِي كَذَا

تُخْتَارُهُ أَوْ نَفْسَهَا فَإِنْ تَكُنْ
وَذَاكَ حَالَهَا الَّذِي تَقَدَّمَ
وَأَنْ تَكُنْ لِنَفْسِهَا تُخْتَارُ
تَكُونُ بَائِنًا وَقِيلَ رَجَعِي
أَرَاهُ فَسَخًا (٢) لِلنِّكَاحِ حَيْثُمَا
وَهُوَ شَبِيهُ غَيْرِ الصَّيَّةِ
فِي شَبهِ الْخُلْعِ بِحَيْثُ جَعَلَا
لَكِنَّهُ بَغَيْرِ مَا فِدَاءِ
بِحَيْثُ نَالَتِ الْخِيَارَ بَعْدَمَا
وَذَاكَ أَنْ تَقُولَ تِلْكَ الْغِيْدُ (٣)

تُخْتَارُهُ تَبْقَى عَلَى حَالِ زُكْنٍ (١)
لِأَنَّهُ عَنْ حُكْمِهِ لَنْ يُصْرَمَا
تُخْرَجُ مِنْهُ وَهُوَ الْخِيَارُ
وَإِنِّي أَرَاهُ شَبَهُ الْخُلْعِ
حَكْمَهَا فِي فَسْخِهِ وَالتَّزْمَا
مَعْنَاهُمَا مُتَّفِقُ الْقَضِيَّةِ
ذَلِكَ لِاخْتِيَارِهَا أَنْ تَفْعَلَا
وَيُشَبَّهُ التَّغْيِيرَ لِلنِّسَاءِ
كَأَنَّ عَلَيْهَا بَابُهُ مُعْتَجِمًا
اِحْتَرَتْ نَفْسِي لَا لَهُ أَرِيدُ

بابُ الظَّهَارِ

وَجَعَلَ ظَهْرَ زَوْجِهِ عَلَيْهِ
هُوَ الظَّهَارُ وَهُوَ تَغْيِيرٌ وَرَدٌ
وَمَوْضِعُ الرُّكُوبِ فِي الْبَهَائِمِ
فَالظَّهْرُ قَدْ كَتَبَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ

كَظَهَرَ أُمَّهُ كَذَا أُخْتِيهِ
عَنْ شِدَّةِ التَّحْرِيمِ حِينَ مَا نَقَدَ
ظُهُورُهَا فَكَانَ ذَا كَاللَّازِمِ
كَي لَا يَكُونَ الْقُبْحُ فِي تَعْبِيرِهِ

(١) «زُكْنٌ» : أى غلَم .

(٢) قوله : «أَرَاهُ فَسَخًا» أقول : هو الصحيح الذى يؤيده النقل والعقل .

(٣) الْغِيْدُ : المرأة الحسناء .

فَكُلُّ مَا أَوْرَثَ هَذَا الْمَعْنَى
 مِنْ ظَهْرٍ عَمَّةٍ وَظَهْرٍ جَدَّةٍ
 وَمِثْلُهُ إِنْ قَالَ مَهْمَا جِئْتُكَ
 بَلْ هَذِهِ أَصْرَحُ فِي التَّفْصِيحِ
 وَأَصْلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْأَوَّلِ
 فَيَلْزُمُ الْمُؤْمِنَ تَرْكُ الزُّورِ
 مِنْ لُطْفِهِ سُبْحَانَهُ أَنْ جَعَلَ
 أَجَلَهُ مِنَ الشُّهُورِ أَرْبَعَةَ
 فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يُكْفِّرْنَا
 وَصَارَ وَاحِدًا مِنَ الْخُطَابِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَجْلِ
 وَمَالَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكْفِرَا
 وَذَلِكَ الْمَسُّ الَّذِي قَدْ ذَكَرَا
 وَمَسَّهَا فِي سَائِرِ الْجَنْبِ فَلَا
 وَلَا يَمَسُّ الْفَرْجَ مِنْهَا وَيَرَى
 وَأَنَّهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَمَنْ
 فَوْقَتُهُ الَّذِي لَهُ قَدْ أَنْظَرَا
 مِنْ هَاهُنَا لَيْسَ عَلَيْهَا بَعْدَهُ
 كَذَاكَ أَيْضًا أَجَلَ الْإِيلَاءِ

فَهُوَ ظَهَارٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ يُعْنَى
 وَنَحْوَهُ كُلُّ طَوِيلِ الْحُرْمَةِ
 أَكُونُ آتِيًا لِأُمِّي فَأَتُرْكِي
 فَهِيَ مَعَ الظَّهَارِ كَالصَّرِيحِ
 وَوَصَفُهُ بِالزُّورِ فِي الذِّكْرِ نَزْلٌ
 وَيَتَذَارَكُنَّ بِالتَّكْفِيرِ
 كَفَّارَةً وَأَمَدًا مُوجَّهًا
 لَعَلَّهُ يَذْكُرَنَّ مَرْبَعَهُ (١)
 بَأْتِ بِذَاكَ عَنْهُ فَاسْمَعْنَا
 فِي أَخْذِهَا إِنْ كَانَ غَيْرَ أَبِي
 كَفَرَ عَادَ فِي الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ
 يَطَّأَهَا فَتَحْرُمَنْ إِذَا جَرَى
 فِي مُحْكَمِ الْكِتَابِ حِينَ فَسَّرَا
 بِأَسَرَّ بِهِ فَإِنَّهُ قَدْ حُلِّلَا
 بَعْضُ بَأْنٍ مَسَّهُ لَمْ يُحْجَرَا
 قَدْ طُلِّقَتْ رَجْعِيَّةٌ لِمَنْ فِطِنُ
 يَكُونُ عِدَّةٌ لَهَا مُقَسَّدَرَا
 مِنْ أَجْلِ يَلْزُمُ أَنْ تَعْتَدَهُ
 فَالْحُكْمُ فِيهِمَا عَلَى سَوَاءٍ

(١) المربع : المنزل وأصله المنزل الذي ينزل فيه وقت الربيع . وقد كتني به هنا عن المرأة التي ظاهر منها .

وَأَجَلَ الظَّهَارِ فِي الْإِمَاءِ
لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ حَتْمًا وَلَا
لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي قَدْ سَمِعَ
فَأَفْهَمَ التَّخْصِصَ بِالْحَرَائِرِ
إِذْ لَمْ تَكُنْ تُسَمَّى بِالنِّسَاءِ
فَإِنْ أُضِيفَتْ النِّسَاءُ إِلَيْنَا
مِنْ هَاهُنَا الزَّوْجَةُ لَوْ كَانَتْ أُمُّهُ
وَالْحُكْمُ فِي الْإِيلَاءِ كَالظَّهَارِ
لَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ ذَكَرَهُ
فَذَا الدَّلِيلُ عَيْنُ مَا تَقَدَّمَ
وَحَيْثُ شَارَكَ الظَّهَارُ الْإِيلَاءَ
وَمَا حَوَى أَيْضًا مِنَ الْخِطَابِ
فَجَعَلُوا الْبَائِنِينَ فِي تَرْجَمَةٍ
فَذَاكَ بَابٌ مُفْرَدٌ وَهَذَا
مَعَ أَنَّهُ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ
يَفْهَمُ ذَاكَ كُلُّ مَنْ أَتَقَنَ مَا
وَمَنْ يَقُلْ كَأَمِّهِ فِي الْمَنْزِلَةِ
لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّحْرِيمَ

مِثْلُ الْحَرَائِرِ مِنَ النِّسَاءِ
ظَهَارٌ فِي سَرِيَّةٍ قَدْ جُعِلَ
يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ رُفِعَ
وَمَا الْإِمَاءُ مِثْلَهَا فِي الظَّاهِرِ
مَعَ الْإِضَافَةِ لَهُؤُلَاءِ
أَزْوَاجُنَا يُرَادُ دُونَهُنَّ
تَدْخُلُ فِي أَحْكَامِهَا الْمُقَدَّمَةِ
لَا يُوْجَدُ الْإِيلَاءُ فِي السَّرَارِيِّ
يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ فِي الْبَقَرَةِ (١)
يَفْهَمُهُ مَنْ لِلْمَعَانِي أَحْكَمَا
فِي هَذِهِ وَمَا حَوَى التَّاجِيلَ
لَمْ يَفْرِزُوهُمَا لَدَى الْأَبْوَابِ
وَإِنَّمَا أَفْرَدْتُهُ لِنَكْتَسَةِ
بَابٌ فَبَانَ جَعْلُهُ أَفْلَازًا (٢)
لَا يَتَشَارَكَانِ فِي أَحْوَالِ
حَوَى مِنَ الْبَائِنِينَ عِلْمًا فَأَفْهَمَا
فَلَا ظَهَارَ عِنْدَنَا فِي الْمَسْأَلَةِ
بِهِ وَلَكِنْ قَصَدَ التَّكْرِيمَ

(١) البقرة : أي في سورة البقرة .

(٢) أصل الأفلاذ القطع واحدها فلذة أي قطعة . أي فبان جعله متفرقا كتفريق الأولاد بعضها عن بعض .

وَهُوَ مَقَالٌ مُحْطَرٌّ وَالْأَسْلَمُ
 ظَهَارُ ذَاتِ الزَّوْجِ مِنْ حَلِيلِهَا
 لَكِنَّهَا لَيْسَ عَلَيْهَا وَقْتُ
 وَإِنَّمَا تُلْزَمُهَا الْكَفَّارَةُ
 فَقَوْلُهَا أَنْتَ عَلَيَّ كَأَبِي
 وَاللَّهُ قَدْ أَوْجَبَ أَنْ يُكْفَرَا
 فَمُوجِبُ التَّكْفِيرِ نَفْسُ الزَّوْرِ
 فَذَا هُوَ الْأَصْلُ لِهَذِي الْمَسْئَلَةِ
 إِذِ الظَّهَارُ لَيْسَ لِلنِّسَاءِ
 فَالْخُلْعُ وَالطَّلَاقُ وَالظَّهَارُ
 وَهَكَذَا الْإِيْلَاءُ فَافْهَمْنَا
 وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ فِي ذَا أَثَرُ
 وَبِالرِّجَالِ قَصْدُ الْخِطَابِ
 وَلَيْسَ لِلْقِيَاسِ ثُمَّ مَدْخُلُ
 لِأَنَّمَا الْعَوْدُ إِلَيْهَا مُوجِبُ
 لَوْ لَمْ يَكُنْ أَرَادَ يَرْجِعْنَا
 ثُمَّ يَعُودُونَ لَمَا قَدْ قَالُوا
 سِوَاهُ فِيمَا يَسَعُ التَّكْلُمُ
 يُلْزَمُهَا كَفَّارَةٌ فِي قِيلِهَا
 وَوُطِئَ لَهَا فَلَا يَنْسَبُ
 لِأَجْلِ ذَاكَ الزَّوْرُ فِي الْعِبَارَةِ
 كَقَوْلِهِ كَأَمِّهِ فِي الْكَذِبِ
 عَلَيْهِ حِينَ بِالْمَقَالِ زَوْرًا
 فَيُوجِبُ الْمَقَالُ لِلتَّكْفِيرِ
 لَكِنِّي فِيمَا أَرَاهَا مُشْكِلَةً
 لَكِنَّهُ يَخْصُ هَؤُلَاءِ
 يَخْصُ بِالرِّجَالِ وَالْخِيَارُ
 لِأَنَّهَا لِلْعَقْدِ تَتَّبَعْنَا
 فَلَا أَقُولُ أَنَّهَا تُكْفَرُ
 فِي حُكْمِ ذَاكَ وَهُوَ الصَّوَابُ
 وَإِنْ يَكُنْ قَالُوا بِهِ وَعَوَّلُوا
 لِذَاكَ لَا مَقَالُهُ إِذْ يَكْذِبُ
 لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُكْفَرْنَا (١)
 بِهِذِهِ يَرْتَفِعُ الْجِدَالُ

(١) أنظروا إلى هذا التحقيق الكاشف فليدركه من علامة سباق .

فصل كفارة الظهار

وَاللَّهُ قَدْ فَصَّلَ فِي الْقُرْآنِ
فَأَوْجَبَ الْعِتْقَ لِمَنْ قَدْ وَجَدَا
وَبَعْدَهُ إِطْعَامُ سِتِّينَ فَتًى
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَصُومُ
يَمْنَحُهُمْ بِأَكْلَتَيْنِ فَأَعْلَمَا
وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَا
وَالْأَرْزُ ثَلَاثُ الصَّاعِ لِلْمَسْكِينِ
يَجْعَلُهُ فِي فَقَرَاءِ بَلَدِهِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَكْمُلَنَّ الْعَدْدُ
وَهُوَ مِنَ الْمُنْدُوبِ لِأَسْوَاهُ
وَالصَّوْمُ شَهْرَانِ بِلَا انْفِصَالٍ
وَصَائِمُ التَّكْفِيرِ لِلظَّهَارِ
لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ لَا يُسَافِرُ
وَذَاكَ خَوْفُ الْفَصْلِ وَالتَّابِعِ
وَالْعِتْقُ وَهُوَ أَوَّلُ الْخِصَالِ
فَإِنْ يَكُنْ يَمْلِكُ عَبْدًا أَعْتَقَهُ
بِفَضْلَةِ الْمَالِ عَنِ الْعِيَالِ
وَرَجُلٌ كَانَ لَهُ إِمَاءُ

كَفَّارَةُ الظَّهَارِ بِالتَّيْسَانِ
وَالصَّوْمُ بَعْدَهُ لِمَنْ لَمْ يَجِدَا
مِنَ الْمَسَاكِينِ بِمَقْدَارِ أَتَى
يَلْزَمُهُ إِطْعَامُهُ الْمَعْلُومُ
فِي يَوْمِهِمْ إِذَا أَرَادَ يُطْعِمَا
بُرًّا فَلِلْإِثْنَيْنِ صَاعٌ مُطْلَقًا
وَذَاكَ عَنْدَهُمْ عَنْ أَكْلَتَيْنِ
فَهُمْ أَحَقُّ بِجَمِيلِ مَدَدَةٍ
وَفَاءُهُ (١) مِنْ جِيرَانِهِ لَا يَبْعُدُ
فَلْيَجْزِهِ فِي غَيْرِ مَا حَاذَاهُ
يَلْزَمُ مَنْ كَانَ فَقِيرَ الْحَالِ
لَيْسَ لَهُ الْأَفْطَارُ بِالنَّهَارِ
صَائِمُهَا وَهُوَ مَقَالٌ شَاهِرُ
شَرْطٌ وَمَا لِشَرْطِهِ مُدَافِعُ
يَلْزَمُ مَنْ كَانَ غَنِيَّ الْمَالِ
أَوْ اشْتَرَى مِنْ مَالِهِ وَأُطْلِقَهُ
يَتَنَاعَهُ لَوْ بِالثَّمِينِ الْعَالِي
وَالْتَحُلُّ وَالْأَرْضُ مَعًا وَالْمَاءُ

(١) قوله : «وَفَاءُهُ» من جيرانه أي من فقراء أهل بلد أقرب إليه .

وَدَيْنُهُ يَسْتَهْلِكُ الْجَمِيعَا
لَأَنَّ دَيْنَ النَّاسِ أَوْلَى وَأَحَقُّ
وَمَنْ لَهُ سَرِيَّةٌ يَطَاهَا
فَقِيلَ يُجْزِيهِ الصَّيَّامُ عَنْهَا
وَزَاهِرُ الْكِتَابِ يُوجِبُنَا
وَوَاجِدُ اللَّعْتِ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ
وَبَعْدَ أَنْ يُتِمَّ صَوْمَهُ فَمَا
وَمُعْتَقٌ نَصْفًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ
وَقِيلَ بَلْ يَجْزِيهِ إِذَا يَلْزَمُهُ
وَأَخِرُ الْقَوْلَيْنِ قِيلَ أَكْثَرُ
لَأَنَّ مَنْ اعْتَقَ نِصْفَهُ بِلَا
لَأَنَّهُ عَلَى الشَّرِيكِ قَدْ عَدَا
كَدِيَّةَ الْمَقْتُولِ بَعْدَ الْقَتْلِ
وَعَتَقَ مَنْ دُبَّرَ لَيْسَ يَكْفِي
وَهَكَذَا شِرَاءٌ مَنْ قَدْ دُبِّرَا (١)
وَذَلِكَ قَوْلُ مَا نَعِيَ الرُّجُوعَ
وَإِنْ تُجَوِّزَ الرُّجُوعَ فِيهِ
وَمَنْ يَكُنْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فَلَا
وَمَنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ فَوَلَدًا

فَلَا عَلَيْهِ الْعِتْقُ كُنْ سَمِيعَا
أَنْ يُقْضَى أَوَّلًا لِأَنَّهُ سَبَقُ
فِي بَيْتِهِ لَيْسَ لَهُ سِوَاهَا
وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ يُعْتَقْنَهَا
هَذَا الْأَخِيرَ وَيُؤَيِّدُنَا
صِيَامُهُ يُعْتَقُهُ وَيَلْتَزِمُ
عَلَيْهِ عِتْقُ لَوْ أَصَابَ مَعْنَمَا
عَنِ الظَّهَارِ لَيْسَ يَجْزِي عِنْدِي
سَهْمُ شَرِيكِهِ لَهُ يَغْرُمُهُ
لَكِنَّمَا الْأَوَّلُ عِنْدِي أَظْهَرُ
رَأْيِ شَرِيكِهِ أَرَاهُ بَدَلًا
وَالْغَرْمُ جَبْرٌ لَا يُزِيلُ الْإِعْتِدَا
كَيْفَ يَكُونُ مُجْزِيًا لِفِعْلٍ
إِذَا لَيْسَ بِالْكَامِلِ عِنْدَ الْوَصْفِ
لِلْعِتْقِ لَا يَجْزِي عَلَى مَا ذُكِرَا
لَأَنَّ بَيْعَهُ مِنَ الْمَمْنُوعِ
فَهَا هُنَا يُقَالُ بَلْ يَكْفِيهِ
يُعْتَقُهُ عَنْ لَازِمِ تَحْمَلَا
قَبْلَ مُضِيِّ الْأَجْلِ (٢) اللَّهُ حُدَّدَا

(١) قوله : «دُبِّرَا» أى جعل مدبرا وهو العبد الذى علق اعتاقه بموت سيده .

(٢) وفى نسخة (العدد)

فَإِنَّهُ يَنْفَعُهُ لَكِنْ لَزِمَ
وَأَنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ تَنَفُّلاً
وَأِنْ يَكُنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَظَهَرَ
فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يُعْتِقَنَّ أَصْلًا
وَهَكَذَا إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا بِمَا
لَأَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدَ الْغَيْرِ
وَلْيَتَحَرَّ كَامِلَ الْأَعْضَاءِ
فَلَيْسَ يُجْزَى عِتْقُهُ لِلْمُقْعَدِ
وَلَا لِمَجْنُونٍ وَلَا مَجْذُومٍ
وَلَا لِأَعْمَى وَأَجِيزِ الْأَعْوَرِ
كَذَلِكَ (٣) الْأَصَمُّ إِنْ الصَّمَمُ
وَالْخُلْفُ فِي الْأَقْلَفِ مَهْمَا أُعْتِقَا
وَأَنَّهُ مَتَّهَمُ الْإِيمَانِ
وَالْخُلْفُ هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِيمَانُ
وَأَيُّهَا فِي الذِّكْرِ جَاءَتْ مُطْلَقَةً
لَوْ كَانَ مُشْرِكًا سَلِيمَ الْحَالِ

إِطْعَامُهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَحْتَلِمَ
فَالْخُلْفُ (١) فِي إِطْعَامِهِ قَدْ نُقِلَ
بَأَنَّهُ مِنْ قَبْلِ حُرِّ مُقْتَهَرٍ
عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْنِفَنَّ الْفِعْلَ
يَحْرُمُ وَهُوَ كَالرَّبَا فَلْتَعَلَّمَا
فَلَمْ يَزِدْهُ غَيْرَ نَفْسِ الضَّيْرِ
فَهُوَ الَّذِي يُوصَفُ بِالْإِجْرَاءِ
وَلَا لِأَعْرَجٍ وَمَقْطُوعِ الْيَدِ
وَلَا لِمَجْبُوبٍ (٢) وَلَا مَصْلُومٍ
وَهُوَ الَّذِي يَفْرِدُ عَيْنَ يَنْظُرٍ
لَا يَمْنَعَنَّ الْأَكْتِسَابَ فَأَعْلَمَا
لَأَنَّهُ مُخَالِفٌ أَهْلَ التَّقَى
عِنْدَهُمْ بِالتَّرْكِ لِلْخِتَانِ
فِي مُعْتَقِ الظَّهَارِ قَدْ أَبَاؤُوا
فَتَقْتَضِي الْإِجْرَاءَ مِمَّنْ أَعْتَقَهُ
وَالْوَصْفُ بِالْإِيمَانِ لِلْكَمَالِ

(١) قوله : «فالخلف في إطعامه» أى في وجوب إطعامه عليه ففعل عليه إطعامه إلى أن يبلغ وهو الصحيح ، وقيل لا يلزمه بل على بيت مال المسلمين .

(٢) المجبوب هو المقطوع الذكر والمصلوم هو مقطوع الاذن . أبو اسحاق .

(٣) قوله : «كذلك» أى وكذلك يُجْزَى عتق الأصم .

باب الإيلاء

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْيَمِينِ يُقَالُ آلَى إِنْ يَكُنْ قَدْ حَلَفَا دَلِيلُهُ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ غَنِيتٌ بِالْإِمَاءِ السَّرِيَّاتِ وَبِقِيَاسِ ظَاهِرٍ قَدْ أَلْحَقُوا كَقَوْلِهِ إِنْ لَمْ أُسِرْ لِلْمَسْجِدِ كَذَا إِذَا لَمْ وَكَذَا إِنْ وَإِذَا وَضَبُّوا ذَلِكَ فَلْيُرَاعَا وَمَنْ تَكُنْ زَوْجَتُهُ فِي قَرْيَةٍ فَإِنْ وَفَا بِمَا قَدْ حَلَفَا قِيلَ تَبِينُ زَوْجُهُ إِذْ فِيهِ وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَطَ وَفِي كِلَا الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي نَظَرٌ لَاثِمًا الْإِيْلَاءُ فِي الْقُرْآنِ لَوْ كَانَ فِي الشَّرْطِ عَلَيْهِ سَكْنَى تَشْرُكُ شَرْطَهَا لِمَا أَرَادَا فَهُوَ بِذَلِكَ الْحَالِ قَدْ بَرَّ الْقَسَمَ

مِنْ زَوْجَةٍ لِذَلِكَ التَّمَكِينِ بِاللَّهِ لَا يَقْرُبُ مِنْهَا فَاعْرِفَا وَلَا كَذَاكَ الْحُكْمُ فِي إِمَائِهِمْ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالزَّوْجَاتِ بِهَا حُرُوفًا تَذَرِي فِيمَا نَمَقُوا فَأَنْتِ مَتْنِي طَالِقٌ فَلْتُبْعِدِي حِينَ اقْتَضَى مَنَعُ الْجَمَاعِ مِثْلُ ذَا كُلِّ يَمِينٍ مَنَعَتْ جَمَاعًا فَأَلْ (١) لَا يَدْخُلُهَا لِنُكْتَةٍ إِلَى تَمَامِ الْأَجَلِ الَّذِي عُرِفَا إِيْلَاؤُهُ عَنْهَا بِمَا يُخْفِيهِ لَهَا سَكُونًا وَبِهِ قَدْ ارْتَبَطَ وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ بِذَلِكَ الْأَثَرُ عَنِ النِّسَاءِ لَا عَنِ الْبُلْدَانِ يُمَكِّنُهُ إِثْبَاتُهَا لِمَعْنَى أَوْ ثَابِتُهُ لِيَبْلُغَ الْمُرَادَا وَنَالَ مِنْهَا مَا أَرَادَ وَالتَّزَمَ

(١) «فال» أى فإلى حذف ألفها تخفيفاً .

فَإِنْ عَرَفْتَ ذَلِكَ التَّأْوِيلَ وَإِنْ يَكُنْ مُكْنِيًّا عَنْ زَوْجَتِهِ إِذِ الْكُنَايَاثُ مِنَ الْكَلَامِ وَعَلَّ مَنْ قَالَ بِمَا تَقَدَّمَ وَشَاهِدُ الْحَالِ دَلِيلُ قَاضِي وَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ أَخِذِهَا حَلْفٌ فَقِيلَ بِالْأَخِذِ لَهَا يَلْزَمُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَبِهِ قَدْ جَاءَ فَاتُّهُ قَدْ قَالَ لَا ظَهَارًا وَإِنَّمَا الْإِيْلَاءُ فِي ذَا الْمَعْنَى وَأَجَلَ الْإِيْلَاءِ فِي الْقُرْآنِ يُمَهِّلُ فِيهَا عَلَيْهِ يَذْكُرُ تَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَهُوَ مَصَدَّقٌ إِذَا مَا قَالَا وَإِنْ يَقُلْ إِنْ لَمْ أَسِرْ صَحَارًا فَإِنْ يَسِرْ مِنْ قَبْلِ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ وَنِصْفُهَا قَدْ قِيلَ فِي الْإِمَاءِ وَهُوَ مِنَ الْعُمُومِ فِي الْأَسَاسِ وَمُقْتَضَى الْعُمُومِ هُوَ الْأَكْثَرُ وَبَعْدَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ ذَلِكَ الْأَمَدِ وَصَارَ زَوْجُهَا مِنَ الْخُطَابِ

أَخْرَجَتْهَا عَنْ حُكْمِ هَذَا الْإِيْلَاءِ بِدَارِهَا فَحُكْمُهَا لِنَيْتِهِ صَنَفٌ يَحُوزُ الشَّطْرَ فِي الْأَحْكَامِ رَأَاهُ قَدْ أَرَادَ هَذَا فَاعْلَمَا فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَلُومَ الْمَاضِي لَا يَأْتِيْنَهَا فِيهِ يُخْتَلَفُ إِيْلَاؤُهُ وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ مَعْنَى الْحَدِيثِ فَاتُّرِكَ الْمِرَاءُ قَبْلَ النِّكَاحِ فَانْتَفَى جَهَارًا مِثْلُ الظَّهَارِ وَبِهِ يُنْشَى أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرِ الزَّمَانِ فَيَرْجَعْنَ لَوَطْئِهَا وَيَشْكُرُ وَقَدْ مَضَى فِي ذِكْرِهَا تَبْسِينِي كَفَرْتُ عَنْهَا فَافْهَمِ الْمَقَالَاتِ إِيْلَاؤُهُ يَنْحَطُّ حِينَ سَارَا يَنْحَطُّ عَنْهُ فَلْيُؤَافِ مَرْبَعَهُ وَقِيلَ بَلْ كَسَائِرِ السَّنَاءِ وَأَوَّلِ الْقَوْلَيْنِ بِالْقِيَاسِ وَغَيْرُهُ دَلٌّ عَلَيْهِ النَّظَرُ حَلَّ زَوَاجُهَا لِمَنْ لَهَا وَرَدَ لَا يَتَقَدَّمَنَّ عَلَى الْأَصْحَابِ

إِلَّا الَّتِي بَيَّطْنَهَا حَمْلٌ فَلَا تُخْطَبُ (١) حَتَّى يَخْرُجَنَّ مُكَمَّلًا
وَذَاكَ هُوَ الْحُكْمُ فِي الْمَسَائِلِ لِكُلِّ بَائِنٍ مِنَ الْحَوَامِلِ

باب في المفقود والغائب

إِنَّ حَوَادِثَ الزَّمَانِ جَمَّةٌ (٢) مِنْ ذَلِكَ الْغَائِبُ وَالْمَفْقُودُ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ كَانَ اجْتِمَاعُهُمْ لِشِدِّ الْحَبْلِ وَتَحْتَ أَمْرِ الْمُصْطَفَى وَرَأَيْتُهُ وَالْأَفْتَرَاقُ لِإِخْتِلَافِ الْأَهْوَا لَا تَعْرِفَتُهُ مَتَى مَا غَابَا وَفِي زَمَانٍ عُمِرَ فَقَدْ وَقَعَ فِي رَجُلٍ قَدْ أَخَذَتْهُ الْجَنُّ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبُ الْكَلَامِ فَاجْتَهَدُوا وَيَنُّوا وَوَضَّحُوا نَفَهُمْ بَعْضُهُ وَيُشْكِلُنَا وَكُلُّ حَادِثٍ فَيُعْطَى حُكْمُهُ حُكْمُهُمَا فِي كُتُبِنَا مَوْجُودُ شَيْءٌ لِضَيْقِ الْحَالِ وَالتَّقَلُّبِ وَالْأَفْتَرَاقُ مَالُهُ مِنْ أَصْلٍ كَانُوا حَرِيصِينَ عَلَى هِدَايَتِهِ نَسَلُكَ نَحْوًا (٣) وَأَخْوَكُ نَحْوًا كَذَلِكَ لَا تَذَرِيهِ حِينَ أَبِي أَوَّلَ ذَلِكَ حِينَ مَا الْحَالُ اتَّسَعَ وَرَدَّ بَعْدَ أَنْ تَقْضَى السَّنُ فِي الْفَقْدِ فَاعْرِفْ مَوْضِعَ الْأَحْكَامِ وَحُكْمَ ذَلِكَ كُلَّهُ قَدْ شَرَحُوا بَعْضُ وَكُلُّ ذَلِكَ نَقَلْنَا

(١) قوله : فلا تخطب . أى لا يخطبها الأجنبي . وأما الزوج الأول فله أن يخطبها لأن الحمل له .

(٢) قوله : جمّة . أى كثيرة .

(٣) قوله : نحواً . أى جهة .

لَعَلِّمَنَا بِفَضْلِهِمْ وَعِلْمِهِمْ
 نَتَّهِمُ النَّفُوسَ فِيمَا أَشْكَلَا
 وَأَعْمَشُ الْعَيْنَيْنِ لَيْسَ يَنْظُرُ
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ غَائِبٍ وَمَنْ فُقِدَ
 فَعَائِبٌ مَنْ غَابَ دُونَ سَبَبِ
 وَالْفَقْدُ أَنْ تَرَاهُ فِي الْحَرِيقِ
 وَمِثْلُهُ مَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ إِلَى
 أَوْ أَنَّهُ يُطَارِدَنَّ السَّبْعَا
 أَوْ أَنَّهُ قَدْ غَاصَ فِي الْأَهْوَالِ
 فَأَرْبَعٌ مِنَ السِّنِينَ أَجَلُهُ
 وَذَلِكَ عَدَدُ الْأَرْبَعِ الْجِهَاتِ
 وَحُكْمُهُ فِي زَمَنِ التَّاجِيلِ
 يَكُونُ وَارِثًا وَمُورُوثًا إِلَى
 وَهَكَذَا الْإِنْفَاقُ يَلْزَمُنَا
 وَقِيلَ زَوْجُهُ تُزَادُ فَاسْمَعِ
 وَفَوْقَهَا عَشْرٌ مِنَ الْأَيَّامِ
 لِأَنَّهَا لِأَجَلِهِ تَحْتَسِبُ
 وَالْأَصْلُ فِي الزَّوْجِيَّةِ الْبَقَاءُ
 وَالْأَصْلُ مَالٌ لِلْمَقَالِ الْأَوَّلِ

فَأَيْنَ عِلْمٌ مَنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِمْ
 وَنَعْرِفُ الْفَضْلَ لِأَرْبَابِ الْعُلَا
 مِقْدَارَ مَا يَنْظُرُهُ مَنْ يُبْصِرُ
 يُدْرَى لِأَنَّ الْأَصْلَ غَيْرُ مُتَّحِدٍ
 يُعْرِفُ إِلَّا بِاخْتِفَاءِ الْمَذْهَبِ
 أَوْ أَنَّهُ فِي الْمَاءِ كَالْعَرِيقِ
 دَارِ فَعَابَ عِلْمُهُ إِذْ رَحَلَا
 وَبَعْدَ أَنْ طَارَدَهُ مَارَجَعَا
 وَكُلُّ مُحْطَرٍ كَهَذَا الْحَالِ
 يَنْظُرُ حَتَّى أَمْ أَتَاهُ أَجَلُهُ
 لَعَلَّ ذِكْرَهُ بِهِنَّ يَأْتِي
 حُكْمَ الْحَيَاةِ يُعْطَى بِالتَّفْصِيلِ
 أَنْ يَنْقَضِيَ الْوَقْتُ الَّذِي قَدْ أَجَلَا
 مِنْ مَالِهِ لِمَنْ يُكْفَلُنَا (١)
 أَرْبَعَةَ الشُّهُورِ فَوْقَ الْأَرْبَعِ
 تُتَّفَقُ فِي ذَلِكَ بِالتَّمَامِ
 فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَلَا تُعْرَسُ
 فَكَيْفَ لَا يَتَأَلَّهَا الْإِعْطَاءُ
 لِكُونِهِ الْأَكْثَرُ عِنْدَ الْأَوَّلِ

(١) قوله : «لِمَنْ يُكْفَلُنَا» أى لمن جعله الشرع كفيلا عليه بالنفقة .

وَهَا أَنَا أَمِيلُ لِلْأَخِيرِ (١) وَبَعْدَ تَمِّ الْأَجَلِ الْمُقَدَّمِ وَيَأْمُرُ الْوَلِيُّ (٢) بِالطَّلَاقِ تَعْتَدُ عِدَّتَيْنِ لِلْوَفَاةِ وَكُلُّهُ لِلِاخْتِيَاظِ الْكَامِلِ وَبَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ يَجُوزُ وَإِنْ أَتَى الْأَوَّلُ يَوْمًا فَادِرِ عَنَيْتُ مَهْرَهُ وَمَهْرَ الثَّانِي مَا بَالَهُ لَمْ يُعْطَ إِلَّا الْأَحْقَرَا فَإِنْ يُرْذَهَا فَلَهُ تَعْتَدُ وَذَلِكَ مِنْ خَوْفِ اخْتِلَاطِ النَّسْلِ لِأَنَّهُ بِهَا يَبَيِّنُ الرَّحِمُ لَكِنِّي لَمْ أَحْفَظْنَهُ لِأَحَدٍ وَإِنْ يَكُ اخْتَارَ الصَّدَاقَ عَنْهَا

لِمَا أَرَى مِنْ أَصْلِهِ الْمَذْكُورِ يَحْكُمُ قَاضِينَا لَهُ بِالْعَدَمِ لِيُخْرَجَ الْحَالُ عَنِ الشَّقَاقِ وَلِلطَّلَاقِ حَشِيَّةُ الْفَوَاتِ وَيُقَسَّمُ الْمَالُ بِقَسَمٍ عَادِلٍ تَزْوِيجَهَا بِمَنْ بِهِ تَفُوزُ خَيْرٌ فِيهَا أَوْ أَقَلُّ الْمَهْرِ وَهُوَ مِنَ التَّرْغِيبِ فِي مَكَانٍ مَا ذَاكَ إِلَّا كَيَّ يَشَاهَا فَانْظُرَا بَعْدَةَ الطَّلَاقِ لَوْ تَمَتَّدَ وَالْقَوْلُ بِالْحَيْضَةِ نَوْعُ عَدْلِ حُلُوهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ فَانْظُرْ وَلَا تَأْخُذْهُ إِلَّا بِسَنَدٍ فَلَيْسَ لِلْأَخِيرِ بُدٌّ مِنْهَا

(١) قوله : «وها أنا أميل للأخير» أى للقول بوجوب الإنفاق عليها من مال المفقود لأن الأصل بقاء الزوجية . استصحابا لحال أصل الحياة ولأنها احتسبت من أجله فناسب أن تنال النفقة من ماله .

(٢) هكذا في هذه النسخة برفع الولي فاعلا أي أن الولي يأمر الحاكم أن يطلقها ، والظاهر العكس وذلك بأن يأمر الحاكم ولي المفقود أن يطلق امرأته جمعا بين الحكم بموت بعلها وبين خروجها من عصمتها بالطلاق الشرعى من الولي أو من الحاكم وهذا أخذ بالحلوة .

(٣) وفي المسألة خلاف مشهور قال بعضهم إن تزويج الأخير أمر ماضٍ ؛ فلا خيار للأول فيها سواء دخل بها الأخير أو لم يدخل ، وهو قول عبد الله بن عبد العزيز ومن وافقه ، وقيل إذا دخل بها الأخير فلا خيار للأول ، وإن لم يدخل بها فله الخيار ، وهو قول حاتم بن منصور وقول بن عبد العزيز ، والله أعلم .

تَقِيمُ عِنْدَهُ بِذَلِكَ الْعَقْدِ وَيَسَعُ الْحَاكِمُ أَنْ لَا يَدْخُلَا وَإِنِّي يُعْجِبُنِي الدُّخُولُ وَرَوْجَةُ الْمَفْقُودِ إِنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ تَطْلِيقٍ مِنَ الْحُكَّامِ وَقَالَ بَعْضُ لَا يَتِمُّ أَبَدًا قُلْتُ وَلَكِنْ إِنْ تَعَذَّرَ الْحَكَمُ مَخَافَةَ الضَّرَاءِ وَالْإِضْرَارِ وَمُدَّةُ الْغَائِبِ فِي الْأَحْكَامِ مِثْلُ وَلَدِ الْإِنْسَانِ لَا مِثْلُ غَائِبَا وَقِيلَ بِالسَّبْعِينَ وَهُوَ مَغْرِبِي وَقَالَ بَعْضُ حُكْمُهُ الْحَيَاةُ وَهُوَ عَلَى ذَا الْقَوْلِ لَيْسَ يُحْكَمُ وَفِيهِ أَقْوَالٌ لَهَا تَرَكْتُ وَامْرَأَةُ الْغَائِبِ إِذَا تَقُولُ قِيلَ لَهَا تَزَوَّجِي (١) يَا قَتْلَى وَقَوْلُهَا بِسُذُكٍ ادْعَاءُ وَقَائِلٌ إِنَّ فَلَانًا مَاتَ فَعِنْدَهُمْ بِقَوْلِهِ لَا يُحْكَمُ

فَهَذِهِ أَحْكَامُ ذَاتِ الْفَقْدِ فِي مَالِهِ وَوَأَسِعَ إِنْ دَخَلَ لَهُ وَغَيْرِي هَكَذَا يَقُولُ بَعْدَ انْقِضَاءِ فَقْدِهِ وَابْتِهَاجَتْ وَلَا الْوَلِيِّ قِيلَ بِالتَّمَامِ لِأَنَّهُ مِنْهَا كَمِثْلِ الْاِعْتِدَا فَلَأَخُذَ بِالرُّحْصَةِ وَجْهٌ مُلْتَزِمٌ وَتَفِيهِ يُعْلَمُ بِإِضْطِرَارٍ قِيلَ ثَمَانُونَ مِنَ الْأَعْوَامِ وَقِيلَ مِثْلُ غَائِبٍ نَرَى الْحِسَابَا وَقَالَ قَوْمٌ مِائَةً فَلْتَحْسِبِ حَتَّى يَصِحَّ بَعْدَهَا الْمَمَاتُ فِيهِ بِشَيْءٍ وَالْإِلَهُ أَعْلَمُ وَهِيَ غَيْرُ مَالِهِ ذَكَرْتُ قَدْ صَحَّ عِنْدِي مَوْتُهُ فَقُولُوا وَقِيلَ لَا لِأَنَّهُ مَا ثَبَتَا وَعَلَيْهِ يَحْمِلُهَا اشْتِهَاءُ وَإِنِّي دَفَنْتُهُ إِذَا فَاتَا وَمَالُهُ بِقَوْلِهِ لَا يُقَسَّمُ

(١) تَزَوَّجِي : أَيِ تَزَوَّجِي .

وَأَنْ أَرَادُوا نَبْشَهُ مِنْ قَبْرِهِ
لَكَ يَطِيبَ قَسْمُهُمْ لِمَالِهِ
وَإِنِّي أَقُولُ إِنَّ الْخَبَرَ
وَأَنَّهُ يُنَى عَلَى التَّصْدِيقِ
وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ فِي الْأَنَامِ
يَرْفَعُهَا الْفَرْدُ عَنِ الْفَرْدِ إِلَى
فَيَجِبُ الْحَقُّ بِهِ وَالْأَيْدِي
فَكَيْفَ يُلْعَى هَاهُنَا وَالْقَلْبُ
وَأَنْ يَكُنْ مُتَهَمًا فِي الْخَبْرِ
فَالْغَيْبُ وَالْفَقْدُ بِهِ لَا يُحْكَمُ
فَلَوْ رَأَيْنَا آيَةَ الْمَمَاتِ
جَارَ لَنَا الْأَخْذُ بِهَا وَنَحْكُمُ
وَلَيْسَ ذَا الْبَابِ كَمِثْلِ الْحُكْمِ
لَوْ كَانَ كُلُّ حَالَةٍ تَحْتَاجُ
وَالَّذِينَ يُسَرُّ مَا بِهِ مِنْ عُسْرِ

جَارَ لِأَجْلِ مَا أَتَى مِنْ خَبَرِهِ
هَذَا الَّذِي أَبْدَاهُ فِي مَقَالِهِ
فِي مِثْلِ ذَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ
وَتَرْكُهُ نَوْعٌ مِنَ التَّضْيِيقِ
عَنْ وَاحِدٍ تُوْخَذُ فِي الْأَحْكَامِ
أَنْ تَصِلَ الْمُخْتَارَ مَا بَيْنَ الْمَلَأِ
تُقَطَّعُ بَلْ تَوْجِبُ نَفْسَ الْحَدِّ
يُصَدِّقُهُ فَأَيْنَ اللَّبُّ
فَمِثْلُهُ لَمْ يَكْ بِالْمُعْتَبَرِ
إِلَّا إِذَا مَا أَمْرُهُ يَسْتَعْجِمُ (١)
بِأَيِّ حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ
بِهَا إِذَا الْمُرَادُ مِنْهَا نَفَهُمُ
بَيْنَ الْخُصُومِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَهْمِ
لِشَاهِدَيْنِ صَاقَتْ الْفَجَاجُ
فَكَيْفَ ذَا التَّضْيِيقِ فِي ذَا الْأَمْرِ

(١) قوله : « يستعجم » أى ينبهم قال الشاعر :

صم صداها وعفا رسمها

فاستعجمت عن منطق السائل

كتاب أحكام الممالك

باب تزويج الممالك

ثُمَّ النِّكَاحُ فِي الْمَمَالِكِ كَمَا
لَا فَرْقَ إِلَّا فِي أُمُورٍ تُنْذَرُ
مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَمْرَهُ لِلسَّيِّدِ
أَمَّا الْعَبِيدُ مِنْ إِنَاثٍ وَذَكَرٍ
لَوْ كَرِهَتْهُ فَعَلَيْهِ تَجْبَرُ
وَالْمَالِكُونَ إِنْ تَعَدَّدُوا فَلَا
لِأَنَّهُمْ فِي حُكْمٍ فَرْدٍ وَاحِدٍ
وَإِنْ يُزَوَّجَ بَعْضُهُمْ نَجْهَمَا
وَإِنْ يُطْلَقَ بَعْضُهُمْ أَوْ خَالَعَا
لَكِنَّهُ لِلشُّرَكَاءِ يَضْمَنُ
وَالْعَبْدُ إِنْ طَالَبَ ذَلِكَ السَّيِّدَا
قِيلَ عَلَيْهِ أَنْ يُزَوَّجَنَّهُ
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ بَأَنْ يَنْتَصِرَا
إِلَّا إِذَا حَاكَمَهُ فَحَكَمَا
فَهَا هُنَا يَصِحُّ الْإِنْتِصَارُ
وَقَبْلَهُ يَحْتَمِلُ التَّمَسُّكَا
وَالْحُكْمُ بَتْ ذَلِكَ الْأَحْتِمَالَا
لَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ يَنْقَادُ

قَدْ كَانَ فِي الْأَحْرَارِ حُكْمًا عُلْمًا
وَهَا أَنَا أَكْشِفُهَا وَأَذْكَرُ
فَلَا نِكَاحَ دُونَهُ لِأَحَدٍ
فَمَا رِضَاهُمْ هَاهُنَا بِالْمُعْتَبَرِ
إِذَا أَطَاقَتْ وَكَذَلِكَ الذَّكَرُ
يَصِحُّ دُونَ الْأَخْذِ مِنْهُمْ أَوَّلًا
وَذَلِكَ لِإِشْتِرَاكِ مُلْكِ النَّاقِدِ
يَصِحُّ إِنْ بَاقِيَهُمْ قَدْ تَمَّامَا
فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْهُ وَاقِعَا
مَا أَتَّفَقُوا فِي ذَلِكَ وَهُوَ بَيْنُ
بِأَنْ يُزَوَّجَنَّهُ وَاجْتِهَادَا
وَقِيلَ لَا يَلْزَمُ فَاعْلَمْنَهُ
مِنْ مَالِهِ إِذَا أَبَى وَتَفَرَّأ
بَذَلِكَ الْقَاضِي وَبَعْدَ ظُلْمَا
لَأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ الْبَوَارُ
بُرْخَصَةٍ فَلَا يُقَالُ هَلَكَا
وَصَيَّرَ الْأَخْذَ لَهُ حَلَالَا
لِذَلِكَ الْحُكْمِ الَّذِي يُرَادُ

وَجَائِزٌ بَأَن يُتِمَّ السَّيِّدُ
وَأَن يَكُنْ قَدْ دَخَلَ الْعَبْدُ فَلَا
لَأْتَمَّا الدُّخُولُ قَبْلَ الصَّحَّةِ
فَهُوَ كَمَنْ وَقَعَهَا مِنْ قَبْلِ
وَأَمَّةٌ بَعِيرٍ إِذْنِ السَّيِّدِ
وَأُعْتِقْتُ مِنْ قَبْلِ يَدْخُلَنَا
وَذَاكَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَمَّا الْأَوَّلُ
وَالثَّانِي تَزْوِيجُ بَعِيرٍ مَوْلَى
وَرَجُلٍ زَوْجٍ حُرًّا بِأَمَّةٍ
أَوْلَدَهَا الْبَيْنَ ثُمَّ جَاءَ
فَقِيمَةُ الْأَوْلَادِ تَلَزَمْنَا
وَأَن يَكُنْ أَحْبَرَهُ بِالْأَمْرِ
وَالرَّقُّ فِي الْأَوْلَادِ حَتْمًا لَازِمٌ
وَجَائِزٌ يَزَوِّجَنَّ عَبْدُهُ
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ مِنْ أَجْلِ
فَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ وَالصَّدَاقُ
فَمَالُهُ يُزَوِّجَنَّ مَالَهُ
لَأْتَمَّا الصَّدَاقُ بِالْإِطْلَاقِ
فَهُوَ لِلزَّوْجَةِ مِنْ ذَا الشَّانِ
وَأَمَّةٌ عَبْدٌ لَهَا قَدْ حَطَبَا
فَالنَّهْيُ فِي ذَلِكَ لِلْأَحْزَارِ

عَقْدًا بِدُونِ إِذْنِهِ قَدْ عَقَدُوا
يُصْلِحُهُ الْإِثْمَامُ إِذَا تَعَجَّلَا
يَقْضَى عَلَيْهِمَا بِوَجْهِ الْحُرْمَةِ
تَزْوِجُهَا فَأَيْنَ وَجْهُ الْحِلِّ
تَزَوَّجَتْ بِرَجُلٍ فِي الْبَلَدِ
وَتَمَمَّتْ فَذَاكَ يَفْسُدُنَا
فَأَصْلُهُ الْفَسَادُ لَا يَحْوُلُ
فَهُوَ عَلَى الْبُطْلَانِ لَمْ يَتَّقِلْ
لِغَيْرِهِ قَدْ غَرَّهْ وَكْتَمَهُ
سَيِّدَهَا لِيَأْخُذَ الْأَبْنَاءَ
ذَاكَ الَّذِي غَرَّ فَيَغْرُمْنَا
يَنْحَطُّ عَنْهُ الْغَرْمُ دُونَ الْوِزْرِ
لَأَنَّهُ عَلَى الزَّوْجِ قَادِمٌ
بِأَمَّةٍ لَهُ وَيُعْطَى نَقْدُهُ
أَنَّ الْجَمِيعَ مَالُ هَذَا الْفَحْلِ
جَمِيعُهُمْ فِي مُلْكِهِ يَنْسَاقُ
بِمَالِهِ وَلَا أَرَى اعْتِلَالَهُ
يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ بِاسْتِحْقَاقٍ
وَسَلْبُهُ مِنْهَا مَقَامٌ ثَانِي
فِي عِدَّةٍ حِينَ لَهَا قَدْ رَغِبَا
دُونَ الْعَبْدِ جَاءَ فِي الْآثَارِ

وَأَمَّةٌ تَطْلُبُ مِنْ مَوْلَاهَا
يَلْزِمُهُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَحْتَارَا
وَأَنْ أَبِي وَبَيْعَهَا أَرَادَا
وَرَجُلٌ أَمَّةٌ قَوْمٌ بَضْعًا (١)
بِأَنَّ مِنْهَا أَوَّلَ الْأَوْلَادِ
فَوَلَدَتْ اثْنَيْنِ فِي بَطْنٍ مَعَ
لَكِنَّهُ عَلَيْهِمَا نِصْفُ الثَّمَنِ
يَسْعُونَ مِنْ بَعْدِ الْبُلُوغِ فِيهِ
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ مِنَ الْحَرَائِرِ
لَأَنَّهُ فِي ذَاكَ نِصْفُ الْحُرِّ
وَأَرْبَعًا مِنَ الْإِمَاءِ يَجْمَعُ
وَالْحُلْفُ فِي تَحْلِيلِهِ لِلْحُرَّةِ (٢)
وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ بَلْ يُزِيلُهَا
وَحُرَّةٌ وَأَمَّةٌ قَدْ جَمَعَا
طَلَّقَ تِلْكَ الْأَمَّةَ الْمُشْتُومَةَ
لِلْحُرَّةِ الْخِيَارُ حِينَ ارْتَجَعَا
قُلْتُ وَلَا أَرَى الْخِيَارَ هَاهُنَا
خِلَافَ تَزْوِيجِ لَهُ يَسْتَأْنِفُ
وَلَيْسَ لِلْعَبِيدِ بَاتِّفَاقٍ

تَزْوِيجُهَا أَوْ أَنَّهُ يَعْشَاهَا
مَا شَاءَهُ وَيَرْفَعُ الضَّرَارَا
كَانَ لَهُ وَلِيْحَذِرِ الْفَسَادَا
مِنْ بَعْدِ تَزْوِيجِ بِشَرِّطٍ وَقَعَا
حُرٌّ وَصَحَّ الشَّرْطُ بِالْإِشْهَادِ
فَيُعْتَقَانِ لِاصْطِحَابِ جَمْعَا
لِسَيِّدِ الْأُمَّمِ بِتَقْوِيمِ حَسَنٍ
وَإِنْ وَفَى أَبُوهُمَا يَكْفِيهِ
سِوَى اثْنَيْنِ فِي الْمَقَالِ الشَّاهِرِ
وَقِيلَ مِثْلُ الْحُرِّ أَيْضًا يَجْرَى
بِلَا خِلَافٍ هَاهُنَا فَيَرْفَعُ
فَقِيلَ لَا يُزِيلُ وَجْهَ الْحُرْمَةِ
لَأَنَّهُ فِي حُكْمِهِ حَلِيلُهَا
حُرٌّ وَبِالطَّلَاقِ يَوْمًا وَدَعَا
وَرَدَّهَا لِلْحَالَةِ الْمَعْلُومَةِ
لَأَنَّهُ مِثْلُ نِكَاحٍ وَقَعَا
لَأَنَّهُ بَنَى عَلَى ذَاكَ الْبِنَا
فَهَاهُنَا لَهَا الْخِيَارُ يُعْرَفُ
شَيْءٌ مِنَ الْإِيْلَاءِ وَالطَّلَاقِ

(١) قوله : « بضعاً » أى جامع .

(٢) قوله : « تحليله للحرّة » أى المطلقة ثلاثاً .

وَلَا الظَّهَارَ وَالْخِيَارَ إِلَّا
وَذَكَرُوا أَنَّ خِيَارَ الْأُمَةِ
وَعَلَّ وَجْهَ ذَاكَ لِمَا خَيْرًا
وَطَلَّقَتَانِ لِلْإِمَاءِ تَقْطَعُ
وَحَيْضَتَانِ عِدَّةُ الْمُطَلَّقةِ
وَذَاكَ أَنَّ حُكْمَ هَذِي الْأُمَةِ
وَطَلَّقةٍ وَحَيْضَةٌ لَا تُقْسَمُ
مِنْ ذَاكَ أَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ
شَهْرَانِ مَعَ خُمْسٍ فَصَحَّ النِّصْفُ
وَجَائِزٌ قِيلَ طَلَّاقُ الرَّجُلِ
وَهَكَذَا تَزْوِيجُ مَمْلُوكَاتِهِ (١)
وَذَاكَ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلٍ سَبَقَ
وَالْعَبْدُ إِنْ بَاذَنَ مَوْلَاهُ عَقْدَ
وَبَقِيَ الْبَعْضُ مِنَ الصَّدَاقِ
وَبِيعَ ذَاكَ الْعَبْدُ قِيلَ تُعْطَى
وَقِيلَ يَبْقَى لَازِمًا لِلْعَبْدِ (٢)
وَسَيِّدُ الْعَبْدِ لَهُ أَنْ يَدْخُلَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُنْفَرِدًا بِزَوْجَةٍ

بَاذَنَ مَالِكٍ لَهُمْ تَوَلَّى
مِثْلَ الطَّلَاقِ بِاتِّفَاقِ الْأُمَةِ
كَأَنَّهُ مَلَكَهَا مَا ذَكَرَا
لَيْسَ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ يَرْجِعُ
مِنْهُمْ لِلتَّصْيِفِ مَعَ مَنْ حَقَّقَهُ
فِي ذَاكَ تُعْطَى نِصْفُ حُكْمِ الْحُرَّةِ
فَجُعِلَتْ ثَتْنَيْنِ يَأْمَنُ يَفْهَمُ
لَهُنَّ نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّاتِ
فَافْهَمَ فَقَدْ أَتَاكَ مِنْهُ الْكَشْفُ
زَوْجَةُ عَبْدٍ ابْنِهِ فِي الْمِثْلِ
حِلٌّ لَهُ إِنْ شَاءَهُ مِنْ ذَاتِهِ
فِي أَنَّ مَالَ ابْنِهِ لَهُ بِحَقِّ
عَلَيْهِ عَقْدًا لِلتَّكَاحِ وَنَقَدَ
فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ
مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ وَلَا تُحْطَأُ
يَقْضِيهِ إِنْ حُرَّرَ بِالتَّصَدَّى
مَنْزِلُهُ (٣) بَعِيرٍ إِذِنْ حَصَلَا
فِيهِ فَيُمنَعَنْ هُنَا لِنُكْتَةِ

(١) قوله : مملوكاته أى مملوكات الأبن .

(٢) قوله : للعبد اللاه فيه بمعنى على أى لازم عليه .

(٣) قوله : منزله أى منزل العبد .

وَذَاكَ خَوْفَ الْكَشْفِ لِلْعَوْرَاتِ
وَرَجُلٍ لِأَمَةٍ قَدْ أَعْتَقَا
فَمَا لَهُ تَرْوِيحُهَا بِنَفْسِهِ
وَكُلُّ مَا كَانَ لِوَجْهِ الرَّبِّ
لَأَنَّ حَظَّهُ مِنَ الثَّوَابِ
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهَا لِتَنْكِحَا
قُلْتُ وَفِي الْوَجْهِينِ لَسْتُ أَمْنَعُ
فَاعِلُهُ يَفُوزُ بِالْأَجْرَيْنِ
وَالْمُصْطَفَى صَفِيَّةً (١) قَدْ أَعْتَقَا
تَرَاهُ (٢) يَقْصِدَنَّ غَيْرَ اللَّهِ
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهَا وَكَمَّا
فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْكِتْمَانُ
لِأَنَّهَا بِالنَّفْسِ مِنْهُ أَمْلَكُ
مُعْتَقَةً لَهَا أَبٌ مَمْلُوكٌ
تَرْوِيحُهَا أَوْلَى بِهِ أَخُوهَا

وَكَشَفُهَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ
لَوَجْهِ رَبِّي مُحْلِصًا وَصَدَقًا
لَأَنَّهُ مِثْلُ رُجُوعِ أُمِّهِ
لَا يَذْنُو مِنْهُ أَبَدًا بِالْقُرْبِ
يَمْنَعُهُ مِنْ ذَاكَ الْإِرْتِكَابِ
فَهَا هُنَا مَعْنَى الْجَوَازِ وَضَحًا
لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُرْفَعُ
فِي خَبَرٍ جَاءَ عَنِ الْأَمِينِ
ثُمَّ بِهَا عَلَى الزَّوْاجِ انْطَلَقَا
فِي كُلِّ فِعْلٍ مِنْهُ لَا تَضَاهِي
وَبَعْدَ عَقْدِهِ النِّكَاحِ عَلَّمَا
وَيَدَيَّهَا التَّمُّ وَالْبُطْلَانُ
فَذَلِكَ الْكِتْمَانُ لَيْسَ يُسَلِّكُ
ثُمَّ أَخٌ مُحَرَّرٌ صُعْلُوكٌ
مَا دَامَ فِي الْمُلْكِ يَرَى أَبُوهَا

باب التسري

وَهُوَ الْاسْتِمْتَاعُ بِالْإِمَاءِ
فَالْمُلْكُ لِلْيَمِينِ أَقْوَى حَبْلًا
لَكِنَّهُ مِنْ بَعْدِ الْاسْتِبْرَاءِ
مِنَ النِّكَاحِ مِنْ هُنَاكَ حَلًا

(١) قوله : « صَفِيَّة » هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ صَفِيَّةُ بِنْتُ خَتَّى بْنِ أَخْطَبِ سَيِّدِ الْيَهُودِ .

(٢) قوله : « تَرَاهُ » بِحَذْفِ أَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ أَيْ أَتَرَاهُ .

يَكُونُ فِيهِ نَفْسُ مَلِكِ الرَّقَبَةِ وَالْفَضْلُ لِلْإِلَهِ فِي الْجَمِيعِ فَمَنْ يَشَأْ ذَلِكَ فَلْيَسْتَبْرِ وَيَقِيلْ تَكْفِي حَيْضَةً وَالْأَوَّلُ لِأَنَّمَا الْمُرَادُ كَشْفُ الرَّحِمِ وَفِي حَدِيثِ السَّيِّ فِي الْحَوَائِلِ وَذَلِكَ لَيْسَ يَقْتَضِي تَكَرُّرًا وَالْإِحْتِيَاظُ غَيْرُ مَعْنَى اللَّازِمِ وَخَمْسَةٌ (١) وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَقِيلَ يَجْزِي دُونَ هَذَا الْحَدِّ وَهُوَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَخِيرِ يُنَى وَالْخُلْفُ فِي الْبَكْرِ إِذَا بَيَّنَّا وَفِي صَغِيرَةٍ وَقَدْ رَبَّاهَا وَفِي الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ أُنْثَى وَأَشْهُرُ الْقَوْلَيْنِ الْأَسْتَبْرَاءُ حُجَّتُهُمْ قَالُوا فَإِنَّ السَّنَةَ وَمَنْ يَقُلْ بَعِيرَهُ يَرَاهُ وَذَلِكَ اسْتِكْشَافُ نَفْسِ الرَّحِمِ

وَفِي النِّكَاحِ مُتَعَةً مُسْتَصْحَبَةً لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّوْسِيعِ بِحَيْضَتَيْنِ لِتَمَامِ الْأَمْرِ أَكْثَرُ لَكِنَّ الْأَخِيرَ أَغْدَلُ وَهُوَ بِذَلِكَ حَاصِلٌ فَلْتَعَلَّمْ حَتَّى يَحِضْنَ بِالْحَيْضِ الْحَاصِلِ فَكَيْفَ تُوجِبُهُ مِرَارًا بَلْ فِعْلُ الْإِحْتِيَاظِ شَأْنُ الْحَازِمِ إِنْ كَانَ نَفْسُ حَيْضِهَا مَعْدُومًا وَالْقَوْلُ بِالْعِشْرِينَ أَذْنَى الْعَدِّ لِأَنَّهَا كَحَيْضَةٍ فِي الْمَعْنَى بِأَنَّهَا بَكْرٌ هَلْ اسْتَبْرَأَ هُنَا فِي بَيْتِهِ فَأَذْرَكَتْ مَدَاهَا فَلَاخْتِلَافٌ فِي الثَّلَاثِ يُحْتَأَى (٢) وَهُمْ بِالْإِحْتِيَاظِ فِيهِ جَاءُوا جَاءَتْ بِهِ فَلَا تُبَدِّلْنَاهُ جَاءَ لِمَعْنَى وَانْتَفَى مَعْنَاهُ وَقَدْ عَرَفْنَاهُ بِلَا تَوْهْمٍ

(١) قوله : « وخمسة » أى تربعص .

(٢) قوله يحثا بالبناء للمفعول بمعنى ينقل مأخوذ من حثا الرجل التراب يحثوه يحثوا ويحثيه حثيا إذا هاله بيده فهو مجاز استعارى . ا هـ . س .

وَمُعْتَقٌ يَوْمًا لِمَنْ تَسَرَّى
كَذَلِكَ زَوْجُهُ^(١) إِذَا اشْتَرَاهَا
لَأَنَّ مَاءَهُ الَّذِي تَقَدَّمَا
لَكِنَّهَا لِغَيْرِهِ تَعْتَدُ
وَحُكْمُ الْأَسْتِبرَا كَحُكْمِ الْعِدَّةِ
وَقِيلَ فِي مَمْلُوكَةٍ قَدْ نَظَرَا
لِشَهْوَةٍ وَهِيَ صَيِّئَةٌ فَلَا
وَلَسْتُ أَدْرِي وَجْهَ هَذَا الْمَنَعِ
وَهُوَ عَلَى ذَا لَا يَصِحُّ غَيْرَ أَنْ
يُوجِبُ الْأَسْتِبرَاءَ لِلصَّغِيرَةِ
يَجْعَلُهُ عُقُوبَةً التَّعَجُّلِ
وَقَائِلٌ لِأَمَةٍ إِنْ بَاعَكَ
ثُمَّ اشْتَرَاهَا فَلَهُ يَطَاهَا
وَلَيْسَ مِثْلَ الْحُرَّةِ الْمَذْكُورَةِ
سُرِّيَّةٌ قَدْ عَايَنْتُ مَوْلَاهَا
مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَنَاسُ قَالُوا
وَمَنْ زَنَّا لِغَيْرِهِ بِأَمَةٍ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطَاهَا أَبَدًا
سُرِّيَّةٌ أَوْلَدَهَا أَوْلَادًا

جَازَ لَهُ التَّزْوِيجُ دُونَ اسْتِبرَا
فَمَا عَلَيْهِ هَاهُنَا اسْتِبرَاهَا
فَالْإِبْنُ ابْنُهُ بِكُلِّ مِنْهُمَا
بِأَيِّ عِدَّةٍ لَهَا تَعْدُ
لِحُرَّةٍ إِلَى تَمَامِ الْمُدَّةِ
سَيِّدَهَا لِفَرْجِهَا إِذَا بَطَرَا
يَكُونُ وَطُوعًا لَهُ مُحَلَّلًا
وَعَلَهُ عُقُوبَةٌ لِلرَّدْعِ
يَنبِي عَلَى قَوْلِ الَّذِي يُشَدِّدُنْ
وَإِنْ تَكُنْ عَذْرَاءً مُسْتِطِيرَةً
وَلَيْسَ هَذَا كُلُّهُ عِنْدِي جَلِي
مَوْلَاكَ يَوْمًا فَأَنَا أَبْتَاعُكَ^(٢)
وَلَا يَضُرُّ وَعْدُهُ إِيَّاهَا
بَلْ هَذِهِ مَمْلُوكَةٌ مَقْهُورَةٌ
يَزْنِي فَقِيلَ مَالَهُ يَطَاهَا
بِأَنَّ وَطِيعَهَا لَهُ حَلَالٌ
فَجَائِزُ شِرَاؤِهَا لِلْخِدْمَةِ
لَأَنَّهُ بِفِعْلِهِ قَدْ اعْتَدَى
يَجُوزُ يَبْعُهَا إِذَا أَرَادَا

(١) قوله : «كذلك زوجته» أي زوجته الأمة .

(٢) أي أشتريك .

وَإِنْ يَكُنْ لِعَیْرِهِ الْإِیْنُ فَلَا
لِأَنَّهُ بِإِیْنِهِ شَفِیْقُ
وَأَمَّةٌ دَبَّرَهَا لِلْأَجْسِرِ
لِأَنَّهُ مَمْلُوكَةٌ فِی الْحَالِ
وَيُمْنَعْنَ إِنْ قَالَ أَنْتِ حُرَّةٌ
لِأَنَّهُ أَوَّلُ ذَاكَ الْیَوْمِ
وَذَاكَ یَوْمٌ نَجْهَلَنَّهُ فَلَا
قُلْتُ وَلَفْظُ الْیَوْمِ لِلْوَقْتِ یَرِدُ
فَإِنْ عَنَاهُ فَلَهُ مَعْنَاهُ
وَقِيلَ مَنْ أَمَّتُهُ قَدْ دَبَّرَا
لِأَنَّهُ لَمْ یَذَرَ مَوْتَ الْعَیْرِ
لِأَنَّمَا بِمَوْتِهِ تُحَرَّرُ
یَفْتَرِقَانِ غَالِبَ الْأَحْوَالِ
سَرِیَّةً طَلَّقَهَا فَتَعَتَّقُ
وَقَالَ بَعْضُ إِنْ نَوَى عِتَاقًا
وَهُوَ مُرَادُ جَابِرِ بْنِ زَیْدٍ
لِأَنَّهُ قَدْ جَعَلَ الطَّلَاقَ
وَنِیَّةَ الْمَجَازِ تُشْرَطْنَا

إِلَّا إِذَا مَا اسْتَعْنَى عَنْهَا أَوْ لَا
دُونَ سِوَاهُ وَهُوَ التَّفْرِیقُ
مَا دَامَ حَيًّا فَلَهُ التَّسْرِي
فَحُكْمُهَا فِی ذَاكَ حُكْمُ الْمَالِ
یَوْمَ أَمُوتَ وَطُوتُهَا بِالْمَرَّةِ (١)
تَكُونُ حُرَّةً بِدُونِ لَوْمٍ
يَكُونُ وَطُوتُهَا لِذَا مُحَلَّلًا
مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ بَحْدٍ قَدْ وَجَدَ
وَوَطُوتُهَا لَا يُمْنَعْنَ إِيَّاهُ
عَلَى سِوَاهُ (٢) وَطُوتُهَا قَدْ حُجِرَا
فَمَوْتُهُ يُوقِعُهُ فِی الضَّیْرِ
وَهُوَ یَغِیْبُ ثَارَةً وَيَحْضُرُ
وَيَكْفِي نَفْسَ النَّوْمِ فِی اللَّیَالِي
مِنْهُ بِذَا وَقِيلَ لَیْسَ تُعْتَقُ
تُعْتَقُ وَهُوَ قَیْدُ الْإِطْلَاقِ
لَوْ أَنَّهُ أَهْمَلَ نَفْسَ الْقَیْدِ
تَجَوَّزًا عَنِّي بِهِ الْعِتَاقَا
فِی صِحَّةِ الْمَجَازِ حَيْثُ عَنَا

(١) قوله : « بالمره » أى بالخال .

(٢) قوله : « على سواه » أى على موت غيره من الناس .

وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا تُسْتَحْدَمُ لَكِنَّهُ لَوِطَتْهَا لَا يُقْدِمُ
خَوْفًا مِنَ الشَّبْهِةِ فِي الْفُرُوجِ فَالْوَرَعُ الْكَامِلُ فِي الْخُرُوجِ

باب استخدام العبيد

وَاللَّهُ قَدْ فَضَّلَ بَعْضَ الْخَلْقِ
وَهُوَ ابْتِلَاءٌ مِنْهُ لِلصَّافِينَ
وَالْعَبْدُ إِنْ قَامَ بِحَقِّ الرَّبِّ
كَانَ لَهُ أَجْرَانِ حَيْثُ صَبَرَ
وَسَيِّءُ الْمَلَكََةِ فِيمَا نَسَمِعُ
فَالْعَبْدُ مَهْمَا طَلَبَ التَّعْلِيمَ
وَذَاكَ حَيْثُ الْعِلْمُ فِيهِ يَلْزَمُهُ
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَصُومَ
لَأَسِيمًا إِنْ كَانَ فِي الصِّيَامِ
وَهَكَذَا لَيْسَ يُصَلِّي النَّافِلَةَ
وَجَائِزٌ أَنْ يَحْضُرَ الْجَمَاعَةَ
لَأَنَّمَا حُضُورُهَا شِعَارُ
وَقِيلَ لَا يُحْكَمُ لِلْعَبِيدِ
وَمَالَهُمْ قِيلُولَةُ النَّهَارِ
لَكِنْ لَهُ أَنْ يَسْتَرِيحَ لَيْلًا
فَمَا لَهُ بَعْدَ الْعِشَاءِ يَسْتَحْدِمُهُ

وَقَدْ أَذَلَّ بَعْضُهُمْ بِالرَّقِّ
لِيَشْكُرُوا وَيَصْبِرُوا لِلَّذِينَ
وَحَقُّ سَيِّدٍ لَهُ مُرَبِّي
لِلطَّاعَتَيْنِ وَهُوَ عَبْدٌ شَكْرًا
لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ فِيمَا يُرْفَعُ
كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ لُزُومًا
وَالنَّدْبُ فِي سِوَاهُ مَهْمَا يَعْلَمُهُ
نَفْلًا بِدُونِ إِذْنِهِ لَوْ يَوْمًا
ضَعُفَ عَنِ الْخِدْمَةِ وَالْقِيَامِ
بِدُونِ إِذْنٍ حَيْثُ كَانَتْ شَاغِلَةً
فِي الْفَرَضِ لَا فِي غَيْرِهِ مِنْ طَاعَةٍ
يَحْضُرُهُ الْعَبِيدُ وَالْأَحْرَارُ
بِرَاحَةٍ لَوْ كَانَ يَوْمُ الْعِيدِ
إِلَّا بِإِذْنِ السَّادَةِ الْأَحْرَارِ
وَذَاكَ حَقٌّ يَلْزَمُ الْمَوْلَى
إِلَّا بِطِبِّ نَفْسِهِ إِذْ يُكْرِمُهُ

وَجَارَ إِنْ أَرَاخَهُ مِقْدَارًا خِدْمَتِهِ أَرَاخَهُ نَهَارًا
كَذَلِكَ قِيلَ وَلِأَهْلِ الْبَاطِنَةِ فِي هَذِهِ الرُّحْصَةِ نَفْسٌ سَاكِنَةٌ
فَانْتَهُم بِاللَّيْلِ يَزْجُرُونَا وَبِالنَّهَارِ الزَّجَرَ يَتْرُكُونَا
وَوَقَعَ الرَّيْبُ بِهَذَا الْحَالِ عَلَى الْإِمَامِ الْكَامِلِ الْمِفْضَالِ
سَلِيلِ عَبْدِ اللَّهِ غَسَّانَ الْفَتَى إِذْ ذَكَرَ الْعَدْلَ وَمَا بِهِ أَتَى (١)
وَأَنَّ عَدْلَهُ مَلَأَ أَمَاكِنَهُ وَلَمْ يَنْلِ مِنْهُ عَيْدُ الْبَاطِنَةِ
وَذَاكَ مِنْهُ رَضِيَ الْإِلَهِ عَنْهُ مَقَامَ الْخَوْفِ مَا أَعْلَاهُ
أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَرِ نَفْسَ الرُّحْصَةِ فَرَأِيَهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الشَّدَّةِ
وَلَيْسَ لِلْمَمْلُوكِ يَخْدُمُنَا لِعَيْرِ مَوْلَاهُ بَلِيلِ جَنَّا (٢)
لَأَنَّهُ وَقْتُ اسْتِرَاحَةٍ فَإِنْ يَخْدُمُ فَإِنَّ فِعْلَهُ لَهُ يُهِنُ (٣)
وَمَالُهُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ بِمَا يَرَاهُ عَاجِزًا أَنْ يَعْمَلَهُ

باب كسب العبيد

وَالْعَبْدُ لِلْمَوْلَى وَمَا يَكْتَسِبُ فَأَكْلُهُ لَهُ حَلَالٌ طَيِّبٌ
فَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ الْإِلَهِ فِيهِ تَلْقَاهُ لَا يَمْلِكُ مَايَأْتِيهِ
وَمَا أَتَى الْعَبْدُ مِنَ الثَّمَارِ عِنْدَ حَصَادِ النَّخْلِ وَالْأَشْجَارِ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ مَوْلَاهُ مِنْ أَيْنَ جَاءَ فَهُوَ حِلٌّ جَاءَ

(١) هو الامام العادل غسان بن عبد الله الحدادي .

(٢) جن : أى ستر .

(٣) قوله : يهن بضم الياء أى يوهن ويضعف .

(٤) قوله : جاء . أى جاءه .

حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ حَرَامٌ وَذَبْحُ مَا صَادَ فَيُمْنَعْنَا
لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُلْكُ السَّيِّدِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَطْلُقَ الْإِبَاحَةَ
كَذَلِكَ إِنْ رَأَى فُسَادَ الْمَالِ وَفِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى قَدْ كَانَا
وَمَا اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ بِالْوَصِيَّةِ فَأَكْثَرَ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ لَهُ
إِلَّا بِرَأْيِ ذَلِكَ الْعَبْدِ وَفِي وَإِنْ يَبْعُهُ وَلَهُ مَالٌ فَذَا
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ فَقِيلَا وَقِيلَ لِلْسَّيِّدِ مَا قَدْ بَطْنَا
وَذَلِكَ أَنَّ ظَاهِرَ الْأَحْوَالِ وَالنَّفْسُ بِالْمُخْفِيِّ لَا تَطِيبُ
وَالْأَصْلُ حِلُّهُ فَلَا يُلَامُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيَحْرُمُ مَا
ذَابَحَهُ بِذُونِ إِذْنِ مُعْتَدِي فَهَاهُنَا لَا نُمْنَعُ ذَبَاحَةَ
فَذَبْحُهُ بَابٌ مِنَ الْحَلَالِ وَبِحَلَالٍ أَكَلَهَا أَفْتَانَا
مِنْ غَيْرِ مَوْلَاهُ أَوْ الْعَطِيَّةِ وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَأْكُلَهُ
قَوْلٌ لِمَوْلَاهُ يَكُونُ فَاعْرِفْ لِدَلَالَةِ الْبَائِعِ إِنْ شَاءَ أَحَدَا
يَكُونُ حُكْمُهُ كَمَثَلِ الْأُولَى مِنْ مَالِهِ خِلَافَ مَا بَيْنَنَا
عِتَاقُهُ بظَاهِرِ الْأُمُورِ لِأَنَّهُ عَنْ عِلْمِهَا مَحْجُوبٌ

باب أدب العبيد

وَحَيْثُ كَانَتْ طَاعَةُ الْمَلِكِ وَفَتْرُكَ الطَّاعَةَ يُوجِبُنَا لِأَنَّهُ الْغَاصِي بِلا مَحَالَةٍ
وَاجِبَةٌ لَهُ عَلَى الْمَمْلُوكِ لَهُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدَّبَنَا وَأَكْثَرُ الْفُسَادِ فِي ذِي الْحَالَةِ

وَقَالَ فِي الْأَصْلِ مَقَالًا فَأَعْلَمَ
لَكِنْ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ يُضْرَبُ
وَإِنِّي مِنْ ذَا الْمَقَالِ أَعْجَبُ
وَقَدَرُ الضَّرْبِ الَّذِي يَزْدَجُرُ
وَقِيلَ يُضْرَبَنَّ عَلَى الْأَذْبَارِ
وَإِنْ يَخْفَ إِبَاقُهُ يُسَاحُ
وَهَارِبٌ لَهُ يُحَوَّرْنَا
وَلَا يَجُوزُ لِفَتَى أَنْ يُطْعِمَهُ
قِيلَ وَلَوْ مَاتَ بِذَاكَ جُوعًا
لَا يُضْرَبُ الْعَبْدُ إِذَا لَمْ يَخْدَمْ
وَنَحْوَهَا وَذَاكَ حِينَ يَجِبُ
مَعَ اثْنِي أَقُولُ فِيهِ يُضْرَبُ
بِهِ وَمَوْلَاهُ لَهُ يَعْتَبَرُ
وَلَا يَجُوزُ ذَاكَ فِي الْأَحْرَارِ
تَقْيِيدُهُ وَمَا بِهِ جُنَاحُ
لَعَلَّهُ بِذَاكَ يَرْجَعَنَا (١)
فِي حَالَةِ الْإِبَاقِ أَوْ أَنْ يُكْرِمَهُ
إِلَّا إِذَا مَاقَصَدَ الرُّجُوعَا

بابُ الْعِتْقِ

وَأَمَرَ إِلَاهُ بِالْتَّحْرِيرِ
وَذَكَرَ الْكِتَابُ فَكَ الرَّقَبَةُ
مَنْ عَلَيْنَا مَرَّتَيْنِ بِهِمْ
وَنَعْمُ إِلَاهُ لَاتُرَّالُ
وَالشُّكْرُ لِلنَّعْمَةِ يُوجِبُهَا
وَوَعَدَ الْمُعْتَقُ بِالْأُجُورِ
وَأَنَّهُ مِثْلُ اقْتِحَامِ الْعَقَبَةِ
مُلْكِهِمْ وَمَرَّةً عِتْقُهُمْ
مَبْسُوطَةً وَمَالَهَا زَوَالُ
وَكَافِرُ النَّعْمَةِ يُحَرِّمُهَا

(١) قوله : « يُحَوَّرْنَا » هو بالراء المهملة والتحويل أمر يستعمله العمانيون والحرورية عندهم معروفة . وهى نوع من الرقى وهو دعاء وآيات من القرآن بركتها ظاهرة — أبو إسحاق — وسميت بذلك تفاؤلا برجوع الذاهب من قولهم حار أي رجع . العبرى

وَالشُّكْرُ أَنْ يُؤَدِّيَنَّ الْوَاجِبَا
وَالْكُفْرُ عِصْيَانُ الْإِلَهِ بِالنَّعَمِ
وَالْعِتْقُ بِالْأَلْفَاظِ وَالْأَحْوَالِ
وَذَاكَ أَنْ يَقُولَ قَدْ أَعْتَقْتُكَ
وَمَنْ يَقُلْ لِعَبْدِهِ يَا حُرُّ
وَإِنْ يُحَاكِمُهُ فَقِيلَ يُحْكَمْ
لَأَنَّ ذَاكَ ظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ
وَالْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ لَا بِالْقَصْدِ
وَإِنْ ثَقُلَ لِلَّهِ قَدْ سَرَّحْتُكَ
وَمَنْ يَقُلْ لِلَّهِ أَنْتَ يَا فَتَى
وَمَنْ يَقُلْ أَنْتَ لِرُوحِهِ اللَّهُ
وَإِنْ يَقُلْ أَعْتَقَكَ الْإِلَهِ
وَالْقَوْلُ بِالْعِتْقِ لَدَيْهِ أَوْثَقُ
وَإِنْ يَخْفُ عَلَيْهِ مِنْ سُلْطَانٍ
وَجَزَمَ الْأَصْلُ بِقَوْلِ الْعِتْقِ
وَإِنْ يَقُلْ هَذَا أَخِي أَوْ صَاحِبِي
وَذَاكَ إِنْ خَافَ عَلَيْهِ وَكَذَا
فَالْقَصْدُ عِنْدَنَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ
وَلَفْظَةُ الْحُرِّ بِهَا يُعَبَّرُ
كَذَلِكَ الْعِتْقُ قَدْ يُرَادُ
أَعْنَى إِذَا مَا قَالَهُ لِعَبْدِهِ

وَيَقْضِي الْحُقُوقَ وَالْمَآرِبَا
وَمَنْ عَصَاهُ مُسْتَحِقٌّ لِلنَّقْمِ
يَكُونُ فَالْأَوَّلُ ذُو الْمَقَالِ
أَوْ أَنْتَ حُرٌّ وَكَذَا حَرَّرْتُكَ
وَلَمْ يُرَدْ عِتْقًا فَلَا يَضُرُّ
بِمَقْتَضَى اللَّفْظِ وَمَا يَلْتَزِمُ
وَعَكْسُهُ دَعْوَى عَلَى الْعِتَاقِ
وَالْقَصْدُ بَيْنَ رَبَّنَا وَالْعَبْدِ
فَالْعِتْقُ ظَاهِرٌ فَخُلَّ عَبْدُكَ
لَا يُوجِبُ الْعِتْقُ لِمَنْ بِهِ أَتَى
فَالْعِتْقُ ظَاهِرٌ بِلَا اشْتِبَاهِ
فَالْحُلْفُ فِي ائْتِاقِهِ زَوَاهُ
قُلْتُ. وَهُوَ بِالْمَقَامِ أَطْبَقُ
فَقَالَ حُرٌّ فِيهِ قَوْلَانِ
وَهُوَ كَمَا تَرَى وَفَاقَ النُّطْقِ
أَوْ وَلَدِي فَالْعِتْقُ غَيْرُ وَاجِبٍ
إِنْ قَالَهُ تَلَطُّفًا وَنَحْوَ ذَا
وَاللَّفْظُ قَالَبٌ لَهُ يُقَدَّرُ
عَنْ حَدِّهِ الْإِنْسَانِ إِذْ يُؤَمَّرُ
بِهِ الْقَدِيمُ فَلَهُ الْمُرَادُ
وَقَدْ نَوَاهُ يُعْطَى حُكْمَ قَصْدِهِ

وَمَنْ يَقُلْ فِي اللَّفْظِ إِذْ يُقْرَأُ
يُعْتَقُ مَنْ حَالَ عَلَيْهِ غَامٌ
بِالْحَوْلِ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْوَصْفَ
فَإِنَّهُ مِنْ بَعْدِ حَوْلٍ يَسْتَحِقُّ
وَذَا الْقِيَاسُ فِيهِ عِنْدِي نَظَرٌ
فَبَعْضُهَا يَقْدُمُ فِي أَيَّامٍ
وَلَا أَرَى كَالْعُرْفِ فِيهِ ضَابِطًا
فَاعْمَلِ الْفِكْرَ هُنَا وَاجْتَهِدَا
وَقَائِلٌ بَعْضُ غَلَامِي حُرٌّ
كَذَاكَ إِنْ أَعْتَقَ مِنْهُ أَصْبَعًا
لَأَنَّهُ لَا يَتَجَزَأُ وَهَوَا
وَأَنْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِيهِ
وَيُعْرَمَنَّ لِلشَّرِيكِ سَهْمُهُ
لَأَنَّهُ مَالٌ سِوَاهُ أَثْلَفَا
وَإِنْ يَكُنْ لَا يَعْرِفَنَّ الْحُكْمَا
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَ عَبْدَ الْغَيْرِ
لَأَنَّ عِتْقَهُ يَكُونُ بَاطِلًا

كُلُّ غُلَامٍ لِي قَدِيمٌ حُرٌّ
وَدُونُهُ لَا يُعْتَقُ الْغُلَامُ
وَآيَةُ الْعُرْجُونِ تُعْطَى الْكَشْفَا (١)
وَصَفَّ الْقَدِيمَ وَبِهِ هَذَا لِحَقٍّ
وَقَدَّمَ الْأَشْيَاءَ لَا يَنْحَصِرُ
قَلَائِلُ وَالْبَعْضُ فِي أَعْوَامٍ
فَإِنْ ضَبِطْتُ الْعُرْفَ صِرْتُ قَاسِطًا (٢)
فَعَامِلُ الْفِكْرِ يُصَادِفُ الْهَدَى
فَالْعِتْقُ فِي جَمِيعِهِ يَمُرُّ
فَالْعِتْقُ وَاقِعٌ عَلَى الْعَبْدِ مَعَ
بِالسَّرْيَانِ يُعْرِفَنَّ وَيُرَوَى
يُقَرِّمُ الْعَبْدَ بِمَا يَأْتِيهِ
وَيَطْلُبُ الْإِلَّاهَ يَعْفِرُ إِثْمَهُ
بِذَاكَ فَالْإِثْمُ مَعَ الْعُرْمِ لَفَا (٣)
فَخَطَاً يَدْفَعُ عَنْهُ الْإِثْمَا
بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَمَا مِنْ ضَيْرٍ
لَا يُذْهِبُنَّ مَا كَانَ قَبْلَ حَاصِلَا

(١) وهي قوله تعالى : « وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ » .
(٢) قوله : « قاسطاً » أى عادلاً لدلالة المقام عليه ، وأكثر استعمال القاسط لوصف الجائر ،
قال الله تعالى : « وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا » وهو من قسط إذا جار ، وقد ورد
في بعض كتب اللغة أنها تستعمل بمعنى العادل ، وبهذه اللغة أخذ المصنف .
(٣) قوله : « لفا » أي حصل . مأخوذ من أَلْفَيْتُ الشَّيْءَ إِذَا وَجَدْتُهُ . ص .

كَذَلِكَ الْعَاصِبُ لَيْسَ يَجْرِي
 وَرَجُلٌ قَدْ اشْتَرَى مَعْصُوبًا
 أَعْتَقَهُ يُرِيدُ نَفْسَ الْقُرْبَةِ
 فَبَعْضُهُمْ أَمْضَاهُ حَيْثُ كَانَا
 وَقِيلَ مَنْ بَعْضُ الْعَبِيدِ أَعْتَقَا
 إِنَّ الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ أَحْرَارُ
 مَنْ قَالَ يَوْمَ اشْتَرَى فُلَانًا
 ثُمَّ اشْتَرَاهُ قِيلَ لَيْسَ يُعْتَقُ
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ فِي الطَّلَاقِ
 وَقِيلَ إِنْ سَمَى فُلَانًا يُعْتَقُ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ
 وَإِنْ يُعْلَقُ الْعِتَاقُ يُعْتَقُ
 كَقَوْلِهِ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَوْمًا
 فَإِنَّهُ عِنْدَ مَجِيءِ زَيْدٍ
 وَامْرَأَةٌ قَالَتْ عِبِيدِي عُتَقَا
 أَنْ أَصْبَحْتُ وَالْحَيْضُ قَدْ أَتَاهَا
 وَمُشْتَرٍ مِنْ رَجُلٍ عَبِيدًا
 قَالَ لَهُمْ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ حُرًّا
 فَالْكُلُّ قَالُوا إِنَّهُمْ أَحْرَارُ
 فَمُلْكُهُمْ حَجَرٌ بِهِدَى الصِّفَّةِ
 مَنْ قَالَ إِنْ جَاءَ سَلِيلِي حَيًّا

عِتَاقُهُ إِذَا ذَاكَ نَوْعٌ حَجَرٍ
 وَكَانَ عَنْهُ أَمْرُهُ مَحْجُوبًا
 فَفِي ثُبُوتِهِ خِلَافُ الْأُمَّةِ
 غَيْبًا وَبَعْضٌ قَدْ رَأَى الْبُطْلَانَا
 وَلَمْ يُسَمَّ أَئِيهُمْ إِذَا نَطَقَا
 فِي حُكْمِنَا وَمَالُهُ إِنْكَارُ
 فَإِنَّهُ مُحَرَّرٌ إِعْلَانًا
 إِذَا لَا عِتَاقَ قَبْلَ مُلْكٍ يَصْدُقُ
 فَهِيَ كَهَذَا الْحُكْمِ فِي الْعِتَاقِ
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ مِنْهُ تَطْلُقُ
 وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ
 عِنْدَ وَقُوعِ مَا بِهِ يُعْلَقُ
 فَأَنْتَ حُرٌّ لَا تَخَافُ لَوْ مَا
 يُعْتَقُ لِإِعْتِبَارِ هَذَا الْقَيْدِ
 إِنْ لَمْ أَصِلْ فِي غَدٍ فَاتَّفَقَا
 فَالْعِتْقُ فِي عِبِيدِهَا يَعْنِيهَا
 ثُمَّ اسْتَرَابَ بَيْعُهُ الْجَدِيدَا
 فَلْيَنْصَرِفْ وَلَا يَخَافُ ضَرًّا
 وَلَمْ يَصِحَّ مِنْهُمْ إِفْرَارُ
 إِلَّا بِإِقْرَارِهِمْ أَوْ حُجَّةٍ
 كَانَ عِبِيدِي عُتَقَا عَلَيَا

فَإِنْ أَتَى مَيْتًا فَمَا مِنْ عِتْقٍ
لَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الْقَيْدُ وَلَا
وَقَائِلٌ إِنْ وَلَدَتْ غُلَامًا
فَوَلَدَتْ اثْنَيْنِ قِيلَ عِتْقَا
وَوَجْهُهُ الْخِلَافُ فِي غُلَامٍ
فَعِنْدَ قَوْمٍ يَقْتَضِي الْإِطْلَاقَ
لِلْأَوَّلِينَ أَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ
ثُمَّ مِنَ التَّعْلِيلِ تَوَعُّ يُذَكَّرُ
وَذَاكَ أَنْ يُعْلَقَنَّهُ عَلَى
فَالْعَبْدُ مَمْلُوكٌ قُبِيلَ الْأَجَلِ
وَإِنْ يُدَبِّرُهُ عَلَى شَخْصَيْنِ
وَمَاتَ وَاحِدٌ فَلَا يَنْعَتَقُ
وَإِنْ يَكُنْ مُدَبِّرٌ قَدْ قَتَلَ
فَحَقُّهُ حِرْمَانُ ذَاكَ الْعِتْقِ
كَمِثْلٍ مَنْ قَدْ قَتَلَ الْمُورُوثَا
وَرَجُلٌ كَاتِبَ عَبْدَهُ ائْتَقَ
لَوْ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنِ الْوَفَاءِ
وَذَاكَ أَنَّ الْعَبْدَ يَشْرِي نَفْسَهُ

يُلْحَقُهُمْ وَإِنَّهُمْ فِي الرِّقِّ
عِتْقٌ مَعَ انْتِفَائِهِ تَحْصَلًا
مَمْلُوكَتِي فَذَاكَ حُرٌّ دَامَا
كِلَاهُمَا وَقِيلَ بَلْ مَنْ سَبَقَا
وَفِي احْتِمَالٍ أَوْجِهَ الْكَلَامَ
وَبَعْضُهُمْ لَوْحْدَةٍ قَدْ سَاقَا (١)
وَالْآخَرِينَ الثَّانِي دُونَ مَيْنِ
يُقَالُ لِلْعَبْدِ بِهِ مُدَبِّرٌ
وَفَاتِهِ أَوْ مَوْتِ بَعْضِ الْعُقُلَا
وَبَعْدَهُ يَكُونُ حُرًّا فَاقْبَلِ
خِدْمَتُهُ يَبْنِيهِمَا نِصْفَيْنِ
وَيَخْدُمُ الثَّانِي إِلَى أَنْ يُلْحَقَ
مَوْلَاهُ لِلْعِتْقِ وَقَدْ تَعَجَّلَا
وَأَنْ يَكُونَ دَائِمًا فِي الرِّقِّ
فَالْمَنْعُ صَارَ حُكْمُهُ الْمَبْثُوثَا
مِنْ حِينَ مَا كَاتَبَهُ الْعِتْقُ اسْتَحَقَّ
فَالْعِتْقُ لَا يَشْرُطُ بِالْإِدَاءِ
مِنْ سَيِّدِ الْعَبْدِ بِمَا كَيْسَهُ (٣)

(١) قوله : «الوحدة» أى لفرد .

(٢) «يلحق» : برفع الفعل المضارع على إهمال أن المصدرية .

(٣) كَيْسَهُ بِالْتَشْدِيدِ أَيْ جَعَلَهُ فِي كَيْسِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ . ص .

فَعِنْدَ مُلْكٍ نَفْسِهِ يَتَعْتَقُ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ أَدَّيْتَا فَلَا يُحَرِّرَنَّ مِنْ قَبْلِ الْأَدَا وَهُوَ مُرَادُ الْقَوْمِ فِي الْمَكَاتِبِ فَصُورَةُ الْكِتَابَةِ الْمَذْكُورَةِ فَعَرَفْنَا يَجْعَلُهَا بَيْعًا وَمَا وَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ تَنْفِينًا وَالْعِتْقُ قَدْ يَكُونُ بِالْأَحْوَالِ فَالْحَالُ أَنْ يُمْلِكَ الْإِنْسَانُ كَذَلِكَ الْإِخْوَةَ وَالْأَنْبَاءَ فَإِنَّهُمْ بِذَلِكَ يُعْتَقُونَ كَذَلِكَ الْأَحْوَالُ وَالْأَعْمَامُ وَلَا كَذَلِكَ الصَّهْرُ وَالرِّضَاعُ لَكِنْ ذَا الرِّضَاعِ لَا يَبِيعُ فَإِنْ بَيْعُهُ رُدَّ ذَلِكَ الْبَيْعُ وَقِيلَ إِنْ بَاعَ ذِي الرِّضَاعِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ وَرِثَ الرِّضِيعَا وَالْعَبْدُ إِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ السَّيِّدِ لَوْ أَسْلَمَ الْمَوْلَى فَذَلِكَ حَالُهُ

وَهُوَ خِلَافُ مَا بِهِ يُعَلَّقُ فَأَنْتَ حُرٌّ لَا إِذَا أُبْتُ إِذَا كَانَ بِالْأَدَاءِ قَدْ تَقَيَّدَا فَالْخُلْفُ رَاجِعٌ إِلَى التَّخَاطُبِ مَعَهُمْ خِلَافُ مَا لَنَا فِي الصُّورَةِ قَدْ صَوَّرُوهُ فَهُوَ شَرْطٌ لَزِمًا بِهِ الْخِلَافُ وَتَحَرَّرْنَا وَمَرَّةً يَكُونُ بِالْأَفْعَالِ أَبَاهُ أَوْ أُمًّا لَهُ تُصَانُ مَلَكُهُ الْبَيْعُ أَوْ الشِّرَاءُ وَهُوَ حَقٌّ لَهُمْ يَرَوْنَاهُ وَكُلٌّ مِنْ نِكَاحِهِ حَرَامٌ فَمُلْكُ ذَيْنِ فِيهِ الْإِتْسَاعُ لِحُرْمَةِ الرِّضَاعِ الْإِمْتِنَاعُ وَقِيلَ لَا يَرُدُّهُ الْمُبِيعُ (١) يَجُوزُ فَالْمَنْعُ بِلَا إِجْمَاعٍ سِوَاهُ لَيْسَ بَيْعُهُ مَمْنُوعًا فَاحْكُمْ بِعِتْقِهِ دَوَامَ الْأَبَدِ فَمُلْكُهُ مِنْ بَعْدِ لَا يَتَأَلُّهُ

(١) قوله : «المبيع» بضم الميم بمعنى البائع أى لا يرده بانه .

وَأَن يَكُنْ إِسْلَامُهُ بِالْقُرْبِ فَإِنَّهُ يُدْرِكُهُمْ كَالْحُكْمِ وَأَصْلُهُ فِي حَبْرِ الطَّائِفِ عَنِ النَّبِيِّ فِيهِ قَوْلٌ يُذَكِّرُ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُلَاقِي مَخْرَجًا وَحَيْثُ كَانَ عِتْقُهُ بِحَقٍّ وَأَن يَكُنْ سَيِّدُهُ ذَا ذِمَّةٍ لَكِنَّ بَيْعَهُ (٢) عَلَيْنَا يُجْبَرُ وَسَرِيَانُ الْعِتْقِ قَدْ تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْوَالِ مِنْ ذَلِكَ الْمُثَلَّةُ يَقْطَعُنَا أَوْ عَيْنُهُ يَقْلَعُهَا أَوْ ذَكَرَهُ فَإِنَّهُ بِذَا الْفِعَالِ يُعْتَقُ وَأَمَّةٌ لَهُ وَفِيهَا رَغْبًا فَقِيلَ فِي تَحْرِيرِهَا بِذَاكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّمْثِيلَ أَرَادَ مَعْنَى صَالِحًا فَكَيْفَا لَوْ كَانَ ذَا التَّقْيِثِ مُثَلَّةً لَمَا

قَبْلَ فِرَاقِ الْعَبْدِ دَارَ الْحَرْبِ فِي الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ فِي التَّسْمِي يَوْمَ تَقْيِيفٍ فِي الْحِصَارِ الْكَاشِفِ فَيَمَنْ أَنَا مِنْهُمْ مُحَرَّرٌ (١) فَالْعَبْدُ بِالتَّقْوَى إِلَى ذَا حَرَجًا فَلَا يَعُودُ أَبَدًا لِلرَّقِّ لَا يُعْتَقَنَّ مِنْهُ لِنَلْكَ الذِّمَّةَ كَيْلًا يَرْبُّ (٣) مُسْلِمًا مَنْ يَكْفُرُ وَبَابُهُ الْعِتْقُ بِحَالٍ فَأَعْلَمَا وَذُونُكَ الْعِتَاقُ بِالْأَفْعَالِ يَدًا أَوْ الْأَلْفَ فَيَجْذَعُنَا يَقْطَعُهُ كَذَاكَ مَالًا أَذْكَرُهُ عُقُوبَةً وَرَقُهُ لَا يَلْحَقُ وَأُذْنُهَا لِلْحُلِيِّ يَوْمًا ثَقَبَا حُلْفٌ وَلَا عِتْقٌ أَرَى هُنَاكَ وَأَنَا قَدْ قَصَدَ التَّجْمِيلَ يُعَاقِبُنْ بِعِتْقِهَا وَيُوفَا كَانَ الْخَلِيلُ آمِرًا بِهِ أَعْلَمَا

(١) أى فهو محرر .

(٢) قوله : « لَكِنَّ بَيْعَهُ » بتشديد النون أى لكنه يجبر على بيعه لنا . وفى بعض النسخ : « لَكِنَّ بَيْعَهُ » بموحدين أولاهما بمعنى على .

(٣) قوله : « يَرْبُّ » بفتح حرف المضارعة وضم الراء وتشديد الباء أى يملك .

فَقِيلَ إِنَّ سَارَةَ قَدْ ثَقِبَتْ عَنْ أَمْرِهِ هَاجَرَ يَوْمًا ثَقِبَتْ
فَكَانَ ذَاكَ أَصْلَ هَذَا الْفِعْلِ ثُمَّ اسْتَمَرَ فِعْلُهُ فِي الْكُلِّ
وَأَمَةً لَهُ أَرَادَ يَأْمُرُ بِخَفْضِهَا (١) فَلَيْسَ فِيهِ ضَرَرُ
لأنَّ ذَاكَ سُنَّةٌ وَفِيهِ كَرَامَةٌ لَزَوْجِهَا النَّبِيِّ
وَسَيِّدُ رَأَى بَعْدِهِ أَلَمْ وَقِيلَ إِنَّ عَبْدَهُ يَنْعَتُقُ
وَهُوَ الصَّحِيحُ إِذْ أَرَادَ الْعَاقِبَةُ لَيْسَ لَنَا بِالْعَتَقِ أَنْ نُكَافِيَهُ
وَالْحَرَقُ (٢) الْمُعْتَقُ لَا لِمَعْنَى إِذْ ذَاكَ مُثْلَةٌ فَيُعْتَقَنَا

بابُ الْوَلَاءِ

وَهُوَ اتِّصَالُ يَتَّقُ بَعْدَ الْعِتْقِ كَنَسَبِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْحَقِّ
قَالَ النَّبِيُّ الْهَاشِمِيُّ الْعَرَبِيُّ إِنَّ الْوَلَاءَ لُحْمَةٌ كَالنَّسَبِ
لَا يَبْعُ فِيهِ لَا وَلَا فِيهِ هَبَةٌ فَهَلْ سَمِعْتُمْ مَنْ يَبْعُ نَسَبَهُ
فَيُعْقِلُ الْمَوْلَى وَيُعْقَلُنَا عَنْهُ كَمَثَلِ مَنْ يُنَاسِبُنَا
وَذَلِكَ الْوَلَاءُ لِمَنْ قَدْ أَعْتَقَهُ وَالشَّرْطُ فِيهِ بَاطِلٌ لَوْ أَطْلَقَهُ
قَدْ اشْتَرَتْ عَائِشَةُ بَرِيرَةَ مَعَ الْوَلَا إِلَيْهِمْ مَصِيرَهُ
فَابْطُلَ الْمُخْتَارُ ذَاكَ الْأَمْرَا وَزَجَرَ الْمُشْتَرِطِينَ زَجْرًا

(١) قوله : « بخفضها » أي ختانها .

(٢) قوله : « ووسم » أي كوى . مأخوذ من الوشم وهو العلامة : أو بمعنى السمة .

(٣) قوله : « والحرق » بفتحين أي الكي بالنار .

وَقَالَ فِي جُمْلَةٍ مَا قَدْ نَطَقَا
وَأَمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ الْمُعْتَقَةُ
وَتِلْكَ سُنَّةٌ عَلَيْهَا يَتَّبِعِي
وَالْحُلْفُ فِي الْمُسْلِمِ إِنْ أَعْتَقَهُ
وَأَنَّهُ تَحْتَ الْحَدِيثِ دَاخِلٌ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا وَلَاءُهُ
وَأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الرَّحْمَنُ
مَا جَعَلَ الْإِلَٰهَ مِنْ سَبِيلٍ
وَفِي مَكَاثِبِ فَبَعْضٌ قَالَا
لَأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مِّنْ أَعْتَقَهُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنْ يَكُنْ مِّنْ كَاتِبَا
فَهُوَ شَبِيهُ الْبَيْعِ لَا مَحَالَةَ
وَإِنِّي بِمَا مَضَى أَقُولُ
لَأَنَّ مِنْهُ الْفَضْلَ فِي الْمَكَاثِبِ
فَأَخَذَهُ الْمَالَ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى
وَالْكُلِّ مُعْتَقٌ لِأَجْلِ غَرَضٍ
وَأَمْرًا قَدْ أَعْتَقْتُ وَلَاهَا
وَالْعَبْدُ إِنْ مِنْ حُرَّةٍ قَدْ وَلَدَا
يَتَّبِعُهَا إِلَى مَوَالِيهَا وَإِنْ

إِنَّ الْوَلَا لِمَنْ لَهَا قَدْ أَعْتَقَا
صَارَ الْوَلَا لَهَا بِمَا قَدْ حَقَّقَهُ
كُلُّ وَلَاءٍ لِعَتِيقٍ بَيْنَ
ذُو الشَّرْكِ قِيلَ فِي وَلَائِهِ لَهُ
لَأَنَّهُ الْمُعْتَقُ وَالْمَحَامِلُ
لِلْمُسْلِمِينَ الْكُلُّ أَوْلِيَاهُ
لِمُشْرِكٍ فِي مُسْلِمٍ سُلْطَانُ (١)
لِلْكَافِرِينَ مَوْضِعُ الدَّلِيلِ
يَلِيهِ مَنْ كَاتَبَهُ إِجْمَالًا
وَإِنْ يَكُنْ بِعَوَضٍ أَطْلَقَهُ
كَمُعْتَقٍ إِذْ كَانَ مَالًا طَالِبًا
فَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِدَى الْمَقَالَةِ
لَا يَقْطَعُنْ وَلَاَهُ الْمَبْدُولُ
وَهُوَ كَعَتِيقٍ لِظَهَارٍ وَائِبَةٍ
عِتَاقِهِ كَرَدِّهِ مِّنْ حَلَالٍ
فَلَمْ يَكُنْ لِلانْقِطَاعِ مُقْتَضِي
لِقَوْمِهَا مِنْ دُونِ مَنْ وَلَاهَا (٢)
فَإِنَّهَا تُجَرُّ ذَاكَ الْوَلَدَا
يُعْتَقُ أَبُوهُ فَإِلَيْهِ يُرْجَعُنْ

(١) قوله : سلطان، مبتدأ خبره الجار والمجرور . قبله والفعل ملغى عن العمل . ص .

(٢) قوله : من دون من ولاها، أى من دون زوجها .

وَإِنَّمَا كَانَ لِأُمِّهِ تَبَعٌ
وَذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَجُرُّ
وَحَيْثُمَا صَارَ أَبُوهُ حُرًّا
وَالدَّعْوَى فِي الْأَنْسَابِ وَالْوَلَاءِ
وَذَلِكَ أَنَّ يَدَّعِي الْمِيرَاثَةِ
وَذَلِكَ أَنَّ دِيَةَ الْخَطَاءِ
وَلَيْسَ فِي الْوَلَاءِ إِذَا مَا أُكْرِيَ
لَكِنَّهُ بِالْبَيِّنَاتِ يُحْكَمُ
وَهُوَ كَمِثْلِ نَسَبِ الْإِنْسَانِ
فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لِخَالِ مُتَّبِعِ
شَيْئًا وَإِنَّمَا يَجُرُّ الْحُرُّ
ضُمًّا إِلَيْهِ حَالُهُ وَجُسْرًا
مَهْدُورَةً إِلَّا لِمَعْنَى جَاءَ
بِذَلِكَ أَوْ يَدَّعِي الْأَحْدَاثَ
تُجْعَلُ فِي الْأَنْسَابِ وَالْوَلَاءِ
يُقْضَى بِأَيْمَانٍ عَلَى مَنْ أُنْكَرَ
أَنْ عُدِمَتْ فَلَا وَلَاءَ يُلْزَمُ
لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَيْمَانِ

كتاب العدد

وَتَلْزِمُ الْعِدَّةَ زَوْجَةَ الْفَتَى
أَوْ خَرَجَتْ بِالْخُلْعِ وَالْخِيَارِ
إِنْ كَانَ مِنْ بَعْدِ الدُّخُولِ كَانَا
وَقَدْ مَضَى الْعِدَّةُ لِلنِّسَاءِ
وَهَا هُنَا أَذْكَرُ بَاقِيَ الْعِدَّةِ
وَأَنَّهَا لِلزَّوْجِ حَقُّ نَصًّا
فَمَا لَكُمْ عَلَى الْمُطَلَّاتِ
فَقَوْلُهُ فَمَا لَكُمْ دَلِيلُ
وَقِيلَ حَقٌّ لِلَّهِ وَهُوَ
لِأَنَّهُ لِلَّهِ حَقٌّ مِنْ جِهَةٍ
فَاللَّهُ قَدْ أَلْزَمَهَا إِيَّاهَا
فَهُوَ نَظِيرُ قَوْدٍ فِي الْقَتْلِ
وَبَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ إِنْ تَقَارَرَا
فَقِيلَ لَا عِدَّةَ تَلْزَمْنَهَا
وَأِنْ تَنَآكَرَا فَتَلْزَمَنَّا

مُطَلَّقًا أَوْ كَانَ عَنْهَا مَيْتًا
فَالْاِعْتِدَادُ فِي الْجَمِيعِ جَارِي
وَمُطَلَّقًا (١) إِنْ بِالْمَمَاتِ بَاءًا
مِنْ الظَّهَارِ وَمِنْ الْإِيلَاءِ
وَهِيَ عَلَى تَوَازُعِهَا فِي عَدَدٍ
بِذَلِكَ الْكِتَابُ حَيْثُ حَصَا
قَبْلَ الدُّخُولِ عِدَّةٌ تَوَاتِي (٢)
أَنْ لَهُمْ إِنْ وَقَعَ الدُّخُولُ
لَا يَنْفِيَنَّ السَّابِقَ الْمُقَوَّى
وَزَوْجَهَا مِنْ جِهَةٍ مُوَجَّهَةٍ
لَأَجْلِ زَوْجِهَا إِذَا أَتَاهَا
فَالْحَقُّ لَا زِمَ لِأَجْلِ الْكُلِّ (٣)
بِعَدَمِ الْمَسِّ وَمَا تَنَآكَرَا
وَقِيلَ لَا تُعَدَّرُ حَتْمًا مِنْهَا
قَوْلًا (٤) وَلَا سِوَاهُ نَعْلَمَنَّا

(١) قوله : « ومطلقا » أى أنها تلزمها عدة الميئة إن دخل بها قبل أن يموت أو لم يدخل عملا بعموم قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية » .

(٢) أى توافق .

(٣) قوله : « لأجل الكل » أى الله والعبد .

(٤) قوله : « قولاً » أى قولاً واحداً بالاختلاف .

وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِذَا مَا دَخَلَ
يَلْزَمُهُ لَهَا الصَّدَاقُ أَجْمَعُ
وَامْرَأَةٌ يَرْتَدُّ عَنْهَا الرَّجُلُ
وَقِيلَ فِي الَّتِي زَنَتْ تُجْتَنَّبُ
وَهُوَ اخْتِيَاظٌ عَنْ وُجُودِ الْحَمْلِ
وَقِيلَ فِيمَنْ جَامَعَ الْجَبَّارُ
خَوْفًا مِنَ الْحَمْلِ وَمَهْمَا وَجَدَا
وَقِيلَ ذَلِكَ فِي الَّتِي لَمْ تَحْصِلْ
وَذَاتُ زَوْجٍ فَلِذَاكَ الْبَعْلُ
وَهُوَ مَقَالٌ يَلْزَمُ جَرِيَانُهُ
لَأَنَّ ابْنَهَا الَّذِي تُحْصِلُهُ
حُكْمًا مِنَ الْمُخْتَارِ فِي الْإِلْحَاقِ
وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقَعْ اللَّعَانُ
وَعِدَّةُ الْآيسِ وَالصَّيِّةِ
وَهَكَذَا مَنْ لَمْ تَكُنْ تَحِيضُ
وَأَنْ تَكُنْ صَبِيَّةً مُرَاهِقَةً
ثَلَاثَةٌ عِدَّتُهَا وَالْبَاقِي

بِأَنَّهُ قَدْ مَسَّهَا وَفَعَلَا
وَقَوْلُهُ فَاَمَسَّهَا لَا يُسْمَعُ
عِدَّتُهَا مِثْلُ الطَّلَاقِ تُجْعَلُ (١)
كَعِدَّةِ الطَّلَاقِ لَا تُقَرَّبُ
مِنْ غَيْرِهِ فِيهَا بِذَاكَ الْفِعْلِ
رُغْمًا فَحَيْضَةٌ لَهَا مِطْهَارُ
حَمْلٍ فَحَتَّى تَضَعَنَّ الْوَلَدَا
بِحَبْلِ زَوْجٍ وَأَرَادَتْ تَحْتَمِلُ
إِثْبَانُهَا وَلَوْ يَوْمَ الْفِعْلِ
فِي مَنْ زَنَتْ وَعِنْدَنَا بَيَانُهُ
مِنْ الزَّيْنَاءِ لِلْفِرَاشِ نَجْعَلُهُ
كَيْفَ لَنَا أَنْ نَمْنَعَ التَّلَاقِي
بَيْنَهُمَا فَلِلْعَانِ شَانُ
ثَلَاثَةٌ الْأَشْهُرِ نَفْسُ الْعِدَّةِ
خِلَافَ مَنْ عَاوَدَهَا الْمَحِيضُ
بِسَنَةِ فِي الْاِخْتِيَاظِ وَاثِقَهُ
خَوْفًا مِنَ الْحَمْلِ الَّذِي يُلَاقِي

(١) قوله : «عِدَّتُهَا مِثْلُ الطَّلَاقِ» هذا على المشهور وقد سبق للمصنف رحمه الله في مثل هذا أنها تعد بحيضه فقط لأنها ليست عدة طلاق ، وإنما هي عدة احتياط لكشف حال الرحم والحیضة الواحدة تكفي لبراءة الرحم .

خَطَبْتُهَا (١) فِي التَّسْعَةِ الشُّهُورِ
كَذَلِكَ لَا يُلْحَقُهَا الْمُطَلَّقُ
وَقَالَ بَعْضُ بِالثَّلَاثَةِ فَقَطْ
فَعِدَّةُ الْحَامِلِ حَتَّى تَضَعَا
إِلَّا مَمِيَّةً (٢) قُبِيلَ الْأَجَلِ
عِدَّتُهَا الْأَبْعَدُ مِنْ حَالِهَا
أَرْبَعَةُ الْأَشْهُرِ عِنْدَ عَشْرِ
وَنِصْفِهَا لِلْأَمَةِ الْمُلُوكَةِ
وَقَالَ قَوْمٌ وَضَعُهَا يُحْلَلُ
دَلِيلُهُمْ حَدِيثُ الْأَسْلَمِيَّةِ
وَقَوْلُنَا يُنْقَلُ عَنْ عَلِيٍّ
وَحَامِلٌ فِي بَطْنِهَا اثْنَانِ
وَهَكَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ
«حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» قَالَا
لَوْ وَضَعَتْ بِهِمَةَ فَتَحْلُسُ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَقْرَبُ
وَعَلَّ أَرْبَابَ الْأَخِيرِ اعْتَلَوْا
وَذَاتُ حَيْضٍ بِثَلَاثِ حَيْضٍ

عِنْدَهُمْ لَيْسَ مِنَ الْمُحْجُورِ
لَأَنَّ ذَا لِلْإِحْتِيَاظِ يُلْحَقُ
مَا لَمْ يَبْنِ حَمْلٌ بِهَا فَيُشْتَرَطُ
مِنْ هَذِهِ وَغَيْرِهَا فَاسْتَمِعَا
قَدْ وَضَعْتَ ثَوْمَرُ بِالْتَمَهْلِ
مِنْ وَقْتِهَا وَوَضَعُ مَا عَلَيْهَا
مِنْ اللَّيَالِي وَقْتِهَا لِتَدْرِي
وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الْمَسْلُوكَةُ
نِكَاحُهَا لَوْ لَمْ يَتِمَّ الْأَجَلُ
وَصَحَبْنَا خَصْوَهُ بِالْقَضِيَّةِ
وَعَنْ فَتَى عَبَّاسِنَا الْعَلِيِّ
تَحْلُسُ عِنْدَ وَضْعِهَا لِلثَّانِي
لِأَنَّمَا الْجَمِيعُ حَمْلٌ يُذَكَّرُ
رَبُّ الْعُلَى فَأَدْخَلَ الْإِجْمَالاً
بِهِ وَقِيلَ إِنَّهَا لَا تَحْلُسُ
لِأَنَّهُ حَمْلٌ وَلَا يُسْتَعْرَبُ
بِأَنَّ ذَاكَ عِلَّةٌ لَا حَمْلُ
إِنْ طُلِّقَتْ وَذَوْنَهَا لَا تَنْقَضِي

(١) قوله : «خطبتها» لعل الذي ذكره المصنف أن التسعة إنما جعلت للاحتياط فقط ،
والصحيح عندي أن السنة كلها عدة ، فلا تخطب فيها ، ويلحقها المطلقة في الرجعية .
(٢) المميئة : هي التي قد مات زوجها .

وَهِيَ الَّتِي تُذَكَّرُ بِالْأَقْرَاءِ
وَقِيلَ إِنَّ الْقُرْءَ نَفْسُ الطُّهْرِ
وَإِنْ تَكُنْ ذَاتَ مَحِيضٍ فَانْقَطِعْ
فَقِيلَ بِالْمَحِيضِ لَأَسْوَاهُ
تَنْظُرُهُ إِلَى الْإِيَّاسِ ثَمَّا
وَقِيلَ غَامِيزٍ وَقِيلَ غَامَا
وَهُوَ مَقَالُ عُمَرِ الْفَارُوقِ
فَهِيَ كَمَثَلِ مَنْ يَرَاهِقُنَا
فَتَدْخُلُنَ فِي اللَّوَاتِي لَمْ تَحْضُرْ
وَسَبَقُ ذَاكَ الدَّمِ لَيْسَ يَمْنَعُ
فَهَذِهِ الْإِيَّاسُ ذَاتُ دَمٍ
فَانْتَقَلَتْ عِدَّتُهَا لِلْأَشْهُرِ
وَقَطَعُهُ بِسَائِرِ الْأَسْبَابِ
وَقِيلَ إِلَّا مُرْضِعًا يَنْقَطِعُ
فَيَسْتَحِيلُ دَمُهَا لَبَنًا
فَهُوَ دَمٌ مُنْتَظَرُ الرَّجُوعِ
فَلَا يُشَابَهُ الدَّمُ الْمُنْقَطِعَا
وَإِنْ تَكُنْ عِدَّتُهَا الشُّهُورَا

فَالْقُرْءُ هُوَ الْحَيْضُ فِي الْإِفْتَاءِ
لَا الْحَيْضُ وَالْأَوَّلُ أَقْوَى فَأَذِرْ
فَالْاِخْتِلَافُ فِي اعْتِدَادِهَا وَقَعَ
عِدَّتُهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ
تَعْتَدُ بِالشُّهُورِ حِينَ ثَمَّا
تَعْتَدُ ثَمَّ تَأْخُذُ الْغُلَامَا
وَجَابِرٌ وَمُسْلِمٌ التَّوْفِيقُ (١)
تَعْتَدُ لِلْحَوَاطَةِ مِثْلُهَا
إِذَا دَمُهَا بِالْاِخْتِلَافِ قَدْ رُفِضَ
مَنْ جَعَلَهَا مِنْهُنَّ حِينَ يُقْطَعُ
كَأَنَّ ذَاكَ الدَّمِ لَمْ يُغَيَّرِ
كَقَطْعِهِ بِالسِّنِّ وَالْأَحْقَابِ (٢)
عَنْهَا فَذَاكَ شَأْنٌ مَنْ قَدْ تُرْضِعُ
يَكُونُ لِلْإِبْنِ غِذَاءً يَبْنَى
بَعْدَ فِصَالِ ذَلِكَ الرَّضِيعِ
بِسَبَبِ غَيْرِ رِضَاعٍ وَقَعَا
فَطُلَّقَتْ مِنْ شَهْرِهَا آخِرَا

(١) هو مسلم ابن أبي كريمة التيمي وفيه إضافة الفاعل إلى فعله الصادر منه ، فإن التوفيق للمسلم من أفعال الله ، وجعله من أفعال الرجل مجاز ، باعتبار موافقة أفعاله لمقتضى الشرع ، ص .
(٢) الأحقاب : السنون .

فَقِيلَ لَا تَحْسِبْ مَا قَدْ بَقِيََا مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرِ الَّذِي قَدْ فَنِيََا
وَقِيلَ بَلْ تَحْسِبُهُ وَالْأَوَّلُ عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ مَضَى الْمُعْوَلُ
وَالْأُخْرُ بِالثَّانِي يَجُوزُ مِثْلُ مَنْ يَعْتَرِضُ الْأَيَّامَ لِلصَّوْمِ أَفْهَمَنْ
وَالْحَيْضُ مَهْمَا أَذْرَكَ الصَّبِيَّةَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ الشَّهْرِيَّةِ
فَائْتَهَا تَعْتَدُ بِالْمَحِيضِ وَمَا مَضَى مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْفُوضِ
كَذَلِكَ مَنْ قَدْ طَلَّقَتْ وَمَاتَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الَّتِي قَدْ فَاتَا (١)
وَذَلِكَ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِي وَمَاتَ فِي الْعِدَّةِ عِنْدَ الْجَمْعِ
وَلَا كَذَلِكَ بَائِنٌ وَمَنْ مَبَضَتْ عِدَّتُهَا لِأَنَّهَا قَدْ انْقَضَتْ
وَقِيلَ لِأَعِدَّةٍ لِلصَّبِيَّةِ مِنْ ذِي الصَّبَا إِنْ جَاءَتْ الْمَنِيَّةُ
وَهَكَذَا إِنْ لِلنِّكَاحِ غَيْرَا لَوْ كَانَ بِالْعُرْسِ عَلَيْهَا اشْتِهَارَا
وَأَصْلُهُ الْقَوْلُ بَأَنَّ ذَاكََا وَقَفَّ إِلَى أَنْ يَصِلَ الدَّرَاكََا
وَإِنِّي أَقُولُ حَيْثُ يَقَعُ تَرْوِيحُهُمْ فَلَا عِتْدَادَ يَتَّبَعُ
إِنَّ الدُّخُولَ وَاعْتِدَادَهَا مَعَا كُكِّلَ عَلَى التَّرْوِيحِ قَدْ تَفَرَّعَا
إِنْ ثَبَتَ التَّرْوِيحُ يَوْمًا تَبَعَتْ أَحْكَامُهُ طَرَا وَإِلَّا مُنِعَتْ
أَمَّا ثُبُوتُ بَعْضِهَا مَعَ مَنَعٍ بَعْضُ فَبَاطِلٌ بِحُكْمِ الشَّرْعِ
لَا نَقْبَلَنَّ ذَلِكَ مِمَّنْ كَانَا وَالْحَقُّ قَدْ أَظْهَرْتُهُ إِعْلَانَا
رِسَالَةً سَمَّيْتُهَا الْإِيضَاحَا أَوْضَحْتُ فِيهَا حُكْمَهَا إِيضَاحَا
سَرِيَّةً قَدْ مَاتَ عَنْهَا السَّيِّدُ كِعِدَّةِ الطَّلَاقِ قِيلَ تَقْعُدُ
وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ إِنْ دَبَّرَهَا وَذَلِكَ حَيْثُ إِنَّهُ حَرَّرَهَا
وَلَسْتُ أَدْرِي أَصْلُهُ وَلَا أَرَى ذَلِكَ مِنْ مَقَالِهِ مُعْتَبَرَا

(١) قوله : عدة التي قد فاتا أى عدة المتوفى عنها زوجها .

لَأَتَمَّا الْعِدَّةَ لِلْوَفَاةِ فِي حُكْمِهَا تَحْتَصُّ بِالزُّوْجَاتِ
وَهَذِهِ سَرِيَّةٌ إِنْ تَرَكََا جَمَاعَهَا أَوْ كَانَ عَنْهَا هَلَكًا
فَفِي الْجَمِيعِ حُكْمُهَا الْإِسْتِبْرَاءُ وَلَيْسَ الْأَعْتَادُ فِيهَا يُجْرَى
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ دُبِّرَتْ أَوْ حُرِّزَتْ بِمَوْتِهِ فَبِالطَّلَاقِ اعْتُبِرَتْ
لِأَنَّهُ أَذْرَكَهَا التَّحْرِيرُ فَهِيَ إِذَنْ كَطَالِقٍ تَصِيرُ

باب أحكام العدد

وَكُلُّ عِدَّةٍ لَهَا أَحْكَامٌ بِهَا عَلَى نِسَائِنَا الْإِلْزَامُ
فَتُخْرَجُ الذَّمِيَّةُ الذَّمِيمَةُ وَهَكَذَا الْمَمْلُوكَةُ الْكَلِيمَةُ
لِأَنَّ تَيْنَ لَيْسَ مِنْ نِسَائِنَا بَلْ مِنْ عَدُونِنَا وَمِنْ إِمَائِنَا
عَلَى الْمَمَالِكِ اتِّبَاعُ السَّيِّدِ كَيْفَ لَنَا نَقُولُ هَاهُنَا أَقْعِدِ
وَهُوَ خِلَافُ الْحُكْمِ فِي الْحَرَائِرِ لُزُومُهَا التَّيْتُ بِحُكْمِ ظَاهِرِ
لَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ حَتَّى تَخْلُصَا وَلَا لَهُ يُخْرِجُهَا تَخْلُصَا
وَجَائِزُ إِخْرَاجُهَا إِنْ فَعَلَتْ فَاحِشَةً وَذَاكَ مِثْلُ إِنْ زَنَتْ
وَمِثْلُهُ يُقَالُ إِنْ آذَنَتْ لِسَائِلِهَا بِالشَّتْمِ إِنْ رَأَتْهُ
وَإِنْ يَكُنْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا فَتَلْبَسُ الْحَرِيرَ وَالْحُلِيصَا
وَتَكْجَلِنُ عَيْنُهَا النَّجْلَاءُ وَتَذْهَبُ الْوَضَاءُ
لَعَلَّ مَنْ طَلَّقَهَا يُعَوِّدُ لِضَمِّهَا وَتَذْهَبُ الْحُقُودُ
فَإِنَّهُ أَوْلَى بِهَا فِي الْعِدَّةِ إِذَا أَرَادَهَا بِوَجْهِ الرَّجْعَةِ
لَيْسَ لغيرِهِ بَأَن يَخْطُبَهَا وَلَا يُغَرِّضُنَّ وَلَا يَطْلُبُهَا

فَائِهَا بِذَاكَ قِيلَ تَحْرُمُ وَهُوَ عُقُوبَةٌ لِمَا تَعَجَّلَا وَإِنْ تَكُنْ قَدْ مَنَعْتَهُ إِذْ حَطَبَ وَهَكَذَا إِنْ حَطَبْتَهُ وَهُوَ لَمْ فَجَائِزُ أَنْ يَتَزَوَّجَنَا وَإِنْ تَكُنْ صَبِيَّةً فَتَحْرُمُ وَقِيلَ لَا تَحْرُمُ وَالْمُقَدَّمُ وَهُوَ أَشَدُّ لِلْفَسَادِ سَدًّا وَإِنْ يَقُلْ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَأُخْبِرْتَهُ مَا عَلَيْهِ حَرَجُ كَذَاكَ قِيلَ وَهُوَ عِنْدِي أَشْبَهُ بَلْ لَا يَجُوزُ فِي الْمُطْلَقَاتِ وَمَنْ يُعْرِضُ فِي الطَّلَاقِ فَكَمَنْ وَذَاكَ مَحْجُورٌ إِلَى أَنْ يَصِلَا وَقَبْلَ أَنْ تُتِمَّ يُمْنَعَا وَهَكَذَا عَمَّتْهَا وَالْخَالَةُ وَجَائِزٌ يَحْطُبُ مَنْ ذَكَرْنَا وَإِنْ تَكُنْ بَائِنَةً فَقِيلَ لَهُ لِأَنَّهُ لَهُ بِهَا تَعَلُّقٌ

عَلَى الَّذِي يَحْطِبُهَا وَيَأْتُمُ فَهُوَ كَمَنْعِ إِرْثٍ مَنْ قَدْ قَتَلَا وَلَمْ تُجِبْهُ فَالزَّوْاجُ لَمْ يُعَبَّ يُجِبُ إِلَى مَا طَلَبْتَهُ وَاحْتَرَمَ بِهَا وَذَاكَ لَا يُحَرِّمُنَا بُوْعْدِ ذَاكَ الْوَالِدِ الْمَعْمَمُ (١) أَكْثَرُ مَا قَالُوهُ فِيمَا حَكَمُوا فَأَحْذَرُ هُدَيْتَ تَتْرَكَ الْأَشَدَّ فَأُخْبِرْنِي بِتَمَامِ الْمُدَّةِ وَجَائِزٌ لَهُ بِهَا التَّزْوُجُ بِحَالَةِ التَّعْرِيزِ وَهُوَ يُكْرَهُ وَجَائِزٌ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ فِي عِدَّةِ الْمَوْتِ لَهَا يُصَرِّحُنْ مَحِلُّهُ الَّذِي لَهُ قَدْ أَجَلَا مِنْ أُحْتِهَا أَنْ يَتَزَوَّجَنَا وَكُلُّ مَنْ كَانَ بِهِدَى الْحَالِ قَبْلَ تَمَامِهَا إِذَا أَرَدْنَا تَزْوِجَهَا وَالْبَعْضُ قَالَ لَيْسَ لَهُ وَذَا بِالْاِحْتِيَاطِ عِنْدِي أَوْفَقُ

وَالْأَحْذُ بِالسَّابِقِ لَا يَضِيقُ
لَأَنَّ ذَا تَعَلَّقَ لَا يَنْفَعُ
وَمَنْ يَكُنْ ذَا أَرْبَعٍ فَاسْتَبَدَّ لَا
كَيْلًا يَكُونُ جَامِعًا لِخُمْسٍ
وَأَنَّهَا فِي حُكْمِ زَوْجَةٍ لَهُ
وَبِإِنْقِضَائِهَا تُصَدَّقَتْ
وَلَا يَحِلُّ كَتْمُهَا لِذَاكَ
أَقْلُ مَا تُصَدَّقَنَّ فِيهِ
تِسْعٌ وَعِشْرُونَ وَعِنْدَ قَوْمٍ
وَأَصْلُهُ اغْتِبَارُ مَا لِلطَّهْرِ
أَقْلُهُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَالْحَيْضُ بِالثَّلَاثِ فِي أَقْلِهِ
وَهِيَ ثَلَاثُ حَيْضٍ فَمَا انْقَضَتْ
وَالْقَائِلُونَ بِالْمَقَالِ الْأَوَّلِ
فَهِيَ ثَلَاثُ حَيْضٍ تَحَلَّلَتْ
فَأَوَّلُ الْعِدَّةِ إِذْ تَحِيضُ
وَحَيْضَةٌ فِي وَسْطِ الطَّهْرَيْنِ
وَقَبْلُ غُسْلِهَا بِأُخْرَى الْحَيْضَةِ

وَرَبَّمَا أَيْدَهُ التَّحْقِيقُ
شَيْئًا فَكَيْفَ لِلزَّوْاجِ يَمْنَعُ
بِبَعْضِهَا إِلَى الْخُلُوصِ مُهْلًا
لِأَنَّ مَنْ طَلَّقَهَا فِي الْحَبْسِ
مَاوَى (١) ، وَإِنْفَاقًا وَمَا مِثْلُهُ
لِأَنَّهَا بِهَا تُؤْمَنَّا (٢) ،
قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ مَعْنَى ذَاكَ
مِنْ عَدَدِ الْأَيَّامِ إِذْ تُقْضِيهِ
تِسْعٌ وَشَهْرٌ عَدُّهُ بِالْيَوْمِ
وَحَيْضُهَا مِنْ قِلَّةٍ وَكَثْرٍ
عَشْرٌ مِنَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي
فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ أَهْلِ
إِلَّا بِشَهْرٍ عِنْدَ تِسْعٍ قَدْ مَضَتْ
يُلْعَوْنَ عَشْرَ الطَّهْرِ عَنْهَا فَاحْفَلِ
طَهْرَيْنِ فَهِيَ مِنْ هُنَاكَ قَبْلَتْ
وَأَخْرُ أَعْتَادِهَا الْمَحِيضُ
فَذَاكَ وَجْهُ أَوَّلِ الْقَوْلَيْنِ
يُمْنَحُ مَنْ طَلَّقَهَا بِالرَّجْعَةِ

(١) قوله : ماوى وانفاقاً منصوبان على التمييز اغول عن المبتدأ . ويجوز أن يكون نصيبهما بنزع اخافض أى
في المأوى والانفاق .

(٢) تؤمننا : أى تجعل فيها أمينة .

كَذَٰكَ حَامِلٌ وَإِنَّهَا خَرَجَ
لَهُ يَرُدُّهَا بِهَٰذَا الْحَالِ
وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ فِي ذَٰذَا مَدْخُلٌ
وَلَيْسَ يُجْزَى دُونَ شَاهِدَيْنِ
وَهُوَ مَقَالٌ قَدْ أَتَى عَنْ مَسْعَدَةَ
فَعِيزُهُ مِنْ سَائِرِ الْأَصْحَابِ
فَقُتِلَ بِهِ مُنْفَرِدٌ وَالْأَمْرُ
فَنَحْنُ حَيْثُ أَمَرَ الْقُرْآنُ (١)
وَالْخُلْفُ فِي الْعَدْلِ عَلَى أَقْوَالٍ
لَا يَظْهَرُنَّ سِوَى الْجَمِيلِ مِنْهُ
وَبَاطِنُ الْأَمْرِ لِرَبِّ الْأَمْرِ
وَهُوَ مِنَ اللَّهِ امْتِنَانٌ ظَاهِرٌ
فَالْعَبْدُ فِي سِتْرِ الْإِلَهِ يَسْعَى
وَحِكْمَةُ الْأَشْهَادِ نَقْلُ مَا جَرَى
فَيَرْفَعُونَ ذَاكَ لِلْمَرْدُودَةِ
وَإِنْ تَكُنْ حَاضِرَةً لِلرَّدِّ
بِمَحْضَرِ الشُّهُودِ الْمُسْلِمِينَ

مِنْهَا سِوَى الرَّجُلَيْنِ قِيلَ لَا خَرَجَ
بِشَاهِدِي عَدْلٍ مِنَ الرِّجَالِ
كَذَٰكَ فِي التَّرْوِيجِ لَيْسَ تَدْخُلُ
وَبَعْضُهُمْ بِشَاهِدٍ أَمِينٍ
نَجَلُ تَمِيمٍ وَسِوَاهُ بَعْدَهُ
جَمِيعُهُمْ لَمْ يَرْضَ بِالْجَوَابِ
بِشَاهِدِي عَدْلٍ يَقُولُ الذَّكْرُ
لَا حَيْثُ مَقَالٌ لَنَا فُلَانُ
أَرْجَحَهَا الْمَسْتُورُ فِي الْأَحْوَالِ
كَذَٰكَ لَا يُنْقَلُ أَيْضًا عَنْهُ
لَيْسَ لَنَا التَّفْتِيشَ عَمَّا يَجْرَى
وَهُوَ عَلَى الْعَبْدِ حِجَابٌ سَائِرُ
فِيَالَهُ سِتْرًا أَلَمْ نَفْعَا
وَأَلَّهُ قَدْ رَدَّهَا وَابْتَكَّرَا
لِتَعْمَلَنَّ فِي أَمْرِهَا شُهُودُهُ
فَقِيلَ يُجْزَى دُونَ هَٰذَا الْحَدِّ
دُونَ الْعُدُولِ قِيلَ يَكْتَفُونَا

(١) قوله : فنحن حيث أمر القرآن .. الخ ، يعنى قوله تعالى :

«واشهدوا ذوى عدل منكم» وهذا اذا جعلنا الأمر بالاشهاد على الرجعة كما هو قول اصحابنا وجهور الامية وعند الامامية وأبى حنيفة وكثير من علماء الأمة ان ذلك واجع الى الطلاق وان الرجعة أمر محبوبي وفعل مطلوب فلا تحتاج الى الاشهاد فلعل الشيخ مسعده يلاحظ من تأويل الآية ملاحظه من ذكرناهم والله أعلم .

وإن يكن راجعها وجاها ومكنته قيل لا يضيق لأنها تعجلت من قبل أن وقوله بأنه قد ردها وإن يقل بحقها رددت فقل حق غير ما قد سبقا وقيل لا يلزم غير الأول وهو الذي يظهر في التحقيق يقول قد راجعت أو رددت وإن يجدد النكاح كانا ويلزم المميّة الإحداد لا تلبس الحلي ولا المعصفر كذا لك الدهان والخضاب وتلزم بيتها لذاكا إن خرجت لحاجة فترجع ليس لها قط صلاة الخمس وإن تكن صبيّة فيومر بمنعها أن تلبس الحلي كمثل ما يأمرها بالطهر وقوله في الأصل في القضية

وصدقته حين ما أتاهما وقيل بل حقهما التفريق تسمع حجة الرجوع فافهم بنفسه يكون دعوى عندها فلانة حسب الذي قد كنت كمثل يلممه أن يصدقا لأنه مراده بالمقول (١) إذ لم يرد تعدد الحقوق فلانة ووصلها أرادت أقوى من الرد لها أركانا في مدة العدة لا تزداد كذلك الطيب عليها حجرا وكحل عينها لها يعاب لا تخرجن ما لم ترى هلاكا يضمها عند الصلاة الموضع إلا يبيتها مقام الحبس وليها يأمرها ويرجر أو تأخذن عطرها الذكيا وبالصلاة ومعاني البر ولا أرى هذا على الصبيّة

لَوْ جَعَلْتُ فِي رِجْلَيْهَا حُلْخَالًا يُقَالُ فِي تَزْوِيجِهَا مَوْقُوفٌ فَإِنْ يَمُتَ يَنْتَظَرُ الْبُلْسُوعُ وَقَدْ مَضَى تَرْجِيحُ قَوْلِ الصَّحَّةِ مِنْ ثُمَّ قَدْ قَدِمْتُ الْإِعْتِدَادَ وَذَاتُ جُنَّةٍ (١) تُوقَى عَنْهَا يَأْمُرُهَا الْوَلِيُّ بِالْإِحْدَادِ وَمَنْ تَكُنْ فِي الْمُلْكِ لَا تُحْدُ (٢) وَقِيلَ فِي الْبَائِنِ بِالطَّلَاقِ وَلَا أَرَى لَهُ مِنَ الصَّوَابِ وَإِنْ يَكُنْ نَدْبًا فَيُمْكِنُنَا وَلَا أَرَى ثُبُوتَهُ فِي الْكُلِّ فَهَذِهِ أَحْكَامُ تِلْكَ الْعِدَّةِ

يُنَيِّ عَلَى قَوْلٍ بِهِ قَدْ قَالَا وَهُوَ مَقَالٌ عَنْدهُمْ مَعْرُوفٌ إِنْ رَضِيَتْ تَعْتَدُ لَا تَزِيغُ فَيَلْزَمُنْ بِهِ ثُبُوتُ الْعِدَّةِ وَلَا أَرَى الْوُقُوفَ لِي مُرَادًا مِثْلُ صَبِيَّةٍ فَيَأْمُرُهَا وَهَكَذَا يَأْمُرُ بِإِعْتِدَادِ وَنَصْفِ حُرَّةٍ لَهَا تَعْتَدُ تُمْنَعُ حَتَّى الْكُحْلُ فِي الْحِدَاقِ وَجْهًا فَأَعْزُوهُ (٣) إِلَى الْإِيجَابِ وَهُوَ بِهَذَا الْحَالِ يَقْرَبُنَا لِأَنَّهُ فِيهَا عَدِيمُ الْأَصْلِ (٤) وَمِنْ إِنْهَاءِ لَطِيفِ الْمَدَدِ

(١) قوله : «ذات جنة» بضم الجيم أي ذات جنون .

(٢) قوله : «لا تحدد» أي ليس عليها إحداد .

(٣) قوله : «فأعزوه» أي أنسبه .

(٤) قوله : «عديم الأصل» أي الدليل ، يعنى لا دليل عليه لا من الكتاب ولا من السنة .

كتاب الحيض والنفاس

وَذَكَرَهُ هُنَا (١) طَرِيقُ الْقُدَمَا مِنْ الْعُمَانِيِّينَ طَرَا فَأَعْلَمَا
وَمِنْ هُنَا قَدْ رَتَّبَ التَّرْتِيبَا عَلَيْهِ شَيْخُنَا أَبُو يَعْقُوبَا (٢)
وَذَلِكَ لِإِعْتِبَارِ حَالِ الْعِدَّةِ (٣) فَإِنَّهُ الْأَصْلُ لَهَا فِي الْمُدَدِ (٤)
فَبِإِنْقِضَاءِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ يَزُولُ عَنْهَا حُكْمُ الْإِلْتِبَاسِ

بَابُ الْحَيْضِ

فَالْحَيْضُ دَمٌ (٤) جَاءَ مِنْ فَتَاةٍ قَدْ بَلَغَتْ تِسْعًا مِنْ السَّنَوَاتِ
مِنْ مَوْضِعِ الْجَمَاعِ يَخْرُجَتَا وَهُوَ مِنَ الصَّحَّةِ يُحَسَّبَا
لِأَنَّمَا طَبِيعَةُ النِّسَاءِ رُطُوبَةٌ تَنْصَبُ بِالذَّمَاءِ
تُدْفَعُهُ حَرَارَةُ الطَّبِيعَةِ فِي وَقْتِهِ بِحِكْمَةٍ بَدِيعَةٍ

(١) أفراد الضمير في قوله : وذكره للإشعار بأن الحيض والنفاس شيء واحد ، وما النفاس إلا حيض زادت أيامه ، وهو ما يراه جمع من المحققين ، منهم الإمام المجتهد أبو ساكن في الإيضاح وورد في الحديث : «النفاس بمعنى الحيض» قال ابن الأثير : وقد نفست المرأة تنفساً بالفتح إذا حاضت . والنهية ج ٣ ص ١٦٤ . أو الضمير عائد إلى الكتاب . وأصحابنا المغاربة يوردون أحكام الحيض والنفاس في الطهارات ؛ لعلاقتها بها أصالة ولكل وجهة . أبو إسحاق .
(٢) أبو يعقوب هو الإمام العلامة يوسف بن إبراهيم الوازجاني المغربي صاحب العدل والإنصاف والدليل والبرهان ، وهو الذي رتب مسند الإمام المحدث الربيع بن حبيب رضي الله عنهما .

(٣) العِدَّة بالكسر جمع عِدَّة ، و المُدَد بضم الميم جمع مُدَّة .

(٤) في القاموس والدم - بشد الميم - نبات ولغة في الدم الحقة .

فَهُوَ دَمٌ لَكِنْ يُخَالِفُ الدَّمَاءَ فَلَوْنُهُ يَكُونُ ذَا ثَلَوْنٍ يُضْبَطُ بِالرَّيْحِ لِأَنَّهُ أَذَى وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ أُسِسَ (٢) وَإِنْ أَتَى مِنْ خَارِجٍ عَنِ الرَّحِمِ بَلِ اسْتِحَاضَةً وَذَا إِنْ تَنَبَّجَسَ (٣) عَلَى فَمِ الْفَرْجِ غُرُوقٌ تُذَكَّرُ مِنْ هَاهُنَا شَقٌّ لَهَا مِنْ اسْمِهِ وَلَيْسَ تُعْطَى حُكْمُهُ بَلِ تُعْطَى وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تُغْسَلُنَا فَلَا يَطَاهَا عِنْدَ فَوْرَةِ الدَّمِ وَذَاكَ أَنْ تُغْسَلَ إِذْ تُصَلِّي وَالْأَمْرُ بِالْغُسْلِ لَهُ اسْتِحْبَابٌ (٤) وَإِنْ يَكُنْ مِنْ مَخْرَجِ الْبَوْلِ جَرَى وَذَاكَ حُكْمُهُ كَبُولٍ سَالًا

حُكْمًا وَوَصْفًا مَخْرَجًا وَحُكْمًا (١) وَضَبَطُهُ بِالْوَصْفِ أَقْوَى مُمَكِّن فَمُنْتِنُ الرِّيحِ هُوَ الْحَيْضُ إِذَا أَى مُنْتِنُ الرِّيحِ حَيْثُ وَنَجَسَ لَمْ يَكْ ذَاكَ حَيْضَةً فَتَلْتَزِمُ بِهِ غُرُوقٌ وَلَهُ حُكْمُ النَّجَسِ تُشَابُهُ الْحَيْضُ مَتَى تَنْفَجِرُ لِشِبْهِ لَوْنِ دِمَهِا بِدَمِهِ أَحْكَامَ طَهْرٍ وَلِذَاكَ تُوْطَى لَهُ إِذَا مَا شَاءَ يَأْتِينَا وَيُجْزِيهِ غُسْلُ الصَّلَاةِ فَاعْلَمْ وَبَعْدَهَا قَامَ لِذَاكَ الْفِعْلُ كَرَامَةً لَهُ وَلَا إِيْجَابُ فَإِنَّ ذَاكَ مَرَضٌ بِهَا طَرَا وَيُغْسَلُ الْمَوْضِعُ حِينَ زَالَا

(١) قوله : حكماء الأول بضم الحاء وإسكان الكاف مفرد الأحكام . وقوله آخر البيت وحكماء بكسر الحاء وفتح الكاف جمع حكمه .

(٢) أُسِسَ : بفتح الهمزة وكسر السين أى تنن .

(٣) تَنَبَّجَسَ : أى تنفجر ومنه قوله تعالى : فانبجست منه اثنتا عشرة عينا « والمراد هنا خروج الدود وسيلائه منها .

(٤) قوله : والأمر بالغسل له استحباب لعل صوابه . لها . فيكون الضمير راجعا الى المستحاضة . وهذا هو الحق . والقول بلزوم الغسل على المستحاضة مرجوح وعلى ما فى هذه النسخة فالضمير عائد إلى الزوج أى أنها تؤمر بالغسل كرامة له .

كَذَاكَ دَمٌ قَدْ أَتَى لِحَامِلٍ إِذْ لَمْ يَكُ الْمَحِيضُ (١) فِي الْحَوَامِلِ
 مَا جَعَلَ الْإِلَهِ فِي النِّسَاءِ فِي حَالَةِ حَيْضًا وَحَمْلًا جَائِي (٢)
 وَقِيلَ بَلْ يَكُونُ حَيْضًا مَعَهُ لِضَعْفِ ذَلِكَ الْحَمْلِ أَنْ يَجْرَعَهُ (٣)
 لِأَنَّ ذَاكَ لِلْجَنِينِ قُوَّةُ فَيُخْرِجَنَّ عَنْهُ مَا يَفُوتُهُ
 وَذَاكَ بَعْضُ الْحَيْضِ يُعْطَى اسْمُهُ وَيَلْزَمُنْ عَلَيْهِ يُعْطَى حُكْمُهُ
 وَمَا أَتَى مِنْ خَبَرٍ نَفَاهُ فَهُوَ عَلَى الْغَالِبِ لَا سِوَاهُ
 وَإِنْ أَتَى الْإِيسَ بَعْدَ مَا انْقَطَعَ دَمٌ كَحَالِهِ الَّتِي بِهَا أَرْتَفَعَ
 فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ حَيْضٌ تَدْعُ بِهِ الصَّلَاةَ وَأَنَاسُ مَنَعُوا
 وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوهُ دَاءًا بَعْدَ الْإِيسِ يَطْرُقُ النِّسَاءُ
 وَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ أَرَاهُ أَقْرَبًا إِذْ حَالُهَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْقَلِبَا
 لِأَنَّمَا يَرْفَعُهُ يَبَاسُهَا بِكِبَرِ السِّنِّ وَذَا إِيَّاسُهَا
 وَيُمْكِنُ الصَّحَّةُ أَنْ تَعُودَا كَحَالِهَا وَلَمْ يَكُنْ بَعِيدَا
 إِنْ سَلِمَ الْعُودُ فَإِنَّ الْحَالَا يَعُودُ قَدْ رَوَى لَنَا أَمَثَالَا
 وَيَلْزَمُ الْمَرَأَةَ أَنْ تُمَيِّزَا بَيْنَ الدَّمَاءِ فَتَكُونُ أَحَرَّزَا

(١) اغيض الحيض . وقد يجيء المحيض بمعنى الحيض . ووقته ومكانه كما في قوله تعالى يسألونك عن الحيض . أى الحيض . وقوله فاعتزلوا النساء في الحيض أى وقته أو مكانه على أن المصدر في هذا النحو من الفعل يجيء على مفعول نحو معاش ومعاد ومقبل ومجئ . أبو إسحاق .

(٢) حاءى : صفة حمل .

(٣) يجرعه : أى يشربه .

وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهَا وَالْأَوَّلُ
لِأَنَّهَا لَهَا بِهِ أَحْكَامُ
وَهِيَ إِذَا لَمْ تُدْرِ مَا التَّفْرِيقُ
لَا تُدْرَى كَيْفَ تَفْعَلَنَّ بِالدَّمِ
وَبِالْبَيَانِ تُعْرِفُ الطَّرِيقَا
وَصُفْرَةً أَوْ حُمْرَةً تَأْتِيهَا
فَقِيلَ حَيْضٌ وَأُنَاسٌ قَالُوا
إِلَّا إِذَا مَا جَاءَ قَبْلَهَا الدَّمُ
كَذَلِكَ الْكَامِنُ فِي الْأَرْحَامِ
لِكِنَّهُ يَتَّبِعُ مَا تَقَدَّمَ
وَالْحَيْضُ لَا يَكُونُ إِلَّا قَاطِرًا
وَهُوَ يَدُومُ فِي النِّسَاءِ أَيَّامًا
وَأَنْ يَكُنْ قَبْلَ الثَّلَاثِ انْقِطَاعًا
بَلْ ذَاكَ دَاءٌ وَأُنَاسٌ قَالُوا
أَقْلَهُ مَعَ هَؤُلَاءِ لَيْلَةٌ
وَقِيلَ دَفْعَةٌ أَقْلُ ذَاكَ
إِنْ أَدْبَرَ الْحَيْضُ فَصَلَيْنَا

أَظْهَرَ فِي جَنَابِهَا (١) إِذْ تَعْمَلُ
مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ
فَحَالُ أَمْرِهَا بِهَا يَضِيقُ
تُصَلِّي أَوْ تَصُومُ أَمْ لَمْ تُصُمْ
مُبَيَّنًا مَحَقَّقًا تَحْقِيقًا
فِي وَقْتِهَا فَالْخُلْفُ جَاءَ فِيهَا
لَيْسَ بِحَيْضٍ بَلْ هُوَ اغْتِلَالٌ
فَحُكْمُهُ تُعْطَى عَلَى مَا حَكَمُوا
لَا يُعْطَى حُكْمُ الْحَيْضِ فِي الْأَحْكَامِ
مِنْ قَاطِرِ الدِّمَاءِ حُكْمًا فَاعْلَمَا
لَيْسَ لَهَا تُفْتَشُ السَّرَائِرَا
أَقْلَهُ ثَلَاثَةٌ تَمَامًا
فَعِنْدَهُمْ لَيْسَ مَحِيضًا وَقَعَا
بِأَنَّهُ الْحَيْضُ وَلَا جَدَالُ
وَيَوْمُهَا وَلَا أَرَى دَلِيلَهُ
لِمَا رَوَوْا مِنْ حَبَرٍ هُنَاكَ
أَوْ أَقْبَلَ الْمَحِيضُ فَأَثَرُكَتَا

(١) أى جنابها أى في حقها . وألزه النساء المرأة معرفة ندماء الثلاثة . كما ألزموا الذكر البالغ معرفة ندماء الثلاثة الخارجة منه . لاستقلال كل منها بحكمه . لكن التحقيق أنه يتعين على المرأة معرفة دم الحيض ودم الاستحاضة فقط . لأن دم النفاس يُعرف بالولادة . ولا وجه للزوم معرفته . قال شيخنا تلمذها معرفة دم الحيض فقط لأنه إن لم يكن حيضاً فهو استحاضة أبو إسحاق .

رَوَيْتُهَا مُلَخَّصًا (١) لِلْمَعْنَى
فَعَلِقَ الْأَحْكَامَ بِالْإِقْبَالِ
وَلَمْ يَكُنْ يَغْتَبِرُ الْأَيَّامَا
وَهُوَ قَوِيٌّ غَيْرُ أَنَّهُ ذَكَرَ
فَيَنْبَغِي أَنْ نَجْعَلَ النِّسَاءَ
فَمَنْ تَعَوَّدَ اللَّيَالِي حَكَمًا
بِحَسَبِ الْعَادَةِ فِي الصَّنَفَيْنِ
وَعَشْرُ أَيَّامٍ مَعَ اللَّيَالِي
وَقِيلَ خُمْسٌ مَعَ عَشْرِ أَكْثَرِهِ
وَالطُّهْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَشْرًا
فَكُلُّ دَمٍ جَاءَ بَعْدَ عَشْرِ
وَهُوَ مَقَالُ شَيْخِنَا الرَّبِيعِ
لَكِنَّمَا الْعَمَانِيُّونَ ثَقَلُوا
مِنْ هَاهُنَا ثَلَقَى الْفُرُوعُ ثُبْنَى
وَلَأَبَى عُيَيْدَةَ الْعَلَامَةَ
كُلُّ دَمٍ يَجِيئُهَا مِنْ قَبْلِ
لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْأَسْتِحَاضَةِ
وَالْأَحْيَالِ لِلنِّسَاءِ مُبَاحٌ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ تَحْشَ مِنْهُ أَمْرًا

وَاللَّفْظُ لَمْ يُوَافِقَنَّ الرُّوَا
كَذَاكَ بِالْإِدْبَارِ فِي الْأَحْوَالِ
فَهَذِهِ حُجَّتُهُمْ ثَمَامًا
أَيَّامَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْخَبَرِ
مُوزَعَاتٍ (٢) بِإِغْتِبَارِ جَاءَ
بِذَاكَ وَالْبَعْضُ لَهَا حُكْمُ الدِّمَا
وَذَا هُوَ الْجَامِعُ لِلْقَوْلَيْنِ
أَكْثَرُهُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَقِيلَ غَيْرُ ذَا وَلَا نَعْتَبِرُهُ
فَصَاعِدًا وَالذُّونُ لَيْسَ طُهْرًا
مِنْ طَهْرَهَا فَهُوَ مَحِضٌ يَجْرِي
وَلَيْسَ بِالْمَقَالِ لِلْجَمِيعِ
عَنْهُ وَقَوْلُهُ بِهِ قَدْ عَمِلُوا
فِي كُتُبِ الشَّرْقِ لِهَذَا الْمَعْنَى
قَوْلٌ فَتَشْرُنُ هُنَا أَعْلَامُهُ
وَقَتِ مَحِضُهَا بِهِ تُصَلَّى
وَذَاكَ عِنْدَهُ بِحُكْمِ الْعَادَةِ
فِي قَطْعِهِ عَنْهَا وَلَا جُنَاحُ
فَقَدْ يَكُونُ الْإِحْتِبَاسُ ضَرًّا

(١) مُلَخَّصًا : أى مَبْنًى بكسر الخاء للفاعل .

(٢) قوله : . موزعات . أى مفرقات .

باب أحكام الحيض

وَيَرْفَعُ الْحَيْضُ الصَّلَاةَ عَنْهَا وَيَمْنَعُ الصِّيَامَ حَالاً مِنْهَا
لَكِنَّهَا تَقْضَى الصِّيَامَ حَتْمًا وَلَا قَضَاءَ لِلصَّلَاةِ حُكْمًا
وَأَنَّ أَثَاها الْحَيْضُ بَعْدَ مَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ يَلْزَمْنَهَا الْبَدَلُ
لَأَنَّهُ تَوَجَّهَ الْخَطَابُ بِهِ إِلَيْهَا وَكَذَا الْإِجَابُ
وَأَنَّ تَكُنْ قَدْ طَهَّرْتَ مِنْ قَبْلِ خُرُوجِهِ فَإِنَّهَا تُصَلِّي
وَتُمْنَعُ الْمَسْجِدَ لَا تَدْخُلُهُ وَالْمَسَّ لِلْمَصْحَفِ لَا تَفْعَلُهُ
كَذَلِكَ الْقُرْآنَ لَا تُقْرَأُهُ وَإِنْ تَكُنْ خَافَتْ فَمَا يَذَرَاهُ (١)
وَجَائِزٌ لَهَا تَبْسِئُهَا (٢) تَبْرُكًا أَوْ تَعَوِّذًا
وَجَائِزٌ دُخُولُهَا فِي الْمَسْجِدِ لِضَرَرٍ فَإِنْ يَزُلْ لَا تَقْعُدِ
وَيُمْنَعُ الْوُطْءُ فَإِنْ وَطَّاهَا فَقَدْ أَتَى الْكَبِيرَ إِذَا أَثَاها (٣)

(١) قوله : « وإن تكن خافت فما يدراه » بتسهيل الهمزة والأصل بتخفيفها ، والمعنى إن الخائض إذا خافت في ليلاها أو في خلوتها فاضطرت لقراءة شيء من القرآن لذهاب الخوف ، فلها أن تقرأ ما يدرؤ الخوف أى يدفعه .

(٢) قوله : « تَبْسِئُهَا » أى تقرأ البسمة وهى « بسم الله الرحمن الرحيم » .

(٣) الجماع في الحيض والنفس مما احتدمت فيه آراء علمائنا ، فمنهم من رأى أن المرأة تحرم به ، ويرجع ترجيح هذا القول عند الأكثر إلى أن النهى يدل على فساد المنهى عنه ، لكن التحقيق أن النهى الدال على الفساد فيما إذا كان راجعا إلى ذات المنهى عنه ، ولكن النهى في مسئلتنا راجع الى صفة فيه نص عليها كلام البارى جل وعلا وهى الأذى ، فمن هذا رأى فريق من العلماء عدم الحرمة ، وهذا الحق الذى لامرية فيه لما له من الأدلة الصريحة ، وتحريم الزوجة من أصعب الصعب ، مع الإجماع على أن هذا الفعل حرام ، وألزم الفريق الأخير مرتكبه كفارة دينارا : لكل من الزوجين ، يؤديه إلى فقير تحمل له الزكاة ، وسجوه دينار الفراه ، وبين الفريقين ثالث توقف فى الأمر ، ولم يحلل ولم يحرم ، وهو جمع من أئمة العلم كإمام المذهب أبى الشعناء والإمام أبى عبيدة رحمهما الله ، وهؤلاء نظروا إلى جانب ما فى الفعل من الإثم العظيم ، وما يكتسفه من الجرأة على نهى الله تعالى ، وفى ذيل آية الحيض ما يتدبره أولو الأبواب من الحكمة البالغة والاشارات اللطيفة البديعة ، كسنة البديع البارى فى ذيل الآيات « إن الله يحب المتطهرين » أبو اسحاق .

وَلَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ أَبَدًا مُسْتَبْدَأً عَلَى مَعَانِي الْآيَةِ يُبْرَأُ مِنْ فَاعِلِهِ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ مَسْئَلَةٌ قَدْ قَالَهَا مَنْ قَالَا رَأَى اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي زَوْجَتِهِ فَقَالَ لَا يُبْرَأُ مِنْ حَلِيلِهَا هِيَ هَاتَ لَيْسَ ذَا الْمَقَالِ حَقًّا هُنَاكَ شَيْئَانِ فَأَمَّا الْفِعْلُ وَالثَّانِي تِلْكَ الزَّوْجَةُ الْمُفْتَرَشَةُ فَقِيلَ إِنَّهَا عَلَيْهِ تَفْسُدُ عُقُوبَةُ الْفِعْلِ الَّذِي تَعَجَّلَا وَبَعْضُهُمْ يَرَى بَقَاءَهَا لَهُ كَذَلِكَ مُوسَى وَهُوَ مُوسَى الْأَوَّلُ (٣) وَالْأَصْلُ عَنْ أَسْلَافِنَا نَفَاهُ كَذَلِكَ ابْنُ النَّضْرِ (٤) فِي مَقَالِهِ لِأَنَّهُ عَرَاهُ لِلجَّهُولِ

بَلْ فِيهِ لِلْأُمَّةِ إِجْمَاعٌ غَدَا وَمَا أَتَى فِي ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةٍ وَالْوَقْفُ عَنْهُ مِنْ أَغَالِيطِ الْكُتُبِ وَنُظِمَ الْأَصْلُ بِهَا الْمَقَالَا فَظَنَّ أَنَّ حُلْفَهُمْ فِي فِعْلَتِهِ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي تَحْلِيلِهَا بَلْ حَقُّهُ وَرَأَى الْبُحُورِ يُلْقَى مُحَرَّمٌ بِهِ يَقُولُ الْكُلُّ وَالْحُلْفُ فِي بَقَائِهَا مُفْتَرَشَةٌ (١) وَهُوَ عَنِ الْعُمَانِيِّينَ يُوجَدُ فَهُوَ كَمَنْ مَوْرُوثُهُ قَدْ قَتَلَ وَهُوَ أَبُو نُوحٍ (٢) وَتَذَرِي حَالَهُ وَقَوْمُنَا عَلَيْهِ أَيْضًا عَوَّلُوا وَهُوَ مُوجُودٌ وَمَا دَرَاهُ يَبِينُ غَيْرَ عَارِفٍ بِحَالِهِ وَبَعْدَهُ قَدْ قَالَ فِي التَّحْلِيلِ

(١) أي فراشا للزوج .

(٢) قوله : «أبو نوح» هو صالح الدهان أحد تلاميذ الإمام جابر بن زيد .

(٣) موسى الأول هو موسى بن أبي جابر الأزكوى ، وقد سبق ذكره وموسى الثاني هو

الشيخ موسى بن علي ابن عزره الأزكوى أيضا وقد سبق .

(٤) ابن النضر : هو الشيخ العلامة أحمد بن سليمان بن النضر السَمَوْنِي صاحب عقود

الدعائم ، قصائده مشهورة في الأديان والأحكام وبعض أصول الدين .

بأنَّهَا تَحِلُّ بِالْدِّينَارِ وَهُوَ مَقَالُ جَاهِلٍ بِالْحَالِ وَإِنَّمَا ذَلِكَ تَكْفِيرٌ لِمَا مِثَالُهُ كَفَّارَةُ الْإِفْطَارِ فَذَلِكَ التَّكْفِيرُ لَا يُحِلُّ لَكِنَّهُ كَفَّارَةُ لِلذُّبِ وَزَوْجَةِ الْإِنْسَانِ لَا يُؤْتَرُ ثُمَّ أَبُو الشَّعْثَاءِ قَدْ تَوَقَّفا كَذَاكَ مَحْبُوبٌ (١) فَهَلْ تَرَاهُمْ كَلَّا وَلَكِنْ وَقَفُوا مِنْ أَجْلِ مَا إِذِ الدَّلِيلُ لَمْ يَكُنْ مُفَرَّقًا وَإِنَّمَا فَرَّقَ مَنْ قَدْ فَرَّقَا رَأَوْا بَأْنَ فَتَحَ هَذَا الْبَابِ لِأَنَّ غَالِبَ الْوَرَى يَحْشَوْنَا فَعَاقِبُوهُ بِفَسَادِهَا لَكِنِّي وَاسْتَنْبَطُوا حُجَّتَهُ أَنْ جَعَلُوا أَيْضًا وَفِي الْأَصُولِ أَنَّ النَّهْيَ قَدْ

فِي قَوْلِ ذَاكَ الْجَاهِلِ الْمُمَارِي إِذْ لَيْسَ ذَا الدِّينَارُ لِلْإِحْلَالِ أَتَاهُ مِنْ ذَنْبٍ عَلَيْهِ أَثْمًا فِي رَمَضَانَ الْأَكْلِ (١) بِالنَّهَارِ مَاكُولُهُ إِذْ كَانَ فِيهِ يَأْكُلُ وَذَلِكَ الدِّينَارُ عَنْ ذَا الْقُرْبِ فِي حِلِّهَا الدِّينَارُ إِذْ يُكْفَرُ وَمُسْلِمٌ كَذَا الرِّبْعُ فَاعْرِفَا قَدْ جَهِلُوا الْحُكْمَ بِمَا أَتَاهُمْ رَأَوْا مِنَ الْحَوَاطَةِ فِيهِ فَاعْلَمَا بَيْنَهُمَا فَيَجْعَلُوهُ مَوْثَقًا لَجَعَلِهِ بَابَ الْمَعَاصِي مُعْلَقًا بَيْنَ الْوَرَى يُفْضِي إِلَى الْعِطَابِ فِرَاقَهَا وَالرَّبُّ لَا يَحْشَوْنَا يَنْسَدُ بَابُ الْفُحْشِ عَنْ ذَاكَ الْفُتَيِ ذَلِكَ مِثْلُ إِرْثٍ مَنْ قَدْ يَقْتُلُ يُفْضِي إِلَى فُسَادِ مَا فِيهِ وَرَدُ

(١) قوله : «الأكل» بالجذر بدل من الإفطار .

(٢) قوله : «كذلك محبوب» هو الامام الجليل محبوب بن الرحيل بن سيف بن هيرة القرشي ، من أهالي البصرة ، ثم انتقل إلى عمان وسكن مدينة صحار ، وهو والد الإمام الشهير الشيخ محمد بن محبوب ، وله ذرية طيبة مباركة ، ويبتهم بصحار يعرف بالرحيل إلى زماننا هذا ولينظر النصف اللبيب إلى ما حققه الناظم في هذا المقام .

مِنْ هَاهُنَا تَشَجَّعُوا وَفَرَّقُوا وَفَرَّغُوا عَلَيْهِ أَشْيَا تُذَكِّرُ مِنْ ذَلِكَ لَا تَحْرُمُ حَتَّى تَدْخُلَا لِأَتَمَّا الْبَقَا الْخِتَائِينَ بِذَا بِالْإِلْتِقَا تَعْلُقُ الْأَحْكَامُ وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْمُبَاشَرَةِ يَأْمُرُهَا أَنْ تَجْعَلْنَ عَلَيْهِ وَشَاءُهُ إِنْ شَاءَ مَا عَدَاهُ إِذِ الدُّخُولُ مِنْ وَرَاءِ الثُّوبِ فَلَا كَثْرُونَ مِنْهُمْ قَدْ فَرَّقُوا وَمَا عَلَيْهِمْ فِي الْخَطَا مِنْ حَرَجٍ وَإِنْ يَكُنْ جَامِعَهَا فِي الطُّهْرِ فَإِنَّهُ يَنْزِعُ خَالًا عَنْهَا فَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ مَرَّاهُ وَقَوْلُهَا الْحُجَّةُ مَهْمَا كَذَبَا وَإِنْ تَكُنْ قَدْ عَوَّدَتْهُ تَكْذِبُ وَبَعْدَ أَنْ مَضَى رَأَى الدَّمَاءَ فَقِيلَ لَا تَنْفَسُ وَهُوَ أَقْرَبُ وَأَنَّهَا حُجَّتُهَا قَدْ اسْقَطَتْ

وَحَصَلَ الْمَطْلُوبُ حِينَ وَفَّقُوا فِي جُمْلَةِ الْفُرُوعِ مِمَّا أَثَرُوا حَشَفَةُ الْقَضِيبِ طُرًّا فَاحْفَلًا وَهُوَ الَّذِي يُوجِبُ أَحْكَامَ الْأَذَى وَلَيْسَ دُونَ الْإِلْتِقَا حَرَامٌ (١) يَحْذَرُ فَرْجَهَا بَأَنْ يُبَاشِرَهُ كَحِرْقَةٍ تَمْنَعُهُ لَدَيْهِ وَيَحْذَرْنَ أَنْ يَقْرَبْنَ إِيَّاهُ مِثْلَ دُخُولِ ذُوئِهِ فِي الرَّيْبِ عَمْدًا بِهِ (٢) وَالْبَعْضُ لَا يُفَرِّقُ إِنْ كَانَ ظَنُّهُمْ بِأَنْ لَمْ يَلِجْ وَعِنْدَهُ رَأْيُ الْمَحِضِ يَجْرِي وَحَالَةُ الْإِحْرَاجِ يُمْنَحْنَهَا فَهُوَ كَمَنْ بِالْعَمْدِ قَدْ أَثَاهُ مَقَالُهَا فَلِلْحَرَامِ ارْتِكَبَا فَلَمْ يُصَدَّقْهَا وَشَاءَ يَقْرُبُ فَالْخُلْفُ فِي فَسَادِهَا قَدْ جَاءَ لِأَنَّهَا قَدْ عَوَّدَتْهُ تَكْذِبُ بِكَذِبِهَا وَمَالَهُ تَعَوَّدَتْ

(١) قوله : «وليس دون الإلتقا حرام» أى تحريم : والمعنى أن الزوج لا يخرم عليه من زوجته الحائض إلا مباشرة الجماع ، وأقل ما يحصل ذلك بإيلاج الحشفة .
(٢) قوله : «عمداً به» أى بالدخول من وراء الثوب .

وَأِنْ وَطَّاهَا حَالَةَ الْإِسْكَارِ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ قَذَفَ الْجَنَابَةَ
وَلَمْ يَمَسَّهَا بِنَفْسِ الذَّكَرِ
قَدْ شَبَّهُوا ذَلِكَ بِالْجَمَاعِ
وَفِي الْقِيَاسِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى
وَأِنْ يَكُنْ جَامِعَهَا بِالْعَمْدِ
وَحَاكَمْتُهُ عِنْدَ قَاضِي الْبَلَدِ
فَأَنَّهُ قِيلَ عَلَيْهَا تَفْتِدِي
فَإِنْ أَبِي تَمْتَنِعَنَّ مِنْهُ
وَأَنْ تَكُنْ لَمْ تَسْتَطِعْ دِفَاعَهُ
وَمَالَهَا أَنْ تَقْتُلَهُ قَطْعاً
خِلَافَ مَنْ قَدْ طَلَّقَتْ بِالْبَيْتِ (١)
فَأَنَّهَا تَدْفَعُهُ وَلَوْ قُتِلَ
وَمَالَهَا بِالْأَغْيَالِ تَقْتُلُهُ
كَذَاكَ قِيلَ وَهُوَ قَوْلٌ ظَاهِرٌ
فَإِنْ حَبَسَهُ لَهَا وَجَعَلَهَا
وَذَاكَ بَعَى مِنْهُ وَاعْتِدَاءٌ
لَكِنَّهَا تَسْتُرُهُ إِنْ يُلْزَمَا

فَالْخُلْفُ أَيْضاً فِي الْفَسَادِ جَارِي
فِي فَرْجِهَا تَعَمُّداً أَصَابَهُ
فَقِيلَ تَفْسُدُنْ عَلَيْهِ فَأَنْظُرِ
وَهُوَ مِنَ الْحَوِطَةِ فِي اتِّسَاعِ
إِذْ لَمْ يَتِمَّ الْأَشْتِرَاكُ وَصِفَاً
وَبَعْدَهُ قَابِلُهَا بِالْجَحْدِ
وَحَلَفْتُهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْمُدِ
مِنْهُ بِمَا تَمْلِكُهُ مِنْ سَبَدِ (٢)
عِنْدَ الْجَمَاعِ لَا تَقْرُبْنَهُ
فَمَا عَلَيْهَا فَوْقَ الْأَسْتِطَاعَةِ
لَعَلَّهُ يَرَى بَقَاَهَا شُرْعاً
وَأُكْرِثَ وَجَاءَهَا لِيَأْتِيَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَرْجِعُ عَمَّا قَدْ عَمِلَ
لَأَنَّمَا لَهَا الدِّفَاعُ تَفْعَلُهُ
وَيَنْبَغِي فِيهِ مَقَالٌ آخَرُ
مَنْزِلَةُ الزَّوْجَةِ إِضْرَارٌ لَهَا
فَقَتْلُهُ لَيْسَ بِهِ هَبَاءٌ
حُكْمٌ عَلَيْهَا وَكَذَا أَنْ تَعْرَمَا

(١) أى المال .

(٢) قوله : "بالبَيْتِ" أي بالقطع . والمراد به من طَلَّقَتْ طلاقاً بائناً . كمن طَلَّقَتْ ثلاث مرات . وتسمى المطلقه الطلاق البائن مبتوتة لانقطاع مراجعتها .

وَشَرْطُهُ يُطَلَّقْنَ مِرَاراً
وَأَنْ يَكُنْ قَالَ بِهَا (٢) فِي لَفْظَةٍ
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ ذَلِكَ يُقْتَلُ
وَأِنْ وَطَّاهَا فِي الْمَحِيضِ وَجَحَدَ
لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الظَّاهِرِ
لَكِنَّمَا الصَّحَّةُ فِيهِ تُلَمَّحُ
وَالْوُطْئُ فِي الْأَذْبَارِ عَمْدًا مُفْسِدُ
فَبَعْضُهُمْ أَفْسَدَهَا وَلَوْ خَطَا
قَدْ قَالَ أَذْبَارُ النِّسَاءِ حَرَامٌ
قَالُوا وَإِنْ كَانَ حَرَامًا أَفْسَدًا
قُلْتُ وَلَكِنْ قَدْ أَتَى فِي الْعَفْوِ
وَإِنَّمَا إِفْسَادُهَا عِقَابُ
وَرَائِبُ الْفُرُوجِ بِالْحَرَامِ
وَهَاهُنَا مَسَائِلُ تَقَدَّمَا

مُفَرَّقَاتٍ وَيَجِيءُ الْإِنْكَارُ (١)
وَاحِدَةً فَالْخُلْفُ فِي الْقَضِيَّةِ
لَعَلَّهُ فِيهِ بِرَأْيٍ يَعْمَلُ
قِيلَ لَهَا تُعَاشِرُهُ إِنْ رَقَدَ
وَذَا الْمَقَالُ لَمْ يَكُنْ بِالشَّاهِرِ
وَعَامِلٌ بِالرَّأْيِ لَا يُجَرِّخُ
وَالْاِخْتِلَافُ بِالْخَطَا مُقَيَّدُ
لَمَّا بِهِ عَنِ النَّبِيِّ ضُبْطًا
عَلَيْهِ مِنْ إِهْنَاءِ السَّلَامِ
أَنْ أُحْطَأَ الْفَاعِلُ أَوْ تَعَمَّدَا
عَنْ مُخْطِئٍ فِي خَطَاٍ وَسَهْوٍ
وَمَا عَلَى الْمُخْطِئِ مَا يُعَابُ
هُوَ الَّذِي يَبْهَتُ بِالْآثَامِ
نُظِيرُهَا فَتَقْطَعُ التَّكْلَمَا

(١) قوله : ويجيئ الإنكار أي ويجيئ الزوج بالإنكار .

(٢) قوله : . وأن يكن قال بها . وذلك كأن يقول لها أنت طالق ثلاثاً ولم تسبق منه تطليقتان
فليس لها هنا أن تقتله إذا جحد الطلاق لأن في مسأله قولين قيل تطلق واحدة وقيل ثلاثاً وعند
بعض قومنا لا تطلق أصلاً لأن هذا من طلاق البدعة .

بابُ النَّفَاسِ

وَهُوَ دَمٌ يَخْرُجُ عِنْدَ الْوَلَدِ فَإِنَّهُ بِالْأَرْبَعِينَ حُدًّا وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ سِتُونًا وَفِي أَقْلِهِ أَقَاوِيلٌ وَلَا وَلِلنِّسَاءِ فِي ذَلِكَ اِعْتِيَادٌ وَكُلُّ مَا آتَى مِنَ الدَّمَاءِ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ وَلَدْتَ بِهِيمَةً وَعِنْدَهَا قَدْ جَرَتْ الدَّمَاءُ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ وَلَدْتَ مِنْ غَيْرِ مَا وَالْعُسْلُ لِلصَّلَاةِ حَتْمًا وَاجِبٌ إِنْ سَالَ دَمٌ بَعْدَ أَنْ يَنْقَطِعَا وَقَبْلَ إِنْ يَخْرُجَ ذَاكَ الْوَلَدُ وَقَالَ بَعْضُ بَانَفِقَاءِ الْهَادِي (٣) وَهُوَ مِنَ التَّخْفِيفِ يَقْرُبُنَا وَحُكْمُ ذَاتِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ فِي كُلِّ حَالٍ دُونَ مَا اخْتَلَفَ

كَالْحَيْضِ إِلَّا فِي مَزِيدِ الْأَمَدِ (١) أَكْثَرُهُ وَالْعَشْرُ أَذْنَى عَدًّا وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ تِسْعُونَ نَذَرُ كُلِّ مَا بِهِ قَدْ نُقِلَا تَلَزِمُ الْفَتَاةُ مَا تَعْتَادُ فِي وَقْتِهَا فَهُوَ نِفَاسٌ جَائِي أَوْ لَحْمَةٌ قَيْحَةٌ ذَمِيمَةٌ فَهُوَ نِفَاسٌ مَا بِهِ مِرَاءُ دَمٍ فَطَاهِرًا تَكُونُ فَاعْلَمَا وَهُوَ مِنَ السَّنَةِ حُكْمًا وَاجِبٌ (٢) أَوْ لَمْ يَسِلْ فَبَعْدَمَا أَنْ تَضَعَا لَيْسَ لَهَا عَنِ الصَّلَاةِ ثَقَعْدُ وَقِيلَ إِنْ تَرَكُزَ لِلْمِيلَادِ وَاللَّهُ بِالْعِبَادِ يَلْطَفُنَا قَدْ اسْتَوَى عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ فِي مَوْضِعِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ

(١) الأمد : الأجل .

(٢) قوله واجب الأول بمعنى لازمه وهو الوجوب الشرعي والثاني بمعنى ثابت وهو الوجوب اللغوي ففيه الجنس المماثل . ص .

(٣) والعنق والمقدمه استعارة للذي يسبق الولد من غشائه .

وَفِي النَّفَاسِ قَالَتْ الْأَعْلَامُ وَوَطِئَهَا فِيهِ حَرَامٌ مِثْلُ مَا وَبَعْضُ مَنْ أَفْسَدَهَا هُنَاكَ وَذَا الْمَقَالُ فِي الْقَدِيمِ أَكْثَرُ وَبَالَعَ الشَّيْخُ أَبُو نُبَهَانَ (١) وَإِنَّمَا الْمُصِيبُ فِي ذَاكَ الضِّيَاءِ لِأَنَّ نَصْرَ الذَّكَرِ حَصْرَ الْحَائِضَا وَفِي النَّفَاسِ الْوُطْيُ لَا يَحِلُّ وَأَنَّهُ يُرَوَى عَنِ الْمُحْتَارِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِفْسَادِهَا وَلَيْسَ مَانِعٌ عَلَيْهِ الذَّكَرُ وَإِنْ يَكُنْ عَنِ النَّبِيِّ نُقْلًا وَإِنْ يَكُنْ فِي ذَلِكُمْ إِجْمَاعٌ لِلنَّصْرِ سِرٌّ وَلَهُ حَصَائِصُ

حَيْضٌ وَلَكِنْ زَادَتْ الْأَيَّامُ فِي الْحَيْضِ مِنْ أَحْكَامِهِ تَقَدَّمَ فَلَا يَقُولُ هَاهُنَا بِذَاكَ وَالْمُتَأَخِّرُونَ مِنْهُ اسْتَنَكَرُوا أَنْكَرَهُ عَلَى الضِّيَاءِ (٢) إِعْلَانًا وَإِنْ يَكُنْ أَكْثَرُهُمْ مَارِضِيًا وَصَارَ فِي النَّفَاسِ مَعْنَى عَارِضًا وَأَنَّهُ قَالَ بِذَاكَ الْكُلُّ مُحَمَّدٍ صَلَّى عَلَيْهِ الْبَارِي عَلَيْهِ بِالْإِثْنَيْنِ فِي مِيلَادِهَا فِي شِدَّةِ الْأَمْرِ كَحُكْمِ يَطْرُؤُ فَهُوَ مِنَ الْآحَادِ وَصَفًا جُعِلَ فَعَايَةُ الْإِجْمَاعِ الْاِمْتِثَاعُ وَلَمْ تَكُنْ لِعَيْرِهِ الْخَصَائِصُ

(١) الشيخ أبو نهبان : هو العلامة جاعد بن خميس ابن مبارك الخروصي المتوفى يوم ٥ ذى الحجة من سنة ١٢٣٧ هـ رضى الله عنه . وجزاه عن الاسلام والمسلمين الجزاء الوافر في رياض الجنة والنعيم .

(٢) الضياء : كتاب مشهور جامع للأديان والأحكام في نحو ثلاثين جزء ألفه العلامة أبو ابراهيم سلمه بن مسلم العوتبي الصحاري وله أيضا كتاب الأنساب المشهور بتاريخ العوتبي .

كتاب البيوع

وَشَرَعَ الْبَيْعَ لَنَا تَعَالَى
 لَوْ لَمْ يَحُلْ الْبَيْعُ فِي الْأَشْيَاءِ
 نَحْتَاجُ لِلشَّيْءِ فَلَا نُدْرِكُهُ
 وَبَيْعُهُ صَارَ لَنَا سَيْلًا
 وَالْبَيْعُ مِنْهُ جَائِزٌ وَمِنْهُ مَا
 وَهَا أَنَا أَذْكُرُهُ جَمِيعًا
 لِأَنَّ فِعْلَهُ حَرَامٌ فَوَجِبَ
 وَبَعْدَهُ الْمَكْرُوهُ فَالْمُبَاحُ
 لِحِكْمَةٍ صَيَّرَهُ حَلَالًا
 ضَاقَ عَلَيْنَا وَاسِعُ الْفَضَاءِ
 لِأَنَّ غَيْرَنَا غَدًا يَمْلِكُهُ
 وَكَانَ حُكْمُ ذَلِكَ التَّحْلِيلَ
 يُكْرَهُ وَالْبَعْضُ غَدًا مُحَرَّمًا
 لَكِنِّي أَقْدَمُ الْمَمْنُوعَا
 عَلَى الْعِبَادِ فِعْلُهُ أَنْ يُجْتَنَّبَ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِ جُنَاحٌ

باب الربا

وَحَرَّمَ الرَّبَا لِلْإِيتِلَاءِ
 وَشَدَّدَ الْقَوْلَ بِهِ تَشْدِيدًا
 حَرْبٌ مِنَ اللَّهِ لِمَنْ لَمْ يَنْتَهُ
 وَهُوَ يَجِيءُ قِيلٌ مِنْ أَبْوَابِ
 أَقْلُهَا فِي شِدَّةِ الْحَرَامِ
 وَذُو الرَّبَا مَرْدُودَةٌ أَعْمَالُهُ
 إِذَا دَرَى بِهِ وَذَاكَ مُبْطَلٌ
 وَيَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُزِي
 مِنْ ثُمَّ أَخْفَى عِلَّةَ الرَّبَا
 وَأَغْلَظَ الْوَعِيدَ وَالتَّهْدِيدَ
 فَلْيَاذْكُرْ بِحَرْبِهِ أَوْ يَنْتَهُ
 وَعَدُّهَا سَبْعُونَ فِي الْحِسَابِ
 كَمَنْ أَتَى الْأُمَّ بِلَا اخْتِرَامٍ
 لَوْ كَانَ قِيرَاطًا حَوَاهُ مَالُهُ
 لِأَنَّهُ مِنَ الْكَبِيرِ يُجْعَلُ
 لِلصَّدَقَاتِ فِي كَلَامِ الرَّبِّ

وَذَلِكَ الْإِمْحَاقُ إِذْهَابٌ لِمَا
وَيُحْبَسُ الْمُشْرِكُ إِنْ تَبَيَّنَا
كَذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
وَقَدْ نُهُوا عَنِ الرَّبَا فَأَكَلُوا
وَتَائِبٌ يَأْخُذُ رَأْسَ مَالِهِ
وَإِنْ يَكُ الْمُرَبَّى عَلَيْهِ مُعْسِرًا
وَالنَّصْرُ جَاءَ فِي صُنُوفٍ سِتَّةٍ
وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَفِي الشَّعِيرِ
وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ وَطَوْرًا قَلِيلًا
فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ لِاتِّبَاعٍ
إِلَّا إِذَا يَدًا يَكُونُ يَدٌ
وَإِنْ يَزِدْ بَعْضٌ فِيهِ اخْتَلَفًا
فَالْبَحْرُ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ عُمَرَ
وَصَحْبُنَا أَيْضًا عَلَيْهِ عَوَّلُوا
وَذَلِكَ مَعْنَى قَدْ رَوَاهُ الْبَحْرُ
فَوَجَبَ الْأَخْذُ بِهِ فِي الْفَتْوَى
لَأَنَّهُ إِمَّا مُبَيَّنٌّ لِمَا
أَوْ نَاسِخٌ لِمُقْتَضَى التَّسْوِيَةِ

يَنْمُو وَيَرْبُو (١) أَيْ يَزِيدُ فِي النِّمَاحِ
بَيْعَ الرَّبَا مِنْهُ مَقَالًا بَيْنَا
فَقَدْ نُهُوا عَنْ أَكْلِهِ جَهَارًا
وَبَحْثُهُمْ بِهِ الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ
وَمَا يَزِيدُ لَيْسَ مِنْ حِلَالِهِ
يَلْزَمُ ذَا الْحَقِّ لَهُ أَنْ يُنْظَرَ
فِي ذَهَبٍ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ
بِمِثْلِهِ وَالتَّمَرُ بِالتَّمُورِ
مَا اخْتَلَفَ التَّوْعَانِ بَيْعَ حِلَالًا
بَعْضًا بِبَعْضٍ وَهُوَ الْإِجْمَاعُ
مِثْلًا بِمِثْلِ بَعْضُهَا لَمْ يَزِدْ
لَوْ حَاضِرًا بِحَاضِرٍ مِنْ سَلَفٍ
وَجَابِرٍ تَلْمِذُهُمْ لَمْ يَحْجُرَا
فَلَا رَبًّا إِلَّا إِذَا يُوجَّعُ
يَرْفَعُهُ وَفِيهِ ذَلِكَ الْحَصْرُ (٢)
كَيْلًا تُضَيِّعُ الدَّلِيلَ الْأَقْوَى
قَدْ كَانَ فِي سِوَاهُ حُكْمًا مُبْهِمًا
فِي حَاضِرٍ بِحَاضِرٍ فِي الصَّفَقَةِ

(١) وفي بعض النسخ «وَيَرْبُو» .

(٢) قوله : « وفيه ذلك الحصر » يشير إلى الحديث المشهور عن ابن . عن النبي صلى الله

عليه وسلم : « إنما الربا في النسيئة » .

وَفِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ الْإِنْتِظَارِ
 وَالْإِنْتِظَارُ لِلنَّسِيئَةِ أَفْتَضَى
 وَأَجْمَعَ الْمُخَالِفُونَ طَرًّا
 وَنَقَلُوهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
 وَنَقَلُوا عَنْ وَلَدِ الْفَارُوقِ
 وَزَعَمُوا بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ انْعَقَدَ
 وَالْخُلْفُ جَاءَ مِنْ وَجْهِ أُخْرَى
 فَبَعْضُهُمْ قَدْ قَصَرَ الرَّبَا عَلَى
 لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ التَّغْلِيلَ
 فَهُوَ تَعَبُّدٌ وَلَسْنَا نَعْقِلُ
 فَاسْتَبْطَأُوا عَلَيْهِ بِالْفَهْمِ
 وَقِيلَ الْأَقْتِيَاتُ مِمَّا يُدْخَرُ
 لِأَنَّمَا الْمَذْكُورُ بِالْخُصُوصِ
 وَذَكَرَ النَّقْدَيْنِ إِذْ هُمَا إِلَى
 فَلَا غَيْبَارَ بِمَنَافِعِ الْوَرَى
 وَإِنْ يَكُنْ يُسْرَعُ لِلْفَسَادِ
 وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ حَدُّوهُ
 وَقِيلَ إِنَّ عِلَّةَ الرَّبَاءِ
 فَلَا يُبَاعُ حَجَرٌ بِحَجَرٍ
 كَذَلِكَ الْقِرْطَاسُ بِالْقِرْطَاسِ

فِي رَدِّ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْإِعْسَارِ
 إِذَا لَا إِنْتِظَارَ لِلَّذِي كَانَ مَضَى
 يُجْعَلُ مَا زَادَ رَبًّا وَحَجَرًا
 مِنَ الصَّحَابَةِ أُولَى التَّمَجِيدِ
 رُجُوعُهُ لِلْقَوْلِ بِالتَّضْيِيقِ
 عَلَيْهِ وَهُوَ عِنْدَنَا حَتْمًا يَرُدُّ
 مَا بَيْنَ أَشْيَاخِ الْعُلُومِ تُطْرَى
 مَوَاضِعِ النَّصِّ وَلَمْ يُعْلَلَا
 نَيْبًا إِذْ ذَكَرَ الدَّلِيلَا
 مَعْنَاهُ وَالْجُمْهُورُ فِيهِ عَلَّلُوا
 بِالْكَيْلِ أَوْ بِالْوَزْنِ أَوْ بِالطَّعْمِ
 لَامِثٌ بِطَيْخٍ وَمَالًا يُدْخَرُ
 أَنْوَاعُ الْأَقْتِيَاتِ فِي النُّصُوصِ
 ذَاكَ وَسِيلَةً بِهَا تُوصَلَا
 فِي الْأَقْتِيَاتِ إِنْ يَكُنْ مُدْخَرَا
 فَمَا الرَّبَا فِيهِ بِحُكْمِ بَادِي
 بِكَوْنِهِ قَبْلَ الثَّلَاثِ يَفْسُدُ
 جَنْسِيَّةُ الشَّيْئَيْنِ بِالسَّوَاءِ
 لِأَنَّهُ جَنْسٌ لَدَى الْمُعْتَبَرِ
 وَذَاكَ كُلُّهُ يَبِيعُ النَّاسِي (١)

وَقِيلَ إِنَّ جُمْلَةَ الْأَذْهَانِ جِنْسٌ كَمَثَلِ الْحَلِّ وَالْأَسْمَانِ
 فَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ لَا يُبَاعُ هَذَا بِذَا وَقِيلَ بَلْ يُبَاعُ
 لِأَنَّهُ جِنْسَانِ لَيْسَ جِنْسًا فَجَائِزٌ أَنْ يُنْقَدَنَّ أَوْ يُنْسَا
 كَذَلِكَ يَبِيعُ الشَّحْمُ بِالْأَلْبَانِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ مَدَى الزَّمَانِ
 كَذَلِكَ الْحَوْثُ بِحَبِّ عُلْمَا لِأَنَّهُ جِنْسَانِ عِنْدَ الْعُلَمَا
 وَقِيلَ مِنْ بَاغِ الْكَسِيفِ (١) وَالسَّمَكِ نَسِئَةً بِالْحَبِّ وَالتَّمْرِ هَلَكُ
 لِأَنَّمَا جَمِيعُهُ مَطْعُومٌ فَالطَّعْمُ هُوَ جِنْسُهُ الْمَعْلُومُ
 وَأَنَّهُ جِنْسٌ بَعِيدٌ لَا أَرَى ثُبُوتَهُ فَيُتَمَنَعَنَّ وَيُحْجَرَا
 وَاللَّحْمُ جِنْسٌ فَلُحُومُ الْغَنَمِ بغيرِهَا لَيْسَ ثُبَاغٌ فَاعْلَمْ
 وَلَا يُبَاعُ حَيَوَانٌ أَبَدًا بِحَيَوَانٍ أَمَدًا مُمَدَّدَا
 لِأَنَّ ذَاكَ إِنْ يَكُنْ مِنْ نَوْعٍ فَالْيَبِيعُ حِجْرٌ لِلرَّبَا الْمَمْنُوعِ
 أَوْ كَانَ مِنْ نَوْعَيْنِ فَالْيَبِيعُ مُنْعٌ لِعَيْبَةِ الثَّانِي الَّذِي بِهِ ثُبْعٌ
 وَوَهُمُ الْأَصْلُ هُنَا فَجَوْرًا يَبِيعُ بغيرِ شَيْءٍ جُورًا
 نَسِئَةً وَذَاكَ وَهُمْ قَدْ سَرَى لَهُ مِنْ ابْنِ النَّضْرِ حَيْثُ ذَكَرَا
 وَلَمْ يَكُنْ جَوْرُهُ ابْنُ النَّضْرِ إِلَّا يَدَا وَلَمْ يُجْزَ فِي الصَّبْرِ
 وَالصَّائِغِي (٢) ظَنَّهُ فِي النَّسَةِ فَمِنْ هُنَاكَ قَدْ أَتَتْهُ التَّحْطِئَةُ
 وَبَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ مَا كَتَبْتُهُ فَمَا حَكَاهُ الصَّائِغِي وَجَدْتُهُ

(١) قوله : «الكسيف» هو حوت يجفف ويملح ويعرف عند أهل عمان بالعوال .

(٢) قوله : «والصائغي» هو صاحب الأرجوزة : الشيخ سالم بن سعيد الصائغي المنحى .
 وقد عكر هنا الإمام نور الدين ناظم الجواهر عليه ، ثم إنه بعدما كتب هذا ، وجد في أثر القدماء
 عن بعض علماء السلف أنه لا ربا في الحيوان ، ذكر ذلك الشيخ أبو غانم في المدونة ، فاستدركه
 الناظم فقال : «وبعد أن كتبت ما كتبتة الخ» .

بَعَيْنِهِ فِي بَعْضِ أَسْفَارِ الْأَوَّلِ وَيَشْمَلُ الْمِلْحَ نَبَاتُ الْأَرْضِ وَهُوَ مِنَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ أَنْ يَقَعَ فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ أَذْنَى مِنْهُ مِنْ ذَلِكَ الْفِضَّةُ بِالنَّحَاسِ وَالثَّوْبُ بِالطَّعَامِ وَالتَّرْبِيبِ كَذَلِكَ اللَّحْمُ بِتَمْرٍ وَهُمَا لِأَنَّ قَوْمًا يَجْعَلُونَ الطَّعْمَا وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ مَا يَكَالُ فَالْاِخْتِلَافُ فِي الْفُرُوعِ يُنْنَى وَكُلُّ قَائِلٍ بَوَصْفٍ يَجْعَلُهُ وَرُبَّمَا قَدْ جَاءَ الْاِخْتِلَافُ فَيَنْشَأُ الْخِلَافُ عِنْدَ صِنْفٍ إِذْ بَعْضُهُمْ يَعْتَبِرُ الْبَعِيدَا مَثَالُهُ الشَّحْمُ مَعَ الْأَلْبَانِ لَكِنَّ الْأَشْتِرَاكَ مِنَ بَعِيدِ كَذَلِكَ بَيْعُ الْقُطْنِ بِالْكِتَانِ كَذَلِكَ الثَّوْبُ بِحَبِّ مَا بِهِ وَلَا يَجُوزُ الْحَبُّ بِالْمُبْسَلِ (١)

فَالْعُذْرُ مِنْ تَوْهِيْمِهِ خَالًا حَصَلَ فِي قَوْلِ بَعْضِ دُونَ قَوْلِ بَعْضٍ فَلَا أَرَى الْمَنْعَ بِهِ يَوْمًا وَقَعَ وَالْبَيْعُ فِيهَا لَيْسَ نُمْنَعُهُ وَالصَّفْرُ بِالْحَدِيدِ فِي الْقِيَاسِ بِالزَّيْتِ وَاللَّحْمُ كَذَا يَطِيبُ فِي رَأْيِ قَوْمٍ دُونَ مَنْ قَدْ حَرَّمَ وَصَفَا لَهُمْ فَيُشْتَبُونَ الْحَرَّمَ جِنْسًا إِذِ الْكَيْلُ لَهُ اِغْتِلَالٌ عَلَى اِخْتِلَافٍ لَهُمْ فِي الْمَعْنَى جِنْسًا لَهُ فَيَمْنَعُنَ مَا يَشْمَلُهُ بِقُرْبِهَا أَوْ بُعْدِهَا الْأَصْنَافُ عِنْدَ مَقَالِهِمْ بِذَلِكَ الْوَصْفِ وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ بَعِيدَا فَاشْتَرَكََا فِي الْوَصْفِ يُطْعَمَانِ فَالْمَنْعُ فِيهِ ظَاهِرُ التَّبْعِيدِ لِأَنَّهُ تَبَاعُدُ الْجِنْسَانِ بَأْسٌ لِبُعْدِ جِنْسِهِ مِنْ قُرْبِهِ نَسِيئَةٌ وَهُوَ مَقَالُ الْكُلِّ

(١) قوله . النسل هو البر المطروح بعد يأسه . وذلك عند أهل عمان .

وَذَاكَ لِاتِّفَاقِهِ فِي الْعِلَلِ
وَأَنَّهُ الْمُقْتَاتُ وَالْمُزَكَّى
فَهُوَ نُظِيرُ الثَّمَرِ بِالْحُبُوبِ
وَهُوَ كَثْمَرٌ بِثُمُورٍ بَيْعًا
وَفِي جِرَابٍ بِجِرَابٍ ثَمَرًا (١)
خُلِفَ عَنِ الْأَشْيَاخِ بَعْضُ حَلَلِهِ
لَأَنَّهُ لَيْسَ بِزَائِدٍ عَلَى
قُلْتُ وَلَكِنْ صُورَةُ الْبَيْعِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَعَلُوهُ قَرْضًا
وَقِيلَ بَيْعُ الْقَتِّ بِالسَّمَادِ (٢)
لَأَنَّهُ لَأَسْلَفٌ فَيُعْرِفَا
أَمَّا الرَّبَا فَلَيْسَ ذَا مِنْ بَابِهِ
وَحَيْثُ كَانَ الْعَبْدُ مُلْكُ السَّيِّدِ
لِأَنَّمَا الْعَبْدُ وَمَالُهُ لَهُ
وَحَيْثُ كَانَ الْأَخْتِلَافُ فِي الْوَلَدِ
كَذَاكَ أَيْضًا فَرَّغُوا عَلَيْهِ
وَالْإِبْنُ إِنْ أَرَبَى عَلَى وَالِدِهِ

فِي الْوِزْنِ وَالْكَيْلِ وَطَعْمِ الْمَأْكَلِ
فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ الْخِلَافُ يُحْكِي
كَذَلِكَ الْحُبُوبُ بِالزَّرْبِيبِ
وَمِثْلُ حَبِّ بِحُبُوبٍ ثَوَعِي (٣)
وَهَكَذَا جَرِي بِجَرِي بُرًا (٤)
وَأَنَّهُ كَالْقَرْضِ حُكْمًا جَعَلَهُ
مَا كَانَ أُعْطِيَ فَلِذَاكَ حُلَلًا
هِيَ الَّتِي تُقْضَى بِالْإِمْتِنَاعِ
فَالْقَرْضُ لِأَبَاسٍ بِهِ فَيُمَضَى
نَسِيئَةً يَلْحَقُ بِالْفَسَادِ
وَلَا السَّمَادُ ثَمَرٌ فَيُوصَفَا
إِذْ لَمْ تَكُنْ أَوْصَافُهُ حَتْمًا بِهِ
فَلَا رَبًّا بَيْنَهُمَا لِأَحَدٍ
فَهُوَ بِمَالِهِ يَزِيدُ مَالَهُ
هَلْ لِأَبِيهِ مَالُهُ أَيْضًا وَرَدَّ
قَوْلَيْنِ فِي إِرْبَائِهِ لَدَيْهِ
فَالْمَنْعُ فِي الطَّارِفِ (٥) أَوْ ثَالِدِهِ

(١) أي تُجْمَعُ .

(٢) ثَمَرًا وَبُرًّا : منصوبان على التمييز .

(٣) القت : نبات معروف ويُسَمَّى الْقَضْبُ «والسَّمَاد» هو الزبل وهو معروف أيضا .

(٤) الطَّارِف : المال الجديد ؛ وهو ما يحصل للإنسان بكسب أو هبة . و «الثالدة» : أو

التليد هو المال القديم الموروث .

وَأَنْ يَكُنْ قَدْ أَقْضِيَ الْإِطْلَاقَ
لِأَنَّ مَالَ الْوَالِدِ الْمُسَمَّى
بِلَا خِلَافٍ فَهُوَ مِثْلُ غَيْرِهِ
وَالصَّائِغِي فِي الرِّبَا قَدْ ذَكَرَا
يَذْكُرُهَا فِي رَجُلٍ قَدْ اشْتَرَى
فَقَالَ لَا بَأْسَ وَلَكِنْ يُعْلَمُ
وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْجَرِي
وَهَكَذَا الْأَحْكَامُ فِي التُّمُورِ
يُعْلَمُ عَنْهُ عِنْدَ حُضُورِ الْمُدَّةِ
إِنْ صَحَّ مِنْهُ الْأَخْذُ كَانَ الْمُشْتَرِي
وَفِي كِتَابٍ وَاضِحٍ الْآثَارِ
رَفَعَهَا الشَّيْخُ سَلِيلُ دِرْعٍ (١)
قَالَ وَقَدْ وَجَدْتُهَا بِعَيْنِهَا
وَأَنْتَ تَذَرِي أَنَّ الْأَضْطِرَّارَ
لِأَنَّمَا فِعْلُ الرِّبَا مِثْلُ الرَّئْيِ
وَمَا لَنَا نَقِيسُهُ بِالْمِثَّةِ
مَعَ أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ فِيهَا نَصًّا
وَذَاكَ أَنَّ الْأَضْطِرَّارَ يَحْصُلُ

كَلَامُهُمْ فَمَنْعُهُ اتِّفَاقًا
يَكُونُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ حُرْمًا
مِنَ الْوَرَى فِي حَيْرِهِ وَضَيْرِهِ
مَسْئَلَةٌ يَلْزِمُنَا أَنْ تُنْكَرَا
جَرِيًّا بَجَرَّيْنِ لِضَرِّ حَضْرَا
بَائِعُهُ بِأَنَّ ذَاكَ يَحْرُمُ
قَالَ حَفِظْتُ ذَاكَ عَنْ جَبْرِ جَرِي
وَعِيرِهَا مِنْ سَائِرِ الْأُمُورِ
بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا حَدَّهُ
مِنْهُ بَرِيًّا وَأَنَا مِنْهُ بَرِي
مَوْجُودَةٌ فِي الْقَوْلِ لِأَثْمَارِي
مُحَمَّدٍ مِنْهُ حَلِيفُ الشَّرْعِ
بَحْطُهُ قَدْ سَلِمْتُ مِنْ مِثْلِهَا (٢)
لَيْسَ يُسَوِّغُ الرِّبَا اغْتِبَارًا
فِي كُلِّ حَالٍ لَا يَكُونُ حَسَنًا
وَالدَّمُ وَالْخِنْزِيرُ فِي الصَّرُورَةِ
فَهُوَ لَهَا بِذَاكَ حُكْمٌ خُصًّا
بَحِثْ لِأَشْيَاءِ هُنَاكَ يُؤْكَلُ

(١) الشيخ محمد بن درع من أهالي بلد آده من عمان ولم أقف على نسبه وهو من علماء دولة اليعاربة .

(٢) المين : الكذب .

وَالْبَيْعُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْبَلَدِ فَهَوَ لِمَا كُورِ الْبِلَادِ قَدْ وَجِدَ
يَلْزَمُهُمْ أَنْ يُطْعِمُوهُ جَهْرًا فَإِنْ أَبَوْا كَانَ لَهُ بِالْقَهْرِ
وَالْجَرِيِّ فَوْقَ حَاجَةِ الضَّرُورَةِ وَمَنْ يَكُنْ أَرْبَى لَهُ يُخَاصِمُ
وَفِي الْقِصَاصِ (٢) مِنْهُ وَالْمُخَالَئَةُ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ فِي الذِّمَّةِ
وَقِيلَ لَا يَنْحَطُّ إِلَّا بِالْأَدَا لَكُمْ رُؤُوسُ مَا لَكُمْ لَا تُظْلَمُوا
وَالْحِلُّ وَالْقِصَاصُ لَيْسَ رَدًّا قُلْتُ وَلَكِنْ يُبَيِّتُ الْإِحْلَالَ
لَأَنَّهُ فِي آيَةِ الرَّبَا وَمَا لَأَنَّهُ مِنْ بَعْدِ الْإِعْسَارِ ذَكَرَ
وَرَدُّ رَأْسِ الْمَالِ لَا يَسْتَلْزِمُ لِأَنَّمَا الْمُرَادُ مَنَعُ الزَّائِدِ
فَمَنْ أَحْلَهُ فَقَدْ تَصَدَّقَا «وَأَنْ تَصَدَّقُوا» (٣) فَعِي الْمَقَالَا
أَرَادَ إِلَّا الْحِلَّ مِمَّا لَزِمَا وَمِثْلُهُ الْقِصَاصُ أَيْضًا فَاعْتَبِرْ
مَنَعَ السَّقُوطِ وَهُوَ شَيْءٌ يُفْهَمُ عَلَى الرُّؤُوسِ دُونَ حِلِّ الزَّائِدِ
وَنَالَ مِنْ ذَاكَ الثَّوَابَ وَارْتَقَى

(١) أي مُنْكَرَةً لُغَةً عَمَانِيَةً .

(٢) قوله : القصاص - هو أن يقطع حقا عليه عن حق له . والمراد هنا إذا كان له على أحد فضلة ربوية . يجب على المربي ردّها له . وكان عليه لذلك المربي حق يماثل ماله من الربا فهل له أن يقتص ماله مما عليه قولان . والمُخَالَئَةُ أن يحل المربي عليه أخذ الربا مما صار له عليه منه . والصحيح جواز الوجهين القصاص والحل . والله أعلم .

(٣) يقول قوله تعالى : « وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ » . يبيّن الإحلال من الزائد . لأنه شيء في الذمة تجب منه التبرئة والمخاللة .

باب مناهي البيوع

وَحَيْثُمَا حَرَّمَ رَبُّنَا الرَّبَا لَكِنَّهُ نَهَى عَنْ أَشْيَا فِيهِ وَكَانَ أَحَدُ السَّرِّ قَبْلَ الْمُصْطَفَى وَالْآنَ صَارَ ذِكْرُهَا مَنْسِيًّا لَا تُشْغِلُ النَّظْمَ بِذِكْرِهَا وَلَمْ وَإِنَّمَا أَذْكَرُ مَا مِنْهُ تَعْمُّ لَا يَمْدُحُ الْبَائِعُ لِلْبِضَاعَةِ لِأَنَّمَا الشَّارِي بِذَلِكَ يَرْغَبُ وَإِنْ يَكُ الشَّارِي بِنَفْسِهِ سَأَلَ وَلَا يَزِيدُ (١) قَوْفَهُ مِنْ خَبَرٍ وَالْكَذِبُ مَمْنُوعٌ فَمَهْمَا كَذَبَا وَلَا يَحِلُّ أَحَدُ مَالِ مُسْلِمٍ لِأَنَّ ذَاكَ لَيْسَ طِيبَ نَفْسٍ وَمِنْ هُنَاكَ قَدْ نَهَى خَيْرُ الْبَشَرِ وَذَلِكَ بَيْعُ مَا اخْتَفَى وَاسْتَتَرَا كَالْتَّمْرِ فِي الظَّرْفِ بِدُونِ نَقْشٍ نَهَى عَنِ النَّجْشِ وَذَلِكَ أَنْ تَرُدَّ

فَقَدْ أَبَاحَ الْبَيْعَ حُكْمًا طَيِّبًا فَجَانِبَ التَّهْيِ وَلَا تَأْتِيهِ لَهُمْ يُبَوِّغُ وَلَهَا الشَّرْعُ نَفَى وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا اسْمُهَا مَرْوِيًّا يَذْكُرُهُ فِي الْأَصْلِ إِذَا فَيُلْتَزَمُ بِلَوَى الْعِبَادِ وَبِهِ أُتِمَّ وَلَوْ بِهَا الْوَصْفُ الَّذِي أَذَاعَهُ وَرُبَّمَا زَادَ عَلَى مَا يَطْلُبُ فَجَائِزٌ يُخْبِرُهُ بِمَا حَصَلَ لِأَنَّهُ إِنْ زَادَ كَانَ مُفْتَرِيًّا فِي نَعْتِهَا فَلِلْحَرَامِ أَرْكَبَا بِخَدَعَةٍ أَوْ بِاخْتِيَالٍ مُؤْلَمٍ وَلَا يَحِلُّ دُونَ طِيبِ النَّفْسِ أُمَّتُهُ عَنْ بَيْعِهِمْ بَيْعُ الْعَرَزِ وَلَمْ يَرَى (٢) أَحْوَالَهُ مِنْ اشْتَرَى وَكُلُّ مَسْتَوْرٍ كَذَاكَ يَمْشِي فِي سِلْعَةٍ وَلَمْ تَكُنْ لَهَا تُرَدُّ

(١) قوله : «ولا يزيد» لا هنا نافية ولذلك لم تجزم الفعل .

(٢) قوله : «ولم يرى» على إهمال لم عن الجزم على لغة من قال :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

وَعَنْ مُصْرَاقٍ (١)، الْمَوَاشِي قَدْ نَهَى
فِي عَظْمِ الضَّرْعِ فَيَحْسَبُنَا
فَمِنْ هُنَاكَ ثَبَتَ الْخِيَارُ
فَإِنْ يَشَاءُ الرَّدُّ يُرَدُّ صَاعًا
فَذَلِكَ الصَّاعُ عَنِ الدَّرِّ (٢)، بَدَلُ
وَهَكَذَا الثَّمَارُ قَدْ نَهَانَا
تَصْفَرُّ أَوْ تَحْمَرُّ وَهِيَ حَالُ
فَنَأْمَنُ (٣)، الْعَاهَةِ وَالْفَسَادَا
وَلَا اِعْتِبَارَ بِجَوَائِحِ تَجِي
وَالزَّهْوُ فِيهَا هُوَ الْأَحْمَرَارُ
وَيَبِيعُ مَا لَمْ يُدْرِكَنَّ مَمْنُوعُ
وَإِنْ يَكُنْ أَدْرَكَ بَعْضُ مِنْهَا
وَقَالَ بَعْضٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَدْرَكَ
فَيُعْطَى لِلْأَقْلِّ حُكْمَ الْأَغْلَبِ
وَقِيلَ إِنْ بَدَأَ بِهِ قَارِئُنُ (٤)
وَذَاكَ فِي اِعْتِبَارِهِمْ لَا يَحْصُلُ

وَذَاكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ حِينَهَا
مَنْ يَشْتَرِي بِأَثَمِهَا لِلْبَنَى (٥)،
لَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ يَحْتَسِرُ
مَعَهَا مِنَ الثَّمَرِ لِمَا أَضَاعَا
وَمِثْلُ هَذَا الْحُكْمِ يَنْفِي لِلْحَيْلِ
عَنْ بَيْعِهَا حَتَّى تُرَى أَلْوَانُهَا (٦)،
فِيهَا يَزُولُ عَنْهَا الْأَعْتِلَالُ
مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهَا مُعْتَادَا
وَلَا بِحَادِثٍ قَلِيلٍ فِي الْمَجِي
وَهُوَ الدَّرَاكُ وَهُوَ الْأَصْفَرَارُ
وَنَقْضُ ذَاكَ عِنْدَنَا مَشْرُوعُ
فَالنَّقْضُ فِي الْأَخِيرِ يَلْزَمُهَا
جَمَاعَةُ النَّحْلِ طَنَاهُ سَلَا
لِكثَرَةِ الْأَلْوَانِ وَالتَّقْلُبِ
سَبْعُ فَذَاكَ دَرَكًا يَكُونُ
إِلَّا إِذَا الزَّهْوُ بِهَا يَسْتَرْسِلُ

(٢) مصرات : بالتشديد للوزن .

(١) مُصْرَاقٌ بالتشديد للوزن .

(٢) أى كثرة اللبن .

(٣) الدَّر : بالفتح اللبن .

(٤) قوله : «ألوانا» منصوب على التمييز .

(٥) فنامن : بالنون بعد الفاء وهى نون الجمع .

(٦) قوله : «القارين» هو أول ما يبدو من الإرباط فى رأس البلع .

وَلَا أَرَى التَّحْدِيدَ بِالْقَارِينِ وَقَدْ نَهَى عَنِ التَّلْقِي لِلسَّلْعِ وَذَلِكَ أَنَّ يَلْقَاهُمْ فَيَشْتَرِي وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ بَيُوعِ الْغَرَرِ وَقَدْ نَهَى عَنِ بَيْعِ حَاضِرٍ لِمَنْ وَذَلِكَ رِفْقٌ بِالْعِبَادِ إِذَا شَرِعَ لِنَقْمَةٍ يَنْتَظِرُ الْمُحْتَكِرُ يَنْتَظِرُ الْعَلَاءَ بِهِ وَالنَّاسُ لَا يَرْحَمُ الْمَضْطَرَّ إِذَا رَأَاهُ فَيَذَرُهُمْ يَزْدَادُهُ فِي السَّلْعَةِ وَقَدْ نَهَى أَيْضاً عَنِ الْمُحَاقَلَةِ يَزْرَعُ قِطْعَةً لَهُ وَأُخْرَى فَقَدْ يَسْدَانِ (٣) كِلَاهُمَا وَقَدْ وَقَدْ يَكُونُ فِيهِمَا الْعَطَابُ هَذَا مَحَلُّ النَّهْيِ لِأَسْوَأِهِ فَبَقِيَ النَّهْيُ وَمَعْنَاهُ اخْتَفَى وَكَرِهَ الْأَشْيَاخُ بَيْعَ الْمُصْحَفِ

وَالشَّرْعُ قَدْ حَدَدَ بِالتَّلْوِينِ فَأَلْمَتَلَقَى فِعْلُهُ الشَّرْعُ مَنَعَ قَبْلَ الْوُصُولِ طَالِباً لِلْمَشْجَرِ (١) لَجَهْلِهِمْ بِسَعْرِهِ وَالْقَدَرِ جَاءَ مِنَ الْبَدْوِ يُرِيدُ يَطْعَنُ (٢) مِنْ ثُمَّ الْأَحْتِكَارُ فِيهِمْ قَدْ مُنِعَ وَهُوَ الَّذِي قُوَّتِ الْوَرَى يَذْخِرُ قَدْ عَمَّهُمْ مِنْ غُدْمٍ ذَلِكَ الْبَاسُ وَلَا يُؤَاوِي جَائِعاً أَتَاهُ أَغْلَى لَدَيْهِ مِنْ حَلِيفٍ حُلَّةٍ وَهُوَ كَرَا الْأَرْضِ بِزَرْعٍ حَاقَلَهُ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ تَكُونُ أَجْرًا يَسُدُّ بَعْضٌ وَسِوَاهُ لَمْ يَسُدَّ فَيَشْمَلُنْ جَمِيعَهُ الذِّهَابُ وَالْآنَ مَثْرُوكٌ فَلَا نَرَاهُ فَمِنْ هُنَاكَ فِي الْمُرَادِ اخْتِلَافًا وَأُجْرَةَ الْكَاتِبِ أَيْضاً فَاقْتَفِ

(١) قوله : «طالبا للمتجر» هذا قيل للنهي عن التلقي للجلب ، فلو أراد شراء ذلك لبيته لا للمتجر ، لم يكن مرتكباً للنهي .

(٢) قوله : «وقد نهى عن بيع حاضر الخ» أى لا يكون الحاضر مسماراً للبادي «دعوا الناس يزرُق الله بعضهم من بعض» .

(٣) قوله : «يسدان» من السداد وهو في اصطلاح أهل عمان بمعنى ركاء الزرع وصلاحه ، وسلامته من الفساد ، مأخوذ من السداد .

وَمَا شَرَاهَا عِنْدَنَا مَكْرُوهًا وَذَلِكَ التَّكْرِيهُ لِلتَّنْزِيهِ
وَلَا غَيْرَهُ مِنْ صِفَةِ التَّكْرِيهِ وَكَرَّهُوا بَأْنَ يَبِيعَ النَّارَا
لَأَنَّ فِيهَا الْإِنْتِفَاعَ صَارَا وَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَيْهَا بَادِيَةٌ
فَبِيعُهَا مِنَ الْأُمُورِ الدَّانِيَةِ (١) وَقِيلَ بِالْتَّرْخِصِ فِيهَا وَهَوَا
إِنْ بَاعَ جَمْرًا لَا يَبِيعُ الضَّوَا (٢) فَالضَّوُّ يَكْفِي لِقَضَاءِ الْمَنْفَعَةِ
وَالْجَمْرُ إِنْ شَاءَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ وَالْمَاءُ فِي الْآبَارِ لَا يَبِيعُ
إِذْ فِيهِ طَرًّا لِلْوَرَى الْإِنْتِفَاعُ وَبِيعُهُ يُفْضَى إِلَى التَّضْيِيقِ
عَلَى الْوَرَى لِوَاسِعِ الطَّرِيقِ وَتَبْعُكُ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْهَارِ
فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ جَارِي وَهُوَ سَوَاءٌ يَابِسٌ (٣) وَيَجْرِي
لَأَنَّهُ لَمْ يَذَرِ مَاذَا يَشْرِي فَبَعْضُهُمْ يُطْلُهُ وَالْبَعْضُ
يَقُولُ مَا فِي بَيْعِ هَذَا نَقْضُ وَهُوَ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ
وَالنَّقْضُ فِي الْأَثَارِ قَوْلٌ يُنْقَلُ وَعَمَلُ النَّاسِ وَفَتَوَى الْعُلَمَاءُ
يَكَادُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا عَدَمًا وَكَانَتْ الْأَنْهَارُ مِنْ قَدِيمٍ
قَبْلَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ وَلَمْ يَرِدْ فِي بَيْعِهَا قَطُّ خَبَرٌ
مَعَ أَنَّهَا مَالٌ لَهُمْ قَدْ اسْتَقَرَّ وَجَهْلُ مَائِهَا الَّذِي فِي الْأَصْلِ
لَيْسَ يَضُرُّ مِثْلُ هَذَا الْجَهْلِ لَأَنَّهُ قَدْ قَامَتْ الْبِلَادُ
عَلَى الَّذِي مِنْ جَرِيهَا يَعْتَادُ

(١) الدانية : أى الحاضرة .

(٢) الضَّوُّ : هُبُّ النَّارِ .

(٣) قوله : « يابس » بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ويجوز نصبه على الحال .

وَالنَّاسُ لَا تَطْلُبُ إِلَّا الْمَنْفَعَةَ
وَالْأَعْيَارُ لِحِهَالَةٍ بِمَا
يُشْبِهُ أَنْوَاعاً مِنَ الْغُلُوفِ
وَكُلُّ مَا كَانَ حَرَاماً يُمنَعُ
كَذَلِكَ الْمَيْتَةُ وَالْخَنَزِيرُ
وَالْبَيْعُ لِلْمَغْضُوبِ لَيْسَ يَثْبُتُ
وَذَاكَ أَنْ يَبِيعَهُ مَنْ غَضِبَا
وَأَكْثَرُ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الْمَنَعِ
لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعُهُ لِلشَّارِي
أَيْضاً وَمَنْ وَجَّهَ وَلَوْ لَمْ يُغْضَبِ
وَرُبَّمَا رَخَّصَ مِنْ قِيَمَتِهِ
وَالْكَدُمِيُّ (٣) قَالَ بِالترَّخِصِ
قُلْتُ وَلَكِنْ لَيْسَ ذَاكَ يَكْفِي
فَهَذِهِ الثَّمَارُ مُلْكُهُ وَلَا
وَالْعَبْدُ مُلْكُهُ وَمَهُمَا أَبَقَا
وَمِثْلُهُ أَيْضاً جَمِيعُ مَا أَتَى
فَسَقَطَ التَّغْلِيلُ بِالْمُلْكِ فَقَطُّ

وَالْإِتِّفَاعُ شَرْعُنَا لَمْ يَمْنَعَهُ (١)
فِي أَصْلِ هَذَا النَّهْرِ مِنْ مِقْدَارِ مَا
فَلَا نَعُدُّ مِثْلَ هَذَا النَّحْوِ
بِإِغَاثِهِ كَعَذْرَةِ تَجَمُّعِ (٢)
وَالدَّمُ بَلْ كَذَلِكَ الْمَحْجُورُ
مَا دَامَ مَعْصُوباً وَقِيلَ يَثْبُتُ
لَا غَاصِبٌ عَلَى التَّعْدِي وَثَبَا
لِعَجْزٍ مَنْ قَدْ بَاعَهُ عَنْ دَفْعِ
وَقُدْرَةِ التَّسْلِيمِ شَرْطُ جَارِي
فَنَفْسُهُ بَيْعُهُ لَمْ تُطَبِّ
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ مِنْ حُجَّتِهِ
لَأَنَّهُ مِنْ مُلْكِهِ الْمَحْصُوصِ
مَا لَمْ يَكُنْ شَرْطُهُ مُسْتَوْفَى
بِإِغَاثِهِ إِلَّا بِوَصْفِ حَصَلَا
فَبَيْعُهُ لَيْسَ يَصِحُّ مُطْلَقاً
بِأَنَّهُ فِي الْبَيْعِ شَرْطُ ثَبَاتَا
وَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ هَاهُنَا سَقَطُ

(١) قوله : « لَمْ يَمْنَعَهُ » بفتح العين على لغة من ينصب الفعل المضارع بلم . قال الشاعر :

أَيُّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَقْرُ
يَوْمٌ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمٌ قُدِّرَ

(٢) تجمع : أى تتجمع .

(٣) الكدومي : بضم الكاف منسوب إلى كدومة ناحية من جوف عمان . وهو الإمام أبو سعيد

محمد بن سعيد رضى الله عنه . وقد سبق ذكره .

وَالْعَبْدُ لايِّاعٍ لِلْكَفَّارِ
وَأَنْ يَكُنْ مِنْهُمْ فَلَا جُنَاحَ
لِأَنَّ الْمَحْذُورَ مِنْهُ ارْتَفَعَا
لَأَنَّهُ يَزِيدُهُمْ فِي الْقُوَّةِ
لَكِنَّهُ يُيَاعُ فِي الْأَعْرَابِ
وَقِيلَ جَائِزُ يُيَاعُ أَيْضًا
فَمَا جَفَاءُ الْبَدْوِ يَتْلَعَا
وَأَنْ يَكُنْ مِنَ الْأَبَاضِيَّةِ
مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ وَالضَّلَالِ
وَلَا يُيَاعُ أَبَدًا مُحَرَّرًا
يَكُونُ مِثْلَ مَنْ لَهُ قَدْ قَتَلَ
فَارَقَ أَهْلَهُ وَأَمْوَالَهُ لَهُ
وَصَيَّرُوهُ لَا يُطِيقُ أَمْرًا
فَمَنْ بُلِيَ بِبَيْعِهِ وَتَابَا
يَبْذُلُ فِيهِ مَا لَدَيْهِ عَزَا
وَيَسْتَعِينُ بِالْوَرَى فِي مَطْلَبِهِ
لَا يَعْذَرَنَّ بِذُنُوبِهِ هَذَا أَبَدًا

مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ وَالْإِكْفَارِ
بَيْعِهِ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ (١)
وَبَيْعُهُ الْمُحَارِبِينَ امْتَنَعَا
فَهُوَ نَظِيرُ الْبَيْعِ لِلْأَسْلِحَةِ
كَذَا إِلَى الدِّمِيِّ وَالْكِتَابِيِّ
فِي الْبَدْوِ عَبْدٌ يَتْرُكَنَّ الْفَرَضَا
مَعَ فِعْلٍ مِنَ الْفَرَضِ يَتْرُكَنَا
فَلَا يُيَاعُ فِي الْمُخَالِفِينَ
وَبَيْعُهُ إِنْ كَانَ مِنَ الضَّلَالِ
وَمَنْ يَبِيعُ حُرًّا بَعْدَ كَفَرَا
لَأَنَّهُ عَنِ الْوُجُودِ ارْتَحَلَا
وَوَطْنًا كَانَ لَهُ أَهْلُهُ
وَلَا يَرُدُّ عَنْهُ يَوْمًا ضَرًّا
يَطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ غَابَا
مِنْ مَالِهِ وَمَالُهُ اسْتَفْزَا (٢)
أَوْ يَذْهَبَنَّ عُمُرُهُ (٣) فِي طَلَبِهِ
إِلَّا إِذَا مَاتَ وَأُغْلِقَ الْفِدَا

(١) لا : في قوله لا جناح : عاملة عمل ليس : على حد قول الشاعر : فأنا ابن قيس
لابراح . ولا يصح أن تكون لا مهملة لعدم تكررها وأجاز بعض النحويين إهمالها ولو لم تتكرر
في الشعر خاصة كما نص عليه ابن هشام . أبو إسحاق .

(٢) قوله : استفزا : أى استخف والمراد أن عليه أن يبذل في استرداده ماعز وهان .

(٣) قوله : عُمُرُهُ : بالرفع على الفاعلية وبالنصب على المفعولية أو الظرفية .

وَبَعْدَ أَنْ مَاتَ فَيَعْتَقَنَا
 فَرَبُّهُ أَوْلَى بِهِ مِنْ بَعْدِ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَاهُ وَهُوَ حُرٌّ
 لَكِنَّهُ بِمِلْكِهِ يُقَرَّرُ
 أَغْنَى بِذَلِكَ مَنْ يُبَاغِ يَأْتِي
 فَبَعْضُهُمُ الزَّمَةُ الْإِنْكَارَ
 وَإِنْ يَكُنْ لِعَبْدِهِ قَدْ دَبَّرَا
 وَأَكْثَرُ الْقَوْلِ مَعَ الْأَصْحَابِ
 لِأَنَّهُ فِي حَالِهِ مَمْلُوكٌ
 وَوَرَدَتْ بِمِثْلِهِ آثَارُ
 فَإِنَّهُ بِمِثْلِهَا قَدْ حَكَمَا
 وَلَا يُبَاغِ عَنْدهُمْ فِي غَيْرِ
 لِأَنَّمَا التَّدْبِيرُ عَقْدٌ صَدَرَا
 قَدْ قَالَ «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» وَيَرَى
 لِأَنَّهُ وَصَفَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَا
 لِأَنَّهُ قَبْلَ وَقُوعِ الْأَمْرِ
 وَبَائِعُ أَحَاهُ بِالرِّضَاعِ
 وَقَدْ مَضَى فِي آخِرِ الْعِتَاقِ

عَبْدًا لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحَمَنَا
 وَحُكْمُهُ فِي الْخَلْقِ لَا يَرُدُّ
 لَمْ يَذَرِهِ وَهُوَ بِذَلِكَ لَمْ يُقَرَّرْ
 فَذَلِكَ ضَامِنٌ عَلَيْهِ الْوِزْرُ
 وَالْخُلْفُ فِي ضَمَانِهِ إِنْ سَكَنَّا
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ حَطَّه جِهَارًا
 فَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ جَرَى
 يُبَاغِ فِي الدِّينِ عَنِ الذَّهَابِ
 وَالدِّينُ لَا زِمَ فَلَا يُلُوكُ (١)
 جَاءَتْ بِهَا عَنِ النَّبِيِّ الْأَخْبَارُ
 فِي رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَزِمَا
 دَيْنٍ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغْيِيرِ
 وَالرَّبُّ بِالْوَفَا بِهَا (٢) قَدْ أَمَرَا
 بَعْضُهُمُ الرُّجُوعَ عَمَّا دَبَّرَا
 عَنْهُ وَذَلِكَ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَقْعَا
 يَكُونُ مَمْلُوكًا وَغَيْرَ حُرٍّ
 يُرَدُّ لَكِنْ لَيْسَ بِالْإِجْمَاعِ
 مَا فِيهِ مِنْ خُلْفٍ أَوْ اتِّفَاقٍ

(١) قوله : فلا يلوک أى لا يذهب وأصله من الألوكة وهى الرسالة أى لا يذهب ارسالاً .

(٢) قوله : بها أى بالعقود فى قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود

باب أركان البيع

وَحُمْسَةٌ أَرْكَائُهُ عِنْدَ الشَّرَا
وَالرَّابِعُ الْمَبِيعُ ثُمَّ التَّمَنُّ
فَيُخْرِجُنْ بِهِ الْعَطَا إِذْ لَا تَمَنُّ
لَكِنْ حُضُورُ ذَلِكَ لَا يُشْتَرِطُ
إِلَّا إِذَا مَا اتَّحَدَ الْجَنَسَانِ
لِأَنَّهُ إِنْ غَابَ يَدْخُلَنَّ فِي
وَالْتَمَنُّ الْمَعْهُودُ أَمَّا الذَّهَبُ
وَأَنْ تَكُنْ تُدْعَى مُثَمَّنَاتٍ
فَجَائِزٌ أَنْ تُشْتَرَى الْأُصُولُ
وَمَنْ عَلَيْهِ ذَهَبٌ يَجُوزُ
وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الرَّبَا لِأَنَّهُ
وَلَيْسَ الْإِسْقَاطُ كَمِثْلِ الْبَيْعِ
وَمِثْلُهُ عِنْدِي قَضَاءُ التَّمْرِ
وَأَنْ يَكُنْ حِينَ اشْتَرَى قَدْ ادَّعَى
وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْبَائِعِ
وَأَنْ يَكُنْ قَدْ قَبِضَ الْمَبِيعَا

الْعَقْدُ وَالْبَائِعُ وَالَّذِي اشْتَرَى
حَامِسُهَا وَذَلِكَ شَرْطٌ بَيْنَ
عِنْدَ الْعَطَا إِلَّا ثَوَابَ ذِي الْمِنِّ
بَلْ عَقْدُهُ يَصِحُّ حَيْثُ يُضْبَطُ
فَائِهِ لَا بَدَّ يُحْضِرَانِ
حُكْمَ الرَّبَا وَذَلِكَ غَيْرُ مُحْتَفَى
أَوْ فِضَّةً وَغَيْرَهَا قَدْ يَذْهَبُ
فَالِاسْمُ لَا يَدْفَعُ نَفْعَ الذَّاتِ
بِالتَّمْرِ أَوْ بِنَحْوِهِ أَقُولُ
يَقْضَى دَرَاهِمًا بِهَا يَفُوزُ (١)
إِسْقَاطُ حَقٍّ كَانَ يَلْزَمْنَهُ
فَيَدْخُلَنَّ فِي حُكْمِهِ الْمَمْنُوعِ
وَنَحْوِهِ عَنْ فِضَّةٍ وَتَبَرٍ (٢)
تَسْلِيمَ مَا اشْتَرَى بِهِ لَمْ يُسْمَعَا
إِلَّا بِعَدْلَيْنِ لَدَى التَّدَاوُعِ
فَكُنْ لِقَوْلِهِ إِذَا سَمِعَا

(١) يعني أن من عليه ذهبا فيجوز له أن يقضى عنه فضة وهكذا العكس .

(٢) التبر : الذهب .

حِينَئِذٍ يُحْضِرُ رَبُّ السَّلْعَةِ
وَقِيلَ بَلْ فِي الْحَالَتَيْنِ يُحْضِرُ
وَحَيْثُ قُلْنَا الْقَوْلُ قَوْلُ أَحَدٍ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَ شَيْئًا وَاحِدًا
فَقِيلَ مَكْرُوهٌ وَقِيلَ فَاسِدٌ
كَنْصِفِ ثَوْبٍ بَاعَهُ إِلَى أَجَلٍ
وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ أَنْ تَدْفَعَ لَهُ
فَقِيَمَةُ النَّقْدِ أَقْلُ قَدْرًا
هَذَا هُوَ الْمَمْنُوعُ يَلْزَمُهُ
قِيلَ وَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ يُعْطَى
وَأَنْ يَكُنْ نَفْسَ الْمِيعِ يُدْرِكُ
وَالْعِلْمُ بِالْمِيعِ وَالْأَثْمَانِ
لَوْ اشْتَرَى بِأَلْفِ دِينَارٍ رَسَنٌ (٣)
أَوْ كُبَّةٌ (٤) مِنْ غَزَلٍ قَدْ اشْتَرَى
أَثْبَتَهُ الشَّيْخُ فَتَى مَحْبُوبٌ (٥)
لَعَلَّمْ ذَلِكَ الشَّارِي أَنَّ مَا اشْتَرَى
فَهُوَ كَحُكْمِ الْمُعْطَى لِلْأَمْوَالِ

(١) الآلية : اليمين .
(٢) فُقِدَ : أى فحسب .
(٣) الرسن : الحبل الذى تُفَادُ به الدابة .
(٤) الكُبَّة : الخزمة من الغزل . «أثبت» : بالبناء للمفعول .
(٥) فتى محبوب : العلامة أبو عبد الله محمد بن محبوب ابن الرحيل القرشى وقد سبق ذكره .

لَكِنَّهُ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَا دَا سَفَهٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْنُونَا
وَمِثْلُهُ الْحَاكِمُ يَحْجَرُنَا عَلَيْهِ وَالتَّبَذِيرَ يَمْنَعُنَا
إِنَّ الْمُبْدِرِينَ فِي الْقُرْآنِ ذَكَرَهُمْ مِنْ إِخْوَةِ الشَّيْطَانِ
وَحَيْثُ كَانَ الْعَدْلُ فِي مَنَعِ الْفَتَى مِنْ ذَاكَ فَلَا اقْرَبُ أَنْ لَا يَبْتَنَّا
أَنَا مُرَنَ بِمَنَعِهِ وَنَقْضِي بِأَنْ يَبْعَهُ بِذَاكَ يَمْضِي
وَالْمُسْتَبِينَ أَنْ يَقُولُوا ثُبُّهُ لِأَنَّهُ مَعْقُولُ
وَكَانَ قَبْلَ الْحَجْرِ حَاصِلًا فَلَا نَقْوَى عَلَى النَّقْضِ وَقَدْ تَحَصَّلَا
فَالنَّقْضُ عِنْدَهُمْ يَكُونُ ثَمَرَهُ لِلْحُكْمِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَجَرَهُ
وَالْعَبْنُ فِي الْمَجْهُولِ لَأَسْوَاهُ إِنْ بَاعَهُ لَا يَدْرِي مَا يَسْوَاهُ (١)
ثُمَّ ادَّعَى فِي ذَلِكَ الْجَهَالَةَ فَإِنَّهُ يُنْقَضُ فِي ذِي الْحَالَةِ
إِنْ كَانَ غَبْنًا فَاحِشًا إِلَى سَنَةِ وَذَاكَ إِنْ صَدَّقَهُ مَنْ غَبَنَهُ
وَإِنْ يَكُنْ أَنْكَرُهُ فَالْيَبْنَ بَيْنَهُمَا وَهِيَ أُمُورٌ بَيْنَهُ
إِنْ غَدِمَتْ يُحْلَفَنَّ الْمُنْكَرَا وَبَعْدَ عَامٍ لَا يَعْبَنُ الشِّرَا (٢)
لَأَنَّمَا الْأَشْيَاءُ فِي الْأَزْمَانِ تَزْدَادُ مِنْ زَيْدٍ وَمِنْ نَقْصَانِ
وَالْعَبْنُ الْفَاحِشُ مَالًا يَعْبَنُ بِمِثْلِهِ مَنْ لِلْأُمُورِ يُحْسِنُ
وَحَدَّهُ بَعْضُهُمْ بِالْعَشْرِ فِي الْأَصْلِ أَوْ بِخُمُسٍ مُقَدَّرِ
وَفِي الْغُرُوضِ (٣) قِيلَ رُبْعُ الْقِيَمَةِ أَوْ ثُلُثٌ قَدْ قِيلَ عِنْدَ السِّمَةِ (٤)

(١) قوله : «يسواه» أى ما يستحقه من الثمن .

(٢) قوله : «وبعد عام» يعنى أن البائع إذا طلب نقض البيع بعد انقضاء عام ، فلا يدرك

رد البيع .

(٣) الغرُوض : هى مالىس بأصول وهى التى تنتقل .

(٤) السيمة : هى سوم المبيع قبل عقد البيع .

وَبَعْضُهُمْ قَدْ فَسَّرَ الْعَشْرَ بِأَنَّ
فَيُعْبَنَنَّ تِسْعَةً الْأَعْشَارِ
حُجَّتُهُ بِأَنَّ نَفْسَ الْعَشْرِ
فِي غَالِبِ الْبُيُوعِ يُوجَدُنَا
وَهُوَ خِلَافٌ مَا أَرَادَ الْقَائِلُ
لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ الْمَقَالُ
بَلْ هُوَ قَوْلٌ حَادِثٌ وَعَلَّ مَنْ
لِلَّهِ دُرُّ الْكُدُمِيِّ الضَّابِطِ
إِلَّا عَلَى مَا تَعَامَلُونَا
وَإِنَّمَا قَدَّمْتُ ذِكْرَ الثَّمَنِ

عَنْ عَشْرَةٍ يَأْخُذُ دِرْهَمًا حَسَنًا
وَهُوَ بَيَانٌ مُجْمَلٌ الْآثَارِ
لَيْسَ بِغُبْنٍ فَاحِشٍ لِلْمُشْتَرِي
كَمِثْلِ هَذَا الْغُبْنِ لَا يُشْنَأُ (١)
بَلْ إِنْ هَذَا الْوُجْهَ رَدُّ حَاصِلُ
بِذَاكَ لِلَّذِينَ قَدَّمَا قَالُوا
قَدْ قَالَ بِالْغُبْنِ يَرَى ذَاكَ غُبْنٌ
إِذْ أَرْسَلَ الْغُبْنُ بِغَيْرِ ضَابِطٍ
بِمِثْلِهِ لَا يَتَغَابَنُونَا
لِقِصْرِ الْكَلَامِ فِيهِ فَافْطِنِ

بابُ عَقْدِ الْبَيْعِ

وَهُوَ لَفْظٌ يَنْقُلُ الشَّيْءَ إِلَى
فَيَخْرُجُ الْمِيرَاثُ وَالْعَطِيَّةُ
لَأَنَّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ عَوْضٌ
وَيَنْبَغِي لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ
سُنَّةٌ مِنْ مَضَى وَفِيهَا بَرَكَهٌ
وَالْكُلُّ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ تَفْتَرَقْ

آخَرَ بَلْ عَنْ عَوْضٍ قَدْ حَصَلَ
وَالْفَيْءُ بَلْ وَتَخْرُجُ الْوَصِيَّةُ
لَكِنَّهُ رِزْقٌ إِلَيْهِ يَغْرُضُ (٢)
أَنْ يَصِفَقَا بَيْنَهُمَا الْيَدَيْنِ
لَا يَنْبَغِي لِمِثْلِنَا أَنْ يَتْرَكَهَ
يَدَاهُمَا مِنْ صَفَقَةٍ بِهَا صِفْقٌ

(١) قوله لا يُشْنَأُ بالمعجمة مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ أَيْ يُسْتَنْكَرُ ؛ لُغَةُ عُمَانِيَّةٍ . ص .

(٢) وَفِي نَسْخِهِ «يَفْرَضُ» .

وَهُوَ الْمُرَادُ بِخِيَارِ الْبَيْعِ (١) وَقِيلَ بَلْ أَرَادَ نَفْسَ الْأَنْفُسِ وَهُوَ مَقَالُ بَعْضِ قَوْمِنَا فَمَا حَتَّى يَبَيِّنَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ وَكُلُّهُ مِنْ فَهْمِ ذَلِكَ الْخَبَرِ يَقُولُ قَدْ بَعْتُ وَلَا يَقُولُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْفَصِيحِ وَهَكَذَا بَعْتُ إِلَيْكَ أَكْثَرَ وَنَحْنُ نَحْتَارُ هُنَاكَ الْأَمَّا وَإِنْ يَقُلْ هَذَا فَهَلْ رَضِيَتْهُ أَوْ اشْتَرَيْتَهُ وَذَلِكَ الْمُشْتَرَى وَكُلُّ مَا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَرَدَ وَفِيهِ وَجْهٌ يُدْعَى بِالمُسَالَمَةِ لَكِنَّهُ قَبْضٌ وَدَفْعُ الثَّمَنِ فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ حَرَامٌ وَشَاهِدَانِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْضُرَا بِالْحَزْمِ يَبْقَى الْوُدُّ مَا بَيْنَهُمْ وَيُحْفَظُ الْمَالُ عَنِ الذَّهَابِ وَأَمَرَ الْكِتَابُ بِالْكِتَابَةِ

فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَافْهَمُوا وَاتَّبِعُوا فَاتَّبِعُوا مِنْهُ خِيَارَ الْمَجْلِسِ كَانَا بِذَلِكَ الْمَكَانِ لَهُمَا وَلَمْ نَكُنْ نَحْنُ بِهَذَا نَقْضِي يُؤْخَذُ وَالْأَفْهَامُ لَمْ تَنْحَصِرِ أَبَعْتُ ذَا الْمَالِ فَذَا مَعْلُولٌ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَقْدِهِ الصَّرِيحِ مِنْ قَوْلِهِمْ بَعْتُ عَلَيْكَ يُذَكَّرُ نَقُولُ قَدْ بَعْتُ لَكَ الْعُلَامَا أَوْ هَلْ قَبِلْتَهُ وَهَلْ أَخَذْتَهُ قَالَ نَعَمْ يَثْبُتُ لِلْمُعْتَبِرِ فَإِنَّمَا الْبَيْعُ بِهِ قَدْ انْعَقَدَ وَهُوَ الَّذِي يَأْتِي بِلَا مُكَالَمَةٍ (٢) تَسَالَمَا فِيهِ لِأَمْرِ يَبَيِّنُ لَوْ لَمْ يَقَعْ فِي عَقْدِهِ كَلَامٌ لِكَي يَتِمَّ الْحَزْمُ فِي ذَلِكَ الشَّرَا وَيَسْتَرِيحُ الْقَاضِي مِنْ دَعْوَاهُمْ وَذَلِكَ مِنْ مَرَاشِدِ الْكِتَابِ لِأَنَّ فِيهَا نَفْسِي الْأَسْتِرَابَةَ

(١) البيع : بالتشديد إشارة الى حديث «البيعان بالخيار ما لم يفترقا» وهما البائع والمشتري .

(٢) أى بدون كلام يقضى طلب البيع .

إِلَّا تِجَارَةً لَدَيْنَا حَاضِرَةً نُدِيرُهَا مَا بَيْنَنَا مُجَاهِرَةً
فَمَا عَلَيْنَا الْبَاسَ إِنْ تَرَكْنَا كِتَابَهَا لِأَجْلِ مَا أَدْرَا
وَالْبَيْعُ فِي اللَّيْلِ يُكْرَهُوهُ وَجَائِزٌ لِلْكَلِّ يَنْقُضُوهُ
وَقِيلَ مَهْمَا عَرَفُوا الْمَبِيعَا فَمَا لَهُمْ نَقَضَ بِهِ جَمِيعَا (١)
وَبَعْضُهُمْ لِلْحَيَوَانِ أَخْرَجَا فَأَبْطَلَ الْبَيْعَ لَهَا مَهْمَا دَجَا (٢)
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ فِي الْأَصُولِ يَثْبُتُ لَوْ كَانَ بِجُنْحِ اللَّيْلِ
أَمَّا الْعُرُوضُ لَيْسَ يَلْزَمُنَا فِيهَا فَمَنْ شَاءَ فَيَهْدِمُنَا
وَهِيَ اعْتِبَارَاتٌ لَهَا يُعْتَبَرُ وَأَصْلُهَا اللَّيْلُ لِذَاكَ يَسْتُرُ
فَهُوَ شَيْءٌ عِنْدَهُمْ بِالْعَرَرِ أَوْ أَنَّهُ مِنْ جَنْسِهِ فَأَعْتَبِرَ
وَمُخْرِجُ لِلْحَيَوَانِ جَعَلَهُ كَيْبَعِهِ فِي غِيَةِ فَأَبْطَلَهُ
وَمَنْ يَقُلْ يَبْعُ الْأَصُولُ يَثْبُتُ لِأَنَّهَا مِنَ الْعُرُوضِ أَثْبَتُ
فَإِنَّهَا لَا تَتَغَيَّرُنَا إِلَّا بِطُولِ الْوَقْتِ فَافْهَمْنَا

فَصْلُ الْقَبْضِ بَعْدَ الْعَقْدِ

وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ أَنْ يُسَلِّمًا ذَلِكَ لِلشَّارِي لَكِنِّي يَسْتَلِمَا
فَالْقَبْضُ بَعْدَ الْبَيْعِ مِنْ ثَمَامِهِ وَمِنْ ثَمَامٍ مُجْتَنَى أَحْكَامِهِ
إِذَا لَا يَبِاعُ قَبْلَ قَبْضٍ أَبَدًا لِمَا بِهِ عَنِ النَّبِيِّ وَرَدَا

(٢) قوله : «وقيل مهما عرفوا البيعة» قلت هذا هو الصحيح ، ولا سيما في هذا الزمان التي انتشرت فيه الأنوار الكهربائية فيصير بها الليل مثل النهار في الإضاءة .
(٣) قوله : «دجا» أى أظلم ؛ والمراد به الليل .

وَقَدْ نَهَى عَنِ رِبْحِ مَا لَمْ تُضْمَنْ
وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ مَنْ بَاعَا
وَإِنْ يَكُن مَابَيْنَهُ وَالْمُشْتَرَى
لِأَنَّ ذَاكَ الْمُشْتَرَى أَضَاعَهُ
وَمُشْتَرَى الْعَبْدِ إِذَا مَا أَعْتَقَهُ
فَجَائِزٌ وَالْعِتْقُ مِنْهُ قَبْضُ
وَبَيْعُهُ (٢) فِيهِ اخْتِلَافٌ رُفِعَا
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ لَانْرُضَاهُ
عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَكُ عِنْدَنَا نَهَى
وَذَاكَ شَامِلٌ لِمَا لَمْ تَقْبِضْ
وَقَدْ حَكَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَا
مِنْ قَبْلِ قَبْضِهِ وَفِي الْأَصُولِ
فَقِيلَ عَقْدُ بَيْعِهَا يَكْفِيهِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَشْهُرُ
وَالْبَحْرُ لَا يَرَاهُ إِلَّا قَدْ دَخَلَ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا وَلَّى (٣)
فِيمَا عَدَا الْمَوْزُونِ وَالْمَكْيُولِ (٤)

وَالشَّارِي قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يُضْمَنْ
إِنْ أَبْدَى مِنْ تَسْلِيمِهِ امْتِنَاعَا
حَلَّى (١) فَلَا يَضْمَنُهُ فَلْتَنْظُرْ
حِينَ أَبِي أَنْ يَقْبِضَ الْبِضَاعَةَ
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْبِضَهُ وَيُوثِقَهُ
وَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ فِيهِ نَقْضُ
أَجَازُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ مَنَعَا
لِأَنَّهُ خَالَفَ مُقْبِضَاهُ
نَبِيْنَا يَا حَبْدَا مَنْ انْتَهَى
فَهُوَ لِمَعْنَى الْقَبْضِ أَيْضًا مُقْتَضَى
فِي الْمَنْعِ لِلْعُرُوضِ أَنْ يُبَاعَا
خُلِفَ أَيْ فِي جُمْلَةِ الْمُنْقُولِ
عَنْ قَبْضِهَا وَقِيلَ لَا يَكْفِيهِ
عِنْدَهُمْ مَالٌ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ
فِي جُمْلَةِ النَّهْيِ الَّذِي لَهُ نَقْلُ
مِنْ قَبْلِ قَبْضِ مَا اشْتَرَاهُ الْخِلَافُ
عَنِ الرَّبِيعِ جَاءَ فِي الْمُنْقُولِ

(١) قوله : «حَلَّى» أى ترك قال دريد ابن الصمه .

فإن يك عبد الله خلَّى مكانه

فما كان وقافاً ولا طائشاً اليَدِ

(٢) قوله : «وَبَيْعُهُ» أى قبل قبضه .

(٣) قوله : «وَلَّى» أى أحال ، والتَّوَلَّى هى الحوالة المعروفة عند الفقهاء .

(٤) المكيول كمَيَّوع لغة عمانية ، وافقت لغة تميم . ص .

وَذَاكَ غَيْرُ الْبَيْعِ بَلْ ذِي الْحَالَةِ تُعْرِفُ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَوَالَةِ
وَالْقَبْضُ يُدْعَى عِنْدَهُمْ إِحْرَازًا فِي عُرْفِهِمْ وَذَاكَ أَنْ يَجْتَازَا
وَهُوَ تَصَرُّفٌ يَكُونُ فِيهِ فَوَاقِفٌ عَلَيْهِ لَا يَكْفِيهِ
لَكِنْ إِذَا ثَمَرَهُ أَوْ هَاسًا أَوْجَدَهُ أَوْ وَجَزَ الْيَبَاسَا (١)
وَنَحْوِهِ إِذَا بَنَى الْجِدَارَا عَلَيْهِ أَوْ هَدَمَ مَا قَدْ دَارَا
وَهَكَذَا إِنْ عَرَسَ الْأَشْجَارَا أَوْ قَلَعَهَا (٢) أَوْ أَخَذَ الشِّمَارَا
وَالْأَصْلُ قَالَ لَيْسَ فِي الزَّرَاعَةِ فِي الْمَالِ حَوْرٌ فَاتْرُكِ الْإِضَاعَةَ
وَإِنِّي أَرَاهُ حَوْرًا أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ فَكَيْفَ يُلْغَى الْأَقْوَى
وَأَنَّهُ قَدْ قَالَ فِي الْإِيجَازِ (٣) السَّقْيُ لِلزَّرْعِ مِنَ الْإِحْرَازِ
وَالزَّرْعُ فِي الْأَمْوَالِ أَقْوَى مَعْنَى مِنْ سَقْيِ نَفْسِ الزَّرْعِ فَافْهَمْنَا
وَالْحَدُّ فِي الْأَرْضِ فَلَا يُعَدُّ قَبْضًا سِوَى مَا كَانَ فِيهِ الْحَدُّ
فَهُوَ لِذَاكَ الْحَدِّ إِحْرَازٌ فَقَطْ وَسَائِرُ الْأَرْضِ عَنِ الْقَبْضِ قَرَطٌ
وَهِيَ فُرُوعُ شَارِطِينَ الْقَبْضَا لِمَنْ شَرَى أَصُولَهُ وَالْأَرْضَا

(١) قوله : «ثَمَرُهُ» أى أخذ ثَمَرَهُ . وهاسا أى أثار الأرض .

«وَجَدَ» أى صرم ثمرته . و «وَجَزَ» : أى قَطَعَ . «والياسا» هو ما ييس من الزور والكرب والعراجين . العبرى .

يريد الناظم أن المشتري إذا لم يقبض المبيع ولكنه تصرف فيه فذلك قبض كأن يُثَمَرَهُ أو يُقْلِبَ الأرض الخ . وجواب الشرط محذوف أى كان ذلك قبضا فليتأمل والله أعلم . أبو اسحاق .

(٢) قوله : «أو قَلَعَهَا» بإسكان اللام مصدر قلع . فأقام المصدر مقام الفعل الماضى . أى قلعها وذلك لإقامة الوزن .

(٣) الإيجاز : كتاب فى الفقه ألّفه الشيخ أبو خليل أحمد بن خليل السَّيْجَانِي من أجوبة علماء عصره . ومن قارب زمانه من العلماء .

وَالْقَائِلُونَ يَكْفِي نَفْسُ الْعَقْدِ وَالْقَبْضُ لِلْعُرُوضِ بِالْوَزَانِ فَالْحَيَوَانُ قَبْضُهُ بِقَوْدِهِ وَالْعَبْدُ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَيْهِ فَإِنَّ قَبْضَ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِ وَيُخْضِرُ الْبَائِعُ لِلْمِيزَانِ وَأَنَّهُ أَوْلَى بِوَزْنِ سِلْعَتِهِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ مِنْ قَائِلٍ وَهُمْ إِذَا اكْتَالُوا فَيَسْتَوْفُونَا وَهَكَذَا فِي الْوَزْنِ أَيْضاً ذَكَرَ وَيُوسُفُ الصِّدِّيقُ لِلصُّوَاعِ وَبَخَسَ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَا وَهُوَ دَلِيلٌ أَنَّ ذَلِكَ عَادَةٌ وَمِنْ هُنَاكَ كَرَّهُوا فِي الْأَثَرِ وَصِفَةُ الْكِيلِ لَهُ أَنْ يَغْمَزَا وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُرْجَحَنَا وَذَلِكَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَعَمَلُ النَّاسِ عَلَيْهِ الْيَوْمَا

لَا حَاجَةَ لَهُمْ بِهَذَا الْحَدِّ (١) وَالْكِيلُ أَوْ بِسَائِرِ الْمَعَانِي وَالسِّيفُ أَنْ يُمَسِّكَهُ كَفَّ يَدِهِ فِي بَيْتِهِ أَوْ يَخْدُمَنْ عَلَيْهِ أَحْوَالِهِ وَالْعُرْفُ فِيهِ يُصْطَحَبُ وَلِلْمَكَايِلِ وَلِلْأَوْزَانِ وَكِيلُهَا وَخُذْ مَعَانِي حُجَّتِهِ فِي سُورَةِ التَّطْفِيفِ وَصَفُ الْكَائِلِ لَهُمْ وَغَيْرُهُمْ يُنْقَضُونَ فَالْوَزْنُ وَالْكِيلُ لَهُمْ مُعْتَبَرًا (٢) هَيَّأْ لِبَطَالِبِ الْبَيْعِ قَوْمٌ شَعِيبٌ فَتَهَى إِعْلَانَا فِينَا وَفِيمَنْ قَبَلْنَا أَبَادَهُ (٣) وَلَوْ رَضِيَ الْوَزْنُ وَكِيلُ الْمُشْتَرِي غَمَزَةً رَافِقَةً (٤) لَنْ يَهْمَزَا بِوَاجِبٍ إِنْ كَانَ يُوزِنُنَا لَا وَاجِبٌ حُكْمًا مَعَ الشَّقَاقِ يُرْجَحُونَ لِزِيلُوا اللَّوْمَا

(١) قوله : «الحد» هو الشق في الأرض .

(٢) معتبرا : منصوب على الحال وهو بفتح الراء .

(٣) أى أهلكه .

(٤) وفي نسخه «رافقة» .

أَمَّا الْعِيَارُ (١)، فَعَلَى وَزَانٍ ذِي ثِقَّةٍ وَقِيلَ بَلْ إِنْثَانٍ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَى مِنْ ثِقَّةٍ وَزَانُهُ (٢)، بَاعَ بِهِ لِلْسَّلْعَةِ
وَأِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ مَوْثُوقٍ بِهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَنَّ بِهِ
إِلَّا إِذَا صَحَّحَهُ وَعَلِمَا صِحَّتَهُ بَاعَ بِهِ وَالتَزَمَا
إِعَارَةُ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ يُكْرَهُ مَنَعُهَا عَلَى الْإِحْوَانِ
إِلَّا إِذَا مَا حَشِيَ الضِّيَاعَا فَجَائِزٌ أَنْ يَظْهَرَ امْتِنَاعَا
وَالْقَبْضُ قَدْ يَثْبُتُ بِالْإِقْرَارِ مِنْ بَائِعٍ لِمُشْتَرِي الْعَقَارِ (٣)
وَأِنْ تَنَكَرَا فَبِالشَّهَادِ إِنْ كَانَ نَفْسُ الْقَبْضِ غَيْرَ بَادٍ
وَقَابِضُ الْمَالِ يَكُونُ ذَائِدٌ لَا يَنْزَعَنَّ مِنْهُ بِالتَّرَدُّدِ
لَكِنْ عَلَى الْحَصْمِ بِأَنْ يُشْهَدَا (٤)، وَيَنْزَعَنَّ إِذَا أَتَمَّ الْمَشْهَدَا

فصل الإقالة بعد العقد

وَالْمَرْءُ قَدْ تَبَدَّلَ لَهُ الْأَشْيَاءُ لِجَهْلِهِ وَالتَّفَعُّ وَالضَّرَاءُ
وَيَشْتَرِي فَيَنْدَمُ فِي الشَّرَا فَيَسْتَقِيلُ بَائِعًا إِذَا اشْتَرَى
أَوْ يَنْدَمُ الْبَائِعُ فَالْمَأْمُورُ بِهِ إِقَالَةُ النَّادِمِ حِينَ يَنْتَبِهَ
وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَزْمًا وَإِنَّمَا يُعَدُّ حُسْنَ خُلُقٍ وَكَرَمًا

(١) قوله : «أما العيار» هو اعتبار اعتدال الميزان قبل الوزن .

(٢) قوله : «وزانه» مبتدأ خبره باع به للسلعة .

(٣) العقارات : البيوت والرموم التي لا تُحَرَّثُ .

(٤) قوله : «يُشْهَدَا» بتشديد الهاء أى يأتي بالشاهدين .

وَلِلْوَكِيلِ فِعْلُهُ إِنْ كَانَ
وَأَنْ يَكُنْ غَيْرَ مُفَوَّضٍ فَلَا
وَلَيْسَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُقِيلَا
لَأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلَنْ وَصِيًّا
فَبَيْعُهُ قَدْ كَانَ بِالْوَصِيَّةِ
وَالْخُلْفُ فِيهَا (١) قِيلَ بَيْعُ ثَانٍ
وَقِيلَ بَلْ فَسَخَ لِذَاكَ الْعَقْدِ
وَالْخُلْفُ فِيهِ يُشَبِّهُ الْخِلَافَا
وَالْخُلْفُ يَظْهَرَنَّ فِي الَّذِي طَلَبَ
بَسَبِّ هُنَاكَ يُوجِبُنَا
لَأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الطَّالِبِ
فَهُوَ دَلِيلٌ أَنَّهُ قَدْ رَضِيَ
وَقِيلَ إِنْ النِّقْضَ بِالْجَهَالَةِ
لَأَنَّهُ قَدْ طَلَبَ الْفَسْخَ فَلَمْ
وَحُكْمُ غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْبَابِ
وَالْحُكْمُ فِيهَا وَاحِدٌ إِنْ طَلَبَا

مُفَوَّضًا فِيمَا يَشَاءُ إِعْلَانًا
يُقِيلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلَا (١)
مَنْ اشْتَرَى الْعُرُوضَ وَالنَّخِيلَا
لَرَدِّ مَا قَدْ بَاعَهُ جَلِيًّا
وَرَدُّهُ مُخَالِفُ الْقَضِيَّةِ
هُمَا عَلَى ذَا يَتْبَاعَانِ
وَهُوَ صَحِيحٌ ظَاهِرٌ فِي الرُّشْدِ
فِي الْخُلْعِ فَسَخَ أَمْ طَلَّاقٌ وَافِي
إِقَالَةٍ فِي مَالِهِ النَّقْضُ وَجَبَ (٣)
غَيْرُهُ فَقِيلَ يُيْطَلَّنَا
لِبَيْعِهِ بَعْدَ الثَّبُوتِ الْوَاجِبِ
فَلَمْ نَكُنْ لِنَقْضِهِ أَنْ تُمَضَّيَّةُ
لَا يُيْطَلَّنُ بِطَلَبِ الْإِقَالَةِ
يَحْصُلُ فَمَالَ لِلَّذِي لَهُ لَزِمَ
كَحُكْمِهَا فِي النَّقْضِ وَالْإِجَابِ
مَنْ بَاعَ أَوْ مَنْ اشْتَرَى وَرَغْبَا

(١) قوله : « لم يجعل » أي لم يجعل لذلك أي للإقالة .

(٢) قوله : « والخلف فيها » أي في الإقالة .

(٣) قوله : « والخلف يظهر » معناه أن ثمة الخلاف في الإقالة أي بيع أم فسخ ؟ تظهر فيما اشتراه من الأشياء المعينة فيطلب من البائع الإقالة ؛ فمن قال إنها بيع ثان ألزمه قبول المبيع لأنه لما طلب الإقالة صار كمن سأمه للبيع ، لأن من اشترى معينا فسأمه للبيع عد ذلك منه قبولاً للبيع ، وكذلك يدرك فيه الشفيع الشفعة إن أقاله ، لأنها بيع ثان على هذا القول ، والقول الثاني بأنها فسخ للبيع الأول وهو الأصح فلا يلزمه البيع بطلها ، ولا يُدرك بها الشفيع شفعتها .

وَشَرَطُهَا فِي الْعَقْدِ قِيلَ تَفْسُدُ
وَقِيلَ لَا تُفْسِدُهُ لِأَتَمَّا
وَإِنِّي أَقُولُ إِنَّ كَانَتْ إِلَى
يَلْزَمُ فِيهَا مِثْلُ مَا يُقَالُ
وَإِنْ تَكُنْ لِعَيْرٍ وَقْتُ أَفْسَدَتْ
فَهُوَ كَمَنْ يَقُولُ بَعْتُ مَالِي
فَلَا يُفِيدُ ذَاكَ بَيْعًا أَصْلًا
وَإِنْ يَكُنْ قَالُوا بِهَا مِنْ بَعْدِ
فَذَاكَ وَعَدٌ إِنْ وَفَى بِهِ فَقَدْ
وَالْحُلْفُ لِلْمَوْعِدِ مِنْ صِفَاتِ
وَفِي ثَلَاثَةِ تَشَارَكُوا وَقَدْ
وَصَاحِبَاهُ شَهِدَا عَلَيْهِ
لَأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا مَا يُوجِبُ
لَأَنَّهَا قَدْ نَقَضَتْ مَا يُعْقَدُ
تَكُونُ مِثْلَ الشَّرْطِ حُكْمًا لَزِمًا
وَقْتُ يُحَدُّ فَهِيَ شَرْطٌ مَثَلًا
فِي الشَّرْطِ وَهُوَ الْحُلْفُ وَالْجِدَالُ
مَبِيعَهَا لِحُلْفِهَا مَا قَدْ ثَبِتَ
وَإِنْ أَرَدْتَ أَخْذَهُ فَحَالِي (١)
لَأَنَّهُ قَدْ بَاعَهُ وَحَلًّا
ثَبُوتِ بَيْنِهِمْ بِنَفْسِ الْعَقْدِ
فَارَ وَإِلَّا حَانَ فِيمَا قَدْ وَعَدَ
أَهْلُ النَّفَاقِ فَاحْذَرِ الْآفَاتِ
أَعْطَوْا إِقَالَةً وَوَاحِدٌ جَحْدٌ
بِذَاكَ فَهُوَ ثَابِتٌ لَدَيْهِ
رَدُّ مَقَالِهِمْ إِذَا مَا أَوْجَبُوا (٢)

فصل نقض البيع

وَحَيْثُ إِنَّ (٤) الْغِشَّ وَالْخَدِيعَةَ فِي الْبَيْعِ حُرْمٌ (٣) مُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ
قَدْ أَثْبَتُوا لِبَائِعٍ أَوْ مُشْتَرِيٍّ طَرَقًا بِهَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْغَيْرِ

(١) قوله فحالي ؛ أى فهو لي ، لغة عمانية وأصله (حلالى) خُدِفَتْ لَامُهُ الْأُولَى تَخْفِيفًا
وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ص .

(٢) قوله : «أوجبوا» أى أثبتوا وهو من الإيجاب الذى هو نقيض السلب .

(٣) فى ألف أنْ بَعْدَ حَيْثُ وَجْهَانِ ؛ الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ بَلَاءً .

(٤) قوله : «حرم» بالتَّوْنِينِ أى حرام (ومقتضى) منصوب بنزع الخافض أى فى مقتضى ،
وتحوز إضافة حرم إلى مقتضى .

أَعْمَهَا الْجَهْلُ بِمَا قَدْ بِيَعَا فَيَدْخُلُ الْمَعْشُوشُ وَالْمَعِيبُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ جَهْلًا لَكِنِّي أَفْرُدُ كُلَّ وَاحِدٍ وَهَاهُنَا أَذْكَرُ نَفْسَ الْجَهْلِ فَمُشْتَرَى الشَّيْءِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَهَكَذَا مَنْ بَاعَ مَالًا يَعْرِفُ وَقِيلَ مَنْ بَاعَ لَزِيدٍ مَالًا فَالْتَقَضُ لِلْبَائِعِ بَلٌّ وَالْمُشْتَرَى وَمَنْ يَكُنْ لِلْبَيْتِ يَوْمًا اشْتَرَى بَلٌّ نَظَرَ الظَّاهِرَ إِذَا شَرَاهُ وَقَصَبُ السُّكَّرِ فِيهِ التَّقْضُ لِأَنَّهُ يَسْتَصْحَبُ الْجَهَالَهَ وَمُشْتَرٍ حَبًّا عَلَى جُزَافٍ إِنْ ظَهَرَ الْأَعْلَى خِلَافَ الْأَسْفَلِ

فَائِئُهُ يَعْمَهَا جَمِيعًا فِي حُكْمِهَا وَتَدْخُلُ الْغُيُوبُ (١) بِذَاكَ مَا كَانَ لَهُ أَنْ يُبْطَلَ بِمَوْضِعٍ لِأَجْلِ مَعْنَى زَائِدٍ لِلْبَيْعِ فَهُوَ سَبَبٌ لِلْبُطْلِ لَهُ إِذَا شَاءَ رَدُّهُ (٢) لِرَبِّهِ بَرَدُّهُ إِنْ شَاءَ يَوْمًا يُتَحَفُّ بِشَرِبِهِ أَجْمَلَهُ إِجْمَالًا إِذْ لَمْ يَحْدَثْ شَرِبُهُ بِالْأَثَرِ (٣) وَلَمْ يَكُنْ بَاطِنُهُ قَدْ نَظَرَا فَالْتَقَضُ ثَابِتٌ إِذَا رَأَاهُ إِنْ بِيَعِ قَائِمًا حَوْتُهُ الْأَرْضُ إِذْ لَمْ تَكُنْ تُدْرِكُ مِنْهُ الْحَالَةَ قِيلَ لَهُ التَّقْضُ بِلَا خِلَافٍ وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَعْلَمَنَّ بِهِ قُلْ

(١) قوله : «الغيوب» أي الأشياء المغيبة بالمعجمة أي المجهولة .

(٢) قوله : «رَدُّهُ» بالرفع مبتدأ وهو الأحسن وبالنصب مفعول لشاء .

(٣) قوله بِالْأَثَرِ هو عبارة عن قدر مخصوص من الماء الجارى في العيون وهي عبارة عمانية سَمَوَةٌ بذلك لأن قسمته موقوفة عندهم على تقدير الظل بالأقدام ، وموضع القدم يسمى أثرا والله أعلم . ص — قلت وأظهر شيء في ثبوت مدّة الأثر من الزّمان انه نصف ساعة أي ثلاثون دقيقة — العبرى .

وَإِنْ يَكُنْ عَلَى سَوَاءٍ قِيلاً وَذَلِكَ إِنْ قَالَ لَهُ أَيْعُ لَكَ فَالْبَيْعُ مَاضٍ فِي جَرِيِّ (٢) وَاحِدٍ إِلَّا إِذَا شَاءَ يُتِمَّمَانِ وَقِيلَ بَلْ يَثْبُتُ فِي الْجَمِيعِ قَدْ بَاعَهُ الْحَبَّ وَعَيْنَ الثَّمَنِ وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمَنَّ النَّقْضَ وَالْخُلْفُ فِي الْبَيْعِ إِذَا مَاغَلًا (٣) وَإِنَّمَا النَّقْضُ عَلَيْهِ يَعْضُزُ فَهُوَ وَلَوْ رِضَى (٤) بِهِ أَقَامَا وَقِيلَ بَلْ مُنْقَضٌ حَتَّى يُتِمَّ فَهُوَ ضَعِيفُ الْأَصْلِ فَلْيُجَدِّدَا وَيَنْبِي عَلَى الْخِلَافِ مَا قَبِضَ قَالِقَائِلُونَ بِالثَّبُوتِ جَعَلُوا وَالْقَائِلُونَ بِالْفَسَادِ قَالُوا فَإِنَّهُ وَأَصْلُهُ لِلأَوَّلِ

يَلْزِمُهُ مَا اشْتَرَطَاهُ كَيْلًا (١) كُلَّ جَرِيءٍ بِكَذَا مِنْ ذَا سَلَكُ وَمَالُهُ عَلَى الْجَرِيِّ مِنْ زَائِدٍ فَإِنَّهُ لَابَّاسٌ يَمْضِيَانِ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ مُقَدَّرًا بِالْجَرِيِّ كَمَا يُعْرَفُنْ بَلْ حَقُّهُ عَلَى الْجَمِيعِ يُمَضَى بِالنَّقْضِ قِيلَ يَثْبُتُنْ أَصْلًا بَعْلَةً إِذَا رَأَاهَا تَنْقُضُ عَلَيْهِ لَمْ يَرْتَكِبِ الْحَرَامَا لِأَنَّ فِيهِ وَصْفَهُ الَّذِي هَدَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمِهِ وَإِلَّا فَسَدَا مِنْ غُلَّةِ الْمَعْلُولِ قَبْلَ أَنْ تَقْضَ لِلْمُشْتَرِي غُلَّتُهُ فَيَأْكُلُ يَرُدُّهُ وَمَا أَغَلَ الْمَالُ كَيْفَ لَهُ الْأَخْذُ وَلَمْ يُحْلَلْ

(١) قوله : كيلاً . منصوب على التمييز الخول عن المفعول .

(٢) قوله : جري هو عبارة عن كيل معروف عند أهل عمان وهو عشرة أصاع .

(٣) قوله : والخلف في البيع إذا ماغلاً الخ يعني إذا باع إنسان شيئاً فقال للمشتري إني بايعتك هذا الشيء وهو معيب أو معلول بعلة توجب نقضه أو إني أنقضه متى شئت . أو قال ذلك المشتري . ولم يشترطاً أو أحدهما إقاله إلى مدة . ففيه قولان : صحة البيع وفساده . كما بينه الشيخ رضي الله عنه .

(٤) قوله . رضي مفعول لأجله .

وَمَا إِلَّا قَالَهُ كَهَذَا الْبَابِ فَهِيَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ مِنْ فسخٍ وَمِنْ وَمِثْلُهَا الشُّفْعَةُ وَالْخِيسَارُ لِأَنَّ ذَاكَ الْمُشْتَرَى يَأْكُلُ مَا وَالنَّقْلُ بِالشُّفْعَةِ وَالْخِيسَارِ وَهُوَ الَّذِي يُعْرِفُ بِاسْتِحْقَاقٍ وَلَا يَبِيعُ حَاكِمٌ بِحُكْمِهِ يَسْأَلُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبِيعَا كَيْلًا يَكُونُ الْبَيْعُ مَعْلُولًا فَإِنْ وَلَا يَنَالُ النِّقْضُ بِالْجَهَالَةِ كَذَلِكَ الْوَصِيُّ يُسْتَحَبُّ لَهُ وَكُلُّ مَنْ أَقَرَّ بِالْعِلْمِ فَلَا إِذْ لَا رُجُوعَ بَعْدَ مَا أَقْرَبَهُ لِأَنَّمَا شَهَادَةُ اللِّسَانِ بَلْ إِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ يَبِيعُ فَمَا غَلَّ (١) لِمُشْتَرٍ زَكِنٌ إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ وَبَعْدَ اخْتَارُوا شَرَاهُ بِالصَّحَّةِ لَمْ يُحَرِّمًا مِنْ بَعْدِ مَا صَحَّ عَلَيْهِ طَارِي (٢) وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ إِلَّا لِمَنْ يَعْتَرِفُنَّ بِعِلْمِهِ يَقُولُ هَلْ عَرَفْتَ ذَا الْمَيْعَا أَقَرَّ فَالْبَيْعُ هُنَاكَ يَثْبُتُ بَعْدَ اعْتِرَافِهِ بِهِدَى الْحَالَةَ يُقَرِّرُ الشَّارِي لِيَنْفَى عِلْلَهُ يُسْمَعُ مِنْهُ إِنْ يَقُلْ قَدْ جَهَلًا وَإِنْ يَكُنْ إِقْرَارُهُ مِنْ كَذِبِهِ ثُبُتُ مَالًا يَثْبُتُ الْعَدْلَانِ

(١) قوله : «غل» أي أغل فحذف الهمزة للوزن أو على لغة والله أعلم .

(٢) قوله : «طاري» أي حادث .

وَفِي الزَّيْنِ (١) وَالْقَذْفِ بِالزَّيْنِ
وَكُلُّ مَا بَيْعَ مِنَ الْمَعْلُولِ
فَإِنَّهُ يَقْوَى بِمَوْتِ الْمُشْتَرَى
وَمَا لِيُورِثِيهِمَا مِنْ غَيْرِ
كَذَاكَ إِنْ أَتْلَفَهُ أَوْ بَعْضَهُ
مِنْ ذَلِكَ إِنْ كَانَ بِأَرْضِهِ حَلَطٌ
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ مِنْهَا فَسَلًا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِيُورِثِ كَتَبَ
كَذَلِكَ الْخِلَافُ إِنْ أَعْطَاهُ
وَلَا أَرَى الْإِثْلَافَ فِي الْقَضِيَّةِ

يُظْهَرُ ذَلِكَ عِنْدَ الْأَذْكَيَاءِ
بِعِلَّةِ النَّقْضِ أَوْ الْمَجْهُولِ
أَوِ الَّذِي قَدْ بَاعَهُ لِاتِّمْتَرَى
لَأَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ يُغَيَّرْ
مَنْ اشْتَرَى فَلَا يَتَأَلَّ نَقْضُهُ
أَرْضًا شَرَاهَا عَامِدًا دُونَ غَلَطٍ
صَرْمًا (٢) وَعَنْ مَوْضِعِهِ قَدْ عَزَلَا
فَذَلِكَ إِثْلَافٌ كَذَا إِنْ كَتَبَهُ
ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ إِثْلَافٌ وَجَبَ
ابْنًا لَهُ ذَا صِغَرٍ رَبَّاهُ
وَالرَّهْنِ وَالْإِثْبَاتِ وَالْوَصِيَّةِ

(١) قوله : « وفي الزنى والقذف بالزنى » يعني أن شهادة الشاهدين على أحد أنه زنى لا تكفى حتى يشهد عليه أربعة شهود . فلو أقر على نفسه أنه زنى ثبت عليه إقراره ؛ إذا كان صحيح العقل . فيقال عليه الحد . فظهر أن إقرار اللسان يوجب على الإنسان مالا يوجب العدلان . وأما شهادة العدلين على القاذف فإنها تثبت ويقام عليه حد القاذف ثمانين جلدة . فأشكل علينا معنى قوله والقذف بالزنى فإن كان أراد بذلك إذا قذف أحد مسلما بالزنى فإن عليه أن يأتى عليه بأربعة شهداء وإلا فعليه حد القذف . فهذا صحيح ظاهر معناه . لكن يغنى عنه قوله وفي الزنى فالله أعلم بما أراد رضوان الله عليه . العبرى

(٢) قوله : « صرما » الصرم جمع صرمة : وهى الفسيلة من النخل سُمِّيت صرمة لأنها تُصْرَم من أصل أمها .

فَكُلُّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ تَلَفٌ وَإِنْ يَكُنْ فِي بَعْضِهِ يَخْتَلِفُ
كَذَلِكَ الْمَبِيعُ بِالْخِيَارِ فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْأَحْيَارِ
فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ إِثْلَافًا وَلَا فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ بَاقٍ حَيْثُ كَانَ يُدْرِكُهُ
فَالْأَصْلُ بَاقٍ حَيْثُ كَانَ يُدْرِكُهُ وَمُشْتَرٍ مَالًا وَمَاتَ الْفَلَجُ
وَالْقَسْمُ إِثْلَافٌ وَقَالَ بَعْضُ وَهُوَ قَلِيلٌ وَالْكَثِيرُ الْأَوَّلُ
وَمِنْ فُرُوعِ ذَلِكَ الْقَلِيلِ مَدَّةٌ أَعْوَامٌ لَهُ قَدْ عَمَّرَا
وَبَعْدَ ذَلِكَ أَتَى عَلَيْهِ السَّيْلُ أَنْ لَهُ إِنْ ادَّعَى الْجَهَالَةَ
بَعْدَ يَمِينٍ مِنْهُ بِاسْمِ الْبَارِي وَالْقَوْلُ بِالنَّقْضِ بِهَذَا الْحَالِ
وَالشَّرْعُ فِي الْجُمْلَةِ يَأْتِي الْمَفْسَدَةَ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَخَفِ الْجَبَّارَ
وَيَتَّبِعِ لَنَا نَسْدُ الْبَابَ إِذَا رَأَيْنَا سَدَّهُ صَوَابًا
وَأَنْ يَكُنْ فِي بَعْضِهِ يَخْتَلِفُ فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْأَحْيَارِ
يَرَاهُ بَعْضٌ حَيْثُ لَمْ يَنْقَلَا بِنَقْضِ ذَلِكَ الْبَيْعِ وَهُوَ مَسْلُكُهُ
فَقِيلَ لَا تَقْضَ هُنَاكَ يَلِجُ (١) لَوْ أَثْلَفُوهُ يُدْرِكَنَّ النَّقْضُ
وَهُوَ الَّذِي طَرَأَ عَلَيْهِ عَوَّلُوا مَا قِيلَ فِي الْمُتَبَاعِ لِلنَّخِيلِ
وَيَأْخُذُ الْعَلَّةُ مِمَّا ثَمَرَا فَغَابَتِ الْأَشْجَارُ وَالنَّخِيلُ
نَقْضَ الشَّرَا فِيهِ لِهَذِهِ الْحَالَةُ وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّدِّ لِلثَّمَارِ
يُقْضَى إِلَى مَفَاسِدٍ فِي الْمَالِ وَرَدُّ ذَلِكَ الْمَالِ يُنَافِي مَقْصِدَهُ
يَجْعَلُهُ لِظُلْمِهِ مَذَارًا إِذَا رَأَيْنَا سَدَّهُ صَوَابًا

(١) الفلج ترعة الماء والنهر الصغير . أو كل ماشئ في الأرض لتقسيم المياه على ما يظهر من عبارة أصحابنا المشاركة . واستعار الموت لذهاب مائه بجامع أنه انقطاع في كل لما به الحياة كإفصال الروح عن الجسد . أبو إسحاق .

فصل الشرط في البيع

وَالشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ إِذَا مَا وَقَعَا فَبَعْضُهُمْ أَبْطَلَهُ وَالْأَكْثَرُ فَجَعَلُوا الْمَجْهُولَ بَاطِلًا وَمَا فَإِنْ يَكُنْ شَرْطَانِ فِي الْمَبِيعِ فَإِنَّهُ يُثَبِّتُ نَفْسَ الْبَيْعِ كَبَائِعٍ يَتَيَّأُ عَلَى إِنْسَانٍ فَذَاكَ شَرْطَانِ حُصُولُ السَّكْنَى وَبَعْضُهُمْ لِلْبَيْعِ يُثَبِّتُهَا وَهُوَ خِلَافُ مَا نَهَى الرَّسُولُ فَإِنَّ نَهْيَهُ عَنِ الشَّرْطَيْنِ وَلِلرَّبِيعِ فِيهِ أَعْلَى نَظَرٍ فَأَفْسَدَ الَّذِي نَهَيْنَا عَنْهُ وَالشَّرْطُ إِنْ خَالَفَ مَا يُرَادُ كَبَائِعٍ لِخَالِدٍ غَلَامًا يَقُولُ إِنَّهُ كَمِثْلٍ وَلَسَدِي

فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ رُفِعَا عَلَى ثُبُوتِهِ وَقَوْمٌ حَرَّرُوا يُعْلَمُ فَهُوَ ثَابِتٌ لِتَعْلَمَا فَبَاطِلٌ إِلَّا عَنِ الرَّبِيعِ وَيُطِلُّ الشَّرْطَيْنِ لِلتَّضْيِيعِ وَيَشْرُطُ السَّكْنَى مَدَى الزَّمَانِ فِيهِ وَمُدَّةٌ لَهُ لَا تَنْفَى (١) مَعَ شُرُوطِهِ لِتِلْكَ السَّكْنَى عَنْهُ فَلَا مَعْنَى لَهُ أَقُولُ فِي الْبَيْعِ مَا فِي نَقْلِهِ مِنْ مَيِّن (٢) لِأَنَّ الشَّرْطَانِ نَهَى الْخَبَرَ وَالْبَيْعُ فِيهِ لَمْ يُطْلَنَّهُ بِالْبَيْعِ فَهُوَ بَاطِلٌ يُذَادُ (٣) بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَصْرَفَ (٤) الْغَلَامَا فَأَنْتَ لَا تَبِيعُهُ لِأَحَدٍ

(١) لا تنفي : أي لا تنقضي .

(٢) من مَيِّن : أي من كذب .

(٣) أي يطرد لأن الدود الطرد ، والمراد به هنا المنع .

(٤) أي يبيع .

يَبْعُهُ إِنْ شَاءَ غَيًّا
أَصْلَ الْمَبْعِ حِينَ يُعْقَدَانَا
جَنِينَهَا (١) فَإِنْ شَرَطَهُ سَقَطَ
نُهي وَمِثْلُ الْبَيْعِ شَرَطُهُ اعْلَمْ
فِيهِ وَمَعْنَى التَّهْيِ فِيهِ يُلْصَفُ (٢)
مَا وَلَدَتْ لِسِتَّةِ (٣) أَوْ دُونَ ذَلِكَ
وَتَأْبِتُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
يَذَرِي بِمَقْدَارِ الَّذِي لَهُ يُحَدِّدُ
يُشَرِّطُ دَفْعُهُ لَهُ بِحَالٍ
وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِ ذَلِكَ الْأَكْثَرِ
قَدْ بَاعَ مَا لَمْ يَكُ عِنْدَهُ اعْلَمْ
فِي حُكْمِهِ الْجَائِزِ وَالْمَمْنُوعِ
شَرَوَاهُ لِلشَّارِي إِذَا عَنْهُ فَرَطُ
إِذَا اسْتَحَقَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي
أَنْ يَدْعِيَ الْبَائِعُ لِلوَكَّالَةِ
فَالْمُشْتَرِي يُعْرِفُ بِالْمُضَيِّعِ
فَهُوَ عَلَيْهِ يُبْطَلَنُ شَرَوَاهُ

فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ إِذَا مَا كَانَا
وَقِيلَ ذَلِكَ الشَّرْطُ يُفْسِدَانَا
وَإِنْ يَبْعُ بِهَيْمَةٍ وَقَدْ شَرَطَ
لَأَنَّهُ عَنْ بَيْعِ مَا فِي الرَّحِمِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ أَمَةٍ يُخْتَلَفُ
وَقَدْ رَأَى الْأَصْلُ ثُبُوتَهُ إِذَا
وَاجْتَلَفُوا فِي شَرْطِ شَرْوَى (٤) الْمَالِ
لَأَنَّهُ شَرَطَ مَعَ الْبَيْعِ وَقَدْ
لَأَنَّهُ كَمِثْلِ ذَلِكَ الْمَالِ
إِذَا اسْتَحَقَّ نَزْعُهُ (٥) مِنْ مُشْتَرِي
وَمَنْ يَرَى بُطْلَانَهُ فَهُوَ كَمَنْ
لَأَنَّمَا الشَّرْطُ كَمِثْلِ الْبَيْعِ
وَبَائِعٌ مَالًا لِمَيْتِ شَرَطَ
يَلْزَمُهُ عَلَى مَقَالِ الْأَكْثَرِ
وَاشْتَرَطَ الْأَصْلُ بِهِذِي الْحَالَةَ
وَالْوَجْهُ فِيهِ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَدَّعِ
وَالْقَوْلُ بِالْبُطْلَانِ لَأَنَّنَسَاهُ

(١) أي ما في بطنها .

(٢) قوله يلصق أي يلمع . ص .

(٣) أي لستة أشهر فمادونها .

(٤) الشَّرْوَى : المثل .

(٥) نَزْعُهُ : أي أخذه .

وَمُشْتَرٍ بَيْتًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ يَثْبُتُ شَرْطُهُ وَمَهُمَا يَشْتَرِطُ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمَجْهُولِ وَمُشْتَرٍ شَجَرَةً لِيُقْطَعََا وَحُكْمُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ عُرُوقٍ لِأَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ لَا يَبَاغُ وَإِنْ يَكُنْ فِي أَرْضِهَا قَدْ تَرَكْتَ فَقِيلَ إِنَّ مَا بَهَا مِنْ ثَمَرٍ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لِلْفُقَرَاءِ وَالشَّرْطُ فِي تَأْجِيلِ ذَلِكَ الثَّمَنِ فَجَائِزٌ وَذَلِكَ يَبْعُ النَّسِئَةَ وَشَرْطُهُ يَثْبُتُ لَا مَحَالَةَ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي ذِمَّتِهِ فَصَارَ فِي التَّرَكَةِ وَاجِبًا وَلَا وَقِيلَ بَلْ ذَلِكَ ثَابِتٌ إِلَى لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يُوقَفْنَا وَقِيلَ مَنْ بَاغَ إِلَى أَيَّامٍ لِأَنَّهُمَا أَقْلُ جَمْعٍ نَكْرًا

وَشَرْطَ قَطْعِهَا لَهُ قَدْ قَرَّرَهُ تَقْوِيرُهَا (١) فَشَرْطُهُ لَمْ يَنْضَبِطْ لَا يَدْرِي وَصَفَ عَرْضِهِ وَالطَّوْلَ أَنَّ لَهُ الظَّاهِرَ مِنْهَا أَجْمَعًا وَنَحْوَهَا لِبَائِعٍ عَتِيقٍ (٢) وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ بِهَا إِجْمَاعٌ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ وَالنِّمَارُ أُدْرِكَتْ لِبَائِعٍ قَدْ قِيلَ أَوْ لِلْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مُشْتَبَهٌ كَمَا تَرَى عَنْهُ إِلَى وَقْتٍ لَهُ مُعَيَّنٌ يُعْرَفُ بِالصَّبْرِ لَدَيْنَا تَسْمِيَةً إِلَّا إِذَا مَاتَ فَقِيلَ لَا لَهُ صِيرَهُ الْمَوْتُ إِلَى تَرْكِتِهِ يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُوجَّلاً تَمَامَ مَا كَانَ لَهُ تَأْجِلاً مِقْدَارَهُ فَلَيْسَ يُقَسَّمْنَا فَهِيَ ثَلَاثُ يُعْطَى بِالتَّمَامِ وَإِنْ يَكُنْ عَرَفَهَا حِينَ اشْتَرَى

(١) قوله : «تقويرها» أي قلعها من أصل قرارها من الأرض في شكل يصلح معه إعادة زراعتها وهو اصطلاح عماني .
(٢) أي قديم .

فَقَالَ قَدْ شَرَيْتُ لِلْأَيَّامِ فَأَيُّهَا سَبْعٌ عَلَى تَمَامِ
لِأَنَّهَا السَّبْعُ الَّتِي تَدُورُ لِنَحْوِهَا يَنْصَرِفُ التَّغْيِيرُ
لِأَنَّهَا لَدَى الْخِطَابِ تُغْلِبُ وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُ مَعْنَى أَقْرَبُ
فَإِنَّهُمْ إِنْ عَاهَدُوا أَيَّامًا يَبْنِيهِمْ فَهِيَ لَهُمْ تَمَامًا
وَجَائِزٌ يَتَّاعُ (١) لِلنَّيَرُوزِ لِأَنَّهُ كَوَفَّتِهِ الْمَفْرُوزِ (٢)
وَإِنْ يَكُنْ قَالَ إِلَى الْحَصَادِ أَوْ الدِّيَاسِ (٣) فَهُوَ ذُو فَسَادٍ
وَهَكَذَا إِلَى الْعَطَا وَالْأَخْذِ لِأَنَّهُ الْجَهْلُ عَرَاهُ فِي ذِي
وَأَنْ يَكُنْ لِلصَّيْفِ وَالْقَيْظِ أَخْذٌ فَبَعْضُهُمْ يَنْقُضُ وَبَعْضُهُمْ نَفَذَ
وَأَوْجَبُوهُ عِنْدَ دَوْسِ الْأَكْثَرِ فِي الصَّيْفِ وَالْقَيْظِ ذَرَاكُ الثَّمَرِ (٤)
وَهُوَ إِذَا مَا اخْتَرَفُوا (٥) أَرْطَابًا وَالْكُلُّ بِالْأَرْطَابِ مِنْهُمْ طَابًا

فصل شرط الخيار

إِنَّ الْخِيَارَ فِي الْبَيْعِ يُوجَدُ بِعِلَّةٍ أَوْ بِشُرُوطٍ تُعْقَدُ
فَالْأَوَّلُ الْمَوْجُودُ فِي الْأَخْبَارِ أَصُولُهُ فِي جُمْلَةِ الْأَثَارِ
وَالثَّانِي أَنْ يَشْتَرِطَنَّ الْمُشْتَرِي أَوْ بَائِعٌ مَدَّةً لِلنَّظَرِ

(١) يتاع : يشتري .

(٢) أى الحدود .

(٣) قوله : «الدِّيَاس» هو في الاصطلاح استخراج حب السنبل بالدوس أى بالضرب .

(٤) القيط : ذراك الثمر .

(٥) قوله : «اخترفوا» أى جنوا يقال اخترف النخل وغرفها اذا جنى من ثمرها .

أَوْ يَجْعَلَانِ لَهُمَا الْخِيَارَا إِلَى انْقِضَاءِ ذَلِكَ الزَّمَانِ وَهُوَ خِيَارُ الشَّرْطِ فِيهِ اخْتَلَفُوا وَبَعْضُهُمْ أَفْسَدَهُ لِأَجْلِ مَا هُمَا حُصُولُ مُدَّةِ الْخِيَارِ وَالْقَائِلُونَ بِالثَّبُوتِ قَالُوا فَإِنَّ قَاصِدَ الْغِلَالِ مُرَبِّي (١) وَإِنَّمَا يُسَوِّغُونَهُ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهُ تَدْرُجًا هَذَا الَّذِي قَدْ جَوَّزُوهُ لِأَسْوَى فَلَا تَرَى مَنْ يَشْتَرِيهِ أَبَدًا هُمْ جَعَلُوهُ مِنْهَجًا لِلْغَلْلِ تَرَاهُمْ لِلْمَالِ يَشْتَرُونَا إِنْ قَرَبَ الْوَقْتُ يُؤَخَّرُونَا وَيَجْعَلُونَ ذَاكَ حُسْنَ خُلُقٍ حَالُهُمَا كَحَالِ الزَّانِئِينَ

يَنْظُرُ كُلُّ وَاحِدٍ مَا اخْتَارَا ثُمَّ يَصِيرُ ثَابِتَ الْأَرْكَانِ اثْبَتَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ وَقَفُّوا حَوَى مِنَ الشَّرْطَيْنِ فِيهِ فَاعْلَمَا وَنَفْسُهُ (١) لِبَائِعٍ وَشَارِي يَثْبُتُ مَا لَمْ تُقْصِدِ الْغِلَالَ (٢) فِي مَالِهِ عِنْدَ جَمِيعِ الصَّحْبِ قَدْ قَصَدَ الْأَصْلَ الَّذِي يُثْبِتُنْ إِذْ لَمْ يَجِدْ لِلْقَطْعِ حَالًا مِنْهَجًا لَكِنْ فَشَا فِي النَّاسِ أَتْبَاعُ الْهَوَى مِنْهُمْ لِعَيْرِ غِلَّةٍ قَدْ قَصَدَا وَاسْتَسْهَلُوا مَأْخُذَهُ لِلْمَأْكَلِ وَهُمْ لَهُ بِالْأَصْلِ (٤) لَا يَبْغُونَا وَمُدَّةٌ أُخْرَى يُمَدِّدُونَا وَهُوَ ضَلَالٌ لَا يَكُونُ فِي ثَقَى كَانَا عَلَى ذَا مُتَرَاضِينَ

(١) قوله : ونفسه . أى نفس الخيار والمعنى ان نفس اشتراط الخيار شرط على حده . وكونه اى مدة معلومة شرط آخر . فاجتمع في هذا العقد شرطان .

(٢) قوله : الغلال . هى جمع غلة والغلة ما يحصل من الثمرة أو التاج أو أجر العقارات .

(٣) المُرَبِّي : فاعل الربا .

(٤) الأصل : المراد به البيع الناجز وهو بيع القطع .

وَقَدْ مَضَى أَنَّ الرَّبَا أَشَدُّ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمَنَّ أَنَّا
يُخَادِعُ اللَّهَ بِقَوْلٍ كَاذِبٍ
يَقُولُ لَوْ قَدْ تَرَكُوهُ يَوْمًا
فَقَوْلُهُ لَوْ تَرَكُوهُ يَقْضَى
كَأَنَّهُ يَقُولُ لَسْتُ أَلْقَى
أَمْثَلُ هَذَا مَنْ يُرِيدُ الْأَصْلَ
لَكِنَّهُ يُرِيدُ مَا اسْتَعْلَا
وَيَشْتَرِي مَالًا عَلَى خِيَارٍ
يَنَالُ فَوْقَ غَلَّةِ الْأَصُولِ
غَلَّتُهُ لِبَيْتِنَا تُسَاقُ
بَائِعُهُ يَقُومُ بِالْعَمَارِ
وَهُوَ لَعَمْرُ اللَّهِ يَأْكُلْنَا
إِلَّا إِذَا مَاتَ مِنْ حَطِيبَتِهِ
وَحَيْثُمَا عَمَّ الْفَسَادُ فَمَنَا
وَمَنْ يُوقِفُهُ يُوقِفُهُ إِلَى
وَبَعْدَ أَنْ تَمَّ فَيَجْعَلْنَاهُ
فَيَجْعَلُ الْعَلَّةَ لِلْبَائِعِ مَا

مِنَ الزَّيْنِ فَالْوَصْفُ لَا يَشْتَدُّ
مُرَادُهُ الْأَصْلُ وَيَكْذِبُنَا
مَعَ أَنَّهُ لِلْأَصْلِ غَيْرُ طَالِبٍ
أُرِيدُهُ وَلَا أَحَافٍ لَوْ مَا
عَلَيْهِ بِاسْتِزَامِهِ مَا يُفْضَى (١)
بُذًا فَلَا أَثْرُكَ مَالِي مُلْقَى
كَلَّا وَرَبِّي مَا أَرَادَ أَصْلًا
مِنْ ذَاكَ تَلْقَاهُ بَيْعُ الْأَصْلِ
يَقُولُ فِي الْخِيَارِ رِزْقٌ جَارٍ
فَتَكْثُرُ الْخَيْرَاتُ فِي الْمَحْصُولِ
تَكْثُرُ عِنْدَنَا بِهَا الْأَرْزَاقُ
يَا لَكَ (٢) مِنْ بَيْعِ بَذَا الْخِيَارِ
رَبًّا بِهِ غَدًا يُعَذِّبُنَا
وَذَانِ لِلَّهِ بِحُسْنِ تَوْبَتِهِ
عَنِ ارْتِكَابِهِ نُشَدِّدُنَا
أَنْ يَنْقُضِيَ الْوَقْتُ الَّذِي قَدْ أَجَلًا
لِلْمُشْتَرِي وَقَبْلُ يَنْفِينَهُ
لَمْ يَنْقُضِ الْوَقْتُ الَّذِي قَدْ أُبْرِمَا (٣)

(١) يُفْضَى : أى يصير اليه .

(٢) يالك : مدح وتعجب .

(٣) أُبْرِمَا : أى خُذد .

كَذَاكَ كُلُّ مَعْرَمٍ يَلْزُمُهُ وَبَعْضُهُمْ يُوقَفَنَّ الْكُلَّ فَيَدْفَعُ الْغَرَمَ وَيَأْخُذُ الْغِلَّ وَأَصْلُهُ الْخُلْفُ الَّذِي عَنْهُمْ وَجِدَ فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ عِنْدَ الصَّفَقَةِ وَقَبْلَهَا يَكُونُ مِثْلَ الْحَوْزِ كَانَتْ فِتَاوِيهِمْ عَلَى ذَا تَخْرُجُ وَذَاكَ أَنْ بَعْضَ مَنْ تَأَخَّرَا فَأَخَذُوا بِقَوْلِهِ وَعَامَلُوا هُمْ يَأْخُذُونَ غَلَّةَ الْمَيْعِ وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّهُ تَحْلِيطُ مُشَابِهَةٌ مَسْأَلَةِ الصَّيَّةِ قَدْ حَلَطُوا بَيْنَ فُرُوعِ الْكُلِّ رِسَالَةٌ سَمَّيْتُهَا الْإِيضَاحَا (١) وَإِنْ نَظَرْتَ فِي فِتَاوَى الْأَثَرِ فِي نَادِرِ الْأَحْوَالِ تَلْقَى مَسْئَلَهُ

فَصَاحِبُ الْأَصْلِ الَّذِي يَغْرُمُهُ حَتَّى يُرَى مَنْ يَأْخُذَنَّ الْأَصْلَ وَذَاكَ كُلُّهُ إِذَا تَمَّ الْأَجَلُ فِي عَقْدِهِ مَتَى تَرَاهُ يَتَعَقَّدُ وَبَعْضُهُمْ عِنْدَ تَمَامِ الْمُدَّةِ وَهُوَ مُرَادُ أَكْثَرِ الْمُجَوِّزِ (٢) وَالنَّاسُ عَنْهُ لِلْحَرَامِ الْإِدْرَجُوا صَحَّحَ عَقْدَهُ وَحَلَّلَ الشَّرَاءَ مَنْ بَاعَ بِالْوُقُوفِ إِذَا يُعَامَلُ وَيُلْزَمُونَهُ عَنَّا التَّضْيِيعُ بَيْنَ الْفُرُوعِ وَهُوَ التَّحْلِيطُ حَالُهُمَا مُتَّحِدُ الْقَضِيَّةِ وَقَدْ كَشَفْتُ فِيهِ مَعْنَى الْعَدْلِ أَوْضَحْتُ حَقَّهَا بِهَا إِيضَاحًا وَجَدْتُهَا عَلَى الْوُقُوفِ تَنْبَرِي عَلَى ثُبُوتِ عَقْدِهِ مُفَصَّلَةً

(١) أى الصنف المجوز من إقامة الصفة مقام الموصوف .

(٢) هى رسالة سنية ميز فيها المذاهب الثلاثة مذهب المخرمين لتزويج الصبيان ، ومذهب الواقفين عن التحليل والتحرير ، ومذهب المحللين وهم جمهور علماء الأمة ، ورد كل فرع من أقوالهم إلى أصله ، وأوضح فيها أحكام الصبيان إيضاحا لا مزيد عليه ، وسماها إيضاح البيان فى نكاح الصبيان ، وهو اسم طابق مُسَمَّاه ، فلبَّه ذَرُّهُ من محقق عظيم ، جزاه الله عن الاسلام خيرا . العبرى .

فَمِنْ غَبَاوَةٍ عَرِثُهُمْ حَسِبُوا
 قَالُوا : لَنَا غِلَّتُهُ حَلَالًا (١)
 وَالرَّيْنُخُ بِالضَّمَّانِ حُكْمٌ يُعْرِفُ
 أَيَاكُلُونَهُ طَرِيًّا غَضًّا
 وَهَذِهِ مَسَائِلُ مَنِيَّةٍ
 لَمْ يَذْكُرِ الْأَصْلُ سِوَاهَا فَرَعًا
 يَنْظُمُ مَارَاهُ مِنْ فُرُوعِ
 مِنْ ذَاكَ أَنَّ نَحْلَةَ الْخِيَارِ
 فَصَرَفُهَا عَلَى الَّذِي قَدْ بَاعَا
 وَهَكَذَا أَنْ مَالَ مَا قَدْ رَهْنَا
 فَجَعَلَ الْمَيْعَ كَالْمَرْهُونِ
 وَبَائِعٌ بَيْتًا خِيَارًا ضَاعَا
 وَفِيهِ قَوْلٌ إِنَّهُ لَا يُجْبَرُ
 وَالتَّرْبُ وَالتَّوْلُ (٤) كَذَاكَ الْحَجَرُ
 كَذَاكَ كَبْسُ (٥) السَّيْلِ فِي الْأَفْلَاجِ
 وَهَكَذَا يَلْزَمُ مَنْ قَدْ قَعَدَا
 بِأَنَّهَا فَرَعٌ لِمَا قَدْ رَكِبُوا
 وَالْغَرْمُ أَنْتَ قُمْ بِهِ كَمَالًا
 بَيْنَهُمْ فَمَا لَهُمْ تَخَلَّفُوا
 وَالْغَرْمُ مَضَّ الْبَائِعِينَ مَضًّا (٢)
 عَلَى الْوُقُوفِ فَأَعْرِفِ الْقَضِيَّةَ
 كَأَنَّهُ لِعِيرِهَا لَا يَسْعَى
 مَعَ عَجْزٍ فَهَمِهِ عَنِ التَّفْرِيعِ
 مَالَتْ عَلَى الْجِدَارِ نَحْوَ الْجَارِ
 لَا يَلْزَمَنَّ صَرَفُهَا الْمُبْتَاعَا (٣)
 فَصَرْمُهُ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ رَهْنَا
 وَذَاكَ مَعْنَى كَاشِفِ الظُّنُونِ
 إِصْلَاحُهُ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ بَاعَا
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَكْثَرُ
 لِبَائِعٍ يَكُونُ حِينَ اشْتَجَرُوا
 بَائِعُهُ يُؤْخَذُ بِالْإِحْرَاجِ
 دُونَ الَّذِي صَارَ لَهُ مُقْتَعِدَا

(١) حلالات : منصوب على الحال .

(٢) مضته وأمضته أحزنه أشد الحزن وآله . أبو إسحاق ، مضٌّ : أي أتعب . العبري .

(٣) المبتاعا : أي المشتري .

(٤) قوله : « التول » هو الطوب وهو التراب المبلول ثم ييس لأجل البنا .

(٥) الكبس : الطم والامتلاء بالتراب . أبو إسحاق . وهو إلقاء الحجر والتراب في المكان

المنخفض .

فَجَعَلُهُ الْبَيْعَ كَقُعْدِ الْمَاءِ (١) وَحَيْثُ إِنَّ الصَّبْحِي (٢) يُثَبِّتَانِ لِأَتَمَّا الْخَرَاجُ بِالضَّمَّانِ وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَى خِيَارًا لَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ قِيلَ غُرْمُهُ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ يَغْرِسْنَا إِلَّا بِرَأْيٍ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ لِأَنَّهُ كَمِثْلٍ مَنْ تَصَرَّفَا وَفَاسِلٌ فِيمَا اشْتَرَى خِيَارًا إِنْ كَانَ أَصْلُ الصَّرْمِ مِنْ ذَا الْمَالِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِهِ فَاحْكُمْ لَهُ وَالشَّارِي لَا يُلْزَمُهُ الْبِنَاءُ وَرَفْعُهُ (٤) يَبْطُلُ إِنْ لَمْ يُحْضَرِ

يُنَبِّيكُ عَنْ وَهْنٍ بِذَا الشَّرَاءِ بَيْعُ الْخِيَارِ الشَّارِي يُلْزَمَانِ وَأَنَّهُ السَّدْرُ الْلَمْعَانِ ثُمَّ بَنَى فِيمَا اشْتَرَى جِدَارًا وَجَائِزٌ لِلشَّارِي قِيلَ هَدْمُهُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ فَسَلًا عَنَّا (٣) سَوَاءُ النَّخِيلِ وَالْأَشْجَارُ فِي رَهْنِهِ وَهُوَ عَلَيْهِ أَوْقَفَا صَرْمًا أَرَادَ قَلْعَهُ وَاحْتَارَا لَيْسَ لَهُ إِخْرَاجُهُ بِحَالٍ بِقَلْعِهِ إِذَا أَرَادَ أَصْلَهُ وَالْفَسْلُ وَالسَّقْيُ إِذَا جَا الْمَاءُ دَرَاهِمًا بِهِنَّ كَانَ مُشْتَرَى

(١) قعد الماء : بيع شربه إلى وقت محدود .

(٢) الصبحي : هو العلامة المحقق الجليل سعيد بن بشر بن محمد الصبحي النزوي ، وكان آية في علم الفقه والزهد ، وكان مكفوف البصر وكان معاصراً للإمام سلطان بن سيف بن سلطان بن سيف بن مالك اليعربى رضي الله عنهم أجمعين . العبري .

(٣) عَنَّا : أي عرض .

(٤) قوله : «ورفعه» يعني به رفع الخيار ، والمراد به نقض البيع ، فإن نقضه البائع ولم يُحضر الدراهم التي باعه بها خياراً فلا ينتقض ، لأجل صيانة مال المشتري لأنه لو كان يرتفع الخيار ويرجع المبيع لبائعه إذا نقضه ولم يُحضر الدراهم وكان معسراً لكان في ذلك إتلاف لدراهم المشتري ، فهذا الذي راعاه الجمهور من الأصحاب وأما الذي قاله العلامة الصبحي فهو أصح من جهة القياس ، ولكن المصلحة لا تقتضيه فالاعتماد على ما عليه عامة المتأخرين من أصحابنا أولى ، والله أعلم . العبري

لأنه كالرهن لا يفديه وجوز الصبحي فك البيع يرى ثبوت العقد منه قرعاً (١) شبهه بالنقض للمجهول ونقضه لا يتوقفنا وهو خلاف رهننا المقبوض فافهم معاني ماله أشرت بل لا تراها أبداً مسطراً والقائلون بثبوت العقد من هاهنا ترى الفروع تبنى وكل من أثبت في الحال لأنه بيع وقيل النقص بشرط أن تكون فيه واجبة (٢) وكل من يشترط الخياراً وقيل بل يكون بيع أصل وهو نظير الشرط للإقالة وعندهم مدته القليلة

إلا أذاء ما جعلت فيه من غير إحصار على التفريع جواز فكه وعاه من وعى لأنه من جملة المغلول على حضورها فيلزمنا فقبضه من جملة المفروض فقل من يذكر ما ذكرث في دفتر كما ترى محرراً حالاً يقل ذكرهم في العد على الوقوف مثل ما تبيننا يوجب حالاً فيه ملك المال جميع حكم البيع فيه يمضي لفظاً تبين الشروط الواجبة لغير وقت بيعه قد هارا (٣) وشرطه الخيار نوع بطل وقد مضى ما فيه من مقاله أجوز من مدته الطويلة

(١) قوله : «قرعاً» بتشديد الراء على أن فاعله مضمَر يعود إلى قوله : «ثبوت» والمراد أن ثبوت العقد من البائع فرع جواز فكه أي نقض العقد وهذا أصح مما يقرأه عامة الناس من تخفيف الراء .

(٢) قوله : «واجبة» الأولى ؛ المراد بها واجبة البيع أي عقده ، والثانية بمعنى الثابتة .

(٣) أي فسد .

لَأَنَّ ضَرْهَا أَقْلَ حَتْمًا وَيَتَّبِعِي رَسْمُ الشُّرُوطِ حَتَّى وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ذَهَبَ الْمَرْسُومُ فَالْقَوْلُ فِي الْمُدَّةِ قَوْلُ الْمُشْتَرِي وَالْقَوْلُ فِي الْأَثْمَانِ قَوْلُ الْبَائِعِ وَالتَّمَسُّ الْوَجْهَ لَمَّا قَدْ قَالَا فَالْقَوْلُ بِالْوُقُوفِ^(٣) لَيْسَ يَنْبَنِي لِأَنَّمَا الْحُكْمُ بَقَاءُ الْمُدَّةِ فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مَنْ يَقُولُ بِالْبَقَا وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ هَذَا الَّذِي أَرَاهُ لَأَسْوَأَهُ وَيُمْنَعُ الْبَائِعُ أَنْ يَبِيعَا لِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ عَقْدُ الْأَوَّلِ وَإِنْ يَكُ الْأَوَّلُ مَوْقُوفًا فَلَا فَبَطَلَ الْبَيْعُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَقِيلَ بَلْ يَبِيعُهُ الْأَخِيرُ

وَقِلَّةُ الضَّرِّ تُرَادُ حُكْمًا يَبْتُ^(١) قَوْلَ الْجَاهِدِينَ بَتًا وَلَمْ يَكُنْ^(٢) بَيْنَهُمَا مَعْلُومٌ إِنْ ادَّعَى لِطَوْلِهَا وَالْقَصْرِ كَذَاكَ قَالَ دُونَ مَا تَنَازَعَ فَلَسْتُ أَذْرِي فِيهِ الْاِغْتِلَالَ عَلَيْهِ وَالصَّحَّةُ غَيْرُ يَبْنِي تَمَامُهَا يَحْتَاجُ لِلْبَيِّنَةِ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى مَا أُطْلِقَا لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْمُرْتَهِنِ وَمَا مَضَى لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ مَا بَاعَ بِالْخِيَارِ كُنْ سَمِيعًا فَبِيعُهُ الثَّانِي مِنَ الْمُبْطَلِ أَقْلَ أَنْ يُرَى بِهِ مُعْلَلًا وَذَاكَ ظَاهِرٌ لِذِي عَيْنَيْنِ يَكُونُ نَقْضُ ذَلِكَ التَّحْيِيرُ

(١) قوله : «يَبْتُ» أي يقطع ، وفاعله يعود إلى رسم ، والرسم الصك ، وهو المرسوم أيضا .

(٢) قوله : «ولم يكن» يكن هنا تامة ، لا خبر لها بمعنى لم يقع .

(٣) قوله : «فالقول بالوقوف» يعني أن القول بوقف البيع إلى انقضاء المدة لا يبنى عليه

ما قاله الشيخ الصائفي صاحب الأصل ، من أن القول في المدة قول المشتري ، وفي الثمن قول البائع ، لأنه غير بين الصحة ، فالصحة مجرورة بغير وقدمها على الجار لضرورة إقامة الوزن وهذا ضعيف عند أكثر النحاة .

فَيُبْتُ النَّيْعُ الْأَخِيرُ قَطْعًا وَيَلْزَمُ الْبَائِعُ إِحْضَارَ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ بَيَّعَهُ قَدْ وَجَدًا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَ مَا قَدْ بَقِيََا يَصِحُّ وَالشَّارِي يَكُونُ بَدَلُهُ فَذَلِكَ الْمَبِيعُ مَعْنَى لَأَسْوَى إِذْ لَمْ يَكُنْ يَتَّقَى لِذَاكَ الْبَائِعِ فَهُوَ كَمَنْ بَاعَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ وَالْخُلْفُ فِي الْخِيَارِ (١) قِيلَ يُورَثُ وَقِيلَ لَا يُورَثُ حَيْثُ كَانَا إِنْ مَاتَ ذَاكَ الشَّخْصُ مَاتَ عِنْدَهُ وَحَيْثُ كَانَ يَبِيعُهُ مُسْتَظْهَرًا وَالْخُلْفُ هَلْ عَلَيْهِ رَدُّ مَا مَضَى فَقَائِلٌ بَرَدَهَا إِذْ حَصَلَ وَقَائِلٌ لَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّ وَذَاكَ ظَاهِرٌ إِذَا مَا قَلْنَا وَالْقَوْلُ أَنَّهُ أَرَادَ الثَّمَرَةَ وَهَاهُنَا تَمَّتْ فُصُولُ الْعَقْدِ

وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ حُكْمًا شَرْعًا وَلَيْسَ فِي إِحْضَارِهِ يُمَهِّلُنْ قَدَرُ الْوَفَا فَلَا يُمَهِّلُ أَبَدًا لَهُ وَكَانَ الشَّارِي فِيهِ رَضِيًا فِي نَقْضِهِ الْخِيَارُ إِنْ تَعَجَّلَهُ وَهُوَ خِيَارٌ قَامَ فِيهِ وَاسْتَوَى سَوَى الْخِيَارِ دُونَ مَا تَنَازَعَ وَنَحْوِهِ فَافْهَمْ مَعَانِي حُجَّتِهِ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ مُورَثُ وَصَفُ خِيَارٍ لَا زَمَ الْإِنْسَانَا أَوْصَفُهُ تَرَاهُ يَتَّقَى بَعْدَهُ فَالْقَوْلُ بِالتَّوْرِيثِ صَارَ أَظْهَرَ مِنْ غِلَّةٍ إِنْ مُشْتَرٍ قَدْ نَقَضَا بِذَاكَ أَنَّهُ أَرَادَ الْغِلَا إِذِ الْفَتَى لَهُ الْأُمُورُ تَبْدُو بِصِحَّةِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ يُنْبَى نَفْسُ اتِّهَامٍ لَمْ تَكُنْ مُعْتَبَرَةً تُلُوْحُ مِثْلُ لَوْلُو فِي الْعَقْدِ

(١) قوله : «والخلف في الخيار» يعني بذلك شرط الخيار ، فقد قال من قال إن شرط الإقالة لا يورث ، فإذا مات البائع صار المبيع أصلاً لمشتريه ، إلا إذا جعل شرط الإقالة له ولوارثه من بعده ، وقيل ولو جعل لهم ذلك فليس لهم ما للبائع من الشرط ، لأن الشروط لا تورث والله أعلم ..

باب البائع

وَصِفَةُ الْبَائِعِ أَنْ يَكُونَا
 قَالَعْبُدَ لَا يَبِيعُ إِلَّا إِنْ أُذِنَ
 وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ مِنْهُ نَشْتَرِي
 مِنْ حَطَبٍ أَوْ مِنْ حَشِيشٍ كَانَا
 لِأَنَّمَا الْعَادَةُ فِيهِ جَارِيَةٌ
 وَذَاكَ إِنْ لَمْ نَعْلَمَنَّ الْحَجَرَ
 وَلَيْسَ لِلْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ
 وَهَكَذَا السَّفِيهُ (٢) وَالضَّعِيفُ
 وَحَدُّهُ بَعْضُهُمْ إِنْ كَانَا
 إِلَّا إِذَا أَسْنَدَهُ سِوَاهُ
 فَهَذَا هُنَا يُرَدُّ بَيْعُهُ وَلَا
 وَهَكَذَا الْقَضَا إِذَا مَالَ قَضَى
 إِلَّا إِذَا قَضَاهُ مَا قَدْ لَزِمَا
 فَذَاكَ لَا يُرَدُّ إِنَّمَا يُرَدُّ
 حُرًّا صَحِيحًا لَمْ يَكُنْ مَجْنُونًا
 مَوْلَاهُ فَلَا يُذِنُ لَهُ يُسَوِّغُنْ
 وَإِنْ جَهَلْنَا الْإِذْنَ لِلْمُحْتَقِرِ
 وَنَحْوِهِ إِنْ بَاعَهُ عَيَانًا
 يَبِيعُهُ الْعَبْدُ كَذَاكَ الْجَارِيَةُ (١)
 عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فَلَيْسَ يُشْتَرَى
 تَصَرُّفٌ بَلْ ذَاكَ لِلْوَلِيِّ
 بِمَرَضٍ وَضُرِّهِ مَخُوفٌ
 إِلَى الْقِيَامِ لَمْ يَجِدْ إِمَّا
 لِمَا بِهِ مِنْ مَرَضٍ يَعْشَاهُ
 يُمَضَى عَطَاؤُهُ إِذَا تَنَفَّلَا (٣)
 وَإِنْ يَشَاءُ الْوَارِثُ ذَاكَ نَقَضَا
 عَلَيْهِ دَيْنَارًا قَضَى أَوْ دِرْهَمًا
 مَا كَانَ بِالْبَيْعِ شَبِيهَا إِذْ يُحَدُّ

(١) بين الجارية والجارية الجناس التام المتماثل : فالأول بمعنى ماشية . والثانية الأمة .

(٢) السفية : الذي لا يحسن التدبير في أمر المال . ومنه قوله تعالى : . ولا تَوَرَّتُوا السفهاء أموالكم .

(٣) قوله : تنفلا أى إذا أعطى عن غريب لازم عليه أما الحقوق اللازمة فإنها تثبت منه إذا أقر بها وإن أصدق ما يكون الإنسان عند الموت .

فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ مِنْهُ أَبَدًا
 أَوْ الدَّوَا وَمَا إِلَيْهِ تَدْعُو
 فَيُثْبِتُ الْإِقْرَارَ وَالْوَصِيَّةَ
 لِأَنَّهُ أَحْوَجُ مَا يَكُونُ
 يَقْرُّ بِالْمَالِ لِمَنْ قَدْ مَلَكَه
 وَأَوْجَبَ الْوَصِيَّةَ الْقُرْآنُ
 وَحَامِلٌ أَذْرَكَهَا الْمَخَاضُ
 وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْإِدْلَالُ (١)
 لِأَنَّهُ قَدْ مُنِعَ التَّصَرُّفُ
 وَإِنْ يَكُنْ أَعْمَى فَبَيْعُهُ مُنْعٌ
 فَالْتَّقِصُ ثَابِتٌ لَهُ إِنْ شَاءَ
 فَلَا يَحِلُّ أَبَدًا وَلَا أَرَى
 فَبَعْضُ مَنْ مَضَى يُعَبَّرُ
 فَظَنَّ هَذَا الْبَعْضُ حِينَ جَازَا (٢)
 وَإِنَّمَا الْجَوَازُ فِي عُرْفِهِمْ
 فَلَا يَجُوزُ ذَاكَ لَيْسَ يُثْبِتُ
 وَلَمْ يُرِيدُوا نَفْسِي مَا يُسَاحُ
 وَبِاخْتِلَافِ الْأَصْطِلَاحِ تَقَعُ

إِلَّا لِمَا كُولٍ وَمَشْرُوبٍ بَدَا
 حَاجَتُهُ فَلَيْسَ فِيهِ مَنَعٌ
 مِنْهُ لِأَجْلِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ
 لَتَيْنِ إِنْ خِيفَ بِهِ الْمَنُونُ
 وَيُوصَى قَبْلَ أَنْ يُوفَى مَهْلَكَهُ
 إِنْ خِفَتْ مَوْتًا وَهُوَ الْبَيَانُ
 فَحُكْمُهَا كَمَنْ بِهِ أَمْرَاضُ
 عَلَى الْمَرِيضِ مَا بِهِ جِدَالُ
 وَذَلِكَ مِنْ فُرُوعِهِ قَدْ عُرِفَا
 لِجَهْلِهِ بِمَا يَبِيعُ فَاسْتَمِعْ
 وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ رِبَاءً
 ذَلِكَ إِلَّا غَلَطًا لَهُ سَرَى
 بَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ أَفْهَمْنَا
 مِنَ الْحَرَامِ إِذْ نَفَى الْجَوَازَا
 يَكُونُ كَالثَّبَاتِ فَأَفْهَمْ عَنْهُمْ
 عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ يَشَاءُ يُثْبِتُ
 وَذَلِكَ فِي عُرْفِهِمْ اصْطِلَاحُ
 أَشْيَاءُ مِنْهَا مَنَعٌ مَالًا يُمْنَعُ

(١) قوله : «الإدلال» يعنى الدالة المعروفة عند الفقهاء ، وهو ما يتناوله الإنسان من مال أخيه المسلم في غيبته على جهة الاستدال وطيبة النفس وسيأتى حكمها .

(٢) قوله جازا أى جازف فيه اكتفاء ببعض الكلمة . ص .

وَبَيْعُهُ يَثْبُتُ فِي طَلَاقٍ وَجَائِزٍ أَنْ يَقْضِيَ الْعِمْيَانُ وَلَا يَجُوزُ مِنْهُمْ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ كَبَيْعِهِمْ يَحْتَاجُ فَيُتَوَكَّلُ يَثْبُتُ الْأَمْرُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَى الْجَهَالَةَ وَحِينَمَا كَانَ التَّوَكُّلُ حَيًّا وَإِنْ يَكُنْ بِنَفْسِهِ تَوَلَّى وَإِنْ يَكُنْ طَالَ الزَّمَانُ وَمَضَى وَإِنْ يَمُتْ فَمَا لِوَارِثِهِ وَيَثْبُتُ نِكَاحُهُ طَلَاقُهُ فَيُكْتَبَنُ عَلَيْهِ مَا أَقْرَأَ وَقِيلَ فِي الْإِيصَاءِ بِالْأَصُولِ وَإِنْ يُكَاتَبُ ثَبُتَ الْمُكَاتَبَةُ لِأَنَّهَا فَرُعُ الْعِتَاقِ وَالْبَصَرِ وَمِنْ هُنَاكَ بَيْعُهُ لِلْمَاءِ لِأَنَّمَا الطَّلَاقُ مَعْنَى يُفْهَمُ

زَوْجَتِهِ وَالْمَاءِ بِاتِّفَاقٍ دَرَاهِمًا إِنْ طَلَبَ الدِّيَّانُ (١) لِعِزِّهَا قَدْ وَرَدَ الْقَضَاءُ (٢) إِلَى التَّوَكُّلِ وَهُوَ الْمِنْهَاجُ وَيُمنَعُ التَّقْضُ فَلَا يَكُرُّ مِنْ بَعْدِ مَمَاتٍ أَخُو التَّوَكُّلِ فَهُوَ كَمُبْصَرٍ يَبِيعُ شَيْئًا ذَاكَ فَجَائِزٌ لَهُ يَحْلُلُ (٣) عَلَيْهِ أَعْوَامٌ لَهُ أَنْ يَنْقُضَا تَقْضُ عَلَى الْقَوْلِ الشَّهِيرِ فِيهِ إِقْرَارُهُ إِيصَاؤُهُ عِتَاقُهُ وَمَا بِهِ أَوْصَى إِذَا مَا بَرَأَ إِنْ شَاءَ يَحْتَاجُ لِلتَّوَكُّلِ لِعَبْدِهِ مِنْ حِينَ مَا قَدْ كَاتَبَهُ لَيْسَ لَهُ فِي مِثْلِهِ قَطُّ أَثَرٌ مَعَ الطَّلَاقِ صَحَّ فِي الْإِفْتَاءِ وَالْمَاءِ بِالْعُيُونِ لَا يُقْسَمُ

(١) قوله : «الدِّيَّان» بكسر الدال جمع دين والمراد بهم أصحاب الديون في اصطلاح العمانيين
 (٢) القضاء الأول الوفاء بغير الدراهم المضروبة . كأن يقضى الأعمى غريمه بخلا أو أرضا
 أو بيتا عن حقه . لأن القضاء مثل البيع . والقضاء الثاني الحكم . وبينهما الجنس التام المتماثل .
 (٣) قوله يحل منسوب بأن مضمره . ومعناه له أن ينقضه . ص .

وَحَاكِمٌ يَبِيعُ مَالَ مَنْ هَلَكَ
 إِنْ رَغِبُوا فِيهِ فَهُمْ أَحَقُّ
 وَإِنْ يَبِيعُ وَلَمْ يُشَاوِرْنَا
 وَالْأَصْلُ لَا يَرَى سِوَى الْبُطْلَانِ
 إِذْ فِيهِ لِلْوَرَاثِ حَقٌّ لَا زِمَ
 وَمَنْ يَبِيعُ مَالَ امْرِئٍ قَدْ حَضَرَ
 فَقِيلَ فِيهِ ثَابِتٌ وَالثَّمَنُ
 وَقِيلَ لَا يَثْبُتُ ذَاكَ قَطْعًا
 وَبَائِعٌ مِنْ رَجُلٍ جَرَابًا ^(١)
 قَالَ لَهُ بَعْتُكَ مَالَ غَيْرِي
 لَيْسَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنْ يَقْبَلَ
 وَقِيلَ مَنْ فِي يَدِهِ أَمْوَالُ
 قَدْ قَالَ بَعْضُ حُكْمٍ مَا فِي يَدِهِ
 وَقَالَ بَعْضٌ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى
 وَقَالَ بَعْضٌ حُكْمُهُ لِلْأَغْلَبِ
 وَبِيعَ عَلَى مُسْتَرْسِلٍ ^(٢) عِنْدَ الشَّرَى
 وَلَا يَجُوزُ غَبْنٌ مَنْ يَسْتَرْسِلُ
 لَدَيْنِهِ يُشَاوِرَنَّ مَنْ تَرَكَ
 وَلَيْسَ لِلْغَرِيمِ إِلَّا الْحَقُّ
 فَالْخُلْفُ فِي الثُّبُوتِ يُنْقَلْنَا
 فَالْبَيْعُ غَيْرُ ثَابِتٍ الْأَرْكَانُ
 لَا يَمْنَعُنْ حَقُّهُمْ ذَا الْحَاكِمِ
 وَلَمْ يَكُنْ مَالِكُهُ قَدْ أَنْكَرَا
 لِزَيْهِ كِمَثْلٍ مَا قَدْ عَيَّنُوا
 لِأَنَّهُ مِنَ الْفُضُولِ يُدْعَى
 وَالْمُشْتَرَى أَكَلَهُ وَطَابَا
 وَلَمْ أَكُنْ أَمْلِكُهُ مِنْ خَيْرِي ^(٣)
 حَتَّى يَصِحَّ عَنْدَهُمْ مَانَقَلَا
 فِيهَا حَرَامٌ وَبِهَا حَلَالُ
 مُلْكٌ لَهُ وَيُشْتَرَى مِنْ عِنْدِهِ
 مِنْهُ لِأَجْلِ حَلِطٍ مَا قَدْ حُجِرَا
 مِنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ الطَّيِّبِ
 كِمَثْلٍ مَنْ مَأْكَسٌ ^(٤) لِحِينَ مَا اشْتَرَى
 بَلْ بَعُهُ بِالْحَالِ الَّذِي يُوَصَّلُ

(١) الجراب : وعاء من خوص يوضع فيه التمر .

(٢) من خيري : أى من ماله .

(٣) المسترسل : الذى يشتري الشيء بدون مُمَاكسة بل يَجِئُ إِلَى الْبَائِعِ فيقول له : بعنى هذا الشيء ولم يماطله فى ثمنه .

(٤) الماكس : هو الذى يسأل عن الثمن ويجهد فى تقيصه .

وَجَائِزٌ تُسَاهِلَنَّ بَعْضًا
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَزِيدَ عَنْهُ
وَالْإِثْمُ مَا فِي الصَّدْرِ مِنْهُ حَرَجٌ
مَنْ بَاعَ شَيْئًا أَوْ لَهُ قَدْ وَهَبَا
إِنَّ لَهُ الرَّجْعَةَ فِي الْجَمِيعِ
وَأَنْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ بِالْوَصْفِ
وَأَنْ يَكُنْ بِهِ أَقَرُّ الْمُشْتَرِي
فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ مِنْ يَمِينٍ
لِأَنَّهُ أَقَرُّ إِذَا أَقَرَّ
عَنْ بَيْعِكَ الْمَعْرُوفِ حِينَ أَفْضَى
مَنْ لَمْ يُمَاسِ فِيهِ فَأَفْهَمَهُ
دَعَا عَنْكَ مَا يُرِيبُ أَوْ يُحَرِّجُ
وَكَانَ عَنْهُ عِلْمُهُ قَدْ ذَهَبَا
فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ مُطِيعٍ
فَفِي رُجُوعِهِ مُقَامُ الْخُلْفِ
لِغَيْرِهِ لِحُوفِ نَقْضِ يَغْتَرِي
عَلَيْهِ لَوْ كَانَ مِنَ الضَّئِينِ (١)
بِمُلْكِهِ لَوْ كَانَ مِنْهُ فَرَا

باب المشتري

وَالْمُشْتَرِي مَنْ يَأْخُذُ الْمِيعَا
وَوَصْفُهُ كَوَصْفِ مَنْ يَبِيعُ
فَمَا اشْتَرَى الْأَعْجَمُ أَوْ مَا بَاعَا
وَأَنْ يَكُنْ أُعْطِيَ شَيْئًا جَارَا
وَلَا تَبِيعَ عَلَى صَبِيٍّ غَيْرٍ إِنْ
كَذَلِكَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ السَّيِّدِ
وَيُدْفَعَنَّ الثَّمَنَ الْمَدْفُوعَا
حُرٌّ صَحِيحٌ بَالِغٌ سَمِيعُ
أَوْ كَانَ أُعْطِيَ فَاسِدًا إِجْمَاعًا
وَلَمْ يَكُنْ يُلْزَمُهُ إِحْرَازًا (٢)
كَانَ أَبُوهُ حَاضِرًا وَقَدْ أُذِنَ
فَأَفْهَمَ مَعَانِي أَصْلِهِ وَقَيِّدِ

(١) الضنين : الشيء الغالي الثمين .

(٢) قوله «يُلْزَمُهُ» بضم أوله وفاعله ضمير يعود إلى الأصل وإحرازاً مفعوله الثاني . ص .

وَبَعْضُهُمْ رَخِصَ فِي الْأَسْوَاقِ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ مِنَ الصَّيَّانِ
إِنْ كَانَ قَدْ بَاغَاوَا حَشِيْشًا أَوْ خَطْبَ
وَأَنْ يَكُنْ قَدْ سَعَرَ السُّلْطَانُ
فَلَا يَجُوزُ مِنْهُمْ الشَّرَاءُ
وَأَنْ يَكُنْ لَمْ يُجْبِرْتَهُمْ فَلَا
لَأَنَّهُ مِثْلَ الْمُسِيرِ لَهُمْ
فَقَدْ غَلَا السَّعْرُ زَمَانَ الْمُصْطَفَى
أَحَبَّ أَنْ يَلْقَى إِلَهَهُ وَلَا
وَالْبَيْعُ قَدْ قِيلَ عَلَى مَنْ يَظْلَمُ
وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكْ ذَا تَغْلِبِ
لَأَنَّهُ بِنَفْسِهِ قَدْ أَشْرَكَهُ
وَالْبَيْعُ لِلْمَعْصُوبِ يَطْلُنَا
يَطْلُبُهُ بِمَا إِلَيْهِ دَفَعَا
وَشِرْكَةُ الْكَافِرِ فِي التَّجَارَةِ
وَقَالَ بَعْضُ لَاتَجُوزُ أَبَدًا
وَهَكَذَا شِرْكَةُ ذِي التَّفَاقِ
كَيْلًا يَجْرُوا فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ
وَبَائِعٌ لِرَجُلٍ أَغْنَابًا
فَقَالَ أَخْرِجْهَا لِأَشْتَرِيَهَا
فَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَغْرُمَا

مِنْ ذِي الصَّبَا لَكِنْ بِلَا اتِّفَاقٍ
أَوْ الْغَيْدِ الْبَيْعُ بِالْإِثْمَانِ
بِعَدْلِ سَعْرِهِ فَيَبْعُهُمْ وَجِبَ
وَجَبَرَ التُّجَّارَ حَيْثُ كَانُوا
لَأَنَّهُ غَضِبَ وَلَا مِرَاءُ
بَأْسَ إِذَا لَمْ يَحْذَرُوا التَّنْكَلَا
وَالْتَرَكُ لِلتَّسْعِيرِ حَتْمًا أَسْلَمَ
وَطَلَبُوا التَّسْعِيرَ مِنْهُ فَانْتَفَى
مَظْلَمَةٌ عَلَيْهِ حِينَ انْتَقَلَا
شَرِيكُهُ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ
عَلَيْهِ فَالْجَوَازُ أَصْلُ الْمَذْهَبِ
وَلَوْ يَشَاءُ التَّرْكُ لَهُ لَتَرَكَهُ
وَالْمُشْتَرِي مَنْ بَاعَ يَطْلُبُنَا
وَالْعَصْبُ لِلْمَالِكِ حَتْمًا رَجَعَا
مَكْرُوهَةٌ تُورِدُهُ الْحَسَارَةَ
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ قَوْلٌ أُيِّدَا
مَكْرُوهَةٌ وَشِرْكَةُ الْفُسَّاقِ
مَا كَانَ مَكْرُوهًا مِنَ الصَّنِيعِ
قَدْ اشْتَرَاهَا مِنْهُ أَوْ أَرْطَابَا
أَخْرَجَهَا فَقَالَ لَا أَبْغِيهَا
نُقْصَانَهَا وَذَاكَ أَمْرٌ لَزِمَا

وَقَائِلٌ لِتَاجِرٍ نَاوِلِيٍّ لَذَلِكَ التَّمْرِ كَذَا مِنْ مَنْ
أَوْ أَعْطَانِي أَوْ لَأَفْنَى يَلْزَمُهُ لِأَنَّهُ يَبِيعُهُ يُعْلَمُهُ
وَإِنْ يَقُلْ تَصَدَّقَنْ عَلَيَّا أَوْ قَالَ هَبْ لِي مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ
يَسْقُطُ عَنْهُ التَّمَنُّ الْمَعْلُومُ لِأَنَّمَا مُرَادُهُ مَفْهُومُ
وَالْقَلْعُ لِلصَّرْمَةِ قِيلَ يَلْزَمُ مَنْ اشْتَرَاهَا وَبِذَاكَ يُحْكَمُ
وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ بَاعَا وَإِنْ يَكُنْ شَرْطٌ فَلَا نِزَاعَا
وَمُشْتَرٍ بَيْتًا عَلَيْهِ شَجَرُ أَوْ نَحْلَةٌ مَائِلَةٌ وَتُنْظَرُ
لَا يَصْرِفَنَّ عَنْهُ سِوَى مَا زَادَا بَعْدَ الشَّرَا إِنْ كَانَ قَدْ أَرَادَا
وَمَوْرُ الْأُرْزِ إِذَا لَمْ يُصِرْ مَا كَانَ فِي دَاخِلِهَا مَنْ يَشْتَرِي
فَالْبَيْعُ فِي ذَلِكَ مَعْلُولُ لِأَنَّهُ فِي وَصْفِهِ مَجْهُولُ
وَكُلُّ مُشْتَرٍ لِمَا لَمْ يَعْلَمْ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ رَأَاهُ فَاعْلَمْ

باب المبيع

وَذَاكَ مَمْلُوكٌ بِهِ التَّصَرُّفُ يُبَاحُ وَالْحَلَالُ فِيهِ يُعْرَفُ
فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا قَدْ حُرِّمًا كَالْحُمْرِ وَالْخِنْزِيرِ بَلْ وَكَالِدَّمَ
وَمِثْلُهُ مُحَرَّمٌ بِطَارٍ كَنَجَسٍ طَرًا وَكَالِإِضْرَارِ (١)
وَقِيلَ سُمُّ الْفَأْرِ كَالْكِلَابِ لِقَنْصِ مَا فِيهِ مِنْ عِتَابِ (٢)

(١) قوله بطار بكسر الباء معناه بمحدث طرأ عليه فاقتضى تحريره فهو اسم فاعل من طرأ يطرأ إذا حصل ، وأصله الهمز فحذف تخفيفاً . ص .

(٢) قوله وقيل سُمُّ الْفَأْرِ الخ يعني أن سم الفأر يستثنى في صحة بيعه كاستثناء بيع الكلاب للقنص ، فليس في بيع الجميع من عتاب ، لأنه مستثنى من جملة المحرمات للمنفعة والله أعلم . ص .

وَالْمُشْرِكُونَ لَا يُعَامَلُونَ
وَكَانَ فِي السَّابِقِ أَنَّ الْجَبْنَ
قَالُوا إِلَى الضَّامِنِ يُحْتَاجُ فَلَا
يَضْمَنُ أَنَّهُ مِنَ الْحَلَالِ
وَالسَّمْنُ حَيْثُ كَانَ مِنْ أَعْمَالِنَا
وَذَاكَ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْجَبَنِ
وَأَغْلَبُ الْحَالَيْنِ هُوَ الْمُعْتَبَرُ
وَالْحَيَوَانُ لَا يُبَاعُ غَائِبًا
فَإِنْ تَبَايَعَا فَتَمَّ يَدْخُلُ
لَوْ قَالَ قَدْ رَضِيتُ وَاشْتَرَيْتُ
وَذَاكَ أَنَّ الْحَيَوَانِ أَقْرَبُ
وَهُوَ خِلَافُ الْأَرْضِ وَالْأَشْجَارِ
وَمُشْتَرٍ سَمْنًا بِهِ قَدْ وَجَدَا
قِيلَ عَلَى بَائِعِهِ يُعْطِيهِ
وَمُشْتَرٍ سَمَكَةً فَظَهَرَا
وَقِيلَ إِنَّهُ لِمُشْتَرِيهَا
وَلَوْ دَرَى مَا بَاعَهَا بِالْبَحْسِ
فِي نَجَسٍ لَهُ يُبَاشِرُونَا
مِنْ فَارِسِ الْكُفَّارِ يُجْلَبْنَا (١)
يُشْرَى بِغَيْرِ ضَامِنٍ تَكْفَلًا
أَوْ مِنْ طَعَامِ الْمُسْلِمِينَ الْخَالِي
يُشْرَى بِغَيْرِ ضَامِنٍ لِمَالِنَا
يُشْرَى وَبَيْنَ مُشْتَرٍ لِلْسَّمْنِ
فَاحْمِلْ عَلَى الْأَغْلَبِ مَا كَانَ نَذْرُ
وَالْعَبْدُ أَيْضًا لَا يُبَاعُ هَارِبًا
لِلْكُلِّ نَقْضُ وَهُوَ الْمُعْلَلُ
فَالنَّقْضُ لَا زِمَ وَلَا يَنْبُتُ (٢)
ذِهَابُهُ قُرْبًا قَدْ يَذْهَبُ
وَالْمَاءُ بَلْ وَسَائِرِ الْعَقَارِ
رُبًّا (٣) بِيْطِنُ الْجَرِّ مِنْهُ قَدْ بَدَا
عَنْهُ وَقِيلَ خَيْرُهُ فِيهِ
فِي بَطْنِهَا حَرْفٌ فَيُعْطَى الْفُقَرَا
وَقِيلَ لِلْبَائِعِ لَا يَذْرِهَا
وَالْحَرْفُ غَيْرُ لَحْمِهَا فِي الْجِنْسِ

(١) قوله : «الجبني» بكسر الجيم اللين المنعقد وهو معروف .

وقوله : «الكفار» هو مبتدأ خبره يجلبنا بضم الياء أى يجلبونه ، أو باضافة فارس إلى الكفار ويجلبنا مبنى على المفعول (أى المجهول) وهذا أظهر .

(٢) قوله : «لا يَنْبُتُ» أى لا ينقطع .

(٣) قوله : «رُبًّا» هو ودك منعقد من غير نوع السمن . ص .

وَلَا يَحِلُّ الْخِدْعُ فِي الْأَمْوَالِ وَلَا كَذَاكَ مَعْدِنٌ قَدْ ظَهَرَ
فَالْبَيْعُ شَامِلٌ لَهُ إِذَا يَدْخُلُ
وَأَمَّا بَيْعُ مَا عَلَيْهَا
وَقِيلَ بَلْ لَهُ كِسَاءُ الْمِثْلِ
وَبَائِعُ شَاةٍ بِهَا حَبَالُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطُ هُنَاكَ وَقَعَا
وَبَائِعُ دَارًا بِهَا أَفْصَالُ
وَهَكَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مَقْفُولَةٌ
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ شَرِطْتَ عِنْدَ الشِّرَاءِ
وَالْبَيْتُ إِنْ بَاعَ لَهُ الطَّرِيقُ
إِنْ شَرِطْتَ فِي الْبَيْعِ أَوْ لَمْ تُشَرِّطْ
وَبَائِعُ دَارًا بِهَا أَحْشَابُ
فَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ يَدْخُلْنَا
وَالْمَالُ إِنْ بَاعَ وَفِيهِ بَرٌّ
إِلَّا إِذَا مَاشَرُطُوا دُخُولَهُ
وَنَخْلَةً يَبِيعُ فَتَأْخُذْنَا
تُعْطَى حَرِيمَتُهَا وَإِنْ مِنْهَا دَنَا
وَالصَّرْمُ إِنْ أَدْرَكَ مِثْلَ النَّحْلِ

وَمِثْلُهُ الْجَوْهَرُ وَاللَّائِي
فِي الْأَرْضِ بَلْ هَذَا لِمَنْ قَدْ اشْتَرَى
فِي اسْمِهَا وَهِيَ لَهُ تُشْتَمِلُ
مِنَ الْكِسَا قِيلَ لِمُشْتَرِيهَا
فَإِنْ يَزِدْ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَصْلِ (١)
لَهُ حَبَالُهَا كَذَاكَ قَالُوا
بَيْعُهَا مَعَ الْحَبَالِ أَجْمَعَا
مَقْفُولَةٌ فَهِيَ لَهُ يُقَالُ
مَسْئَلَةٌ وَجَدْتُهَا مَنْقُولَةً
يَأْخُذُهَا الشَّارِي بِشَرْطٍ قَدْ جَرَى
تَثَبُّتُ وَالشَّارِي بِهَا حَقِيقُ
لَأَنَّهَا مِنْ لَازِمِ الْبَيْعِ تُخْطَ (٢)
مَا صَحَّ فِيهَا مِنْهُمَا خِطَابُ
فِي الْبَيْعِ دُونَ خَشَبٍ لَمْ يُتَيَّ
فَهِيَ لِمَنْ قَدْ بَاعَهُ تَصِيرُ
وَمِثْلُهُ الْبَيْتُ فَعِيَ أَصُولُهُ
قِيَاسُهَا مِنْ أَرْضِهَا اَعْلَمْنَا
نَحْلُ فَقَسَمُ الْأَرْضِ قَدْ تَعَيَّنَا
فَيَأْخُذُ الْحَرِيمَ عِنْدَ الْفَسْلِ

(١) يعنى البائع . ص .

(٢) قوله : تُخْطَ أي تثبت وهو بالبناء للمجهول .

وَشَجَرٌ لِلنَّخْلِ لَا يُقَاسُ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يُقَاسُ
وَالثِّينُ وَاللِّيمُونُ وَالْأَثْرَجُ مِثْلُ النَّخْلِ قِيلَ وَالنَّارِجُ
وَقَوْرَةٌ (١) الصَّرْمُ مِنَ التُّرَابِ يُرَدُّ مِثْلُهَا إِلَى الْأَرْبَابِ
لَأَنَّمَا الصَّرْمَةُ وَحْدَهَا لَهُ إِنْ اشْتَرَى وَالتُّرْبُ يُعْطَى أَهْلُهُ
وَذَاكَ فِي مَوَاضِعِ الْجِبَالِ لِأَنَّمَا التُّرَابُ فِيهَا غَالِي
وَحَيْثُمَا كَانَ التُّرَابُ جَمًّا يَأْخُذُهُ إِنْ شَاءَهُ وَالصَّرْمَا
وَيَبْعُكَ الزَّرْعَ لِغَيْرِ الْقُطْعِ قَبْلَ الدَّرَاكِ حُكْمُهُ فِي الْمَنْعِ
وَبَعْضُهُمْ رَخَّصَ فِيهِ وَأَبَى بَعْضٌ وَقَالَ إِنَّهُ مِنَ الرِّبَا
وَذَلِكَ التَّرْخِيصُ مِمَّنْ رَخَّصَا إِنْ كَانَ لِلشَّرِيكِ بَيْعًا خُصِّصَا
وَالْقُطْنُ قِيلَ إِنَّهُ مِنَ الشَّجَرِ وَقِيلَ زَرْعٌ وَهُوَ قَوْلٌ قَدْ شَهَرَ
دَرَاكُهُ يَكُونُ بِالْقَشَّاشِ وَهُوَ انْفِتَاحُ الْكِمِّ بِانْتِفَاشِ (٢)
فَمَشْتَرِ الْأَرْضِ بِهَا الْقُطْنُ فَمَا لَمْ يُدْرِكَنَّ يَتَّبِعُهَا لِتَعْلَمَا
وَدَرَكُ اللَّيْمُونِ مَاءٌ (٣) جَمْعًا وَقِيلَ بِالشَّخَاخِ أَنْ يُنْتَرَعَا

- (١) قوله : «وَقَوْرَةٌ» هي الحزمة من التراب الحيطّة بالفسيلة الصغيرة المقتلعة من الأرض ، أما التي تُقَطَّع من أمها فلا تسمى قورة ، لأنه ليس عليها شيء من الطين المنعقد .
(٢) قوله : «الكم» هو واحد الأكام وهو ما ظهر مستترا من طلع النخل والأشجار قبل أن ينفث . وقوله : «بانتفاش» هو بالفاء وهو انفتاحه من الكم وهو بكسر الكاف ، ويقال له : رغاء الطلع وانتفاشه ظهوره من الكم ، وهو كناية عن ارتفاعه وتفرقه في جوانب الكم . قال الله تعالى : «وتكون الجبال كالعهن المنفوش» .
(٣) قوله : «ماء» مفعول مقدم لجمعا ، ويجوز رفعه خبرا للمبتدأ ، فيكون مفعول «جمعا» ضميرا مقدرا أي دركه ماء جمعه ، والشخاخ مافى جوف الحبة من الليمون من اللحم ، وانتزاعه سهولة إخراجها باليد ، والقت : البرسيم ، والجزاز القطع ، وطاء النخل : بيع ثمرها ، ومطنيا : مشترىها .

وَدَرَكَ الْمَوْرِ بِأَنْ يَنْدِفِنَا
وَأَلَقْتُ أَنْ يَصْلَحَ لِلْجَزَارِ
وَدَرَكَ الْأَعْنَابِ أَنْ تَسْوَدَا
وَأَبْيَضُ الْأَعْنَابِ دَرْكُهُ إِذَا
وَقَدْ مَضَى وَصْفُ دَرَاكِ النَّحْلِ
وَذَاكَ أَنْ تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَا
وَمُطْنِي النَّحْلِ إِذَا مَا كَسَرَا
لِأَنَّ ذَاكَ خَطَأٌ فِي الْمَالِ
وَالْإِثْمُ لَا غَيْرُ هُوَ الْمَرْفُوعُ
وَقِيلَ مَا زَادَ مِنَ الثَّمَارِ
يُفْسِدُ ذَلِكَ الطَّنَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ
وَذَاكَ إِنْ كَانَ الطَّنَّا مِنْ قَبْلِ
وَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ الدَّرَاكِ قَدْ طَنَّا
فَالْبُسْرُ لَا شَكَّ يَصِيرُ رُطْبًا
وَأَنْتَ تَذَرِي أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرِ
يُوكَلُ مِنْهَا وَهِيَ فِي الْأُمَاتِ (٣)
يَبِيعُ الْمُشَاعِ وَالَّذِي لَا يُوصَفُ
لِأَنَّهُ فِي حُكْمِنَا مَجْهُولٌ

مَا يَنْ حَدِيدِهِ امْتِلَاءً يَنْنَا
فَبَيْعُهُ يَصْلَحُ لِلْجَزَارِ
وَدَرَكَ الْحُبُوبِ أَنْ تَشْتَدَّا
حَلَاً وَكَانَ مَاؤُهُ قَدْ أَخَذَا
وَأَنَّهُ بِالزَّهْوِ عِنْدَ الْكُلِّ
وَفِيهِ تَفْصِيلٌ وَلَكِنْ مَرًّا
لِخُوصِهَا يَضْمَنُهُ إِذَا طَرَا
يَلْزَمُ مِثْلَ خَطَأٍ فِي الْحَالِ
عَنْ مُحْطِيٍّ وَذَلِكَ الْمَشْرُوعُ
بَعْدَ طَنَّا النَّحْلِ وَالْأَشْجَارِ
عِنْدَ الطَّنَّا شَرْطٌ بِأَنْ يُقَطَّعَنَّ (١)
دَرَاكِ أَشْجَارٍ لَهُ وَنَحْلٍ
فَمَا بِهِ مِنْ حَرَجٍ إِنْ حَسُنَا
وَهَكَذَا فِي عِنَبٍ تَرْبِيَا (٢)
جُوزَ لِلتَّمَتُّعِ الْمَشْتَهَرِ
وَقَطْعُهَا يَقْطَعُ لِلذَّاتِ
بِحَدِّهِ فَالْتَقْصُ فِيهِ يُعْرِفُ
كَذَاكَ جُلُّ الْعُلَمَاءِ يَقُولُوا

(١) يُقَطَّعَنَّ : بتشديد الطاء .

(٢) تربيا : أي صار زيبا ومنه قول بعضهم : متى تربيث وأنت حصرم .

(٣) قوله : «الأمات» أي الأمهات وهي لغة مشهورة .

وَقِيلَ فِي الْمُسَاعِ لَا يُبَاعُ إِلَّا عَلَى مَنْ عَمَهُ الْمُسَاعُ
 وَهُوَ الشَّرِيكَ فِيهِ فَافْهَمْنَا وَأَنَّهُ لِلْغَيْرِ يُطْلَنُ
 لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْقَبْضِ وَلَا يُمْكِنُهُ فَمِنْ هُنَاكَ بَطُلَا
 وَوَاجِبٌ تَسْمِيَةُ الْمَبِيعِ بِسُدُسٍ أَوْ رُبْعٍ رَبِيعٍ
 وَالْمَالُ إِنْ بَاعَ بِمَا اسْتَحَقَّ عَمَّ سَوَاقِيهِ وَعَمَّ الطُّرُقَا
 وَلَا يَعْمُ شَرْبُهُ لِلْمَاءِ إِلَّا إِذَا أُدْخِلَ فِي الشِّرَاءِ
 لِأَنَّمَا الْمَاءُ يَكُونُ مُفْرَدًا وَالطُّرُقُ وَالسَّوَاقِي لَنْ تُفْرَدَا
 فَمِنْ هُنَاكَ الطُّرُقُ وَالسَّوَاقِي يَعْمُهُنَّ مَعْنَى الْإِسْتِحْقَاقِ

بابُ عَيْبِ الْمَبِيعِ

وَالْعَيْبُ شَيْءٌ يُنْقِصُنَ الثَّمَنَ قِيلَ زُمْ الْبَائِعِ أَنْ يُبَيَّنَّا
 إِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ يَكُونُ غِشًّا وَهُوَ يَمْشُ الْبَرَكَاتِ مَشًّا (١)
 وَالنَّقْضُ لِلشَّارِي إِذَا رَأَاهُ يَثْبُتُ بِالْعَيْبِ الَّذِي أَحْفَاهُ
 وَلَوْ تَبَرَّى مِنْ جَمِيعِ الْعَيْبِ فَالْتَّقْضُ ثَابِتٌ بِدُونِ رَيْبٍ
 حَتَّى يُرِيهِ ذَلِكَ عَيْبًا عَيْبًا (٢) وَيَرْضَى شَارِيهِ وَيَنْفِي الرِّبَا
 وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْعِرَاقِ قَالَا يَثْبُتُ حَتَّى أَظْهَرَ الْجَدَالَا
 يَقُولُ قَدْ رَضَاهُ ذَلِكَ الْمُشْتَرِي مَعَ عَيْبِهِ الَّذِي بِهِ لَمْ يُحْبَرْ
 لِأَنَّ مَنْ بَاعَ يَبِيعُهُ عَلَى حَالٍ يَكُونُ الْعَيْبُ فِيهِ دَخَلًا

(١) قوله يمش أى يذهب .

(٢) قوله : « عيبا عيبا » هما حالان جامدان .

يَقُولُ كُلُّ الْعَيْبِ فِيهِ مُجْتَمِعٌ وَالْمُشْتَرَى يَقْبَلُهُ وَيَسْتَمِعُ
وَنَحْنُ لَا نُثَبِّتُهُ بِمَا بِهِ مِنْ حِيلَةٍ عَلَى خِدَاعِ صَحْبِهِ
لَوْ أَنَّهُ بَيَّنَّ ذَلِكَ الْعَيْبَا لَمَّا اشْتَرَاهُ وَأَزَالَ الرَّيْسَا
فَبِحَفَائِصِهِ عَلِمْنَا أَنَّهُ أَرَادَ غِشَّهُ بِمَا أَكْثَرُهُ
فَالشَّيْبُ عَيْبٌ فِي الْعَبِيدِ وَالرَّمَدُ إِنْ كَانَ قَدْ يَعْتَادُهُ بِلا أَمَدٍ
وَصَلَعٌ مَعَ الْجُنُونِ وَالْعَشَا كَذَلِكَ التَّفْلِيحُ عَيْبٌ قَدْ فَشَا
وَبَرَصٌ وَشَامَةٌ اللِّسَانِ وَهَكَذَا زِيَادَةُ الْأَسْنَانِ
وَأَعْسَرٌ يُعَالِجُنَ بِالْعَسْرَى وَكُلُّ مَا عَدَّ الْأَنَامُ ضَرًّا
وَلِحْيَةُ الْعَبْدِ إِذَا لَمْ تُثَبَّتْ لَيْسَ بِعَيْبٍ عِنْدَهُمْ مُثَبَّتِ
لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَمَالِ هَيْئَتِهِ خِلَافَ حَالِ الْحُرِّ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ
وَالْأَصْلُ قَدْ جَاءَ هُنَا بِمَسْئَلَةٍ وَجَعَلَهَا فِي ذَا الْمَقَامِ مُشْكِلَةً
فَإِنَّهُ قَيَّدَ نَفْسَ الْغَيْرِ بِالْبَرَصِ الْفَاحِشِ رَبُّ الضَّرَرِ
وَهُوَ الطَّبِيعِيُّ الَّذِي تَوَلَّدَا بِالطَّبْعِ دُونَ سَبَبٍ لَهُ بَدَا
وَلَيْسَ فِيمَا أَلَدَتْهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ فَافْهَمْ مَعَانِيَ الْعِلَّةِ
مِثْلَ الَّذِي أَوَّلُهُ مِنْ نَارٍ وَهُوَ يَبَاضُ لَاحَ فِي الْأَبْشَارِ
وَأَنْتَ تَذَرِي أَنَّ هَذَا الْوَصْفَا فِي غَيْرِ التَّرْوِيجِ حُكْمًا عُرْفَا
أَمَّا الْعَبِيدُ فَبِدُونِ مَا ذَكَرُ يُرَدُّ بَيْنَهُمْ وَيُثَبَّتُ الْغَيْرُ

(١) الصلع ذهاب شعر الرأس أو مقدمه ، والعشا ضعف في البصر لا يصير صاحبه بالليل ؛
ويقل بصره بالنهار ، وقيل العشا سوء البصر مطلقا ، والتفليح الاعوجاج في اليدين وانقلاب
القدمين على الوحشي ، وزوال الكعب ، وانشقاق القدمين ، ومرض يحصل به شلل في بعض
الجسم — أبو اسحاق . والتفليح هنا افتراق بين الأسنان بحيث يَشِينُ الْعَبْدُ — والشام هي الحال
— العبرى

فَالْوَسْمُ بِالنَّارِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَالْأَصْلُ قَدْ بَيَّنَ هَذَا أَيْضًا كَذَلِكَ التَّائِيثُ (٢) وَالْبَوْلُ عَلَى وَالْأَكْلُ لِلطَّيْنِ وَشَرْبُ الْحَمْرِ وَوَلَدُ الزَّوَاءِ قِيلَ عَيْبٌ وَإِنْ يَكُنْ تَعَوَّدَ الْإِبَاقَا وَذَلِكَ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ مَالٍ وَالتَّقْبُ لِلْبَيْتِ وَكَسْرُ الْقُفْلِ لَوْ كَانَ مَعَ أَرْبَابِهِمْ قَدْ فَعَلُوا وَإِنْ تَكُنْ لِلْعَبْدِ زَوْجَةً فَلَا وَشَامَةُ اللِّسَانِ قَدْ تَقَدَّما وَالْحَمْلُ فِي الْإِمَاءِ عَيْبٌ وَكَذَا فَالْحَمْلُ يَمْنَعَنَّ وَطَيْهَا إِلَى وَالذَّرُّ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ الْوَلَدُ وَإِنْ تَكُنْ جَارِيَةً أَتَاهَا (٣) فَقِيلَ أَرَشُ الْعَيْبِ عَنْهُ قَدْ يُحْطَ وَقِيلَ بَلْ لَهُ بِذَلِكَ الْغَيْرُ

عَلَامَةٌ عَيْبٌ بِهِمْ فَلْتَفْطِنِ أَلَا (١) نَعِيبُ بَرَصًا مُبَيِّنًا فِرَاشِهِ فَلْتَفْهَمَنَّ الْعِلْسَلا وَفِعْلُهُ الزَّوَاءُ أَيْضًا فَادِرِ وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ عَيْبٌ كَذَلِكَ إِنْ يَكُنْ سَرَّاقًا سَيِّدُهُ يَسْرِقُ فِي أَحْوَالِ عَيْبٌ وَفَكُّ الْحُلِيِّ مِنْ ذَا الطُّفْلِ ذَلِكَ فَالْيَبِيعُ بِهِ مُعَلَّلُ عَيْبٌ وَقِيلَ الْعَيْبُ فِيهِ دَحَلًا بَأْتَهَا الْعَيْبُ وَبَعْضُ الزَّوْمَا مَعْدُومَةٌ الدَّرِ لِابْنِهَا غِذَا أَنْ تَضَعَنَّ فَافْهَمَنَّ الْعِلْسَلا فَعَدَمُ الدَّرِ عُيُوبٌ تَرِدُ ثُمَّ رَأَى الْعَيْبَ وَمَا رَضَاهَا وَذَلِكَ اللَّازِمُ عِنْدَهُمْ فَقَطُ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ

(١) قوله : «ألا» بالتخفيف أداة افتتاح ، ونعيب بفتح أول المضارعة أى نعهده عيبا .

(٢) قوله : «التائيث» أى لين حركة العبد وكلامه ، بحيث يكون فى ذلك مثل الإناث .

(٣) قوله : «أتاها» أى وطئها ففيها قولان قول إن بيعها ثابت ويحط عن المشتري قيمة نقص العيب فقط وقول إن له ردها ، ولكن عليه عقربا وهو عشر قيمتها إن كانت بكرا ونصف عشر قيمتها إن كانت ثيبا .

وإن يَكُنْ زَوْجَهَا لِلْغَيْرِ
فَقِيلَ أَرَشُ الْعَيْبِ يُعْطَى وَيَرَى
وَيَثْبُتُ التَّزْوِيجُ وَالْمَهْرُ إِلَى
وَالْحَيَوَانُ إِنْ بِهَا زَوَالٌ
وَالدُّعْرُ (٢) ، وَالتَّفَارُ وَالرِّبَاضُ
وَالْمَصُّ لِلْأَيْرِ إِذَا مَا بَالَا
وَالْوَسْمُ فِي الْجَمِيعِ عَيْبٌ غَيْرُ إِنْ
وإن يَكُنْ بَعْضُ طَعَامِ الْبَلَدِ
وَكَالْحَشِيشِ أَوْ كَمِثْلِ الْقَتِّ
وَشَرْبُهَا لِدَرِّهَا ثَعَابٌ
وَذَابِحٌ شَاةٌ فَبَانَتْ عَمِيَا
لِأَنَّهُ أَرَادَ مِنْهَا اللَّحْمَا
وإن يَكُنْ بِهَا سِوَاهُ فَلَهُ
وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ الْعَمَاءُ
لِأَنَّهُ وَلَوْ دَرَى لَمَّا اشْتَرَى
وَالْحَيَوَانُ بَعْدَمَا يُسْتَعْمَلُ
وَمَا عَلَيْهِ أَجْرَةٌ اسْتِعْمَالِهِ

فَالْخُلْفُ أَيْضاً جَاءَ فِي التَّغْيِيرِ
بَعْضُهُمْ أَنْ يُعْطَى فِيهَا غَيْرَا
بَائِعِهَا يُدْفَعُ حِينَ بَطُلَا
فَذَاكَ عَيْبٌ ثَابِتٌ يُقَالُ
وَالْعَضُّ وَالْخِرَاطُ وَالرَّكَاضُ
مِنْ كُلِّ فَحْلٍ فَهُوَ عَيْبٌ آلا
كَانَ عَلَامَةً لِأَجْلِ يُعْرِفُنَ
لَا يَأْكُلْنَ كَعَبَسٍ وَقُرْفِدٍ (١)
فَالْعَيْبُ فِي الْجَمِيعِ طَرّاً يَأْتِي
بِهِ وَمَا فِي ذَلِكَ ارْتِيَابٌ
فَلَا يُرَدُّ لِحُمِهَا الْمُهْيَا
وَلَا يَضُرُّهُ الْعَمَى الْمُعَمَّى
إِرْشٌ لِنَقْصِهِ الَّذِي كَمَلَهُ
كَغَيْرِهِ بِنَقْصِهِ يُجَاءُ
إِلَّا بِطَرْحِ مَالِهِ قَدْ قُدِّرَا
يُرَدُّ بِالْعَيْبِ فَذَاكَ يُقْبَلُ
لِأَنَّهُ الضَّامِنُ فِي أَحْوَالِهِ

(١) العبس والقرفد : أردأ ثمر النخل .

(٢) قوله : «الدعر .. الخ» الدعر : بضم الدال الجفال ، يقال : ذعرت الدابة إذا جفلت .
والتفار : بالفتح الهروب . والرِّباض : أن تقعد براكبها أو حملها عادة لامن شدة ثقل ما عليها
والعض : معروف . والخِرَاط : مصدر خَرَطَ الشيء إذا جذبته وخراط الدابة اعتيادها جذب
خطامها من يد قائدها ، وهو من عيوبها التي يُرَدُّ بها البيع . والركاض . الرَّمح .

وَإِنَّمَا الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ وَالْبَيْعُ كَانَ ثَابِتَ الْأَرْكَانِ
 وَفِيهِ قَوْلٌ غَيْرُ هَذَا مَرًّا فِي النَّقْضِ لَكِنْ مَالُهُ أَقْرَأُ (١)
 وَمُشْتَرٍ سَيْفًا فَبَانَ ثَرَمًا (٢) فَذَلِكَ عَيْبٌ فِيهِ حَيْثُ غَمًّا
 لِأَنَّهُ مِنْ عَادَةِ السُّيُوفِ فَوَرَى وَهَذَا لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ
 وَمُشْتَرٍ أَرْضًا فَبَانَ الْمَاءُ مُرًّا فَلَا يَتَّقِضُ الشِّرَاءُ
 وَمَتَّقِ الْبِلَادَ (٣) عَيْبٌ إِنْ يَكُنْ يَعْتَادُهَا وَالْمُشْتَرِي لَمْ يَعْلَمْ
 وَشَجَرٌ قَدْ اشْتَرَى النَّجَارُ يُعَابُ إِنْ بَانَ بِهِ أَغْوَارُ
 وَقَرْفُ الدَّخِيلِ وَالْغُلُوجُ (٤) عَيْبٌ وَمَا عَنْ نَقْضِهِ وَلُوجُ
 وَمُشْتَرٍ ثَمَرًا فَبَانَ حَشْفُ فِي جَوْفِهِ يَزِيدُ غَمًّا يُعْرِفُ
 فَذَلِكَ عَيْبٌ ، وَإِذَا لَمْ يَزِدْ حَشْفُهُ عَنْ عَرَفِ ذَلِكَ الْبَلَدِ
 فَلَيْسَ عَيْبًا ، وَإِذَا مَا قَدْ شَرَى ثَمَرًا وَصَارَ فِيهِ يَذُلُّ الْكِرَا
 وَنَقَضَ الشِّرَاءَ بِعَيْبٍ بَانَا فَلَا تُلْزَمُ بَائِعًا ضَمَانًا
 إِلَّا إِذَا مَا قَالِ لَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ فَتَقْلَهُ وَخَسَرَ فِيهِ

(١) قوله : « وفيه قول ... الخ » في أكثر النسخ السابقة بعد هذا البيت زيادة بيت وهو قوله :
 وإن علم بالعيب ثم استعمله لزمه لأنه قد قبله

وهو ليس من قول الناظم ولكن زاده شيخنا الفقيه ماجد بن خميس العبري تكميلاً للفائدة .
 (٢) قوله : « فبان نرماً » انتصاب نرماً على التمييز ، والحديد الفوري غير النرم .

(٣) قوله : « ومتق البلاد » أراد بالبلاد نخيل البلاد . والمتق داء يظهر في سعف نخيل بعض البلدان
 ويمكث بها إلى خمس سنوات فأكثر فإذا اشتد بها صارت تقطر قطرات على الأرض بمثل العسل ،
 ويمنعها عن الثمرة إذا تبالغ ويقتل شيئاً منها إذا اشتد .

(٤) قوله : « والقرفد » ان تظهر في القمعة الواحدة حبتان صغيرتان من البلح ، ولا يربطان أي
 لا يصيران رطباً ، لأن ذلك يفسدهما معاً ، والغلوج : بالغين المعجمة الزواء الثمرة بحيث لا
 تصلح للأكل .

فَهَا هُنَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ وَالْخَبْرُ إِنْ بَاتَ مَعَ الْخَبَّازِ وَإِنْ بَيْنَ فِي الثَّوْبِ مَا يَمْنَعُ مِنْ إِبْرَيْسِمٍ يُرَى بِثَوْبِ الرَّجُلِ وَأَبْيَضُ الثِّيَابِ فِيهِ الزُّوْكَ (٢) وَإِنْ شَرَى الْمَأْمُورُ ثَوْبًا مَا دَرَى وَهَكَذَا إِذَا دَرَى الْمَأْمُورُ لَا يَلْزَمُ الْآمِرَ لَكِنْ يَلْزَمُ وَإِنْ رَأَى مُرْتَهَنٌ فِي الرَّهْنِ وَيُعْطِيهِ رَهْنًا خَلَا مِنْ عَيْبٍ وَكُلُّ مَالٍ تَسْمَحُ الْقُلُوبُ وَكُلُّ مَا النَّاسُ بِهِ تَسَامَحُوا وَالْحُكْمُ يَجْرِي فِيهِ مَجْرَى الْأَغْلَبِ

إِذْ غَرَّهُ بِقَوْلِهِ الْخُسْرَانُ (١) فَذَاكَ عَيْبٌ جَاءَ فِي الْإِيْجَازِ لِبَاسِهِ فَذَاكَ عَيْبٌ مُسْتَكِنٌ مُحَرَّمٌ فَهُوَ مِنَ الْمُعْلَلِ عَيْبٌ وَلَوْ بِالطَّهْرِ يَوْمًا يَزْكُو بَعِيْهِ لَا يَلْزَمُنْ مَنْ أَمَرَا بَعِيْهِ أَوْ أَنَّهُ مَشْهُورٌ مَنْ اشْتَرَاهُ إِذْ بِهِ يُعْلَمُ عَيْبًا يَرُدُّهُ لِذَاكَ الْوَهْنِ لَكِنِّي يَكُونُ حَافِظًا لِلْغَيْبِ بِأَحْدِهِ فَذَاكَ الْمَعْيُوبُ (٣) فَلَيْسَ عَيْبًا إِذْ بِهِ التَّسَامُحُ مِنْ عَادَةِ النَّاسِ لَدَى التَّغْلِبِ

باب الغش في المبيع

وَالْغِشُّ أَنْ يَسْتَرَّ مَا قَدْ قَبِحًا مِنَ الْمَبِيعِ فِي الشِّرَاءِ كَيَرْبَحَا وَهُوَ حَرَامٌ لِلنُّصُوصِ وَرَدَتْ

(١) قوله : «الخسران» فاعل غره ، وفيه وضع الظاهر موضع المضمرة ، وإطلاق المصدر على

اسم الفاعل : إذ المراد الخسر وهو البائع . ص

(٢) قوله : «الزُّوْكَ» هو ما يبقى من أثر أي لَوْنٍ من غير البياض .

(٣) قوله : «المعيوب» أي الذي صار فيه العيب ، وأصله معاب ومعيوب لغة فيه .

(٤) قوله : «في الشراء» أي في حال عقد البيع .

مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا يُحْسَبُ أَضَلُّهُ الشَّيْطَانُ حِينَ زَيْنَا يَظُنُّ أَنَّهُ يَنَالُ رِبْحًا فَالْغَشُّ لِلْخَيْرَاتِ يُمَحِّقُنَا يُنْهَى فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِيَ يُؤَدَّبُ وَاحْتَلَفُوا فِي الْغَشِّ لِلْخَرَجِ قِيلَ يَجُوزُ غِشُّهُ لِأَنَّمَا وَقِيلَ لَا لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ وَلَا يَجُوزُ الْخَلْطُ لِلرَّدِيِّ وَرَخَّصُوا لِتَاجِرٍ لَمْ يَقْصِدَا وَقَدْ أَجَازُوا بَيْعَ مَا قَدْ خُلِطَا وَلَمْ يَكُنْ غِشًّا نَفْسَهُ قَصَدَ وَالنَّاسُ يَخْلِطُونَهُ لِلْأَكْلِ وَخَلَطُهُ لِلْبَيْعِ غِشٌّ حُرْمًا وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُجَلَّزَا (٣) وَحَائِلُ التَّمْرِ (٤) عَلَيْهِ يُحْبَرَا

وَذَاكَ عَنْ طَرِيقِنَا مُنْكَبٌ (١) لَهُ وَفَعَلَهُ الْقَبِيحَ حَسَنًا وَهُوَ عَلَى الْحُسْرَانِ مَعْنَى أَضْحَى وَأَنَّهُ لِلنَّارِ يُعْقِبُنَا بِمَا يَرَى فِي حَقِّهِ الْمُحْتَسِبُ يُحْمَلُ لِلجَائِرِ بِالْإِزْعَاجِ بِأَخْذِهِ الظُّلْمَ عَلَى مَنْ ظَلَمَا فَعِشُّهُ لِغَيْرِهِ قَدْ يَصِلُ بِجَيِّدٍ مِنْ جَنْبِهِ عَلَى غِشًّا وَلَكِنْ لِلْوَعَاءِ فَقْدَا لِلْأَكْلِ لَوْ بَائِعُهُ مَا شَرَطَا مَنْ جَعَلَ الْغَيْرَ كَنَفْسِهِ اقْتَصَدَ تَفَكُّهَا تَلَذُّذًا بِالْذَّقِ (٢) لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّعْمَا رَدِيَّةً فَمِنْ هُنَا مَا جُوزَا بِوَصْفِهِ ذَاكَ الَّذِي لَهُ اشْتَرَى

(١) قوله : « مُنْكَبٌ » بتشديد الكاف أي مُبْعَدٌ .

(٢) الدقل أردأ أنواع التمر كذا في القاموس ، والمشهور الآن في ديارنا المغربية أن الدقل هو أجود أصناف التمر وألذها ، ولكن في بعض الجهات يضيفون لفظة النور ، فيقولون دقل النور والظاهر أن هذه الإضافة نشأت للتمييز بين الغاية في الجودة وبين صنف رديء يسمى بالدقل والله أعلم أبو إسحاق .

(٣) قوله : « أَنْ يُجَلَّزَا » أي أراد أن يُرْوَجَه .

(٤) قوله : « وَحَائِلُ التَّمْرِ » الحائل من التمر هو ما مضى عليه عام كامل في ظروفه . يقال حال على هذا الشيء حول ، إذا دار عليه عام كامل .

وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ إِنْ كَانَا
وَأِنْ يَكُنْ مِنْ حَائِلٍ وَغَيْرِهِ
وَحُلِطَ لَحْمُ الشَّاءِ بِالْكُبْشَانِ
وَسَمَكَ يَيْلُهُ لِيَتَّقِلَا
وَالثَّوبُ إِنْ بِسَوْجِهِ (١) قَدْ قَصُرَا
وَقَصَرُهُ بِغَيْرِ سَوْجٍ لَا تُرَى
لِأَتَمِّ السَّوْجِ يُغْلَظَنَّ
فِيَحْسَبُ النَّاطِرُ قَبْلَ الْغَسْلِ
وَمَنْ لَهُ جَارِيَةٌ أَرَادَا
فَجَائِزٌ يُلْبِسُهَا ثِيَابَا
لِيَرْغَبَ الشَّارِي إِذَا رَاَهَا
وَيَعْلَمَنَّ أَنَّ الْحُلِيَّ وَالْحُلَّ
كَذَاكَ أَيْضاً مَنْ يُزَيِّنُ الْفَرَسَ

يَنْظُرُهُ حَالَ الشَّرَا عَيَانَا
يُخْبِرُهُ لِيَخْلُصَنَّ مِنْ ضَيْرِهِ
غِشٌّ لَأَنَّ ذَلِكُمْ جِنْسَانِ
وَيَحْسُنَنَّ فَهُوَ غِشٌّ فَاحِفِلَا
فَذَاكَ غِشٌّ إِنْ يَكُنْ لَمْ يُخْبِرَا
بِأَسَا بِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أُخْبِرَا
وَعُسْلُهُ لِدَاكَ يُذْهِبَنَّ
بِأَنَّ ذَاكَ حَالُهُ فِي الْأَصْلِ
يَبِيعُهَا وَحَاذَرَ الْكَسَادَا
غَالِيَةً وَصِيفَةً عَجَابَا
لِأَنَّهُ بَعَيْنُهُ يَرَاهَا
يُزَيِّنُ النِّسَاءَ فِي رُؤْيَا الْمُقَلِّ
بِسَرَجِهَا فَلَيْسَ غِشًّا وَلِيُقَسَّ

(١) السَّوْجُ : هو ما يوضع على الثوب المنسوج من الدقيق ليغلظ .

كتاب الشفعة

وَالأَصْلُ قَدْ أَخْرَهُ وَلَا أَرَى
وَإِنَّمَا قَدَّمْتُهُ لِمَعْنَى
لَأَنَّهُ اسْتَحَقَّ مَالِ بَيْعَا
يَأْخُذُهُ بِسَبَبٍ يُوجِبُهُ
أَسْبَابُهُ تُحْصَرُ فِي اشْتِرَاكِ
وَتُظْهِرُ الشَّرَكَةَ فِي أَنْوَاعٍ
وَشَرَكَةُ الطَّرِيقِ وَالسَّوَاقِي
وَشَرَكَةُ الْمِيزَابِ وَالْجِدَارِ
وَشَرَكَةُ الْقِيَاسِ لِلتَّخِيلِ
جَمِيعُهَا يُوجِبُ لِلشَّفِيعِ
لِأَنَّهَا كَالْحَلِّ لِلْعَقَالِ (١)
وَلَيْسَ لِلْأَعْجَمِ وَالْيَتِيمِ
بَلِ الْمُشَاعُ يَشْفَعَانِ فِيهِ
يَأْخُذُهَا الْوَكِيلُ وَالْوَلِيُّ
وَنُحْلَةٌ وَقِيعَةٌ (٢) فِي مَالٍ
لِأَنَّ حَقَّهُ بِذَلِكَ الْجِذْعِ

تَأْخِيرُهُ مِنَ الصَّوَابِ فَأَنْظُرَا
إِذْ فِيهِ ثَقُلَ الْبَيْعُ فَأَفْهَمْنَا
لِلْغَيْرِ حَتَّى يُمْنَحَ الشَّفِيعَا
يَنْزَعُهُ مِنْ حِينَ مَا يَطْلُبُهُ
فَلِلشَّرِكِ شَفْعَةٌ الْإِذْرَاكِ
أَعْظَمُهَا الشَّرَكَةُ فِي الْمُشَاعِ
وَالْمَاءِ فِي الْبَيْرِ لِذَاكَ السَّاقِي
وَالسَّيْلِ إِنْ جَاءَ مِنَ الْأَمْطَارِ
فَهَذِهِ الشَّرَكَاتُ بِالتَّفْصِيلِ
لَكِنَّهَا تَبْطُلُ بِالتَّضْيِيعِ
تَبْطُلُ إِنْ لَمْ تُطْلَبَنَّ فِي الْحَالِ
مِنْ شَفْعَةٍ قَدْ قِيلَ فِي الْمَقْسُومِ
وَذَلِكَ التَّخْصِصُ لَا أَذْرِيهِ
لَهُ كَذَا يَأْخُذُهَا الْوَصِيُّ
لَيْسَ لَهَا مِنْ شَفْعَةٍ بِحَالٍ
بِقَلْعِهِ يَزُولُ أَوْ بِالْقَطْعِ

(١) يقال جل العقال إذا أطلقه .

(٢) قوله : « ونحلة وقية » هي في اصطلاح أهل عمان النحلة التي لصاحبها حق في الأرض مادامت قائمة فإذا سقطت لم يكن له أن يغرس مكانها شيئا .

لَكِنَّهَا تَشْفَعُ كُلَّ الْمَالِ
وَالْمَالُ مَهْمَا يَبِيعُ بِالْخِيَارِ
فِيهِ اخْتِلَافٌ قَالَ بَعْضُ يَطْلُبُ
وَقَالَ بَعْضٌ مَا عَلَيْهِ طَلَبُ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِذِي الشَّرَاءِ
وَإِنْ يَكُنْ لِبَائِعٍ أَوْ لَهُمَا
وَإِنْ نَقَلَ بِصِحَّةِ الْخِيَارِ
لَأَنَّهُ يَبِيعُ صَحِيحٌ يَجِبُ
وَإِنْ نَقَلَ بِأَنَّهُ مَوْقُوفٌ
وَقَدْ مَضَى التَّحْقِيقُ فِي الْخِيَارِ
وَمُشْتَرٍ ثَلَاثَةَ الْأَمْوَالِ
وَوَاحِدٌ يَشْفَعُهُ إِنْسَانٌ
يَأْخُذُهَا بِقِيَمَةِ الْعُدُولِ
وَمَا عَلَيْهِ أَخْذُ بَاقِي الْقِطْعِ (١)
أَمَّا الْقِيَاضُ قِيلَ لَيْسَ يُشْفَعُ
كَذَلِكَ الْإِقْرَارُ أَيْضاً عَنْ عَوْضٍ
كَذَلِكَ الْقَضَاءُ فَالْجَمِيعُ
وَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ مِنْ رَجَاءٍ (٢)

إِنْ ثَبَتَ أَصْلًا بِلَا جِدَالٍ
وَكَانَ فِيهِ شَفْعَةٌ لِجَارٍ
مِنْ حِينِهِ إِنْ كَانَ فِيهَا يَرْغَبُ
وَلَا يَرَى الشَّفْعَةَ فِيهِ تَجِبُ
خِيَارُهُ يُشْفَعُ بِلَا امْتِرَاءٍ
فَمَا لَهُ مِنْ مَطْلَبٍ قَدْ لَزِمَا
تَتَبَعُهُ الشَّفْعَةُ بِاضْطِرَارٍ
أَنْ يُعْطَى حُكْمُ الْبَيْعِ حِينَ يَجِبُ (١)
جَرَى عَلَى أَحْكَامِهِ التَّوْقِيفُ
مَعَ بَيَانِ وَجْهِهِ الْمُخْتَارِ
بِصَفْقَةٍ مِنْ أَحَدِ الرَّجَالِ
فَهُوَ عَلَى شَفْعَتِهِ يُعَانُ
يُورِغُونَ ثَمَنَ النَّخِيلِ
لَوْ قِيلَ خُذْ جَمِيعَهَا أَوْ فَدَعْ
وَقِيلَ يَبِيعُ وَعَلَيْهِ يُشْفَعُ
كَذَلِكَ الْإِيصَاءُ عَنْ حَقِّ عَرْضٍ
يُذْرِكُ فِيهِ الشَّفْعَةَ الشَّفِيعُ
فِي صَاحِبِ الْإِعْطَاءِ وَالْإِيصَاءِ

(١) قوله : «يجب» الأول بمعنى يلزم ، والثاني بمعنى يثبت ، يقال : وجب البيع إذا ثبت .

(٢) القِطْع : جمع قطعه وهي الطائفة من النخل (المصنف) .

(٣) قوله : «من رجاء» أى ليس في العطية ولا في الوصية للشفيع شفعة ، إذا كانتا عن تبرع أى عن غير عوض ولا حق ، أما إذا كانت العطية عن عوض والوصية عن حق ففي ثبوت الشفعة فيهما قولان .

إِنْ كَانَ عَنْ تَبَرُّعٍ قَدْ كَانََا
 وَالْخُلْفُ فِيمَا يَبِيعُ بِالنَّدَاءِ
 وَقِيلَ لَا شَفْعَةَ فِيمَا بَاعَا
 وَأَوْجَبُوا شَفْعَةَ مَا بَاعَ الْآبُ
 وَالْفَرْقُ مَا بَيْنَهُمَا قَدْ بَانَا
 لِلْأَبِ مَا لَ ابْنِهِ حَلَالٌ
 وَالْإِبْنُ إِنْ بَاعَ لَهُ أَبُوهُ
 وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ ذَاكَ الْمَالَا
 وَالْفَضْلُ قِيلَ أَنَّهُ لِلْوَالِدِ
 لِأَنَّهُ (١) قَدْ جَعَلَ الْمَالَ لَهُ
 وَمَا اشْتَرَاهُ الزَّوْجُ مِنْ زَوْجَتِهِ
 كَذَلِكَ أَيْضًا مَا اشْتَرَتْهُ مِنْهُ
 بَيْنَهُمَا عَظِيمُ الْإِتِّحَادِ
 مِنْ هَاهُنَا لَا يُشْرَطُ الْإِحْرَازُ
 وَهَكَذَا فِي الْجُرْحِ لِإِقْصَاصِ
 وَمَنْ لَهُ الشَّفْعَةُ فِيمَا بَاعَا
 ذَلِكَ وَالْحَقُّ لَدَيْهِ بَانَا
 يُشْفَعُ أَوْ لَا جَاءَ فِي الْإِفْتَاءِ
 عَلَى أَبِيهِ وَحُكِيَ (٢) إِجْمَاعًا
 عَلَى ابْنِهِ وَهِيَ عِنْدِي تُجِبُ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِلْ مَكَانَا
 وَلَا كَذَلِكَ الْعَكْسُ إِذَا يُنَالُ
 بَيْعًا رَخِيصًا فَلْيَقُومُوهُ
 بِقِيَمَةِ الْعُدُولِ لَا مَحَالًا (٣)
 وَقِيلَ بَلْ لِابْنِهِ الْمُسَاعِدِ
 وَأَخَذَ الشَّفِيعُ مِنْهُ مَالَهُ
 يُنَاسِ الشَّفِيعُ مِنْ شَفْعَتِهِ
 كَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلَنَّ عَنْهُ
 مَا مِثْلُهُ يُوجَدُ فِي الْعِبَادِ
 بَلْ الْعَطَا بَيْنَهُمَا يُجَارُ (٤)
 بَيْنَهُمَا بَلْ يَجِبُ الْخُلَاصُ
 بِنَفْسِهِ شَفْعَتُهُ أَضَاعَا

(١) قوله : « وحكى » بالبناء للمفعول . وإجماعاً حال وهو واقع موقع المفعول الثاني ، وانتصب مكاناً على التمييز .

(٢) مَحَالًا : بفتح الميم ، إذا كان أراد لا محاله ؛ فحذف الهاء للوزن ، وبضمها إذا كان بمعنى الأمر المستحيل .

(٣) قوله : « لأنه » هذا القول أظهر من كون الفضل للوالد .

(٤) قوله : « بل العطا » يعني أن عطية أحد الزوجين للآخر تثبت بدون إحراز .

كَرْجُلٍ يَبِيعُ مَالَ وَلَدِهِ فَكَيْفَ يُدْرِكُهُ بِالشُّفْعَةِ كَذَا وَكَيْلُ بَاعٍ مَالًا يَشْفَعُهُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْبَيْعِ يُدْرِكُنَا لِأَنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيهِ تَجِبُ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُمَكِّنُهُ ابْتِدَاءً وَكَوْنُهُ وَاسِطَةً لَا يُسْقِطُ وَالْمُشْتَرِي إِنْ نَقَضَ الْمَبِيعَا وَذَلِكَ إِنْ يَرُدُّهُ بَعْلَةً وَهَكَذَا إِنْ قَطَعَ الْأَسْبَابَا أَوْ صَرَفَ الْمَسْقَى (٤) وَمَا يُشْتَرَكُ وَذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا مَا كَانَا وَمُشْتَرٍ أَرْضًا بَنَاهَا مَسْجِدًا لِأَنَّهَا لِلَّهِ صَارَتْ وَيَرَى

فَهُوَ الَّذِي أَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ كَذَا وَصِيٌّ بَاعَ لِلْوَصِيَّةِ وَقِيلَ بَلْ يَشْفَعُهُ وَيَنْفَعُهُ جَمِيعُهُمْ ذَلِكَ وَيَشْفَعُنَا يَعِدُ ثُبُوتِ الْبَيْعِ وَهُوَ أَقْرَبُ (١) أَنْ يَجْعَلْنَ لِنَفْسِهِ الشَّرَاءَ حَقًّا لَهُ فِي أَخْذِهِ يَنْبَسِطُ قَبْلَ تَشْفَعِ (٢) فَلَا شَفِيعَا أَوْ أَنَّهُ يَقِيلُهُ ذُو الصَّفْقَةِ وَصَرَفَ الدُّرُوبَ (٣) وَالْأَبْوَابَا فِيهِ فَمَا الشُّفْعَةُ فِيهِ تُدْرِكُ مِنْ قَبْلِ أَخْذِهَا فَعَى الْبَيَانَا فَلَيْسَ فِيهَا شَفْعَةٌ لِمَنْ بَدَا بَعْضُهُمْ ثُبُوتَهَا مُعْتَبَرَا

(١) قوله : «وهو أقرب» أي إلى الحق وهذا هو الصحيح عندي .

(٢) قوله : «قَبْلَ تَشْفَعِ» التشفع مصدر تَشَفَّعَ مُشَدَّدًا أي طلب الشفعة أو الشفاعة ، والمعنى أن المشتري إذا نقض البيع بوجه يوجب له نقضه ؛ كغبن أو جهالة قبل أن يأخذ الشفيع شفيعته أو قبل أن يحكم له بها الحاكم فلا شفعة له ، لأنها قَرَّعَ على ثبوت البيع . وقوله «فلا شفيعا» أي لا شفعة أو أنه أراد فلا شفيعا يدرك فيه الشفعة ، فيكون اسم لا النافية مطولا كلا طالعا جبلا .

(٣) قوله : «الدروب» جمع درب وهي الطريق قال امرؤ القيس :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقون بقيصرا

(٤) المسقى : كالرمي موضع مسلك الماء ، وهو الساقية والمراد أن المشتري إذا قطع هذه الأسباب قبل أن يأخذ الشفيع شفيعته فلا شفعة ، هكذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وَرُبَّمَا الْغَنَى وَالْعَبْدُ إِلَى
وَأِنْ يَكُنْ لِنَحْلَةٍ قَدْ قَطَعَا
وَيَأْخُذَنَّ الْجِدْعُ ثُمَّ الْمَوْضِعَا
وَالْبَيْعُ مَهْمَا كَانَ فَاسِدًا فَلَا
لِأَنَّهَا فَرَعٌ عَلَى صِحَّتِهِ
لَا تُورَثُ (١) الشُّفْعَةُ مِمَّنْ مَاتَا
فَأَنَّهُ بِنَفْسِ ذَاكَ الطَّلَبِ
فَذَلِكَ الْمَوْرُوثُ مَالًا لَا سِوَى
وَفِي شَفِيعٍ خَلَفَ بَحْرٌ غَابَا
قَدْ قِيلَ فِي الْمَقْسُومِ بِالْإِجْمَاعِ
وَأِنْ يَكُنْ يَوْمًا لِعَزْوٍ قَدْ خَرَجَ
وَذَلِكَ التَّخْصِصُ لَا أَرَاهُ
لَأَنَّمَا الْمُطِيعُ فِي الْأَمْوَالِ
فَلَا الْمُطِيعُ يُعْطَى فَوْقَ حَقِّهِ
فَلَسْتُ أَدْرِ الْوَجْهَ فِيْمَا ذَكَرَا
وَلَيْسَ فِيْمَا بَاعَهُ الْحُكَّامُ
وَهَكَذَا بَيْعُ الْوَصِيِّ أَيْضًا

ذَلِكَ مُحْتَاجٌ فَلَا يُعْطَى
فَلِلشَّفِيعِ بَعْدَهَا أَنْ يَشْفَعَا
وَقِيَمَتُهُ النُّقْصَانُ حِينَ شَفَعَا
يُوجِبُ شَفْعَةً لِمَنْ تَعَجَّلَا
فَيَفْسُدُ الْمَبِيعُ مَعَ شَفْعَتِهِ
إِلَّا إِذَا طَالَ ثُمَّ فَأَا
قَدْ اسْتَحَقَّهُ فَلَا تَسْتَعِجِبِ
فَلَمْ يَكُ الْوَارِثُ شَفْعَةً حَوَى
لَا يُدْرِكُ الشُّفْعَةَ مَهْمَا آبَا
لَكِنَّهُ يُدْرِكُ فِي الْمُشَاعِ
أَذْرَكَهَا طُرًّا كَذَلِكَ إِنْ لِحَجَّ
إِلَّا إِيَالَةً (٢) لِمَنْ رَأَاهُ
وَالْعَاصِي سَيِّانٍ بِكُلِّ حَالٍ
وَلَا سِوَاهُ دُونَ مُسْتَحَقِّهِ
إِلَّا إِيَالَةً لِمَنْ قَدْ نَظَرَ
لِلدَّيْنِ مَيْتِ شَفْعَةً تُقَامُ
لَيْسَ بِهِ مِنْ شَفْعَةٍ فَتَمُضَى

(١) قوله : « لا تورث » يريد أنه إذا مات الشفيع قبل طلب الشفعة : فلا شفعة لوارثه من بعده إلا إذا طلبها قبل موته ، فمات قبل أن يحكم له بها ، وفيها قول آخر : وهو أنها تورث ويكون وارثه مثله إذا لم يصح أنه تركها عن طيبة نفس ، والقول الأول قول الأكثر ، وهو الأظهر .
(٢) قوله : « إلا إيالة » أي إلا نظر مصلحة فالإيالة في اصطلاح المشاركة هي النظر في الأمر الذي يُرجَّحُه جانب المصلحة ، وتأييده السياسة الشرعية .

لِأَنَّهُمْ يُبَالِغُونَ يَوْمًا فِي طَلَبِ الْمَزِيدِ فَالْقَائِلُ لَمْ وَلَا أَرَى الْقَوْلَ بَأَن يُشَفَّعًا فَهُوَ كَمِثْلِ مَا يُبَاغُ بِاللَّدَا وَالْخُلْفُ فِي الْغُرُوضِ^(٣) هَلْ يُسْتَشْفَعُ وَقِيلَ بَلْ يُشَفَّعُ إِلَّا الدَّرَهَمَا وَالشَّفْعَاءُ أَتَيْهِمْ قَدْ سَبَقَا وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُقَاسِمَنَا وَإِنْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ قَدْ طَلَبَا لِأَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ لَيْسَ يَسْتَحِقُّ فَأَخَذَهَا بِذَا الطَّرِيقِ غَضَبُ فَلَيْسَ تَخْفَى عَنْهُ قَطُّ خَافِيَةٌ وَلَيْسَ لِلْمَرِيضِ يَطْلُبُنَا لِأَنَّهَا مِثْلُ الشَّرَاءِ حَتْمًا وَعِنْدَ الْاِخْتِيَارِ لَا يُمَهَّلُ

فِي يَبْعِهِ نِدَاءَهُ وَالسَّوْمَا^(١) أَعْلَمَ بِهَذَا الْبَيْعِ يَدْخُلُ التَّهْمُ^(٢) مُسْتَبْعَدًا لِمَنْ دَرَاهُ وَوَعَى وَالْخُلْفُ فِيهِ قَدْ مَضَى مُقَيَّدًا وَالْحَيَوَانُ قِيلَ لَيْسَ يُشَفَّعُ وَنَحْوُهُ الْمَضْرُوبُ طَرًّا فَأَعْلَمَا لِأَخْذِهَا فَارَ بِهَا وَأُطْلِقَا سِوَاهُ مِمَّنْ كَانَ يَشْفَعُنَا شَفْعَتُهُ فَلِلْهَلَاكِ ارْتَكَبَا لِنَزْعِهَا مِنْ مُشْتَرِيهَا فَيَحِقُّ^(٤) وَذَلِكَ أَمْرٌ يَعْلَمَنُهُ الرَّبُّ فَرَاقِبِ الْبَاطِنِ كَالْعَلَانِيَةِ شَفْعَتُهُ حَتَّى يُعَاقِبَنَا وَهُوَ مِنَ الْمَرِيضِ لَمْ يَتِمَّا فَإِنْ تَوَانَى بِاخْتِيَارٍ تَبْطُلُ

(١) «نداءه والسوما» منصوبان على التوسع على حد قوله : كما غسَل الطريق الثعلب او هما منصوبان على نزع الخافض .

(٢) قوله : «يدخل التَّهْمُ» يجوز بناؤه على الفاعل أى يدخل هو فى الأمر الذى يتهم فيه فيكون بفتح أوله ويجوز أن يكون بضم أوله من أدخل أى يدخل نفسه فى أمر التهمة .

(٣) قوله : «والخلف فى الغروض» الغروض بضم العين اسم يطلق على التملكات المنتقلة ، وما كان غير منتقل منها كالبيوت والنخيل والأروض فهى الأصول هكذا فى اصطلاح الفقهاء . «ويُستشفَعُ» بالبناء للمجهول أى هل يحكم فيها بالشفعة فى ذلك قولان .

(٤) قوله : «فيحق» أى فيحق له أخذها .

لَأَنَّهُ دَرَى بِهَا وَتَرَكَهَا وَأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى الْإِضْرَارِ
وَطَالِبُ الشَّفْعَةِ مَهْمَا لَقِيََا أَنْكَرَهُ الْبَيْعَ وَلَمْ يُقْرَأْ
فَأَنَّهُ يُدْرِكُهَا مَتَى عَلِمَ وَإِنْ يَكُنْ عَارِضُهُ النَّسْيَانُ
وَلِلشَّفِيعِ جَائِزٌ أَنْ يَسْأَلَ وَهَكَذَا فِي بَيْتِهِ يَسْتَأْذِنُ
وَهَكَذَا جَاءَ عَنِ الرَّبِيعِ كَيْفَ يَقُولُ إِنْ أَرَادَ النَّزْعَ
وَمَاعَدَا هَذَا مِنَ الْكَلَامِ وَالرَّدُّ لِلسَّلَامِ لَيْسَ يُطْلَ
وَلَا أَقُولُ قَطُّ يُطْلَنُهَا قَوْلُ الشَّفِيعِ أَنَّهُ قَدْ طَلَبَا
لَكِنْ عَلَيْهِ تَلَزُمُ الْيَمِينُ وَلَوْ يَشَا شَفْعَتُهُ لَا ذَرَكَا
وَالضَّرُّ لِلْمُبْتَاعِ وَهُوَ الشَّارِي مَنْ كَانَ بِالْبَيْعِ لَهَا مُشْتَرِيَا
وَأَنَّهُ عَنْ أَخِيهَا قَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ الْبَيْعِ الَّذِي عَنْهُ كُتِمَ
عَنْ أَخِيهَا وَابْنُ الْبُطْلَانِ عَنْ مُشْتَرِي شَفْعَتُهُ قَالَ الْأُولَى (١)
وَهُوَ مِنَ الْبُطْلَانِ فِيهَا يَأْمَنُ تَعْلَمُ (٢) الْأَلْفَاظُ لِلشَّفِيعِ
وَالْوَقْفُ لِلتَّعْلِيمِ لَيْسَ مَنَعًا يُطْلَاهَا قَدْ قِيلَ كَالسَّلَامِ
لِفَرْضِهِ وَالْأَبْتَدَا مُتَّفَقٌ فَسَلَّمْنِ إِنْ شِئْتَ وَاطْلَبْنَاهَا
شَفْعَتُهُ يُقْبَلُ لَوْ شَارِ أَبَى (٣) إِنْ شَاءَهَا وَأَنَّهُ أَمِينُ

(٢) قوله : « قال الأولى » أى قال الذين علموا ، فالأولى اسم موصول بمعنى الذين وقد حذف الصلة لضيق النظم مع العلم بها فلا ضير ، أو أنه أراد بالأولى الذين سبقوا .

(٢) قوله : « تَعْلَمُ » مصدر تَعْلَمُ يعنى أن هذه الأمور ؛ وهى الاستئذان فى البيت ، وسؤاله عن المشتري ، والتماس من يُعْلَمُ به الشفعة ، لا تفوته شفعته ، بل هى من الأمور التى تؤكد طلب الشفعة .

(٣) أبى : أى امتنع ، أو هنا بمعنى أنكر طلب الشفعة ، بأن قال : لم تطلبها ؛ مع العلم بها فالقول فى ذلك قول الشفعة مع يمينه .

وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ كُلَّ الثَّمَرَةِ وَيَدْفَعُنَ لِلشَّارِي مَا قَدْ خَسِرَهُ
وَقِيلَ مَا خَسِرَهُ وَمَا أَخَذَ فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ وَنَفَذُ
لَأَنَّهُ قَدْ كَانَ مَالَهُ وَمَا أَغْلَهُ لَهُ وَمَا قَدْ غَرَمَا
وَكَوْنُهُ لِلثَّانِي قَدْ ثَقَّلَا لَا يَمْنَعُنَ عَلَيْهِ مَا قَدْ حُلَّلَا
إِذْ كَانَ قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ حِلًّا كَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَطْلُبْنَاهُ أَصْلًا (١)
كَيْفَ يُحَرِّمُنَ عَلَيْهِ الطَّلَبُ مَا قَدْ مَضَى وَهُوَ حِلٌّ طَيِّبُ
وَالْأَوَّلُونَ نَظَرُوا لِأَصْلِ لِأَنَّ ذَاكَ الْبَيْعَ أَصْلُ الثَّقَلِ
مَا نَالَهُ الشَّفِيعُ إِلَّا بَعْدَمَا بَيْعَ فَذَاكَ الْبَيْعُ أَصْلُ غُلْمَا
بِهِ يَصِيرُ الْمَالُ لِلشَّفِيعِ مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ أَخَا تَشْفِيعِ
كَأَنَّمَا الشَّارِي شَرَى لِنَفْسِهِ أَوْ لِلشَّفِيعِ إِنْ أَتَى بِفَلْسِهِ
فَإِنْ أَتَى الشَّفِيعُ يَوْمًا أَخَذَا مَا قَدْ شَرَى وَمَا عَلَيْهِ اسْتَحْوَذَا
وَإِنْ أَتَى أَوْ أَبْطَلَ التَّشْفِيعَا فَالْمُشْتَرِي يَحْوزُهُ جَمِيعَا
لَكِنْ أَرَى الشَّفْعَةَ شَيْئًا غَيْرَ مَا كَانَ مِنَ الْبَيْعِ لَهُ تَقْدَمَا
فَالْمُشْتَرِي يَأْخُذُهُ بِالْعَقْدِ وَلِلشَّفِيعِ نَزْعُهُ مِنْ بَعْدِ (٢)
فَالْعَقْدُ غَيْرُ النَّزْعِ فَاعْلَمْنَا مِنْ هَاهُنَا قُمْتُ أَفْرَقْنَا

(١) قوله لو لم يطلبه الضمير للانتقال . والمعنى أن المال كان للمشتري قبل الانتقال بالشفعة وكذلك يكون له لو لم يطلب الشفيع نقله إليه بالشفعة . فكيف يحرم عليه غلة ماله حينما كان ملكا له . ص .

(٢) قوله : من بعد . باجر على نية إضافتها أى من بعد ذلك على حد قوله :
ومن قبل نادى كل مؤن قرابة فما عطفت مؤلى عليه العواطف
أى من قبل ذلك .

كتاب المضاربة

وَهِيَ أَنْ يَسْتَسْلِمَ الْمُضَارِبُ
بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ يُعَيَّنُ
جَوَازُهَا يَكُونُ بِالنُّقُودِ
وَفِي الْعُرُوضِ لَا تَجُوزُ حَتْمًا
يُسَمَّيْنِ دَافِعُهَا لِلثَّمَنِ
لَأَنَّ مَنْ يَمْتَنِعُهَا لِلْجَهْلِ
وَذَلِكَ التَّيْسِينُ يَنْفِيْنَا
لَوْ كَانَ دَفْعُهَا مِنَ الرَّبَا لَمَا
وَحَيْثُ كَانَ الْمَنْعُ لِلْجَهَالِ
وَرِبْحُ جُزْءٍ مِنْهُ مَهْمَا سُمِّيَ
لَأَنَّ ذَاكَ الْجُزْءَ وَهُوَ الْبَاقِي
فَكَانَ قَرْضًا جَرَّ نَفْعًا فَمُنِعَ
وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ تُقَسَّمَا
وَأَجْمَعُوا أَنْ لَيْسَ مِنْ خُسْرَانٍ
وَلَا ضَمَانٍ إِنْ يَكُنْ قَدْ سَلِمَا
وَإِنْ يَكُنْ يَوْمًا بِهِ تَعَدَّى
وَلَا لَهُ رِبْحٌ مَعَ الضِّيَاعِ

مَالًا بِهِ لِغَيْرِهِ يُضَارِبُ
كُرْبُعٍ أَوْ خُمُسٍ يُبَيِّنُ
وَعِوْضَهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ
إِلَّا مَقَالًا شَدَّ إِذَا تَسَمَّى
وَالرَّبْحُ (١) فِيمَا زَادَ بَعْدَ قَافِطِنِ
بِقَدْرِ الْمَأْخُودِ عِنْدَ الْفِعْلِ
وَقِيَمَةُ السَّلْعَةِ يُظْهِرْنَا
جَوَازَهُ بِذَاكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
جَوَازَهُ بَعْضُ بَهْدَى الْحَالَةِ
فَأَنَّهُ مُنْتَقِضٌ فِي الْحُكْمِ
يَكُونُ كَالْقَرْضِ عَلَى الْأَعْنَاقِ
وَهُوَ خِلَافُ حُكْمِهِ الَّذِي شَرَعَ
بَيْنَ أَمَانَةٍ وَمَا قَدْ غَرَمَا
عَلَيْهِ (٢) قَدْ قِيلَ بِلَا تُكْرَانِ
مِنَ التَّعَدِّي قَالَهُ مَنْ عَلِمَا
فَفِي الضَّمَانِ عِنْدَنَا تَرَدَّى
حَتَّى يَتِمَّ الْمَالُ بِاجْتِمَاعِ

(١) قوله : «والربح» يجوز عطفه على الثمن ويجوز رفعه على الاستئناف .

(٢) قوله : «عليه» أى على المضارب .

وَالرَّيْحُ مِنْ بَعْدِ تَمَامِ الْمَالِ
وَالْأَجْرُ لِلْمَالِ يُقَالُ وَالْكَرَا
إِلَّا الَّذِي يَعْمَلُهُ الْمُضَارِبُ
إِذَا أَجَرَهُ الرَّيْحُ الَّذِي قَدْ حَصَّلَهُ
وَجَائِزٌ يَشْرُطُ رَبُّ الْمَالِ
يَشْجُرُ فِي نَوْعٍ لَهُ قَدْ عَيَّنَهُ
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْخِلَافُ
وَأَنَّهُ يَضْمَنُ إِنْ تَعَدَّى
وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُضَارِبُ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ رَبُّ الْمَالِ
لَأَنَّمَا الْأَوَّلُ فِيهِ عَامِلٌ
فَيُطْلَقُ الْقَرَاضُ (٢) فِيمَا أَحَدًا
وَقِيلَ فِي الْوَجْهَيْنِ بِاخْتِلَافِ
مُضَارِبٍ بِمَالِهِ قَدْ خَلَطَا
وَهَكَذَا إِنْ رَكِبَ الْبَحْرَ بِهِ
فَأَنَّهُ يَضْمَنُ عِنْدَ بَعْضٍ
وَقَالَ قَوْمٌ تُنْظَرُ الْأَحْوَالُ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يُجَرَ فِيهِ شَرْطُ

بَيْنَهُمَا يُقَسَّمُ بِالْكَمَالِ
مِنْهُ كَذَاكَ كُلُّ مَا قَدْ خُسِرَا
فَلَا لَهُ أَجْرٌ بِهِ يُطَالِبُ
مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلَنَّ فَلَيْسَ لَهُ
عَلَى الَّذِي ضَارَبَ بِالْأَمْوَالِ
أَوْ بِلَدٍ مَعْرُوفَةٍ قَدْ بَيَّنَّه
لِشَرْطِهِ وَمَا بِهِ اخْتِلَافُ
أَمْرَ الَّذِي لِمَا لَهُ قَدْ عَدَا (١)
مِمَّا بِهِ فِي يَدِهِ يُضَارِبُ
لَا يَشْتَرِي مِنْهُ بِلَا جِدَالٍ
وَالثَّانِي أَخَذَ مَالَهُ يُحَاوِلُ
لَوْ كَانَ لِلْقِيَمَةِ يَوْمًا أَنْفَدَا
وَذَاكَ فِي الْآثَارِ غَيْرُ خَافٍ
ضَمَّنَهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ أَسْقَطَا
مُضَارِبًا بغيرِ أَمْرِ رَبِّهِ
وَالْبَعْضُ بِالنَّجَاةِ فِيهِ يَقْضِي
وَيُجْرَى فِيمَا يَقْضِيهِ الْحَالُ
فَالشَّرْطُ لَا يُلغَى إِذَا يُحْطُ (٣)

(١) قوله : «عَدَا» أي نقدًا والمراد به صاحب المال .

(٢) قوله : «القراض» أي المضاربة .

(٣) قوله : «يحط» أي يشرط ويكتب .

وَجَائِزٌ يُقِيلُ (١) مَنْ يُبَايِعُ
لِأَنَّهُ يَنْظُرُ مِنْهُ الْأَوْفَرَ
وإن يَكُنْ قَدْ تَجَرَ الْمُضَارِبُ
ضَمَانُ مَا ضَاعَ عَلَيْهِ لَزِمَا
لِأَنَّهُ بِمَوْتِهِ قَدْ انْفَسَخَ
فَهُوَ يَكُونُ مُخْطِئاً فِي الْمَالِ
وَهَكَذَا فِي الشُّرَكَاءِ يَجْرِي
كَذَلِكَ الْوَكِيلُ إِذْ جَمِيعُ مَا
وَمُشْتَرٍ شَيْئاً بِغَيْرِ نَقْدٍ
فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ (٣) مُرَابَحَةً
بِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِالنَّاسِي (٤)
وَلَا يَبِيعُ التَّوْبَ بَعْدَ اللَّبْسِ
وَذَلِكَ أَنَّهُ يُخْبِرُ مَنْ يَبِيعُ

وَحَطَّ شَيْءٌ عَنْهُ أَيْضاً وَاسِعٌ
لِرَبِّهِ وَنَفْسِهِ فِيمَا طَرَا
مِنْ بَعْدِ مَوْتِ مَنْ لَهُ يُضَارِبُ
لَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَوْتِهِ قَدْ عَلِمَا
فَلَا تَعَجَّبْ هَاهُنَا لِمَنْ رَسَخَ
وَالْجَهْلُ مِنْ جُمْلَةِ هَذَا الْحَالِ
إِنْ مَاتَ وَالشَّرِيكُ لَمَّا يَدْرِي (٢)
ذَكَرْتُهُ بِالمَوْتِ قَدْ تَهَدَّمَا
نَسِيئَةً مِنْ أَمَةٍ أَوْ عَبْدٍ
حَتَّى يَقُولَ لِلَّذِي قَدْ رَابَحَهُ
وَبَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ مَا مِنْ بَاسٍ
حَتَّى يُزِيلَ مَا بِهِ مِنْ لَبْسٍ
لَهُ كَذَا قَالَ بِهِ الرَّبِيعُ

(١) قوله : « يقيل » أي أنه يجوز للمضارب أن يقبل من يشتري منه شيئاً من مال المضاربة إذا جاء نادماً ، كما يجوز له أن يحط عنه شيئاً من الثمن إذا رأى في ذلك صلاحاً ، لأن عليه أن يراعي المصلحة في ذلك .

(٢) قوله : « لما يدر » أي لم يدر ، والمراد أن الشريك المأذون له في التصرف إذا مات شريكه ولم يعلم بموته فما أتلّفه من نصيبه بإذنه من بعد موته فإنه يضمنه ، وهكذا الوكيل فهو من الخطأ في المال ، والخطأ في المال يوجب الضمان على المخطيء فيه ، والله أعلم . العبري .

(٣) قوله : « فلا يجوز بيعه » يعني أن ما اشتراه بالنسيئة فليس له أن يبيعه مراجعة بالنقد إلا إذا أخبر المشتري بذلك لأن بيع النسيئة يكون بشمن أكثر من بيع النقد في العادة ، فلذلك يجب عليه إعلام المشتري به نفيّاً للخداع .

(٤) بالناسي : أي بالنسيئة .

كَذَلِكَ الْخَادِمُ ^(١) بَعْدَ الْعَمَلِ وَنَحْوُهُ مِنْ نَاقَةٍ وَجَمَلٍ
وَالْعَمَلُ الْقَلِيلُ لَا يَعْيبُ وَهُوَ الَّذِي الْقَلْبُ بِهِ يَطِيبُ
وَإِنْ يَكُنْ أُخْرِجَ مِنْهُ شَعْرًا ^(٢) فَلْيُخْبِرِ الشَّارِيَ بِهِ لِيَشْعُرَا
وَكُلُّ مَا أَنْفَقَهُ مِنَ الْكِرَا وَغَيْرِهِ يَحْسَبُهُ فِيمَا اشْتَرَى
يَقُولُ قَدْ قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا وَإِنْ يَكُنْ عَرَاهُ مِنْ بَعْدِ أَدَى
كَعُورٍ وَعَرَجٍ وَمَرَضٍ فَيُخْبِرُ الشَّارِيَ إِذَا بِهِ رَضِيَ
يَقُولُ قَدْ أَخَذْتُهُ صَاحِبًا فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فَقَدْ أُيِّحَا
وَهَذِهِ الْأُمُورُ فِي الْمُرَابَحَةِ وَغَيْرُهَا يَجْرِي عَلَى الْمُصَالَحَةِ
وَهِيَ التَّرَاضِي بَيْنَ الْبَيْعَيْنِ فِي زَيْنِهِ إِنْ كَانَ أَوْفَى الشَّيْنِ
أَمَّا الْمُرَابَحَاتُ أَنْ يَتَّفَقَا عَلَى زِيَادَةٍ عَلَى مَا أُتَّفَقَا
يُخْبِرُهُ بِمَا عَلَيْهِ قَامَا وَيَأْخُذُ الزَّائِدَ رِبْحًا رَامَا
فَيُحْرَمُ الْكِتْمَانُ حِينَ كَانَا خِيَانَةً إِلَّا إِذَا أَبَانَا ^(٣)

(١) قوله : « كذلك الخادم » يعني أن هذه الأشياء المذكورة ليس له أن يبيعها مراوحة إلا بعد إعلام المشتري بأنه قد لبس هذا الثوب ، أو استعمل هذا العبد أو هذه الدابة إلا ما كان من العمل القليل الذي لا يستحق قيمة في العادة .

(٢) وقوله : « أخرج منه شعرا » أي من الحيوان ؛ كشعر وصوف ووبر ، مما يكون له قيمة وهذا كله في بيع المراوحة ، وذلك بأن يقول للمشتري قد اشتريته بعشرة دراهم فأربحنى درهمين فإن كان قد استفاد منه شيئا مما تكون له قيمة فعليه أن يخبره به والله أعلم .

(٣) أبانا : أى أظهر .

كتاب السلف

وَالسَّلَفُ الْمَعْرُوفُ يَوْمًا بِالسَّلَمِ دَفْعُ دَرَاهِمٍ لِمَنْ قَدْ اسْتَلَمَ
يَأْخُذُهَا لِيَدْفَعَ الْعُرُوضَا لِأَجْلِ صَيْرُهُ مَفْرُوضَا (١)
أَقْلُهُ ثَلَاثَةُ الْإَيَّامِ مَعَ لَيَالِيهَا عَلَى التَّمَامِ
وَلَيْسَ لِلْبَعِيدِ مِنْهُ حَدٌّ مَاذَا مَ يُحْصَى حِينَمَا يُعَدُّ
وَقَبْلَ أَنْ يَتِمَّ ذَاكَ الْأَجْلُ فَقَبْضُهُ الْبَاطِلُ لَا يُحْلُلُ
وَأِنْ تَرَاضِيَا فَلَا يَصِحُّ ذَاكَ وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الصَّلْحُ
إِلَّا إِذَا أَجْزَاهُ مَا قَدْ دَفَعَا (٢) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَمْنَعَا
وَهِيَ الدَّرَاهِمُ الَّتِي قَدْ سَلَّمَا فَدَفَعُهَا لَهُ يَجُوزُ فَأَعْلَمَا
وَهَلْ لَهُ بَأَنْ يُؤْلِيَهُ (٣) فَتَى مِنْ قَبْلِهِ فَالْخُلْفُ فِيهِ قَدْ أَتَى
وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِي التَّوْلِيَةِ مِنْ قَبْلِ قَبْضِهِ وَبَعْدَ الْمُدَّةِ
وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ الصَّرْفِ فَسَلَفُ الْعُرُوضِ لَيْسَ يَكْفِي
وَالْأَصْلُ عَنْ أَبِي الْخَوَارِئِ (٤) قَدْ ذُكِرَ فِي سَلَفِ الصَّوْفِ بَحَبٌّ وَشَعْرٌ
وَهُوَ مِنَ الْعُرُوضِ لَا مَحَالَهُ أَجَازَهُ الشَّيْخُ بِهِدَى الْحَالَهُ
وَبَعْضُهُمْ يَشْتَرِطَنَّ الْوَرْثَا فِي النَّقْدِ إِنْ أَسْلَفَتْهُ أَفْهَمْنَا
وَبَعْضُهُمْ يُرَخِّصَنَّ فِيهِ وَعَدُّهَا عَنْدهُمْ يَكْفِيهِ

(١) قوله : « مفروضا » أي محدودا .

(٢) قوله : « ما قد دفعنا » أي الدراهم التي دفعها عند عقد السلف .

(٣) قوله : « بأن يؤليه فتى » بإهمال أن على العمل ضرورة ، أو على لغة من يهملها ، ومعنى يؤليه يحيله والتولية هي الحوالة وقوله : « من قبله » أي من قبل تمام أجل السلف .

(٤) قوله : « عن أبي الخوارى » هو الشيخ العلامة محمد بن الخوارى القزوينى كان ضريح البصر ولد ببنوف وانتقل الى نروى وكان شيخه العلامة نيهان بن عثمان ، وهما من علماء القرن الرابع ولأبى الخوارى هذا الجامع المشهور بجامع أبى الخوارى ، وهو ممن زادوا على جامع ابن جعفر .

وَالْخُلْفُ فِي غَيْرِ الْقُرُوشِ^(١) عَانِي
وَذَاكَ فِي الدَّرَاهِمِ الْمَعْدُودَةِ
تَزِيدُ مَرَّةً وَتَنْقُصُنَا
وَالرَّهْنُ فِيهِ يُبْطِلُنَّهُ فَلَا
فَلَيْسَ بِالْكَفِيلِ فِيهِ بَأْسُ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَرَطَ الْكَرَاءُ
وَهَكَذَا إِنْ شَرَطُوا قَبْضَ السَّلَفِ
وَالصَّائِغِي^(٢) بِنَقْضِهِ يَقُولُ
وَقَبْضُهُ مِنْ حَيْثُ مَا قَدْ عُقِدَا
لَكِنِّي يُعْجِبُنِي الْإِرْسَالُ
وَالضَّرُّ وَالْإِضْرَارُ مَرْفُوعٌ فَإِنْ
وَيَبْطُلُنْ إِنْ عَيَّنُوا مِكْيَالًا
فَبِذَهَبَيْنِ بِسَرَقٍ أَوْ حَرَقٍ
لَكِنْ يُعَيَّنُونَ كَيْلًا عِلْمًا
وَهَكَذَا الْوِزَانُ فَافْهَمْنَا
وَمَنْ يَكُنْ بِالْكَيْلِ^(٣) يَوْمًا أَسْلَفًا
وَهَكَذَا الْعَكْسُ وَلَيْسَ يَقْبِضُ

لَأَنَّهَا مَضْبُوتَةٌ الْوِزَانِ
إِذْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُمْ مَحْدُودَةً
مِنْ هَاهُنَا قَدْ قِيلَ تُوزَنُنَا
تُسْتَرْهَنُنْ وَإِنْ تَشَا فَاسْتَكْفِلَا
قِيلَ وَقَدْ أَجْمَعَ فِيهِ النَّاسُ
لِبَلَدٍ صَيَّرَهُ هَبَاءً
مِنْ مَوْضِعٍ فَفِي الْفَسَادِ يُخْتَلَفُ
لَأَنَّهُ شَرَطَ بِهِ مَعْلُولُ
أَعْجَبُهُ فِيمَا يَرَى إِنْ بَعْدَا
يَقْبِضُهُ مِنْ حَيْثُ مَا يُنَالُ
أَرَادَ أَنْ يَضُرَّهُ فَلْيُمْنَعَنَّ
لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُزَالَ
فَذَاكَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ بَقِيَ
كَقَوْلِهِمْ مِكْيَالُ نَزْوَى فَاعْلَمَا
فَالْكُلُّ وَاجِبٌ يُسَيِّئَا
لَا يَأْخُذْنَ بِالْوِزْنِ عَنْهُ فَاعْرِفَا
إِلَّا بِكَيْلٍ أَوْ بِوِزْنٍ يَعْرِضُ

(١) قوله : - القروش - يعنى الريالات الفضية التماوية المتداولة سابقا بعمان .

(٢) الصائغي : هو العلامة سالم بن سعيد المنجي ، صاحب الأرجوزة التي هي الأصل لهذا الجواهر ، فهو يشير إليه مرة بالصائغي ومرة بالأصل .

(٣) قوله : « ومن يكن بالكيل » يعنى أن السلف إنما يكون على ما عقده فإن أسلفه على كيل معلوم فلا يأخذه بالوزن ، وهكذا العكس ، وعندى أنه إذا ضبطوا وزن المكيال من الحب أو التمر ثم وزنوا الباقي على حساب وزن المكيال فلا يضيق ذلك ، ولعل ذلك يكون أضبط من الكيل في الاعتبار .

وَإِنْ يَكُنْ ثَمَرًا وَحَبًّا سَلَفًا
فَتَجُلْ مَحْبُوبٌ يُطَلَّنَا
وَلَا يَجُوزُ فِي الْأُصُولِ السَّلَفُ
وَفِي الْعُرُوضِ جَائِزٌ وَيُحْتَلَفُ
وَجَائِزٌ فِي اللَّحْمِ وَالْحَيْتَانِ
وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا عِنْدَ الْوَفَا
وَهَاهُنَا مَسْئَلَةٌ لَا أَدْرِي (١)
فَإِنْ يَكُنْ قَدْ سَلَفَ الْعَمْرَاءُ
وَيَأْخُذُ الْحَمْرَاءُ عَنِ الْبَيْضَاءِ
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ
إِلَّا إِذَا مَا شَاءَ رَأْسَ مَالِهِ
وَلَمْ يَكُنْ لِكُلِّ صَنْفٍ عَرَفًا
مَا لَمْ يَكُنْ لِدَا يُمَيِّزُنَا
وَفِيهِ إِجْمَاعٌ وَلَا يُحْتَلَفُ
فِي الْحَيَوَانِ لَوْ بَسَنَّهُ وَصِفَ
وَالسَّمْنِ وَالْأُقْطِ مَعَ الْأَلْبَانِ
أَنْ يَأْخُذَنَّ غَيْرَ مَا قَدْ سَلَفَا
مَا أَصْلُهَا فِي النَّظْمِ جَاءَتْ تُجْرِي
مِنْ ذَرَّةٍ لَا يَأْخُذُ الْبَيْضَاءُ
وَالْكُلَّ عِنْدَنَا عَلَى سَوَاءٍ
يَقْبِضُهُ وَلَوْ عَلَى مَنْ يُسْلِفُنْ
يَدْفَعُهُ لَهُ عَلَى كَمَالِهِ

(١) قوله : «وها هنا مسألة» . لا غرو إذا لم يعرف المؤلف نور الدين رحمه الله الفرق بين الذرة الحمراء والبيضاء لأنه نشأ بأرض الباطنة ، ثم قضى أكثر عمره ببلاد الشرقية من عمان حيث لا تزرع الذرة وإلا فعند من يزرعها من أهل عمان فرق واضح ، فالبيضاء عندهم أعز وأغلا من الحمراء . والقاعدة في السلف أن لا يأخذ الأعلى عن الأدنى والله أعلم .

كتاب الديون

وَالَّذِينَ حَقَّ صَارَ فِي ذِمَّةٍ مَنْ
يَكُونُ بِالْقَرْضِ وَبِالْبَيْعِ مَعًا
وَكُلُّهُ دَيْنٌ وَيَلْزَمُنَا
وَإِنْ يُوجَلُّ مَعَ تَمَامِ الْأَجَلِ
يَأْخُذُهُ يَبْقَى إِلَى أَنْ يَدْفَعْنَ
أَوْ سَلَفٍ أَوْ مِنْ ضَمَانٍ تَبَعًا
أَدَاؤُهُ إِذْ لَمْ يُوجَلَّ
يَلْزَمُهُ مِنْ غَيْرِ مَا تَمَطَّلُ

باب القرض

فَالْقَرْضُ وَهُوَ أَخْذُ الشَّيْءِ عَلَى
وَهُوَ مِنَ الْيُسْرِ عَلَى الْعِبَادِ
أَجْزَلُ فِيهِ الْفَضْلُ وَالتَّوَابَا
إِذْ نَفْعُهُ يَكُونُ أُخْرَوِيًّا
وَكُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا قَرِيبًا
وَجَائِزٌ لِمَنْ يَرُدُّ الْقَرْضَا
يَزِيدُهُ فَوْقَ الَّذِي قَدْ اقْتَرَضَ
لَكِنْ لِكَيْ يَكُونَ فِي الْقَضَا حَسَنٌ
فَاقْتَرَضَ الْمُحْتَارُ بَكْرًا وَقَضَى
وَأَنَّهُ الطَّاهِرُ وَالْمُطَهَّرُ
وَفِيهِ أَنَّ الْحَيَوَانَ يُقْتَرَضُ
وَالْأَصْلُ قَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ
أَنْ تَدْفَعَنَّ مِثْلَهُ مُكَمَّلًا
أَبَاحُهُ مِنْ غَيْرِ مَا ارْزِدِيَادِ
وَمَنْ يُرِدُّ بِهِ الْمَزِيدَ حَابَا
كَيْفَ يُدَلَّنَ دُيُوبًا
وَيَهْلِكَنَّ مَنْ لِدَاكَ رَكْبًا
إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطُ يَزِيدُ أَيْضًا
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَهُ لَهُ عَوْضَ
وَنَحْوَهُ يُوجَدُ فِيمَا قَدْ يُسَنُّ (١)
عَنْهُ رَبَاعِيًّا فَرَادَ فِي الْقَضَا
وَذَاكَ لِلْمُقْرِضِ لَيْسَ يَظْهَرُ
فَالْمَنْعُ لَا مَعْنَى لَهُ وَإِنْ عَرَضَ
بِمَنْعِهِ قَالُوا لَدَى الْجَوَابِ

(١) قوله : فيما قد يسنّ أى في السنة

وَعَلَّ (١) مَا عِيَهُ لَمْ يُلْغُهُمْ
 أَوْ أَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ مَحْصُوصاً
 لِأَنَّهُ الْقُدْوَةُ تَتَبَعْنَاهُ
 وَذَلِكَ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ
 إِلَّا الْإِمَاءُ قَرْضُهَا حَرَامٌ
 لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى إِعَارَةٍ
 وَذَاكَ أَنَّ رَدَّ عَيْنِ الْمُقْتَرَضِ
 فَإِنْ يَرُدَّ عَيْنَهَا وَقَدْ دَخَلَ
 وَالشَّرْطُ أَنْ يَرُدَّ غَيْرَهَا فَلَا
 وَالشَّرْطُ أَنْ يَقْبِضَهُ مَعَ رَدِّهِ
 لَيْسَ يَجُوزُ وَعَلَيْهِ يَقْتَضِي
 وَالشَّرْطُ إِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزِمُهُ مَا أَجَلًا
 وَأَخَذُ غَيْرِ الْجِنْسِ عَنْهُ اخْتِلَافًا
 إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبُيُوعِ فَأَعْلَمَا
 قَرْضُ الدَّنَائِيرِ أَوْ الدَّرَاهِمِ
 لِأَنَّهُ فِي وَزْنِهَا تَفَاضُلٌ
 فَيَدْخُلَنَّ فِي الرِّبَا الْمَحْرَمِ

مَا فَعَلَ الْمُخْتَارُ حَتَّى حَرَّمُوا
 بِفَعْلِهِ وَلَا أَرَى التَّخْصِيصَ
 إِلَّا بِحُجَّةٍ تُخَصِّصْنَاهُ
 رَيْعُ عَلِمْنَا وَمَا أَغْلَاهُ
 بِمَنْعِهِ أَجْمَعَتِ الْأَعْلَامُ
 فَرُوجِهَنَّ فَأَفْهَمَنَ إِشَارَتِي
 يَجُوزُ مِثْلُ رَدِّ ذَلِكَ الْعَوَضِ
 يَكُونُ مِثْلُ مَنْ لِفَرَجِهَا اسْتَحَلَّ
 يَصِحُّ فَالْوَجْهَانِ فِيهِ بَطْلًا
 فِي مَوْضِعٍ مِنْ قُرْبِهِ أَوْ بُعْدِهِ
 مِنْ حَيْثُ مَا قَضَاهُ مَهْمَا يُقْرَضُ
 لَا يَثْبُتَنَّ فَلَهُ قَبْلَ الْأَجَلِ
 فَمَا لَهُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْجِلَا
 مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَالْجَوَازُ أَلْفَا (٢)
 لَكِنَّهُ إِسْقَاطُ حَقٍّ لَزِمَا
 بَعِيرٍ وَزَيْنٍ بَاطِلٌ عَنْ عَالِمٍ
 فَيَحْشَى أَنْ يَرُدَّ ذَاكَ الْفَاضِلِ
 فَهَذِهِ عَلَيْهِ فَلْتَعْلَمِ

(١) قوله : « عَلَّ » لغة مشهورة في لعل .

(٢) قوله : « أَلْفَا » بالبناء للمفعول أي صار مألوفاً أي مشهوراً مأخوذاً به .

وَجَائِزٌ (١) إِنْ لَمْ يَكُنْ تَفَاوُتٌ لِأَنَّمَا الْمَحْذُورُ فِيهِ قَائِتٌ
وَذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّكَرُّارِ بِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ الْمِقْدَارِ
وَالْقَرْضُ فِي الْبَيْضِ يَرَاهُ حِجْرًا (٢) لِأَنَّهُ مُخْتَلِفٌ لَا يُدْرَى
كَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْأَشْجَارِ مُخْتَلِفًا قَدْ جَاءَ فِي الْآثَارِ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي قَرْضِ السَّمَكِ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَتَأَلَّهُ الشَّبْكُ
لِكثَرَةِ الْأُجْنَسِ فِيهِ مُنْعًا وَلِتَفَاوُتِ هُنَاكَ وَقَعًا
وَإِنْ يَكُنْ أَقْرَضَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ قَطَعَهُ وَزَنًا فَلَيْسَ يُمْنَعَنْ
لِأَنَّمَا الْمَحْذُورُ هَاهُنَا غُذِمَ إِذْ كَانَ قَرْضًا بِوَرَانٍ قَدْ عُلِمَ
وَالْقَرْضُ لِلْمَاءِ مِنَ الْأَنْهَارِ مُقَدَّرًا بِعَدَدِ الْآثَارِ (٣)
تَدْخُلُهُ عِنْدَهُمُ الْجَهَالَةُ لِمَنْ أَرَادَ النَّقْصَ لَا مَحَالَةَ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِقَرْضِ الْمَاءِ لَكِنْ يَرُدُّهُ عَلَى سَوَاءِ
وَعِنْدَنَا الْقَرْضُ مِنَ الْأَمَانَةِ بَغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهَا خِيَانَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ صَاحِبُهَا يَتِيمًا أَوْ مَسْجِدًا فَأَحْكُمْ بِهِ تَحْرِيمًا
وَقِيلَ بِالْجَوَازِ لَكِنْ يَضْمَنُ بِذَلِكَ إِنْ ضَاعَ الَّذِي يُؤْتَمَنُ
وَرَبْحُهَا فِيهِ خِلَافٌ بَعْضُ يَرَاهُ لِلَّذِي عَلَيْهِ الْقَرْضُ

(١) قوله : «جائز الخ» معناه أن ما كان من النقود المضروبة متفق الوزن والمقدار ، فلا يُشترطُ في قرضه الوزن ومثل ذلك ورق الأنواط المعروفة اليوم . وفاتت : أي معدوم .

(٢) قوله : «يراه حجرا» يعني الشيخ الصايغى صاحب الأصل وهذا الحجر منه في قرض البيض تشديد ، وذلك لما رآه فيه من الكبر والصغر ، فإن بعضه أكبر من بعض ، وعندى أن مثل هذا الاعتبار مناف لسهولة الخفيفية السمحاء ، وإنما المناسب لها الترخيص في مثل هذا إذ كان من بصير معروف ألا ترى أنهم لا يفرقون بينه في الأثمان عند بيعه . والله أعلم . العبري .

(٣) قوله : «الآثار» جمع أثر وهو عبارة عندنا عن مدة زمانية مقدرة بنصف ساعة أي ثلاثين دقيقة

وَقِيلَ رَبُّهَا لِرَبِّ الْمَالِ وَلَمْ يُجَوِّزْ مَنْ يُجَوِّزْنَا
يَرُونَ أَنَّ الْقَرْضَ فِي الصِّيَانَةِ وَذَلِكَ لِلْوَفِيِّ وَالْمَلِيٍّ
وَلَا وَفِيٍّ غَيْرِ مَا غَنَى وَقَدْ يَمُوتُ فَيُضِيعُ مَا اقْتَرَضَ
فَظَنَّ مَنْ لَمْ يَفْهَمَنَّ الْمَعْنَى فَانْدَفَعُوا فِي الْقَرْضِ لِلْأَمَانِ
عَمَّ الْفَسَادُ بِالْبِلَادِ وَذَهَبَ كَمْ مِنْ يَتِيمٍ أَفْقَرُوا بِالْقَرْضِ
إِنْ عَابَوْهُ قَالَ قَدْ عَمِلْتُ وَضَاعَ مَالِي فَأَنَا لَمْ أَجِدْ
أَمْثَلُ (٤) هَذَا مَنْ يُرَخِّصُنَا لَوْ ظَهَرَ الْمُرْخِصُونَ الْيَوْمَ
كَانُوا يَقُولُونَ جَمِيعاً لَسْنَا وَرُبَّمَا أَطْلَقَ قَوْمٌ وَهُمْ

وَإِنَّ ذَا كَوَاحِدِ الْعَمَالِ (١) إِلَّا لِمَعْنَى وَاسِعٍ قَدْ عَنَّا
أَضْبَطُ حَيْثُ صَارَ فِي الضَّمَانَةِ لَا فِي مَلِيٍّ غَيْرِ مَا وَفِيٍّ
فَالْعُسْرُ قَدْ يَمْتَنِعُ لِلْوَفِيِّ (٢) إِذْ لَمْ يُخْلَفْ بَعْدَهُ لَهُ عَوْضٌ
بِأَنَّهُ طَرًّا يُجَوِّزُنَا فَكَانَ فِعْلُهُمْ كَفِعْلِ الْخَائِنِ
بِقَرْضِهِمْ فَضَّةَ قَوْمٍ وَذَهَبَ (٣) وَمَسْجِدٍ إِذْ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي
بِقَوْلٍ مِنْ رَخَّصَ قَدْ أَخَذْتُ وَإِنَّمَا الْخَلَاصُ مِنْ مُعْتَقِدِي
لَهُ إِذَا جَاءَكَ يَسْأَلُنَا لَوْجَهُوا لِنَحْوِ هَذَا لَوْ مَا
نَقُولُ بِالْتَّرْخِصِ فِي ذَا الْمَعْنَى قَدْ قَصَدُوا التَّقْيِيدَ فِيمَا يُفْهَمُ

(١) قوله : «الْعَمَال» بتشديد الميم أي الأجراء العاملين .

(٢) قوله : «لِلْوَفِيِّ» الوفي هو الإنسان الذي لم يتعود السُّطْلَ في أداء ما عليه ، و«الملي» بفتح الميم وكسر اللام واسع المال ، مأخوذ من امتلاء الكف أو الكيس .

(٣) قوله : «وذهب» الأول فعل ماضى بمعنى هلك ، والثاني هو المعدن المعروف ، وبينهما الجناس المتماثل .

(٤) قوله : «أَمْثَل» بهجمة الاستفهام الإنكاري المفتوحة .

وَصَاحِبُ الْمَالِ لَوْ أَسْتَاذَنَهُ
لَرُبَّمَا شَقَّ عَلَيْهِ فَاذَنْ (٢)
وَذَلِكَ شَيْءٌ بِالتَّعَدِّي يُوصَفُ
وَاللَّهُ قَدْ أَعْطَى الْوَرَى عُقُولًا
فَبِالْعُقُولِ تُدْرِكُ الْمَعَانِي
كَمْ مُطْلَقٍ مِنَ الْقُرْآنِ قِيْدًا
فَكُلُّ مَا جَرَّ الْفَسَادَ قُلْنَا
فَشَرَعْنَا يَا مُرُّ بِالْمَصَالِحِ
قَدْ طَهَّرَ اللَّهُ سَبِيلَ أَحْمَدَا
فِي قَرْضِ مَالِهِ (١) قَدْ اسْتَأْمَنَهُ
بِغَيْرِ طَيْبِ نَفْسِهِ يَفْتَرِضُنْ
وَلَيْسَ فِي حَرَامِهِ يُخْتَلَفُ
مَا كُلُّ مَنْقُولٍ غَدَا مَقْبُولًا
وَمَالُهُ أَرَادَ مَنْ يُعَانِي
بِالْعَقْلِ كَيْفَ بِمَقَالٍ وَجَدَا
لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ الَّذِي عَرَفْنَا
لَا بِمَفَاسِدٍ وَلَا فَضَائِحِ
عَنْ كُلِّ فَاسِدٍ وَعَنْ كُلِّ اعْتِدَا

باب الوثيقة في الدين

وَكُلُّ مَنْ يَقْرَضُ أَوْ يُدَيِّنُ (٣)
أَرْشَدَنَا لِذَلِكَ الْقُرْآنُ
وَوَصَفَ الرَّهَانَ بِالْمَقْبُوضَةِ
يَسْتَشْهَدُنْ فِي ذَلِكَ أَوْ يَرْتَهِنُ
إِنْ عُدِمَ الْكَاتِبُ فَالرَّهَانُ
فَالْقَبْضُ مِنْ شُرُوطِهِ الْمَقْرُوضَةِ

(١) قوله : « في قرض ماله » ما موصولة بمعنى الذي ، وله جار ومجرور ، والهاء فيه ضمير عائد إلى الموصول .

(٢) قوله : « فاذن » هي حرف مكافأة وجواب ، قيل إنها تكتب بالنون كما هنا ، وقيل إنها تكتب بالألف إلا إذا عملت في نحو قولك جوابا لمن قال لك إني أزورك إذن أكرمك ويشترط في نصبها الفعل المستقبل اتصاها به ، وأن لا يتقدمها شيء ، قيل ولا يضر فصلها عن الفعل بالقسم كقوله .

إذن والله نرميهم بحرب تُشِيبُ الْوَرَى مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(٣) قوله : « أو يُدَيِّنُ » أي يبيع إلى أجل ، وذلك لأن الثمر يصير على المشتري ديناً قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ ﴾ الآية .

وَبَاطِلٌ إِذَا عَرَى مِنْ قَبْضٍ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ جَعَلُوهُ عِنْدَا
فَقِيلَ رَهْنٌ وَأُنَاسٌ قَالُوا
وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَخُو الْحَقِّ طَلَبَ
لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْأَمِينِ
وَإِنْ يَكُنْ مَنْ يَدْفَعُ الرِّهَانَا
لِأَنَّهُ أَحَالَ بَيْنَ الْمُرْتَهِنِ
وَالرَّهْنِ أَنْ يَذْهَبَ بِمَا فِيهِ ذَهَبٌ
لِأَنَّ حَقَّهُ بِذَلِكَ الرَّهْنِ
وَإِنْ يَكُنْ ذُو الْحَقِّ يَشْرُطُنَا (٣)
فَقِيلَ لَا يَثْبُتُ وَهُوَ الْأَكْثَرُ
إِنَّ النَّبِيَّ قَالَ يَذْهَبُنَا
وَعِلَّةُ الْمُرْهُونِ فِيهِ تَدْخُلُ
فَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ يَأْخُذُنَا
وَجَائِزٌ لَهُ يُطَالِبُنَا
إِذْ لَمْ يَكُ الرَّهْنُ قَضَاءً لَزِمَا

إِذْ لَمْ يَكُنْ رِهْنًا بِذَلِكَ فَاقْضِ
بَعْضَ الثَّقَاةِ فَالْخِلَافُ أَبَدًا
لَيْسَ بِرَهْنٍ بَلْ هُوَ الْأَبْطَالُ
لِذَلِكَ وَالرَّهْنُ بِذَلِكَ قَدْ وَجَبَ
لَهُ بِقَبْضِ ذَلِكَ الْمُرْهُونِ
أَرَادَهُ أَفْسَدَهُ إِعْلَانًا
وَيَنْ قَبْضِ ذَلِكَ الَّذِي رُهْنٌ (١)
وَمَا لِذِي الْحَقِّ عَلَى الْخَصْمِ طَلَبُ
فَإِنْ يَغِبُ غَابَ فَخَلَّ عَنِّي
حَقِّي مَعَ الذَّهَابِ يَلْزَمُنَا
لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا يُؤَثَّرُ
بِمَا حَوَى وَهُوَ يُلْزَمُنَا
وَكُلُّ مَا عَلَيْهِ قَدْ يَشْتَمِلُ
مِنْ ذَلِكَ حَتَّى الْحَقُّ يَدْفَعُنَا
فِي حَقِّهِ مَتَى لَهُ قَدْ عَنَّا
لَكِنَّهُ التَّوْثِيقُ بَيْنَ الْغَرَمَا

(٣) قوله : « رهن » يصح فيه وجهان ؛ بناؤه على الفاعل فيكون بفتح الراء ؛ أي رهنه هو ، وبناؤه على المفعول ، أي الذي صير مرهونا فيكون بضمها .

(٤) قوله : « وإن يكن ذو الحق يشرطنا » قلت الظاهر عندي أن اشتراط الضمان يثبت ؛ لحديث العارية التي استعارها النبي صلى الله عليه وسلم من صفوان ابن أبي أمية حين اشترط عليه صفوان ضمان الادراع فقال له إنها مضمونة ، فقال له صلى الله عليه وسلم مضمونة ؛ والأصل في العارية عدم الضمان .

فَإِنْ أَبَى الْغَرِيمُ أَنْ يُسَلِّمًا
فَهُوَ الَّذِي يَقْضِي عَلَيْهِ بِالْقَضَا
وَلَا يُبَاغِ الرَّهْنُ إِلَّا بِالتَّدَا
وَمَا لَهُ يَسْتَعْمِلُ الْمَرْهُونَا
وَبَعْدَ الاستِعْمَالِ يَضْمَنَّا (١)
وَقِيلَ فِي الْخَاتَمِ إِنْ أَدْخَلَهُ
وإِنْ يَكُنْ فِي الْأَصْبَعِ الْيَمِينِ
وَذَاكَ إِنْ جَعَلَهُ فِي الْيُسْرَى
وَأَنَّهُ مِنَ الْفُرُوقِ الْمُشْكِلَةِ
فَكَوْنُهُ قَدْ خَالَفَ الْمَسْنُونَا
بَلْ بِالْخِلَافِ يَنْبَغِي أَنْ يُلْزَمَا
فَهُوَ لِبَاسٌ لَمْ يُوَافِقْنَا
مَعَ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ إِنْ الْيُمْنَى
وَهُوَ الَّذِي أَرَاهُ لَا سِوَاهُ
وَأِنْ أَتَتْ بِضِدِّهِ أَحْبَارُ
لَأَنَّهُا أَوْلَى بِكُلِّ كَرَمٍ
وَكَانَ مَحْبُوبًا لَهُ التِّيَامُنُ
وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ بَقَاءُ

يَرْفَعُ أَمْرَهُ إِلَى مَنْ حَكَمَا
أَوْ يَبْعَ مَا مِنْ رَهْنِهِ قَدْ قَبَضَا
إِذَا جَرَى الْحُكْمُ بِذَاكَ وَبَدَا
لَأَنَّهُ صَارَ لَهُ أَمِينَا
مِنْ بَعْدِ أَنْ كَانَ يُؤَمِّنَا
فِي الْأَصْبَعِ الْيُسْرَى يَضْمَنُ لَهُ
فَأَنَّهُ خَلَا مِنَ التَّضْمِينِ
تَحْتَمُّ وَلَا كَذَاكَ الْأُخْرَى
لَأَنَّهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ اسْتَعْمَلَهُ
تَحْتَمَّا (٢) لَا يَرْفَعُ الْمَضْمُونَا
إِذَا جَمَعَ الْخِلَافَ وَالتَّحْتَمَا
لِسُنَّةِ اللَّبَاسِ فَاعْلَمْنَا
مَحَلُّ لُبْسِهِ كَذَاكَ سُنَا
لَأَنَّهُ رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ
فَحَبَّرَ الْيُمْنَى إِذَا اخْتَارُ
وَضِدُّهَا لِعَكْسِ ذَاكَ فَاعْلَمِ
فِي كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ مَعْنَى بَائِنُ
فَرَهْنُهُ الْبَاطِلُ إِذَا يُجَاءُ

(١) قوله : «يُضْمَنُ» بالبناء للمفعول ؛ أي يحكم عليه بالضمان لأنه إذا وضعه في أصبع يده اليسرى فقد استعمله ، وذلك على قول من يقول إن السنة في لبس الخاتم وضعه على أصبع اليد اليسرى وأصح القولين كون لبسه في أصبع اليد اليمنى .
(٢) قوله : «تَحْتَمَّا» تمييز أو بنزع الخافض أي في التحتم .

وَذَلِكَ الْبَطِيخُ وَالْقِثَاءُ وَمَا إِلَيْهِ يُسْرِعُ الْفَنَاءُ
وَالْحُلْفُ فِي رَهْنِ الْعَبِيدِ وَرَدًا لَكِنِّي أَرَى الْجَوَارَ أَجُودًا
وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ فِيهَا رَهْنًا تَصْرَفُ حَتَّى يَفُكَّ الْمُرْهَنُ
وَالْعَبْدُ (١) إِنْ أَعْطَاهُ أَوْ إِنْ وَهَبَهُ فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ فِيهَا رَثْبُهُ
فَمَنْ يَقُولُ رَهْنُهُ صَحِيحٌ فَإِنَّهُ لَذَاكَ لَا يُبِيحُ
وَالْعَكْسُ فِي الْعَكْسِ وَمَهُمَا أَعْتَقَهُ فَإِنَّهُ يُعْتَقُ حِينَ أَطْلَقَهُ
يُعْتَقُ مِنْ قَبْلِ الْفِدَاءِ فَاعْلَمَا إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الشَّرِيكِ الزَّمَا
وَيَبْقَى حَقُّهُ عَلَى مَنْ رَهَنَّا لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي قَدْ ضَمِنَا
وَهَلْ لِمَنْ يَرَهْنُ يَوْمًا أَمَّتَهُ يَطَّأَهَا وَهِيَ بِذَلِكَ مُثَبَّتَةٌ
قِيلَ لَهُ وَقِيلَ لَا وَإِنَّمَا يُنَى عَلَى الْحُلْفِ الَّذِي تَقَدَّمَا
فَإِنْ ثَقُلَ بِصِحَّةِ الرَّهْنِ فَلَا نَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ قَدْ حُلَا
لِأَنَّ ذَا الْحَقِّ شَرِيكَ فِيهَا كَيْفَ لَهُ مَعَ ذَاكَ أَنْ يَأْتِيَا
وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِمَا قَدْ رَهَنَّا فِدَاؤُهُ مِنْ مَالٍ مَنْ قَدْ رَهَنَّا
وَإِنْ أَقَرَّ فَهُوَ مِنْ مَالِ الَّذِي لَهُ أَقَرَّ (٢) حُذُّهُ مِنْهُ وَانْفُذِ
وَالرَّهْنُ لَا يُشْرَعُ فِيهِ الْغَرْمَا إِنْ كَانَ مَقْبُوضًا رَوَاهُ الْعُلَمَا

(١) قوله : «والعبد» يعني العبد المرهون .

(٢) قوله : «له أقر» هو بضم الألف بالبناء للمفعول . يعني أنه إذا أقر لأحد بشيء مرهون ففداؤه في مال المقر له : لا من مال المقر . بخلاف الوصية ، والفرق بينهما أن الوصية إنما تكون على جهة التبرع من الموصى ، وأما الاقرار فهو اعتراف بالحق للغير فهو على ما اعترف له به وفيما أحسب أن المسألة لا تخلو من الخلاف في الوجهين جميعا .

بِإِلاَّ اخْتِلَافٍ إِنْ يَكُنْ مَنْ رَهْنًا
وَأَكْثَرُ الْقَوْلِ بِهِ أَحَقُّ
وَالرَّهْنُ فِي الْأَصُولِ بِالْإِثْبَاتِ
فَبَعْضُهُمْ أَثَبَّهُ وَالْبَعْضُ
فَعِنْدَ مَنْ أَثَبَّهُ قَدْ حَكَمَا
حَتَّى يَتِمَّ حَقُّهُ كَالرَّهْنِ
وَمَنْ يَرَى بُطْلَانَهُ يَقُولُ
فَتَشْرَعُ الدِّيَانُ فِي الْإِثْبَاتِ
وَعَمَلُ النَّاسِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ
لَا يَدْخُلُ الْغَرِيمُ مَهْمَا أُطْلِقَا
إِلَّا إِذَا نَادَى مُنَادِي مَنْ حَكَمَ
فَيَبْطُلَنَّ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
وَمَنْ يُجَوِّزُهُ يُجَوِّزُنَا
وَبَعْضُهُمْ أَجَارَهُ فِي السُّكْرِ (٣)
وَأَنَّهُ مُصَدِّقٌ إِنْ قَالَا
وَأَنَّهُ مِنْ مُشْكِلَاتِ الْأَثَرِ

حَيًّا وَفِي الْمَوْتِ (١) اخْتِلَافُ الْفُطْنَا
فَأَبْضُهُ حَتَّى يَتِمَّ الْحَقُّ
يُعْرِفُ كَالنَّخِيلِ وَالْأَيَّاتِ
يَنْفِيهِ إِذْ لَا يَتَأَتَّى الْقَبْضُ
بِهِ لِذِي الْإِثْبَاتِ دُونَ الْغَرَمَا
فِي كُلِّ حُكْمٍ فَافْهَمْنَاهُ عَنِّي
لِلْغَرَمَاءِ كُلِّهِمْ دُخُولُ
عِنْدَهُمْ فِي مُطْلَقِ الْحَالَاتِ
فَهُمْ يُعَامِلُونَ فِي أَحْوَالِهِ
مَعَ غَرِيمٍ مُثَبَّتٍ (٢) قَدْ عَلَّقَا
بِأَمَّا الْإِثْبَاتُ بَطُلٌ يُلْتَزَمُ
وَالْمَاضِي يَبْقَى فِي السَّبِيلِ الْأَوَّلِ
لِكَاتِبٍ فِي ذَلِكَ يَكْتَبُنَا
بَعْدَ ظُهُورِ زَرْعِهِ لِلنَّظَرِ
قَدْ نَبَتَ السُّكْرُ وَاسْتَحَالَ
كَيْفَ يُجَوِّزُ رَهْنُ هَذَا السُّكْرِ

(١) قوله : وفي الموت أى فيما بعد موت الراهن .

(٢) قوله : مُثَبَّتٌ أى صاحب حق قد أثبت له غريمه حقه فى شىء من نخيله أو شجره أو بيوته . فإنه لا يدخل عليه فى حقه أحد من الغرماء الذين لم تثبت لهم حقوقهم فى شىء من الأموال . ولو لم تف أمواله بما عليه من الحقوق إلا فيما فضل من قيمة المال المثبت فيه عن حق صاحب الإثبات . وهذا كله على القول الصحيح المعمول به من ثبوت الإثبات فى الأصول .

(٣) قوله : فى السكر أى فى زرع السكر بعد أن يظهر ثبته فى الأرض .

وَبَيْعُهُ وَالْحَالُ هَذِي يَفْسُدُ
وَكُلُّ شَيْءٍ بَيْعُهُ يَمْتَنِعُ
وَمَنْ يَكُنْ لِمُسْكِنٍ مُسْتَرْهِنًا
وَيَجْعَلُ الْغُرْمَ عَلَى أَرْبَابِهِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْ أَمْرِهِمْ لَهُ بَنَى
مِنْ جُمْلَةِ الْوَثَائِقِ الْكَفَالَةَ
وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا جَلَّى الْمَعْنَى
يَقُولُ قَدْ كَفَلْتُ عَنْ فُلَانٍ
وَقْتُ كَذَا فَإِنْ يَمُتْ قَبْلَ الْأَجَلِ
وَإِنْ يَمُتْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَجَلًا
فَالْحَقُّ لِلْكَفِيلِ يَلْزَمُنَا
وَمُطْلَقًا يَلْزَمُهُ إِنْ غَابَا
لَأَنَّهُ قَدْ ضَيَّعَ الْمُرَاقَبَةَ
وَالْحَقُّ بِالتَّضْيِيعِ يَلْزَمُنَا
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ
إِلَّا إِذَا مَا اشْتَرَطُوا عَلَيْهِ
فَهَا هُنَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُحْضِرَهُ
وَلَيْسَ فِي الْحُدُودِ مِنْ كَفَالَةٍ

فَكَيْفَ بِالرَّهْنِ إِذَنْ يُعْتَمَدُ
فَرَهْنُهُ أَيْضًا كَذَلِكَ يُمْنَعُ
فَرَامَ أَنْ يَبْنِيَهُ بَعْضُ الْبَنَاءِ
لَيْسَ لَهُ غُرْمٌ عَلَى أَصْحَابِهِ
لَكِنْ لَهُ زَوَالٌ ذَلِكَ الْبَنَاءِ
ضَمَانَةٌ وَهَكَذَا الْحَوَالَةُ
فَبِالْكَفَالَةِ الْحُضُورُ يُعْنَى
أَحْضِرُهُ لِحَضْرَةِ الدُّيَّانِ (١)
فَالْحَقُّ لَا يَلْزَمُ مَنْ عَنْهُ كَفَلُ
وَلَمْ يَكُنْ أَحْضَرَهُ مَنْ كَفَلَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ وَفَى (٢) فَيُضْمَنَّا
وَرَاءَ بَحْرِ قَصْدِ الذَّهَابِ
فِي حَقِّهِ وَلَوْ أَرَادَ رَاقِبُهُ
مِنْ هَاهُنَا نَقُولُ يَغْرِمُنَا (٣)
إِلَّا حُضُورُ مَنْ عَلَيْهِ يَغْرِمُهُ
إِحْضَارُهُ أَوْ نَقْدُ مَا عَلَيْهِ
أَوْ يَقْضَى حَقُّهُ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ
وَلَا الْقِصَاصُ فَافْهَمِ الْمَقَالَةَ

(٢) الدُّيَّانُ : جمع دَيْنٍ بتشديد الياء أي أصحاب الديون .

(٣) قوله : وفى ، أي أدنى الحق : يقال أوفاه حقه ووفاه إياه .

(٤) قوله : يغرمه ، يعنى الذى عليه الحق .

وَجَائِزٌ أَنْ يَكْفُلَنَ (١) فِي غُرْمِهِ
وَأَيْتِمًا الْمَمْنُوعُ أَنْ يَكُونَا
إِذَا لَا يَصِحُّ قَوْدٌ فِي غَيْرِ مَنْ
وَرَجُلٌ لَهُ عَلَى إِنْسَانٍ
فِي مَخْضَرٍ مِنَ الْجَمِيعِ لَزِمًا
فَلِزِمُ الْغَرِيمِ أَيًّا شَاءَا
أَيُّهُمَا يَقْصِدُهُ لَا يَمْتَنِعُ
وَيَرْجِعُ الضَّامِنُ إِنْ قَضَاهُ
وَإِنْ يَكُنْ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ ضَمِنَ
وَإِنْ يَكُنْ ذُو الْحَقِّ (٢) أُبْرَى الْأَوَّلَا
لَا يَرْجِعَنَّ أَبَدًا لِأَوَّلٍ
إِلَّا إِذَا كَانَ الَّذِي لَهُ التَّزَمُ
فَهَا هُنَا حَتْمًا لَهُ أَنْ يَرْجِعَا
وَالنَّقْلُ لِلْحَقِّ بِهِذَى الْحَالَةِ
وَالْكُلُّ مِنَ وَثَائِقِ الدُّيُونِ

أَوْ فِي حُضُورِ الْجَانِي عِنْدَ حُكْمِهِ
ذَلِكَ فِي الدِّينِ يَكْفُلُونَا
يَقْتُلُ وَالْحَدُّ عَلَى مَنْ يَجْرُ مَنْ
حَقُّ أَحَالِهِ إِلَى سِنَانٍ
وَهِيَ ضَمَانَةٌ إِذَا مَا التَّزَمَا
وَيَطْلُبَنَّ مِنْهُمَا الْأَدَاءَا
إِذَا حَقُّهُ فِي الدَّمَتَيْنِ قَدْ شَرِعَ
بِحَقِّهِ عَلَى الَّذِي آخَاهُ (٣)
فَهُوَ تَبَرُّعٌ وَلَيْسَ يَرْجِعَنَّ
فَحَقُّهُ إِلَى الْأَخِيرِ انْتَقَالًا
لَوْ ضَاعَ مَالُهُ بِجَحْدِ الرَّجُلِ
مُفْلَسًا وَحَالُهُ عَنْهُ انْتَبَهَمُ
فِي حَقِّهِ لِأَنَّهُ قَدْ خُدِعَا
هُوَ الَّذِي يُعْرِفُ بِالْحَوَالَةِ
مِنْ ثُمَّ الْحَقْنَاهُ بِالْمَرْهُونِ

(١) قوله : « وجائز أن يكفلن » يعنى أنه يجوز أن يكفل للحاكم بإحضار من عليه الحد من غير أن يكون الحد عليه إذا لم يحضره .

(٢) قوله : « وآخاه » أى جعله كالأخ حيث أنه ضمن عنه بما عليه من الحق .

(٣) قوله : « وإن يكن ذو الحق » أى صاحب الحق ، وذلك بأن يقول للضامن إلى قبلت حقى منك وأبريت غريمى مما عليه لى ، ففى هذا لا يرجع على غريمه الأول فى حقه ، ولو جحد الضامن له ضمانته أو جحد له حقه إلا إذا كان هذا الضامن مُفْلَسًا وهو لم يعلم بإفلاسه حين ضمن له ، فإن له أن يرجع بحقه على الأول إذ لا تنوء على مال أمرىء مسلم .

باب الحق الذي في الذمة

وَالْحَقُّ هِيَ الذِّمَّةُ قَدْ يَكُونُ مُوجَّلاً عَنْهُ وَلَا يَكُونُ
فَالثَّانِي ذَيْنَ حَاضِرٍ وَالْأَوَّلُ عِنْدَهُمُ الذَّيْنُ الَّذِي يُوجَّلُ
وَهُوَ إِلَى تَمَامِ ذَلِكَ الْأَجَلِ يَكُونُ مِنْ قَضَائِهِ فِي مَهَلٍ
حَتَّى وَلَوْ أُعْطَاهُ قَبْلَ الْحِلِّ (١) كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْ ذَا الْفِعْلِ
يَأْخُذُ مِنْهُ مَالُهُ أَدَاهُ (٢) حَتَّى يَتِمَّ أَجَلُ سَمَاءُ
وَاحْتَلَفُوا فِي قَبْضِهِ إِذَا رَضِيَ غَرِيمُهُ وَلِلْجَوَازِ ارْتَضَى
وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَّا قَدْ أَبَى ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ رَبَا
وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ إِنْ حَطَّ بِقَدْرِ التَّعْجِيلِ حِينَ اشْتَطَأَ (٣)
لِأَجْلِ مَا أَتَى عَنْ الْبَشِيرِ يَوْمَ جَلَا عَنْهُمْ بَنِي النَّضِيرِ
كَانَ عَلَيْهِمْ دُيُونٌ أُجِّلَتْ قَالَ تَعَجَّلُوا وَحُطُّوا وَثَبَّتْ (٤)
وَالْمَانِعُونَ جَعَلُوا التَّرْخِصًا مُخَصَّصًا بِحَالِهِمْ تَخْصِصًا
لِحَالَةِ الْإِخْرَاجِ وَالْإِجْلَاءِ وَلَا كَذَلِكَ حَالَةُ الرَّحَاءِ
قُلْتُ وَلَكِنْ حُكْمُهُ يَغْمُ مَالَمْ يَكُنْ تَخْصِصُهُ يَتِمُّ
وَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ الْمُخَصَّصُ فَبَقِيَ الْعُمُومُ لَا يُخَصَّصُ (٥)
وَسَبَبُ الْعُمُومِ (٦) لَوْ صَحَّ فَلَا يَخْصُهُ عَلَى الصَّحِيحِ مَثَلًا

(١) قوله : « قبل الحل » أي قبل حلول أجل الدين .

(٢) قوله : « يأخذ من ماله أداؤه » ما موصوله بمعنى الذي وله ادائه صلة الموصول .

(٣) قوله أشطأ أي تعجل . لغة عمانية .

(٤) قوله : « وثبت » لو قال فثبت بالفاء لكان أظهر وهي الفاء التي تسمى الفصيحة .

(٥) قوله : « لا يُخَصَّصُ » أي غير مخصص ، لأنه لم يبق دليل على التخصيص فهو على عومه .

(٦) قوله : « وسبب العموم » يشير إلى قولهم « لا عبره بخصوص السبب مع عموم اللفظ » .

وَبِمَمَاتٍ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ يَصِيرُ حَاضِرًا (١) وَيَسْتَحَقُّ
لَأَنَّهُ بِمَوْتِهِ قَدْ انْتَقَلَ لِمَالِهِ فَلَيْسَ يُنْتَظَرُ الْأَجَلُ
لَأَنَّمَا الْوَرَاثُ يَحْتَاجُونَ مَا بَقِيَ مِنْهُ فَيَقْسِمُونَا
وَبَانْتِظَارِ الْأَجَلِ الْمُقَدَّرِ يَدْخُلُهُمْ بِذَلِكَ بَعْضُ الضَّرَرِ
وَقَسْمُهُمْ مِنْ دُونِ أَنْ يُقْضَى فَلَا
وَقِيلَ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَكْمُلَا
فَإِنْ يَشَاءَ الْوَرَاثُ (٢) قَسْمًا حَالًا
وَالأَوَّلُ الْمُنْسُوبُ لِلْجُمْهُورِ
وَالصَّكُّ فِيهِ الدَّيْنُ لَمَّا يَحْضُرُ
فِيهِ خِلَافٌ وَالْجَوَازُ ذِكْرًا
بِلا خِلَافٍ بَعْدَ مَا قَدْ حَضَرَ

باب قضاء الدين

وَمَعَ وَجُوبِ الدَّيْنِ يَلْزَمُ الْقَضَا
وَيُظْهَرُ الْوُجُوبُ بِالْمُطَالَبَةِ
وَمَعَ سُكُوتِهِ فَلَا يَضِيقُ
لَا يَلْزَمُ الْخُرُوجُ لِأَدَاءِ
إِلَّا إِذَا طَالَبَهُ وَمَطْلَا
مَنْ غَيْرِ مَطْلٍ بَلْ بِخَالِصِ الرِّضَا
فَيَتَعَيَّنُ الْقَضَا إِذَا طَالَبَهُ
كَذَاكَ إِنْ شَطَّ (٣) بِهِ الطَّرِيقُ
لَأَنَّهُ قَدْ كَانَ عَنْ رِضَاءِ
فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَرْحَلَ

(١) قوله : «يصير حاضرا» يعني ما خلا السلف فإنه يبقى إلى تمام أجله .

(٢) قوله : «الْوَرَاثُ» بتشديد الراء جمع وارث ، ويجمع على وزنه ، كما يقال عمال وعماله في جمع عامل .

(٣) قوله : «إن شط» أى بعد والمراد به الذى له الحق فلا يلزم الغريم أن يسير إليه بحقه إلا إذا ماطله وهو ملي ، أو كان سبب تعلق وجوب الحق عليه من قبل الظلم أو الغصب ، وقيل بل يلزمه الخروج لأداء ما عليه مطلقا ، والأول أكثر .

لأنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الظَّالِمِ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا إِلَى أَرْبَابِهَا وَقِيلَ كَالَّذِينَ الْخَلَاصُ فِي الرِّبَا وَقِيلَ فِي الدِّينِ وَلَوْ لَمْ يَمُطَّلْ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ نَسِيَ الْمَدْيُونُ وَكَانَ فِي نَيْتِهِ الْأَدَاءُ وَقَالَ بَعْضُ ذَاكَ فِي حُقُوقِ أَمَّا حُقُوقُ الْعَبْدِ لَوْ نَسِيَهَا وَذَلِكَ الْخِلَافُ يَظْهَرُ نَا فَمَنْ يَقُلْ بِأَنَّهُ مَعْدُورٌ وَمَنْ يَقُلْ بِأَنَّ ذَاكَ بَاقِي وَبِاتِّفَاقٍ لَا يُعَذِّبُنَا وَإِنَّمَا النَّسْيَانُ يَرْفَعُنَا وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى إِنْسَانٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمَقْدَارَا لِأَنَّمَا ذَلِكَ بَعْدَ الظُّلْمِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُقْرَأً غَاصِبًا

وَيَلْزِمُ الْخُرُوجُ لِلْمَظَالِمِ وَيَطْلُبُ النِّجَاةَ مِنْ أَبْوَابِهَا لَا يَلْزِمُ الْخُرُوجُ حِينَ ذَهَبَ يَلْزِمُهُ الْخُرُجُ لِلتَّنَصُّلِ دُيُونُهُ مِنْ كُلِّ مَا يَكُونُ فَذَلِكَ مَعْدُورٌ وَلَا تَوَاءُ (١) رَبِّ الْعُلَا لَا حَقَّ ذَا الْمَحْلُوقِ بَاقِيَةٌ إِلَّا إِذَا يَقْضِيهَا فِي الْاِئْتِصَارِ أَنْ يُؤَيِّسَنَا فَالْاِئْتِصَارُ عِنْدَهُمْ مَحْجُورٌ يَلْزِمُهُ التَّجْوِيزُ بِالْإِطْلَاقِ لِأَنَّهُ النَّاسِي فَيُعَذِّرُنَا لِلْإِثْمِ وَالْأَمْوَالُ تُعْرَمُنَا بِهِ مُقَرَّرٌ لَيْسَ ذَا نُكْرَانِ مِنْ مَالِهِ يُرِيدُهُ ائْتِصَارَا وَمَا الْمُقَرَّرُ ظَالِمًا فِي الْحُكْمِ وَكَانَ ذَا ثَمَرٍ مُغَالِبًا

(١) قوله : «ولا تواء» أي لا هلاك عليه ، لأن الله سبحانه قد رفع عن عباده إثم النسيان ، وقيل إنه غير معذور بالنسيان في حقوق العباد ، وثمرة الخلاف تظهر في جواز الائتصار من ماله فمن قال إنه معذور بالنسيان في حكم الظاهر فلا يبيح له الائتصار من ماله ، ومن قال إنه غير معذور في الحكم أباح للغريم الائتصار من ماله خفية ، ولو كان لا يعذر به عند الله إذا لم يمتنع من أداء الحق إلا من أجل النسيان .

فَهُوَ أَخُو ظَلَمِينَ يَزْدَادُ بِمَا وَقِيلَ فِيمَنْ كَانَ ذَا انْتِصَارٍ
ثُمَّ أَقَرَّ بَعْدَ ذَا بِالْحَقِّ وَمَالُهُ (٢) يَأْخُذُهُ ثَمَامًا
لَأَنَّمَا ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِمَا لَوْ قِيلَ (٤) مَا عَلَيْهِ قَطُّ رَدُّ
لَأَنَّمَا الْكِتَابُ قَدْ أَبَاحَ لَهُ وَمَنْ عَلَيْهِ لِأَخِيهِ دَيْنٌ
ثُمَّ نَوَى آدَاءَهُ وَمَاتَ لِأَنَّهُ مَاتَ أَحَا إِصْرَارٍ
وَلَمْ تَكُنْ تُجْزِيهِ نَفْسُ النِّيَّةِ مَذَاكٍ فِي الْقَادِرِ لَا سِوَاهُ
حَيْثُمَا قَدْ تَرَكَ الْآدَاءَ بِتَرْكِهِ الْفِعْلَ الَّذِي قَدْ لَزِمَا
وَمَنْ يَكُنْ عَنِ الْآدَاءِ عَاجِزًا يَقُولُهُ ظُلْمًا عَلَى مَا ظَلَمَا (١)
مَنْ ظَالِمٍ كَانَ أَحَا إِنْكَارٍ فَلَا انْتِصَارَ بَاطِلٌ فِي الْحَقِّ
وَلَوْ بَقِيَ فِي يَدِهِ أَعْوَامًا يَبْقَى غَرِيمُهُ عَلَى مَا ظَلَمَا (٣)
مَا كَانَ يَدْخُلُهُ عِنْدِي بَعْدُ فَكَيْفَ يَنْقُضَنَّ مَا قَدْ فَعَلَهُ
وَلَمْ يَكُنْ بِحَقِّهِ يَدِينُ قَبْلَ الْآدَاءِ هَالِكًا قَدْ فَاتَا
وَكَانَ مَا وَاهُ غَدًا فِي النَّارِ عَنِ الْآدَاءِ فَاتْرَكَ الْأُمْنِيَّةَ
فَإِنَّهُ يَلْزُمُهُ آدَاءُهُ فَمِنْ هُنَا هَلَاكُهُ قَدْ جَاءَ
مَعَ اسْتِطَاعَةِ الْآدَاءِ أَثِمَا أَوْصَى وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ فَائِزًا

(١) قوله : « على ما ظلمنا ، أي على ظلمه فما هاهنا مصدرية .

(٢) قوله : « وماله » الضمير فيه عائد إلى الجبار .

(٣) قوله : « على ما ظلمنا ، أي على ظلمه فهي مصدرية مثل الأولى .

(٤) قوله : « لو قيل ما عليه » أقول إن عندى في هذا تفصيلا . فإن كان هذا الجبار لما أقر بحق المنتصر دفع له حقه فالانتصار باطل . وعليه أن يرجع إليه ما أخذه من ماله على سبيل الانتصار وإن كان أقر بالحق ولم يسلمه لصاحبه فالانتصار صحيح . وليس عليه رد ما أخذه مالم يؤد إليه الحق

وَلَا يَحِلُّ الْأُحْدُ لِلْعَطِيَّةِ مِنْ الْغَرِيمِ أَوْ أَخِي التَّقِيَّةِ
 أَمَّا الْغَرِيمُ يَطْلُبُ التَّأْخِيرَ مِنْ هَاهُنَا كَانَ الْعَطَا مَحْجُورًا
 فَهُوَ شَبِيهٌ بِالرَّبَا الْمَحْرَمِ وَمِثْلُهُ طَعَامُهُ أَنْ يُطْعِمَ
 إِلَّا إِذَا كَانَ أَخًا ضَيَافَةً فِي الدَّارِ مَعْرُوفًا بِالِاسْتِضَافَةِ (١)
 وَلَمْ يَزِدْهُ فَوْقَ قَدْرِ مِثْلِهِ فَيَنْبَغِي الْقَوْلُ هُنَا بِحِلِّهِ
 وَمَنْ يُدَارِي (٢) بِاتِّقَاءٍ مُنْعَا لِأَنَّهُ عَنْ غَيْرِ طِيبٍ وَقَعَا
 وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى إِنْسَانٍ طَالَبُهُ بَعْضًا مِنَ الزَّمَانِ
 فَقَالَ بَايَعْنِي لِأَوْفِيكَ التَّمَنَ جَوَازُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ يُرْفَعُنْ
 وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ لِلْمَدْيُونِ أَنْ يَقْضِيَ الْبَعْضَ مِنَ الدُّيُونِ
 وَيَتْرُكُ الْبَعْضَ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِحُجْرٍ فَأَعْلَمَ
 إِنْ كَانَ مَالُهُ وَفَى أَوْ لَمْ يَفِ يَرْفَعُهُ الْأَصْلُ عَنِ الْمُصَنَّفِ (٣)
 وَقِيلَ مَهْمَا طَلَبُوا إِلَيْهِ فَالْعَدْلُ فِيهِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ
 وَقِيلَ مَا لَمْ يَرْفَعُوا لِلْحَكَمِ (٤) فَثَابِتٌ قَضَاؤُهُ فَلْتَعْلَمَ
 وَجَائِزٌ فِي الْمُتَفَاوِضِينَ يَفْتَرِقَانِ عَنْ لُزُومِ دَيْنٍ
 أَنْ يَأْخُذْنَ بِحَقِّهِ مَنْ شَاءَا وَمِنْهُمَا فَلْيَطْلُبِ الْوَفَاءَا
 هُمَا كَشَخْصٍ وَاحِدٍ وَلَا يَرُدُّ بَعْضُهُمَا لِلْبَعْضِ إِلَّا أَنْ يَزِدَّ

(١) قوله : « بالاستضافة » الاستضافة بسين الطلب أي يطلب الناس ليضيفهم وهي بالضاد المعجمة كالضيافة .

(٢) قوله : « ومن يداري » بالبناء للمفعول أي من يداريه الناس اتقاء شره .

(٣) قوله المصنف بفتح النون كتاب في نيف وأربعين جزءًا ألفه الشيخ أبو بكر أحمد بن عبد الله ابن موسى بن سليمان بن محمد بن عبد الله الكندي ، اختصر فيه بيان الشرع بعبارات رائعة وزاد عليه فوائد جليلة .

(٤) قوله : « للحكم » أي للحاكم .

فَيَطْلُبُ الشَّرِيكَ فِيمَا زَادَا عَنْ نِصْفِهِ حِينَ وَفَا وَعَادَا
وَمَنْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَقٌّ لِأَحَدٍ أَقَرَّ لِلْغَيْرِ بِهِ وَمَا جَحَدُ
فَقِيلَ يَدْفَعْنَهُ لِمَنْ أَقْسَرَّ لَهُ بِهِ وَجَوَّزُوا لِمَنْ أَقَرَّ (١)

بابُ الإِعْسَارِ بِقَضَاءِ الدِّينِ

مَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِيَنَّ الدَّيْنَ فَمُعْسِرٌ عَنِ الْقَضَا يَقِينَا
لُزُومُهُ ظَلَمٌ وَمَطْلٌ ذِي الْغِنَى ظَلَمَ عَنِ الْمُحْتَارِ قَدْ رُويَ لَنَا
إِنْظَارٌ مَنْ أَعْسَرَ فِي الْقُرْآنِ مُبِينًا (٢) بِأَحْسَنِ التَّيَانِ
وَمُنْظَرُ الْمُعْسِرِ يَوْمَ عُسْرِ يُظِلُّهُ اللَّهُ غَدًا فِي الْحَشْرِ
وَرَحَّصُوا لِرَجُلٍ قَدْ اشْتَرَى بِضَاعَةً نَسِيئَةً مِنَ الْوَرَى
وَلَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ فِي يَدَيْهِ وَفَاءً مَاصِحٌ لَهُمْ عَلَيْهِ
لَكِنَّهُ لِلْفَتْحِ يَنْظُرُنَا وَلَوْ فَادَى الدُّيُونِ يَنْوِينَا
وَيَتَبَغَى أَنْ يُحْبِرَنَّ مَنْ بَاعَا بِحَالِهِ لِيَنْفِيَ الْخِدَاعَا
وَمُدَّعَى الإِعْسَارِ لِلْمَطَالِبِ فِي الدِّينِ بِالصَّحَّةِ فَلْيُطَالِبِ
لِأَنَّهُ صَارَ لَهُ عَنْ عَوْضٍ وَالْحَالِ بِالْبَقَا لِذَاكَ يَقْتَضِي
وَإِنْ يَكُنْ يَلْزِمُهُ مِنْ أَرْضٍ أَوْ مِنْ ضَمَانٍ أَوْ صَدَاقٍ يُنْشِي
فَجَائِزٌ مَا يَدَّعِيهِ عِنْدَنَا حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ مِنْ ذِي الْغِنَا
وَمُعْتَقٌ فِي مَرَضٍ غُلَامَا وَالَّذِينَ يَلْزِمْنَهُ إِذَا زَامَا

(١) قوله : أقر . بضم الهمزة مبنيًا للمفعول . والثاني في آخر البيت بالبناء للفاعل بمعنى المقر .

(٢) قوله : مبينًا . بضم الميم منصوب على الحال أي جاء مبينًا .

وَمَالُهُ لَمْ يَكْفِ لِلْأَدَاءِ إِلَّا يَبِيعُ الْعَبْدُ ذِي اسْتِيفَاءِ
يُبَاغُ فِي الدَّيْنِ كَذَا مَوْجُودُ وَالْعِتْقُ مِنْهُ بَاطِلٌ مَرْدُودُ
وَأِنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِالْأَمْوَالِ أَنْفَقَ بِالْقُوتِ (١) عَلَى الْعِيَالِ
لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطْعِمَ الضُّيُوفَ وَيَهَبَ الْإِحْسَانَ وَالْمَعْرُوفَا
كَذَاكَ حُكْمُ الْعِتْقِ لِلْعَبِيدِ (٢) كَذَا التَّعَالِي فِي صَدَاقِ الْغَيْدِ
وَفِعْلُهُ لِدَاكَ إِنْ لَمْ يُحَجَّرْ (٣) عَلَيْهِ مَاضٍ وَهُوَ قَوْلٌ فَانْظُرِ
وَهُوَ بِذَاكَ بِاتِّفَاقٍ يَأْتُمُ لِأَنَّهُ مُضَيِّعٌ مَا يَلْزَمُ
وَلَا أَقُولُ بِثُبُوتِ (٤) مَا فَعَلَ لِأَنَّ مِنْهُ الضَّرُّ لِلْخَصْمِ حَصَلَ
وَفِي الْأَحَادِيثِ دَلَالَاتٌ عَلَى إِبْطَالِ فِعْلِهِ إِذَا مَا فَعَلَا
وَمَنْ يُخَالِفُ مَا الْآلَةُ شَرَعَا فَهُوَ حَقِيقٌ فِعْلُهُ أَنْ يُمْنَعَا

باب الحجر والتفليس

وَمَنْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا تَقِي (٥) أَمْوَالُهُ يُمْنَعُ مِنْ تَصَرُّفِ
وَذَلِكَ الْحَجَرُ وَلَكِنْ بَعْدَمَا يَطْلُبُهُ الْعَرِيمُ مِمَّنْ حَكَمَا
كَذَاكَ إِنْ كَانَ أَحَا غَنَاءَ (٦) لَكِنَّهُ الْعَرِيمُ مِمَّنْ حَكَمَا

(١) «بالقوت» أي بقدر الاقليات .

(٢) قوله : «العتق للعبيد» ظاهره كذاك حكم العتق للعبيد ولكن لعله أراد بذلك ما هو أعم من العتق كالبيع والهبة . ولكن لا يطل بيعهم إلا إذا كان لغير الدَّيْنِ .

(٣) قوله : «إِنْ لَمْ يُحَجَّرْ» أي إِنْ لَمْ يَحَجَّرْ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ مَالَهُ .

(٤) وفي بعض النسخ « بثبات » .

(٥) قوله : «لا تقي» أي لا تكفي .

(٦) قوله : «غناء» بفتح الغين ممدودا لما سَأَقِي فِي بَابِ الضَّوَابِطِ مِنْ قَوْلِهِ : وَكَكَلَاهُ سِدَةً لِلْفَقْرِ . وَأَمَّا الْغِنَى الَّذِي هُوَ سَعَةُ الْمَالِ فَهُوَ مَقْصُورٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ سَعَةَ الْمَالِ وَلَكِنَّهُ مَذْهُوبٌ لِلضَّرُورَةِ ثِيَابُ الْغِنَى بِكسر الغين قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ :

وقصر ذى المدى اضطرارا بجمع

عليه والعكس بملف يقع

فَيُطْلَبُ الْعَرِيمُ وَهُوَ يَمْتَنِعُ مِنْ الْأَدَا يُحْبَسُ حَتَّى يَرْتَدِّعَ وَيَقْضَى مَا عَلَيْهِ وَالْحَاكِمُ لَا وَقِيلَ بَلْ يَبِيعُهُ إِذَا أَبَى وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُحْجَرَ فِي قَوْلِ بَعْضٍ وَأَنَاسٌ قَالُوا يُعْلَنُ ذَاكَ فِي مَجَامِعِ الْوَرَى وَإِنْ خَفِيَ (١) فَلَيْسَ يَتَبَيَّنَا وَإِنْ فِي إِحْفَائِهِ مُخَادَعَةٌ وَالْخُلْفُ هَلْ يُحْجَرُ كُلُّ الْمَالِ وَلَا أَرَى أَنْ يُحْجَرَ (٢) الْكَلَاءُ وَالْعَرَضُ الْوَفَاءُ لَا سِوَاهُ وَمَنْ عَلَيْهِ مَالُهُ قَدْ حُجِرَا وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ فِيهِ نَفَقَةٌ كَذَلِكَ الْأَوْلَادُ لَوْ صِغَارًا

مِنْ الْأَدَا يُحْبَسُ حَتَّى يَرْتَدِّعَ يَبِيعُ مَالَهُ إِذَا مَانَكَلَا (١) وَذَلِكَ الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ وَجَبَا فِي غَيْبَةِ مِمَّنْ عَلَيْهِ حُجْرًا إِنْ غَابَ أَيْضًا تُحْجَرُ الْأَمْوَالُ أَنَّ فُلَانًا مَالُهُ قَدْ حُجِرَا وَجَائِزٌ أَنْ يَتَصَرَّفَ لَهَا لِلنَّاسِ إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا مَوَانِعَهُ أَوْ قَدَرُ الدَّيْنِ عَلَى جِدَالٍ (٣) لِأَنَّمَا الْمَوْجِبُ دَيْنٌ حَلَالٌ فَكَيْفَ يُحْجَرَنَّ مَا عَدَاهُ فَمَالُهُ لِلْغُرَمَاءِ صِيرًا لِأَنَّهُ فِي دَيْنِهِ قَدْ غَلَقَهُ لِأَنَّهُ لِلْغُرَمَاءِ صَارًا

(١) قوله: «إذا ما نكلا» أي امتنع من بيع ماله فإنه يجبره حتى يبيع هو ماله ولا يبيعه الحاكم ،

وقيل بل يبيعه الحاكم إذا تماجن في الحبس ، أي تصلب متمعا عن البيع وهو الأصح .

(٢) قوله: «وإن خفي» أي إن خفي الحجر لأنه لا يمنع تصرفه إلا إذا أعلن الحاكم للناس حجر ماله عليه .

(٣) قوله: «على جدال» أي على خلاف .

(٤) قوله: «أن يحجروا» بالبناء للفاعل أي لا أرى للحاكم أن يحجر عليه جميع ماله إذا كان مكفى بعضه لقضاء ما عليه من حقوق .

وَلَيْسَ لِلْفَتَاةِ مِنْ مُحَالَعَةٍ (١) وَحَاصِلُ الْمَقَامِ يُمْنَعَتَا وَكُلُّ مَا بِهِ أَقَرَّ يَدْخُلُ وَزَوْجَةُ الْمَدْيُونِ مِثْلُ غَيْرِهَا وَوَلَدُ الْمَدْيُونِ لَا يُحَاصِصُ وَلَا يُعَذَّبُ إِلَّا لَهُ أَحَدًا وَمَنْ أَقَرَّ بِالَّذِي قَدْ يَمْلِكُ فَإِنَّ حُكْمَ الْمَالِ لِلْمَقَرِّ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ إِلْجَاءً (٢) فَلَا وَذَلِكَ مَهْمَا ظَهَرَ الْمُرَادُ وَإِنْ خَفِيَ فَأَمْرُهُ لِرَبِّهِ لِلْغَرْمَا عَلَيْهِ مَهْمَا جَحَدَا وَإِنْ يُرَدُّ بَيْنَ الْأَصُولِ أُمُهِلًا أَقْلَهُ ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ

مِنْ بَعْدِ حَجْرِ مَالِهَا الْمُحَالَعَةُ تَصَرَّفُ الْمَدْيُونُ حَيْثُ عَنَّا فِي الْمَالِ عِنْدَ الْغَرْمَاءِ يُجْعَلُ تُحَاصِصُ الدَّيَّانُ فِي تَقْدِيرِهَا (٣) قَدْ قِيلَ فِيمَا الْغَرْمَا تَحَاصَّصُوا بِدَيْنِ ابْنِهِ كَذَاكَ وَجِدَا وَدَيْنُهُ لِمَالِهِ مُسْتَهْلِكٌ لَهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ حُلْفٍ يَجْرِي يَثْبُتُ إِقْرَارًا لِمَنْ تَحِيلًا وَعَلِمُوا الَّذِي بِهِ يُرَادُ وَحَسْبُهُ مِنْهُ اِزْتِكَابُ ذَنْبِهِ يَحْلِفُ أَنَّهُ لِدَا (٤) مَا قَصَدَا شَهْرًا وَلِلْغَرُوضِ مَا تَحَصَّلَا لِسَبْعَةِ الْأَيَّامِ بِالْتَّمَامِ

(١) قوله : «من محالعه» يعنى أن الزوجة إذا كان عليها دين يحيط بمالها فليس لها أن تخالع زوجها بصداقها ، لأنه مال استحقه عليها الغرماء ، وهل ذلك بعد الحجر عليها أم يطل خلعهها ولو لم يحجر عليها التصرف فيه قولان ، وفي قوله : بعد حجر مالها الخالعه ، بكسر اللام إعادة الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة وهو ضعيف ونادر .

(٢) قوله : «في تقديرها» أي في صداقها المقرر لها عليه ، وكذلك إذا كان لها عليه حق من غير الصداق ، فهي في ذلك كله تحاصص سائر الغرماء .

(٣) قوله : «إلجاء» أي تحويلا للمال إلى غيره على جهة الحيلة لئلا يأخذه الغرماء .

(٤) قوله : «أنه لدا» أي للإلجاء يعنى أنه عليه أن يحلف بالله انه لم يقر بذلك لفلان إلجاء إن أراد الغرماء منه اليمين .

وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ حُكِمَ
وَقَدْ أَتَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَالٌ
وَكُلُّ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ قَيْلًا
وَبَعْضُهُمْ قَالَ إِزَارٌ وَرَدًا
وَهُوَ إِزَارٌ مِثْلِهِ لَتَعْلَمَا
وَصَاحِبُ الدَّيْنِ لَهُ يُرَخِّصُ
أَوْ أَنَّهَا الْأَقْوَالُ فِي ذَا تَوْجَدُ
مِنْ ذَلِكَ التَّرْخِيسُ مَا قَدْ ذَكَرُوا
كَقَوْلِهِمْ فِي مَنْزِلِ الْمَدْيُونِ
إِلَّا إِذَا كَانَ بِهِ اتِّسَاعٌ
وَالنَّعْلُ وَالْمُصْحَفُ وَالْكِتَابُ
إِنْ كَانَ مِمَّنْ لِلْعُلُومِ طَالِبًا
أَمَّا إِذَا كَانَ لَهَا لَمْ يَطْلُبِ
وَالْأَلَةُ الْمَدْيُونِ لِلصَّنَاعَةِ
وَلَا تِبَاعُ فِي مَقَالِ الْأَمْجِدِ
وَاجْعَلْ عَلَيْهِ إِنْ خَلَا مِنْ مَالٍ
تُدْفَعُ لِلْغَرِيمِ حَتَّى يَقْضَى
وَمَا عَلَيْهِ الْحَبْسُ وَالْكَفِيلُ

بِحَجْرِهِ لَمْ يَقْضِ حَقُّ الْغَرْمَا
فَدَاخِلٌ فِيهِ كَذَا يُقَالُ
لِلْغَرْمَاءِ فَاطْلُبِ الدَّلِيلَا
وَقِيلَ لَا إِلَّا إِزَارٌ أَبَدًا
وَعَلَّ هَذَا فِي الَّذِي قَدْ ظَلَمَا
كَمَا سَيَأْتِي وَبِهِ يُخَصَّصُ
بَيْنَ مُرَخَّصٍ وَمَنْ يُشَدُّ
مِنْ مَنْزِلِ الْمَدْيُونِ فِيمَا أَذْكَرُ
لَيْسَ يُبَاعُ فِي قَضَا الدَّيُونِ
عَنْ سَكْنِهِ فَفَضْلُهُ يُبَاعُ
لَيْسَ يُبَاعُ وَرَدَ الْجَوَابُ
نَهَارَهُ وَاللَّيْلَ فِيهِ رَاغِبًا
يُبَاعُ عَنْهُ مَا حَوَى مِنْ كُتُبٍ
تُبَاعُ فِي الدَّيْنِ مَعَ الْبِضَاعَةِ
أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ (١)
فَرِيضَةً (٢) بِقَدْرِ الْأَحْوَالِ
حُقُوقُهُ وَذَلِكَ مِثْلُ الْفَرْضِ
وَلَا لِحَصْمِهِ بَدَا تَغْلِيلُ

(١) قوله : «أبي علي» تقدم ذكره .

(٢) قوله : «فريضة» أى شيئاً مُخَدَّدًا مفروضاً شهرياً ، بحسب ما يراه الحاكم من وسعه .

وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَحَدًا صِنَاعُهُ وَخَافَ مِنْ مَغِيْبِهِ امْتِنَاعُهُ
يَلْزِمُهُ أَنْ يُحْضِرَ الْكَفِيلَ وَيَذْهَبَ عَرْضَهَا وَالطُّوْلَ

كتاب الضمانات

تَعَلَّقُ الْحَقُوقُ بِالْإِنْسَانِ جَنَايَةً (١) يُعْرِفُ بِالضَّمَانِ
 فَمَنْ جَنَى فِي مَالٍ غَيْرِهِ ضَمِنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ بِذَا أَذِنَ
 وَهَكَذَا جَانٍ عَلَى الْأَبْدَانِ فَأَرْشُهَا يَلْزَمُ ذَاكَ الْجَانِي
 وَالْعَمْدُ فِيهِ وَالْحَطَأُ سَوَاءٌ يَضْمَنُهُ رَاكِبُهُ الْخَطَاءُ
 وَالْفَرْقُ فِي الْإِثْمِ فَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ كَانَ مُخْطِئًا لِذَاكَ فَعَلَا
 وَالْإِثْمُ وَالضَّمَانُ فِي الْعَمْدِ مَعًا وَإِنْ يَتَّبِ فَلَا إِثْمَ عَنْهُ رُفِعَا
 وَيَقَى غُرْمُهُ فَلَا خَلَاصَ لَهُ إِلَّا بِغُرْمِ مَابِهِ تَحَمَّلَهُ
 أَوْ بِبِرَاءَةٍ وَحِلٍّ صَافِي مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ عَلَى تَصَافِي

باب أسباب الضمان

وَهَا أَنَا أَذْكَرُ فِي ذَا الْبَابِ مَا كَانَ لِلضَّمَانِ مِنْ أَسْبَابٍ
 مَنْ غَضَبَ الْأَرْضَ وَفِيهَا زَرْعًا فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ حُكْمًا شَرْعًا
 وَلَا لَهُ بَذْرٌ وَلَا عَنَاءٌ لِأَنَّهُ الْعَاصِبُ وَالْخَطَاءُ (٢)
 وَبَعْضُهُمْ يَبْذُرُهُ قَدْ حَكَمَا وَالْأَرْضَ (٣) مَا أَنْقَصَهَا أَنْ يَغْرَمَا
 وَسَارِقٌ صَرْمًا لَهُ قَدْ فَسَلَا بِأَرْضِهِ فَصَارَ نَحْلًا أَطْوَلَا

(١) قوله : «جناية» مفعول لأجله أي من أجل الجناية . ويجوز أن تكون مصدرا واقعا موقع الحال . أي حال كونه جنائيه .

(٢) قوله : «والخطأ» بتشديد الطاء اسم فاعل من الخطأ .

(٣) قوله : «والأرض» مفعول به بفعل مقدر دل عليه ما انقصها . يعني : عليه أن يغرم ما انقص الأرض .

فَالنَّحْلُ فِي الْحُكْمِ لِرَبِّ الصَّرْمِ (١) وَغَاصِبٌ قُطْنًا أَوْ الْكِتَانَا فَإِنَّ ذَلِكَ الثَّوْبَ لِلْمَغْصُوبِ وَسَارِقٌ خَشَبَةً وَأُطْلَقَا فَأَلَّهُ بِمَثْلِهَا يُرْضِيهِ لِأَنَّ فِي إِحْرَاجِهَا إِفْسَادًا «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» (٢) وَرَدَا وَهُوَ مِنَ اللَّطَائِفِ الْبَدِيعَةِ وَذَلِكَ الْاسْتِحْسَانُ عِنْدَ بَعْضِ وَغَاصِبٌ أَرْضًا لَهَا قَدْ حَلَطَا لَيْسَ لَهُ مِنْ زَرْعِهَا أَنْ يَنْتَفِعَ وَيَغْلِبُ الْحَرَامُ لِلْحَلَالِ وَخَالَطَ حَبًّا مِنَ الْحَرَامِ فَذَلِكَ الْحَبُّ جَمِيعًا يُجْتَنَبُ وَفِي جَمَاعَةٍ لِشَاةٍ سَرَقُوا وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ تَوَلَّى الذُّبْحَا لِأَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ

وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْحُكْمِ فَحَاكَ مِنْهُ الثَّوْبَ حِينَ كَانَ وَرَجَعَ الْغَاصِبُ بِالذُّبُوبِ بَنَى عَلَيْهَا بَيْتَهُ وَأَوْثَقَا وَإِنْ يَشَاءُ ثَمَنَهَا يُعْطِيهِ لَيْتِهِ وَلَا تَرَى الْفَسَادَ يَمْنَعُ فِعْلَ مَا يَكُونُ مُفْسِدًا يُؤْخَذُ مِنْ مَوَارِدِ الشَّرِيعَةِ بِهِ يَقُولُ وَبِهِ قَدْ يَقْضَى بِأَرْضِهِ تَعْمُدًا لَا غَلَطًا لِأَنَّمَا الْحَرَامُ فِيمَا قَدْ زُرِعَ إِنْ حَلَطُوا ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ بِحَبِّهِ الطَّيِّبِ لِلطَّعَامِ لِأَنَّمَا الْحَرَامُ فِيهِ قَدْ غَلَبَ وَاجْتَمَعُوا لِأَكْلِهَا وَأُطْلِقُوا ضَمَانُهَا عَلَى الْجَمِيعِ أَصْحَى فِي أَحَدِهَا وَذُبِحَها وَالْمَأْكُلِ

(١) الصرم : جمع صرمه وهي القسيلة الصغيرة من النخل ، سميت بذلك لأنها تصرم من أمها أى تقطع ، وقد سبق مثل ذلك .

(٢) قوله : «لا ضرر» بفتح الراء من غير تنوين ، اسم لا التي لنفى الجنس مع تشديده الواو لإقامة الوزن . ويجوز تنوين الراء مرفوعا بضمين كقوله : فلا لغو ، ولا تاتيهم فيها والمشار إليه هو الحديث المشهور لا ضرر ولا ضرار في الإسلام وهذا الحديث قاعدة من القواعد الخمس التي بني عليها الفقه .

وفي الشريكين إذا ما غصبَا بعضهم (١) السلطان حين غلبَا
 فَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا مَقْسُومٌ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَظْلُومٌ
 وَذَلِكَ كَالْحُسْرَانِ فِي التِّجَارَةِ فَالشُّرَكَاءُ عَمَّتُهُمُ الْخُسَارَةُ
 وَمَنْ لِنَهْرِ غَيْرِهِ قَدْ هَدَمَا أَوْ بِثَرِهِ تَعَمَّدَا قَدْ ظَلَمَا
 يَضْمَنُ مِنْهُ (٢) الزَّرْعُ وَالتَّخِيلَا إِنْ تَلَفْتَ فَلْيَدْعِ التَّعْلِيلَا
 لِأَنَّمَا تَلَا فَهَا بِسَبَبِهِ وَيَضْمَنُ الْمُتَلَفُ مَنْ تَسَبَّبَ
 وَمَنْ لَبِيتَ غَيْرِهِ قَدْ حَرَقَا وَجَاءَ لَصٌّ مَابِهِ قَدْ سَرَقَا
 فَمَا عَلَى الثَّاقِبِ مِنْ ضَمَانٍ إِلَّا الَّذِي أَضَاعَ مِنْ بُيَانٍ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَتْ بِهِيمَةٌ فَأَتْلَفْتَ فَضَامِنٌ لِلْقِيَمَةِ
 وَيَضْمَنُ الْفَارِجُ لِلْحِطَارِ إِنْ أَكَلَ الْأَنْعَامُ لِلنَّضَارِ (٣)
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ يُفْهَمُ يَعْرِفُهُ مَنْ الْأُصُولُ يَعْلَمُ
 لِأَنَّمَا الضَّمَانُ قَدْ تَعَلَّقَا بِاللَّصِّ حِينَ لِلْمَتَاعِ سَرَقَا
 لِأَنَّهُ مِنَ الْمُكَلَّفَيْنَا وَمَا عَلَى الْبَهِيمِ نَرَى تَضْمِينَا
 وَرَجُلٌ مِنَ الْحَرَامِ نَبَتَا (٤) نَحْلًا وَطَابَ النَّحْلُ حِينَ نُبَّتَا
 فَإِنَّهُ لِقِيَمَةِ النَّبَاتِ يَضْمَنُ لَا يَضْمَنُ لِلْغَلَاتِ

(١) قوله : بعضهم مفعول مقدم والسلطان فاعل مزخر .

(٢) قوله : يضمن منه إن هذا وأمثاله . مما يكون ضمانه على الجاني . يسمى عندهم تأثير الأسباب . لأن السبب له تأثير فيما يقع على المنسبب له . فلو سلب شراب أحد في فلاة فهلك عطشا فعليه دية

(٣) قوله : للنضار أوائل الزرع . ويقال له أيضا نضرة ونضارة وهو أول ما يبدو من ذلك .

(٤) قوله : نبأ أى أبر والنبات فى اصطلاح أهل عمان هو ثمرة فحال النحل الذى يلقح به شرها

وَقَالُ الْأَقْبَابِ (١) بَاغْتَصَابٍ لَكِنْ عَلَيْهِ أَدَبٌ لِيَرْغَوْي (٢) وَغَاصِبٌ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ وَقَعَ فَأُكْسِرَ الْغَاصِبُ أَوْ مَاتَ فَمَا وَمَنْ رَأَى فِي نَحْلَةٍ صَيًّا قَالَ لَهُ عَنْ نَحْلَةِ الْأَنَامِ وَلَمْ يُرِدْ إِفْزَاعَهُ فَفَزِعَا وَضَامِنٌ قِيلَ إِذَا أَرَادَا وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَعَانَ رَجُلًا فَوَقَعَ الْحِمْلُ عَلَى الْمَعَانِ فَدِيَّةٌ (٤) تَلْزَمُهُ إِنْ انْكَسَرَ وَمَنْ يَكُنْ فِي بَيْتِهِ قَدْ أَضَرَّ مَا وَاحْتَرَقَ الْبَيْتُ عَلَى الْجِيرَانِ وَإِنْ عُلْتُ بِلَهَبٍ ضَمَانُ مَا

قِيلَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْأَقْبَابِ عَنْ فِعْلِهِ مَنْ كَانَ مِثْلُهُ غَوِي عَلَيْهِ مِنْ نَحْلَتِهِ حِينَ طَلَعَ شَيْءٌ عَلَى السَّيِّدِ مِنْهُ لَزِمَا يَخْرُفُ (٣) مِنْهَا رُطْبًا جَنِيًّا أَنْزَلَ وَحُلَّ مَذْهَبَ اللَّتَامِ فَلَا ضَمَانَ إِنْ يَذَاكَ صُرْعَا إِفْزَاعُهُ إِذْ رَكِبَ الْفَسَادَا فِي رَفْعِ مَا شَاءَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَا إِذْ ضَعُفَتْ عَنْ ذَلِكَ الْيَدَانِ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْخَطَا فِيمَا ظَهَرَ نَارًا وَهَاجَتِ الرِّيحُ وَنَمَا (٥) فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنْ ضَمَانِ تَحْرِقُهُ لِعَيْرِهِ قَدْ لَزِمَا

(١) قوله : الأقباب . جمع قب وهي أكمام ثمرة النخيل . وقلمها جذبا أو قطعها . وقوله : قيل عليه . هذا مما أشكل معناه على عامة الناس إذ من المعلوم عندهم أنه لا قيمة لها فتذهب الثمرة على ذلك هدرا . والجواب أن المراد بقيمتها هو ما نقص من قيمة تلك النخلة فإنها تقوم مشمرة وغير مشمرة فما كان من النقصان فيما بين القيمتين فذلك الذي يُحكم به على قاطع الأقباب .

(٢) ليرغوى : أي ليرجع ويتوب .

(٣) يخرف : أي يجنى .

(٤) قوله : فدية تلزمه . يعني إن مات بذلك . وإن انكسر ولم يمت فعليه دية الكسر .

(٥) ونما : أي زاد الحريق .

لَأَنَّهُ قَرَّبَهَا مِنْ جَارِهِ فَضَامِنْ لِهَالِكٍ بِنَارِهِ
 إِنْ خَبَرَ الْخَبَارُ فِي قَرَارٍ سَفِينَةٍ سَارَتْ عَلَى الْبَحَارِ
 فَاحْتَرَقَتْ وَاحْتَرَقَ الْمَحْمُولُ فَلَا ضَمَانَ هَاهُنَا يَقُولُ (١)
 إِنْ كَانَ مَادُونًا لَهُ أَنْ يَخْبِرَا فِيهَا وَإِلَّا فَالضَّمَانُ حَرُورًا (٢)
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ أَخَذَ الْحِمَارَا مِنَ الْفَلَاةِ غَامِدًا جِهَارَا
 يَطْنُهُ حِمَارُهُ وَبَانَا سِوَاهُ ثُمَّ رَدَّهُ عِيَانَا
 فَقِيلَ لَا يَضْمَنُهُ إِنْ ذَهَبَا إِنْ كَانَ بَعْدَ رَدِّهِ قَدْ عَطَبَا (٣)
 وَقِيلَ بَلْ يَضْمَنُهُ بِالْقَبْضِ خِلَاصُهُ لِرَبِّهِ أَنْ يَمْضَى
 وَآخِذٌ لِمُصْحَفٍ مَعْصُوبٍ مِنْ ظَالِمٍ وَصَاحِبِ الْعُصُوبِ
 فَضَامِنْ إِنْ رَدَّهُ لِعَاصِبِهِ إِنْ كَانَ ذَا مَعْرِفَةٍ بِصَاحِبِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ يَجْهَلُ مَنْ قَدْ غُصِبَا عَلَيْهِ فَلْيُعْطِ الَّذِي قَدْ غُصِبَا
 وَقَابِضٌ شَيْئًا عَلَى النَّسِيَانِ فِي قَبْضِهِ يُحْكَمُ بِالضَّمَانِ
 حَتَّى يَصِيرَ فِي يَدِ الْأَرْبَابِ وَهُوَ مَقَالٌ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
 وَكُلَّمَا قَبِضْتَ يَاصْفِيَّي مِنْ يَدِ عَبْدٍ كَانَ أَوْ صَبِيَّ
 فَرُدَّهُ لَوَالِدٍ أَوْ سَيِّدٍ (٤) وَفِيهِ قَوْلٌ غَيْرُ هَذَا قَيِّدٍ
 وَمَنْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ قَدْ قَبِضَا مِنْ يَدِ عَبْدٍ حِينَ مَالَهَا اقْتَضَى

(١) قوله : «يقول» يعني صاحب الأصل وفي بعض النسخ «نقول» .

(٢) قوله : «حرزا» أى نال وحصل وفي بعض النسخ «أحرزا» .

(٣) عطب : أي هلك .

(٤) قوله : «لوالد أو سيد» يعنى أن ما قبضته من صبي فُردّه إلى والده ، وما قبضته من عبد فُردّه إلى سيده . وقوله : «وفيه قول» أى فيه قول آخر أنه يرده إلى تلك اليد التى قبضه منها ، وعندى أن بين العبد والصبي فرقا ، فالعبد البالغ الأمين حكمه غير حكم الصبي غير المميز في ذلك .

فَعَتَّقَ الْعَبْدَ وَمَاتَ السَّيِّدُ فَالْزَمَ لِلْعَبْدِ خِلَاصٌ يُوجَدُ
وَتَارِكٌ لِحِفْظِ مَالِ صَاحِبِهِ حَتَّى يَضِيعَ ضَامِنٌ لِعَاطِبِهِ
لَأَنَّ حِفْظَ مَالِهِ لُزُومٌ (١) وَوَاجِدٌ بِهَيْمَةٍ فِي زَرْعٍ
كَذَلِكَ النَّهْرُ إِذَا مَا انْكَسَرَ لِأَنَّ ذَاكَ مُشْبِهُ الْمَنَاقِرِ
وَهُوَ مِنَ الْحِفْظِ لِمَالِ الصَّاحِبِ وَإِنْ رَأَيْتَ سَارِقًا قَدْ مَرَّ
يَلْزَمُكَ الْإِعْلَامُ وَالشَّهَادَةُ وَمَنْ رَأَى مَنْ قَدْ يَمُوتُ جُوعًا
يَقْدِرُ أَنْ يُطْعِمَهُ وَيُسْقِيَهُ وَهَكَذَا يُرْشِدُهُ إِنْ زَلَّ
فَالْزَمُوهُ دِيَّةً إِنْ تَرَكَ وَقِيلَ فِيمَنْ قَدْ رَأَى إِنْسَانًا
وَقَادِرٌ يُنْقِذُهُ (٢) مِنْ ظُلْمِهِ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ الْإِعَانَةَ
وَوَاجِدٌ عَبْدٌ أَخِيهِ هَارِبًا قَامَ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ رَاغِبًا

(١) لزوم : أى لازم .

(٢) انتصاب «جوعا وعطشا» على التمييز .

(٣) قوله : «فنى» بكسر النون مخففه كما في قوله :

ماضى العزيمة ماضى حكمه جنف

هو الخليفة فارضوا ما رضى لكم

(٤) قوله : «ينقذه» أى قادر على إنقاذه ، وواجبا خبر كان ، واسمها محذوف تقديره كان إنقاذه

واجبا عليه فى الحكم .

أُفْلِتَ (١) ، ذَاكَ الْعَبْدُ حِينَ أَمْسَكَ
 وَقَوْلُ مَنْ يَعْذِرُهُ أَصَحُّ
 أَرَادَ حِفْظَ مَالِهِ وَقَدْ وَجِبَ
 وَمَنْ يَكُنْ بِهِيْمَةً قَدْ طَرَدَا
 فَجَائِزُ إِمْسَاكُهَا عَلَيْهِ
 وَالْعَبْدُ لَا يُمْسِكُهُ إِنْ كَانَا
 فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ عَبْدًا يُمْلِكُ
 بَلْ مَنْعُهُ يَكُونُ مِثْلَ الْإِلَازِمِ
 مَعَ أَنَّهُ يَزِيدُ بِالْعِصْيَانِ
 وَمَنْ بِهِ عَيْنٌ لَهَا قَدْ عُرِفَا
 فَضَامِنٌ إِذَا أَتَاهُ حِينُهُ (٢) ،
 وَقَائِدُ الْأَعْمَى إِذَا لَمْ يُرْشِدِ
 وَغَاصِبُ الْأَرْضِ غَيْرِهِ حَفَرُ
 وَقِيلَ إِنْ أَرْخَى الْفَتَى الصِّيَادُ
 مَرَّتْ بِهِ خَشَبَةٌ (٣) فَقُطِعَا
 فَالْخُلْفُ فِي ضَمَانِهِ إِنْ هَلَكَ
 لِأَنَّهُ أَرَادَ مَا يَصِحُّ
 فَكَيْفَ يَلْزِمُهُ إِذَا عَطَبَ
 يَقُولُ أَمْسِكُهَا لِمَنْ قَدْ وَجَدَا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّهِمًا لَدَيْهِ
 يَطْرُدُهُ وَاطْلُبْ لَهُ الْبَيَانَ (٤) ،
 فَجَائِزُ عَنِ الْهُرُوبِ يُمْسِكُ
 فَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَالْبَهَائِمِ
 وَذَلِكَ فِي التَّجْوِيزِ مَعْنَى ثَانِي
 فَعَانَ (٥) ، إِنْسَانًا وَمِنْهُ تَلَفَا
 مِنْ أَجْلِهِ لَمَّا رَأَتْهُ عَيْنُهُ
 فَبُضْمَانٍ مَا أَصَابَ يَرْتَدِي
 بَثْرًا بِهَا يَضْمَنُ مَا فِيهَا انْكَسَرَ
 لَيْخًا (٦) ، لَهُ فِي بَحْرِهِ يَصْطَادُ
 فَضَامِنٌ صَاحِبُهَا مَا انْقَطَعَا

(١) قوله : «أفليت» أي انفلت من يده بمعنى هرب منه بعدما قبضه لسيده ، والعبد فاعل أفلت .

(٢) قوله : «واطلب له البيان» قلت بيانه واضح ، وهو كون العبد مكلفا عاقلا فلعله هرب عن سيده خوفاً من شره أو بضر منه ، لان العاقل لا يهرب ممن أحسن إليه غالبا ، والحكم للأغلب والبهيمة لا تعقل شيئا فهي تهرب من المسيء والحسن فلذلك جاز إمساكها لصاحبها دون العبد .

(٣) قوله : «فعان» أي أصابه بعينه .

(٤) حينه : الحين بفتح الحاء الموت والهلاك .

(٥) قوله : «ليخا» هو الشبكة التي يصاد بها السمك .

(٦) خشبة : أي سفينة .

وَحَامِلٌ رُمْحاً عَلَى الطَّرِيقِ
 فَطَعَنْتُ شَخْصاً بَعِيرٍ عَمْدٍ
 وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ قَلَعَا
 فَلَا ضَمَانَ وَإِذَا تَعَدَّى
 لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا قَدْ رُسِمَا
 وَرَجُلٌ رَمَى الْعَدُوَّ فَوَقَعَ
 فَقِيلَ لَا غَرَمَ عَلَيْهِ إِذْ قَصَدَ
 وَإِنْ أَصَابَ السَّهْمُ مِنْهُ مُسْلِمًا
 وَالْمَالُ وَالْأَنْفُسُ فِي الضَّمَانِ
 فَلَسْتُ أَذْرِي وَجْهَ هَذِي التَّفْرِقَةِ
 وَعَلَّهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَالَ
 فَهِيَ وَسِيلَةُ الْقِتَالِ فَأَعْلَمَ
 وَإِنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَيْسَ يُغْنِي
 وَعَلَّ عَنْدَهُمْ سِوَى مَا عِنْدِي
 وَضَارِبٌ شَاةً بِهَا جِينُ
 يَلْزُمُهُ (٥) النَّاقِصَ مِنْ قِيمَتِهَا
 ثُمَّ بِهِ جَازَ عَلَى مَضِيْقٍ
 فَأَرْشُهُ يَلْزُمُهُ بِالْجَدِ
 ضِرْسًا لَهُ وَقَدْ أَذَاهُ وَجَعًا (١)
 لِغَيْرِهِ (٢) ضَمَانُهُ تَبَدَّى
 لَهُ فَمِنْ ثَمَّ الضَّمَانُ لَزِمَا
 عَلَى بَعِيرِ الْمُسْلِمِينَ فَانْصَرَعَ
 عَدُوَّهُمْ فَلَا ضَمَانَ مُعْتَقَدٌ
 فَدِيَّةٌ أَوْجَبَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ
 وَغَيْرُهُ عَلَى الْخَطَا سِيَانٍ
 وَلَمْ أَجِدْهَا أَبَدًا مُنَمَّقَةً (٣)
 تَبَذَّلَهُ مَهْمَا نَرَى الْقِتَالَ
 مِنْ هَاهُنَا ضَمَانُهُ لَمْ يَلْزَمْ
 شَيْئًا وَلَكِنْ قَدْ رَأَاهُ ذِهْنِي
 وَلَمْ أَجِدْهُ فَأَنَا فِي حَدَى (٤)
 أَلْقَتْهُ مَيِّتًا يَلْزُمُ التَّضْمِينُ
 تُقَوِّمَنَّ قَبْلَ طَرْحِ بَيْتِهَا

(١) وجعا : تميز .

(٢) قوله : «لغيره» أى لقلع سن غير التى أراد قلعها ولو خطأ فعليه أرشها أى ديتها . وهى

خمس أبعرة إذا لم يبت مكانها سن غيره . وإلا فله عليه سؤم عدلين او عدل .

(٣) منمقه : أى مرسومه .

(٤) فى حدى : فى منزلى .

(٥) قوله : «يلزمه» هذا هو المختار عندنا وقيل ان عليه ربع قيمتها أى الام .

وَإِنْ يَكُنْ لِأَمَةٍ الْغَيْرِ ضَرَبَ قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ فِيهِ الرُّوحُ ثَقُومَنَ الْأُمِّ ثُمَّ يَغْرِمُ وَلَسْتُ أَدْرِي وَجْهَهُ وَهُوَ نَظَرُ وَغَاصِبٌ يَغْصِبُ لِلْفَتَاةِ (١) فَسَيِّدُ الْفَتَاةِ يَأْخُذُنَا وَلَيْسَ لِلْغَاصِبِ مِنْ عَنَاءٍ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَاهَا وَجْهٌ فَقِيمَةُ الْأَوْلَادِ (٢) تَلْزَمُنَا لَا يُمْلِكُونَ إِذْ هُمْ أَحْرَارُ لَكِنَّهُ يَأْخُذُ نَفْسَ الْأَمَةِ يَنْزِعُهَا مِنْ عِنْدِ ذَاكَ الْبَائِعِ وَلِلْأَمَاءِ عُقْرُهَا فِي الْبَكْرِ وَنِصْفُ عَشْرِهَا لِعَقْرِ الثَّيِّبِ إِذْ لَيْسَ لِلْأَمَاءِ مِنْ مُطَاوَعَةٍ (٣) وَشَابِلِكْ فِي زَرْعِهِ فَقَتَلْتُ ضَمَانُهُ فِيهِ خِلَافٌ يُذَكَّرُ

أَلَقْتُ مِنَ الْبَطْنِ جَنِينًا وَعَطَبْتُ أَوَّلًا فَعُشْرُ أُمِّهِ صَحِيحُ عَشْرَهَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ يَلْزَمُ مِنْ قَائِلِيهِ لَيْسَ فِيهِ مِنْ حَبْرٍ أَوْلَدَهَا الْبَيْنَ وَالْبَنَاتِ فَتَاتُهُ وَنَسَلُهَا اَعْلَمْنَا فِي قِيمَةِ الْبَنَاتِ وَالْأَبْنَاءِ لِعَصْبِهَا ثُمَّ تَسْرِي وَنَسَلُ غَاصِبِهَا (٤) السَّيِّدُ يَأْخُذُنَا عَنْهُ إِلَى أَبِيهِمْ قَدْ صَارُوا وَيَرْجِعُ الشَّارِي بِنَزْعِ الْقِيمَةِ إِذْ غَرَّهُ بِهَذِهِ الْخَدَائِعِ بِعُشْرِ الْقِيمَةِ غَرْمُ الْعَقْرِ إِنْ غُصِبَتْ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ تُغْصَبِ بَلْ ذَاكَ فِي الْحُرَّةِ أَنْ تُطَاوَعَهُ بَقَرَةٍ لِعَيْرِهِ إِذْ حَصَلَتْ وَعَدَمُ التَّضْمِينِ عِنْدِي أَظْهَرُ

(١) يريد بالفتاة الأمة .

(٢) قوله : «قيمة الأولاد» أي يقومون بفرض أن لو كانوا ممالك ، وإلا فالحر لا يقوم .

(٣) قوله : «غاصبها» مفعول به تنازعه عاملان تلزمنا ويأخذنا .

(٤) قوله : «مطاوعة» مصدر طاووعه مطاوعة إذا امثل لامره ومراده .

لِأَنَّهُ فِي مَالِهِ أُيْحَ لَهُ وَقِيلَ فِيمَنْ قَتَلَ الْبَعِيرَ لَا يَضْمَنَنَّ غَرَمَهُ لِرَبِّهِ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَرْجَحُ لَا يُؤْخَذُ الثَّورُ لِيَعْلُو الْبَقَرُ وَيَضْمَنُ الْآخِذُ مَا أَنْقَصَهُ وَضَرْبَةٌ قَدْ وَقَعَتْ مِنْ مَدْفَعِ ضَمَانِهِ يَلْزُمُ مَنْ قَدْ نَقَعَا (١) إِلَّا إِذَا أُريدَ عِزُّ الدِّينِ (٢) وَهِيَ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمَعْرُوفَةِ نَظِيرُهَا مَا قَدْ مَضَى فِيمَنْ رَمَى يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَ أَهْلَ الْكُفْرِ وَأَنَّهُ مِنَ الْخَطَا فَلْيُنْظَرْ وَقِيلَ فِي الْجَبَّارِ لَمَّا ذَكَرَا فَقَالَ فِيهِ إِنَّهُ مَعْرُوفٌ فَقُتِلَ الْمَذْكُورُ أَوْ قَدْ نُهِيَ إِنْ كَانَ فِيهِ قَصْدُ الدَّلَالَةِ وَإِنْ يَكُنْ مُرَادُهُ أَنْ يَشْهَدَا

وَلَمْ يُرَدْ أَنْ يَقْتُلَنَّ مَنْ قَتَلَهُ لَمَّا أَرَادَ أَكْلَهُ لَا غَيْرًا وَبَعْضُهُمْ ضَمَانُهُ أَفْتَى بِهِ لِأَنَّهُ الصَّائِلُ حِينَ يَسْنَحُ بِدُونِ إِذْنِ رَبِّهِ الَّذِي اشْتَهَرَ وَذَلِكَ إِنْ فِي الشَّغْلِ قَدْ أَوْهَصَهُ (١) فَأَحْرَقَتْ لِلْقُطَنِ أَوْ لِلْمَزْرَعِ فِي مَالِهِ لِمَنْ لَهُ قَدْ وَقَعَا بِهِ فَقَدْ حَلَا مِنْ التَّضْمِينِ مُشْكِلَةٌ إِذْ لَمْ تَكُنْ مَأْلُوفَةً بَعِيرٍ مُسْلِمٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ فَقَالَ لَا ضَمَانَ فِيهِ يَجْرِي فِي وَجْهِهِ مِنْ خَبَرٍ أَوْ نَظَرٍ شَخْصًا بِسُوءٍ وَفَتَى قَدْ حَضَرَ بِكُلِّ مَا قَدْ قُتِلَ مَوْصُوفٌ مِنْ قَوْلِهِ فَبِالضَّمَانِ انْقَلَبَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لَا مَحَالَسُهُ بِالْحَقِّ فَالْخِلَافُ فِيهِ وَجِدَا

(١) أى أضعفه .

(٢) قوله : نَقَعَا - أى أطلقه وهى لغة عمانية . يقولون فلان نقع البندقية أو المدفع إذا أطلق ناره لأن الرصاصه إذا أطلقت أثارت دخانا كالنقع . وهو الغبار . فيسموا الطلقة نقة لذلك .

(٣) قوله : عز الدين أى إعزازه بإظهار ما يدل على قوته .

وَحَارِصُ الْجَبَّارِ (١) مِنْهُ يُبْرَى
وَمَنْ يُعِينُهُ وَمَنْ يَدُلُّ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ قَالَ لِلْحَرَّاصِ
لَكِنْ إِذَا قَالَ لَهُ أَثَبْتُ (٢) كَذَا
مَنْ سَارَ فِي الْعَزْوِ مَعَ الْجَبَّارِ
فَلَيْسَ فِي هَذَا مِنَ الضَّمَانِ
وَأِنْ رَأَى سَوَادَهُ (٣) الْمَقْتُولُ
لَأَنَّهُ أَفْرَعُهُ إِذَا نَظَرَ
وَهُوَ يُقَالُ ضَامِنٌ إِذَا نَظَرَ
وَمَنْ يَكُنْ كَلَّفَهُ الْجَبَّارُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَارَ مَهْرَبًا
فَإِنْ أَرَادَ التَّوْبَ يَعْرِضُ وَمَا
وَالْمُسْتَحِلُّ مَنْ يَرَى حَلَالًا

لَأَنَّهُ بِظُلْمِهِ تَجَرَّى
فَمِثْلُهُ فِي حُكْمِ ذَلِكَ الْكُلِّ
إِطْرَحْ كَذَا قَدْ بَاءَ بِالْحَلَاصِ
فَضَامِنٌ إِذْ دَلَّهُ عَلَى كَذَا
لِحَشْيِ نَحْلٍ أَوْ لِحَرْقِ دَارٍ
إِلَّا إِذَا سَاعَدَ ذَلِكَ الْجَانِي
فَبِالضَّمَانِ هَاهُنَا مَكْبُولٌ
وَكَانَ فِي سَوَادِهِمْ قَدْ كَثُرَا
رَأْسَ الْقَتِيلِ فَهُوَ رَاكِبُ الْخَطَرِ
جَبَايَةً يُلْزِمُهُ الْفِرَارُ
وَإِنْ جَبَى فَضَامِنٌ لِمَا جَبَى
عَلَى الَّذِي اسْتَحْلَهُ أَنْ يَعْرِمَ
مَا قَدْ أَتَى لَوْ قَدْ أَتَى ضَلَالًا

(١) قوله : « حارص الجبار » الحارص هو الذى يحرص الثار أى يحزرها لأخذ زكاتها . وقوله : « منه يبرى » أى يتبرأ منه لأجل إعانته الجبار على الظلم .

(٢) قوله : « أثبت كذا » أنظر إلى هذا الفرق الدقيق بين قوله أسقط عنه من المائة خمسين وبين قوله أثبت عليه خمسين . مع أن المحصول واحد . ولكنه فى الأولى أمر بالتخفيف عنه وفى الثانية أمر بالأخذ منه . وهنا يتجلى للناظر الفرق بين العالم والجاهل « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » .

(٣) قوله : « سواده » أى شخص . ومنه قولهم فلان كثر سواد القوم . حيث جمع شخصه إلى أشخاصهم . وقد اختلف الناس فى تأويل هذا الكلام : فحمله بعضهم على المعنى الذى قد مناه من أنه يضمه إذا رأى المقتول سواده مع المعتدين . لأن ذلك مما يؤثر فى قلبه الفزع ويثبطه عن الدفاع . وقيل إنما يضمه إذا هو رأى سواد القتل .

كَمَثَلِ حَالِ الْقَوْمِ يُوجِبُونَا
فَحُكْمُ مَنْ جَارَ وَحُكْمُ الْعَادِلِ
فَحُكْمُ هَؤُلَاءِ مَهْمَا تَابُوا
يُغْفَرُ مَا كَانَ لَهُمْ مِنْ ذَنْبٍ
وَمَنْ رَأَى الْفِعْلَ حَرَامًا وَقَعَلَ
فَيُغْفَرُ الذَّنْبُ إِذَا مَاتَ ابَا
وإن يَكُنْ قَدْ أَمَرَ الْمُطَاعُ
وَالْقَوْلُ بِالتَّضْمِينِ فِيهِ آكَدُ
وَرَجُلٌ أَهْدَى طَعَامًا وَضَعَا
أَطْعَمَهُ الْمُهْدَى لَهُ سِوَاهُ
فَدِيَةُ الْهَالِكِ تَلْزَمُنَا
لِأَنَّ هَذَا خَطَأٌ فِي النَّفْسِ
وَالْأَصْلُ لَمْ يَقَوْ عَلَى الْإِزَامِ مَنْ
لَأَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَ مَنْ وَقَعَ
وَلَا أَقُولُ^(٣) هَكَذَا وَإِنَّمَا
يُعْرَمُ الْوَلِيُّ مَنْ أَطْعَمَهُ
وَوَضَعَهُ لِلسَّمِّ فِي الطَّعَامِ
فَمَنْ رَمَى يُرِيدُ شَخْصًا وَوَقَعَ

طَاعَةً مَنْ جَارَ وَيُلْزَمُونَا
سَيِّئَانِ عِنْدَهُمْ بِزَعْمِ بَاطِلٍ
كَحُكْمِ أَهْلِ الشَّرْكِ حِينَ أَبَوْا
بِغَيْرِ غَرَمٍ رَحْمَةً مِنْ رَبِّي
مُنْتَهَكًا يُدْعَى^(١) وَلَا عُذْرَ حَصَلَ
وَالْغَرَمُ يُلْزِمُنُهُ إِيجَابًا
فَفِي ضَمَانٍ مَا جَرَى نِزَاعُ
لِأَنَّ أَمْرَهُ كَسَهُمْ يَنْفَذُ
سُمًّا بِهِ لِمَنْ لَهُ قَدْ صَنَعَا
لِجَهْلِهِ بِمَا بِهِ سِوَاهُ^(٢)
مُطْعَمَهُ وَلَيْسَ يُعْذَرُنَا
وَذَلِكَ الْمَضْمُونُ دُونَ لَبْسٍ
قَدْ وَضَعَ السَّمَّ ضَمَانًا يُعْلَمُنُ
إِذْ وَضَعَ السَّمَّ لِمَنْ لَهُ وَضَعَ
أَقُولُ يَرْجِعُنَ لَهُ فَيُعْرَمَا
وَيَأْخُذُ الْمُطْعِمُ مِمَّنْ سَمَّهُ
يَكُونُ مِثْلَ الرَّمْيِ بِالسَّهَامِ
فِي غَيْرِهِ فَبِالضَّمَانِ قَدْ رَجَعَ

(١) قوله : « منتهكا يدعى » أى يسمى . وهذا هو الفرق بين المستحل والمحرم بكسر الراء فالمستحل من يعتقد جل ما أتاه من قتل أو نهب . والمنتك من يعتقد تحريمه فيأتيه .

(٢) قوله : « سِوَاهُ » بالتشديد أى صنعه . المصنف .

(٣) قوله ولا أقول .. الخ هذا لعمر الله التحقيق الدال على تبهر المؤلف رضى الله عنه في علمه الشريعة .

فَالسُّمُّ وَالسَّهْمُ سَوَاءٌ فِيهِ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ غَرَّهُ بِمُسْكِرٍ
فَزَالَ عَقْلُهُ بَدَا يَصِيرُ
مَنْ جَالَسَ الْحَدَّادَ فِي مَكَانٍ
وَوَقَعَتْ فِي عَيْنِهِ شَرَارَةٌ
فَيُضْمَنُ الْحَدَّادُ لِلْمُصَابِ
وَإِنْ يَكُنْ حِجْرًا بِلَا اسْتِئْذَانٍ
لَكِنَّهُ يَلْزَمُهُ إِنْ أَذِنَا
إِذَا الْخَطَا فِي حُكْمِنَا مَضْمُونُ

لِأَنَّهُ تَسَبُّبٌ يَأْتِيهِ
أَوْ كَانَ قَدْ أَفْرَعَهُ بِمُنْكَرٍ (١)
كَحُكْمِ الْأَعْمَاءِ - لَهُ بَعِيرُ
دَخُولُهُ حِلَّ بِلَا اسْتِئْذَانٍ
فَاخْتَرَقَتْ مِنْ شِدَّةِ الْحَرَارَةِ
وَهَكَذَا يَضْمَنُ لِلثِّيَابِ
فَلَا عَلَى الْحَدَّادِ مِنْ ضَمَانٍ
وَدَخَلُوا عَنْ إِذْنِهِ مَا قَدْ جَنَى (٢)
فِي الْمَالِ وَالنَّفْسِ مَتَى يَكُونُ

باب مالا ضمان فيه

وَلَا ضَمَانٌ فِي أُمُورٍ تُذَكَّرُ
كَمِثْلِ مَنْ قَدْ أَتْلَفَ الْمِزْمَارَا
وَهَكَذَا مَعَارِفُ لِلَّهِوِ
وَهَكَذَا فِي مُصْحَفٍ أَخَذَتْهُ
فَلَا ضَمَانٌ فِيهِ لَا وَلَا تَمَنُ
وَهَكَذَا إِنْ قَصَدَ الْجَبَّارُ
فَلِلدَّلِيلِ أَنْ يُزِلَّهُمْ مَعَا

مِنْ ذَلِكَ الْمُنْكَرِ (٣) إِذْ يُعَيَّرُ
أَوْ وَثَنًا كَانَ لَهُ كَسَارَا
وَكُلُّ مَا كَانَ بِهَذَا النَّحْوِ
مِنَ الْيَهُودِيِّ وَقَدْ مَنَعَتْهُ
إِذْ نَزَعَهُ كَمُنْكَرٍ يُعَيَّرَنُ
ظُلْمًا لِقَوْمٍ وَلَهُ أَنْصَارُ
عَنِ الطَّرِيقِ وَالضَّمَانُ ارْتَفَعَا

(١) قوله : « بمنكر » أي بقول منكر مفرع قال الله تعالى ﴿ إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتَ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ .

(٢) قوله : « ما قد جنى » ما فاعل يلزمه .

(٣) قوله : « المنكر » مبتدأ خبره من ذلك .

وَلَيْسَ لِلْجَبَّارِ يَآذَا جَارٍ وَمَنْ أَجَارَهُ غَلَيْنَا جَارُوا
 مَنْ قَتَلَ الْكَلْبَ الَّذِي لِعَيْرٍ زَرْعٍ وَضَرَعَ قَدْ نَجَا مِنْ ضَيْرٍ (١)
 وَشَائِفُ الزَّرْعِ (٢) فَضَرَ الطَّيْرُ زَرْعٌ سِوَاهُ مَا عَلَيْهِ ضَيْرُ
 وَضَامِنٌ إِذَا أَصَابَ أَحَدًا بِرَمِيهِ أَوْ هَدَمَ الْمُشِيدَا
 وَإِنْ يَكُنْ فِي مَالٍ غَيْرِهِ اجْتَمَعَ مِنْ رَمِيهِ حَصَى أَزَالَ مَا وَقَعَ
 وَكُلُّ شَيْءٍ مَالُهُ أَثْمَانُ فَلَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمْ ضَمَانُ
 فِي قَوْلٍ بَعْضٍ مِنْ ذَوَى الْإِحْلَاصِ وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْإِحْلَاصِ
 وَلَا ضَمَانَ إِنْ يَكُنْ قَدْ طَلَبَا مِنْ جَارِهِ مَاءً لَهُ لِيَشْرَبَا
 أَعْطَاهُ مَاءً فِي إِيَاءٍ فَسَقَطُ مِنْ يَدِهِ وَلَمْ يُقَصِّرْ فِيهِ قَطُ
 لِأَنَّهُ فِيهِ أَمِينٌ مُعْتَبَرُ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ حَتَّى لَوْ كَسَرَ (٣)
 وَإِنْ تَكُنْ جَعَلْتَ مَاءً فِي إِيَاءٍ زَيْدٍ وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ أَذِنَا
 فَعِنْدَنَا إِهْرَاقُهُ مُبَاحُ لَهُ وَمَا فِي فِعْلِهِ جُنَاحُ
 لِأَنَّهُ فِي وَضْعِهِ قَدْ اعْتَدَى بِغَيْرِ إِذْنٍ فَأَزَالَ الْاِعْتِدَا
 لَا يَضْمَنُ الْحَجَّامُ عِنْدَ فِعْلِهِ إِلَّا إِذَا جَاوَزَ فِعْلَ مِثْلِهِ
 وَهَكَذَا مُحْتَنُ الصَّغَارِ وَمِثْلُهُ مُحَدَّرُ الثَّمَارِ (٤)
 وَالْقَاضِي إِنْ أخطَا ضَمَانَ الْمَالِ يَلْزِمُهُ لِلْجَبْرِ فِي الْفِعَالِ

(١) قوله : «من ضير» أى من ضمان .

(٢) شائف الطير : هو الذى يذودها ويطردها عن أكل الحروث .

(٣) قوله : «كسر» أى انكسر على حد قول الشاعر : وجبر الدين الإله فجبر .

(٤) مُحَدَّرُ الثَّار : هو الذى ينزل عدوق ثمر النخل ويحبها ليتناولها الجالى .

وَهَكَذَا إِنْ أخطأ الطَّيِّبُ وَدِيَّةٌ إِنْ مَاتَ مِنْ عِلَاجِهِ وَقَاطِعٌ عِرْقًا وَلَكِنْ زَادَا فَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى مَا يَقْطَعُ وَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ إِنْ قَالَا (٢) وَتَلَزُّمُ الْوَارِثِ فِيهِ الْبَيِّنَةُ وَهَكَذَا إِنْ قَالَ مَا قَدْ مَاتَا فَالْقَوْلُ فِيهِ عِنْدَنَا مَا قَالَهُ وَهَكَذَا إِنْ ادَّعَى مَا قَطَعَا لَكِنَّهُ تَلَزُّمُهُ الْيَمِينُ وَالْقَوْلُ فِي الضَّمَانِ قَوْلُ الْجَانِي وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ جَبَّارٌ (٥) وَالثَّالِثُ الْجُرْحُ مِنَ الْعَجَمَاءِ

فَالْأَرْضَ مِنْ أخطأ (١) يُصِيبُ لِأَنَّهُ أخطأ فِي مِنْهَا جِهَةً فِي قَطْعِهِ فَوْقَ الَّذِي أَرَادَا فَدِيَّةٌ إِنْ مَاتَ مِنْهُ تُشْرَعُ مَا زَادَ فَوْقَ قَطْعِهِ مِثْقَالًا إِنْ قَالَ زَادَ إِنْ أَتَاهَا ضَمَّنْهُ (٣) مِنْهُ وَقَالَ الْوَارِثُونَ فَاتَا (٤) لَا مَا ادَّعَوْهُ فَافْهَمِ الْمَقَالَةَ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ إِذَا ادَّعَى إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً تُبَيِّنُ لَكِنَّهُ يُؤْخَذُ بِالْإِيْمَانِ الْبُئْرُ وَالْمَعْدِنُ إِذْ يَنْهَارُ فَالْغُرْمُ لَا غُرْمَ بِهِؤْلَاءِ

(١) الإِخطاء : كالإِحْصاء مصدره أخطأه .

(٢) قوله : «والقول قوله» أى مع يمينه .

(٣) ضَمَّنْهُ : بتشديد الميم فعل أمر أى الزمه ضمانه ، ويصح أن يقرأ بتخفيف الميم فعلا ماضيا بمعنى لزمه ضمانه .

(٤) فاتا : أى ذهب وهو كناية عن موته .

(٥) جَبَّارٌ : بضم الجيم وتخفيف الموحدة أى هدر ، والمراد أن الذى يقع في بئر غير ممنوعة الحفر في ذلك الموضع ، والأجير يقع عليه المغدِن فيموت ، وما تصيبه الدابة بِرُمَحِهَا أو عضها أو نطاحها ، وهى غير معروفة بذلك ، ولم يتقدم على صاحبها ، فهو مهدور لا يطالب فيه أحد بشىء .

بابُ الأموالِ المشتبهة

وَالرَّيْبُ فِي الْمَالِ يُصَيِّرُهُ
 تَرْكُهُ تَوَرُّعاً فَمَنْ نَزَلَ
 فَمَا عَلَيْهِ الْبَأْسُ إِنْ لَمْ يَعْلَمَا
 وَفِي عَطَايَا أَمْرَاءِ الظُّلَمِ
 فَبَعْضُهُمْ نَهَى وَبَعْضٌ حَرَّمَ
 فَمَنْ نَهَى لِلرَّيْبِ (١) وَالْمُحَرَّمُ
 وَمَنْ يَقُولُ بِحِلِّهِ يَجْعَلُ مَا
 كُلُّ أَمْرٍ أَوْلَى بِمَا فِي يَدِهِ
 حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ حَرَامٌ
 فَمَنْ لَهُ (٢) حَقٌّ عَلَى جَبَّارٍ
 وَمَوْضِعُ الْغُصُوبِ وَالْمَظَالِمِ
 وَجَائِزٌ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ
 وَالْقَوْلُ بِالْأَخْذِ مِنَ الْجَبَابِرِ (٤)
 قَدْ أَخَذَ الشَّيْخُ ابْنُ زَيْدٍ جَابِرُ
 وَأَخَذَتْ صَحَابَةُ الْمُخْتَارِ
 لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ بَيْنَ مَنْ مَضَى
 مُشْتَبِهاً لِدَاكَ تَتْرَكْنَهُ
 عَلَى غَشُومٍ فَاسْتَصَافَ وَأَكَلَ
 بَأْنُهُ أَطْعَمَهُ الْمُحَرَّمَ مَا
 وَأَخَذَهَا خُلْفٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ
 وَقِيلَ بِالْحِلِّ إِذَا لَمْ تُعْلَمَا
 لِمَا عَلَيْهِ مِنْ حَرَامٍ يَلْزَمُ
 فِي يَدِهِ مُلْكاً لَهُ فَحَكَمَا
 مِنْ ثُمَّ جَازَ أَخْذُهُمْ مِنْ عِنْدِهِ
 حِينَئِذٍ يَمْتَنِعُ الْمَقَامُ
 فَأَخْذُهُ مِنَ الْأَنْبَارِ (٣)
 فَأَخْذُهُ مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ الظَّالِمِ
 أَنْ يَقْبِضَ الْحَقَّ الَّذِي قَدْ يَدْعَى
 فَكَمْ لَهُ وَكَمْ لَهُ مِنْ نَاصِرٍ
 جَائِزَةُ الْحَجَّاجِ وَهُوَ جَائِرُ
 عَطَا بَنِي أُمَيَّةَ الْفُجَّارِ
 وَمَنْ نَرَى رَأَيْتَ فَرْقاً مُرْتَضًى

(١) قوله : «الريب» أى للخروج من الريب ، فالنهي عنده في ذلك للتنزيه .

(٢) وفي نسخه «ومن له» .

(٣) الأنبار مواضع أخذ العشور .

(٤) الجبابر : جمع جبار وأصله الجبابة .

فَمَنْ مَضَى بِالْفَيْءِ قَدْ تَغَلَّبَا
فَالصَّحْبُ وَالْأَتْبَاعُ مِنْهُمْ أَخَذُوا
وَهُمْ لَهُمْ بِهِ حُقُوقٌ تُرْسَمُ
وَهَؤُلَاءِ غَضَبُوا وَانْتَهَبُوا
فَكُلُّ مَا عِنْدَهُمْ مُعْتَصَبٌ
لَكِنْ لِحُجَلِّ رِبِهِ نَقُولُ
وَالْخُلْفُ فِي الْمَجْهُولِ أَيْنَ يُنْفَذُ
بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْحُكَّامِ
فَمِنْ هُنَاكَ قَدْ قَضَى فِيهِ عَلَى
فَقَدْ جَبَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرُ مَا
أَخَذَهُ حَيْدَرَةُ (١) وَفَرَّقَهُ
وَطَالِبُ الْحَقِّ (٢) بَصْنَعًا حَكَمًا
لَمْ يَأْخُذْ عِنْدَ مَضِيْقِ يَوْمِهِ
تَعَفُّفًا مِنْهُمْ وَمَنْ كَمَثَلِهِمْ
كَانُوا يَمُوتُونَ عَلَى مَا أَبْصَرُوا
وَلَمْ يَكُنْ أَخَذَ أَبِي بِلَالٍ
لِأَنَّهُ قَدْ أَخَذَ الْعَطَايَا

وَمَنْ نَوَى فِي غَضَبِهِ قَدْ تَغَلَّبَا
مِنْ مَالِ بَيْتِ اللَّهِ حِينَ أَنْفَذُوا
فَلَا يُقَالُ أَخَذَهُمْ مُحَرَّمٌ
وَبَيْتُ مَالِ اللَّهِ طَرًّا حَرَّبُوا
فَالْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ فِيهِ يَغْلِبُ
بِأَنَّهُ فِي حُكْمِهِ مَجْهُولٌ
عَلَى أَقَاوِيلَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ
مِنْ هَاهُنَا خُصَّصَ بِالْإِمَامِ
فِيَمِنْ لَهُ نَاصِرَ يَوْمِ الْجَمَلِ
جَبَى بِذَلِكَ الْيَوْمِ ثُمَّ انْهَزَمَا
عَلَى جُنُودِهِ وَفِيهِمْ أَنْفَقَهُ
بِجَعْلِهِ فِي أَهْلِهَا وَاحْتِشَمَا
شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِقَوْمِهِ
أَكْرَمَ بِهِمْ مِنْ غُصْبَةِ أَكْرَمَ بِهِمْ
مِنْ الْهُدَى مَا بَدَلُوا وَغَيَّرُوا (٣)
مَالِ عُبَيْدِ اللَّهِ (٤) مِنْ ذَا الْحَالِ
وَتَرَكَ الْبَاقِي عَلَى الْمَطَايَا

(١) حيدرة اسم لأبي الحسن علي بن أبي طالب . وهو القائل أنا الذي ستمتى أمي حيدرة .

(٢) هو عبد الله بن يحيى بن عمر بن الأسود بن عبد الله بن الحارث الكندي الأباضي اليمنى
وفى الإمامة سنة (١٢٩) هـ . أبو اسحاق .

(٣) أى وما غيروا .

(٤) عبيد الله : هو عبد الله بن زياد الملقب بالفاسق .

فوقه أبو بلال : هو حمزة بن حذير باخاء الميملة إمام الشراء وقدره المجاهدون الناعمين أنفسهم لله انتفاء رضوانه
وبنه وإمام طالب الحق فخص وأتار مشهورة

وَذَاكَ أَنَّ عُمَرَ الْفَارُوقَا
وَرَتَّبَ النَّاسَ عَلَى مَنَازِلٍ
وَضَبَطَ الْجَمِيعَ فِي الدَّوَاوِينِ
وَقَدْ قَفَا ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ أَتَى
فَهِيَ حُقُوقٌ لَهُمْ فِي الْفَيءِ
وَذَلِكَ الْمَالُ الَّذِي مِنْهُ أُخِذَ
وَذَلِكَ الْجَبَّارُ قَدْ حَمَاهُمْ
فَمَا اسْتَحَلَّ أَخْذَهُ الْمِرْدَاسُ
بَايَعَ صَحْبَهُ عَلَى الشَّرَى وَمَا
نَالُوا الشَّهَادَةَ الَّتِي قَدْ طَلَبُوا
وَفِي بَنِي الْيَحْمَدِ (٢) مِنْ أَسَدِ الشَّرَى
كَذَا أَبُوهُ يُدْعَى بِالْحَطَّابِ
مِنْ نَسْلِ شَاذَانَ وَذَاكَ الْعَلَمُ
فَقَدْ قَضَى عَلَى بَنِي نُبَهَانَ

قَدْ ضَبَطَ الْمَحْصُولَ وَالتَّفْرِيقَا
وَقَدَّرَ الْعَطَا عَلَى تَفَاضُلِ
لَكِنِّي يَكُونُوا فِي سَبِيلِ بَائِنٍ
مِنْ بَعْدِهِ فَمِنْ هُنَاكَ ثَبَتَا
وَلَمْ يَزِيدُوا فَوْقَهَا بِشَيْءٍ
مِنْ حُرَّاسَانَ (١) جَزِيَّةً لَهَا نَفْدٌ
وَهِيَ مُكَافَأَةٌ عَلَى حِمَاهُمْ
لِأَنَّهُ مَافَرَعَتْهُ النَّاسُ
طَالَ زَمَانُهُ إِلَى أَنْ أُكْرِمَا
وَبِرَضَى الرَّحْمَنِ فِيهَا انْقَلَبُوا
إِمَامَ صِدْقٍ كَانَ يُدْعَى عُمَرَا (٤)
مُسَامِيًا لِعُمَرَ الصَّحَابِيِّ
دَوَّخَ أَهْلَ الظُّلْمِ حِينَ ظَلَمُوا
جَبَابِرًا كَانُوا عَلَى عُمَانَا

(١) قوله : «خرسان» بحف الالف للتخفيف وخرسان كورة معروفة مشهورة .

(٢) هو ابو بلال مرداس بن حدير يشير الناظم إلى المال الذي مر على أبي بلال وأصحابه إلى ابن زياد أمير البصرة فأخذ منه أعطيتهم دون سواها . أبو اسحاق .

(٣) قوله : «وفي بني اليعمد» اي اولاً واليعمد بن شاري اليمنى الازدى وهم بنو خروص . ومن ناسبهم ممن يجمعهم اليعمد .

(٤) هو عمر بن الخطاب بن محمد بن أحمد بن شاذان الخروصي أحد أئمة عمان الذين قاموا بالأمر حق قيام . فكان في أعماله مثالا للعظمة الإسلامية زمن الفاروق ، وقد طهر الأرض من كل ظلم وفساد . وجدد للإسلام عزه وأنار أيامه بالعدل والإصلاح . ولا غرو أن تكون أيامه كأيام عمر بن الخطاب رحمهما الله . أبو إسحاق .

قَضَى بَأَنَّ مَالَهُمْ لِمَنْ ظَلِمَ مِنْ الْعُمَانِيِّينَ لَكِن مَاعِلَمَ
فَجَعَلُوا ذَلِكَ بَيْتَ مَالٍ لِحَبْلِهِمْ بِمَالِكَ الْأُمُوالِ
وَكَانَ ذَا يُعْرِفُ بِالتَّعْرِيقِ مَا أَشْبَهَ الْفَارُوقَ بِالْفَارُوقِ
شَابَهُهُ فِي الْأَسْمِ وَالتَّصَلُّبِ عَلَى أُولِي الظُّلْمِ فَلَا تُسْتَعْجَبِ
وَلِخَفَاءِ هَذِهِ الدَّقَائِقِ وَعُسْرِ فَهْمِهَا عَلَى الْخَلَائِقِ
قَامُوا يُخَاصِمُونَ مِنْ بَهَا حَكَمَ أَيَّامَ عَزَّانٍ وَذَلِكَ الْعَلَمُ
أَفْتَى بِهِ فِي الْمَاءِ وَالتَّخِيلِ إِمَامُنَا الْمُحَقِّقُ الْخَلِيلِي (١)
فَاسْتَكْرَاهُ وَهُوَ لَمْ يُسْتَكْرِ لِأَنَّهُ الْوَاضِحُ مِثْلُ الْقَمَرِ
وَفِي عُمانَ بُقِعَ مَجْهُولُهُ وَهِيَ بِذَاكَ عِنْدَهُمْ مَعْلُولُهُ
لِحَبْلٍ مَنْ لَهَا مِنَ الْأَرْبابِ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَصْلِ وَالْأَسْبَابِ
فَبَعْضُهُمْ يُجْهَلُ لِلذَّهَابِ بِالسَّيْلِ أَوْ بِعَدَمِ الْإِيَابِ
كَمِثْلِ بُذْبُدٍ (٢) وَمِثْلِ الْبَاطِنَةِ ذَهَابُ كُلِّ بِالسَّيُولِ الْبَائِنَةِ
مِنْ هَاهُنَا الزَّرْعُ بِهَا لِلْفُقَرَا جَوْرُهُ لِأَجْلِ مَا قَدْ سَطُرَا
وَالْيَوْمُ قَدْ صَارَتْ لَهُمْ مَمْلُوكَةٌ وَهِيَ بِأَيْدِي أَهْلِهَا مَتْرُوكَةٌ
وَفِي زَمَانٍ عَدَلْنَا تَرْكِي (٣) أَفَادَنَا هَذَا ثُبُوتُ الْمُلْكِ
لَا نَعْرِفُ الْأَصْلَ الَّذِي نَقَلَهَا لَعَلَّ حَاكِمًا لِذَا حَوَّلَهَا

(١) قوله : إمامنا المحقق الخليلي هو العلامة أبو محمد سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي الخروصي
المتوفى بسقط بعد وفاة الإمام الشهيد عزان بن قيس ببضعة أيام . وكان ذلك في شهر ذي القعدة
سنة ١٢٨٧ هـ وهو جد إمام المسلمين العلامة محمد بن عبد الله بن سعيد الخليلي
(٢) قوله : بُذْبُدٌ كنهدهد والعامية تقول بُذْبُدٌ بكسر الموحدين . وهي بلد مشهور بعمان .
وهي من قرى وداى سمايل . فيها معقل مشهور يقطنه وائى البلد وبسمى حضنا .
(٣) قوله : تركي للبناء للفاعل على الخاز

فَإِنَّ لِلْحُكَّامِ أَنْ يَقْتِطِعُوا وَحَيْثُ كَانَ الْإِثْقَالُ مُمَكِّنًا وَإِنَّ مَا سَطَرَ فِي الْآثَارِ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَمَسَّكَنَّا وَالْجَهْلُ فِي بَعْضِ النَّوَاجِي حَصَلًا فَحَرِّمُوا الْأَكْلَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ وَقَوْلُنَا فِي عِزِّ وَالْمَحْيُولِ (١) وَمِثْلُهَا لَيْسَ لَنَا كَلَامٌ بِأَبْهَا مُلْكٍ لِمَنْ فِي يَدِهِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ وَقَفَ الْكِتَابُ (٢) لَعَلَّهُمْ بَانَ لَهُمْ مَا لَمْ يَبَيِّنْ قِيلَ وَعَنْ نَبِيِّنَا مَنْقُولٌ مَعْنَاهُ أَنَّهَا خِيَانَةٌ فَمَنْ فَخَّائِنٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْعَمَلِ وَمَنْ لَهُ حَقٌّ فَلَا يَسْتَوْفِي وَذَلِكَ أَنْ تَمَنَّ الْحَرَامَ وَقِيلَ إِنْ كَانَ الَّذِي اشْتَرَاهُ فَهُوَ الَّذِي اسْتَبَدَلَ عَنْ حَلَالِهِ فَلَا عَلَى مَنْ يَأْخُذَنَّ مِنْهُ

مَصْلَحَةً وَيَمْنَحُوا وَيَمْنَعُوا فَتَزْعُمُهَا يَكُونُ ظُلْمًا بَيْنَنَا يَكُونُ كَالْتَّارِيخِ فِيهَا جَارِي فِي تَزْعِيمِهِ إِنْ كَانَ يُمْلِكُنَا بِعَصِيهَا مِنْ هَاهُنَا مَاحِلًا مِنْ غَيْرِ مَجْلُوبٍ لَهَا بِالْعَيْنِ قَوْلٌ أَوْلَى الْإِيمَانِ وَالْعُقُولِ فِيهَا لِمَا قَدْ صَحَّتِ الْأَحْكَامُ حَتَّى يَصِحَّ ثَقُلُهَا مِنْ عِنْدِهِ عَنْهَا فَمَا فِي ذَلِكَ ارْتِيَابٌ لِعَيْرِهِمْ فِي ذَاكَ فَافْقَهُ وَاسْتَبَيِّنْ أَنَّ هَذَا يَا الْأَمْرَا غُلُولٌ أَهْدَى إِلَيْهِمْ فَلِمَعْنَى يَطْلُبُنْ مَنْ قَبْلَ الْمُهْدَى إِلَيْهِ إِذْ وَصَلَ مِنْ تَمَنِّي الْحَرَامِ مِمَّنْ يُوفِي كَمِثْلِهِ فِي مُطْلَقِ الْأَحْكَامِ يَعْلَمُ حُكْمَهُ وَقَدْ رَضَاهُ مُحَرَّمًا وَهُوَ مُضِيعُ مَالِهِ بِأَسُّ كَذَاكَ مَنْ يُعَامِلُنَهُ

(١) عز والمحيول : هما بلدان صغيران بعمان وهما من أعمال نزوى .

(٢) الكتاب : جمع كاتب .

وَقِيلَ فِي الْمَالِ إِذَا مَاقَسِمَا
 وَفِيهِ قِطْعَةٌ مِنَ الْحَرَامِ
 فَمَا عَلَى الشَّرِيكِ بَأْسٌ إِنْ أَخَذَ
 لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَلِمَ
 لِأَنَّهُ اخْتَارَ مِنَ الْأَمْوَالِ
 أَمَّا مَعَ الْجَهْلِ فَذَاكَ غِشٌّ
 وَهُوَ خِدَاعٌ فِي اسْتِلَابِ الْمَالِ
 وَإِنْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ (٢) مَنْ لَمْ تَقُمْ
 فَمَنْ رَضَاهُ بَعْدَ مَا قَدْ أُخْبِرَا
 وَقَوْلُ مَنْ لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ بِهِ
 مِنْ ثُمَّ قُلْنَا أَنَّهُ يُخْبَرُ
 وَشَاهِدَانِ شَهَدَا فِي الْمَالِ
 أَوْ أَنْ هَذَا الثَّوْبُ غَيْرُ طَاهِرٍ
 فَقِيلَ لَا يَقْبَلُ مَا قَالُوهُ (٣)
 يُفَسِّرُونَ سَبَبَ الْحَرَامِ
 وَإِنْ يَكُونَا عَالِمَيْنِ قَبْلًا
 لِأَنَّ قَوْلَ الْعُلَمَاءِ فِي الْحُكْمِ

مَا بَيْنَ قَوْمٍ وَرَثَتُهُ أُسْهُمَا (١)
 صَحَّتْ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ
 سَهْمًا حَلَالًا وَبِهِ عَنْهُمْ نَفَذَ
 مَنْ أَخَذَ الْحَرَامَ وَصَفَ مَا حُرِّمَ
 مُحَرَّمًا عَنْ جُمْلَةِ الْحَلَالِ
 وَلَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِنَا نَغِشٌ
 فَلَيْسَ قِسْمُهُ مِنَ الْحَلَالِ
 بِقَوْلِهِ الْحُجَّةُ أَدَّى مَا عَلِمَ
 فَمَا عَلَى الشَّرِيكِ سَهْمٌ حُجْرًا
 يُدْخِلُ فِي ذَا الْمَالِ وَصَفَ الْمُشْتَبِهَ
 كَى لَا يُعَدُّ أَنَّ ذَاكَ غَرَرٌ
 بَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحَلَالِ
 قَدْ أَطْلَقَا مِنْ غَيْرِ وَصَفٍ ظَاهِرٍ
 فِي ذَاكَ إِلَّا أَنْ يُفَسِّرُوهُ
 وَسَبَبَ التَّنَجِيسِ فِي الْأَحْكَامِ
 مِنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا عَلَيْهِ أَجْمَلًا
 يُقْبَلُ مِثْلُ نَجَسٍ وَحُرْمِ

(١) قوله : «أسهما» منصوب على التمييز ، ويجوز أن يكون حالا من ورثته .

(٢) قوله : «وإن يكن يعلمه» وفي نسخه «أعلمه» أي أخبره وهو أظهر ، ومعناه أنه إذا أخبره نحرجه من لا تقوم به حجة العلم فلا يلزمه تصديقه ، وهو قد أدى شهادة علمه .

(٣) قوله : «ما قالوه» إنما عدل إلى صيغة الجمع عن صيغة المتنى ليتفق له حرف الروي والردف في الشطرين معا وهو جائز .

فَهُمْ يَوْصَفُ الْحُكْمَ عَالِمُونَا وَالْجَاهِلُونَ دُونَ ذِي الْمَنَازِلِ
وَرَجُلٌ خَلَفَ لِلْعِيَالِ وَصَحَّ عِنْدَ الْإِبْنِ أَنَّ الْمَالَ
فَقِيلَ أَخْذُهُ لَهُ حَلَالٌ لَعَلَّهُ أَرْضَاهُمْ بِوَجْهِهِ
وَلَا أَقُولُ إِنَّهُ حَلَالٌ وَذَلِكَ مَعَ دَلَالَةِ الْأَحْوَالِ
كَمِثْلِ قَوْمٍ يَطْلُبُونَ الْغَاصِبَا فَلَا اخْتِمَالَ هَاهُنَا يَكُونُ
وَقَائِلٌ لِرَجُلٍ مَا تَرَكَا وَلَا عَلَيْهِ يَنْحَتَنُ عَنْ صِحَّةٍ
لِأَنَّ حُكْمَهُ لَهُ بِالشَّرْعِ إِلَّا إِذَا صَحَّ بِوَجْهِهِ يَحْكُمُ
وَقِيلَ فِي الَّذِي عَلَيْهِ حَقٌّ وَمَاتَ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ
وَأَخْذُهُ الْمِيرَاثَ لَا يُرِيهِ (٢)

مِنْ هَاهُنَا يُقْبَلُ مَا يُفْتُونَا قَدْ قَصَرُوا عَنْ ذَلِكَ بِالْمَرَاكِ
مِنْ بَعْدِهِ شَيْئاً مِنَ الْأَمْوَالِ غَضَبُهُ وَالِدُهُ رَجَالاً
لَأَنَّهُ يَدْخُلُهُ اخْتِمَالٌ مِنَ الْوُجُوهِ عِنْدَ أَهْلِ الْفِقْهِ
إِذَا انْتَفَى لَدَيْهِ الْاِخْتِمَالُ عَلَى بَقَاءِ الْغَضَبِ فِي الْأَمْوَالِ
وَمِثْلُ جَبَّارٍ غَدَا مُغَاضِبَا فَتَسْتَفِي عَنْ حِلِّهِ الظُّنُونُ
أَبُوكَ حُرْمٌ مَا عَلَيْهِ يَتْرُكَا (١) مَقَالِهِ أَوْ يَنْحَتَنُ عَنْ حُجَّةٍ
فَمَا عَلَيْهِ يَطْلُبُنِ لِلْمَنْعِ بِهِ الْقَضَا فُهَنَّاكَ يَحْرُمُ
لِمَنْ لَهُ مِيرَاثُهُ يَحِقُّ فَحَقُّهُ بَاقٍ كَذَا لَدَيْهِ
مِنْ حَقِّهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ

(١) قوله : « يترك » منصوب بأن مقدرة .

(٢) قوله : « وأخذه الميراث لا يريه » إنما اقتصر عليه المؤلف رحمه الله لكونه هو الأصح عنده ، وإلا ففي ذلك قول آخر ؛ وهو أنه يكون له حلالاً لأنه مال رده إليه كتاب الله ، وهو قول عبد الله بن عبد العزيز وأن التوبة تجزئ في ذلك .

وَجَوَّزَ الشُّرْبَ أَوَّلُو الْقِيَّاسِ بِأَثَرَةٍ مِنْ قَابِضِ الْفِنْطَاسِ (١)
 بغيرِ إِذْنِ الرَّاكِبِينَ يَأْتِي وَقِيلَ لَا إِلَّا بِإِذْنٍ ثَبَّتَا
 وَمَنْ قَدَى مَالاً مِنَ الْجَبَّارِ لِرَجُلٍ بِمَائَتَيْ دِينَسَارِ
 بغيرِ إِذْنٍ قِيلَ لَا يَلْزَمُهُ وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ
 إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحُ الْحَالِ لِأَنَّهُ مُحْتَسِبٌ فِي الْمَالِ
 فَهُوَ كَمُنْقِذٍ لِمَالٍ صَاحِبُهُ لِمَا رَأَى عَلَيْهِ مِنْ مَعَاظِبِهِ
 وَأَخَذَ غَيْرَ الْجِنْسِ (٢) مِمَّا يُنْتَصَرُ فِيهِ اخْتِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشتهر

بابُ الخلاص من الضمان

وَذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ يَعْرِفُ صَاحِبُهُ أَوْ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ
 فَإِنْ يَكُنْ يَعْرِفُ يَلْزَمُنَا أَدَاؤُهُ إِلَيْهِ فَأَعْلَمْنَا
 فَبُصُولِهِ إِلَيْهِ يَنْصَرِي وَيُعْذَرَنَّ مِنَ الضَّمَانِ عُذْرًا
 وَإِنْ يَكُنْ غَابَ فَيَجْعَلُنَا ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ يَصْلُحُنَا
 يُصْلِحُ مَالَهُ وَإِنْ شَاءَ جَعَلَا فِي حَالَةٍ تَلْزَمُ مَنْ قَدْ رَحَلَا
 كَمِثْلِ إِنْفَاقٍ عَلَى عِيَالِهِ أَوْ مِثْلِ إِنْفَاقٍ عَلَى أَمْوَالِهِ
 إِنْ كَانَ مِمَّا يَحْكُمُ الْحُكَّامُ بِهِ وَتُثْبِتُنْ بِهِ الْأَحْكَامُ
 وَغَيْرُ هَذَا قِيلَ لَا يُجْزِيهِ إِنْفَاذُهُ أَنْ يَنْفُذَنَّ فِيهِ
 وَإِنْ يَقُلْ بَعْضُ ثَقَاتِ النَّاسِ أَنَا أُوْدِي عَنْكَ مَآمِنْ بَاسٍ

(١) الفِنْطَاس بقاء ونون فمهملة وعاء يحمل فيه الماء لأهل المركب .

(٢) قوله : «وأخذ غير الجنس» يعني أنه إذا ظلمه أحد دراهم فليس له أن ينتصر من ماله بشيء من العروض ولا العكس ، وقيل بل له أخذ ذلك بالقيمة وهو الأصح .

يَبْرَأُ إِنْ كَانَ ادَّعَى قَضَاهُ
وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ مِنْهُ عَوْضًا
وَآخِذُ طِفَالَةً (١) مِنْ جُذْرِ
وَهُوَ خِلَافُ الْأَخِذِ مِنْ حِطَارٍ
وَكُلٌّ مَنْ أَتْلَفَ مَالًا يُوزَنُ
وَإِنْ يَكُنْ يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ
إِلَّا إِذَا يَرْضَى بِذَوْنِ الْمِثْلِ
فَإِنَّهُ يَبْرَأُ مَهْمَا أَبْرَى
وَكَاسِرُ الْخُلْخَالِ يُلْزَمُنَا
وَإِنْ أَرَادَ قِيَمَةَ الْخُلْخَالِ
يُقَوِّمَنَّ سَالِمًا مِنْ كَسْرِ
وَسَارِقٍ خَشَبَةً ثُمَّ بَنَى
فَقِيلَ فِي خِلَاصِهِ بِمِثْلِهَا
وَذَاكَ خَوْفُ ضَرَرِ الْإِنْسَانِ
وَآخِذٌ مِنَ الْفَلَا بَعِيرًا
وَقِيلَ لَا يَبْرَأُ حَتَّى يَعْلَمَا
وَقِيلَ مَنْ لَزِمَهُ ضَمَانُ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ مِنْ مَاءٍ مَنْ
فَقَالَ قَوْمٌ يُنْقِذُنَ فِي الْفُقَرَا

مَا لَمْ يَكُنْ لِعَوْضٍ أَتَاهُ
فَهَا هُنَا تُصَدِّقُهُ قَدْ مَرِضًا
بِرَدِّ مِثْلِهَا يُقَالُ قَدْ بَرِيَ
إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّوْنِ كَالْجِدَارِ
وَلَا يُكَالُ يُلْزَمُهُ الثَّمَنُ
فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُ الْمِثَالُ
مِنْ قِيَمَةٍ وَلَوْ رَضِيَ بِالْحِلِّ
صَاحِبُهُ وَالْمُبْرِي نَالَ الْأَجْرَا
خِدْمَتُهُ حَتَّى يَقْوَمَنَا
مَالِكُهُ تُلْزَمُهُ بِحَالِ
وَيُعْطُ (٢) مَا أَنْقَصَهُ بِالْكَسْرِ
وَخَافَ مِنْ إِخْرَاجِهَا هَذَا الْبِنَا
يُجْزَى كَذَا بِثَمَنِ لِأَصْلِهَا
بِهَذَا مَا بَنَى مِنَ الْجُدْرَانِ
فَرَدَّهُ فِيهَا فَلَا مَحْذُورَا
وُصُولُهُ لِرَبِّهِ مُسَلَّمَا
مِنْ نَهْرِ قَوْمٍ هُمْ بِهِ أَغْوَانُ
فَالِاخْتِلَافُ فِي الْخُلَاصِ يُثَقِّلُنَ
وَقِيلَ بَلْ يُصْلِحُ مِنْهُ النَّهْرَا

(١) قوله : «طِفَالَةً» هي قطعة من الطين توضع في قالب من الخشب ، وينى بها الجدران ، ويقال لها اللَّبَنَةُ .

(٢) قوله : «ويعط» مجزوم باللام الأمر المقدرة على حد قوله : محمد تفد نفسك كل نفس .

وَذَاكَ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ائْتِقَالَ
وَأِنْ يَكُنْ يُمَكِّنُ فَلِإِصْلَاحِ
كَذَاكَ قَالَ وَأَقُولُ يَرْشَحُ (١)
وَمَنْ جَنَى جَنَایَةً بِلَدِ
خَلَاصُهُ فِي الْفُقَرَا يُجْزِيهِ
لَعَلَّهُ يُصِيبُ ذَا الضَّمَانَ
وَهُوَ مَقَالٌ يَقْتَضِي اسْتِحْبَابًا
وَقِيلَ فِي الْعَبْدِ إِذَا مَا هَرَبَا
وَلَمْ يَجِدْ مِنَ الْمَوَالِي أَحَدًا
فَأَنَّهُ عَنْ وَاثِيهِمْ يَسْأَلُ
وَأِنْ يَكُونُوا جَهْلُوا فَأَنَّهُ
وَكُلُّ مَا قَدْ جَهْلُوا أَرْبَابُهُ
وَقَالَ قَوْمٌ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ أَمَانَةٌ
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ حَشْرِيًّا (٢)
وَهُوَ مِنَ التَّوَرُّعِ الْمَحْمُودِ

شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ وَلَا يُزَالُ
أُولَى بِهِ لِأَنَّهُ صَلَاحُ
حِينَئِذٍ لِلْفُقَرَاءِ أَرْجَحُ
وَجَهْلُ الْأَرْبَابِ عِنْدَ الرَّشْدِ
فِي غَيْرِهِ (٣) وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ
بَعْضُ مَا يُنْفَعُ فِي الْمَكَانِ
وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَلْزِمُ الْإِيجَابَا
ثُمَّ أَرَادَ التَّوْبَ حِينَ انْقَلَبَا
لِأَنَّهُ أَفْنَاهُمْ كَرُّ الرَّدَى (٤)
لِأَنَّهُ مُلْكٌ إِلَيْهِمْ يُنْقَلُ
لِلْفُقَرَا يَكُونُ فَافْهَمْنَاهُ
فَأَنَّهُ لِلْفُقَرَا إِيَابُهُ
فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ ذَا مَصْرُوفٍ
فِي بَيْتِ مَالِ اللَّهِ لِلصِّيَانَةِ
وَكَانَ عَنْ إِنْفَازِهِ أَيْبَا
وَالأَوَّلُ الْأَنْفَعُ فِي الْمَعْهُودِ

(٢) قوله : «ويعط» مجزوم بلام الأمر المقدرة . على حد قوله محمد تفد نفسك كل نفس . وقد سبق ذكر ذلك .

(١) يرشح : يخلص .

(٢) قوله : «في غيره» أي في غير ذلك البلد .

(٣) قوله : «كر الزد» أي الموت . سمي بذلك لأنه يكر على الخلق مرة بعد أخرى .

(٤) قوله : «حشريا» أي مؤبدا إلى يوم الحشر .

وَإِنَّهُ الضَّائِعُ وَالْمَشْرُوعُ فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ يُجْعَلُنَا مَنَفَعَةً نَعْمُ كُلُّ النَّاسِ وَالْفُقَرَاءُ إِنْ غَدِمَ الْقَوَامُ (١) وَإِنْ نَظَرْتُ فِي حَدِيثِ اللَّقْطَةِ وَقِيلَ إِنْ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ يَجُوزُ أَنْ يُرَأَى مِنْهُ نَفْسُهُ وَلَا أَرَى تَلَفُظَ اللَّسَانِ لِأَنَّهُ الْمَأْخُودُ بِالْحَقِّ وَمَنْ وَالْفُقَرَاءُ جُمْلَةً وَكُلُّ مَا إِذْ لَمْ يَكُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أَوْلَى وَلَيْسَ الْإِنْفَادُ كَمِثْلِ الْحَلِّ وَلِلْإِمَامِ يُرَأَى مِنْهُ نَابٌ عَنِ الْجَمِيعِ فَالْبُرَّانُ وَهُوَ عَنِ الْأُمَّةِ طَرَأَ نَابًا وَوَالِدٌ وَلَدُهُ قَدْ ضَرَبَا وَلَا لَهُ يُرَأَى مِنْهُ نَفْسُهُ وَمَنْ عَلَيْهِ لِيَتِمَّ حَقُّ فَقِيلَ يُرَأَى مِنْهُ إِنْ كَسَاهُ

أَنْ ضَيَّاعَ مَالِنَا مَمْنُوعُ مَا كَانَ فِي الْأَمْلَاكِ يُجْهَلُنَا فَلَيْسَ فِي إِنْفَادِهِ مِنْ بَاسٍ أَوْلَى بِهِ فَلْيَحْكُمِ الْحُكَّامُ وَفِي الذِّى ذَكَرْتُ لَمْ تُعْلَظْهُ إِنْفَادُهُ فِي الْفُقَرَاءِ يَحِقُّ لِفَقْرِهِ وَقَالَ بَعْضُ عَكْسِهِ شَيْئًا يُرِيهِ مِنَ الضَّمَانِ يُؤْخَذُ لَهُ الْحَقُّ سِوَاهُ فَافْهَمَنْ كَانَ كَذَاكَ حِلُّهُ تَهَدَّمَا مِنْ غَيْرِهِ وَالْغَيْرُ لَمْ يُحْلَأْ لِعُسْرِ أَنْ يَنْفَدَهُ فِي الْكُلِّ لِأَنَّهُ النَّائِبُ فَاعْرِفْتَهُ مِنْهُ عَنِ الْجَمِيعِ حَيْثُ كَانُوا فَيَالَهُ مِنْ شَرَفٍ أَصَابَا مُبْرَحًا (٢) يَضْمَنُ مَا قَدْ عَطَبَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ فَاتْرَكَ لِنَفْسِهِ وَبِالْخُلَاصِ مِنْهُ مُسْتَحِقُّ مِنْهُ وَإِنْ أَطْعَمَهُ إِيَّاهُ

(١) قوله : «الْقَوَامُ» بضم القاف جمع أقوام بفتحها وهم الذين يقومون بأمر المسلمين وشؤونهم .
ويصح جعله مفردا أي أن عدم الإمام أو السلطان العدل القائم بالأمر .

(٢) قوله : «مبْرَحًا» صفة لمصدر محذوف أي ضربا مبرحا .

وَقِيلَ فِي الْكُسْوَةِ يُلْحَظْنَا
وَبِفَنَائِهَا عَلَيْهِ يَرَى
مَخَافَةَ التَّضْيِيعِ لِلْبَّاسِ
وَقِيلَ ذَاكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا
لِكِنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ
ثُمَّ مِنَ الْخُلَاصِ أَنْ يُجِلَّهُ
كَذَلِكَ الْبُرَّانُ وَهُوَ أَوْكَدُ
وَقَوْلُهُ أَنْتَ بِحِلٍّ أَوْلَى
وَجَائِزٌ تَعْرِيفُهُ وَيَسْقُطُ
وَقَائِلٌ جَعَلْتَنِي فِي حِلٍّ
فَقِيلَ يَبْرَأُ مِنْهُ لِلتَّعَارُفِ
وَالْحُكْمُ يَأْبَى حِلَّهُ وَلَا أَرَى
لَا تَمَّا الْأَحْكَامُ فِي ذَا الْبَابِ
وَكُلُّ مَا بَعَيْنَهُ مَوْجُودٌ
لَأَنَّ هَذَا بِالْعَطَاءِ يَنْتَقِلُ
وَالْحِلُّ وَالْبُرَّانُ لَا يُحَوَّلُ
يَسْقُطُ مَا فِي ذِمَّةِ الْإِنْسَانِ
وَإِنْ دَرَى صَاحِبُهُ بَقَاةَ

حَتَّى يَرَى لِبَاسَهُ قَدْ أَفْنَى
وَقَبْلَهُ لَيْسَ يُلَاقِي عُذْرًا
لَأَنَّهُ حَالٍ مِنَ الْقِيَاسِ
بِالْحُكْمِ عِنْدَ حَاكِمٍ تَوَلَّى
كَذَا وَكَيْلٌ صَحَّ لِلصَّبِيِّ
لَأَنَّهُ الْإِسْقَاطُ فَافْهَمُ أَصْلَهُ
وَالْحِلُّ وَجْهٌ جَائِزٌ إِذَا يُقْصَدُ
مِنْ قَوْلٍ مَنْ يُعَرِّفَنَّ الْحِلَّ (١)
بِالْكُلِّ مِمَّنِ الْحَقُوقِ يُسْقَطُ
فَقَالَ إِيَّاهُ بِاصْطِلَاحِ الْكُلِّ
لَأَنَّهُ كَالِإِذْنِ عِنْدَ الْعَارِفِ
فِي الْحُكْمِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عُذِرَا
تَتَّبَعَ الْإِصْطِلَاحَ فِي الْخِطَابِ
فَالْحِلُّ فِيهِ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ
أَوْ بِالْشَّرَا أَوْ مَالَهُ يُنْقَلُ
لِلْمُلْكِ لَكِنْ لِلْسُقُوطِ يُجْعَلُ
إِنْ جَاءَهُ بِالْحِلِّ وَالْبُرَّانِ
وَعِنْدَ ذَا أَحَلَّ أَوْ أَبْرَاهُ

(١) قوله : يعرفن الحلاء . يعني أنه إن قال له أنت في حل من كذا أو مما عليك في فهو أولى من قوله أنت في الحل لأنه يحتمل أنه أراد به الموضع أى لست في الحرم . والصحيح ما قاله المصنف رحمه الله أن الحق يسقط بذلك لأن الأمور بمقاصدها ولا يُصار إلى الاحتمال إذا خلا من القرينة الدالة عليه .

فَأَنَّهُ يَكُونُ كَالْعَطَاءِ وَإِنْ يَكُنْ صَاحِبُهُ تَظَلَّمَا بَأْسَهُ بَاقٍ وَيُدْفَعَنَّ سَا فَإِنْ أَحَلَّ عِنْدَ هَذَا الْحَالِ وَالْخُلْفُ هَلْ يَسْقُطُ أَمْ لَمْ يَسْقُطْ (١) وَلَا يَجُوزُ مِنْ مَرِيضٍ أَبَدًا لِأَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْوَصَايَا وَإِنْ يَكُنْ لِغَيْرِ وَاثِيهِ لِأَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْعَطِيَّةِ (٢) فَيَلْزَمَنَّ حَصْرُهُ فِي الثَّلَاثِ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ حُجِبَتْ فِي خَدْرِ فَقِفْ عَلَى الْبَابِ وَأَرْسِلَنَّ مَنْ كَانَ أَخَا أَوْ غَيْرَهُ فَأَرْسِلْ فَالْحِلُّ وَالْخَلَاصُ مِنْهُ يُقْبَلُ لَكِنْ يُخَوِّفُهُ الْإِلَهَاءُ وَأَنَّهُ يَسْأَلُهُ عَنْهَا غَدًا

لِيَجْعَلَهُمْ ذَاكَ مِنَ الْإِغْطَاءِ مِنْهُ فَلَا يَبْرَأُ حَتَّى يُعْلَمَا إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَبْرَأُ فَإِنْ حِلَّهُ مِنَ الْحَلَالِ بُرَأَتْهُ مِنَ الْحَيَاءِ الْمُفْرِطِ لِوَارِثِيهِ لَوْ بِهِ لَهُمْ بَدَا وَهُوَ مِنَ الْمَمْنُوعِ فِي الْبَرَايَا فَلَاخْتِلَافٍ جَاءَ أَيْضًا فِيهِ وَمَنْ أَجَارَ قَالَ كَالْوَصِيَّةِ وَأَطْلَقَ الْبَعْضُ لِغَيْرِ الْعَبَثِ وَلَمْ يَكُنْ وُصُولُهَا بِالْيَسْرِ أَدْرَكَتْهُ مِمَّنْ هُنَاكَ يُبْلَغُنْ بِحَقِّهَا فَإِنْ أَتَاكَ فَاقْبَلْ إِنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاهُ مِمَّنْ يُرْسَلُ وَأَنَّهُ أَمَّا أَمَّا هَا عِنْدَ الْإِلَهِ وَكَفَاهُ ذَا الْأَدَا

(١) قوله : « يسقط » بضم حرف المضارعة في أسقط الرباعي والمعنى أن العلماء اختلفوا إذا أبرأ الإنسان أحدا من حق له عليه مع الحياء المفرط أى الشديد هل يسقط برأه حقه وهل يبرأ غريمه من حقه أم لا ، ولا يصح أنه لا يبرأ إذا علم ذلك منه .

(٢) قوله : « يلحق » بالعطية ، أى أن إبراء المريض من حق له بعضهم يجعله مثل العطية وعطية المريض مردودة وبعضهم يجعله كالوصية فيكون من ثلث ماله .

وإن يكن لرجل قد ضمننا فإِنَّهُ إن صحَّ منه الخطُّ ومالكُ العبدِ أو البهيمة والخلفُ في الوالدِ إن أبرأه من لأنَّ للوالدِ يأخذنا وماله للغير (٤)، يُريتنا يأخذه والخلفُ قد تقدَّما

أبرأه في كتابه إذ شطنا (١) فكلُّ ما يلزمه ينحطُّ (٢) برأه يثبتُ لوفي القيمة حقُّ ابنه ولا أراه يبرأن لنفسه من ماله إذ عتَّا (٣) وهو خلافُ أخذه إن قلنا في أخذه من ابنه مُتمِّما

تم الجزء الثاني من جوهر النظام
في الأديان والأحكام
ويليه إن شاء الله الجزء الثالث
وأوله كتاب الإباحة

(١) شطنا : أى بَعُدَ .

(٢) يَنْحَطُّ : أى يسقط .

(٣) عَتَّا : أى عرض .

(٤) قوله : «وماله للغير» يعنى أنه ليس للأب أن يُري أحدا من حق عليه لولده ، وإنما يجوز له أن يري نفسه في قول بعضهم .

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
٥	ترجمة المؤلف
	الجزء الأول
٣	كتاب العلم
٧	كتاب أصول الدين
٨	باب التوحيد
١٠	باب صفات الله تعالى
١٢	باب في ألفاظ الصفات
١٤	باب في أفعاله تعالى
١٦	باب خلق القرآن
١٨	باب في الايمان
١٩	باب في الكفر
٢١	باب الولاية والبراءة
٢٧	باب في بيان شيء من المعاصي
٣٠	كتاب أصول الفقه
٣٨	كتاب الطهارات
٤٠	باب المياه
٤٢	فصل في ماء البئر
٤٤	باب الطهارة بغير الماء
٤٦	باب أنواع النجاسات
٥٢	باب المتنجسات
٥٤	باب غسل المتنجسات
٥٦	باب قضاء الحاجة
٥٧	باب الاستنجاء

11
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
كتاب الغسل من الجنابة	٥٨
باب كيفية الغسل	٥٩
باب أحكام الجنب	٦١
كتاب الوضوء	٦٣
باب الماء الذي يتوضأ به	٦٤
باب النية	٦٥
باب صفة الوضوء	٦٦
باب نواقض الوضوء	٦٨
كتاب التيمم	٧٣
كتاب الصلاة	٧٧
باب في الأذان والاقامة	٧٨
باب التوجيه	٨٠
باب تكبيرة الاحرام	٨١
باب الاستعاذة والقراءة	٨٢
باب الركوع	٨٣
باب السجود	٨٤
باب القعود للشهد	٨٧
باب التسليم	٨٨
باب سجود السهو	٨٩
باب حكم تارك الصلاة	٩٠
باب نواقض الصلاة	٩١
باب اللباس	٩٩
باب السترة	١٠٣

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب صلاة الجماعة	١٠٥
فصل الامام في الصلاة	١٠٦
فصل أحكام الامام في الصلاة	١٠٨
فصل في أحكام المأمومين	١٠٩
باب المساجد	١١٢
باب صلاة السفر	١١٧
فصل في الجمع والافراد	١١٨
فصل في حد السفر	١١٩
فصل الأوطان	١٢٠
فصل في حكم القصر	١٢٣
باب صلاة الجمعة	١٢٤
باب في التطوع - فصل في الوتر	١٢٨
فصل في السنن	١٢٩
فصل في صلاة الضحى	١٣٠
فصل صلاة العيدين	١٣١
فصل النفل	١٣٢
فصل سجدة القرآن	١٣٥
فصل في قضاء الفوائت	١٣٦
خاتمة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها	١٣٧
كتاب الصوم	١٣٩
فصل الصوم المستحب	١٤٠
باب ما يوجب الصوم والفطر من رمضان	١٤١
باب صفة الصوم وما يجوز فيه	١٤٢
باب الفطور والسحور	١٤٤

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب نواقض الصوم	١٤٥
باب بدل رمضان	١٤٨
باب فطرة الأبدان	١٥٠
كتاب الجنائز	١٥٢
باب غسل الميت	١٥٣
باب التكفين	١٥٥
باب الصلاة على الميت	١٥٧
باب دفن الميت	١٥٨
باب القبر	١٥٩
كتاب الزكاة	١٦٣
باب النصاب ولوازمه	١٦٤
باب زكاة الثمار	١٦٥
باب زكاة النقود والتجارة	١٦٨
باب زكاة الماشية	١٧٠
ذكر زكاة الغنم	١٧١
باب إنفاذ الزكاة	١٧٣
خاتمة في الجزية	١٧٨
كتاب الحج	١٨٠
باب النيابة في الحج	١٨٢
باب العمرة	١٨٣
باب الاحرام	١٨٤
ذكر بدء الاحرام	١٨٧
باب الطواف	١٨٩
باب السعى	١٩١

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب الاحلال	١٩٢
باب عرفة والمشاعر	١٩٣
باب رمي الجمار	١٩٥
باب وداع البيت	١٩٧
باب الفدية والجزاء	١٩٨
باب النحر	١٩٩
كتاب الاعتكاف	٢٠٣
كتاب النذور	٢٠٥
كتاب الايمان	٢١٠
باب الكفارات	٢١٦
الجزء الثاني	
كتاب الأطعمة	٢٢١
باب احكام صنوف الحيوانات	٢٢٢
باب الاصطياد	٢٢٤
باب الذباج	٢٢٦
باب منافع الحيوانات ومضارها	٢٣١
باب الأشربة	٢٣٥
كتاب النكاح	٢٣٩
باب المرأة التي يرعب في نكاحها	٢٤٠
باب المرأة التي لا يجوز نكاحها	٢٤٣
باب عقد التزويج وشروطه	٢٤٤
باب الأمور العارصة على العقد بعد صحته	٢٥٢
باب ما يباح بصحيح العقد	٢٥٧

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب الصداق	٢٥٩
باب معاشرة الأزواج	٢٦٧
باب النفقات	٢٧٣
باب الحاق الولد	٢٧٨
باب الحضانة	٢٨٢
باب الرضاع	٢٨٧
كتاب الفراق وأنواعه	٢٩١
باب الطلاق	٢٩٢
باب الخلع	٣٠٣
باب الخیار	٣٠٨
باب الظهار	٣٠٩
فصل كفارة الظهار	٣١٣
باب الايلاء	٣١٦
باب في المفقود والغائب	٣١٨
كتاب أحكام المالك	٣٢٣
باب تزويج المالك	٣٢٤
باب التسري	٣٢٧
باب استخدام العبد	٣٣١
باب كسب العبد	٣٣٢
باب أدب العبد	٣٣٣
باب العتق	٣٣٤
باب السواء	٣٤١
كتاب العدد	٣٤٤
باب أحكام العدد	٣٤٩

تابع الفهرس

رقم الصفحة

الموضوع

٣٥٥	كتاب الحيض والنفاس
٣٥٦	باب الحيض
٣٦٠	باب أحكام الحيض
٣٦٦	باب النفاس
٣٦٨	كتاب الييوع
٣٦٩	باب الربا
٣٧٦	باب مناهى الييوع
٣٨٣	باب أركان البيع
٣٨٦	باب عقد البيع
٣٨٨	فصل القبض بعد العقد
٣٩٢	فصل الاقالة بعد العقد
٣٩٤	فصل نقض البيع
٤٠٠	فصل الشرط في البيع
٤٠٣	فصل شرط الخيار
٤١٢	باب البائع
٤١٦	باب المشتري
٤١٨	باب المبيع
٤٢٣	باب عيب المبيع
٤٢٨	باب الغش في المبيع
٤٣١	كتاب الشفعة
٤٣٩	كتاب المضاربة
٤٤٣	كتاب السلف
٤٤٦	كتاب الديون
٤٤٧	باب القرض

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب الوثيقة في الدين	٤٥٠
باب الحق الذي في الذمة	٤٥٧
باب قضاء الدين	٤٥٨
باب الاعسار بقضاء الدين	٤٦٢
باب الحجر والتقليس	٤٦٣
كتاب الضمانات	٤٦٨
باب أسباب الضمان	٤٦٩
باب مالا ضمان فيه	٤٨٠
باب الأموال المشتبهة	٤٨٣
باب الخلاص من الضمان	٤٩٠

رقم الايداع ١٩٨٩/٦٧٢ م

